

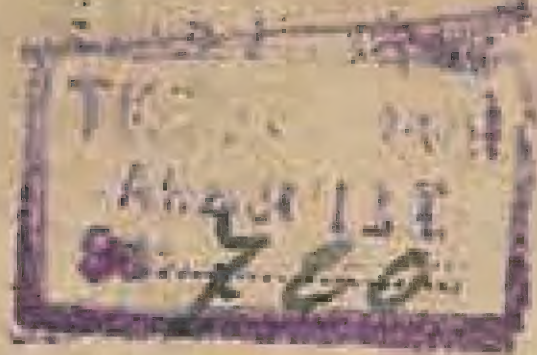
c.1

أول
جوا هـ الحربية

فقّه
~
٧٢٠

~
٥٠
Karak
244

جوا هـ الحربية



الجزء الأول

من الجواهر للشَّيخ محمد بن القوي

برحمته



مكتبة
الشيخ محمد بن القوي
بدمشق

نوبه العبد الفقير الى الله تعالى
محمد بن محمد بن عبد الرحمن المكي
الشافعي الزيري عامله الله الخاف

المواهب العبرية - جواهر البحر



بسم الله الرحمن الرحيم ربنا
الحمد لله الذي هدانا لهذا
له شهادته في الحياة ثم كفله
ان يحيا عبده ورسله سيده ولدا
صلوة زائده بكل من متصلة
الوسيط المتعالي بالبحر المحيط
عن لادله الا العليل السهل وقصدت
والاستناد عليه في الفتيا والحكم
والله المستعان وعليه التكلان
وسميته الجواهر العزيم والمسؤل من الله ان

كتاب الطهارة

وهي في اللغة النظافة والشفقة من الادناس الحسية ويطلق ايضا على
الشفقة من الادناس المعنوية كالاخلاق المدنونة يقال غفلت طاهرة
اي نقية من الصفات الذميمة فحمل ان يكون خاليا عن هذه او حمل ان يكون
حقيقته في القدر المشرك بينهما وهو الشفقة مما يدره مطلقا وفي الشرع حكم
شرعي الى حل التلبس بالصلوة وعونها بما يتوقف على الطهارة ولا حل
للدخول بالموصوف به في الصلوة وحل سعيه واكله ان كان مما يباع ويوكل
واطلافا على الوضوء والغسل ونحوها وازالة النجاسة مما كان من باب اطلاق
السبب على السبب وفسرها الجمهور بهذه الاسباب فقالوا في عبارته
عبارتها الشارح به وجعله محصلا للنظافة الشرعية وهو رفع الحدث
وازالة النجس وما في معناهما كالغسل الثانية والثالثة في الحدث والحج
وكالتمضمض والاستنشاق ونحوه بالوضوء والاعتسال المستنونة وطهارة
المستحاضة والتميم على الذهب فيهما وقال الفقيه الطهارة الشرعية
رفع الحدث وازالة النجاسة اطلاقا على الوضوء والمجدد والاعتسال
المستنونة ونحوها من باب مجاز المشافهة **قال** وهو غان طهارة

عيفة

وجوبها عينية وهي التي اختص وجوبها محل حلول موجبها وهي
النجاسة وطهارة حكمية وهي ما تعد او جوبها محل حلول موجبها كالوضوء
والغسل ومنهم من جعل الطهارة اعم من ذلك فقال الطهارة نوعان
طهارة عن حدث وطهارة عن نجس والاول صيانة طهارة بالماء وطهارة
بغير الماء التيمم والثانية صيانة طهارة بالماء في ازالة النجاسة وطهارة بغير
الماء في فستمان احالة وازالة فالاول استحالة للنجس خلا والرباع في قو
والثاني كالاستحباب وهذا الكتاب ينقسم قسمين في مقدمته وقسم في
مقاصده القسم الاول في مقدمة وفيه اربعة ابواب الباب الاول في
المياه الطاهرة وباب في المياه النجسة وباب في الحكم عند استنباه الطاه
بالنجس وباب في الاواني وفي ظروف البناء الباب الاول في المياه الطاهرة
والطهوية مخصوصة بالماء في طهارة الحدث والحسد دون غيره وهما ذلك
يعيد لا يعقل معناه او معلل باختصاص الماء بطهارة وقد سرحه فتوى لا يوجد
في غيره فهي غلبة قاصرة فيه خلاف بناء بعضهم على خلاف في ان الوضوء بعد
او معقول المعنى فان جعلناه بعيدا فاختصاص الماء بالطهوية بعيد وهو اختيار
امام الحرمين ان جعلناه معقولا فلهذا الغفران ثم المياه الطاهرة تنقسم
لثلاثة اقسام الاول ما في عا او صاف خلقته من نور وطعم ورائحة وهو طهور
اي مطهر لغيره سواء فيه ما البحار والانهار والابار والعيون والسيوح والام
الطلق وهذا قسم من قسمه بالماء في عل او صاف خلقته ولم يغيره بالظاهر
مع قولهم ان الطهوية مخصوصة بالماء المطلق وكلاهما دخوله وشيئا في
القسم الثاني بغيره الماء القليل الذي حلت فيه نجاسة لم يغيره ومنهم من
نشره بالعري عن الاوصاف والقيود ويقول انما يطلق مصاف ثم من
المضاف ما هو طهور كماء الكوة وما ليس به طهور كالنور وهو ايضا
باطل لان المطلق قد يشقيد باضافة اوصافه فدخل احد القسمين في ذلك
والصحيح في حده ان الماء الذي تناوله مطلق اسم الماء في النجاسة
مجرد اسم المادة لا يشترط فيه عدم الثقيل بل عدم لزومه واختلفوا في اشياء

بهر

نوه بانها ما مطلقا لا يظهر به احدها ^{تأويل} التمساع من الماء المثل اذا
اجتمع فقال الفقهاء في الروايات هو ما مطلق يجوز الطهارة به وقال اخرون
لا بل لا يقع عليه اسم الماء وانما يسمى بشما و تخار الما الذي سيقع
على الاصح انه ما يجوز الطهارة به وعن المصنفين والفقهاء لا وهذا
ذاتيب واما الذي منع من الماء باحتلاطه باجزاء الارض فمطلق قول واحد
المالك والبرد هل ينجد جان فيه حتى يكفي بما في المسوح ان لم يدربا في
الغسل او اذا تقاطرا وسالا على العنق لحرارة ودخاوتها فيه وجهان
اصحهما نعم قال الاصطحري ولو كان معه ما لا يدرب منها ولا ما قيمه وصلى
وفي الامامة اوجه ثلثها اصحها بعد الحاضر دون المسافر الرابع الماء المغير
بالزباب او الملح المطر حين فيه ونحوهما هل يوصف بالاطلاق لخا من
الماء المستعمل في طهارة الحدث الاصغر والاحبر من جنابة او حوض او نفاث
او في غسل الميت عمل القول الصحيح ان طاهر هل يوصف بان ما مطلق فيه
وجهان طاهرهما لا والمستعمل طاهر في الحدث نحو شربة واستعمله
في غير الطهارة وفي قوله طاهر حتى يجوز استعماله في الحدث ثانيا في
الجنب فيه طهارة ان احدهما القطع بان لا يمس بطهره واحنا ده جماعة
والثاني وهو قول الاكثرين فيه قولان احدهما وهو احد قوليه في القدر
انه طاهر مرفوع للحدث والجنب واصحهما انه ليس بطاهر ومن جعله من الماء
للإطلاق استثنائه من قولهم لا يجوز دفع حدث ولا ان لا يجلس الا بالماء المطلق
على المذهب ثم سقوط طهره به المستعمل معطل لبعضين احدهما نادى العبادة
واصحهما اذا فرض الطهارة به رتبة بعضهم باستعمال المنع اليه فان وجد
المعسان كالمستعمل في السرة الاولى في الوضوء والغسل المفروض فهو مستعمل لا
يصح الطهارة به على المذهب شوا كان وضوءا فيه او وضوءا لوضوء السجدة
شوا قلنا انه يرفع الحدث او يبيح وان استغنى كالمستعمل في الكراهة الرابعة
وفي غسل الجنابة قليلا مستعمل وجوز الطهارة به وذلك المستعمل في غسل
الوضوء جنب لا يستحب التجديده وفي تعدد الغسل على المذهب في عدم

استحبابه

استحبابه وان وحدا العبادة به دون اداء الفرض كالمستعمل في الكراهة الثانية
والثالثة في الوضوء والغسل واداء الجناسه وفي تعدد الوضوء المستحب
والغسل على القول باستحبابه وفي المضمضة والاستنشاق والافستال المستنون
فهو مستعمل عند من علم به غير مستعمل عند المقلل باء الفرض فصيح الطهارة
به وهو الصحيح وان وجد اداء الفرض دون اداء العبادة وذلك في غسل اليدين
عن الحيض والنفاث لتحل لزوجها المستعمل من علم به جعل الماستعملا ومن
علم بالاحتر لم يجعله مستعملا نفعوا على الصحيح انها يجب عليها الاعادة
اذا التفت ومنهم من يذهب الى ذلك عمل هذا افاض ابن المنيخ وصحة غسلها في
حق الزوج اذا نوت الغسل من الحيض فان لم ينوه لم يجز وطهارة المراءا
بالفرصة ههنا الاستحباب لا الوجوب وهو ما ينوقف حوا الا فدا مر عليه
على الطهارة فلذلك حكم بان ما نوصي به البالغ للصاوات النوافل يستحب في
الثلاثة والشكر وما توفى به الصبي المميز مستعمل وبما توفى به الصبي
وجه انه لا يصح مستعملا فان لم يدرى من المميز مستعملا وطهارة في حكمه ما توفى
به من لا يعرف وجوب الله كالخفي فلا بد اوجه اصحها نعم والثاني ان نوي صا
مستعملا ولا فلا ولو غسل التوفى راسه يد لا عن مسحه وقلنا حازه وهو
الاصح فلهذا الماستعمل في الاصح ولو غسل الغاي من نومه يده في ما قبله
في صبر ودقة مستعملا طهارة ان احدهما ان عمل القول غير مستعمل في نقل
الطهارة والسائي الاصح القطع بان لا يصير مستعملا واعلم ان الطهارة لا
يجوز غير الما من المانعات وبالماء الذي ليس بطاهر اذا انعم في الماحض يطلق على
الجميع اسم الما ذلك يكون عند عدم تغير الما به اذا كان مخالفا وعند
ملكه بالستمة اليه اذا كان منه اصفاه عند العراقيين او عند عدم تغيره
به فتقدم مخالفة عند الخراسانيين على خلاف باقي وفضل من ان يكون
المال الطهارة املا وشرع على الجريد وهو ان المستعمل في الحدث لا يجوز
استعماله في الخلق **فروع** الاول المستعمل في الحدث هل يستعمل
في جنب فيه وجهان اصحهما لا وهو نصح في الامر وحريان المستعمل

ط
الواحد

سان
الحدث

في الحبس اذا لم يحكم بجاسته بان انفصل في المستعمل في المرة الثانية والثالثة
على قولنا انه مستعمل فاما على مقابله فيستعمل في الحدث والجنب وجوز
بعضهم استعمال المستعمل في الحدث في الحبس ومنع من استعمال المستعمل في
الحبس في الحدث فكذلك وجهان ثالثا فارقا بينهما قال النووي فلو قلب الجنب على
رأسه ما دعي بعض به نه بجاسته فان قلنا المستعمل في الحدث مستعمل
في الجنب ثالثا به التجاسه واحناج لا يجزئ غسلا ذلك المحل للجنبانية
وان قلنا لا يستعمل فيه في الحكم بطهارة المحل وجهان وبما قاله في
الاول فظهر تنبيها ان الاصح ان الغسل الواحد تكفي لرفع الحدث
والجنب **الثاني** المستعمل في الحدث اذا جمع حتى بلغ قلبي بجوز الطهارة
به على الصحيح الثالث ان يغسل جنب في ما دون القلبي ونوي رفع الجنبانية
فاما ان ينوي قبل تمام الانقضاء او بعده قال فان نواه قبله اما في اول
الاقااة او بعد غمض بعض البدن او رفع الحرف عن الجنب الذي حصل في
الماء مقدار الثلثة وفي ارتفاعه عن ما في البدن اللاية لما بعد النية وجهان
اصحهما وهو نية في الامرانه من رفع ستوا كان الملاية لو قد حالقا لغيره
ام لا ومقابله منسوب الى الحصري وقيل انه يرجع عنه لما عرف النفس ولو
اعتوف هذا الغسل بيديه او باثنا من الماء صبه على بالية به نه او جمع
منه ثم اتجهت فيه لم يرفع حدثه عن بالية البدن قطعا وان فوى بعد
تمام الانقضاء او رفع حدثه ولا يصير الماستعمل في حقه الا اذا
انفصل منه حتى لو احدث قبل انفصاله ونوي منه صح وفي صيرورته
مستغلا في حق غيره قبل انفصاله وجهان احدهما ونسبه الغمض الى
النفس لا فلغيره ان تطهر به قبل الانفصال واصحها نعم وليس لغمره
التطهر به قال الامام ولو كان الغمض فيه موقفا فهو كالجنب ولو خال
في الماء القليل جنبان وانقضا في يد ونوي رفع الجنبانية فان نوياه بعد تمام
انقضاءهما او رفع حدثهما وان نوي احدهما قبل الاخر او تفعت جنبانية لاول
وصار الماستعمل بالنسبة الى الاخر على الاصح وان نوي معا بعد غسل

جنب

جنب كل منهما او رفع الحدث عن ذلك الجزين وصار مستغلا بالنسبة الى
باقيهما فلا يرفع حدث واحد منهما باستعماله في الاصح وهذا كله
على المذهب ان الحدث يرفع عن كل عضو بغسله ولا يرفع عن غسل
باية الاعضاء قال الامام يوقف على غسل باقيهما ولو كان الماء الذي اغتسل فيه
الجنب فيه واحد كان او اكثر من قلبي او تفعت جنبانية وفي صيرورته
مستغلا وجهان حكاهما العمري عن ابن الصباغ اصحهما لا وقال النووي
هذا النقل عن العمري غلط ولم يذكر ابن الصباغ ذلك وانما ذكره ما اذا
جمع الماء للغسل حتى بلغ قلبي وفي عبادته خفا فهو العمري قال ونحوه
ما ذكره ابن لا عمرو ان لو اغتسل جماعة في ما على قدر كفايتهم
استوعبوه او طهر بغيره لو خالفه صار مستغلا في الاصح وهو مردود ولا
يخط عليه ولا خلاف في جميع الطرق انه لا يصير مستغلا وقد قطع به
الشيخ ابو محمد عن نص الشافعي **فخرج** لو تقاطع المامن بعض اعضا الغسل
الجنب الى بعض خالو تقاطع من **شهر** استغلا به الجنب ومن لم يفته
لا صوره في صيرورته مستغلا وجهان رجح كل منهما مرجح وقال الامام
مالا نية الاحتراز منه فلا اعتبار به وما يقع على ندوي فان وقع عن قصد
فهو مستعمل او لا عن قصد فلا يمنع ان يعدل الغسل ولو وقع ذلك في
الوضوء وانقسل المامن عضو الى عضو صار مستغلا قطعا وفيه وجه ضعيف
انه ان انقل من احدي اليدين والرجلين الاخرى لا يصير مستغلا لانهما
لعضو واحد بخلاف ما اذا انقل من الوجه الى اليدين ونحوه الرابع اذا دخل
الحدث التوضي به في الماء القليل بعد غسل وجهه واعترف بارتفع الحدث
عن ذلك الجزر اللاية للماء هل يصير مستغلا به لك امر يوقف على الانفصال
فيه الوجهان المتقدمان فعلى الاصح انه يوقف على الذي اعترف به به نه ان
غسل به باقيهما او رفع الحدث عنها وان غسل به عنوا اخر لم يرفع حدثه
وعلى قول الحصري يصير الماستعمل بمجرد ملاقة اول جز من البدن فلا يرفع
الحدث الا عنه خاصة وان ادخل به في المقاصد بها الاعتراف لم يصير

مستعلا وسبيل هذا الموضع ان نرفع من الانافي لغة او يا من عرف لاه و
ياخذ الما بطرف ثوبه او بغيره ونجد في لغة او نطمينه ان كانت طويلة ويده
سفاط على يده او في لغة او يدخل يده فيه بعض الاعتراف لم يبق الما على طهرته
قال ابن الصلاح كذا قطع به الامام والغيا ولم يخرج على الخلاف فيما اذا
قصه التبريد في انا وضوء فاحد الوجهين انه لا يضر القصه الطائفة برفع
فيه رفع الحديث السامعة ونفي ان يقال هنا ان صرنا لقصه الاعتراف
قصه ان لا يرفع حدث الكف لم يرفع حدثه قطعا وان انصرف على قصه
الاعتراف ولم يتعرض لرفع الحديث بنفي ولا اثبات جري فيه الخلاف بهذا
المفصل جري مثله في مسئلة التبريد الطائفة ونية الشغل في مسئلة اغفال
المعه وفيه نظر وان كان قد فغل عن يده رفع الحديث وقصه الاعتراف استبعد
الامام تقصوه في صيرورته مستعلا وجواب اصحهما نعم لكن من حين ادخال اليد
او من حين انقضاء الماهية فيه وحقق ان وقال المتولي الما الذي في اليد غير مستعمل
لعدم الغارفة فان صبته على راسه لم ترتفع الجنابة عنه لا بقصه ماله عن اليد
والثاني وقطع به بعضهم وقال انه ظاهر النص ولا فرق في ذلك بين اليد اليمنى
واليسرى وحكم الجنب اذا وضع يده في الما بعد النية حكم وضع الحديث
يده بعد غسل الوجه وطريقه ان يعرف الما او لا يري في رفع الجنابة فيرتفع
عن الكف ولا يضر ادخالها فيه بعد ولو وضع المتوضي يده قبل غسل الوجه لم
يصير مستعلا **القسم الثاني** من انقضاء الماهية الطاهرة ما يغير عن وصف
خلقه تغيرا لا يزول به اسم الما المطلق وهذا التغير يفرض بانواع قسمين
ان يتغير بطول المكث فهو على طهرته سواء كان التغير قليلا او كثيرا
ومهما ان يتغير بخالطه ما هو مستغرق عنه تغيرا يسيرا كما لو الغي فيه قليل
من الزعفران او دق او ما دد او دخل فيه طريقتا واحدتهما المراه في فيه
وجها ان اصحها انه طهره والثاني للعرف ان قيل القطع بان ليس بطهره ومهما
ان يتغير بمجاورة كالدخول في الغود المظلم والكافور الصلب والستع كذا رواه
الترمذي والربيع عن الضم انه طهره وقطع به الجمهور وهو في البويطي قولاه

لا يصير مستعلا

بحر

ليس بطهره لخالط جماعة من البراقين وجهين في شلب الطهرته بتغير
داعته بالكافور وما خد بها الله بخالط الكافور بطي الدوبان امحاجا ووقته مما
صاحب المهدب بما اذا كان الكافور قليلا والابن الصلاح من فسر الكافور
كلامه بالتصلب فقد اخطا لانه لا يفسد لقوله قليلا فابده لا يما حيدركوت
بالمجاورة والصواب ان يكون دخولا قليلا لا يظهر في اقطار الما فليكن قبل
لستم لك في محله فاذا يغرف ذاحة لجميع علما انه بغير مجاورة في فيه
الخلاف ولا يعتبر في التغير بالمجاورة مجاورة جميع اجزا الما فان ذلك هو
الخالطه في مجاورته بعضه كالبه من وقد صرح القوي بان هذا
محل الخلاف والاسند يحيى والذهبي انه يستلبيه **ثالث** ومنهم من قال ان
كان الكافور كثيرا خالط جميع الما سلبه فالمستك وان لم يكن ذلك لم
يستلبيه وقال الامام دي ان كان الكافور يدوب في الما فان علم اخلاله فيه
ستليه الطهرية وان لم يعلم فلا وان شك فيه فان تغير لونه دون داعته
فليس بطهره وان تغيرت ذاحته فقط في لونه متغيرا بمجاورة ماء و
خالطه وحققان ميثاق على تغليب الخالطة او المجاورة وقال الامام ان
كان ضلها وتغيرت ذاحته فهو بغير مجاورة وان كان دخولا غثيرا الراحته
كان طهره اعند من اتبع اسم الما ولم يلف با دية وغيره من الهي في شلبها
اختلفوا فمنهم من قال سلبه وقال الاكثر ان كان التغير بسبب قوة ذاحة
الكافور فهو في معنى المجاورة قال ابن الصلاح وعندي ان التغير بالخالطه
انما يكون بالراحته قال النووي وهذا الخالف كلام الاصحاب غير الماتريدي
فانه يقتضي عدم الغز في بين الاوصاف الثلاثة وقد صرح به شيخ الاصحاب ابو
خامره والبيهقي في هذا الموضع في التغير الكثير فاما التغير اليسير فان قلنا الكثير
لا يضر فاليسير اولى وان قلنا يضر فهو كالتغير القليل بالخالطه وقد
قدم في الاكتفاء باحد الاوصاف في هذا القسم اختلاف شتيا في
الثالث واختلف الاصحاب فيما يضر به المجاورة ويميزه عن الخالط على وجه
احدها ان المجاورة الذي يتميز عن الاخر بنظر العين والخالط ما لا يتميز والشا في

وهو سر المهدب والمجاورة
موضع السند يحيى

ان المجاور ما عمن فصله من الماء والمخالط فالأول فصله وعليه هذا من الوجهين
خرج تغير الماء بالثياب هل هو مجاور او مخالط لانه من فصله بعد رسوبه
ونالنا انه يرجع فيه الى العرف ومنها ان يتغير بما يتعدى صوته عنه كالتغير بالثياب
والزبد والفقار والكبريت والصوره وفي حجارة دخوه فيها خطوط بيض
تذوب في الماء لانه في تغير الماء أو مقوره والتغير بالطحيب وهو يصب
نسبت في الماء الحشيش الذي يثبت فيه والتغير بالثياب الذي ينثره السرح
ويثبت في الماء وحده لك فلا يسلبه الطهره **وحكي** الامام عن الصيد لا في
دوابه وجه ان كلما تغير مخالط لا يحوز الطهره وان تعدد الاحتراز منه
في بعض المياه ومنها ان تتغير بالثياب بالنار وبالشمس فلا يسلبه
الطهره وان كان الوقت حاراً لكن دبره الطهره بالشرب الحارة كما
يلزمه بالشرب البرودة في البرد وفي لراهه استعمال الماء الشمس ثلثه اوجه
اصحها عند الاحتراز وهو طاهر النص انه دبره وثانيها لا واحتراز جماعة
وبالمنزلة منه عدلان طبيعيات ان يتوقع منه محذره حره والافلا وجحة
بعضهم وقال ان النص يقتضيه فان قلنا يلزمه فهي كراهية شرعية تتعلق
تركها الثواب اذ كراهية او شأبه له لعله دينويه حلالاً لا شهاد
منذ السابغ فيه وجهان المشهور الذي عليه الاخرى الاول واختار
الغزالي دين الصلاح الثاني وقبل هو طاهر النص وعليه هذا احتراز كراهية
محال يتوقع المحذره وهو البرص وذلك بان يكون في الاواني المنطقه وفي
المطرقة كالخاش والحديد والريصاص والذهب والفضه واستغناء بعضهم
او في الذهب والفضه واختاره الامام ومنهم من خصه بالخاش ونقل عن
الاطبي ان خوف الضرر يحسن به واما المحذره من الخنزير والخشب والجناد
فلا يتوقع منها محذره بان يكون في البلاد الحارة دون الباردة والعتلة
واستشرط بعضهم ان يكون في الصيف العايف واستشرط اخرون ان يكون الا في
مغطا الرأس ولا فرق عندها ولا بين ان يقع التشميس قصر او انفاقا
والقائض بانما لراهه شرعية لعلوا فغير من قال دبره فطلقاً ولا يستشرط

توقع

توقع المحذور فانه حكمه النقي لا بشرط حصول الحكمة في كل صورة كالمسفة
في السفر سواء في ذلك الادا في المنطقه وغيرها البلاد الحارة
وغیرها واعتبر كثير منهم قصة الشميس والغاة اخرون وحكي التساوي
وجهها انه يكره في البدن دون الثوب واغرض عليه بانه لا خلاف في
عدم كراهية استعماله في الثياب واذا ابرد الشمس في ارتفاع الكراهية
ملته اوجه اطهرها انما لا ترتفع والثالث انه يرجع فيه الى عدلين طبيعيات
وذكر اراهه اكل ما يطبخ به بلله اوجه فالثاني انه دبره ان كان الطعام
ما بعافا لا بعض الا محاب صابط الشمس ان تنقل الما من حاله
حرارة الشمس الى خالة اخرى فلو كان شديداً البرد كان اقل ردياً كما
فهم الشمس وتلخص في ذلك في لراهه الشمس احد عشر وجهاً ذكره
لان شمس طبيعيات انه مضره ذكره في الاواني المنطقه خاصة
حره فيها شوي الذهب والفضه ذكره في الخاش خاصة في البلاد
الحارة ذكره ان قصد تشمسه ذكره في الاواني المنطقه اذا عطي فيها
في شدة الحره البلاد الحارة ذكره في خال خادته خاصة ولا فرق في
لراهه من استعماله في الحديد والحديد او التبريد ولا لراهه في استعماله
في الثوب والاواني الارض ونحوها اذا اطهر بالشمس تحت طهارته
وقد يجب التطهر به اذ المرجد غيره **القسم الثالث** ما تفاحش بغيره
مخالطة ما يستغنى عنه بحيث لا ينفهم من اطلاق اسم الما فهو غير طهره لعدم
صدق اطلاق اسم الما عليه ولذلك ليس للوكيل شرب الماء شراه قتل
ولا يحسن الخاف انه لا يشرب ما يشربه سوا حذره بل بالخليط اسم كالمرقه
او اطلق عليه اسم الما مضافاً الى الخليط كالماء قلا والزعفران وان كان
الخليط لا يمنع من اطلاق الاسم كما اذا تغير الما العذب بالكل تغيراً كثيراً
لم يسلبه الطهره وفي النقع العتيق في سلب الطهره به بالطاهر ان اقوال
اصحها انه يكفي بغير احد الاوصاف الثلاثة للتلوث الطهره والراحة كما في الخاش
وثانيها انه بغير تغيرها جميعاً وبناها بعضهم على القول بغير الطهارة مع

المادون له في

بقاراجة الخجاسة في العنق بعد غسله وفيه نظر وثالثها ان يعبر اللوز وحده
 او الطعم والراحة معا سلب الطهوية وفيه الطعم وحده او الراحة وحدها
 لا سلبها كذا حكاه الرازي في العيون وحكي ايضا في نسخة الصغير على وجه اخر قال
 في الراحة وحدها لا يوشع وتغير غيرهما وشهد هذا العمل ان يكون وجهها رابعا ان
 يكون بها وبين متسايل الطارحة ان يقال ان الطيف فيه فانما فيه به انسان
 لصورة الصبح فتح وصوه غير متوضي به للظهر فلم يصح وصوه لم يتوضي منه انسان لم يلق
 للصبح المبور الثاني محسنت اعصاه ولم يلق فيه شي بعد الوضوء الاول وصورة
 ان تحل غرا وديبا وما فهو عند الصبح الاول متغير غير استبر الاستسليم الطهوية
 وعند صلوة الظهر متغير الشرا وعند الصبح الثاني صار مستكر احتسا ولا تتغير
 بعض المادون به من جاز التطهر فلم يتغير دون المتغير ولو كان على بدن المتطهر
 زعفران او سدر وغيره لما خلا فانه سلب الطهوية في الاصح **فروع** الاول اذا
 تغير المايزاب طرح فيه قصد الفاه بالغ عاقل او صبي او مجنون ففسد سلبه
 الطهوية طريفا ان احدهما فيه وجهان وقبل قولنا ان احدهما الاول الثاني القطع به
 وقال الامام من تبع اسم الماحور في التطهر به ومن راي في المحاكاة اختلافوا
 في ان الراب محالط او مجاور فخر جعله مجاورا قال لا حضره ومن جعله محالطا
 اختلفوا فيه الثاني اذا تغير المايزاب الذي فيه قصد في سلب الطهوية او وجه
 احدهما بالثاني ان كان جليبا سلبه وان كان مايبا فلا يخرج الموقى الوجهين
 في المايزاب جولة الطهارة بالما الذي شين عقد ملحا وحكي الفاضل الوجهين
 الاول في الفوه غير الطبوخة ورنهما على الخلاف في الراب وعنده اخر دون في
 سائر اجزاء الارض فقال البيهقي الزينج والفوه والحجر المستحق والطليب
 والعشب المذوق اذا طرح في الماء سلب الطهوية وجهان احدهما نعم والثاني
 رواه خرمله عن نفسه لانه معفو عن اصله قال النووي وهذا النص غريب
 الثالث اوراق الاشجار القريبة من الماء اذا شرفت فيها وتغير بها فان لم يكن
 عرض بها عقوبة واختلاط فتغير بها تغير مجاور ولا يسلب الطهوية في
 الاصح كما سدد في الوجه الاخر ان خرج بهذا على ان هذا المحالط ما يستغنى

عنه

عنه او لا فعلى الاول يسلب الطهوية وان عفت واختلفت في الما في
 سلب الطهوية **الاشارة** اوجه اظهرها ربه وقطع جماعة لا وقالها ان كانت
 ربيعية سلبته وان كانت غير ربيعية لم تسلبه ولو طرح في هذه الاوراق
 في الماء قصد اقترانها وطريقان اظهرهما القطع بانه يسلبها وثانيهما طرد
 الوجة الدلائل الاول ولودقت الاوراق فنبعث في العيت في الماء وتغير
 بها فوجهان احدهما انه يسلب الطهوية ولو وقع في الماء في الما وتغير
 به سلب الطهوية ثولا واحدا وظام الفوه في تقضي ثبات خلاف
 فيه فانه كما ه فيما اذا وقع البدن فيه ويجلي ابداه احتمالا الرابع اذا اختلط
 بالما قليلا كان او كثيرا ما يعي بواقعة في صفاته كالورد المنقطع الراجحة
 والعرق وما الشجر والما المستعمل على الجريد في طريقت اعتباره وجهان
 احدهما وبه قطع جماعة انه يعتبر بالكثر والقلة بالوزن فان كان المايع
 اقل من الما يسلب الطهوية وان كان ثله او اكثر سلبها واظهرها وبه
 قطع جماعة فانقده المايع محالفا لما في صفاته الثلاث فان كان سقيديا
 الخالقة غير الما غير فاحشا سلبه الطهوية والا فلا قالو وقع في الما الكسبر
 عجمية فوافقه في صفاته وعن الشيخ في حايده ان المحالط اذا كان
 ماستعملا اعتبر بالكثر وجهان احدا والمعتبر في التقدير بالوسيط فلا
 يقدر المايع خلا ولا مستكاد ولا زعفران ولا زابا فان قليل الراب لا يوشع
 بخلاف ما اذا كان المحالط نجسا فانما نقده بالاشه تغلطا ولا بد من النظر
 لاي صفات الما في صفاته وكذمة وعذوبة وملوحة كذا قاله الجمهور وقال
 الروبا في دعبر هذا بالاشبه بالمحالط ثم هل يعتبر الخاف في جميع الصفات
 او في واحد منها او في اللون والطعم فيه الخلاف السابق في القسم الثاني الاصح
 الثاني وحيث اقتضى الحال نفا الطهوية اما لقلة المحالط على الاول او لعدم
 تغيره سقيديا مخالفة عما الثاني فهل للمنظهر استعمال الكل ام سقي منه قلة
 المحالط فيه ثلاثة اوجه احدها اولها وثالثها ان كان الما وحده كافيا للواجب
 طهارته فله استعمال الكل ولولا ذلك واختاره بعضهم وخطاه الجمهور وعملوا

الاشارة على ما في
 الكتاب من ان كان على ما في
 الكتاب من ان كان على ما في

لو احتاج في غسلة إلى عشرة أطال من الماء كان معه تسعة فكلها بايع ووافق
 الماء ان اغتسل به لم يصح وان توضى به صح وهو من التقاريع العربية ان يقال
 ما يصح الوضوء به دون الاغتسال قال الشيخ ابو محمد ولو كان معه ماء كاف
 لتوضين الاعضاء فكله بالماء صح وان اغتسل به مرتين اي من حديثين محاذرين
 بينه وبين ما اذا كان لا يكفيه فيه لوضوء واحد بانه هنا بعض استعماله
 من طهارة معينة وهذا انقص من طهارة لا بعينها وفيه نظر وعلى الاول
 لو لم يجد من الماء الا ما يكفي لبعض طهارته ومعه ما يبيع اذا خلط به يستملك
 ولا يغيره متقد بر المخالفة لونه ذلك قال النووي وهو مضمون فما اذا المراد
 فيه الماء على قيمة قدمه من الماء فان زادت لم تجب كما لا يجب شراء الماء اكثر من
 ثمن البتل ولو كان الماء كافيا للوجه واليد من دون الرجلين وخط بالماء المذكور
 صح غسلة الوجه واليد من دون الرجلين للخلاف ولو كان كافيا لوضوءه صح
 الوضوء منه فان فضل يبي في استعماله في طهارة الرجلين والخلاف وتجري
 الاوجه فيما اذا استعملت الجاسة المائعة في الماء الكثير وفيما اذا استعملت
 المائع الطاهر المخالف للماء لقلته الخامس اذا وقع في الماطران فتغيرت به
 رائحته قال في الامر لا يجوز الوضوء به وقال بعضهم لا يجوز واختلف الصحابة
 فقال بعضهم فيه قولان وغلظه الجمهور ثم قال بعضهم مما على حاله حيث
 جرد اذا زاد المر يخلط وانما تغيره عن مجاوره وحيث منع اذا زاد اخلط
 به وقال آخرون هو نوعان نوع فيه دهنه فلا يزوج الما فيه كالتغير عما
 كالدهن ونوع لادهنه فيه فتغير به تغير محال فيجعل المصان على التغير
 الشاهد ان اذا تغير الماء بالماء الطاهر سلب الطهارة به في اصح الوجهين
 السابع اذا وضع شيء من الثمار او الحبوب كالتمر والقمح فتغير به فان اخل فيه
 شيء فهو تغير محال فيسلب الطهارة به وان لم يخل منه شيء فهو تغير
 مجاوره ولو اغلاه بالماء فتغير لم يخل منه شيء فوجها في احدهما لا يستلبي
 كما لو لم يغله والماء لا يستلبي لانه استجد له اسم المرف وجريان فيما اذا تغير
 بشيء اذيب فيه بالبار قال الما في ولو تغير بشيء جازت الطهارة به

كالدهن

كالدهن اي على الصحيح فيه الثامن لا يبره التوضي عما البحر ولا بما ذكره وقال
 العجلي الادب ان لا يظهروه لكرامته قال الرواية ودره ازالة الجاسة به
 قال العمري ولا يبره الاظهر بالماء المتغير بطول المكث قال النووي ويبره بما
 يبيد الحجر من اذ غود والشر من الماء الا يبر الماء ثبت ذلك في الصحيح
الباب الثاني في المياه العسرة وفيه اربعة فصول
 الاول في الجاسات قال المتولي الجاسة كل عي حرم تناولها على الاطلاق
 مع امكان الناول لا حرمة تناولها على الاطلاق احراز من المسموم التي من
 نياق فاعلم يا صاح القليل منها فقولنا مع امكان الناول احراز من الاشياء
 الصلبة التي لا يمكن تناولها وقولنا لا يحرم منها احراز من الذي يرد عليه
 ما حرم تناولها لا يستقذاره كالحطاة او لضرمة بالعقل كالحشيش او ر
 بالبدن كالزباب فيبغى ان يضر اليه او استقذارها وضرتها في عقل او بدن
 ثم هو مع ذلك لا يمتد الى الجاسات كلها لخرجه من الاكثر من اصله كسحر
 الخمر وعظه ولو صح فهو حرم للجاست لا للجاسة وحكم شرعي يقتضي منع
 الاستصحاب في الصلوة ومنع البيع والاكل ان احسن اطلاق اللفظ على
 الاعيان مجاز الاصل في الاعيان كلها الطهارة الامارة والشرع بتنجيسه
 فالحبوات كلها طاهرة الا لثة التلب والحزيرة وما تولد منها او من احدتها
 وحبوات طاهرة واستثنى بعضهم نوعين احدهما الحبيوات الصغيرة اذا
 ارتفع من كبة او خزيرة وتربى بلبنها والماء الذي الدود المتولد من المينة اء و
 العفنة والمذهب طهارتهما وما عد الحبوب لربط طاهر الانواع اء حدهما
 الحزيرة والحزيرة وهي التي اعترض للحل من عذرها في الحزيرة وجهها طاهرة
 وفي معناها كل ما يبيع مستدر البنية وهو ما يند فيه تمر او زبيب او رطب او
 سكر او عسل او نحو فاستند وصار مستدرا اخلطوا في دخوله في اسم الخمر
 وفي معنى البنية المستدر من اللذة واللحم وغيرهما وهو المزد ولا يلحق
 به المستدر من الجاهرات كالبنج والحشيش وفي البنية وجهه انه طاهر وفي
 الثالث وجهه انه طاهر واما البنية الذي لا يشترط طاهر مباح ولو بحر الماء الذي في

شئ الخنزير وعظمه ما كان
 اكله بالجهل بان يرق
 ويجعل كالدقيق

حيات العنب ففي خاصيته وجهان المائي النبات وهي كلها حسنة ولا تحق بها
 ما ذكر في ذكاه لست شرعيه وهو الحيوان الذي دبح وليس مما كوله والحيوان
 المأكول الذي دبحه من لبن من اهل الذنوة كالجوزي ويشتق منها اربعة اشياء الاولى
 ميتة الادوي وهو طاهر على الاصح عند الجمهور سواء كان مسلما او كافرا المائي ميتة
 والجراد والسلك من الحوت ولحقه كل حيوان يجري عور ذاك
 المائي فاللبن له نفس شايه اي دمر لبسيله عن موضع ذبحه او قتله كالذباب
 والنمل والبق والعرض والقمل والبراغيث والمبعوض والخنافس والعقارب
 والزباب وبنات وروان ودود الخلل والنفاح والبق وهي طاهرة في وجه
 واصله ان الشافعي يصر على قولنا في ان هذه الحيوانات هل يحسن الا القليل
 وغيره من المباحات اذا مات فيه اصحها عند الجمهور لا نجسته ونسبه بعضهم
 الجدة ومقابلته في القديم ومنهم من علقه والاشد من اطلقوها من غير نسبه
 وهما في غير ما نسوه من الما والاطعام الذي مات فيه اما ما نسوه في الما والاطعام
 فالطير ودود الخلل فلا نجسته بلا خلاف فاذا مات ميتا فيه وسد بعضهم فاجراه
 فيه وهو غلط فلو اخرج منه واعيد فيه او في ما بع غيره عماد فيه القولان
 وجزم الما ودوي بالنجس في دود الطعام والطاهر ان حكمه حكمه
 لفقه عليه العفو فان قلنا ان هذه الحيوانات نجست اذا مات فيه ففي نجسته
 فطعا وان قلنا لا نجسته قال العراقيون نجسته بغيرها من الميتات حتى
 دود الطعام لئن عفا عنه لعنه الاحراز وهو طاهر المذهب وقال الفقهاء في
 ظاهره والخلاف في نجس الما بالخلاف في طهارتها وصحة العود في ذبي على
 هذا مستقاه وحكي القاضي عن نصه الخلاف في الطهارة والنجاسة من رواية
 ابن حزمية عن المزني ويخرج عن الخلاف جواز الصلوة بها وما ذقت فيه وسيعه
 وصحانه اذا اذلف وجوب غسل البيل اذا مات فيه وعلى طريق العراقيين هل
 يفرق بين القليل والكثير فيه وجهان احدهما لا فرق للمستفقه فعلى هذا
 لو ذرت وغير الما فضل نجسته قليلا كانا كثيرا فيه وجهان اصحهما نعم وجهان
 في دود الطعام اذا لم يذوق غير فان قلنا لا نجسته فعل يستلزم الطهارة قال

القيلا في

الصبيد لا يذبح نعم وسوز طاهر غير مطهر بالزعفران قال الواوي وهو القوي
 وقال الامام افرق معتبر فيه ان يجعل تغيره به كغيره باو اذا استجار الذي
 لا يذبح وفوقها والطاهر فيه ان يقال ان كان تغيره مخالطه سلبه الطهارة
 وان كان بغير مجامده فوجهان اصحهما انه لا يتبيله واصحهما انه ينعفى عن
 القليل فقط فاذا شرب نجست الطعام وقليل الما حكمه ان غيرته وهل
 يفرق ايضا بين ما يبيع وفوقه كالذباب والمبعوض وما لا يبيع كالخنافس والعقارب
 على وجهين واختلفوا في الحية والنمعة هل هما ماله نفس شايه على وجهين
 اصحهما ان الحية نفس شايه دون النمعة والاصح ان للنمعة نفسا شايه
 في حيوانها اكل دود الطعام ودود الخلل والبق والتمولته وجه بالنهاجوز
 اكله مع الطعام وان قلنا نجاسته ولا يجوز اكله منفردا وان حكم
 بطهارته واستثنى بعض الاصحاب ايضا الصبيد الذي عوت بالخطوة فانه
 طاهر يجوز اكله واستثنى الما ودوي الصيد اذا ناله سهم او كلب معلوم
 ارسله اهل الذنوة واستثنى بعضهم الضفدع على وجه حكمه عن الفقهاء
 انه لا نجس بالموت وهو شرطه ساد وعليه لم يستثنوا هذه لانه لا يستنت
 ميتات والشارع ترك ذبح الامر وموت الصيد بالخطوة والكلب
 والسهم ترك الذكاه قال النووي دايع في البحر ماله نفس شايه ان لم يذبح
 ما كولاك الضفدع وكذا غيره ان قلنا لا يوكل اذا مات في ما ذليل او دابع نجسته
 بلا خلاف وحكي الما ودوي في نجاسته قولين ولعله اراد خلافا مبينا على
 حل اكله وان اراد مع تحريم اكله فسادا مردودا اما اجز الحيوانات المقتولة
 في حال حياتها فكما حكمه سيم ما انفصل عنه فان كان نجس بالموت فهذا
 نجس مستنار البعير والبه الشاة واذا نذرت بها وان كان لا نجس بالموت
 كالسك والجراد وكذا الادوية تغير بوعاء الصحيح فغيره اوجه اصحها عند
 المرافزة انه طاهر وتابها وهو الاصح عند العراقيين وبه قطع جمهورهم
 ودوي عن الضر في الادوية انه نجس والمالتان ما ليس من الادوية نجس بخلاف
 ما ليس من السك والجراد والميتة وهو الغلاف الذي يكون فيه الحية وقطع

سار
 الجوز

جماعة من استعملها الخافا لها مشبه غير الادمي وجعل المتولي والرواني من
 الاجزا المباني من الادمي الوسخ المقصود عنه في الحمام وغيره واما الوسخ
 المقصود عن يدر غيره من الحيوانات وقال حليم سقته لا الوسخ يتولد
 منه وهو ظاهر وان كان النودي قال ينبغي ان يقطع وطهارة لانه عرق
 جاهد انتهى وظهر ان منه ما هو من البدن كالذي يخرج من القدم ومنه ما
 هو من العرق ويستثنى من اجزاء الحيوان سوا الحيوان المأكول وحده من البشر
 والصوف والريش ويستثنى ان الاصح ان الشعر والظفر محسنان بالمو **الثالث**
المضلات المستفدة الخارجة من الحيوان والفضلات الخارجة
 منه قسمان احدهما ما ليس له فخر يستحيل فيه كالدمع واللعاب والعرق فهو
 تابع للحيوان المقصود عنه في النجاسة والطهارة سوي في ذلك الادمي
 وغيره من السباع والشراف سوي فيه المستعمل والكافر والحبس والحايض
 والطاهر واما الذي يستحيل من فمه النائم قال المتولي ان كان مستغبرا فهو نجس
 كالقوي وان لم يكن مستغبرا فهو من اللعاب الطاهر وقيل الراعي ان خرج من
 المعدة فنجس والا فلا ويعرف الخارج منها بغيره وميله الى الصغرة وقال
 الشيخ ابو محمد اما ما سأل من الهوات طاهر وما سأل من المعدة نجس
 فان كان يستحيل اذ لم يقطع اذ اطال فوم فالظاهر انه من الهوات
 وان استمر ان طال النوم فالظاهر انه من المعدة وان اشكل فلا يصلح
 الطهارة وقال في الكافي ان كان ميل الى الصغرة فمن المعدة والا فليس الرماح
 قال النودي سأل عدة من مدول الاطباء فانكروا الحوتة من المعدة والخنازير
 انه لا يجب الا اذا عرف فوم من المعدة وحيث حلما نجاسته وعنت به بلوا
 انسان فالظاهر انه يعفى عنه دم الراعي وخوم **الفتن الثاني** ما
 يخرج في الباطن فيستقر ويستحيل فيه ويخرج من غير شرج فاصلا على
 النجاسة ومنه الدم وهو نجس من كل حيوان وان لم يكن له نفس متناهية
 والصحيح انه يستوي في ذلك دم رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره ودم
 السمك والجراد وغيرها قليل لادى للسمك والمقصود عنه طوبه تشبه الدم

مقر

وهذا

ولهذا يقتضي اذا تركت في الشمس وعلا هذا طاهرة قطعاً والدم النجس
 من الخبز والطحال وغيرها ومنه القمح والصدرة وهما دمان فتسواء في مغنائه
 ما القروح والمقاطات والحدري والما الحادج من الجراحات ان يغبر
 وان لم يغبر فطريقان احدهما فيه قولان احدهما انه نجس وهو لا يظهر
 عند الراعي واشهرهما عند النودي انه طاهر والما في القطع وطهارة
 ومنه البول والروث وهما نجسان من كل حيوان والا صح ان لا فرق في ذلك
 بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من الادميين لا بين السمك والجراد
 وما لا نفس له مثله. وبغيرها من الحيوانات وانبغي ان لا يحوار اكل الاسماك
 الملح التي لم يزرع ما في جوفها من النوى الخلاف في روث ما لا نفس له
 مثله على الخلاف في ستمها ان قلنا نجس فروثها نجس وان قلنا طاهرة
 فوجهان لروث السمك ولو جعل سمك في حب مداه فعملوا به بالروث قال
 الشيخ ابو حامد يعفى عنه لقدر الا حاراه وفيها من ما قول الحمر قول اذ نزلها
 طاهران واخاره من حرمة والروث في دمه النقي وهو نجس من الادمي وغيره
 من الحيوانات سوا اخرج شغيرة او غير شغيرة والراجع من الطعام قبل وصوله
 المعدة ليس نجس ومن النقي الجيرة وهو ما يخرج المغير من جوفه الى الفم للاجزاء
 فهو نجس وسفر من المراء الصفرة وهي نجسة وما فيها واما البلغم والمازلة
 منه من الراس طاهر والصاعد من المعدة نجس والمقطع من اقصى الحلق
 والصدرة فيه وجهان اصحهما انه طاهر والما في بعضهم القول بطهارته
 وقال هو لا يخرج من المعدة والذي يخرج من المعدة وطوبه لا يفر في نجاسته
 ولو اظنت منه جيا وخرج من بطنها صحيحا فان كانت صلبة لا يفر في نجاسته
 حين لو ذرع لفت فهو طاهر مستنجس الطاهر يطهر بالغسل وان لم يدر
 كذلك فهو نجس قال السرافعي وفيه طرد وهو بمنزلة ما لو طبخ ما نجس
 ومنه المدي وهو ما يتخض ويثق لخرج يخرج عند شهوة النكاح لا يشبهه
 والودي وهو ما يخرج عند عقيب البول اذا كانت الطيفة مستحكة
 وهما احسان ومنه لبن الحيوان النجس وهو اللبن والحريم وروثها وفروع

أحدهما ذلك لبن الحيوان الطاهر غير المألول والآخر على الصحيح وقيل
هو طاهر ولا يجوز شربه ولا بيعه وأما لبن الأدمية والحيوان المأكول
وطاهر وعن أبي الفاستراني أن لبن الأدمية نجس لغيره من الفضلات وأما
بني الصبي به للضربة وحطائه وأما لبن الرجل نجس ولو قاسا أمراه وبني
تدريه لبن فلنا بالذهب أن لبنها طاهر وإن الأدمية لا ينجس بالموت قال
الروائي وهو طاهر يجوز شربه وبيعه وقال ابن الصباغ هو نجس وإن
فلنا ينجس بالموت قال لبن نجس ولو مات حيوان غير الأدمية في ضربه
لبن نجس والآنفة طاهرة في أصح الوجهين وفي لبن يستحيل في جوف النخلة
أو الخردف أو نحوها من المغرور منهم من قطع به قال الإمام ولا دية في من
المطعوق من أم لا وعن الماددي أنه يجوز أكلها وطهارة فها شرطان أحدهما
أن يقطع من مدكاه وثانيهما أن يكون للحيوان الذي أخذت منه لم يطعم أو لا
اللبن فإن أكل غيره فهي نجسة قولنا واحد ولا يسمى هذه النخلة كرسيا
ويجوز فيها القول المتقدم في روث الحيوان المأكول ومنه التي وهو نجس من
الحيوان النجس وهو الكلب والخنزير والقول منها أو من أحدهما وحيوان
طاهر في معنى الحيوان الطاهر غير الأدمي ثلثه أحدها النجس
وهو الأظفر عند الدافعي وثانيهما أنه طاهر وقال النوادي وهو الأصح عند
الحقوقيين الأكرين وثالثهما أن من المأكول طاهر ومن غيره نجس وأما في الرجل
والنحو من الذي قطع به للجهاز طاهر وفيه قول ثالث أنه نجس ويغني فيه
بالفرد وأما بني المرأة فهو لبن الرجل في الأصل فلو كان طاهرا على الذم لم يكن
في الحكم بنجاسته إذا خرج من فرجها وجهان سنان على أن رطوبة
الرجل وهو ما يبيض سرور وبين المدي والعروق يخرج من فرج الرحم طاهرة أو
نجسة وفيها قولان أحدهما عند الجمهور أنها طاهرة فعلى هذا التي الخارج
طاهرة على مقابلة وهو نجس بملاقاة النجاسة وخرج عن هذا بنو الوحيين
ما إذا خرج منها لبن الرجل ما إذا خاضها ثم نزع وخرج منه لبن
قبل غسل الذكر وطهارة البيض وقطع بن الصباغ طهارته وقال الولد

في خروج تلك الرطوبة
فعر الرحم نظر ليس
كذلك قطعا فافهم

لجبر

لا ينجس غسلة إذا خرج أجمعا وكذلك البيض لكن الرابع وغيره ذكر
أن البطل الخارج مع الولد نجس ولو انفصل الولد نجسا بعد
أن يخرج من أنات الحيوان الطاهرة كلها على هذا الخلاف فإن الخلاف
في نجاسته رطوبة الفرج لغيرها كلها قال الإمام ما إذا خرج من باطن الفرج
رطوبة فلا شك في نجاستها انتهى وقد صرح جماعة من الأصحاب بأن
الفضلات المستفدة النجسة لا حكم نجاستها ما دامت في الباطن إلا أن
تصل بها من الطاهر مع بقا حكم الطاهر عليه كالمواضع بعض خيط
توصل إلى المعدة وبقي باقيه خارج الفرج أو أدخله في دبره إذا دخل غودا
أو أصبعه وبقي الباقي خارجا فها فصلت النجاسة التي في الباطن حكم فيه
وجهاان أحدهما نعم فلا تصح صلاته ولا طوافه في هذه الحالة وتستحب
غسل اليدين من الخلاف ومنه البيض في نجاسته من الحيوان غير المأكول
كالتمساح والغراب والوجهان في نفسه والأصح الطهارة وأما بيض الحيوان
المأكول كالدجاج والكمثرى والعصفور طاهر ولو فسدت السفة وأخلطت
صفرها بالبياض فهي طاهرة كاللحم إذا نزل في اللحم إذا خرد وجده نجس
ووجه آخر أنه لا يجوز أكله وإن قلنا بطهارته وطهر محله في السفة وإن
استحالت وصارت دما في نجاستها وحدها أن أحدهما أنها نجسة وثانيهما
بعضهم على الوجهين في نجاسته البياض إذا صار غلقة وفيه من عيب طاهر الأصح
أن الغلقة طاهرة وتسبب للأنس والوجهان فيهما الجزأهما القاسي وغيره
في المصغرة وفي قطعة لحم الأكرتون وطعوا بطهارتهما ويجري الخلاف
فيما إذا صار باطن السفة كالغلقة ولو القى الدجاجة السفة في موضع
نجس برودها أو غيره وهي نجسة وبجوه أكمل البيض وطعوا وإن كان من غير
المأكول على القول بطهارته بخلاف التي فإنه لا يجوز أكله على القول
بطهارته على الصحيح لا يستقداره **فروغ** الأولى إذا ماتت دجاجة
وغيرها ما هو طاهر البيض وفيه بطلان **فروغ** بيض فيه لمدة أو جنة ثلثها
وهو الأصح أن السفة أن تصطبقت شرها فهي طاهرة وإن لم تصطبقت نجسة

خشية
خبري تغير
الحا والذاري

ولو وصفت هذه السبعة تحت دجاجة اخرى او غيرها فصارت فوخا كان
الفرخ طاهرا وقطعا ولو ذبح الدجاجة كان بينهما طاهرا وقطعا وتصلبت
ام لا كالحنين الذي لم يفتح فيه الروح الماني دود الفز طاهر بحوز سبعة وفي
دونه الخرافة تقدم في دود ما لا نفعل له شأبه واما بزره ففقيه الوجان
المتقدمان في بيض ما لا يبوكل لحمه لانه مضه والا فتح طهارة وقال الفقهاء
والمؤيد ان قلنا دود الفز طاهر بعد الموت فبزره طاهر وان قلنا انه نجس
والبزر كالبيض لان له ما المالك المستك طاهر وفي نأجته طريقتان
احدهما انما انصفه من الطيبة في حياتها طاهرة قطعا وان انصفه
بعد موتها فوجها ان احدهما انما نجسته واخلفوا في حالها من الطيبة فقبل
انما يخرج من خايتها كالسلفه تحك حتى يلقها وقبل موتها في خوفها كالأنثى
فلقبها الطيبة كالبيضة فعلى الاول المستك والفارة مستثنيتان قولنا كل
اس من حي فهو ميت الراجح الزباد طاهر وقال المامدي والرواية هولاء
سبعة في البحر فان قلنا نجاسة لبن ما لا يبوكل لحمه في هذا وجهان قال
المؤيد والصواب طهارة دونه دجاجة بعد لان الصحيح ان جميع حيوان البحر
طاهر بحلحه ولبنه هذا بعد تسليم انه من شدة البحر وقد سمع جماعة
يقولون جبر من به يقولون انه عرف سمود بري فعلى هذا هو طاهر لا خلاف
لكنهم قالوا انه يغلب فيه اخلاطه بما تشا فظ من شدة فينبغي ان يحرم عما فيه
سوى من شدة لان الاصح نجاسة شعره لا يبوكل اذا انصفه في حياته غير
الاولى والا فتح ان يشعر البر لا يبوكل الخامس الاستحار والسرور
والقول المأبى في السرحين المستنقبه بالمال نجس طاهرة العين والحيوان
لا في منها النجاسة تنجس بطهر بالغسل والادوات والحاف والجماد
والمر والغيب والمفاح والقنا والخيار والبادجان طاهر لا خلاف
ولا يحتاج الى غسل ان لم يلا في النجاسة وحل العمر الى عن الصبغة في
ان الغسل المأبى في النجاسة نجس العين وهو لقوله في دود الميتة انه
نجس السادس دخان النجاسة كالسرحين والزيت النجس نجس على الصحيح

وفي

وفي العمق عنه وجهان اطلقها القاضيه ونبدتها المامدي كثره وحزم في
قليله بالعفو وفي البيان انه يعفى عن قليله دون كثيره فان قلنا لا يعفى
فجعل في البيوت فان مسح بخرقة بالسة طهر وان مسح بخرقة رطبة لم يضر
الا بالمال ولو الصق الخبز عليه في التبر فطاهر استقل الغيب نجس قال القاضيه
ولو اصاب دخان النجاسة ثوبا وان كان رطبا نجسه وان كان باساقا حيا
ولو دخل الاصطبل فرائس الدواب وخرج منه دخان فان اصاب ثوبا
رطبا نجسه وان كان باساقا فوجهان وكذا الثوبان وخرج لمؤله دخان
وصل الى ثوبه واصله ان الحلبي قال ان الانسان اذا خرج منه ريح فان
كانت تبا به رطبه تنجست وان كانت باسقة فلا وهذه المسئلة تستفاد من
قاعده وفي ان النجس اذ الية شيا طاهر ادها جافا فان لا نجسه **الفصل**
الثاني في النجاسة اذا وقعت فيه نجاسة وفيه مسائل الاولى المالا لراكه
الذي وقعت فيه النجاسة اما قليل او كثير **المسألة الاولى** ان يكون قليلا وهو
قادر على الغلب وهو محسوس ما لا يراه النجاسة اذا كانت مما يدركها الطرف
ولم تعد الاحتمار فيها ولم يعبر به سواء تغير بها ام لا واختار من المنذر
والغزالي في الاحياء والرواية ان المالا نجس الا بالتغير كثيرا فان اقل قليلا
وهو مذهب مالك ونقله الرواية عن جماعة راى من الاصحاب جراسان
والعراق واما النجاسة التي لا يدركها الطرف لقلتها كالنقط الصغار
من شئاش على البول والخر التي لا يدركها العين فتنجس بوقوعها وكذا التي
تعلق بالدباب والمغوض الواقع على النجاسة الرطبة اذا وقعت في ما او غيره
ففيها طرفا احدها عن النجاسة ان في نجسها الماء والثوب قولان
والثاني عن ابن سريج انما نجسهما قطعا والمالك لا نجسهما والرايع
انما نجس الثوب دون الماد صححه البندجي في المامدي وقال هو طهر بن
المقدمين الخامس عشر عكسه وصححه القاضيه في الطري والسادس نجس الما
قولا واحدا في الثوب قولان وهو قول ابن الهيثم وهو صححه الصديقي
والامام السابع عكسه واما النجاسة التي تنقلها الاحياء منها وفي صبيته

ن

ما لا ينسب له شاملة كالمذاب والمفوض فقد بعد من ان الصحيح انها نجاسة
والفها لا نجس لما اذا ما الذي يعنسل به النجاسة فيعتبر فيه المغير على الاصح
وستباقي الكلام عليه آخر الفصل الرابع من كتاب الله تعالى **الفصل الثاني**
ان يلحق كثيرا وهو قلنا فاكثرفان تغير النجاسة طهر او لو نادى ربحه
نجس سواء كان التغير قليلا او كثيرا استواء كانت النجاسة محالط او محاذ و
في المجاورة وجه ان لا نجاسة في بيته ما لا نفس لها سائبة وجه ضعيف
انها لا نجاسة وان تغير بعضه دون بعض فثلثة او خمسة او عشرة قطع
حساسة ان ظه نجس وقرع عليه بن الصباغ فقال اذا كان ماء رابعا
متغيرا بالنجاسة فمرت به قلنا ان غير متغير بن فغيرا بن الذهبان غسل
حريه نجس به لانه كالماء الواحد فاذا انقضت ثمانية زال حكم النجاسة
والثاني انه لا نجس الا المغير فقط وهو اقوي عند الراعي والثاني وهو
قول القفال وغيره والظاهر ان المغير كنجاسة جامدة فان كان الباني دون
المعين فنجس والافطاهر وان لم يغير فان كان غير المغير لقله النجاسة
واستعملها كها فيه لم نجس وان كان الذي فيه النجاسة متمرا عن غيره
فالمكان واحد فانه النجاسة كذا والافطاهر فان كان لمواقفه الما في صفاء
البول الذي لم يغيره الما المتنجس علاماة نجاسة لم يغيره قد مخالفة الما
لونه وطعمه وريحه اسند المخالفات وان بان انها تغير بتقدير المخالفه احد
هذه الصفات نجس والا فلا ولا يظن هنا لا العقل والاعتدال وطعاما وان
المغير بها البراقع في التغير بالظاهر فامر وان كان مدمر التغير لغيره مضاف
الاما الاستسلب الطهورة كالمغير بطول الكثرة الما عريا عن المغير الموجود
فان ظهر على تعدد عمره منه تغيه بالنجاسة نجس والا فلا حيث حكمنا
بطلان الما الكثير الواقع فيه النجاسة اما الاستسلبا هما فيه او لعدم التغير
بتقدير المخالفة عمل النقاد بالمذكية فهل يستعمل ذلك كله الما وبقيته
قد النجاسة فيه الوجهان المتقدمان فيما اذا استعملت الخلط الطاهر
في العقله واقضى الحال بقاء الطهورة هل يستعمله جميعا ام سقي قدر

الخلط

الخلط وهما لا وجه ثالث لانهما والاصح بالاعتقاد انه يستعمل جميعه
وغلط القائل بخلافه الثاني لو كان الما ملينا الا مقدار روز فصب فيه كوز
من ماء واد بول او خمر كسمل به قليل ثم دعت فيه نجاسة نجس وان لم
تغير فان كله بلوز ما تغير من غير ان تروفت فيه نجاسة لم نجس الا بالتغير
والفرق ان هذا اما ذالك ليس عما الرابعة غير الما من الما يجات فينجس بلاقاة
النجاسة وان بلغ فلا اجبا عا كاللبن والخل والدهن النجاسة حيث حكمنا
بنجاسة الما الكثير لمغيره بوقوع النجاسة واذا زال التغير بنفسه لهبوب
ريح او طول مكث او ضرر الشمس او نبت طيب او عشب صار طهورا
لزال المقتضي وقال الامام طبري لا يصير طهورا بذلك وكذلك لو زال
يصب ما عليه سواء كان المصوب طهورا او طاهرا او نجسا بن عرفان وغيره
وكذا لو زال باخذ شيء منه او به قالو كان في يرفترع منها شيء واستخلفت
شي فزال قبل ان ينقص عن قليل ولو عاد التغير بعد زواله فان كانت
النجاسة جامدة وهي باقية فيه نجس وان خرجت منه قبل ان يتغير
ثانيا او كانت مائعة لم يعد التنجيس المشاهدة لو حله الما في لظفر او لون
او راحة تعال على غيرها من الصفات وتتمها في الوالي فيه يستك او تاولم
بوجوده فيه والحد النجاسة او عرفان فلم يوجد لو تم او حل فلم يوجد طهر بالتم
يصير طهر الشا بقه لو طرح فيه تراب فلم يوجد التغير الناشئ عن النجاسة
فلم يعد طهورا فلو ان احدها وصح جميعا عنهما او احدهما عند الاكثرين لا
وقيه العجلي وابن الصلاح محل الخلاف بما اذا كان متغيرا راحة وقالوا لو
كان بالظفر او اللون فلا يعود طهورا قولا واحدا قال الراعي والاصول
المعني به شانه عن هذا التفصيل وقال النووي صرح جماعة بانه لا
فرق في هذه التولي وابن الصلاح يقيدها وهو حالة مدد الما وقالوا لو
صفا فلم يوجد الراحة عاد طهورا فطهر او اختلفوا في محي القولين فيما اذا
زال التغير بغير التراب من اجزاء الارض كالجص والقوة التي لم يطح

اصحابهما منه قال الروباني وقد صرح الزنجي وحمله بنقلهما في النوبة
 وثانيهما لا القطع بان ما عداه لا اثر له هاب النغير من عود الطهارة
 واختاره جماعة الثابتة لو وقع فيما دون القليل نجاسته فتعثر بها فصب
 عليه ما لم يبلغ به قليل خزال نعره في طهارة وجهان ما على الوجهين
 الا في الفصل الرابع فيما اذا صب على الثوب الجشت ما يغلب النجاسته
 هل عكر طهارته قبل غسله فان قلنا بطهر في حوازا استعمله في الطهارة
 ما قدم في الاستعمل اذا خلط بالماء الطهور وكذا الوجهين فصب عليه
 من الماء غمره ولم يبلغ قليله شيئا في النجاسة في الفرق بين القليل والكثير
 من الماء والكثير ثلثان فصاعدا القليل ما دونها والقلة الحرة للكبيرة
 تسع فريش او ثلثين وشيئا يجعل الشافعي في نصف احتياط وقال
 الغلثان خمس قرب في مقدارهما واحد احدهما خمس مائة مائة
 بالمثل الصغير وهو ما يادهم وستون ذهبا الف رطل بالمثل العرا في العنقا
 وهو المضروب انما خمس مائة رطل مائة وخمسون مائة والمائة مائة
 رطل مائة مائة والرطل العرا في مائة ومائة وعشرون درهما او ربعه
 استباع درهم وهو تسعون مثقالا بالمثل قبل البس في الاصح عند النودي
 وقبل مائة ومائة وعشرون بلا استباع درهم وقبل مائة وثلثون ومائة
 الراعي قال النودي وهما بالرطل المسمى خوقاية وثلثية اذ طال اسمي وهما
 بالرطل المسمى على الصحيح ان العليلين خمس مائة رطل اربع مائة رطل وستة
 واربعون رطلا وربع رطل وستون درهم وخمسة اسباع بالبا فبعد
 البس في المائة اربع مائة واربعه واربعون رطلا وثلث رطل وثلث
 اوقية وخارج من الخلاف في مقدار القليل بالارطال وفي تقدير الارطال
 بالذاهم تسعة اوجه في مقدار القليل بالذاهم قال القاضى ومقدارها
 من الماء في الارض المستوية وعلى القول بانها الف رطل ذراعا ونصف طولها
 في ذراعين ونصف عرضها في ذراعين ونصف عمقا وعلى الصحيح انهما
 خمس مائة رطل وذراع وربع في عرض ذراع وربع في عمق ذراع وربع قال

الحلي

الحلي وقد دها في المواضع المدورة كالبيرو ذراع عمقا في عرض ذراع
 والبراد ذراع الادبي المذكور في كتاب صلوة المسافرين وذكر الشافعي ان طول
 شبران وهو تغرب ثم مقدار القليل على الاوجه الثلاثة معتبر بالتحديد افر
 بالتقريب فيه وجهان اصحهما عند الاكثر من انه تغرب فان قلنا انه تحدي
 فنقص شيئا شبرا فهو قليل قال الصيد لا ينفق اسارا فهو قليل
 والاسار اربعة مثاقيل قال الامام وهذه الافراط فان هذا القدر لا
 سئل فيها وان قلنا انه تغرب فنقص شيئا شبرا هو المحرجة عن حد اللسنة
 وفي قدره اوجه اشهرها انه دطلان وثانيها ثلاثة اطلان وثالثها ثلاثة
 اطلان وما زاد بها واربعا قد وقرب مائة رطل قال الامام وهو خطأ
 وخامسها اقاله القاضى ثلثة اسار قال الامام الا قرب ان يقال يستباح
 بالقدر الذي لا يسئل بقدره مفاوت في النغير بالقدر الغير من الاستيما
 المعتبرة وبين ذلك ما بين احد هما ان يكون الناقص بغيره قد من الزعفران
 مثلا قد لا يغبر للكمال فلهذا لا يستباح به وحكم بقلة الماء ان كان
 بغيره ما غره للكمال فلهذا لا يستباح به وحكم بكثرته ما اذا كان وزن درهم
 من الزعفران لا يغبر خمس مائة رطل وانما يغبرها وزن درهم وقيراط ويغبر
 وزن الدرهم اربع مائة وخمسين ولا يغبر اربع مائة وثمانين وانما يغبرها
 ما يغبر الكامل وهم درهم وقيراط فالاربعة مائة والخمسون حبة القلة
 والاربعة مائة وثمانون في حد الكثرة فيقتسح بذلك وثانيهما ان يكون
 بغير الناقص بالزعفران الذي يغبر الكامل بغيره يظهر فيه تفاوت للحس فان
 طهر فهو موشر والا فلا كما اذا كان الدرهم واليقراط من الزعفران بغير الحس
 مائة في المثال المذكور ويغبر اربع مائة وستين بغيره لا يظهر فيه تفاوت فيها
 ويغبر اربع مائة وثمانين بغيره يظهر فيه تفاوت بينه وبين الخمس مائة
 والمائة موشر دون الاول وهذه اولى من المصنط بالارطال فانه رجوع الى
 التحديد وهذا احسن بانه من بعد فليق فان وقع شك في ان الناقص القدر
 المستباح به او الشئ فهو شك في قلة الماء وكثرته وذكر الامام فيه احتمالا لغير احدهما

ن

حكم نجاسته لان الاصل عدم الكثرة الدافعة للنجاسة وتاثيرها على طهارته
لان الاصل عدم نجاسته من حيث هو على اصل الطهارة والاولا طهر
بند الغزالي وهو ما اوردته الماوردي ومثله الميرزا عن الصمدي وروى
النووي المأني وقال هو الصواب ولو ادخل قلب راسه في انا هو قلنا ان
نقط وسنك في شربه منه فنقص عنها فهو ظاهر بلا خلاف ولا اصل
فايده القد ان في الشرع بله ضرب ضرب عذب بلا خلاف وهو الاكثر
لقد برودة السطح والرضاع والمغرب ونصب الزكوات وضرب ثوب بلا
خلاف كسب الرقيق المسلم فيه الا في المولى بالقبض وضرب اخلف في انه فقير ب
او خديده كقد اراد القليل من كثير من الحيض والمستأنف من الصلوات وساقه المصير
ومصاب المعتبرات العاسرة اذا وقع نجاسة جامدة في ما كثير ولم يتغيرها
فهل يجوز استعمال ما حولها من جبايتها بقدر قليل فيه فلو ان عند
المراد من البغوي وجهان عند العراقيين والبيهقي واحد هو المشهور
بالجديد انه يجب التباعد عنها بقدر قليل فيستعمل ما واداهما ولا يستعمل
ما حولها ونسبه العراقيون لا اى اسحاق وابن القاصر واصحابهما هو المشهور القديم
وقول الجمهور انه يجوز الاعتراض ما حولها لا يجب التباعد وقيل هو واحد قوليه
في الجديد ايضا واختلفوا في ان الخلاف في نجاسة ما حولها اولا وهو ما
طاهر منع من استعماله لقربه من النجاسة على وجهين والاكثر ان على الثاني قال
النووي وهو الصواب وقال ابن الصباغ الوجهان ضعيفان والقول بالنبهات
اضعفهما وهو يدل على ضعف قول التباعد قال بعض اصحاب الامتياز من جعل
الخلاف قولين الفتوى في المسئلة على القدر خلاف القاعدة وان الاقوال
القديم ليست مذهبنا في الرجوع عنها في الجديد لا يجوز الفتوى بها
ان امكن بها الاداء الاحتمال انهما وهن من امله فهو مفتي له به لا محذور
الستافعي قالوا وقد وقع ذلك في سبع عشرة مثله وقيل في ثلاثين مثله وقيل
فالمرجع بالرجوع وهو من المذهب وقيل هو هنا احد قول الجديد فان
ذلما لا يجب التباعد فان كان المالك من فليست له ان يعرف من اي موضع شامرا

في النجاسة ويغيرها وشهد الغزالي فقال بحسب حرم النجاسة وهو ما يتغير
شكله لتبنيها وغلط فيه وقد صرح عواقبه الامتياز في البسيط هذا
في الما المجمع فلو كان فيستطاع على مستوي من الاوصاف في جواز الاعتراض
ما حولها وجهان وصنف الامام النع وان كان الما قلنا فقط جبان
التوضيح في النظر بما نعرفه منه او المرسف النجاسة في المعروف وطريقه في
الاغتراف ان يمس الدلو غمسته واحدة ولا يعرف النجاسة ثم يرفع فلو كان في
الدلو ما فيه طاهره الباقي بعده نجس فلو دخل الما في الدلو شيئا فشيئا
فشيئا في سائله البير وان فلنا يجب التباعد فان كان الما قلنا لم يجب الاعتراض
منه وان كان اكثر وجب التباعد بقدر قليل فان بعضهم قالو كان في حجر
عظيم فبناعد عنها بقدر نصف طرفة اعرف جاز لانه في الحق بلغ والا
كثيره ولم يرتضه الفقهاء وقال عندي انه يجب ان يكون بين النجاسة والغرف
منه قدر قليل على استواء الاصل مع طول وعرض وعمقا ان كان مستويا
الاصلع قال الفاضل فان تقادرت اصلاحي وجبان دونه عينه وعينه قلنا ان
طولا وعرضا وعمقا وهو ذراع دربع في مثله عرضا في مثله عمقا قال وعمل
هذا الما الممدوع على الاذن في الصخر اذا كان ما حته نجسا من مزايف
الغمر ونحوه فاخذسة الما بالكون لا يستعمله فالمرسلع من الحوز الى النجاسة
قد رتب من عمقا وطولا وقال الامام محمد بن احمد لا يفتي ذلك ولا يدرى بعده
مقدارا يعلم ان النجاسة لا تنتشر اليه كما يعتبره ابو حنيفة في الما الكثير في
رواية عنه وفيه وجه انه لا يشرط ان يكون القليلان من صوب المعترف
ومثلي ان يعرف جميع الجوانب الحادية عشرة الما القليل الحسن اذا نثر
بالا فان صب عليه اكثر منه فان لم يبلغ قلنا شيئا وطولا فوجهان اصحهما
عند الحنابلة ان لا يطهر وتاثيرها على من سرح انه يطهر وكان ذلك
عند الما كما يظهر البول الذي في الثوب بذلك واخذاه العراقيون وقطع
به الشيخ ابو حامد بناء على القول بطهارة الغمس له ويبدو ما اذا كان
الطهره واداعل النجس والشيخ ابو علي هو بناء على ان القصر غير واجب

فان اوجناه لم يظهر واستشرط المحايطة والمقدرة ان يكون الماء الكاثر
 به سبعة اصناف الخمس وهو ضعيف لم يستطع للجبهة وجعل الامام
 هذه الوجوه من ههنا وان ابن سريج وقال انه مفيد بما اذا قصد به الغسل
 ولم يذكره غيره ولا ذكره هذا الماء طهورا وقال المامري والبتريجي
 على القول بان الستمعمل في الخبيث يستعمل في الحدث انه يجوز استعماله
 في الحدث ولو بالغ الكلب في انا فلو قتر بما لم يبلغ فلتين فوحها ان احدهما
 نعم وثانيهما لا يغسل هذه النجاسة ولو كان الصوب قد راجع غسل
 طهر فلو واحد اقال الرواية ولو غسل ما البئر وكان قليلا فصب عليه
 ما قدر سبعة اصنافه او بنوع من استقله هذا القدر طهر اطاق ذلك ولم
 يقبه به ببلوعة فلتين وهو موافق لقول ابن سريج لكن يقيد به بسبعة
 اصنافه ضعيف وهو وجه شبيه في انه شرط في الماء المزال به النجاسة ان
 يكون قد سبعة امثاله وان بلغ مما فلتين فاما ان تكون النجاسة ما يتعد
 او جامدة فان كانت قابضة ولم يبق فيه تغير عما طهر استواكل بماء
 طاهر او يغسل هذا الطمؤود وينبغي ان يستغنى منه با اذا كانت نجاسة
 باستعماله في نجاسة وقلنا الاستعمال الحق بالماء حتى لا يعود طهوره
 وان بلغ الغزلة وان يقال ان كان التغير بالنجاسة عما طهر عند ذواله
 وان كان تغيرها كما لو كان متغيرا بطاهر تغيرا كثيرا تعود الطهارة دون
 الطهارة اذ المزل التغير ولو حملها تغيرا الما لم يعد طهوره وان حملها بما
 يستعمل غاد طهوره في الاصح وبنا القاضى الوجهين على الوجهين في
 عود طهوره ببلوعة فلتين ولو جمع بين فلتين احدهما طاهرة والاخرى
 نجسته وهما مختلفتان في الصفات والحدود فهما طاهرتان وطهارة وان
 وان يغيرها وان كانت جامدة في جوار الشطرنج فولا التباعد فان
 فرق القدر الذي في فيه النجاسة غسل ان كان دون الفلتين في البدي
 لا يفي فيه النجاسة اذا كان دون الفلتين القولان قال القاضى هو طاهر في
 القدر يغسل في الجديد قال هذا اذا فرقتا دفعة واحدة فان فرقتا في

اناب

اناب به فقات فاذا كل نجاسة الثانية عشرة اذا كان في ثوب ما نجس فهل
 يظهر نفسه في ما فيه ثلثة اوجه احدها ثلثة اوجه ثلثة اوجه ثلثة اوجه
 الراس طهر او صبغها فلا تصبغ الغزاة سبعة داسه بان الماء الذي فيه ان
 كان تحرك خبير بك الماء الاخر خيرا كاسفه فهو واسع الراس وان كان لا
 يتحرك بها فهو ضيق الراس فلا اتصال وحيث دلنا بصير طاهرا فذلك بشرط
 استلالاته فان لم يتل فاما الما به حل فيه لا يصير طهورا وهل يصير طاهرا
 او دخل فيه اقل مما كان فيه فلا وان دخل فيه اكثر منه ففيه الخلاف
 المتقدم في الكثرة التي لا يصير الما بها فلتين وكل بشرط ان يمكث الكثرة في الماء
 زمانا بحيث يزدل تغيره لو مر من متغيرا لم يحصل الطهارة على الفقيه وجهان
 اظهرهما الاول ولا شك ان ذلك الدر في الكوز والضيقة الراس اطول منه في
 الواسع والامام وعلى قياسه لو فرضنا فلتين في حفرة منهنما فهو صغير
 غير عميق فوقع نجاسته في احدهما لا يدفع الحفرة الاخرى النجاسة عنها
 حكم الكثرة اذ لا تراه هذا اذ المراد من فالتوز متغيرا فان كان متغيرا
 بالنجاسة فلا بد من ذوال التغير ولو غمس الكوز في قليل يبلغ منه فلتين
 فان دلنا بصير طاهرا اذ اغمسته في الكثير كذلك وان دلنا لا وطهر فقلنا
 هذا لغير بصير طاهر لاحتسابه نجس الما الغوص فيه ولو كان فالتوز طاهرا فغسسه
 في ما نجس سقر عن الفلتين بقدر ما الغوص في الحكم فطهره الما الغوص فيه
 لخلاف قال النووي ولحللم بها هنا اولى المالة عشرة لو وقع في الماء الكثير
 نجاسته جامدة وفقرت دلته هنا فانه نجس وعن الشيخ اي محمد
 انه على طهارته لانه تغير تجاوز الحيفة الملقاة ساطا المهر السوانفة
 عشر ما البير لغونه في الخبيث والظهير فان كان قليلا او وقع فيه نجاسته
 فطهر بوقظيره ان سئل الى ان يترى الماء بصير كثيرا او صلب عليه من خارج
 حتى يصير كثرا او يزول بغيره ان كان قد تغير ولمس طهره ان يترج لينع
 الما الطمؤود فان قتر البير بقي نجسا بنفسه ما ينع وقد يقتضى الشرح
 لا نجس الحد ولو فعل لم يظهر حتى يبلغ حد الكثرة بالنع او بالصير عليه

وان كان كبر او تغير بالنجاسة وطريق قطريه اذ الله القبر اما بالكاثره
او بالاحدا منه ان كان الباطن فيها قليلين او انظاره والى بطول مدرك
او هبوب دج وحورها او القاترات في قول وان لم يتغير بها ولكن بقيت
النجاسة الجاهدة فيه فهل يجوز استعمالها مطلقا ام يجب التبا عليه
عنها بقدر قليل فيه القولان وسبيله ان يزرع النجاسة ويستعمله فان
عثر نزعها كما اذا وقع فيها فارة وتعوط شعرها فهو على طهره لکن
يتعد استعماله اذا خلوا كل دلو يستفي منها عن شعره وهذه مسئلة النجاسه
نقال ما يبلغ ما يبه قلة ولر شغل فهو طهر ولا يصح الوضوء ببعضه قال الشيخ
ابو محمد لا يجله في الاستفاد بها فتره طهره قال الامام روايت الحسن
شيئا للبس بعيدا عن قياسنا وهو ان طريقه ان تخرج ما البير يخرج
الشعر في ضمنه وتقتل الصفحة العليا من طينه فما يقع بعده هو طاهر
فان كان العين فواره وتعد استعمال الكل فالوجه الامعان في قوله
اللاحيث لا يكتفى بخرده الما في حد الها حتى تخرج مثل جسمه البير حيث
يغلب على طينه نزع الشعر كله قال الامام والاولى ان تخرج مثل جسمه مرتين
او تلاما استطفا رافضين توال النزع مع حرلة المارذ فع النجاسة
كالما الجباري وهذا استثنى بين فاني بعد ذلك في البير فهو طهره
لانه غير مستيقن النجاسة ولا مطمئن بها ولا كل فيما يقع الطهارة فان
نزع منه دلو او وجه فيه شعرة على خلاف طنه عمل عقته اه في ذلك
الدلو ولو استنقى دلو اقبل النزع فان راي فيه شعره فهو نجس وان لم ير
شيئا فان غلب على طنه انه لا يخلو عن شعره فجواز استعماله يبين على
قولي نعارض الاصل والغالب كما شيا في ثياب مدني الخمر فان ينقل
ان لا شعره فيه قال بعضهم هو طهره وقطعا وقال الغزالي هو يخرج على ثوب
التباعد ومعناه ان هذا الغترف الظاهر ان بينه وبين الشعر اقل من
قليل اما جرد ان البير اطرافها فتجس ما يصيبها من الماحج النزع
فليغتسل ثم ان قلنا الغتسال طاهره ولا بأس وان قلنا نجسة فليخرج

قال ابن الصلاح

ومؤنه

وفي قوله لا بأس بنظر على قولنا الغتسال طاهرة غير مطهرة وينبغي ان يخرج على
الوجهين في اعتبارها بتغير النجاسة او بالكثره او المستلقة من على الذهب
في نجاسة الشعر وقال الغزالي في تدهينه تصوره على القول بطهارة فيها
ايضا فان الشعر المتعوط لا ينقل عن شئ من الجاهل والحر وذلك نجس قطعاً
وقال النووي هذا امر لان الاصل عدمه ولو كان ما البير كثير وقعت فيه
نجاسة خاصة وان اشرعها بيده فهو طهره وان اشرعها باله لوفله
خال لئان احدهما ان ينفذ النجاسة الى الدلو فيه او حول شئ من الما فيه طهره
فهو طهره وايضا فان يقع شئ من الما النجاسة لم يصرد دون باطن الدلو وما فيه
نجس فان فطر منه قطره في البير نجس ما فيها وان دخلت النجاسة الى الما
في الدلو دفعة واحدة ونزعها باطن الدلو وما فيه نجس اما ما البير طاهر
الدلو فان لم يوجب التباعد فوجهها في اصحابها انها طاهرة وان اوجبنا فجهما
نجس فان قطعوا على الاول لو فطر من الدلو الى الباقي قطره فان كان من البا
فالمان نجس وان كانت من طاهره ونزعها على الصحيح ان الباقي طاهر
فهو على طهارة وان شك في انها من الظاهر او الباطن فالما في طاهر
ايضا حيث نجس الباقي اذا زاد طهره وطريقه ان تصفه فيه اذ نزع
الدلو ونعته فيه قال الغزالي وكذلك لو بقيت النجاسة في البير في طهارة
ما الولوه الوجهان على القديم والوجه القطع وطهارة الثانية ان تصفه
من الما في الدلو ولا ترمعه النجاسة فالمان نجس ان على القولين ولو بقيت
النجاسة في البير فيما انصب في الدلو طاهر على القول بعدم وجوب التبا عند
طاهر الدلو نجس حيث حكنا بنجاسة ما الدلو فسقط في البير فادالك
طاهر على قول عدم وجوب التبا عند ولو ازاو طهره وطريقه ان يرده
الى البير والاولى ان يخرج النجاسة بيده من الدلو ويرده به الى البير
فطهر الكل اتفاقا وهذه الصورة كلها في نقص قليل محمول على نقص
نور فتساقطنا القلتا وتجديده او قزيب وقال الما ودرى اذا كان
الاغترف باليد لم يجز لان ما يفرقه بها يوجب تجس بانه يفرق بين اليد

طن

وغيرها وفيه ضعف **فروع** قال بعض المشايخ بنو القميص حبيب في ما هذه
 البير قبل نزوح ارتفعت جنباته لكن لا يصلي حتى يفيض على بئر ما آخر
 لاضلال المصاف في من الشعر به وينبغي ان يخرج هذا على قول التباعد
 وان اوجنا ذ فان لم ير شيئا من الشعر قريبا منه ولم يعلب على طنه قربه
 طهر وان راه بقربه فليست بينهما فليان لم يطهر وان غلب على طنه قربه في
 صحة طهارته القولان وان لم يردا وتفت جنباته لكن اذا خرج فان راى
 على بئر شعر اوجب غسله وان لم يره فان غلب على طنه انه لا يحملوا منه
 خرج على القولين وان لم يغلب على طنه لم يجب غسله **الفصل الثالث**
الحائض اذا وقعت فيه نجاسته وطبيعته مخالفة لطبيعة الراد فان هذا
 طبيعة النواصل في الجريان وانفراد كل جزء بحكمه واما الراد وطبيعته
 النواصل والشراد والاستثوا في الحكم فاذا وقعت فيه نجاسة فاما ان
 دخل جامدة او مائعة **المسألة الاولى** ان دخل جامدة كالبيتة وان غرق
 منها شيئا فالمغترج نجس وان لم يغتر شيئا منه فاما ان دخل حار بحري الما
 او تجري دون جريه او واقفه والمجري عليها فان كان تجري جريه فاما
 فوفها واما تحتها طاهر وحسب حريم ما قبلها وما بعد ما على الصحيح
 ولا فرق بين ان دخل كل حريم فليست او اقل وعن النص وحزم به
 صاحب المذهب والكا في ان الجريه التي فوق جريته النجاسة اذا كانت
 دونها حكمها حكم الغسالة لمرودها على محل النجاسة فيلحق بها خلاف
 الغسالة والصحيح طهارتها الا ان دخلت النجاسة مغلطة فانه لا يظهر
 الا الشايع وفيه وجه ان الاخراف من الحرمه التي امام حريمه النجاسة
 يخرج على قول التباغذال الداعي وفي كلام العراقيين يقتضي طرده
 في جميع حوائج النجاسة وهو مقتضى جعل الحائض كالمراحم
 واما ما على عينيها وسماها ومسامنها في العرق او وجه الما فان كانت الحريمه
 قد رقت فليست فليست وطريقان حكاهما العراقي احداهما عن العراقيين انه
 طاهر وهما يجب التباغذ فليست ان قلنا يجب في الراد فليست انه ولي

وان

وان قلنا لا يجب فليست وجهان قال بعضهم والاقبس ههنا وجوبه والثاني عن
 الحزاسا بنين ان في طهارته وجبته حكاها الغزالي والرافعي وغيرهما
 على وجه اخر فقال احدهما القطع بطهارته واما الحسن - ارد النجاسة وما
 تدب اليها والثاني يخرج على قول التباغذ كالراحمه ونقد اما ارد
 الفاضل وعينه وان كانت اقل من قليل فانه طاهر ان لم يتغير اخشا والغزالي
 واخرون والمجرب الصحيح انه نجس وان كانت النجاسة واقفه والماجري
 عليه او تجري دون جري الما فالحكم فيما فوفها وما تحتها والمراد بها هو
 في سمتها من عمق الما وجهه كما تقدم فليست ما قبلها طاهر على الذهب فيما
 على جانبها وسمتها الطريقان واما ما تحتها مما انصل عنها فان كان كل
 حريم منه بلغ فليست فهو طاهر وان كان لا يبلغها فليست بها وسببه اقل من
 قليل نجس على المجرب وما بينه وبينه فليست فان كانت فقه وجهان احدهما
 واختاره جماعة انه طاهر واصحهما ونسب الى المصنف انه نجس وان
 استمر استنج الى ان يجمع في موضع فدر فليست طاهر او على هذا يقال
 فاهو الف فليست نجس ولم يتغير بالنجاسة فهذه صوره فاما الفاضل وحكم الدعوى
 التي فطغرت على الما بسبب البول فيه حكم النجاسة الجامدة **المسألة الثانية**
 ان دخلت النجاسة مائعة وان غترته فاقدمه المتغير نجس وهو النجاسة جامدة
 مكروه حكم غيره من المائعة كما تقدم في النجاسة الجامدة وان لم يتغير فان
 كان عدم بغيره لموافقها الما في الصفات المعبرة فدر مخالفا كما تقدم
 وان كان لقلتها فالذهب انه ان كان قليلا نجس وان كان كثيرا لم نجس
 وفيه القول القدر المتقدم ان الحائض لا نجس الا بالتغير واختاره
 الغزالي واصطبر بكلامه فيه ولا فرق في ذلك بين الجذاول والافعال
 الكبيره وغيرها والامام والغزالي فاسمها ودعا عن التباغذال فليست
 الامتار الكبيره التي على التباغذ فيها عن جواب النجاسة كلها تقدم فليست
 لا تحتف فيها الا حريم النجاسة فقط ولا ياتي فيها الخلاف المذكور في التباغذ
 عما حول النجاسة وحريمها ما متغير شكله بسببها با يعطانه عليها والشافعي

قولهم

لقد

بها وتجريها لهما لا ما تغيرا وصافه بها روي الغزالي في وسيطه ووجيزه
 ان هذا الحريم محتفبه في الراكد ايضا وروي وجهان للحريم ايضا لا يحتجب
 وحكيما اياه ساطره انه يحجب فيها خلاف التباعد فما على جانبها قال
 الراغب في هذا كله جازا المذهب فانه لا فرق بين الامتار المعتدلة والغطيه
 وخلاف التباعد جازا فيهما وان الحريم لا يحتجب فيهما اذا قلنا لا يجب التباعد
 وقال ابن الصلاح الجاني يحتجب حريمه بخلاف الراكد فقلت وقد نص عليه
 جماعة منهم الشيخ ابو محمد والافندي وابن الصباغ والبقري **فروع**
 الاول قال الامام اذا كانت النجاسة واقفة اسفل الوادي العظيم فلا
 خلاف انما لا يحكم بنجاسته ما يتخلل وكذا الحكم في النهر المعتدل اذا قلت
 النجاسة الا لاصقة في سفله بحيث لا يتوقع تغيرها ما انتهى وقد مر حكايه
 خلاف في الاول وحكي الماد روي في صوره قلنا في هذه وجهين فقال اذا
 كانت النجاسة اسفل الماد استدرعها الطبقة السفلى من المادون
 العليا فالسفل يحتجب اي ان لم يبلغ قلنين في العليا وجهان وحكي
 ذلك فما اذا كانت طاقه ثمرها اعلا المادون اسفله لكن قد يكون ذلك
 مفروضا في بعض صغير لا يخرج كل حريم منه قلنين فبعض الخلاف هو الخلاف
 في البعد عن النجاسة والعلو والسفل قد قلنين كما هو في البعد عنهما من
 جانبها وقد حكي الامام عن شيخه الثاني الكوز الذي بين من اسفله اذا
 وضع على نجاسته لا نجس ولو سدد موضع الرشح بشمع حبس نجس بالماء
 ذكره القاضي وقد مر منه قول الامام المتصاعد من فواره اذا وقعت
 نجاسته اعلاه لا نجس فاحتث الثالث حوض تجري الماء في وسطه وجانباه
 واكد ان قالوا الذي في كل من جانبيه له حكم الماء الراكد والجاني له حكم
 الجاني واذا وقعت نجاسته جامدة في الجاني تجري الماءا حكم في الجاني
 ما تقدم وان كانت واقفة والماء تجري عليها حكمها حكم الجاني على النجاسة
 وقد تقدم وكذا الكلام في الحريم فاما ما على الجانبين يخرج عن الطرفين
 المتقدمين في الاول وهو القطع بطهارة ما على جانبي النجاسة **هـ**

ظاهر ان

ظاهر ان وعلى الثاني وهو جعل الكل واحدا يعتبر الماء الذي فيه النجاسة
 مع ما يجاوره من الطرفين الجاني الحوض والعمق فان لم يبلغ قلنين فهو نجس
 وان بلغهما ففيه قولان التباعد وان وقعت النجاسة في الراكد فان تغير
 لقوة الجاني بخشيان والا فلا فان كانا قلنين واكثر وطهران في وجوب
 التباعد عنهما بقدر قلنين طبر بغير ان احدهما على قوت التباعد وثانيهما
 القطع بوجوبه وان كانا دونهما فمما يخشيان الى ان يجتمع الجاني في موضع
 يبلغ فيه قلنين هذه طريقتا العراقيين فان تغير الماء الراكد نجاسة
 فان كانت كل حريم ثمره قلنين فالابن الصباغ القياس يقتضي نجاسته كل حريم
 لان الجميع كالماء الواحد فاذا انقصت ذلك الحكم النجاسة لاكثر ثمرها
 وانفرادها غير متغيره وقال الروادي عندي انها لا نجس به كما لو مرت
 على جيفة والاول اظهر وقال الغزالي اذا لم يتغير الماء فان كان الراكد
 قلنين فاكثروا هي مسئلة التباعد وان كان دونها فاحتسب الماء الجاري
 بلبا في جريانه ما نجسنا فهو نجاسة واقفة يلاصقها الماء الجاري
 والماء الراكد موافق للجاري في الصفات معتبر تغيره فيقدر الوعد المحال
 للجاري من الراكد مخالفا له في الصفات فان غير جيفة احد صفاته نجسته
 والا فلا قال ابن الصلاح وهذا غير مستقيم والقياس لم يحكم بنجاسته
 ما عاين الراكد من الجاني وهو الحريم وما زاد على ذلك فان كان قلنيا
 فهو على قولي التباعد انتهى والذي ذكره الغزالي بنا على اختياره القديم
 ان الماء الجاري لا نجس الا بالتغير قال القاضي فلو كان يخرج الماء في الجانب
 الذي تدخل فيه فحكمه ما الحوض حكم الماء الراكد اذا كان الماصرب على
 الجانب الجاني للمدخل ثم سر به عنه الى المخرج ويخرج لان الماصف في
 الحوض ثم يخرج وان كان المخرج حيد الدخول فالظاهر ان حكمه حكم الماء الجاني
 قال الشيخ ابو حامد فان كان الجاني لا يدخل على الراكد لكن يجري على
 فان كان الجاني اقل من قلنين نجس وان كان قلنين لم نجس والحق قال
 الشافعي رضي الله عنه لا يظهر من الراكد قال النووي وهذا ضعيف

المترع الرابع قال صاحب البسيط اذا جرى الماء في صبا وسقون لراد
فقول الجاري حقا فلو كان قد امة ارتفاع وهو مترادف له حكم الراكد على
الذهب ولو كان في وسط المنزعة قال صاحب القريب حلها حكم الراكد
وان جري الماء فوقها قاله والوجه ان يقال ان كان الجاري يعلى بالمنزعة
وسد له فله حكم الجاري ايضا وان كان تحت منها قليلا لم يزلها فله دفع
الميتة حكم الراكد وان كان تحتها سافل فيها فله دفع السافل حكم الماء
الذي يسفل به او نفاع الخامس قال الامام لو كان الماء سوا في طرف المنزعة
وسد تر فهو في حكم الراكد عندي فان الاستدارة في معنى الترا **د**
الفصل الرابع في كيفية ازالة النجاسة وحكم الغسالة الامر الاول
كيفية ازالة النجاسة سنة والاعيان النجاسة تنقسم الى نجس العين والنجس
بغيره اما النجس العين فلا يقبل التطهير بالماء حال ولا بغيره الا الخمر فانها
تطهر بالاستحالة على ما استبان في كتاب الرهن وكذلك الميتة على ما
ستبان في الباب الرابع لسنا الله تعالى الحق بعضهم بها العلفه والضغة
والسبعة التي اخرجت من جوف الدابة الميتة فانها تطهر بماء حيا
وكذا ما اخرج من النجاسة تطهر بماء حيا وقادوا والسرحين تطهر
بمائه ورواؤا وسائر النجاسات اذا وقعت في الطرانة او الملاحه فصارت
رطونا او لحا او زبيل الخنيط بالتراب فانه يطهر بماء غلظا به ترابا والذهب
عندم الاخفاف او العلفه والضغة فالصحيح طهارة تهما واما البسطة للسنن
نجسته العين بل نجستها بالجمادى واما زابة السائل فالصحيح فيها انها لا
تطهر بذلك واما النجس علقا نجاسته فتقسم الى ما يقبل التطهير وما
لا يقبله والذي لا يقبله هو ما لا يفسد من الماء المعشوب به ولا اجزاء الماء
عليه وهو الاغصان كاللبن ومنه الادهان على الصحيح وقيل يقبل التطهير
واختاره جماعة بان يصيب عليه الماء الحار منه ويجرك تحريكا بليغا بحيث
يقبل على الظن ومنه الماء الذي جميع اجزائه وترك حتى يعلق الدهن الا ان يفتح
الا فان استقله فخرج الماء وسقى الدهن طاهر ومنه من خض هذا القول

من

من الغنم ومنه من خضه بغير السمن والودك قال الراغب ولا سجد ان يطرد
هذا في الخلل واللبس وسائر المايغات لان اتصال الماء بالجميع اجزاها
بالمصرب والتجريك ممكن والغسالة طاهرة في الاصح فلا يضربها
ويؤدى الوجه المتقدم في ان الماء النجس اذا هو صرعا طاهر بطرد وان لم
يبلغ قليلا ومن قال انه جعل الماء الواو غاسلا للماء النجس وهذا ذهب
الى ان المايغ من غسله امي ولو كان في اناء بول فصب عليه ما غسره
قال المنه يحيى بان يكون معه امثاله فالشر لم يغير ولم يبلغ قليلا قال ابو
علي الطبري ومن سرح بطر الا نادى نجس الماء وهو طاهر فقه في
اختلاف الحديث وقال الامام هو بغيره وعلى هذا في خوارزمية
الكلام القديم في جواز التطهير بالماء القليل النجس اذا اوشى ولم يبلغ
قليلا وقال غيره نجس الماء لا يطهر الا نادى من الاعيان التي لا يقبل التطهير
الراب اذا اخلطت به اجزاء النجاسة العينية ومنها الدهن المختلط به وذك
الميتة ومنها الزبيل المقطع بعد اصابة النجاسة على الاصح اما غير المقطع
فمن غسله باقائه المائلي واما الذي يقبل التطهير باجر الماء عليه
ونزعه منه كالنوب والانية فلا يطهر الا بالاستواء النجاسة عنه
بالمسح او الا لو حصل الدم او البول في شئ صغير كالمرأة والسيف
فمن النجاسة التي نجست العين بها فتقسم الى مطلقة ومعلقة
القسم الاول النجاسة المطلقة وهي اما ان تكون عينية وهي التي تترك
نجاسته البصر او الشم او الذوق او حكمه وهي التي لا يدرك شئ منها وعلى
المقدريين فاما ان يقصد تطهيرها بايراد الماء عليها او بايرادها على الماء
الحالة الاولى ان يقصد بايراد الماء على جميع موارد هذا او روده بنفسه
وفيه وجهان ضعيفان احدهما انه يشترط الغسل سبع مرات بسبعة
اصفا والنجاسة في نجاسة الكلب وثانيهما انه يشترط ان يصيب كل
بوله دنوب من الماء او بال واحد في ارض لم يطهر الا بصيب دغوباء و
اسان لم يطهر الا بدغوبين وهكذا اسعد الادلاء في البولات وقالوا

في بعض المتأخريين استأذنه الهما والاصحاب حملوها على الاستجاب او
غل فاذا لم يحصل الكثرة الاية وان كانت عينية لم يلف ذلك بل لاية معه
بزاله غيبها ومحاولة ازالة لونها وطعمها وريحها او ما وجد منها فان بقيت
عينها لم يطهر فاو احتلط روث تراب ارض لم يلف صب الما عليها ستوا عتقت
عن التراب امر لا وطريق تطهير هذه الارض ان تزال هذا التراب فان طهر
او بسط عليه ترابا طاهرا اجازت الصلوة عليه ودره لانه من الخبائث فان
بقي طعم الخبائث وحده في الحجل لم يطهر وان بقي اللون وحده فان كان
سهل الازالة لم يطهر وان كان عسرها كالمطر فيه وجه انه لا يطهر
ولا بد من ازالته ووجه اخر انه لا يطهر لكن يعني عنه ويستحب تغيير لون
الدم بتلطخه بصره قال الغزالي الوجه ان يقال اللون الذي يعني عنه هو
الذي لا يزيد به الوزن ويستأذنه الله ويعتق الناس اثر احصاء ولا
اعتماد على بقا الغسله منعه انتهى ومن صوب بقا اللون المتغير الازالة
ان يخص به او سقره جنا متنجس يقول ادخوه اديصبها او توبه
صبغ متنجس ثم مزل الحنا والصبغ وسقي لونها فاذا اغتسله طهر وفيه
وجه انه لا يطهر فقل هذا انه حتى يصل ويصلى معه ويعبد الصلوة ولا
يلزمه حاق الشعر بخلاف الوتر فانه ان من الثلث كسسته لزمه اذ لا امة
له وان خاف منه فاذا اذله عليه تركه وان فعله محنا را فوجبان كالوضوء
في العظم وقال الامام ان صبغ الثوب به صبغ نجس يفقد لا ينقص
وزاد وزن الثوب به الذي يطهر عندي احتسابه وقادله من العفو
عن الاثر اراه اذ المرقد له وزن ويتيق الى الدهن انه لو نزل عتيق
وان كان غير مرن وان بقيت الراحة وحدها وفي عشرة الازالة لراحة
الحمر وبول البرسم وبعض العذات فقولان اصحهما انه يطهر ويستعمل
من مرتب الخلاف هنا على الخلاف في بقا اللون اذ لي هنا بان يطهر من غير
من يعكسه فاذا اجمع بينهما حصل بينهما اربعة ادخه نالها يطهر ان بقيت
الراحة دون اللون داعيا عكسه ونهه من قال القولان في راحة الحمر وبول

البرسم

البرسم دون غيرها فان سقي دعه منع الطهارة قطعا وقال الماده في العرقون
لا يعني عن اللون في الارض قطعا وفي العفو عن الرخ فيها القولان وقال
المادري لا يعني عن الراحة في الثوب قولان واحدا في الاطر تقا واحدما
انه كالارض والثاني يعني قولان واحدا وحيث حكمنا بالطهارة مع بقا اللون
او الراحة قال الروبا في لا يشترط مقدم معالجة بالابور في الاسنان ونحوها
وقال القاضية اذا ادلنا الله بذلك وجب وتابعه التولي في الاستئذان
وهل يشترط مقدم الغرض والنجس طاهر كالمزجما عنه انه يشترط ومحمد
ابن الصلاح للجمهور على خلافه وان في اللون والراحة معا لم يطهر في المصحح
مروء الاول يستحب الاستطهارة في ازالة الخبائث العينية والخبائث
بعد الحكم بطهارة المحل بعسله ثانية وثالثة اما الواحاج في الازالة
الغسل مرتين او اشرف ذلك واجب الثاني في وقوف طهارة الثوب البني
والخبائث بعسله على عرصه وجهان بناهما المروءة على ان الغسل اذ
انقضت ولم يفرط طاهرة ام نجسته وفيه خلاف سيما ان جعلناها طاهرة
وهو الاصح لم يقف عليه وان جعلناها نجسة وقفت عليه ومحمد القاري
في هذا السالك شك قال البند يحيي والخلاف فيها اذ اصاب الما عليه في
اجانه ونحوها وبما معانها اما لو صب عليه حري عليه وهو في يده ونحوها
فلا حاجة الى العصر فان قلنا يقف عليه فلا يقف على حفاه وطعا ونقوم
الحقاق مقامه في الاصح عند الجمهور قال الغزالي ولو وقع وطرة من المسألة
على ثوب اي لا يلفي بحفاه وان السعي في الثوب الغسل هو وهو تغريغ
فيه على نجاسته المسألة ولو صب في الاثا الذي فيه نجاسته ما عر لها ففي
موقف طهارة على صيها منه وقيام الحفاف مقام الصب للخلاف المتقدم
في الثوب وكذا الوقوف فيه ما نجس او بول فعره بما طهر حتى زال اثر
النجاسة الثالث قال القاضى لو وقع باقلا في ما قابل واستقم ثم وجد فيه
نجاسته نجس الباقلا ولم يطهر ما لم يحفقه ثم ينقع في ما طهر ثم يصره
سبه حتى يحاج البلل وظاهرة ان ذلك بنامه على وجوب العصر الرابع قال

المتولي لو غشي نجسًا بما نجس فان كان الماسح فيه طهر نصبا لما عليه ونقوده
 فيه فان كان لا ينقله لينة فالطريق ان يخلطه بالماء حتى يصير دقيقا فيخلط
 الماء اجزاء وفي طهارته لان وجهان بينهما على طهارة الغسله فان خيره
 وطريق طهر به ان يصب الماء عليه حتى يسهل فيه ويخرج من الجانب الاخر
 الخامس لو سقى نجسا ما نجسنا طهر ظاهرها بالغتسل وجزا استعفاها
 في الاشياء الرطبة وفي طهارة باطنها وجهان احدهما ونسب الى النقص
 واخذه الساقين طهر وتاينها لا ونوقف طهرها على سقيها بما طهر
 ولا يصح طهرها في حالها قبله وجزم به القاضيه والمولى ولو طهر الجناح نجس
 نجس ظاهره وباطنه وهل يلزم في طهارته غسله وعصره كالنوب او يتوقف
 على غلبانه عما طهر فيه وجهان جزم القاضيه والمولى بالتأني والشافعي الاول
 التساوي قال الاصحاب لما عند الله وده على النجاسة قوة فلا تنجس بها
 بل سعى طهرها ولو صب على موضع النجاسة من الثوب فانتشر فالرطوبة
 في الثوب لم تنجس موضع الرطوبة ولو صب الماء في النجس ولم يتغير
 بالنجاسة لم يوطئه فاذا اذارة على حوائبه طهرت كلها الشافعي لا يشترط
 في غسل النجاسة فعل مكلف ولا غيره ودفع ورود الماء عليها اذ زالة
 عنها شوب جعل بفعل مكلف او صبي او مجنون او نزول المطر او سقوط
 السيل او بالقادح المتنجس في الماء عن سرح ان يشترط النية في ازالة
 النجاسة وعز ابن سبيل الصعلوك انه تابعه عليه وقال الروابي عنه لا
 يصح النقل عنها وقد حكى المافدي والقوي الاجماع على عدم اشتراطها
 وعن بعضهم انها تقتصر بها في ازالة النجاسة من الثوب دون النوب وللرض
 الشافعي قال الشيخ ابو محمد اذا غسل في النجس فليبالغ في الغرغرة لغسل
 ما هو في حال الطاهر ولا يبلغ شيئا قبل غسله لئلا يدخل اكلا النجاسة
 الحالة الثالثة ان يحادلا ازالة النجاسة باسرها على الاوذلك في المنقولات
 كما اذ وضع الثوب النجس في اجابة منها ما قليل فانه يجب ان لا يطهر
 وقال ابن سرح بطهر اذا قصد غسله فغسل بعضهم من هذا انه لا يشترط النية

في ازالة

في ازالة النجاسة وليس كذلك بل هو الحق المبرور بالزاد ولا يقصد الغسل
 بصفه بل حقيقة الغسل كما صرف الورد والتجسس عن الماء خصه ولا
 فالاصل نجس الماء القليل علافة النجاسة مطلقا ولا الارض ونحوها فلا
 يمكن فيها الا الطريق الاول ثم النجاسة التي فيها اما ان يكون جامدا او
 نائجا فان كانت جامدة وفي الارض باثنتان ففي تطهيرها وجهان
 وان كانت نائجة والارض رطبة ولا بد من دفعها وغسل الموضع بالماء فان
 مضت عليها مده فاحلطت بالتراب وصارت كالتراب لم تطهر بصبي الماء
 عليها في الاصح وقد مر وان كانت نائجة البول والخمر وطهرها بها بان يصيب
 عليها من الماء ثم يغسلها ويستعملها حتى يذهب طعمها ولو فيها وجهان
 فقد مر ان بعضهم اشترط لكل بولة ذنوبان وبعضهم اشترط ان يكون الماء
 سبعة اصغاف النجاسة وهما شتان وفي توقف الطهارة على نضوب
 الماء طريقتان احدهما انه على الخلاف في توقفها في النوب على عصره
 والثاني القطع بما لا يتوقف عليه ولا يتوقف على جفافها وقطعها وللشافعي
 رضي الله عنه قول رضي عليه في القديم والاملا فحقا يجوز الصلوة عليها اذا
 زال اثر النجاسة عنها بنظير او لوز او ريح بالشمس والريح ولا يسمي ترابها
 واختلف الاصحاح فيه مع اتفاقهم على ضعفه فمنهم من لم يسه قول وقال
 المراد ما اذا طال الزمان ونسفتها للريح واصابها الامطار ومنهم من
 ابيته واختلفوا قليل هو في جواز الصلوة عليها مع القول بنجاستها كما
 في الحنف الذين اصابته نجاسة ودلكه بالارض وقبل هو في طهرها واختلف
 المتأخرون فيما اذا زال اثرها بالظل فاثبتته بعض المراوذة ولم يثبتها الباقر
 ومنهم من اراه فيما اذا جفت النجاسة من الثوب وزال اثرها بالشمس او
 الموح او الظل ومنهم من اراه في زوالها بالبارد وقال هو ادلى من الشمس
 قال القاضيه ويخرج عليه القول بطهارة رما وعظام الميت وطهاره
 الاجر المعجون بالماء لغسله ولذا الخلو طهره بنجاسة كالسرجين واختلف
 الروابي في القول بان النار تطهر وقال انه داي من يفتي به والجهد الصحيح ان

في

الاجر على نجاسته فلو صب عليه ماء أو نقع في ماء كثير طهر ظاهره دون
 باطنه ان نجاسته لا يصل الى باطنه فنجس الصلوة عليه لا بد ولا يظهر
 باطنه بافانته الماعلية الا ان دق وضاد ترابا وافيض الماء عليه واما
 اللبن المخبز بما نجس فطهر ظاهره بافانته الماعلية ولا يظهر باطنه اذ لا
 ان تنقع في الماء يصل الى جميع اجزائه كما مر في العجين والاجر الذي لم يخبز
 ويصل الماء الى باطنه كاللبن واما الطوب الذي خلط بطينه نجاسته جامدة كالشعر
 وعظام الميت فان صا وجراف في طهارة طاهره يصب الماء عليه على الجسد به
 وجهان اظهرهما وهو نضه في الامر واختار جماعة مقابلته واما الوانص الصلوة
 عليه لكونه برة ولو انستر فوضع الشتر نجس لا يصح الصلوة عليه قال ابن حبان
 وادبره ان يبيد مستحله وقال القاضى ابو الطيب حرم بناءه وفرشه به والظاهر
 انه منه نزع على عدم طهارة طاهره وان كان بالماء يظهر باطنه فافانته الماء
 عليه وحكي صاحب البيان قولان في المستنجى به اذا اعتسل شتر من المايات
 طهر وهو شاد **البسم الثاني** النجاسة المحققة وهو قول الصبي الرضيع الذي لم
 يطعم الطعام على جهة التغذي فكفى فيه نضح الماء على جميع موارده ولا يجب
 غسله على جهة التعذيب فكفى فيه نضح الماء على جميع موارده ولا يجب غسله
 على المذهب وفي الفرق بينهما طريقان احدهما البعض المزاورة ان العجبر
 لا يجب على النضح بل اختلف في وجوبه في الغسل وجهان وثانيهما للفرقتين
 واحريانه يجب في الغسل جريان الماء في الحلق وسيلانه وبعاطره ولا يجب
 ذلك في النضح بل وعلى الكثرة والغلبة وفيه وجه انه لا يشترط في النضح
 الغلبة والكثرة واختلفوا في معنى كون لم يطعم الطعام فقبل المزاورة
 فالمراد بطعم ما يشغل به كالحب لا ينفذ فيه استعمال الشراب وقيل
 المراد فالمراد بطعم شيئا غير اللبن وصحة الرواية والمؤيد واما قول الصبي
 فالاصح انه يجب غسله وقول الخشني قول الانبي من اي فرجه خرج **القسم**
الثالث النجاسة الغلظة وهي نجاسة الكلب تعقل من لقابه شبع مران
 احد لمن يراب واختار الرواية في الحلة انه يغسل منه مرة واحدة كغيره

وغر

وغر ابن المذابة يغسل قعره او الاثا وما فيه طاهران ونحوه من اصحاب
 الشافعي وملتقى بلعابه عرقه ولبنه ودمه وبوله ودمه وسائر
 اجزائه وسعره اذا صابت شيئا في حال رطوبتها او رطوبته المايح والماء
 القليل المتجسنان بزللك وقية وجهه ان عره لا يمتحن في ذلك وهو كسائر
 النجاسات يغسل منه مرة واحدة قال القاضى وهو مفرع عن القدماء ان
 التغليب يغيب فيقتصر على محل روده قال النووي وهو قوي من حيث
 الدليل فاذا دلغ في ما يع او ما قليل او كثير مستنجس نجسته وان دلغ في كثير
 طاهر فان صار بولوه غلبه نجسته وان لم يصبه فليدلم نجسته ولا الاثا
 الا ان يصيب جزا من الاثا دون الماء لا يعرف ما طاهره في ان نجس الا في هذا
 وفيما اذا اخذ خوضا من جلد نجس وجعل فيه ماء او دلغ في بول نجس نجاسة غلظة
 ولو دلغ في جامد كالسمن الفى ما اصابه وما خوله وبقي الباقى والاذا ارعسته
 برطوبه على طهارته والجامد هو الذي اذا اخذ منه وقعه لا يبرأ من الباقى
 ما عدا موصفا على قرب فان تراد فهو ما يع وفي الحاق الخبر به في ذلك طريقان
 اخدهما انه قولان الجيد بالصحيح انه ملحق به القدم لا يمتحن في الغسل منه
 مرة واحدة وصحة الفارغة واختاره النووي والداية القطع بالاول
 ويجري القولان في المتولد من الكلب والخنزير وفيما احدثا بول كلب او
 خنزير والعدد في هذه النجاسة تعبدى لا يستقط الا اذا عمر محل
 النجاسة في ما كثير او ملأ الماء الذي دلغ فيه قبله قلسر فغيبه او جده اصبرا انه
 لا يستقط ويجب غسله بتراب اخر والماء في استقط والماء انما يجب بتراب
 غسلان ويجب سابعه بتراب الا ان يكون الما حيا كما النيل في زيادته فيكفى
 والرابع ان كان لا نجس بها الماء اعد طاهر ابعاله وان نجس نفسه لم يظهر
 ويجب غسله مرة واحدة ان ترك في الما زمانا يمتن بقدر العذر وفيه
 طهر والا فلا السداد شانه ان كان الا ناصيق الراس حسب مره وان كان
 واستعد طهر ولا حاجة الى غسل اخر ولا تراب اما اذا غتمته في ما جاد
 ونزل حتى جري عليه شبع جريات كان غسله سابعه وان كان حورا

غير الما سائر رطوبة اجزاء نجسها
 النجاسة الما سائر رطوبة اجزاء نجسها

ظهر ولا وقف ظهره على تعفيره وحيت حكمنا بقا نجاسته الا قال ابو علي
 حتم ان ينزل منزلة النجاسة العينية فيجب التباعد عنه في قول
 وحكم نجاسته ما فيه اذا كان ذولا للقلبي بالنسبة اليه وحتم ان ينزل
 منزلة للحمية فلا يجب التباعد ولو كان الما الذي غسست فيه قليل لم يجز
 ان جعلناها عسفه طاهران جعلناهما حكمية وقال الغزالي هذا من عسر
 التفرج الحزم وطهارة الما قليل مع نجاسته انا به وهذا من الما على طهرتهم
 في ان الما المتباعد به نجس واما التفسير فكل هو تعفير او مقلل الاستطارة
 او بالجمع بين نوعي الطهارة وهو علة قاصرة فيه ثلثه اوجه وبقيته ان
 خلط الزاب بالماء حتى يتحد وتساو او دال الما على الزاب او غلبت فيه
 على جميع المحل ولو حصل النكد وبالقار الزاب في الما وتغيره
 كما النيل في من زبادته كفي ولا يلحق بالزاب على المحل فانه نجس ويحتاج
 الى الغسل منه وقال بعضهم اذا صب الما عليه بعد ذلك لم يوجب امران
 اليه ولا غيرها على المحل في غسلة الزاب ولا غيرها وعلف القاه في الما في
 وحبره فيه حتى يستوعبه وفي قدر التراب وجهان احدهما انه ما ينطق
 عليه الا ستم والثاني ما استوعب محل النجاسة قال الروابي انه ما ينطق
 وهو المشهور والاولي ان يكون في غير الاخرة قال الشافعي يستحب ان
 يكون في الاول وقال بعضهم في الثانية وقبل يستحب ان يكون في الاول
 وفي الاخرة **فروغ** الاول هل يقوم الصابون والاستنذان والحبس
 مقام التراب فيه اربعة اوجه اصحها الاول ثانيا نعم
 ومجده بعضهم وثالثها يقوم مقامه عند عدمه دون وجوده وثالثها
 يقوم مقامه فيما يفسد بالتراب كالثياب لا فيما يفسد به كالأواني
 والاولان منصوصان للشافعي وبناء جماعتهما من المراودة على الخلاف
 في ان التعفير تعفيرا ام لا فان قلنا انه تعفير لم يفرغ من مقامه عند وجوده
 وكما عند عدمه في الاصح وان قلنا انه استطارة لم يفرغ من مقامه وان
 قلنا انه للجمع بين نوعي الطهارة لم يفرغ من مقامه الثاني في الاكتفاء في التعفير

حكاية الرخصة
 وجهان في قدر التراب
 امر ما في الما
 وفيه الما
 في قدر التراب
 في قدر التراب
 في قدر التراب

تراب

تراب نجس وجهان اصحهما المنع وبناءها المراد في خلاف التعفير
 وان قلنا انه تعفير او جمع بين نوعي الطهارة لم يفرغ من مقامه
 وجه على قول التعفير وان قلنا انه استطارة لم يفرغ من مقامه
 جعل في غير السابعة فلو جعله فيها احتاج الى اخرى فان كانت نجاسته
 مغلظة تعفون عنه في الاولي وخارج على الوجهين فاذا انجست الارض
 الترابية بالكلب هل يحتاج في تطهيرها الى التعفير تراب طاهر ام وكفي
 الغسلات من غير تراب لخر الا طهرانه لا حاجة هنا الى تراب خال من الدثا اذا
 مرج الزاب بما يعثر الما كالحل وما البرد والما المستعمل وغسل به سره
 من غير ما في الاكتفاء وجهان ان قلنا التعفير بالتراب تعفير لم يفرغ
 وهو الاصح وان قلنا بالوجهين الاخرين كفي وقرض المتولي والرافع والنواهي
 الفرع فيما اذا كانت هذه الغسلة من السبع وقرضه الغزالي في السيط
 بما اذا كانت زائدة على السبع وكذا فعل ابن الصلاح وغيره والظاهر
 ان الخلاف يجري في الصورة تبين فان استعمل التراب المزوج بالماء مع الما
 جاز وطعا وقال القوي لا يجزئ عند من عمل بالجمع بين نوعي الطهارة
 الرابع في قيام غسلة ثامنه مقام التعفير بالتراب اوجه اصحها المنع
 وشهد الروابي في تصحيح مقابله وثالثها يقوم مقامها عند عدمه دون
 وجوده وبناء بعضهم على اقامة الاستنذان وخوجه مقامه ان قلنا لا يقوم
 مقامه لم يفرغ الثامنه مقامه وان قلنا يقوم في الثامنه وجهان وبناء
 اخرون على الخلاف في طهارة الا اذا غسست في ما كثير وفيه خطر
 قال ابو الفرج العجاي والاولي ان يغسل من الولوع غاي غسلة احدهن
 بالتراب الحديث الخامس لو وقع كلب في ما نجس فان كانت نجاسته غير
 مغلظة تنجس بذلك ومضى غسلة سبعة احدهن تراب ولا احتياج الى
 غسلة لتلك النجاسة خلاف فاذا انجست عضو حدث بنجاسته كليتته
 فانه لا بد من غسلة بعد السبع لرفع الحدث على المشهور وان كانت
 نجاسته مغلظة كما لو وقع فيه الكلب الذي ولغ ادلا او غيره او خرب في

في بعضهم هذا الخلاف
 المراد من سبي على الخلاف في
 التراب المحسوس لا

ط

الاصح فهل يكفي الغسل تسبعا بالانقياد يجب لكل ولغة سبع فيه ثلثة اوجه
اصحها انه دلفي غنسله سبعا وهو المضموم وقاينها يجب لكل ولغة سبع
وثالثها دلفي السبع لولغات الكلب الواحد ولا يلزم لولغات كلب السباع
لو كانت نجاسة الكلب عيونه لردوه ففى احتساب الغسل او الغسلان
التي تزال بها العين من السبع اوجه اصحها انها تحسب غنسله واجرة
وثانيه الاحتساب وثالثها انها تحسب بعددها حتى لو احتاج في الازالة
الى ست غنسلات كفاه غنسل واحد بعددها التسابع اذ المراد صاحب الانا
الذي دلخ فيه الكلب استعمله فهل يجب ارفقه او يستحب وجها
اصحها يستحب الثامن لو ادخل الكلب رأسه في انافيه ما قليل او ما يع
واخرجها ولم يعلم هل دلخ فيه ام لا فان لم ير على فيه رطوبة فهو طاهر
ولذا ان راي فيه رطوبة في الاصح التاسع لو كانت ثوب غنسل غنسل
نصفه ثم غنسل نصفه الاخر فالبن القاص لم يطهر حتى يغسله كله دفقة واحدة
وصححه الفقهاء واخرون وقال الشيخ ابو حامد وجماعة يطهرونه دفقة
الرافعي واطلق الرافعي وجماعة المستقلة وقية جماعة بما اذا غنسله في
جفنه وهو ضرب القاص وقال العمري الذي ينعين انهما سلطان فان غنسل
نصفه في جفنه فالامر كما قاله الشيخ وصح النوادي هذا وحمل كلام الشيخ
ومن وافقه على ما اذا صب الماء عليه وكلام بن القاص وموافقيه على ما اذا
غنسله في جفنه فان قلنا وطهرها رنة فشرط ان يغسل مع النصف الثاني
ما يجاوره من النصف الاول فان لم يفعل طهر الطرفين وفي المنتصف نجسا
فاذا غنسله طهر وقال الغياضي اذا غنسل النصف الثاني نجس الاول وقال
المولي وعيا قول بن القاص لم يعلقه وغنسل النصف الاول ثم النصف الاخر
طهر الغياضي قال المولي لو غنسل ثوبه فوقع فيه نجاسة عقيب غنسله
هل يجب غنسل جميعه ام يكفي غنسل موضع النجاسة فيه الوجهان السابقان
في الفرع قبله قال النووي اصحهما الثاني الحاشية في عشر لو خزر الخف شعر خزر
رطب نجس فاذا غنسله لم يطهر باطنه في ظاهره الوجهان في الفرع المتقدم

ولو

ولو عرقت رجله فيه او دخلها رطوبة لم تنجس على القول بطهارته واختاره
ابن القاص من لحن طاهر كلامه ان الخلاف في طهارة باطنه وقيل يكفي عنه
لعموم المشقة الحاشية في عشر لو كانت اعضاوه رطبه فنجس ربح فاصاب به
عينا والطريقين الغنسل او عينا المترجيل لم نجسهما كما في الماشي الكلام في
يفيه ازالة النجاسة وذكر الاممخاب في الفصل يستلزمان الاول في صور
الهر طاهر كغيره ما عدا الكلب والخنزير وفروهما كما مر فلا نجس ما
ولغ فيه وان غلب على الظن نجاسته فلو اكلت فاردة او غيرها من النجاسة فم
ولغ في ما قليل او ما يع اخر فهل نجس فيه فلا ثم اوجه ثالثها وهو لو طهر
انها ان عات واحتمل ولو عنها ما كثير لم نجس ولا نجس من مح الماردي
النجيس مطلقا واخرا الغزالي والشرابي انهما لا نجسهما وطالما قال
الغزالي ولا ينجس هذا في حيوان لا يعم اخلاطه بالناث وقد حكاه المولي
فيما اذا حصل السبع جيفة ثم غاب واحتمل ولوغه في ما كثير وافتى ابن الصل
بان فواه الاطفال التي يعلل بها نجاستها كفواه السنانية في الغص الثانية اذا
وقع في ما قليل او ما يع اخر حيوان غير الادبي ما هو نجس الروف كقار
وعصفور وشاه ثم خرجت منه حية فهل نجس فيه وحيثان احدهما نعت
النجاسة شقة واظهره الا خلافا الادبي الذي لم يستفح بانه نجسه اذا
وقع فيه وان كان مستحرا الامر الثاني في حكم الغنسله وهو الما الذي لم يزل
به النجاسة فان تغير احدا وصار فيها الثلثة بالنجاسة التي ازالها فهي
نجسه وله الحل في الاصح فان لم يتغير فان بلغ ثلثه في طاهره ومطره
عمل المذهب كغيرها وما في فيه الخلاف في ان المستعمل في الحدث هل يستعمل
في الخبيث وقيل ان غنسل الكلب لا يطهر اصلا وان لم يبلغ ثلثه فاذ لم يزد
وذا بالنجاسة التي ازالها ثلثة احوال احدها انها طاهرة مطهرة ونسبه
جماعة لا العدم وثانيها انها نجسه وثالثها ونسبه لا الخرد ان
حكمها حكم الحل بعد الغسل ان كان نجسا فنجسه وان كان طاهرا
وطاهره غير مطهرة للبحث فهذا المختص بما اذا كان مودعه على صورة

بيان

ولحم الميتة مطلقا ولا يشترط وهذا وان صح فالشرط الثاني من شرطه
 ولذلك شبهه القوم في الخلاف بالخلاف في استنباه الماء **قوله**
 لو وجد قطعة لحم مطلقا وجعل خالها فان كانت مشوشة لم تحل
 لان الطاهر انما يشترط ان كانت في مكيل او خزفة ونحوها وفي خلافه
 ان دفع في البلد محجوب شيئا وطبق المتولي القول بخبرها وان وجد بها ما
 يدور انه شمر فاكل ام لا لم يحل تناوله قاله القاضى وقال الثوري يتعذر
 المنبر للنبات على خلاف اصحابنا في ان الاشياء قبل ودود الشرع قبل
 التحريم او الاباحة او الحكم فيها وهو الصحيح وعلى هذين هاجلا لان
 ان تحقق سبب التحريم وشبه هذا فاذا ذكره انه لو وجد حيوانا وسنك
 هل يستطيبه الغرب او يستحبته فحله وجهان بناء على هذه القامعة
 ولو استنبه لحم مستعمل في غيره جاز التحريم فيه كالطعام وقال القاضى استعملت
 غنمه او طيور دمع الناس وطيورهم او رحله برحاله جاز له الاجتماع
 فان تازعه واليد والقول قول في اليك وجكى المتولى والروايات في جواز
 التحريم عنه **قوله** وثيابه المختلطتين وجهين ولو استنبه اذ لم يبول ونحوه
 باذني بلده فله الاخذ من غير اجتهاد الى ان يبقى واحدا في الاصح وقيل
 الى ان يبقى قدر لو كان الاختلاط به او لاسع الاحذ وكذا لو اخلط
 منه عند كباد طه الشرط الثاني ان يكون في الجنبه فيه او اصل
 مستصحب في المقصود منه فلو استنبه عليه اذ بول او ما مره ان طعن
 وانحدر لم يحتمل على الصحيح قال الراغب وعرض عنها وقال غيره مرهها في
 البول ونعيم وعينه في الاصح وفي ما ورد يستعمل كلامها فيحل الاول
 قبل ما اذا اجتمعت بغير الطهارة ولو استنبه خل وخمر ونحوها ما لبس له
 اصل في مقصود الاجتهاد ويستمر في الاجتهاد الحاجة الى استعمال المشبه
 وعدم القدرة على التيقن عند المحرم مجوز الاجتهاد في الثوبين مع القدرة
 على طاهر سفيق فالوكان على شيئا من الجبر او كان اما ان سلفا فللبس
 اذا جعلا من غير تعبير ومن اما الطهارة والمستعمل مع امكان استعمال

كل منها وبين القاضى الطبري الاجتهاد في هذين على ما اذا قضى احد الاثنيين
 اللذين احدهما جئت قبل الاجتهاد هل يجتهد في الثاني او يستعمل في الاجتهاد
 فان قلنا بجتهدهما جتهد ههنا وان قلنا لا توضع بكل منهما ههنا كذا بين الماء وما
 الورد كذا لك على الوجه المتقدم انه لا يشترط ان يكون في الجنبه فيه اصل
 مستصحب وقال الماوردي في حجية الاجتهاد بين الماء والورد للعطش دون
 الوضوء فاذا اجتمعت طهر لهما الورد اعده لشربه وله ان يطهر بالآخر
 وقال ابو اسحاق يشترط في الاجتهاد العجز عن اليقين في القبلة وصحة
 الشكاشي فعلى هذا يلزم الطهارة باليقين طهارة وصحة الما بين الاخير
 اذا كانا يبلغان قلبيين من غير تعبير فان كانا لا يبلغانها فحلهما بعد دخول
 الوقت ثم وصلى واعاد وقال الغزالي يحتمل عندي ان لا يعيد فاخذ الوجهين
 فيما اذا اراد الماء الوقت ولو استنبه طاهر يطهره ولو لبس معه غيرهما لم يمت
 استعمال كل منهما بعده قال الغزالي فان احتاج الى الاستنجاء استنجز بكل
 منهما وفيه اشكال ويجب ان يغسل احد الثوبين ويصلى فيه او يصلى في كل منهما
 مرة ويجوز في الخلاف في ما اذا اشبهه طعام طاهر فحسب مع طعام اخر
 طاهر سقن كذا في الواء قال المتولي وابن الصباغ لغل المراد اذا كان في شرط
 لشربه حتى يجب عليه طلب الطاهر في الماء اما في غير حالة الاضطراب فلا
 منع من الاجتهاد بخلاف لانه ليس عليه من حتى يمنعه على احد الوجهين
 من الاجتهاد وانما العرض المالمية الشرط الثالث ان يكون الجاسة في الاجتهاد
 بين الطاهر والنجس معلومة كالمشااهدة او مظونه طاهرا وكذا اعتبر الشارع
 كاجبا عدلا فان كانت مظونه بعلية ففي الحكم بالجاسة قولان يعبر
 عنها بقولي تعارض الاصل والطاهر ككتاب مدنى الخمر واذانهم واذاني
 الكفا والمسلمين باستعمال الجاسة وثيابه كالجوتس والراهه واليهود
 والنصارى المنهملين في الخنود والخنازير وثياب القضايين والاشافه
 الذين يخرزون بالهلب والربايز والاطفال الذين لا يخرزون من الجاسة
 ومن عرف من حاله عدم الاختراز عنها وطين الشوارع اذ لم يحقق حاشته

و مياه المزاريب و تراب المقابر النبوشة اذا لم يحقق نجاسته فيه اطهرها
وهو المضموض انا لا حكم نجاستهما وثانيهما وهو مخزج وصحة المتولى انا
حكم نجاستهما يجب احتسابهما في الصلوة والطواف واذ الشبهة شتى
سما بغيره اجتهد فيها وقال الماوردي القولان في ثياب الكفار اذا كانوا يدينون
بالنجاسة و طال زمن لبس الثوب و في الاواني اذا كانوا يدينون بها بالكلية
لحم الخنزير فان كانوا لا يدينون بها ولم يطل زمن لبسها ولا بالكلية لحم
الخنزير وكم قال النيا في الاواني طاهرة قطعاً بحج استعملها الذين يكره استعملها
النساء في كراهة استعمال اواني الكفار وثانيهم ستوا الكاس وغيرهم
والمندس باستعمالها وغيرهما قال واما كس او يلائم وقتاً في اسافلهم اشد
كراهة قال الاصحاب واذ انهم المستعمل في الماخف كراهة قال جماعة
واذ الشئ طاهر فيها لا يكره استعمالها وخصص الماوردي والطبري والرويان في
الخلافة فيما هم واذ انهم التي لغير الما قطعوا في المياه واذ انهم بالطهارة
واختار النووي في مياه المزاريب القطع بالطهارة فعلى الاول تجزئة الصلوة
في ثياب هؤلاء والتوجه من اقرانهم واذ الشبهة شتى سما بغيره استعمال
ايها شاء يجوز بل هو لحوط الا ان مفضي الى الوسوسة وعلى الثاني لا الا
انه معنى عنها يثبوت الاحتراز منه من طين الشوارع واما الظن بالثياب
عن اخبار من يقبل رواية من المستلين وهو كالمعلم في ذلك فاذا اخبر
مقبول الرواية بوقوع نجاسة معينة في شئ معين حكمها ارثوب و طعام
حكم نجاسته فان شابه بغيره اجتهد فيه قوله كل عدل رجل كان وامرأة
صبرا او اعمى حراً او عبداً ولا تقبل قول الكافر ولا الفاسق والاصح عند
الجمهور عدم قبول رواية الصبي وعند بعضهم قبولها وهما اخباران في الحديث
وفصح روايته بعد بلوغه عما سمع في صباه على الصحيح وشرط في قبول
اخبار العدل ان يبين النجاسة من ولو غلب كلب او بول او غيرها فان لم يبين
فان عرف منه موافقته في الاعتقاد وانه لا يخبر الا عن نجاسة محققة
وجبا عما دخره والا فلا وعمن الشافعي انه اذا علم ان الخبز يري ان الماء اذا

بلغ

بلغ فليبين لم يحل حبنا لزمه قبوله مطلقاً لا في الفلانة لا بري نجاسته سور
السباع ولو قال عدل و لغ كلب في ذلك الا نادون ذلك وعكسته اخر
حكم نجاستهما فان عينا وهما واحداً فيها كالبهيمة ان اذا غادرتا وفيها اربعة
اقوال اصحها سقطها في اخذ بطها رتبا وقال الصيدلاني حكم نجاسته احدهما
وحجته فيها وضعف وثانيهما موافقان فان احتاج الى الطهارة ارافها
او صب احدها في الاخر ونيم وصلى ولا يقتضاه اذ قال جماعة وقال الجمهور
بدعما الى الطهارة وقيم وصلى وبعده وثالثها انه يقرع بينهما ولا ياتي هنا
بقرع بينهما على الصحيح ورابعها اذا هو يقسم بينهما ولا ياتي هنا وقيل انه
حجته مطلقاً وقال بن الصلاح الذي ظهر انه حجة على اقوال الاستعمال
الملاية وباعدهما بطها رتبا على قول التساقط قال العمراني في الفرق بين
ان يستوي عدد الخبث او علف وقال الامام اذا كان احد الخبثين اشد وفق
على بقول الاوثوق كناية في الخبر النبوي بخلاف الشهادة واختاره
النوري وقال مقتضاه انه اذا كان الخبث في احد الطرفين اكثر رجع وعمل به
وقد ذكره الرويان في وهو الصواب ومن الروايات التي تشرح فيها بزيادة
العدد دون الشهادة ولو قال عدل و لغ هذا الكلب في هذا الانا وقت
كذا قال الاخر كان هذا الكلب في ذلك الوقت في بلد اذا لامح طهارته
لتساوطهما بالتعادض ولو نشأ طين النجاسة من مشاهدته اذ مساره
طاهره في النجيس كالوراي طينه يقول في قائم وجد متغيرا وجوران
يلعن تفسيره منه او من طول المكث ونحوه فقد نص على انه ياخذ نجاسته
وتابعه الجمهور وقيل ان كان عمده عن قريب متغيراً فهو نجس الا فهو طاهر
ولو ذهب اليه عقيب البول فلم يجده متغيراً ثم عاد في وقت اخر فوجد
متغيراً قال الاصحاب لا حكم نجاسته وقال الدارمي حكم بها **فاب** اطلق
جماعة من الاصحاب من القاضية والمولى والهروني انه اذا غادر رضى الاصل
والطاهر في مسئلة كاف فيها قولان قال الشيخ بن الصلاح وهذا غير
مرضي والتحقيق قاض بالثبوت في النظر في الترجيح كما في شارب تعارض

الدليلين فتارة يتردد في الرابع فيصير في المسئلة فولان كما في صورة غلبه نجاسته
ونادى برجح الدليل المقضي للغير بالطاهر قطعاً فيعمل به كما في اخبار العدل
بالنجاسة ومسئلة بول الطبيعة في الماء تارة يبرجح الدليل المقضي لاستصحاب
الاضل قطعاً مثل ان وطهر احتمال النجاسة ويعم به البلوي بحيث يعقضي
عاطفه الشرع استصحاب الطهارة كمن اصاب ثوبه شئ من لعاب الخيل او
البغال او الحمار او عرفها فتجوز الصلوة فيه وقطع به الشيخ ابو محمد وان
كانت لا تزال تخرج في الادلة النجاسة وحل باقواها فتوائها التي لا تخلو
من نجاسة كذا وقع عليه النبي عليه السلام ومن بعده وكذا الثياب الخرد
لحام والعصوة وان غلب على الطن عدم سلامتها عن النجاسة والوسوسة
في مثل هذه مؤنة وهي طريقه الخوارج وكذا الخطه ان اس بالثيران
وبول عليها ويرث قال القاضي الاستناد ابو منصور ولو تحقق اصابه
الروث حين الياسه فهو معصومة ولو اختلط قمح نجس قليل بما لا يضر
من القمح الطاهر جاز والمناولة من جانب كلفه الاخر قال القاضي والمستحب
غسل القم من الطعام الذي اصابته النجاسة حال الياسه وشيل
الشيخ بن الصلاح عن الجوخ الذي استمر ان الكفار يطعمونه منه شئ من
ولم يحقق فقال القفال اذا لم يحقق نجاسته ما في يده لم يضر نجاسته
وعن بقر في ارض نجسته غسل غسلاً لا يعتد عليه في التطهير فقال اذا
لم يحقق نجاسته ما اصابته من الثقل بان احتمل انه ارفع عن مسه النجس
لم يحكم بنجاسته ما اصابه وعن الادراك التي تقتطد وهي دابة على الحيطان
وهي معنولة برفا نجس وليس فيها نصيب الثوب من ذلك المذاذ الذي
كتب به فيها فقال لا يحكم بنجاسته وعن قليل قمح في سفل هري وقد
عمت البلوي معير الفار في مثله فقال لا يحكم بنجاسته الا ان يعلم نجاسته
هذا الجب المعين قال النووي وحجته مؤاخذة الطعام لما لم يتحقق نجاسته
ايدهم وهذا الكل ما قطع عنهم ريق الصبي طاهر وان كان يدر من وضع
النجاسة في فيه حتى يتحقق نجاسته واعلم ان هذا الشرط انما هو في وجوب

الاجتهاد

2 منه

الاجتهاد وجوده اصابه قد يوجد بدونه بان يجهد ان يطاهر وما شك
في نجاسته احياها او بين ما غلب عليه النجاسة **الشرط الرابع**
سقط البصر في الاجتهاد في القبلة ولا مشروط في معرفته اوقات الصلوة
لا مكان او احوالها بالادراك وفي اشتراطه في الاواني والسيارات التي اصاب
بعضها نجاسته قولان احدهما نعم وقطع به الشافعي وهو شاذ والصحيح لا
لانما اذا تقاعد تدرك بغيره كاللش والشم والسمع والفتان والاضطرار
والرداءه فلو اجتهد وعجز فوجهاً واحداً انه يقلد بصيرة اجتهادها وانما
لا فان قلنا بهذا او قلنا يقلد فلم يجز من يقلده او وجد من غير ايضا فنص
السما في انه لا يتم لكن يحسن على المتزك ما يقدر عليه ويتوجه ويصلي
ويجهد وهو الاصح وكذا حكم البصيرة اذا عجز عن ادراك المطلوب **الشرط الخامس**
ان تلوح له علامة تدل على نجاسته فلو كان بعد ذلك رايته
انما اذا كانت النجاسة بالبولوغ فمن علامته ذلك نقصانه وانكساره وان
الاناء اضطرار عطاه وبطل ما حوله وان كانت بوقوع نجاسته فيه
فمن علامته زيادة الماء واضطراره وحصول الرضا من حوله ونحو
ذلك ولا يجوز له معرفته حال غيره بالذوق اذا عجز عن ربط الاجتهاد فلو
اجتهد وطم طهارة احد هما باحادة استعماله فلو كان بعد ذلك انه
النجس ما عجزا وعجزا او غيره لزمه غسل ما اصابه منه في يده وشايفه
وتعيد الصلوة في الاصح وان لم يطم طهارة احد هما قال السنن ينجي
عليه ان يسجد الاجتهاد الى ان يحقق خروج الوقت خلاف الاصح وغيره
لا انه ان صلى اول الوقت فغلب هذا ان اراد ان يصلي اوله او اعاد
حتى ضاى الوقت فهو كالا في تحبيره قد تقدم وحل هنا وجب على القو
الاصح انه لا يجهد في وجوب الازالة وجهان احدهما يجب ليصح
بهمه بلا اعادة وامعها لالن يستحب فلو كانا عثف لو خلطاً لمغاقلين
وجب خلطهما قطعاً في معنى الازالة صياحدهما في الاجزاء التي لم تبلغها
قلتين ولو وقع التحجير في الثياب قال صاحب الفروع يصلي مقل منها صلوة ان

الشرط الخامس ان تلوح له علامة تدل على نجاسته فلو كان بعد ذلك رايته انما اذا كانت النجاسة بالبولوغ فمن علامته ذلك نقصانه وانكساره وان الاناء اضطرار عطاه وبطل ما حوله وان كانت بوقوع نجاسته فيه فمن علامته زيادة الماء واضطراره وحصول الرضا من حوله ونحو ذلك ولا يجوز له معرفته حال غيره بالذوق اذا عجز عن ربط الاجتهاد فلو اجتهد وطم طهارة احد هما باحادة استعماله فلو كان بعد ذلك انه النجس ما عجزا وعجزا او غيره لزمه غسل ما اصابه منه في يده وشايفه وتعيد الصلوة في الاصح وان لم يطم طهارة احد هما قال السنن ينجي عليه ان يسجد الاجتهاد الى ان يحقق خروج الوقت خلاف الاصح وغيره لا انه ان صلى اول الوقت فغلب هذا ان اراد ان يصلي اوله او اعاد حتى ضاى الوقت فهو كالا في تحبيره قد تقدم وحل هنا وجب على القو الاصح انه لا يجهد في وجوب الازالة وجهان احدهما يجب ليصح بهمه بلا اعادة وامعها لالن يستحب فلو كانا عثف لو خلطاً لمغاقلين وجب خلطهما قطعاً في معنى الازالة صياحدهما في الاجزاء التي لم تبلغها قلتين ولو وقع التحجير في الثياب قال صاحب الفروع يصلي مقل منها صلوة ان

ل

وسمع الوقت وقال المشهور يصلي غربا ناولا لوصب الماء قبل التيمم أو في
صنهما ولم يبلغا فليكن ويقيم وصلي فلا فضا قطعا ولو أقدم على استعمال
أحدهما بعد أن تحرك ولم يظهر له علامة أو من غير تحريك والتفرع عن ذلك
في وجوب التحريك ثم بان أن الذي استعمله الطاهر لم يصح صلوة وفيه
وضوء وجهه أن أحدهما لا يصح وصحة التوذي وأبو إسحاق والثاني
يصح وصحة الغزالي وابن الصلاح وابن الصباغ ولو خشى المخاض خروج
الوقت قبل فراغه منه قال أبو علي الطبري إن شوي بماء غلب على
ظنه طهارة ويصلي ويعيد **فروع** الأولى إذا تعذر الاحتياط
في أحد المستبينين ما يتلفه أو يتقن طهارة شكله وليس أدخاسته
وإن وقعت فيه نجاسته أدنى من الآخر أو شئ آخر بان تلف قبل الاجتماع
ففي مشروعيه الاحتياط له في الباقي وحدها إذا قال النووي
وهو الأصح عند الأكثرين والمحققين وعليه هذا فليست له استعماله في
الأصح بل يقيم ويصلي ولا يجده وإن لم يرقه وكذا إذا قلنا بالاحتياط فيه
واستعمله من غير اجتماعه وأجرى الوجهان فيما إذا وقعت نجاسته في
ثوبه وخفي موضعها تغسل موضعها منه صل أن يصلي فيه وثانيتها وهو
الأصح عند الراعي فلا يجوز له استعماله إلا بعد الاجتماع فيجهد ويصل
بأداءه إليه اجتماعه من طهارة أو نجاسته فإن اعتقد نجاسته يقيم
وصلي ولم يعد ما لو أصاب أحد كعبه نجاسته واستبته عليه واجتهد فيهما
وعتسل ما إذا احتجاده لا نجاسته وصلي فيه فأصح الوجهين أنه لا يصح
اجتماعه ولا صلوة وحده اجتماعه إذا فضل اليمن وأحدهما من الثوب
ولو أخبره عدل في حال اتصالهما بأن النجاسة حصة في أحدهما لا
تعبه ولو أخبره عدل في حال اتصالهما بأن النجاسة حصة في أحدهما
لا تحسه فإن قلنا جبر النجاسة فيهما قبل خبره كالأنايز وهو الصحيح وإن
منعناه لم يقبل والمرصان ومقدم البدن وخلفه كاليمين الثاني إذا اجتمعا
زاد اجتماعه للطهارة أو فتنه وصلي به الصبح مثلا استحب له أن

يريق الآخر ليل التفرع اجتماعه وتكون الأداة قبل استعمال الطاهر إلا أن يخاف
الغطش فيستسكه ليس به عند الضرورة فإذا نقاه حتى دخل وقت الطهر
فإن لم يخرج إلى وضوءه لم يلزمه الإعادة وقال صاحب الدخاير
لمزمه وإن احتاج إلى وضوءه فإن لم يكن في من الأول شئ فلا يجب إعادة
الاجتماع في الأصح فلوا عادته فاداه لا نجاسته المستعمل أو لا فقد روي
المر في أنه يقيم ويصلي الظهر ولا يستعمل الثاني وصحة التيمم وإنكره
ابن سريج وعلمه فيه وحج قوله أنه يستعمله ويورده على جميع موارد
الأول من غصا الوضوء وعينه وصحة الغزالي والقاضي وإنكره الباقيون
ومنهم من المروءة أنه يقول بوردته جميع موارد الأول ويقصر على
الوضوء به وصرح به المارودي عنه وعلمه في هذا الشئ فإنه يجوز
فإذا أحدهما رتين قطعاً فعلى الصحيح المخصوص لا يقضى الصبح وكذا
لا يقضى الظهر وما يوردي بعدهما بالتيمم على الصحيح ولو صبه قبل التيمم
لم يقض قولاً واحداً على قول بن سريج لا يقضى شيئا من الصلوات
وهل يجب عليه عتسل أعضاء الوضوء مرة للحب ومرة للحدث أو يكفيه
لها عتسل واحدة وفيه وجهان جبر الراعي وجماعة بالأول وأخرون
بالثاني وصحة التوذي وإن في من الأول بقبه فإن كانت كانه لظهارته
فالحكم كما تقدم إلا في شيين أحدهما أنه يجب هنا إعادة الاجتماع
للصلوة الثانية وثانيتها أنه يجب تقريعا على المصل إعادة الصلوة الثانية
على المشهور وفيه وجهان لا يجب فإن صبهما قبل التيمم أو جمع بينهما ولم
يعتزل ولا واحداً وإن كانت لا عليه لظهارته هل يلزمه استعماله إن
قلنا لا فالحكم كالحالة الأولى وإن قلنا نعم فالحكم كحالة الثانية
والصلوة الأولى لا يجب قضاؤها اتفاقاً على القولين وشهد الدارمي
فحلي في وجوب إعادة الصلوتين بله أو جدها يجب أعادتهما وثانيتها
يعيد الأولى فقط والثالثة يعيد الثانية فقط قال النووي وهو خطأ
لا يعتبر به الثالث بله أو في رفع في أحدهما نجاسته فنجسته واستبته

فاجتهد فيها ثلثة فادى اجتهاد كل منهم الى طهارة ولجدها فلكل منهم
ان يتوجه بما كان طهارته وصلى فلو صلى ابا الوضوء بها لكان صلوات
جماعا من الصبح والطهر والعصر مثلا وام كل واحد منهم في واحدة الاخرين
في صلوة فاما ان نظر كل منهما طهارة انا احد الاخرين او لا فان ظن
طهارة انا احد هما جاز لا فتدابه وصحت صلواته خلفه دون الاخر
وان لم يظن طهارة انا احد هما بل جوز في كل منهما انه العجس ففي
صحة اقتداء بعضهم ببعض طريقتان احد هما فيه اربعة لوجه احدها
قول بن القاص انه لا يصح وقا بينهما قول ابي اسحاق انه يصح ان يقتدي
واحد منهما بواحد من الاخرين ولا يصح الاقتداء بهما في صلاة تنفصم
لكل منهما الصلوة التي امر فيها والصلوة الاولى التي اقتدى فيها فان
اقتدى في الصلوة الثانية بطلت احدي صلاتيه القندي فيها فليز
فضا وهما معا اصحها قول ابي برب بن الحارث وقطع به العراقي انه
يصح ان يقتدي بكل منهما بواحد من الاخرين فان اقتدى بالتالي
بطلت الصلوة التي اقتدى فيها خاصة فيقضيهما فبطل لكل واحد
منهم اخر صلوة كان مأموما فيها وتصح صلوة الصبح لكل وصلوة الظهر
لاما بها واما الصبح وبطل للامام العصر وبطل صلوة العصر لمام
الصبح واما الظهر وادبها ان الصلوة الاخيرة باطلة في حق الكل وبنا
الشيخ ابو محمد الخلاف على الخلاف فيما اذا احرم باجرام كاحرام ذبيحة
وتعدد الوقوف عليه هل يجتهد وتأتي بافعال المستحقين الطريقة الثانية
القطع بالوجه الثالث ولو كان في الملامة اثنا عشر نجس لم يصح اقتداء
واحد منهما بالآخر ولو كانت الاواني اربعة احدها نجس واستتبه واجتمعه
فيها اربعة ظن كل واحد منهما طهارة واقتدى بكل منهما بالآخرين
في صلوة فعلى قول بن القاص لا يصح اقتداء احدهما من الاخرين على قول
ابي اسحاق يصح لكل واحد الصلواتين اللتين اقتدى بهما او لا فاذا
اقتدى في الثالثة وبطلت صلاته التي اقتدى فيها طهارته على قول

واحد

ابن

ابن الجراد صح صلوة الصبح للكل وصالوة الظهر لاما بها واما الصبح
وبطل لاحد من العصر والمغرب ولو كانت خمسة فبها واحد نجس والمجتهد
خمس فاجتهد واذا قلنا كما تقدم فعلى قول بن القاص لا يصح لكل منهم
الا الصلوة التي امر فيها وعلى قول ابي اسحاق الحكم كذلك دائما بخالفه فيما
اذا اقتدى ببعض المجتهدين من بعض فتقول لا فتد الاول صحيح وعلى
قول ابن الجراد بعيد كل منهم اخر صلوة كان مأموما فيها فتعد الكل
خلاف مامر العشاء وبعد امام العشاء المغرب وعلى الرابع بعيد الكل
العشاء ولو كانت المستقلة كما هي الخرج من الخمسة اثنا عشر بطل لدفعها
عنه بن القاص وعنه ابي اسحاق بالافتداء بالثاني بطل لكل منهما صلاتاه
التي اقتدى بهما معا فبعد هما وعلى قول ابن الجراد يصح صلوة الصبح
والظهر للجميع وصالوة العصر لاما بها واما في الصبح والظهر وبطل في
حق ابي المغرب والعشاء واما صلايا المغرب والعشاء فبطل كل
واحدة في حق المومنين فيها وعلى الرابع تبطل كل واحدة منها في حق اياها
ولو كان النجس منها لم يصح لكل منهم الا ما كان اماما فيه عند القاص
يصح صلوة الصبح للجميع وصالوة الظهر لاما بها واما الصبح خاصة
واما العصر والمغرب والعشاء فبطل في حق المومنين فيها وبطل كل
منها لاما بها وعلى الرابع لا يصح واحدة من الثلاثة في حق اياها ولو
كان النجس منها اربعة لم يصح الاقتداء منطلقا وظاهر هذه المسئلة ما كثر
سمع صوت حد من جماعة فتناكره واقتدى كل منهم بالآخرين في
صلوة من غير عتد بطهارته ففي صحة الاقتداء هذا الخلاف الا ان
الطريقة الثانية لا تأتي هنا في وجده لا يصح الاقتداء بها قال الامام
وبغارق هذه فيما اذا كان النجس في الخمسة واحدا فادى اجتمعا واحدهم
الى اجاسته انا بعبينه فانه لا يصح اقتداؤه بمن نجاسته ويصح اقتداؤه
بمن طهر طهارته ولا يأتي ذلك في الحديث اذ لا علامة عليه فانه فرض
فيه علامة استوي البايان **فروع** قال القاص لو كان في دينين بايع فاعترف

منها في قصه ترى فيها فارة ولم يدرك في انهما كانت احدهما فان طهر لانا
من احدهما بعينه حاتم نجاسته مران كان اعرف منهما فبين قال اول
ظاهر وان بان نجاسته الاول نجاسته معا قال فلو كان احدهما يساوي الآخر
خلافة قبل يلقى الفارة للسنة فان اكلها بان انها من الدبش وان لم
ياكلها بان انها من الخيل **الباب الرابع في الاواني** وفيه فصول
الاول المتخذ من الخيل ود كل حبله طاهر يجوز انخاذ الاواني منه واستعمالها
الا حبله الادبي والخلود ونوعان حبله الذي يدكسه شرعية وهو طاهر
والذي يدكسه شرعية هو الحيوان المأكول الذي ذبحه اهل الذكوة ولحق
به قاتله الشارح منزلة الذكوة فصل الصيد بالسهم والكلب وثانها
حلود الميتات ولحق بها ما دعي تدكسه ليست شرعية بان كان
الحيوان غير مأكول اللحم او الداء لم يستر من اهل الذكوة كالجوزي فلهذا
بالموت على الذهب الاجل السمك وجنين المأكول الموجود في جوف
الذكوة والادوي على الذهب ويطهر بالذبح الاجل الكلب والخنزير
وما تولد منها او من احدهما وحيوان طاهر وقيل لا جلد الخنزير وكذا
جلد الادوي في اخذ الوحيين على القول الضعيف في نجاسته بالموت
فروع لا يجوز ذبح الحيوان الذي لا يؤكل ليؤخذ جلد فيه ذبح ولا يؤخذ
جلده **فصل في العقبان** فان فعل ردغة طهر ويجوز استعمال
جلده الميتة قبل الذباغ في اليابسات دون الرطبة وعليه مرل اطلاق
الشيخ في خايد وعزله المنع به بل قال بعضهم يجوز استعماله في الرطبة
الرطبة التي يجوز استعمال النجاستات فيها كالحمل المالا طافا نار وبنار
حذر قال النووي واما قول العمدة لا يجوز استعماله في اليابسات
عند نادر عند اكثر العلماء فغلط ومنه استعماله في اليابسات ويجوز
الرصبة به وهبته دون سبعة ودهنه واما حقيقة الذباغ فحقا حاله
الحال عن حاله لا حاله مطبوخ فيها ومنع من الشئ الفساد وذلك بانواع
الفقاعات التي فيه المعقنة له باستعمال الاشياء الحرة فيه كالسبب

والزفر

والزفر والعقير والبودق ونسوة الرمان كسفت لوانا به قايع لم ينشئ
ولا يكفي تحميدها بالتراب او الشمس او القاية في الرقاد حتى يجف وقال
القاضي الطبري يحصل بالتراب والرماد ان قال اهل المعرفة انه حصل بها
واخذا ابو العباس الجرجاني حصوله بها قال الشيخ ابو اسحاق ولبس في
ذلك خلاف فالقاضي اراد ان ذلك فضلا به ذلك وعمل عمل القرص
والاصحاب ارادوا اذا لم يكن الامر كذلك وقطع الامام حصوله بالكل
وقال بعض اصحابنا لا يحصل الدباغ بغير السبب والقرص لانه رخصه
والشارح يرض عليها والسبب الذبح هو بالياء الموحدة وهو مرجح
الا رض شبيه الزاج وهو يعرف وقال اخر من هو بالناس السبعة وهو يخرج
من الطهر وقبل انه يدبغ به ايضا ولا يشترط في الدبوغ به ان يكون طاهرا
على الصحيح فيجوز بالسبب والعرض المتنجسين وبذلك الحمام والخرجل
وحجاج لا يغسله بعد بل يطهره بالخلواف وبني المارودي للخلواف غل
للخلواف في اشراط استعمال الماء في اناء الذباغ بالفتل والافلا والاصح
انه لا يشترط وهذا الخلاف ايضا بيني عند طائفة غل ان الذباغ اذ زالة
او حاله فان قلنا ازالة فلا بد من الماء فان قلنا حاله ومعناه انه بان شراخ
فضلا به فتستعمل في الطهارة كالحمر يستعمل بها بالخلية لم يستعمل طهره
قال الغزالي والاصناف مركب منها والخلواف في الغلب فان شرطنا
استعمال الماء في اشله به فني اشراط طهره بته وطهارته وجهان فان
لم يستعمله فالجلد نجس القين وهل يطهر بغسله بعد الذباغ امر متوقف
على ذباغ ثان فيه وجهان اصحهما الثاني واذا فرغ من الذباغ وجب
غسله بالماء الاصح والجلد قبله طاهر القين متنجس كالقوب الذي
اصابته نجاسته وبشخص وجوب استعمال الماء في الذباغ اذ خدعا
وجب في انثايه ويعز واثانها لا يجب فيها وبالمتا لا يجب في انثايه
ويجب تعده **فروع** اذا دبح الجلد طهر ظاهره وباطنه على الجديد فيجوز
سبعة وهبته والصلوة فيه واستعماله في الجامة والماء بعد وعن القديم

الوجه

انه لا يظهر باطنه فلا يجوز سبغه ولا الصلوة فيه ولا استعماله في المايعات
ولم يحسه جماعة كثيرة من الاصحاب وقالوا معة في الجريد والقيد
على طهارة باطنه ومنهم من اثبت في المنع من البيع دون طهارة باطنه فان
قلنا منع بيعه فاعلمنا منع بيعه لا يجوز اذا جازت في الاصح احسن
كل جرد اكل الحلة المدبوغ فطر فان كان من حيوان ما حول فقوله
الجديد الخوار والقيد بمنع وصحة الجملة وقال الفتوي فيه على القدر
وصح احزون الجريد وان كان من حيوان غير ما حول كالحمار وطريقان
اصحها القطع بالمنع والتالي اجرا القولين واختار الحل مطافا فقال
والرواية اخرى لا تستلزم في الدباغ الفصل في المخذ من العظام
المذبة فانه يظهر **الفصل الثاني في الادوية المخذة من العظام**
وجري فيه علم السعور تبعها باعظام ومنها السن والقرن والظلف
والظفر والحافر والشعور وما في معناها من الصوف والوبر والريش
في نجاستها بالموت طبريقان احدهما فيها فولا ان اصحها انما نجست وما
منها ان على ان الحيوة عليها ام لا ومنهم من قال نجست وان لم عليها حياة
واصحها القطع بنجاستها ولا فرق في عظام المتل وغيرها فان قلنا ان السعور
لا نجست بالموت والامانة ففي شعر الكلب والحزير وحها ان اصحها انها مستان
فنجستان بالموت فاذا اخر الخلف بشعر الحزير وبه احدها وطود وجب
عتله شبعها احد همن بالراب وقيل معنى عنه مطلقا وقيل في حق الاستلابة
خاصة وثانيهما انها ايضا طاهران وجعله الشيخ ابو محمد الطاهر على هذا
القول قال الراعي والوجهان يستعملان حالة الحيوة والموت جميعا وان
قلنا ان العظام لا نجست بالموت جاز استعمال الا ان المخذة منها في الاستيا
البابسة والرطوبة فيسرح الرأس بالمسحط العاج في حالة الرطوبة
وما لا امام الغر لا يجوز صب شي رطب في الاثنا العظم الا ان يقلع منه
الاسم حيله وقديرون وطول الدقة وان قلنا ان السعور ونجست بالموت
والامانة استثنى منها شيان احدهما الشعر المجزؤ من الاول في حال

حالة

حياته فانه ظاهره كذا الصوف والوبر والريش سواجزه مستعمل او مجوسى او
وشي في الحاق ما بان منها بالسف والناثر ما بان بالحرفية او حة اصحها انما
وثانها لا وهو نجست والتمها ان ما انثف بنفسه طاهر وما شف نجست التاني
شعر الادوية في نجاسته بالموت والامانة خلا في مبني على القولين المتقدمين
في نجاسته بالموت ان قلنا نجست بالموت فشعره نجست والا فلا ومنهم
من اثبت الخلاف على القولين وطهارة ميتته وقال جماعة هو على القول
بنجاسته اما على القول بظهوره فشعره طاهر قطعا وعن الشافعي انه رجع
عن القول بنجاسته شعر الادوية عن الاصحاب من لم يثبتها وانهم الاكثرون
وخصهم الزهرية ومنهم من قال هو دجوع عن القول بنجاسته الشعر كلها
وهو اخذ قوله فيها فان قلنا انه نجست فيعتد في شئ رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الاصح ويعنى عن القليل من الشعر النجست في الثياب والسياء
للتعدد من البراغيم دون الكثير والرجوع فيه الى العرف وقال الامام
لعل القليل ما يغلب اعماله مع اعتدال الحال ومنهم من فسره بالشعر والشعر
وقال بعضهم ادالات وذلك العنق من سائر الشعر كما لو دلب
وايه فاشف قليل من شعرها او لصق بثوبه ومنهم من خصه بشعر الادوية
على القول بنجاسته ومنهم من خصه في الماية والاصح عند اكثر من اذن
شعر السنة لا يظهر به باع جلده قال القاضي وغيره ان معنى عن القليل الذي
سعى على الجليد وحكم بطهارة تبعها واخذ ابو اسحاق الاستغرائي والرواية
طهارته وعلى الاول لو باع الجليد المدبوغ وعليه شعره او وبرا صوف على
الصحيح في جواز بيعه فان قال فعلى الجليد دون الشعر صح وان قلنا مع
شعره ففي صحة البيع فولا للفرق ولو اطلق صح وقيل وجهان من ان
ان الجليد هل يستتبع الشعر وفيه خلاف ان قلنا يستتبعه ففي الجليد فولا
الفرق ولا يجوز الصلوة في الفرائض من جلود البغال ونحوها اذا ماتت
او فسدت في كائنه اذ خال السديس اذ لها ولا المخذة من جلود ما لا يוכל
قال ابن الصلاح والعقد من حسا عليه فلم يبن لنا ان من ما حول فينبغي ان

تين

وال

يتورع عن الصلوة فيه ولما وجهان فيها أشد كل من الحيوان فلم يدر أنه
 ما جاز أو غير ما جاز ومنع الماردى على جريانهما في السبع ذائره الشايع
 وقال لا يجوز الاستفاح به قطعاً فان قلنا بجواز استعمالها
 عظم السمك فانه طاهر وجوز ايقاد عظم غير الادوية تحت القدور وفي
 الثانيه وعندها طلقاً **فروع** لو راي شعر او عظام لم يعلم طاهره
 فان علم انه من ما جاز وطاهر وللرواية فيه احتمال او من غيره محتمل وان
 لم يعلم انه من ايهما فوجهان اصحهما انه طاهر وبناءها الماردى على ان
 الاصل الاباحه فكون طاهر او الخطر موقوف على محتمل وقد مر ان ذلك في الشايع
 الشايع عليه وجزمه منع الاستفاح قال النووي وهو مردود والخيار
 الحليم بطهارته **فروع** بابين الريش المتوف من الطائر في حيوة طاهر وان
 كان في أصله شيء من لحم او دم فستجس طهر بالغسل وان كان فيه ذلك
 فهو طاهر لانه كالعرف وهو يفرغ على ان الشف كالجر ولو شق ريش
 طائر فأكول واخذ منه منشفه كانت طاهره على الذهب قاله القاضى
 وجعل الرواية قطع قطع من اللحم عليها شعر كالف وهو غريب وينبغي ان
 يقطع بان حكم هذا الشرط كادامات الحيوان وهو متصل به لان
 المبان من اللحم تجس قطعاً **فروع ثالث** قال ابن الصلاح حفت للجل ينبغي
 ان يفرج كجله العقص الكيف الذي لا يارب بالقطع حتى تجس بالموت
الفصل الثالث في اواني الذهب والفضه وفي محرمه الاستعمال على
 الرجال والنساء عن القديم انه مذكوره ولم يثبت بعضها وذلك لكونها
 على الصحيح قبل للسرف والخيلا قبل كل من علة مستقلة عن الاستعمال وجوز
 الخيلا حقيقة ويكفي وجوزها على ما بعد الاطلاع عليها فيحرم استعمالها في
 الخلوة ومن الاستعمال الاكل والشرب منها والسناء ولعلقه والتبرأ اذا
 احتوي على الخمر او كانت قربة منه بحيث ينسب اليه انه متطيب
 والمنظوب بما ورد والتجمل كحللة او عسل من احد هذا التحلل فان استعمل
 من ذلك صب ما فيها في انا غيرهما على قصد التفرغ كالخارج من الارض

العقوص

العقوص به واستعمله فان لم يجد فليجعل الطعام على رفيف ويصب له من
 وما الورود في يده الميثري ثم ياخذ منها باليمن ويستعمله ويصبه الى الارض
 في يده ثم يصب من يده على محل الوضوء كذا في الشرب فلو خالف واستعملها
 على العقل ولا يحرم الما جاز والمشروب والما يصح وشوه وغسله فان
 اضطر للاستعمال جاز قطعاً والصحيح يخرج من بين الدود والجواز انيت
 بها واصح القولين وقبل الوجهين حرمة اتخاذها وصح الرواية جوازها
 وبناءها الصحيح ابو محمد على الوجهين الاتحاد ان جوازها جواز ثابته
 والا فلا قال الرافعي وجوز ان يعدل من هذا البناء وبناءها القاضى على الخلاف
 في ان حرمة استعمالها لعينها ام لمعنى فنهما فان قلنا بجواز الاتحاد جاز
 الاستعمال عليها ووجوب شئ بقصا فها على كاسرها وان منعاه فلا ولو
 باعها صح البيع مطلقاً قال النووي وينبغي ان يبنى على جواز الاتحاد
 فان منعاه فهو كالمو باع مغشيه باليمن ولو لا الغنا لم تستادى الا الفها
 وفيها دلالة وجد انبستها الصحة وبالمعنى ان قصد بالمعاليه في ثمنها الغنا كثر
 يصح والاصح ولا فرق في ذلك كله بين الرجال والنساء والصبيان يحرم
 على وليه اطعامه واستقاه فيها ولا يحرم استعمال الادوية المتخذة من
 الجواهر النفيسة على الصحيح من القولين كالقير وزج والياقوت والياخش
 والبلور والزمرد والعقيق والزبرجد وبناءها معصية على ان الحرمة في
 الذهبية والفضية لعينها ام للسرف والخيلا واباه بعضهم وأجر بالخلاف
 في الاواني المتخذة من العود الطيب والكافور المتاعيد والعنبر المستنك
 ولا يحرم المتخذ من الصندل والند قطعاً فان قلنا يحرم حرمة الاتحاد ولو
 اتخذ كائنه فصا بن جوهرة ثمينة جاز قطعاً واما الاواني التي نفاستها
 في صنعتها من الزجاج المحرود والخاسر والند والصندل فيجوز استعمالها
 وطعام غير كراهية وعن صاحب الفروع انه اوجب الى وجهين فيها قال النووي
 وهو غلط وقد جلا ابن الصباغ الاجماع على الجواز والبلور للحقة الشيخ ابو
 محمد والماددي والغزالي بان حجاج والحقة للجوهرة للجواهر النفيسة

ففي فيه الخلاف في جواز اتحاد الا في هذه اذا استعملها الخلاف
 في اتحاد ائمة الذهب والفضة ولو اتخذا اثنان خاشا ود ضامن او غيرهما
 بذهب او فضة فان كان محطل منه شيء بالعرض على الماد حرم استعماله وان
 لم يحصل فوجهان خالهما في الصحيح والناحل الخلاف المتقد من الجواهر
 الفيتية ومنهم من اجر الخلاف هنا وان قلنا ان تحريم اذ في الذهب والفضة
 لمعنى فيهما لان الموه لا يحق في ارسال جماعة منهم القايضة والبعوى والتولي
 ذكر الوجهين من غير تفصيل قال النووي والصواب حمل اطلاقه على قطع
 الماد وحدي والمجرخا في منع استعماله اذا غشاه جميعه ولو اتخذا اثنان ذهب
 او فضة وموهه بخاشا او د ضامن وخوفا بخر داخلة وخارجة ففيه هذا
 الخلاف والاصح انه لا يحرم فطر بقية البناء على ان التحريم لعينهما بالفضل وخصص
 الامام الخلاف اذا غشى طاهره فقط وقطع فيما اذا غشى طاهره وباطنه بجو
 استعماله اذا قلنا بالجد يد في منع استعماله اذ في الذهب والفضة فهل
 يجوز تضبيب الا ثابته ذهب او فضة وهو شمس وقطعة في موضع الشك منه
 واختار النووي عدم الجراهه نظر فان كانت صغيرة غل قلة الحاجة كما في
 غير داهية وان كانت فوق الحاجة فوجهان اصحهما انها لا تحرم لكن ذكره في الاصح
 وان كانت كبيرة فان كانت فوق الحاجة فوجهان اصحهما انها لا تحرم لكن ذكره
 في الاصح وان كانت كبيرة فان كانت فوق الحاجة او غير الحاجة حرم وان
 كانت قلة الحاجة فوجهان اصحهما انها لا تحرم لكن ذكره وبناهما بعضهم على
 ان التحريم لعينهما ام لخللا ان قلنا لعينهما حرم وان قلنا لخللا فلا والثاني ان
 كانت الصنية في شفه الاما حيث تلقى فمر الشايب حرم من مطلقا والثالث
 ان كانت في شفته فان كانت كبيرة حرم من مطلقا والرابع انها ان كانت قليلة
 للحاجة لم يره وللزينة كرهت ولم تحرم وان كانت كبيرة للحاجة كرهت وللزينة
 حرم من الخاء بش ان الضيب لا يحرم استعماله مطلقا سواء كانت صغيرة او كبيرة
 فوق الحاجة او قلة لها السابع ان الضيب بالذهب حرام مطلقا وفي الضيب بالفضة
 الفصل المذكور في الادل وحكي جماعة من المتأخرين ان الضيب بالذهب والنودي والمزاد بالحاجة

في الذهب والفضة
 في الذهب والفضة
 في الذهب والفضة

المتأخرين

الاعراض المتعلقة بالضبيب غير الثمن بان يكون على قلة الكثرة وما يحتاج اليه
 من السد فان زاد ولم يستر لسر الزينة وليس المراد العجز عن التضبيب بغيرها
 فان ذلك مقتضى اباحة انا الذهب وقال الامام والغزالي المعبران فيكون على
 قلة الكثرة مع عجزه عن التضبيب بغيرهما واما احد الصغرى فيه فثلثة ا وحده
 احدها انه ما لا يلوح للناظر على البعد فهو صغير وما لا يحس بغيره او كبير وهو ما
 اوردته الامام قال صاحب المحيط لعل الصايط في البعد مجلس الحاطبة قال بن
 الصلاح المرجع فيه الى العرف واصحها ان المرجع في الفرق بين الصغيرة والكبيرة
 الى العرف واسترها ان الكبير ما استتوبع جانبا من الانا كاعلاء واستقله
 وشفته وعروته والصغيرة ما لا استتوبع جرائمه واستشكك الامام قال الشيخ
 ابو محمد ينبغي ان لا يتوحي في الصغيرة من الذهب والفضة فاما الخيل في قليل الذهب
 كالحيلة في كثير الفضة والفرق معرفته ان ينظر الى قلة ضيبه الذهب بالفضة
 ولم يفرق غيره بينهما ولو اتخذا انا صغير بقدر الضيب التي يجوز استعمالها كالحلة
 وظرف الغالية فوجهان لا يحد اطرافها الغزالي اطرافها التحريم وقتها هما
 الرابع في الفضة والقباس المتسوية قال الامام في وجوب استعمال الميل كحلا
 للعين اذا احتاج اليه لربط التسلي بالذهب قال البغوي ولو اتخذا الا حلقه
 من فضة او سلتله او استاخا زلا نه منفصل غير مستعمل وتوقف الرافعي فيه
 قال النووي وقد وافقه في السلتلة جماعة منهم القايضة وافقه النووي على
 الحلقه والراش ينبغي ان يحرم كالضبيب فيا في قلة الخلاف والتفصيل
 ولو شرب بمكفه في اصبعه خاتم فضة او في لفة او في الانا الذي شرب منه
 داهم جاز وكذا الوان قطعنا ثملته خيل مكانها ثملته من فضة او ذهب
 ولو لم يصبه الا اصبعه اصبعه من ذهب او فضة لم يحرم ولو شرب ما شاول به مع
 غيره ولو ائتم الداهم في الانا بالمستد امير فهو كالضبيب فانه التولي
 والروبا في وقال القايض يجوز قطعا **فرع** يستحب تقطية الانا وايقا
 السقا وهو شرب راسه يحيط ادخوه

البشر الثاني من حساب الظهارة في المقاصد وفيه اربعة ابواب

الباب الأول في صفة الوضوء وهو واجب وشروط
 في الصلوة وفي الموجب له اوجه واحد اثنان العراقة والشيخان
 للحدث وجوباً موشعاً وبضيق به حول الوقت ومقافته ما سهرامنه
 وتانيها انه يجب بدخول الوقت وتاليها اصحها انه يجب بهما وقطع بعضهم
 بان الحدث سبب ودخول الوقت شرط كالاستنطاعة في الحج قال بعضهم
 ولهذا الخلاف فائدة تظهر فيما لو توي قبل الوقت بوضع فريضة الوضوء
 وفيما اذا مات بعد دخول الوقت وقبل الصلوة قلنا يعصى هل يحكم بعضا به
 ترك الوضوء من الحدثا ومن اول الوقت ويصح قبل دخول الوقت اجماعا
 بل يستحب الادنى المستحاضة وخبرها واحملوا في انه هل بعدد وعقول
 المعنى واجمعوا على انه لا يجب الا على الحدث وهو يستعمل في فرايض وسنن
الفصل الاول في فريضة وهي ستا لاديه النية والنية
 في الطاعات مطلقه لتمييز العبادات عن العادات والتميز من اتي العبادات
 كالزايض من التوافل وهي مشوطة بالقلبه واللسان فلو لم يلفظها صح
 ولو يلفظ ولم ينو بقلبه لم يصح كالزكاة في قول ولو جري على لسانه خلاف ما في
 قلبه فالاعتبار بما في القلب الا كلما نجمع فيه بين القلب واللسان واشترط
 ابو عبد الله الزبير في النظر وقع فيها في ثلاث امور النظر الاول في اوصافها
 وشرطها وطهارة الحدث وفي الوضوء والغسل والتميم يقتضي النية
 وان لم يرفع حدها كالوضوء الحجد والتميم وفيه مسئلتان الاولى في النية عبادا
 واهليتها شرط فلا يصح وضوء الكافر والمرد والمجنون والصبي غير المميز
 ولا عتقهم ولا يتيمهم فلو اعتقل الكافر او المرتد او فوضوا او يما فم استلما
 لم يعتد به لك ويلزمهما الاعادة بعد الاستلام على انذهب وقال الفارسي
 يصح من الكافر الا على الغسل ودن الوضوء والتميم وقال بعضهم يصح
 من الكافر الا على الغسل والوضوء دون التيم وقال بعضهم يصح منه ومن
 المرتد الغسل والوضوء والتميم وهذا كله نفي مع على الذهاب ان الكافر اذا
 احده في الكفر لزومه الغسل وعن الاصطخري انه لا يجب واجتاده بن

عصرون

عصرون والصحيح ان الوضوء لا يبطل بالمرده وفي بطلان الغسل فها هو بقا
 احدهما اجزا الوجهين في الثانية القطع بانه لا يبطل وفي بطلان التيمم فها هو خلاف
 مرتب على الوضوء ان يبطلنا بطل وان لم يبطله في التيمم وحيث انهما ان
 يبطل ولو ارتد في اثنا وضوء انقطع نيته ولا يعتد بما فعله فيها فان
 اسلم وغسل اليان فان قلنا انها تبطله بعد فرائضة فكل هذا وان قلنا لا
 فوجهان وقال الامام والرافعي ان لم يستمنا نفا لنية لم يصح وان استمنا فها
 خرج على الخلاف في فريضة النية على الاعضا الثانية لا على الزوج والسيد
 المستملين غشيان الذميمة اذا طهرت من الحيض والمقاس حتى يغتسل وان لم
 فلهن اهلا للنية للضرورة كما حل للزوج المجنونة عشيها اذا اعتسلتا يجب
 عليها ذلك فان ابنت جيراها عليه بالزماها الا اعتسلا او القاها في الماء وفي
 موقف الغسل على النية بله اوجه احدها غير فتوى استباحة الاستمتاع
 كالا جري الكافر الظاهر العتق لا بغية العتق عن الكفار وتانيها لا وثالثها
 ان الزوج ينوي عنها واسره لها بالغسل فيه ولو اعتسلت نادية او غير نادية
 باسرة الزوج ثم استلمت فان قلنا لا يجب الاعادة على الرجل والخلية اذا اعتسلت
 في الكفر فها هو اول وان قلنا يجب وهو المذهب فوجهان اصحهما يجب وليس له
 وطها حتى يغتسل وتانيها لا ولهذا ان يصلي وله ان يطاها وصحح القاجي
 والامام ومنهم من قطع بالاول ويجري الخلاف في المجنونة اذا اعتسلت بعد
 الغسل هل يصلي تلك الطهارة ويستعمل الزوج وطها والخلاف فيها
 اذا امتنع من عليه التوبة جبر الامام على احرازها هل براء ذمته واما
 المستلما اذا امتنع من الاعتسلا عن الحيض والمقاس فلهن وجها وسيدوها
 اجبا رها عليه فان لجبرها عليه او افاض الما عليه فاحل له وطها
 وعليه الاعادة الغسل للصلوة وطها ومنهم من طر والوجهين واجتار
 الارعنا في ان لا يجب وضوء الصبي والصبيبة المميزين وغسلهما
 عن الجنابة فلو بلغا في الوقت ولا اعادة عليها وطها ولو تيمم احدهما
 لم يبلغ فوجهان اصحها انه يصلي به الفرض والمقل وتانيها وهو ما اوردته

الما وودي انه يصل به النفل خاصة النظر الثاني في وقت النية ولها وقتان
 وقت استحباب وهو اول الوضوء عند التسمية ووقت وجوب وهو
 غسل اول جز من الوجه فلو غسل بعضه ونوي وجب غسل الباق
 العربي عن النية ولا استأثر الغيب ذات جبا فزان النية بالهاء لا
 الصوم فانه وحضر فيه شقدها في الغرض وتقدمها وتاخيرها في
 النفل لغرض الا تطباق ولا يجب انما تطابقه الا اخره فلو غرت بغيره
 اقترانها بغسل اول جز منه لم يضر وان نوي قطعه بعد فزاعه في وقت
 اثنايه لم يبطل ما تقدم على الصحيح وان اراد في الثانية تمامه استأنف
 النية لبالي الاعضاء واما فزاعها وان سقنا استأنف الوضوء واما
 كانت النية لم تحل قبل الغسل اول جز من الوجه لم يثبت على السنن المتقدمة
 كالصحة الا التسمية على الصحيح وقبل ثياب عليها كلها وله نظرية الصوم
 واذا اعمدت النية على غسل اول جز منه فادت سنة متقدمة فان
 استمرت اليه او غرت ثم خذت منه صح وابتد على السنن المتقدمة
 وعن الفقهاء انه يستحب ان ينوي مرة عند اول السنن وثانية عند غسل
 اول جز من الوجه وان غرت قبله ولم يجز له عند لم يصح في الاصح
 ان السواك والتسمية وغسل الكفين من سنة عند بعضهم الاستحباب
 منها كالموا دخل ابواب البر في فيه فان اغتسل معها جزا منه لظاهر
 الشافعي واما الشافعي في الاكثاف فانه في النية ذلك طريق
 اصحها القطع بالاكثاف بها والثاني انه يرتب على الاول فان امكن به
 من فضاء اولي والا فوجهان اصحهما عند المعوي انه لا مك في الثاني
 ان اغتسل نية غسل الوجه اجزاء ولا يترك المصضة والاستنشاق
 لتأخرهما عنه والا فوجهان يخرجان على الخلاف في ان الحدث هل يرتفع
 بما يغسل نية النفل الطاريد على نية الغرض كاللغة في المرة الثانية
 النظر الثالث في كيفية النية الوضوء غاي وهو فاهية وهو وضو
 من ليس به حدث دائم وهو وضوءة وهو وضوء من حدث دائم

ان

كالستحاضة

كالستحاضة قال اول من كان معه على احد ثلثة اوجه احدها ان ينوي دفع
 الحدث او الطهارة عنه فترفع وتسبىح كل ما توقف على الطهارة من صلاه
 وغيرها وفيه وجه انه اذا كان مستح على الحنف لا تجز به هذه النية على قولنا
 المستح لا يرفع الحدث عن الرجل بل ينوي استحاضة الصلوة كالمتيمم في الطلقة
 الجمهور وقال الحارثي ان كان جنبنا ايضا وقلنا لا يندرج الا مخرج في
 الاكبر لا مكفيه اطلاق دفع الحدث ولو صدق منه احداث فنوي دفع احدهما
 يعني كما لو بان وليس دنا فقلنا نويت دفع حدث اليوم في ارتفاع حدثه
 خمسة اوجه اصحها انه يرتفع مطلقا والثاني لا يرتفع مطلقا والثالث ان
 نوي دفع الحدث الاول ارتفع والا فلا الرابع ان نوي دفع الحدث الاختير
 ارتفع مطلقا والا فلا في الخامس ان لا يرتفع مطلقا ارتفع مطلقا بشوا
 كان الذي نواه اول او اخيرا واما نقاه كالوقال نويت دفع حدث الصوم
 دون حدث البول لم يرتفع واما نية هذه الاوجه اذا وقعت الاحداث
 مرتبه فان وقعت دفعه لم يات الا ثلثة اوجه ولو كان على المرأة غسل جنباً به
 وحوض فنوف بغسلها دفع احدهما صح باختلاف كذا نقله النووي وقال صاحب
 الدخاير نافي فيه الخلاف وحواي الاصحاب بذلك تفرع منهم على الصحيح ولو
 كان محدثا محدثا واحدا وحضه بالرفع صح وضوءه وان خصص غيره بالرفع
 كما لو كان محدثا ببول فقال نويت دفع حدث الصوم فان غلط وطرأ به
 كذلك صح وضوءه واشارة الامام الغزالي الى انه يجز الوجهان الاولان فيه
 وقد صرح بما القاضيه والمرتب على الاجماع على صحته قال الغزالي والحقوا به
 ما اذا نوي بتمه استحاضة الصلوة عن الحدث فاذا هو جنب وقد حكي الفقيه في
 في هذه وعندهما الاول والثالث ونسبها الى الربيع والبودطي وان كان
 ذلك ممكنا فوجهان احدهما وصح القاضيه انه يصح القائلان واهما
 انه لا يصح وكذا الحكم لو نوي دفع جنباً به الجماع وجبا به الاحتلام ونوف
 المرأة دفع الجنابة وحدتها للحوض او بالعكس وروي الروابي عن جده
 ان ثبت تشع لواجبت ونوف بغسلها دفع حدث الحوض صح في الاصح

قال النووي وهو محمول على ما اذا غلطت فان تعدت بالصبح ان لا يصح
رفع الحدث الا صغر هل يحل جميع البدن ام يحسن ان يصح في موضع فيه
 وجهان في صحيح الشافعي الاول والبغوي واخرون الثاني **رفع** فان
 لو نوي بوضو به رفع الجنابة وليس جنباً فادبته اوجبه احدها لا
 واخذه الروياني وثانيها يجزيه وجزم به المادودي وثالثها القاض
 على ان الحدث يحل جميع البدن اذا غطى الوضوء خاصة وقام بها ذكره
 النووي يصح غسل الوجه واليد من وان غسّلت راسه وقلنا يحسن الاستح
 صم وضوؤه وان قلنا لا يجزيه او مستح ولم يغسله لم يصح مستح ولا غسل
 رجليه ورابعها وهو الاصح انه ان كان غلطاً اجزاه او تعدد اقله ولو
 كان جنباً نظراً ان حدثه اصغر فاعطى ثانياً ورفع الحدث ليرصغ
 ففي المذهب انه يجزيه غسل الوجه واليد من والرجلين في غسل الراس وجهان
 قال النووي واصحهما المنع وبناء القاض على ان الحدث يحل جميع البدن
 ام لا ان قلنا نعم اجزاه وصحح والا فلا قال نعم ينتظم في الغلط من حدث
 الى حدث ثلثة اوجه فالثاني ان غلط من الاداء الى الاعلا فان نوي رفع الجنابة
 وحده اصغر اجزاه وان غلط من الاعلا الى الاداء لم يجزيه الوجه الثاني
 ان ينوي بوضو به استحابة فعل فان توقف الفعل على الطهارة كما لو نوي
 استحابة الصلوة او مسح المصحف او حمله او الطواف او شجرة الملاوة
 او الشد لصح واستباح كلها بتوقف عليه وذا لو نوي للجنب بعثله
 استحابة اللث في المسجد وبه وجه ان الحدث لا يرتفع بغيره
 الاستحابة وان لم يتوقف عليه فان لم يكن مستحباله كما نوي بوضو به
 وحول السوف او زيارة الامراء وليس التوب والصوم او عقد البيع
 او النكاح او السفر او لقاء القاد او عيادة المريض او الزيارة او
 الاكل وحولها لم يصح وان كان مستحباً لقراءة القرآن فوجهان اظهرهما
 عند الاكثر من انه لا يصح والثاني وصححهما غداً انه يصح وقد جمع بعضهم
 انواع الوضوء المستحب منها تجد بد الوضوء والوضوء لقراءة القرآن والاذان

وقراءة الحديث وسماعه وروايته وقراءة العلم وتدريسه والجلوس في المسجد
 والوقوف والسعي وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم والوضوء عند النوم
 وحمل الماردي هذا مما لا يستحب لذو الضوء وعلاط فيه والوضوء للجنب
 عند الاكل والشرب او النوم او الوطء وحمل الميت وعند الغضيمة وكل من
 معقروا لمسا او نوم احلف في المعصية وقلنا لا ينقص ذلك من الرجل
 والمرأة الحنفية ومنه احد فزجه واستحب ابن الصباغ لمن قص شاربه والظاهر
 انه اذا قلط زوج من خلاف من اوجب غسل واطهر واما الزبيبة المراهة
 ولو نوي بوضو به غسل الحجة قال ابن الصباغ ينبغي ان يجزيه عن الوضوء
 لقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها وتعد الحديث ولو نوي
 بوضو به تحديد الوضوء الحسن يغسله غسل الجمعة او العيد وطرفان
 اخدهما اجرا الوجهين والمافي القطع بعدم الصحة وخصص النووي الخلاف
 في مسألة التجدد بما اذا علم انه حدث في مقتضاه انه لا يصح في حال الجهل
 قطعاً وخصصها الماردي والامام وغيرهما اذا اطن انه منظر ولو نوي
 بوضو به استحابة صلوة معينة وان لم يفسخ غيرها صح في الاصح وان نقاه
 فادبته او جدها صح انها لا يفسخ غيرها الا اذا لم يفسخ غيرها في الاصح وان نقاه
 دون غيرها ورايها ان من نادى به الصلوة المؤنة بهذا الوضوء صح والا فلا
 وعلى الروياني عن والده انه لو توضع في وجب لصلوة العيد اذ به بعينه
 عن ماله بوضو الطواف فقياس المذهب انه يصح وهذا في حق من ليس به
 حدث دائم فاما من به حدث دائم كالسلس فانه اذا نوي بوضو استحابة
 صلوة واحدة فتح قطعاً لم نوي استحابة نافلة معينة او فريضة دون
 النوافل جازية الخلاف ويجري فيها الوضوء المعفولة عن الخبث استحابة
 الوطء خاصة هل يستبيح فقط اذا طاف بتوقف على الطهارة او لا يستبيح
 شيئا وقد ذكرنا صورة يصح الوضوء فيها فيه استحابة نافلة دون فيه
 استحابة الفريضة وفيه اذ المرحمة للجنب ماء فقيم وصلى فريضة ثم احدث
 لم يكن له ان يصلي فريضة ولا نافلة ووجه ما يذهب لافضاه خاصة

نواها وغسل الخبايا حصلة الثلاثة في الاصح ولو نوى غسلة الحصة خاصة
 في اجزائه عمدا بلنه اوجه اصحها فانه انما يجزي عن الحصة دون الخبايا
 ونظيره ما لو نوى التيمم استباحة النافلة ولو نوى غسلة الجنابة ونفى غسلة
 الحصة ففي حصوله احتمال لامر الظاهر المنع الثالث لو ترك التوجه
 غسلة جز من اعضائه في الغسلة الاولى فافغسل في الثانية او الثالثة
 فان علم به وقصد بالاعتلة التي اغتسل فيها رفع الحدث اجزاء وذلك كله
 غسلة واحدة يستحب غسلة واحدة مرتين ان لم يعلم وقصد بها السنة
 فهل يجزيه ام يحتاج الى غسلة بنية اجزائه وجهان خرجوها على اصلين
 احدهما اذا عرفت بنية الوضوء وحده تبت بنية اخرها هل يقدح في الاولى والثانية
 اذا نوى بوضوءه ما يستحب له الطهارة ومقتضاها ان يكون الاصل
 عدم الصلوة لكن الاصح الصحة ولو اغتسل في تحديق الوضوء فالاصح انه لا يصح
 ولو نسي الوضوء المروي او انه توفي فاعاد الوضوء بنية دفع الحدث ثم
 تدرصه فطعا وخرج القاضيه عليها فاذا كان في بعض الاعضاء نجاسة
 نشو في ثلثا وهو بنا على احد الوجهين في ان الغسلة الواحدة لا ترفع
 الحدث والجنب وقد تقدم فان قلنا لا يعتد بغسل الجز في المرة الثانية
 فهل يبطل ما سبق امر له استيعاف النية والبناء به الوجهان الاتيان
 في الفرع الرابع وجريان فيما لو ترك الجنب جزا في الغسلة الاولى بغسل
 في الثانية او الثالثة على القول الصحيح ان التكرار يستحب بنية فانه لم
 يستحبه فيسببه ان يكون بنية التبريد مع نسيان الوضوء الرابع لو فرغ
 المؤخر من غسله على اعضائه فتوى عند غسل الوجه دفع الحدث خاصة
 ولا في باقية الاعضاء في الاصح وبني بعضهم الوجهين على قولين في
 الافعال ودتهما الامام عليهما قال لخرجوه ذاه في هذا وجهان ومنهم
 من صوبها بما اذا نوى دفعه عن العضو وبقي دفعه عن غيره وفي الفرع
 الثقات لما ان الحدث يتجزأ في ارتفاعه وهو الظاهر في رفعه عن كل
 عضو يغسله وقال الامام لا وانما يرفع عن كل عضو عند تكامل

والاول حصول الجميع
 والى عدم حصولها

الطهارة

الطهارة ودعا ظهر فائدة الخلاف فيها اذا بطل الوضوء في اثنايه يحدث
 او بابطال فان قلنا يبطل هل يكون المامستغلا ودكر الرد بان شيئا يجوز
 ان يخرج عليه وهو ان الوضوء اذا بطل في اثنايه هل يثاب على ما فعله فقال
 بحمل ان يثاب عليه كالصلوة فان لا يثاب عليه لانه مراد بغيره وان يقال
 ان بطل بغير احتياطه اوجب والا فلا وحمل بعضهم من صور المسئلة ان ينوي
 دفع الحدث عند غسلة كل عضو عن جميع الاعضاء وقال بن الصلاح هذه
 مرتب عليها النوع الثاني وضوء الضرورة وهو وضوء من يحدث ذا صبر
 كالاستحاضة وسلبت البول او المدي فهل عليه ان يجمع بين بنية دفع الحدث
 واستباحة الصلوة فيه بلنا وجه آخر هناك وتاليها يكفيه بنية دفع الحدث
 وهو الاصح ويستحب الجمع بينهما في النظر في كون المستباح فرضا او نفلا اذ
 مطلق الصلوة وفيما بناح له اذا نوى النقل ما في التيمم قال الامام ودي وليست عليه
 تعيين الصلوة التي يستحبها في بخلاف التيمم في قول في ارتفاع حدث
 صاحب الضرورة بوضوءه اوجه اصحها لا يرفع شي منه ويستحب جميع الصلوة
 مع بقائه وثانيها يرفع الحدث السابق والمقارن للطهارة وتاليها يرفع
 السابق دون المقارن والاخر **فروع** لو غسلى المؤخر وجهه ويديه
 واستح راسه ثم اوفى في الما فسا **فروع** يغسل رجلاه فان كان ذا سرا
 للنيه صح وضوءه والا فوجهان صح القاضيه صحته وقال المولى والبتقوي لا
 يصح ولو نوى الوضوء والغسل وامر غيره فصب الما عليه ثم صب الباية على كفه
 من السطح لشدة برود الما او حرادته او غيرها الا انه لم يامر به ولم يصبه قال
 الرواية ينبغي ان يضع طهارته ولو نوى الطهارة وغسل البعض ثم
 صب عليه غيره بغير دونه وعلمه بنية الطهارة غاربه عنه لم يصح لان النية
 تناوت فعله لا فعل غيره قال المؤوي وفيه نظر ولو امره فصب الما عليه
 في كل وضوء ثم نسي الامر به فصب الما عليه بعد ما غسلى بعض اعضائه
 بنفسه صح ولا يضره النسيان ولو قام فاعاد في اثنا وضوءه ثم انقبه في
 ركن يستبرئ في وجوبه فجد بد النية وجهان ولو نوى بوضوءه قراءة القرآن

ان كان الوضوء لها صحبها وان لم تكن للصلاة وقلنا لا يفتي قراءة القرآن
 قال الرداءة يحمل ان يصح ثا لو توي ذروة تال الغائب ان كان بافيا وادلا
 فغن الحاضر قال لو توي بوضوء الصلوة في مكان يجتنب ينبغي ان لا يصح
الغرض الثاني غسل الوجه والمراد بغسله اغتساله ولا يشترط ان
 يغسله التوضي وكذا الحكم في ما في الاعضاء وفيه مسئلتان الادلى في حد
 وطوله من مبتدأ يستطرح للجهة الاخر ما قبل من الدفن وعرضه من تحت
 الاذن الى الشحمة الاذن فيخرج منه الزرعان وهما اليافضان
 المحيطان بالناصية اعلا الجبين فهما من الراش لو مستطرح عليهما احناة لكن
 يستحب غسلهما خذجا من الخلاف ويخرج منه موضع الضلع فهو من
 الراش وفي الصدغين وهما في جانبي الاذنين متصلان باءلا العذارين
 لئله اوجه اصحها انهما من الراش والمآ في انهما من الوجه واحناة من الصلاح
 والثالث ان ما استعلا من الاذنين منه من الراش وما اخذت عنهما من الوجه
 ويدخل فيه موضع الغر ان استوعب الجهة وهذا ان لم يستوعبها في الجمع
 ويدخل فيه ما ظهر من حمة الشفتين دون باطنها ودون باطن الفم
 والاذن والعنقه لها حكم الماظر في طهارة الحدث وحكم الظاهر
 في طهارة الخبثا ولذا ما يظن من الظاهر بالالتحام لا يجب غسله ولو ظهر
 جزا من الماظر كجراجه او غيرها وجب غسله ولو قطع بعض انفه وشفته
 وجب غسل ما ظهر على الصحيح وليست الخبة المسترسلة من الوجه واء ان
 وجب غسلها في الاصح ولا يدخل المبدأ او الغاية في الغرض ويدخلان
 في الطول ويجب غسل خبز من الراش والوقية ونحو الدفن لم يتحقق
 استيعاب الوجه وان لم يكن منه الثانية الشعرة المابتة على الوجه
 ان بددت كما فيها وجب غسلها وما تحتها كف وفي اذ ربعة
الحاجب ان المشاوب والاهداب والعذلة وقيل لا يجب غسلها
 تحتها اذا كف ولحقوا بها شعر خبة المرأة والحشي وهذا العنقه في الجمع
 وقيل ان كان بينهما من الخبة فرجة نطهر منها البشرة وجب اتصال الماوي

تسطح

سبغها

سبغها والا فلا وشعر الخد وان لم تشد مصاقة لشعر الخبة والغارض فانه
 كان خفيفا وجب غسله وايضا الما الى المنابة الدخلة في حد الوجه وان
 كان كفيفا وجب غسل ظاهره دون منابته على الجديده وان كان بعضه
 خفيفا وبعضه كثيفا فوجهان اصحهما ان لكل منها حكمه وقاسها الن للكل
 حكم الخفيف فوجب اتصال الما الى المنابة وقال الما مدي ان كان الكثيف
 منفردا بين الساتين لا يمتد عنه ولا يفرد لزمه غسل الشعر والبشرة
 وعن المشافعي ان كان جانب الخية خفيفين وبينهما كيف وجب
 غسل الشعر كلها قال النووي وهو غريب وفي الغارض وجه انه يجب
 غسل ما تحتها وان كف وجعل السرحين طاهر المذهب قال النووي
 وهو شاذ وفي الفرق بين الكيف والخفيف قولان اصحهما ان الخفيف ما
 يري الناظر البشرة معه في محلل الخاطبة وانما ان الخفيف ما يصل الما الى
 منبته من غير نظف ولا مباقة فبل وهما متقاربان وقيل المرجع في ذلك الى
 العرف ويجب افاضة الما على ظاهر الخية الخارجة عن حد الوجه طولا وعرضا
 في اصح القولين كذا الشعرة الخفيفة اذا طالت خرجت عن حد الوجه
 كالسبيل والعذار والغارض وقطع بعضه في السبيل وفي حريا فقها
 فيها اذا تزلت شلعة من وجهه وخرجت عن حده طرعا اذا خدتها نغم واصحها
 لا لوجوب غسل المبدأ ولا يجب غسل الخية فولا واحدا او قد علطوا الريرة
 في قوله يجب الغسل في قوله والا فاضنة في قوله ومضى غسل اح وجهي
 الشعر الا علام من الطبقة العليا وقيل يجب غسل وجهيه معا وضعف قال
 النووي وقال الامام وجهما عة النازل عن حد الوجه ان كان مستينها
 قال قولان في افاضة الما على ظاهره ولا يجب غسل باطنه قطعاً وان كان
 خفيفا نهما في وجوب غسله ظاهرا وباطنا وهو الصواب وظاهر الباقيين
 محمول عليه وغلط صاحب الوسيط في قوله انه يكفي في الخفيف بافاضة
 الما على ظاهره على قول الوجوب ولو غلق الاستان وحدها على راس وجب
 غسلها **الغرض الثالث** غسل المدين مع الرفيق فان لم يزل مرفوقا غلب

فدوره من غيره ولو ثبت على ذراعيه شعر كثيف وجب غسل الشرة
تحتة بخلاف لو طالت اظافره وخرجت من مشاويده وبت الاصابع وجب
غسل الخارج قطعاً قبل هو على القولين في افاضة الماء على ظاهر الخبيثة وعلى
الصحيح لو توفى فمر عسر ان الماء يصبه فقطعه لم يجز به وجب غسل موضع
الغلمه فقطعها بعده من الاعضاء ولو انقذ ذلك في الغسل او ترك شيئا من
اطراف شعره فقطعه كفاه غسله ونقل العنق من بعض الناجرين انه لا
يجب لزواله ما وجب غسله ولو كان تحت اظفاره وبتخ فان لم يمنع وصول
الماء الى ما تحته صح وضوءه وان منع قال النووي لا يصح مسح النوى واني
الاخيانه يصح ويغني عنه **فروع** الاول لو قطع بعض المداين كان تحت
الرفق وجب غسل الباقي وان كان فوقه لم يجب غسل بقية منها لكن
يستحب غسل باقي العضد كذا قالوه وكانهم فرغوه على ان المستحب في
التحليل كل العضد وهو اخذ الاوجه وطهر محي الوجهان الاخران في
انه يصل نصفه او شتيا منه وقد قال بعضهم يغسل شتيا منه ولو كان
القطع من المنكب قال السند يحيى استحباب ان يغسل الموضع ما و كلام بعضهم
يقضي الاتفا بما شتيا منه بالماء دون غسله وكلام الراعي يقتضي غسله
وان كان القطع من المرفق في وجوب غسل راس عظم العضد طهر بقا
احدهما فيه قوله الصحيح الجيد بانه يجب والثاني القطع بوجوبه فان
لم يوجبه استحبابه قال الامام ولو تعذر غسل الوجه لعلة استحباب
غسل ما جاوز به من الراس ومسحة العنق وثياب ما تقدم استحبابه
الثاني لو حصل في لغة ثقبه مفقود منهم او غيره لزمه اتصال الماء
الى باطنها فان لم تكن اندملت وخاف منه ضرر ايتهم ولو انكشطت جلدة
من يده فان انكشطت من الدراع وجب غسل ما طهر بانكشها
قطعا ثم ان بقيت وتدللت فان تدلت من الدراع وجب غسلها طاهرا
وباطنا وان التصقت ببعض الساعده وجب غسل ظاهرها ولا يجب
تغطها وغسل ما تحته وان التصق طرفاها به ويغني بينهما فرجه وجب غسلها

ظلم

ظهر وغسل المجازي من الحلة طاهر او باطنا وان ارتفعت الى العضد والتصقت
به وجب غسلها ايضا وقال العراقيون لا يجب غسل ما التصق منها به ونسب
الى رواية حرملة وقال الامام هذا غلط ولو التصق طرفاها به وبقي منها فرجه
قال القاضى يجب غسل الحلة طاهرا وباطنا لا محل الذي من وما رآه شي
غسلها باطنا لا طاهرا وان انتهى اليها اظفار العضد وتدللت منه قال
العراقيون والمغوي لا يلزمه غسلها ونسب الى رواية حرملة وقال له ما فر
هذا غلط والصواب وجوب غسلها وجرم به الامام دي وصححه النووي وان
انكشطت من العضد فان تدلت منه لم يجب غسلها وان انتهت الى
الساعده وتدللت منه لزمه غسلها عند العراقيين ولا يلزمه غسلها عند
الماوردي والامام وقال النووي والصواب الاول وجب غسلها عند
التقلع يجب غسلها طاهرا وباطنا وغسل ما تعلقت عنه وظهر من محل
الفرض **الثالث** لو خلقت لانتان يدان من جانب فان لم تميز الزائدة
وجب غسلها ستواخر جتا من المنبدا والرفق وغيرها وذلك يلحق في السرة
قطع احداهما في الاصح فان تميزت الزايلة بالعضد المتفاحش او بقصبان
الاصابع او صغف البطش او فخذ فان خرجت من محل الفرض كالتساعده
والرفق وجب غسلها مع الاصلية فان خرجت مما قبله فان لم يبلغ شي منها
الى محاذاة محل الفرض لم يجب غسل شي منها وان بلغ اليه فلهذا المضموم
انه يجب غسل العقد المحاذي له دون ما فوقه وقال جماعة لا يجب غسل المحاذي
منها محل السرة وادلوا بالنص **الفرض الرابع** مسح الراس والظفر في
قلده وبقيته ومحل امانته فالكواجب مسح جزاء منها فان مسح على
سرقها اجزاء شوا كان عليها شعرا لا وان مسح على بعض الشعر اجزاء ذلك ان
يقصر على بعض شرة واحدة قال القاضى ولو طهر راس ابرة كالموخيحة
ويصور ذلك بان يحسن شعره مطا لاشي الا قد وبعض شعره وفيما اذا حلقه
وبقيت شرة واحدة واقفة وقال ابن القاصر لا يجزي مسح اقل من ثلاث شعرات
وخطاه الركشون وقال الراعي وهل يخص هذا الوجه بما اذا كان مسح

عمل الشعر او يجري في مسحة البشرة ويستشرط المسح على موضع تلك شعرات
وفي ذلك مذهبنا في شعر بالاحتمال في الاول اظهر وقال النعماني يعني ان لا يجري
اقل من قدر الناصية واما في عينه فهو من البلل على جزء من الرأس يستوي يديه
او يد غيره او ثوب او حسيبة او غيرها وحزبي العنبر عند عمل الصحيح ولا
يستحب ولا يكره في الاصح واحتمال العقول مقابلته قال الشيخ ابو حامد
ولو قطر المطر على رأسه ونوى اجزاه بخلاف ولو قطر على رأسه قطره
وجرت في قطعا وان لم تجري فعلى الوجهين لو وضع يده المبلة على خرقه
خفيفة او كيفة ووصل الجبل الى الشعر فان لم يدركه وان لم يرها تغلى
الوجهين واما محله فالصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور انه بشره الرأس
وكل شعر كان في حدها لا ينزل عنها ولو كان خافيا عن حدها كالدابة
لم يجز المسح عليه وهذا الورود في الرأس ومسح عليه لغيره كالعامة
ولا الاجزى على شعر متجه يخرج بالمد من حد الرأس وفيه وجه ضعيف
انه يجزيه والصحيح انه لا يستشرط ان لا يجازي من قبله ويخرج التوضيح من
مسح البشرة والشعر على الصحيح المشهور وصحة الشيخ ابو حامد
وابن ابي عمير فيهما اذا كان بعض البشرة مكشورا وبعضها مستورا
بالشعر وقالوا لو كانت جميعها مستورة لمسح على الشعر وقالوا ان كان
لو مسح البشرة التي عليها شعر دون الشعر لم يجز به كما لو غسل نيرة الخيل الكيفة
دون شعرها فانه لا يجز به مسح البشرة على الصحيح كما يتصور مسح الشعر تحت
الشعر الذي مسح عليه لم يلزمه إعادة المسح وكذا لو لم يطره بعد طهره الوضوء
لو انقطع بعض يده او رجله او انقه او انكشط منها جلد لا يلزمه غسل ما
طهر ونقل العر في عن بعض فقها بلده المأخر من انه لو حلق شعرة قبل قراءته
من الوضوء وجب إعادة المسح وغسل القدمين لان التوضيح ما لم يفرغ في حكم
من لم يتوضأ ليل منع مسح الخف اخذ البتة قبل اكله وينبغي حرج هذا
على الخلاف في ان الحدث يثبت ارتفاعه على اكمال الوضوء لا وكذا
الحكم لو كان على وجهه شعر لا يجب غسل ما تحته فاذا فاض الما عليه ثم حلقه لا

حاشية
لو قطر المطر على رأسه ونوى اجزاه بخلاف ولو قطر على رأسه قطره وجرت في قطعا وان لم تجري فعلى الوجهين لو وضع يده المبلة على خرقه خفيفة او كيفة ووصل الجبل الى الشعر فان لم يدركه وان لم يرها تغلى الوجهين واما محله فالصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور انه بشره الرأس وكل شعر كان في حدها لا ينزل عنها ولو كان خافيا عن حدها كالدابة لم يجز المسح عليه وهذا الورود في الرأس ومسح عليه لغيره كالعامة ولا الاجزى على شعر متجه يخرج بالمد من حد الرأس وفيه وجه ضعيف انه يجزيه والصحيح انه لا يستشرط ان لا يجازي من قبله ويخرج التوضيح من مسح البشرة والشعر على الصحيح المشهور وصحة الشيخ ابو حامد وابن ابي عمير فيهما اذا كان بعض البشرة مكشورا وبعضها مستورا بالشعر وقالوا لو كانت جميعها مستورة لمسح على الشعر وقالوا ان كان لو مسح البشرة التي عليها شعر دون الشعر لم يجز به كما لو غسل نيرة الخيل الكيفة دون شعرها فانه لا يجز به مسح البشرة على الصحيح كما يتصور مسح الشعر تحت الشعر الذي مسح عليه لم يلزمه إعادة المسح وكذا لو لم يطره بعد طهره الوضوء لو انقطع بعض يده او رجله او انقه او انكشط منها جلد لا يلزمه غسل ما طهر ونقل العر في عن بعض فقها بلده المأخر من انه لو حلق شعرة قبل قراءته من الوضوء وجب إعادة المسح وغسل القدمين لان التوضيح ما لم يفرغ في حكم من لم يتوضأ ليل منع مسح الخف اخذ البتة قبل اكله وينبغي حرج هذا على الخلاف في ان الحدث يثبت ارتفاعه على اكمال الوضوء لا وكذا الحكم لو كان على وجهه شعر لا يجب غسل ما تحته فاذا فاض الما عليه ثم حلقه لا

حاشية
لو قطر المطر على رأسه ونوى اجزاه بخلاف ولو قطر على رأسه قطره وجرت في قطعا وان لم تجري فعلى الوجهين لو وضع يده المبلة على خرقه خفيفة او كيفة ووصل الجبل الى الشعر فان لم يدركه وان لم يرها تغلى الوجهين واما محله فالصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور انه بشره الرأس وكل شعر كان في حدها لا ينزل عنها ولو كان خافيا عن حدها كالدابة لم يجز المسح عليه وهذا الورود في الرأس ومسح عليه لغيره كالعامة ولا الاجزى على شعر متجه يخرج بالمد من حد الرأس وفيه وجه ضعيف انه يجزيه والصحيح انه لا يستشرط ان لا يجازي من قبله ويخرج التوضيح من مسح البشرة والشعر على الصحيح المشهور وصحة الشيخ ابو حامد وابن ابي عمير فيهما اذا كان بعض البشرة مكشورا وبعضها مستورا بالشعر وقالوا لو كانت جميعها مستورة لمسح على الشعر وقالوا ان كان لو مسح البشرة التي عليها شعر دون الشعر لم يجز به كما لو غسل نيرة الخيل الكيفة دون شعرها فانه لا يجز به مسح البشرة على الصحيح كما يتصور مسح الشعر تحت الشعر الذي مسح عليه لم يلزمه إعادة المسح وكذا لو لم يطره بعد طهره الوضوء لو انقطع بعض يده او رجله او انقه او انكشط منها جلد لا يلزمه غسل ما طهر ونقل العر في عن بعض فقها بلده المأخر من انه لو حلق شعرة قبل قراءته من الوضوء وجب إعادة المسح وغسل القدمين لان التوضيح ما لم يفرغ في حكم من لم يتوضأ ليل منع مسح الخف اخذ البتة قبل اكله وينبغي حرج هذا على الخلاف في ان الحدث يثبت ارتفاعه على اكمال الوضوء لا وكذا الحكم لو كان على وجهه شعر لا يجب غسل ما تحته فاذا فاض الما عليه ثم حلقه لا

حاشية
لو قطر المطر على رأسه ونوى اجزاه بخلاف ولو قطر على رأسه قطره وجرت في قطعا وان لم تجري فعلى الوجهين لو وضع يده المبلة على خرقه خفيفة او كيفة ووصل الجبل الى الشعر فان لم يدركه وان لم يرها تغلى الوجهين واما محله فالصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور انه بشره الرأس وكل شعر كان في حدها لا ينزل عنها ولو كان خافيا عن حدها كالدابة لم يجز المسح عليه وهذا الورود في الرأس ومسح عليه لغيره كالعامة ولا الاجزى على شعر متجه يخرج بالمد من حد الرأس وفيه وجه ضعيف انه يجزيه والصحيح انه لا يستشرط ان لا يجازي من قبله ويخرج التوضيح من مسح البشرة والشعر على الصحيح المشهور وصحة الشيخ ابو حامد وابن ابي عمير فيهما اذا كان بعض البشرة مكشورا وبعضها مستورا بالشعر وقالوا لو كانت جميعها مستورة لمسح على الشعر وقالوا ان كان لو مسح البشرة التي عليها شعر دون الشعر لم يجز به كما لو غسل نيرة الخيل الكيفة دون شعرها فانه لا يجز به مسح البشرة على الصحيح كما يتصور مسح الشعر تحت الشعر الذي مسح عليه لم يلزمه إعادة المسح وكذا لو لم يطره بعد طهره الوضوء لو انقطع بعض يده او رجله او انقه او انكشط منها جلد لا يلزمه غسل ما طهر ونقل العر في عن بعض فقها بلده المأخر من انه لو حلق شعرة قبل قراءته من الوضوء وجب إعادة المسح وغسل القدمين لان التوضيح ما لم يفرغ في حكم من لم يتوضأ ليل منع مسح الخف اخذ البتة قبل اكله وينبغي حرج هذا على الخلاف في ان الحدث يثبت ارتفاعه على اكمال الوضوء لا وكذا الحكم لو كان على وجهه شعر لا يجب غسل ما تحته فاذا فاض الما عليه ثم حلقه لا

حاشية
لو قطر المطر على رأسه ونوى اجزاه بخلاف ولو قطر على رأسه قطره وجرت في قطعا وان لم تجري فعلى الوجهين لو وضع يده المبلة على خرقه خفيفة او كيفة ووصل الجبل الى الشعر فان لم يدركه وان لم يرها تغلى الوجهين واما محله فالصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور انه بشره الرأس وكل شعر كان في حدها لا ينزل عنها ولو كان خافيا عن حدها كالدابة لم يجز المسح عليه وهذا الورود في الرأس ومسح عليه لغيره كالعامة ولا الاجزى على شعر متجه يخرج بالمد من حد الرأس وفيه وجه ضعيف انه يجزيه والصحيح انه لا يستشرط ان لا يجازي من قبله ويخرج التوضيح من مسح البشرة والشعر على الصحيح المشهور وصحة الشيخ ابو حامد وابن ابي عمير فيهما اذا كان بعض البشرة مكشورا وبعضها مستورا بالشعر وقالوا لو كانت جميعها مستورة لمسح على الشعر وقالوا ان كان لو مسح البشرة التي عليها شعر دون الشعر لم يجز به كما لو غسل نيرة الخيل الكيفة دون شعرها فانه لا يجز به مسح البشرة على الصحيح كما يتصور مسح الشعر تحت الشعر الذي مسح عليه لم يلزمه إعادة المسح وكذا لو لم يطره بعد طهره الوضوء لو انقطع بعض يده او رجله او انقه او انكشط منها جلد لا يلزمه غسل ما طهر ونقل العر في عن بعض فقها بلده المأخر من انه لو حلق شعرة قبل قراءته من الوضوء وجب إعادة المسح وغسل القدمين لان التوضيح ما لم يفرغ في حكم من لم يتوضأ ليل منع مسح الخف اخذ البتة قبل اكله وينبغي حرج هذا على الخلاف في ان الحدث يثبت ارتفاعه على اكمال الوضوء لا وكذا الحكم لو كان على وجهه شعر لا يجب غسل ما تحته فاذا فاض الما عليه ثم حلقه لا

بحر

جب غسل ما تحته فروع لو خلق الانسان ذاتا من اجزاه مسح جرم من احدتها
وقيل يلزمه مسح جرم من كل منهما ولو مسح جميع رأسه هل يوصف الكل
بالوجوب او يوصف جميع قدما ينطلق عليه الاسم والياء في نقل فيه بلائها وجه
قالها ان مسح دقة واحد وصف الكل بوجوب وان مسح شيئا بقدر شي
فلا يظهر فائدة الخلاف في ذلك الخلاف في الثواب والخلاف في جازية تطوي
القيام والرووع والسجود في الصلوة **الفصل الخامس** في غسل الرجلين
مع العقبين وهما العظام الثابتان من مفصل الساق والقدم وقية وجه
بعدها الماشية في طهر القدم عند مفصل الساق ولو لم يكن لرجل لعل
اعتبر مقداره من غيرهما وان كان لرجليه اصبع او قدم زائدة او انكشطت
جلدها او قطع بعض القدم او القدر من الاعب فالحكم في ذلك حكمه كما
مر في اليد ولا يقيض غسل القدمين في حق لا بشر الخف على طهارة واعلم انه
يستشرط في غسل جميع الاعضاء جريان الماء على العصبون قطعاً او انما سده فيه
فروع الاول لو تشقق رجله وجب اتصال الماء بالباطن المشقوق
فلو جعل فيها سمها او حنا وخوه وجب ازالته ولا يضر مقلوب الحنا
ولو تشقق بعد وضوءه لم يجز غسل المشقوق ولو تشقق في العتمة قبل
ان يتوضأ لم يجز فشقوا النحر **الثاني** لو كان على بعض اعضاده وضوءه لم يجز
الماء عليه ولم يثبت كالدهن وضوءه وان كان يمنع وصول الماء الى الشعر كالشمع
والشمع ودهن السندس وتل لم يصح **الثالث** لو شك في انما وضوءه
في غسل بعض اعضائه وجب عليه غسله ولو شك فيه بعد الفراغ ففقدان
اصحها انه لا يضر وتبنيه بعضهم لا القديم والمأخر في غسل ما شك فيه
واختاره بعضهم ونسبه الى الجديد **الرابع** لو امر رجل او برءا على
الاعضاء شالاً صحيح وضوءه وفاز الا صطخرى لا يصح وان لم يستل
اجزاء المسحوق وهو الرأس والحبة والخف **الخامس** لو كانت اصابعه
ملتفة لا يصل الى راسها الا شفرجة او جب نزعها ليصل الماء اليها ولو
كانت ملتفة لم يجب شتمها بل لا يجوز **السادس** لو وجد الا قطع من موضعه

92

بما جرة المثل وهو فاد وعليها الزمة ذلك اذا فضل عن ديونه وكفايته
 وكفاية من تلزمه بفقته ليومه وليلته وان تبرج بوضوئه لزمه ذلك فان
 لم يفته على الاجرة او لم يجد من يوضيه لها ولا متبرعا صلى وادعاه
 اذا قدمه فان قدمه على التيمم ويصلي واعاده وقال صاحب البيكان
 لا يلزمه التيمم وغلط **الفصل السادس** في ترتيب بين اعضا الوضوء
 فيلزم ابو حنيفة ان يديه ثم برأسه ثم بوجليه وعن الشيخ في نضر صاحب
 المعتقد انه اخبر انه لا يجب ولو امراد بعد وضوءه دفعة واحدة لم يصح له
 الا غسل الوجه وفيه وجهان ومنه يصح كالوجه عن العصبون اثنا
 في سنة واحدة عن الاستلام وعن نذره **فروع** الاول لو ترك الترتيب
 فاستيا فطر يقان احدهما فيه فولا **الحديث** ولجد قول
 القديمر انه لا يجزئيه والطر من الماء القطع به **الشافعي** اذا اغتسل
 المحدث حدثا اصغروا نوي دفعة او نوي الطهارة او نوي الغسل نظر
 ان تاتي فيه تقديم الترتيب بان الغسل في الماء مكث فطبر يقان
 اصحها القطع بان يجزئيه وان لم ياتي فيه فقديم ترتيب بان افقن وخرج
 على الفور او غتسل استاقله قبل اعاليه ولم يغتسل الما عليها فوجهان مرتبان
 واولا بعدم الاجزاء او صحح الرابع وقال النووي الاصح عند المحققين
 الاجزاء ايضا ونبأ الفايض صاحبها الخلاف على ان الحدث الاصغر
 حل جميع البدن واما الوضوء خاصة فعلى الاول يصح وعليه لو ترك
 لمعة من يديه لم يصح طهارته وعلى الثاني لا يصح وضوءه وعلى كل حال غسل
 الوجه حاصل له وكذا الحكم لو قد رخت برأب او غيره وصبره الماء
 عليه دفعة واحدة هذا كله اذا نوي بغتله رفع الحدث الاصغر فان
 نوي به غتسل الجنباته وهو معلوم انه ليس حينا يرتب على الاول واولي
 بعدم الاجزاء لكن الصحيح الاجزاء وان طهرانه جنب ابنتي على ان الجنب
 المحدث هل يلغيه هل يتوي غتسل واحب للمعاد فيه خلاف ياتي ان قلنا لا
 فذكر اهنا وان قلنا يلغى فوجهان ولم يترضوا هذا الخلاف في ان غتسل

الوضوء

الرأش يتوهم مقام مسحها فتحتمل ان يكون فرغوه على الصحيح في قيامه
 مقامه وحتمل ان يحصى الخلاف بعنته لها في الوضوء خاصة وحرروا
 بالاجزاء الغسل ولو اجتمع الاصغر والاخر مستباني قال الشيخ بن
 الصلاح ولو نوى الوضوء لغسله لم اجده منقولا ونقبي ان لا يجزئ لانه
 لم يفته الغسل مقام الوضوء **الثالث** الجنب ان لم يدين محمدا
 حدثا اصغروا يتصور بان ترك وهو متوضي بمباشرة امرأة مع حاييل
 او بوسمها او بان ينام جالساً فيحتمل على المذهب ان خروج المني لا بوجوب
 الوضوء مستباني وبان يوجب الحسنة في دبر رجل او بهيمة تركه في
 فرجهما في عليه في الامر لكن قال الما ندي ان ذلك على القول بحد الجنب
 فان اوجبت به التزوير في الغسل وجهان ولا يجب به الوضوء وهو
 بعيد وبيان تلف على ذكره حرقه ويوليه في فوج امرأة ولم يمس شيئا
 منها على الصحيح في انه يوجب الغسل مطلقا فيجب عليه الغسل ذوات
 الوضوء وان كان محدثا حدثا اصغروا وهو الغالب نقولا فان احدهما لا
 يلغيه الغسل ويلزمه الوضوء معه وله تقديم كل منهما على الآخر والاولي
 تقديم الوضوء فان قدمه فغسل بوجز غتسل القديمين في الغسل او يقدمها
 انما ما للوضوء فيه الوجهان الاتيان في الوضوء المسحوب في الغسل لغير
 المحدث حدثا اصغروا اصحها انه يلغيه الغسل وسندرج الوضوء فيه وفي اشراط
 مراعاة الترتيب وجهان احدهما نعم وعاهذا في اشراط مسح الرأس وجهان
 واصحها لا يشترط وقال الفوراني ان قلنا ان المحدث غير الجنب لا يجزئه
 الغسل عن الوضوء فلا يجب هنا عن الغسل وان قلنا لا يجزئ عنه فلهما وجهان
 وعلى هذا هل يحتاج الى انية الوضوء مع نية الغسل فيه وجهان اصحها لا
 وهذا كله اذا لم يتقدم الاكبر بان وجد الماء وسبق الاصغر فان تقدم
 الاكبر فطر يقان احدهما فيه الخلاف والثاني القطع بالاكتمال بالغسل وقال
 الفايض بعنني على الاول ان قلنا لا يخل منها فلهما اولي والا فوجهان
 وتحصل في المسئلة تسبعة اوجه احدها يجب الغسل والوضوء واصحها يجزئيه

بعد
تكملة الوضوء

الغسل مطلقا وثالثها يجزئ بشرط مراعاة الترتيب في اعضاء الوضوء قبلها
جزءه بشرطه وبشرط مسح الرأس وخامسها يجزئ ان نواهما معا وسادسها
يجزئ ان سبق الاكبر الاصغر وسابعا غلسته وهو يخرج من حكم
القاضي وينفرد علي هذا الفرع قالوا غسل الجنب يديه الا بجلبه ثم احدث
قدنا اصغر فان قلنا لا يندرج الوضوء في الغسل لزمه غسل الرجلين للجناية
ووضوء كل رجل وقدم فاشا منها وان قلنا يكفي الغسل بشرط الترتيب اعضاء
الوضوء توقضا وغسل رجله اجزاء واحدة ويقع عنهما وكذا ان قلنا
على بشرط الترتيب ومسح الرأس فان قلنا يكفي فطلقا لزمه غسل رجله من
الجناية وغسل يديه في الاعضاء عن الحدث على الترتيب وهو الصحيح
والافرق بين ان يقع غسل الرجل قبل غسل الاعضاء او بعده او في ان ثبانه
في هذا الفرع اشياء مستغنى بها فيقال وهو لم يجب فيه
غسل القدمين مع وجودهما فكسوف كثير من غير علة لهما ويقال لحدث
انفصى حدثه طهارة بعض الاعضاء دون بعض مع سبيلها قال ابن القائل
ويقال وضوء لا ترتب بل وضوء لا يجب فيه غسل القدمين ولو احدث قبل
مسح الرأس وقبل غسل اليدين غسل الوجه عن الحدث وباقي الاعضاء
مرة واحدة عن الجناية ومقدم ايها شيئا فان كان بعد غسل اليدين راعى
الترتيب غسل الوجه واليدين وهاتان صورتان امتحان ايضا فيقال في
الا له في وضوء خال عن مسح الرأس وغسل الرجلين في الثانية وضوء خال
عن غسل اليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين قال الشيخ ابو محمد يجب
الترتيب مثلا اعضاء كلها لان الباقي من غسل الجناية اصغر من الحدث فلا
يستتبعه وفيه وجه ثالث انه لا يجب الترتيب في شيء من اعضاء الوضوء ولو
غسل جميع بدنه عن الجناية بالاعضاء الوضوء ثم احدث لم يلزمه الوضوء
عند ابن الجوزي ويجب غسلها عن الجناية من غير ترتيب ولو غسل اعضاء
الوضوء عن الجناية دون بقية بدنه ثم احدث لزمه الوضوء قطعا وذكر

القاضي

القاضي هذا الفرع على وجه اخر فقال لو ان جنبا غسل اعضاء وضوء ثم احدث
فعليه غسل يديه في الاعضاء قطعا وغسل الاعضاء اربعة مرتبات انتهى وهذا
مخالف للقاعدة قلعه غلط بن الناسخ **الرابع** لو خرج منه بلل وتردد
في انه منى فوجب الغسل امدى او دوى او موك فيوجب الوضوء اربعة
او خمسة اعضاء عليه الوضوء ولم يفرقه ترتيبه على الصحيح وغسل ما اصابه
منه على الصحيح وجزم الماوردي عقابا له فلو عد له الغسل واقتص
عليه فله حكم الحدث يغتسل تدلا عن الوضوء وثانها ياخذ يديه منى ويغسل
وثالثها ياخذ بالاحوط فيجب عليه الغسل والوضوء وغسل ما اصابه
البلل من بدنه ونحوه والقول بانجاب الوضوء مفرغ على القول بان الغسل
لا يجري عنه ورايها اصحها انه يخير بين ان ياخذ يديه منى فيغسل يديه
ويغسل ما اصابه منه او يديه منى فيغسل على الغسل فالامام وما ذكره
الاصحاب لا ينبغي فقد صح غير النبي بصفاته فان وجد بعضهما وجب
الاحذ بان منى وان فقدت كلها والظاهر انه ليس بمنى ولو وجد
البياض والخان فهو محل الاشكال وقد يغلب على الظن انه منى من
حيثه ان اليد لا يلتصق بواجب الواقع فحجوه ان يقال يستصحب غسل
الطهارة اي الكر ويجوز ان يحمل الامر على غالب الظن بخارجا على غلبه
الظن في التجاسة وقد ذكر عليه السلام لثبوت صفاته وثانها التمشك
لها فالطلاق القول بان الاحتمال لا يتطرق الى الاحداث غير مستلزم
وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام الاول ان يؤجل ثم يغتسل ويؤجل
ويغسل ما اصابه ليتمايز ليجزئ اليه ويخلصه المسئلة ثانيا ارا حجة وضوء
غير مرتب يجب وضوء مرتب يجب مع غسل ما اصابه بالبلل يجب الغسل فقط
بغير من ان يجعله منيا ومدى بانه قول لا تعارض الاصل والظاهر في اخذ بظنه
بالمسئلة لاجاله يجب الوضوء والغسل وغسل ما اصابه بالبلل يجب الوضوء
والغسل خاصة واختاره النووي ونظر المسئلة ما لو اوج حسني ذكره في دبر
رجل فلهما مستقدر ذوره جيبان وبقتدر انوشه محدثان على الصحيح وجزم

التوابع في هذه الوجوه الوضو عليها **قاعدة** حكي المامدي وجهه في ان الما
هل هو فرض في الوضوء ذال الاصح لا وهو مقتضى كلام الغزالي **الفصل**
الثاني في سنة اولها السؤال ونافع بعضهم في اوليته وقال القاسمي
القسيمية اولها وهو ذلك الاستئذان يعود او في حشنة ذال الراجحة
الدرسة من الم والصفر من الاستئذان وتطيبا الم وهو مستحب مطلقا الا
للصائم على ما سبنا في ذال قضبان الاشجار ومستحب ان يكون من اليوسنة
واللبن ولين اليا بيش بالماء ويستحب ان يكون قصيبا من اراك وهو العادة
والبعيدون عن الحجاز يستعملون عروقه وسادى السنة وكل حشنة كالشعر
والاستئذان في الاغتسال بالذلك باصبعه الحشنة ملته اوجه اطهرها
يقينها وثانيها نعم ولخفاء القايح والبعوي والروبا في لكن قبل الروبا في
بالاصبع القوية بالنمها يكفي ان لم يجد غيرها واما الاصبع الناعمة فلا يخلو قطعا
واصبع غيره الحشنة بغير قطعا واما كذا استحباب السؤال في احوال منها عند
الدخول في الصلوة ستوا توحي في ذلك الوقت لو تقدم وضوءه او لم يتوض
بان وان متيم او غير متطهر بان لم يجد ما ولا نوبا وسوا كان فيه
مضغرة الم لا ولو ضي ملو ذان مسلما كالراوي والصفي والتمتد وستة
الطهر استحب ان يستئذ لك لغيره ثانيها عند الوضوء ان لم يصل
وقال بعضهم للسؤال من سبب الوضوء ان كان مستحبا في نفسه واخاره
الروبا في طرده فانه في التسمية وعسل الحفلة ما ليست من خواصه
ونالها عند تغير الذهن من يوم او استئذان عن الطعام والشراب او الكلام
او شدة او اكل قار الحجة لدية وذا بها عند قراءة القرآن وذكر الله تعالى
وخامستها عند اصفر اللامسان وان لم يتغير النعمة وسادستها عند
دخول المنزل ومن الشيخ اي محمدا ينبغي ان يستئذ عند كل صلوة فان
اخطاه فعتد كل طهارة فان اخطاه في اليوم والليل مرة ولا يكره
الا لما يهر بعد الروا في الاصح وقيل لكرهه مطلقا واخاره النوبين
وقيل لا يكره في صوم الفل ويستمر المراهة في الغروب وقال الشيخ اة تو

حامد ليا ان يطره فيفة السواك على اسنانه ولا استي اضاسه محامدا على
لسانه وسقف حلقه احرار الطيفا وستناك بعرض الاسنان وقال
جماعة منهم القاضيان الحشيش والماء ودي ذكره الاستئذان بطولها
وان تادت به السه وذا لا مام والغزالي مستحب طولا وعرضا فان
انصر على احد هما استئذان عرضا وهو شئ انفرادا ومستحب ان يستدل
مالحا بالامين ثم الايشروا ان يستئذان سميه وان يتوي به الايمان بالسنة
وان يغسل السواك اذا اراد الاستئذان به تانيا لا رابسا ان يستئذان سؤال
غيره اذا اذن له وينبغي ان يعود به الصبي ليا لفة ذال الصمري وكرهه
ان يدخل ستوا م في وضوءه وذا النوى ينبغي ان لا يكره ولا باسن بالخلل
قبل السواك وبعد وكرهه بلحيد وذا بعضهم ويستحب ان يقول عند
استدابه اللهم بفض استئذاني وسديك لتأيد ويثبت به لها في وبارك لي فيه
يا ارحم الراحمين ذال النوى وهذا الايات به وان لم يكن له اصل فانه
ذال حسن **الثانية** التسمية يستحب ان يسمي الله تعالى في ابتداء وضوءه
فلو تسميها في ما اذا ذكرها في اثنائه ولو تسميها عند اذنها في اثنائه
ومستحب اذا سمي في اثنائه ان يقول بسم الله على وله واخره ولو لم يتذكرها
حتى فرغ منه لم يستحب الا بيان لها ومستحب كل امرؤ ان يقول حتى عند
الجماع والاحكام ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم ذال انصر على قوله بسم
الله تاذق به السنة ذال المقدسي ويستحب ان يقول بعد هذا التسمية ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له واسمه ان محمدا عبده ورسوله قال النووي
وهذا غريب لا اصل له وان كان لا باسن به ولا نعله لغيره **قاعدة** قال الفلما
الافعال ثلاثة قسم بيش فيه التسمية كالوضوء والنم وذبح المناسك وقراءة
القرآن والاحكام والشرب والجماع وقسم لا يستل فيه كالصلوة والحج والبرادكار
والدعوات وقسم يكره فيه التسمية وهو الحرم والمروء **الثالثة** غنقل
الغير بلا ما قبل المصمضة والاستنشاق يستحب لكل متوضي ستوا قام
من النوم ام لا ستوا يتقن طهارتها او شئ فيها ستوا كان يدخل ميه

بغز الماء من الاثا ولا دها بيرة غمستها في الاثا قبل غسلها لئلا فان شكت في
 طهارتها لم تره ستقام من اليوم امر لا وكذلك بكرة غمستها في كل ما يع
 واكل فيه وطهر لها فان غمستها قبله لم يجز الماء ولا الطعام ووصف صاب
 المهد ب غمستها قبل غمستها بالاستحباب اذا قام من اليوم وغلط فيه
 وان تيقن طهارتها في كراهة غمستها قبل غسلها وجهان اصحهما عند الجمهور
 لا بيرة وقاينها بيرة جزم به القاضيه وصححه المادودي والامام ستوا
 قام من اليوم امر لا وحيث كرهنا الغسل قبل الغسل فكان الانا حيا لا يمكن
 الصب منه وليس بعد ما تعرف بها ستغسلان بطاهر الاميل يعرف له او ما خذ
 الله بغيمه او بطرف ثوبه وغسلها وقد غلط الغزالي في قوله فان يقن الطهارة
 ففي بقا الاستحباب وجهان فان الاستحباب ثابت مطلقا والخلاف
 في الكراهة عند يقن الطهارة ولا يكره غمستها في بركة ولا في انا فيه
 ثلثان فصاعدا ولو اخذ غسل لعنه لا بعد المضمضة والاستنشاق
 لم يحد غمستها في الاصح لموات محله واعلم ان الشيخ ابا حامد قال
 التسمية وغسل الاغسل هيا في الوضوء سنة والسنة ما كان من وظائف
 الوضوء الدائية معه قال المادودي هذا خلاف في العدة والمعنى واحد
الراصة والخامسة المضمضة والاستنشاق المضمضة ان يجعل الماء فيه
 والاستنشاق ان يوصل الماء الى داخل البرنف واما الاستنشاق فيقول
 هو الاستنشاق في وقيل هو اخراج الماء من الانف بعد الاستنشاق
 وقيل ادخاله الانف واخرجه يسمى استنشاقا واستنقا وادخل
 المضمضة ان يجعل الماء فيه ويدبره الى طرف حلقه ثم يجده واكلها جعله
 فيه ولا يشترط المح فلا يتلغى حصلت واصلح الوجهين ان اذارته فيه ولا
 يشترط وبلغ وصفه في مقدم الغم والاستنشاق ادخال الماء الى الانف
 والكله المبالغة فيه فاحلاليه بالنفس الى حشومه ولا يجاد وقال النووي
 ويدخل اصابعه في كل ما في انفه من اذا غمر استنشق فافعل المخط
 وهما ستان في الوضوء والغسل وفي وجه انها واجبان في الغسل اقل

السنة

السنة ثاوي باصا المال الى باطن الغم والانتف بعزة او غز فان اختلفوا
 في الخبيثة التي هي افضل على طريق تلخص منها خمسة اوجه احدها ان الفضل
 بينهما برفقين افضل وصححه المادودي وقاينها ان الفضل بينهما استنب غزات افضل
 وعلى هذا اهل المصنعة مستحب او مستحق حتى لا يعتد لها بعد الاستنشاق
 فيه وجهان وعبر المادودي عنها بان في وجوب الترتيب في المستنقبات
 وجهين ويدخل فيه ما اذا قدم المضمضة على غسل الاغسل او مسح الاذن على
 مسح الرأس وتلكها للجمع بينهما ستان غزات تفضل من كل واحد
 ولستغسل مرة افضل وصححه جماعة منهم ابن الصلاح والمودودي وجزم به
 القاضيه ابعا ان الجمع بينهما برفقين مع تقديم المضمضة او في خايمتها
 ان الجمع بينهما برفقين افضل مع خلط المضمضة بالاستنشاق او في قطع به
 السند بخي ابن الصباغ ويستحب المبالغة في المضمضة با دارة الماء في الغم
 واما قاله لا اقصى الحلق ورحى الاسنان واللمع مع امرا الاصبع عليها
 وفي الاستنشاق منه بعد الماء بالنفس لئلا يشم وادخال الاصبع في
 المخزن وازالة ما فيها من الوسخ الا ان خوف صايا قتل المبالغة فيها عند
 الاصر بن وقال بن الصباغ يستحب ترها وقال القاضيه انو الطيب رحمه
 وقال المادودي هذا ذكره المبالغة في الاستنشاق دون المضمضة وقال
 براهينها في كتاب الفقه وقال الشيخ بن الصلاح ذكره المبالغة لغني
 الصابرة الاستنشاق بحيث يصل الى دماغه ليلا يصير سقوط الاستحب
 ان يقر اخذ الماء المضمضة سيرة المني والاستنشاق سيرة البسرى **السادسة**
 تكرار التطهر ثلاثا مستحب في اعضا الوضوء كلها مغسولها ومغسول جهها
 والاجتماع على ثاوي الغرض مرة واحدة وعلى استحباب التثنية في الغسل
 وفي المستوح وجه وقيل انه لا يستحب فيه التكرار وشرطه ان يورد المسح على
 المورد الاول فلم يستحب ثانيا غير ما مستح او لا لم يكن تكرارا بل هو محاوله
 للاستيعاب وفي الزيادة على الملائمة اوجه اصحها انه ضرورة والماني ان حرام
 والثالث وهو نوصه في الامر ان خلافه الاول والرابع انه حرام وليس ذلك بعد ثا

+

ولو شئ في انه غسل مرتين او ثلثا اخذ بالاقبل والي بالثا للث على الصحيح
واذا نادى السبعة اذا استوجب الغسل جمع المحل في الاول فلو يقع منه
شئ فاعطى في الثالثة للجميع واحده قال الشيخ ابو محمد ولو وضع مرة
مرة ثلاث مرات متواليات لم يجز خلاف ما لو فعل ذلك في الضميمة والسلسا
فانما كالعضو الواحد **الشابعة** تحليل شعور الوجه التي لا يجب اتصال
الماء اليها كالحنية والقارض والعنفقة على احد الوجهين اذا كانت
كثيفة وفيه وجه انه يجب والتحليل ان يدخل أصابعه فيها من أسفلها قال
الشيخ شمسى ولو اخذ له بها احدا من أحسن **الثامنة** مقدم اليمنى على اليسرى
في اليد من الرجلين ولا يستحب ذلك في العضوين الذين يمكن غسلهما دفعة
واحدة وهما الكفان والخذان والاذنان الا ان دخلوا قطع وفي الاذن
اليمنى وجه شئ اذا تقدم يركه فقديم اليسرى على اليمنى نص عليه قال
الامام في كتاب فقديم اليمنى في كل ما هو من باب التبرج والطلاغات كالوضوء والغسل
واللبس الثوب والنعل والخف والسر اويل والاكتحال وتقليم الاظفار وقص
الشادب ونف الابط وحلق الراس والشواك ودخول المسجد والسلام
من المصلاة والخروج من الخلا والاخل والشرب والصاخة واستلام
الحجر والاحد والاعطاء يستحب تقديم اليسرى في صد ذلك خوله
لخلا والاستنجاء والامحاط والخروج من المسجد وخلع الخف والشر اويل
والنوب والنعل وازالة المستقلات **الثانية** تطويل الغرة والتجيب
وتطويل الغرة غسل مقدم الراس مع الوجه وفي معناه صفحة العنق وهي
الحزب الواجب الذي لا يتم غسل الوجه الا به والتجيب غسل ما فوق
المرقعة من البدن وما فوق العينين وفي صدره او خدها ان الزيادة
يستحب من غير تحديد والثاني مستحب الى اصاب في العضدين في الساقين
والثالث الى المكين في اليدين ومن الاضحاب من يشر تطويل الغرة بالتجيب
ومنهم من يشرها تطويل الغرة والتجيب معا ولا يصح الاستسقاء بمقابلة
الوضوء الغرة والتجيب بخلافه والواصف الى غيرهما لغو في الرتبة فانه يصير

مستعمل

مستعملا **العاشرة** استيعاب الراس بالمتنج والاحتشاش في يمينه ان يغتسل
الماء على كفيه ثم يلمس راسه اخذ المستحبين بالآخرى ويضعهما على مقدم راسه
وعجل انما عليه على صدره ثم يذهب بكفه لا فقاء فان لم يكن على ذلك يمينه
شعر او عليه شعر لا يقبل بالرد لطوله او طيفره لم يستحب الرد صرح به
جماعة وان كان طاهر كلام الراجح استحبابه وطلقا فان رد لم يستحب الرد
مرة ثانية وان كان عليه شعر سقط بالرد لقصة استحباب ان يرد بها الى مقدم
الرأس وذلك مستحب واحدة ولو كان على راسه عمامة او نحوها ولم يسود
نزعها العذر او غيره مستحب من الراس جزاء كل المستحب على العمامة بدلا عن التراب
وان لم يكن وضعها على طهارة والا بانه ان مسح من الراس الناصية وذكر احكم
المراه **الحادية عشرة** مستحب الادني ظاهرهما وباطنهما وهو الجانب الذي
على العذار بما جدد يد اي غير مستعمل ودقن مستحبها بعد مسح الراس فلو
مسحها قبله لم يمتد به في الاصح والخلاف راجع الى وجهين ذكرهما
الادري ان ترتب السنن هل هو مستحق حصول السنة حتمية
الاعضاء الاربعة او هو مستحب كما مر في الاستنشاق ومسح الصالحين
بما غير الذي مستحب به الادنين فان مسحها به لم يجز به نص عليه وفيه قول اذ نه
يجز به والا فخل في مسحها ان يدخل مستحبته في صماخيه ويدبرهما على
المعاطف ويدبرهما عليه على ظاهرهما ثم يلمس وجهه بالاذن استظهارا
شادي السنة باصبعين يمينهما للظاهر وما للباطن وقيل يضع ايدهما
على ظاهر الاذن ويمرهما عن العنق ومسح الباطن بالسجدة ويدخل خنصره
في صماخيه مساوي السنة بتلات اصابع ثلاث مياه ولا تسترط في البكل
المستوح به وان دخن ما حوذ الهما فلو اخذ الما لراسه وامسك بعض
اصابعه فمسحها بها ومستحب به الادنين يادق بالسنة **الثانية عشرة**
مسح الرقبة وفيه اربعة اوجه احدها ان تستمسح بها جديدا واخثاره
الروابي والغزالي وثانيهما واليه يميل الاكثر من انه اذن وليس سنة
والسنة ما يتلده امره والاذن بدونه والثالث انه كذلك للرجل فيمسحها

بالليل البالي من الراشدين الاذن يتبعه الرابع انه يوسع ويسن باد ولاسته
واختاره النووي **الثالث عشر** تحليل اصابع الرجلين عند غسلها اذا
كانت مفرجة يصل اليها منابها بالغسل فان لم يصل الا بالتحليل كان
واجبا تامر والاحتشاش في كفيته ان يدها به من اسفل الرجلين يسدا
خضره اليمنى وختم ما بها ثم ما بها اليه اليسرى وختم مخرها في الاصبع
التي تحلل بها اوجه مشهوره اسمها خضرة اليد اليسرى وتامها وهو قول
القاضي اي الطبيب خضرة اليمنى وتاكلها قول الامام واختره النووي انه لا
يقين فيه يد وتحلل بايدي يسنا ورابعها قول اي طاهر الزبادي تحلل ما بين
كل اصبعين باصبع من اصابع يديه ومصل الامر فلا يقع به تحليل قال القاضي
ابن حنبل ويستحب تحليل اصابع اليد من فقد روي قال الرازي الذي يقرب
من الفهم هنا ان شئت من الاصابع ولا يات في الحنفية المدونة في الرجلين
ومعظم اصحاب لم يذكروا تحليل اليد من **الرابعة عشر** الموالاة وهي سنة
على الجديده والغدة من الفها وجبة والفرق المورث مع الصحة على التقدير
وفي اذا التمسنة على الجديده هو الفرق الكسوف في ضابطه بله اوجه
احتكاما واسمها انه الذي معنى فيه من الزمان ما يحف معه العضو الغسل
اجزاعه عند المزاغ المتوحي والرفان والمواظبة سرعة حطامه حكم
سنة حرا وهبوب ريح ولا يبطاه مبرد المزاج او جرد الحقول والزمان
ولو غتسل يديه وحف وجهه قبل شتم واسته لم يضر او ان في ذلك اليد من الجديده
لو كان من العتلة الاولى من يده وسنح الراش ما يحف معه العضو وليس
بينه وبين الاخره قال الحنف مع الثاني ان المرجع في ذلك الى العرف الثالث
ان الجدير هو الذي معنى فيه قد رما عن يديه اكل الطهارة وتادونه قليل
وان قلنا بالقديم قال الخراساني غير لا يضر الفرق بعد ذلك اذا فرغ منه الما او
اربع او هرب من شتم افه نرد والشيخ ابو محمد في جعل الشبان من الاعمال
والاطفال انه علة وطرد العواقب الفرق بالعدا ايضا وان قلنا بالجديده
ففرق بينه على وضع ثم ان كان مستند باليمين فلا اشكال ولا في احتياجه

في اليد اليمنى

تجدد هادجهان احسنهما ورجح الفقه في البغوي انه محتاج فعلى هذا
يعنى على تفرق النية على الاعضاء فان جردناه فذلك والاستئناف الوضو
وقال الشيخ ابو محمد الخلاف اذا كان الفرق غير عذ فان كان لغدة كان
البنا لا ينية قطعاً وبني الخلاف في تفرق النية على قول تفرق الوضو والفقه في
نبي الوجهين في تجديد النية على الوجهين **فرع** لو فرق في الغسل او التيمم
تفرقا شرا فنية طرفي قال ابن القاسم لا يبطل فوله احداه قال
الاخرون هو على القولين قال اخرون يبطل التيمم فولا واحداً بقدر
فيه انه لو كان يتوفى هل يحف العضو على الوجه الاول **الخامسة عشر**
ترك الاستغناء والاستغناء اقتسام الاول الاستغناء في استقا
الما والحضاره ولا باسرها وتاينها الاستغناء في صب الماء على الاعضاء ولو ادنى
تزلها ولا دونه عند الحاجة لمرض ولا عند عدم الحاجة في اظهر الوجهين
وتالما الاستغناء في غسل الاعضاء في ذروته قطعاً الاحتياجه
لمرض فان عجز لقطع اليد او شللها وجب ولو باجرة المثل ان قدر عليها
كأنقذ من فان لم يجد ضل على حسب حاله واغاد على المذهب وبصح الوضوء
حيث عت الكراهة وان كان السوف في من لا يصح وضوءه كالكافر والمجنون
والمجانن **السادس عشر** ترك الغتشف وهو مستحب في اظهر الوجهين
وعلى هذا في كراهة التشف ثلثا اوجد اطهرها لا يبره وتاينها بجره وتالما
دوره في الصيف دون الشتاء وان قلنا لا يستحب تركه في استحبابه وجهان
ومع تردد فيه سنة اوجه الغتشف ذلك كالوضوء بقل العر لا عن العرايين
انه خلاف انه ليس مستحب فيه **السابعة عشر** ذكره للتوف في نفقه
يديه في الاصح وقيل هو خلاف الادوية وقيل هو مباح واختاره ابن الصلاح
والنوري واستثنى بعض المصنفين على القول بكراهته فاذا اخذ الما عتشف
واسمه اذا نيه او رقبته وفيه بعد **الثامنة عشر** قال جماعة من الاصحاب
يستحب للموحي ان يده عوا عند غسل اعضائه بد عوات وادته عن السلف
سائمه لئلا لا يعضوا فيقول بعد السمية ما قد مر عن القديسي ويقول ايضا

الحمد لله الذي جعل الماطمورا وقال الروبا في وعند غسل الكفين الماحظ
 بدي من قواصيك كلكما ونقول عند المضمضة اللهم استغفرني من خوص نيك
 صلى الله عليه وسلم كما سألنا لا ظا بعده ابد او قال في الاحبا يقول اللهم
 اعني على تلاوة كتابك وكرمة الذر لك وقال الروبا في يقول اللهم اجر
 لساني على الصدق والصواب وما ينفع الناس وعند الاستنشاق يقول
 اللهم لا تخ مني رائحة مني وحنانك اللهم ارحمني راحة الجنة وانت
 عني راض وعند الاستنشاق يقول اللهم ارحمني راحة الجنة وانت
 سوادار وعند غسل الوجه اللهم تفيض وجهي يوم تفيض جوه وتشرق
 وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كافي يميني وحاسبي حسنا
 يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تقطني كفاي يساري ولا من وراطين
 وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وشعري على النار وروي اللهم احفظ
 رأسي وما خوفي وطمحي وما وعي وفي الاحبا يقول اللهم غشني برحمتك
 وانزل علي من برحمتك وظلني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح
 الاذنين يقول اللهم اعلني من الذين يستقيمون القول فيبقيوا احسنه
 وعند مسح العنق اللهم فك ربيتي من النار واعوذ بك من السلاسل والاعلال
 وعند غسل الرجل اللهم ثبت قدمي على الصراط المستقيم يوم قزل فيه
 الاقدام ولم يذره هذه الدعوات الشافعي ولا اكثر الاصحاب ويستحب
 ان يقول بعد فراغ استمده ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان لم يجد
 ورسوله اللهم اعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يقول ايضا
 سبحانك اللهم وبحمدك استغفرك واتوب اليك قال المقدسي ويقول مع ذلك
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واستحب ان يقول هذه الاذكار مستقبلا
 القبلة قال في الاحبا وافاد به في المشي **الناستعة عشرة** بقدر الاستسجا
 ان كان محتاجا اليه وفيه قول ضعيف انه يستترط **العشرون** اقرا النية
 بادل سنة وقد تقدم **الحادية والعشرون** للجمع فيها بين القلب واللسان
 وقد مر ان بعضهم اوجب **الثانية والعشرون** استسجاءها بالآخر الطهارة

علاق

خلاف الصلوة وقبل تنحيط **الثالثة والعشرون** كفية اغتراف الما فان
 كان يوتي من انا صنعة عن يمينه وان كان يصب منه وصفه عن يساره
 حتى يوزال بعضهم اذا فرغ من غسل يده اليمنى حوله الي يمينه وصب منه
 على يساره حتى يفرغ ولم يوافق عليه **الرابعة والعشرون** ان ياحذ الما
 لوجه يديه متعاد بغسل يدهما وقبل يغترف بيمينه ويغسل بها وقبل
 يغترف بها ويضم اليها الاخرى ويغسل بهما **الخامسة والعشرون** يستحب
 ان يتعمد الما قين ويزيل ما يجتمع فيهما من خلل او رمل ليصل الما الى
 شرفهما كذا الطلقوه وهو على تفصيل ذكره الما وروي وهو انه ان كان بها
 ما يمنع وصول الما الى المحل الواجب من الوجه وجب مسحه وغسل ما
 تحته والا استحب مسحها **السادسة والعشرون** غسل باطن العينين
 استحب جماعته من اصحابنا وحكمه عن النص ولم يستحبه الاكثرون
السابعة والعشرون ابتداء في غسل الوجه باغاليه وفي مسح الراس مقدمه
 وفي اليد باطراف الاصابع وختم بالبرق ان كان يصب على نفسه وان صب
 غيره بدأ بالرفق ويحرك الما يديه بلغة وفي الرجل بالاصابع مطلقا نص
 عليه وقال الصميري والماددي ان كان غيره يصب عليه بدأ من كعبه
 ويدلك رجليه بيمينه وتبلغ في العقب لا سيما في الشتاء وان يرحون
 الصباغ عن بشاره **الثامنة والعشرون** ان يحرك خاتمة اذاعلم وصول الما الى ما
 تحته **التاسعة والعشرون** يستحب ان لا ينقص الما عن مده وهو رطل وثلاث
 بالمقداري ومكره الاسراف ولو كان على شاطئ البحر فييل بحر **الثلاثون**
 الاول ان لا يحلم في انما به ومنها ان لا يطعم الوجه بالماء ومنها ان يتوجه
 في مكان لا يرجع الرشاش اليه ومنها ان يرا اليد على الاعضاء المغسولة
 ومنها ان يصلي عقيب وضوءه في اي وقت كان اما بان يصلي ركعتين او
 لربوة او حتى يسجد او غيرها ومنها استسجاء مستقبل القبلة في وضوءه
 ذكره في الاحبا التوفي من افا صفر واعلم ان جماعة قالوا الوضوء يشتمل
 على اجبات وسندوبات وهيات وقالوا الهيات تلزمها دون المندوبات

حاشية
 قوله وان كان على شاطئ البحر
 من قول اذا اظلمت الى البحر
 فوضاه في شاطئ البحر
 اما لو فعل ذلك في شاطئ البحر
 تحت عود المستعمل في البحر
 لمكرانه فليس بحاشية

الشمس والقمر ستوا في ذلك الصحرا والبنيان وشدة الصبر والجراني
 وطرداه في استدبارهما ايضا واختار النوري انه لا يكره استقبالهما
 وقال لم يذكره الشافعي ولا كثير من اصحابه وخاسمها ان لا يستقبل
 القبلة ولا يستدير بها وهو حرام في الصحرا جاز في البنيان وهل الحذر
 منوط بمما مطلقا ام بالسائر فيه وحدها ان احدهما ان منوط بهما فحرم في
 الصحرا مطلقا وباح في البنيان مطلقا وحدها السائر او فقد قال الفقهاء في
 ولا شرط شقيقه وقال البغوي بشرط ان يكون مستقيما او لمن
 شقيقه واصحها انه منوط بالسائر فان كان بالصحرا واستدير راجلته
 او دبله او حجر او كتيب او شجر ونحوه لم يحرم اذا كان السائر قد رجع
 الرجل وهو تلج ادراج وبينهما ملته ادراج فنادى بها ولو كان في البنيان
 وليس سائرا بالصفة المذكورة بان كان اقل من ثلثه ادراج اربعها اكثر من
 ثلثه ادراج حرم الاستقبال والاستدبار الا اذا كان في بيت بين ذلك
 ولو كان في حصرها كفضا كالصحرا فوجهان اخدها انما يحرقان عتبا اذا
 بصفة المكان وثانيهما لا اعتبار بحكم المكان ويبنى استناده بذلك في اصح
 الوجهين ولو تعد مستقبلان قربا بين السائر وخلفه قضا جاز وحيث
 استغنى التخيير لم يجز والشافعي قال الجماعة منهم المولى بكرة ولم يذكر
 الاكثر من ذلك وقال الامام الادب ان يتوقاها وقال النوري المختار
 انه ان كان عليه مشقة في تكلف التجرع عنها فلا كراهة والا فالاولي
 احتنا به حرجا من الخلاف ولا يقال ذكره ولا كراهة في استقبالهما
 واستدبارهما في حالة الاستنجاء ولا في اخراج الزنج ولا حذر استقبال
 حجرة بيت المقدس ولا استدبارها لكن بكرة استقبالها عند عبده
 السائر وبتادشها ان لا يبول في محدث البنيان وهو الموضع الذي يحذونه
 لجلسا الحديث وفي مواضع الظل في الصيف ومواضع الشمس في الشتاء
 وكذا في قاعة الطريق والوارد فهو مكرهه قال النوري وينبغي ان
 يجرح ما للحديث وما فيه من الالها وفي كلام الخطابي في شدة اولى

نكر

وسايعها

وسابعها ان لا يبول في الماء الراكد ولا يتغوط ولا الا ببول ولا
 يتغوط قربا منه حيث يصل اليه فهو مكرهه وقال النوري ان كان
 قليلا فالتحشا وتجريبه ولو قل حرم وان كان كثير الميخند واما البول
 في الماء الجاري فان كان كثير الميخند ولا يكرهه والا ويا احتنا به ان
 كان قليلا قال جماعة من اصحابنا ذكره واختار النوري حرمه وحب
 البول من الاثا في الماء البول فيه واما انغماس المستحبر في الماء فان كان
 قليلا حرم وان كان كثيرا فان كان جازيا فلا بأس وان كان راكدا
 لم يحرم قال النوري ولا يظهر كراهته لانه ليس في معنى البول والاحتشاش
 احتنا به قال الراعي وان بال في الماء قليلا ففيه ما ينفي المنع غير التنجيس
 والاستقدار وهو ما قيل ان الماء لليل للجن فلا ينبغي ان يبول فيه ولا
 يغتسل خوفا من افة تصيبه منهم وثانيها ان لا يبول ولا يتغوط تحت الاشجار
 المثمرة سواء كان عليها خبيذ ثمرة ام لا سواء كانت الشجرة له او متباحة
 وتاسعها ان لا يبول في حجر وهو الشق المستدير ولا في سرب وهو
 الشق المستطيل وعاشرها ان ينبغي في بوله المحل الصلب وان كانت
 الارض صلبة شطها بجود ونحوه وحادي عشرها ان سقى استقبال
 مهب الريح وثاني عشرها ان يشق في جلوسه على الرجل اليسرى وينصب
 اليمنى قال الشافعي وحضر احد الفخذ من الاخرى ومال عشرها
 ان يقدم رجله اليسرى في ان يابن موضع قضا الحاجة والمني في ان سراه
 ولا يحضر ذلك بالتواضع العدة لقضا الحاجة على الصحيح بل يجزي في
 الصحرا واربعة عشرها ان لا يستحب شيئا عليه اسم الله تعالى ولا شيئا
 من القرآن سواء كان في حر او خائرا ودرهم وللحق الغزالي انه ما عليه اسم
 وسئل الله صلى الله عليه وسلم قال بن الصراح ولا يوجد هذا الفير وقد
 وافقه الراعي فيحتمل انه وجد لغيره وكلام الامام لشعره فلو نسي نزع
 خاتم الذي هو عليه حتى اشتغل بقضا الحاجة ضم كفه عليه وقال الهامير
 بتحريم قبل دخوله بين نزعده وضم كفه عليه وهل يخص هذا الادب

بالوضع المعد لقضاء الحاجة ام معه وعنه فيه اختلاف والاطهر المقيم وكما
 عشرها ان لا يدخل البت المعد لقضاء الحاجة فليستوف الراس فان لم يجد
 ستر اعطاه وجهه ولا يدخله خافيا فصار سترها او يقول
 دخول الخلا وعنده قربه من محل جلوسه في الصبح الحمد لله الذي اذهب
 عن الاذا وعما قاله وسابع عشرها ان بعد ما يستنجي او يستنجي من
 او حجارة وخوها قبل جلوسه لقضاء الحاجة وثاني عشرها ان لا يستنجي
 بالاموضع قضاء الحاجة في غير المراحض فاما منها فمستنجي به ويستنجي
 موضع مطلقا وتاسع عشرها ان يستبرأ من البول بعد انقطاعه بالتمتع
 والنثر ثلثا بعد ذكره ثم اربع اصبعه على ابدا المجري البول ثم
 تستلب المجري على ان لا يترك ولو استبرأ منه بالمشي كان احسن قبل والراه
 سبعون خطو قال الفقيه ونفق فشراف ويتفحج وان كان في صغور
 هبط او هبوط صعد قال النووي والختم ان ذلك يختلف باختلاف
 المناشر والقصة هو ان يطأه لم يبق في مجري البول ثم يجازي حرجه ومنه
 من لا يحتاج لاشي من ذلك ولو ترك هذا الاوب واستنجي عقب انقطاع
 البول ونقته صح وصونه الا ان يتحقق خروج نية كذا قاله المأذون
 وقال الفقيه والبقوي يجب الاستبراء بذكره خشو الاجل بل يقطنه وخوها
 وعشرتها يكره ان يذكر الله تعالى وان تكلم بنية الا لضروره فلا يجزئه بل
 قد يجب كما اذا ادى ضررا بشرف على السقوط او تعبانا قصد غافلا
 ولا يجب المودن ولا المسلم ولو عطس حمد الله تعالى في قلبه **الحاشي**
 والعشرون ان لا يقضي حاجته عند القبور **الحاشي** والعشرون ان
 لا ينظر لما خرج منه ولا لا فرجه ولا لا السما وان لا يعث بيديه
 ولا يطيل القعود على الخلا **الحاشي** والعشرون قاله في الاحياء
 يقول عند الفراغ من الاستنجاء اللهم طهر قلبي من السفاه وحسن
 فذمي من القوا حش **الحاشي** رابع والعشرون ان يسبل ثوبه عليه عند قيامه
 قبل انصافه فاما لعنف نجس **الحاشي** امش والعشرون يجرم البول على القبر

حسيه
 بعض شانه او قال
 البول على الارض لما كان قد نفذ

وفي المسجد ولو في انا في الاصح **الحاشي** ادر والعشرون بذكر البول قائما
 من غير ثوب **الحاشي** رابع والعشرون ان يدرك يد بعد الاستنجاء والابا الارض
 او يجايط لم يقبض الما عليها **الحاشي** امش والعشرون بذكر البول في الوضع
 الذي ينظر فيه **الحاشي** واعلم ان هذه الاذاب كلها لا تتعلق بها خسر
 الاستقبال القبلة واستدبارها عيده عدم السائر والبول في المسجد
 وعلى القبر واما كشف العورة قبل الاثمها فينبغي ان يخرج على وجوب الستر
 في الحائض وهو الاصح **المفصل الثاني فيما يجب الاستنجاء منه** وهو
 كل نجاسة ملوثة خارجة من المخرج المعتاد فاد وكاف كالدّم والقيح والدمي
 او معتادة فمدخل فيه البول والغائط والرطوبة الخارجة من السيلين
 ولا يدخل فيه مني الرجل وفي مني المرأة الخلاف ولا الرشح الخارجة قافها
 لستنجي عنه على احد الوجهين في ان دخان النجاسة ليس نجس وهو
 ظاهر النص وان قلنا انه نجس وهو الاظهر فهي نجسة لكن لا تستنجي منها
 لانها ليست ملوثة فان كان المحل رطبا قال النووي نجسته ووجبا الاستنجاء
 وقد تقدم عن الحاشي ما وافقه وانما يجب غسل الثوب في هذه الحالة
 وقال المخرجاني بذكره الاستنجاء من الزنج وفي وجوبه اذا خرجت حصة الارطوب
 معها فلو كان دخر نجاسة الخارجة من غير المخرج المعتاد كالدّم والقيح
 الخارجين من الدمايل والجوارح والدّم الخارج بالفصد والحجامة والغائط
 الخارج من غير المعتاد فانه وان كان نجسا يوجب تطهير المحل لا يستنجي
 تطهيره استنجاء ولذلك لا يجزي فيه الحجر ولا يجب الاستنجاء على الفور بل
 يجوز تأخيره لما ان يريد الطهارة او الصلوة والقعدة العسول من الرجل
 والمرأة المدين ما يصبه النجاسة في ظاهر البشرة ومن المراه الثيب وذلك
 مع ما يظهر من باطن فرجها اذا خلبت على قدمها لقضاء الحاجة او غيرها
 فان حقت وصول البول الى مدخل الذكر وجب غسله والانه في الاصح يستنجي
 ويجوز الاستنجاء وهو الاقصر وعلم المخرج ان لم ينشرف فاعاده متواو جد
 الام لا تتوان ذلك البول والعنة والرجل والمرأة والبر والقيح

الذهب المتخصص الا ان اليب ان محقت وصول النول الى فترجها خرج
الحبض وهو من يخرج النول والغايط لم يخرج لهما الا في ارض في النول على
الحجر مطلقا وعليها ايضا الحجر الى ما يجب ايضا الى الما اليه وهو ما يظهر
من العرج عند جلوسها وانفراجها فان تعدد لم يخرج الحجر والخشب المشكل
الخبر في الاستنجاء من الغايط اما من النول فليست له الا فتقاربه على
الحرا اذا بال من مبلل به او من احدها ولم يحكم بالاشكاله بذلك وبات
فيه الخلاف في الخارج من النقع المتفتح تحت القعدة مع انفتاح المغنا
على القول باستفاد الوضوء بالخارج منه وفي اختصاص الاستنجاء بالغايط
والقول بطريقا احدهما فيه قولان احدهما نعم لا بل نعم كل خارج
وان كان قاذرا كالدم والقيح والبدني والودي سواء كان مستويا
بالمعتاد ام لا وفيه وجه انه ان كان مستويا به اجزا وان كان خالصا فلا
والما في القطع بالتعميم ولا يجزي الاستنجاء في دم الحبض والنفاس عند
الجموع وطعام حيز من الماء في بالاجزاء قطا هو كلام الغزالي واخرين انه
على الخلاف في النادر ومطهر فايد انه فيمن انقطع حوضها واستجبر
تم تمت لسفر او مرض فافقها تصلى ولا يتعبد بخلاف ما اذا لم تستجبر فافقها
بتعبد وينبغي ان يخرج الحكم كذلك في بني الرجل على القول بخبره
قال الداودي وذكر الاستنجاء من الماء ونفيه القولان وحكي الروابي
عن النضر ان البكر يجزئها الاستنجاء في دم الحيض دون الثيب هذا كله
اذ لم يتعد الخارج المخرج فان تعدد او انفسر فان انفسر القدر
المعتاد الذي يستبرك من غامة الناس عالمها في الاستنجاء مثل الذهب
المشهور وقل يقبر عادة نفسه وان انفسر الثمن المعتاد فان تعدد
ما حول المخرج فان انفسر الغايط الى اظاهر الا ليتبين والنول الى غير الشفة
لم يجز به الا ان وجوز منفصلا فلتفي به في العرج وحوله وجب غسل المنفصل
وان لم يحاد را ما بين الاليتين او شقه وطرف احداهما فيه قولان
اصحها انكره والثاني لا وحسب الي القديم ووجه جماعة وقال اللغوي

هنا

هنا على القديم والثاني في القطع بالاول والثالث في القطع بالثاني
والرابعة عن ابي اسحاق ان القولين في مجاورة الغايط ان النول
حتى جاوز القعدة لا يجزي فيه الحجر فطحا لمدونه وجزم به ابو حامد والما ري
ولو انفسر الخارج انفسا واعتادا او ترشش منه شي الى محل مفصل
قرب من الخارج بحيث ملق في فيه الحجر لو اتصل قال القعدة لا في سترين
الما في الترشش بحيث جاوز الاقتصار على الحجر اشترط ان يكون النجاسة
رطبة وان لا ينقل من موضع لا موضع وان لا يفصل عن المحل ولو خفت
او قام فانتعلت بالمقايا القعدة او دفع الخارج بالارض ثم عاد الى المحل
ورساش بعض الماد قال الرواية اذا حفر الخارج وكان بقلعه الحجر
اجزائه في الاصح وهذا الوجه مقتضى كلام القاص في القفا وفي **فزع**
لوحجبت حصاة او دودة لا رطوبة معها في وجوب الاستنجاء وحجبا
اصحها لا يجب فان قلنا يجب فحق حوازا الاقتصار على الحجر القولان في
النادر وقال القاص في الطبري يجوز قولان واحد هو الاصح ويجزي الخلاف
فيما اذا خرجت برة لا رطوبة معها **الفصل الثالث في ما يستنجى به**
فان كان ما فطرط ان يكون طهرا وان كان غيره فشرط ان يكون جامدا
طاهرا قالوا للنجاسة غير محظوم قال القاضي غير مختلف ولا يجوز بممايع
غير الماء فلو فعل فعين الماء طهرا ولا يختص بالحجر فحجوز بالحرق والخشب
والحديد والخائس وغيرها ولا يجوز نجس العين كاللوث وعظم
الميت ولا تمتنجس بالحجر الملوث بنجاسته فلو استجبر نجس بعض الماء في
الاطهر به جزم جماعة فلو كان حبله ذك غسله شبعه احد من بالتراب
وقل له الاستنجاء ولو كان المستجبر به او لا حبله ذك ومخرج منه من الخلاق
المقدم في ان العتلات تعدد تعدد ولو غ الخلب فل متعين في ان النجس
هل يقبل عتسا اخر سناويه في الحكم ونص الشافعي في جواز الاستنجاء بالآخر
غسله بعضهم على ما ليس سرفين وهو كذلك بالدينية واخرون على ما اذا
احرق السرفين وغسل فانه يطهر طاهره ولا يجوز ان لا يعلق النجاسة اما

الامسنة فان جاج والحجر الاملس والعصب الفارسي والسفر والحرقة الداعية
والخاسن الصقيل او لوزجته كالحبله الرطب او لشاثر اجزائه كالحلقة
الرخوة ونقل عن الشافعي اختلاف في فصل في الحجر فقل قولان وقيل المنع بحصول
على الرخوة والجواز بحصول على الصلب وهو الاصح ومنهم من قطع بالمنع مطلقا
وفي الشراب ايضا قد بان مختلفان فقل قولان اصحاب المنع وقيل الجواز
اذا كان مورا متماسكا والمنع اذا كان يثناثر وهو الاصح قال القاجاني فان
جوزناه احتاج الى استيعاله اذ منع من ان لا يذوب في الاصل بل يمتزج بالحل ويستحب
له الخامسة للاميار كما منع الاستحباب به مما لا يذوب لو خالف واستحب
هل يتعين الاستحباب بالاجده نظرا في نقل الخامسة عن محلها يتعين وان لم
تفعلها فحقان ولا يجوز ما دحرمة كالحب البابس وغيره من الطعوقات ومنه
عظم الذي وان لم يذوب في دونه ولا يطويه فان حرته حتى يخرج عن صفته العظيمة
فحق جواز الاستحباب به وجهان وفي جوازها رخص في فشرهما
وكونها وجهان وعلى الجواز في رخصه ولا يجوز باوراق الاستحباب وطبقة كانت ان
يأبسته وقال الماوردي ان كانت خافه من يله جاز الاستحباب بها وان كانت نديه
الظاهر في جوازها الوجهان في الحجر الندي بالفتل وذو الدار ودون في التلاد
والقواله يستحب احسنها فقال ما وكل رطبا لا يابسنا كالسقطر لا يجوز
الاستحباب به رطبا ويجوز يابسنا ان كان من رطبا وما يوجب رطبا
ويابسنا فان كان قاقولا الظاهر واليا طين كالسفرجل والنفاح
لا يجوز به رطبا ولا يابسنا وان كان يوجب ظاهره دون باطنه كالخوخ
والستمبر الحزيطا به وجوز يبنوا المنفصل وان كان يوجب باطنه
دون ظاهره فلا يجوز بلينه ولقشره احوال احدي ان لا يوجب كل
مطلقا لزمان يجوز به وبرمانه منها حشها اذا كان من يلبا والثانية
ان يوجب قشره رطبا ويابسنا كالسقطر فلا يجوز مطلقا والثالثة
ان يوجب رطبا لا يابسنا كالمو والبلال فلا يجوز قشره يابسنا لا
رطبا واما ما يوجب كذا الادوية البهايم فان كان اكل البهايم له الشرحا

وان

وان كان اكل الادوية الشربا من حيز وان اسنوبان فحقها من الرخلاف
في سوق الرمانه وما دحرمة ما ثبت عليه من القرآن والحديث او
العلوم الشرعية كالقوة فلا يجوز الاستحباب به ستوا كان رقا او كاعدا
او حشبا لوجوبها او غيرها واما ما ثبت عليه من التوبة فيقال
القاضي يجوز الاستحباب به بغير خلاف وما اظنه توافق عليه فانهم
ذروا خلافه في حله لم يحدت وجر مؤاخر اهتته قال القاضي ولو
استنبح يوجب المصنف مستحلا لغيره الحق الرويا في لها او راق العلوق
الشرعية ومعلوم كلام القاضيه انه لا يضر بفعله غير مستحبل
والاستحباب ان القاهها في القادورات لغير مطلقا اذ اعلمه ما له حرمة
حجامة الحرم فلا يجوز لها ومنها اجز الحيوان والحيوان الصغير
كالحيمة والقادة وذنب الهيمة واذ لها الصوف والوبر والشعر
المصلاق والعصود بلنه اوجه اصحابها انه لا يجوز لكن يحري ولو
استنبح يوجب نفسه او يغيره او يعقبه فحقه اوجه اصحابها انه لا يجوز
ولا يحري وثانيها يجوز وقتها يجوز بنيه دون يديه **ثالثه**
واما اعلمته وهو قول الشيخ اي حايه وصحة الماوردي والاصح
جوازها بالذهب والفضة والخواهر النقيصة اذا كانت حشنة
والديباج ولو خالف واستنبح بماله حرمة فالمطعمه وما ثبت عليه الحديث
والفقهاء لم يجز به في اصح الوجهين وهو المنصوص بجواز الاستحباب بعده
بغيره اذ المنقول الخامسة ولم يحف خلاف ما اذا استنبح بجامد لا يرفع
فانه يفسرها **رابع** نظر الشافعي في حوزار الاستحباب بالجلد الطاهر
المالوفوي **خامس** حرمة المنع والنوريطي الجواز بعد الدباغ والمنع قبلة
والاصحاب **سادس** في حاصلها اربعة اقوال احدها المنع والثاني
الجواز والثالث وهو الاصح حوزا به بعد والمنع قبله ورابعها جوازها
في الخالص مظاهر الجلد دون باطنه واما الجلد الذي لا يوجب اما لانه جلد
ملا يوجب فلا يجوز الاستحباب به قبل الدباغ وفي جوازها بعد قولان بناها

بعضهم على ان البر باغ يظهر ظاهره وباطنه او ظاهره فقط وقال الما و ردي
 ان حور باسعه حاد الاستبحار به وان سغناه فوجهان ووجه لراستحار
 بالصوف والشعر قال في رواية حرملة اذا قبض الصوف من ظهر الحيوان
 واستخرج به لونه وقال الاصحاب باغا فاده الشف لنقدب للمعان دون
 الاستبحار بالصوف الجوز وذا الثاني الحجر الذي استبحر به هل يجوز ان يستبحر
 به ثانيا هو او غيره في هذا الاستبحار او بعده فظروا ان يستبحر بالاستبحار
 الاول لم يجز حتى يظهر بغسله او بجران الماء عليه او غط و يحذف فان
 استعمله قبل حفا فانه كان الماء باقيا عليه لم يصب ويتغير الماء وطلقا
 قال الامام ومضى في نفسه اذ لم يتبسط الخجاسة فظروا ان لم يبق
 الامر بالبطل اثني على ان الاعيان المبلولة هل يجوز الاستبحار بها
 وفيه وجهان اصحهما لا وعن الصميري انه مكن ان يقال ان كانت الرطوبة
 سيرة صح وان كانت حيرة ابني على الوجهين وان كان بعد حفا فانه
 جاز ولو حر دسرا اغير كراهته ولو لم يصيبه ماء لكان الاثر الخجاسة
 عنه بالشمس والريح لم يظهر على الجديد الصحيح وعلى القدم يظهر لكن
 طاهرا وباطنا او ظاهرا فقط فبه قولان كذا قالوه وطرزوا فيها
 او اعتل عاب عن الماء كاخل وما الورود وان لم يبق يجز بالاستبحار
 بان كان استعمل في المانية اذ في الثالثة بعد المعام قبلها والحفاف
 واصل الوجهين انه يجوز الثالث لو استبحر بحرقه ربيعة من احد وجهها
 لم يكن له الاستبحار بوجهها الاخر لخصته ولو كانت خجاسة حيث لا فصل
 الخجاسة الجانبا الاخر جاز والاول تركه ان غسلها ولو علم الاستعمال
 وشك في غسلها لم يجز استعمالها الرابع الورق الكاغذ يجوز الاستبحار
 به ان كان خجاسة من يلا والا فلا **الفصل الرابع في كيفية الاستبحار**
 ومنه مسائل **الاولى** تسترط في الاستبحار اسرا راخذها استيقا
 ثلاث مسحات ثلاثة احجار او نحوها وثانيها ابقا الحل عن الخجاسة
 العقبه فان حصل الانقا بادون الثلاث فلهما وان لم يحصل الا

قال بعض اصحابنا
 في الاستبحار
 الكحل موافقة لمن
 عليه السلام
 لم يرد

بالزيادة علمها زاد حتى حصل قال فالك الواجب الانقا فقط فني حصل
 لكونه قال بعض الاصحاب واذ لم يحصل الانقا الا بالستر من ثلاث فان
 حصل بوتر كالحاستر الشفي به وان حصل شفع كا لرايع والستاد
 استبحر بزيادة واحدة لصيرته **دعوى** حران ان الامتار واجب
 فلا ينفى بدونه والانقا بالاحجار ان ترزول العين حبت لا سقي الا بشر
 لا يزيله الا الماء للستر المحل طاهر ابل هو نجس فعفوه عنه حتى لو عرف
 المحل بمحاوذا العنق وجب غسله بالماء وان لم يجاوزة عني عنه في الاصح
 ولو انتمس في طابع او ما قليل بحبته فطعنا ولو بعد الاحجار ربيعة محرما
 حجر صغيرا وخرقة صغيرة فوجهان اظهرها والثاني بلزمت احرا الماء لها
 وثانيهما راحة الرواية وقال النووي هو الصواب ويتأدى القدر المشروط
 بالمسح ثلاثة احرف حجر واحد وثلاث جواب من خشية وتادى مسحان
 بوجهين من خرقة صفيقة لا يحدى البطل من احدهما الى الاخر والاد استبحار
 ثلاثة احجار افضل من الاستبحار بثلاثة احرف من حجر واحتاج المستبحر في
 القبل والدبر الى ستنة احجار او حجره ستنة جواب وقاية معناه وانشار
 بعضهم في رواية وجه انه لا يجز به حجره ثلاث احرف ولو مسح ذكره مرتين
 ثم خرجت منه قطرة وجب استيناف الثلاث **الثانية** في كيفية مسحات
 الاستبحار وجهان اصحهما انه مسح بكل حجر جميع المحل فيضع الا ول
 على موضع طاهر من مقدم الصفحة اليمنى ثم يمر به لا اخرها ثم يدبره الى
 الصفحة اليسرى ويمر به لا اخرها ثم يدبره عليها لا ان فصل الى الموضع
 الذي بدامنه وبضع الثاني عند مقدم الصفحة اليسرى ويمر به لا اخرها
 ثم يمر به لا المعنى لا ان يمتد الى الموضع الذي بدامنه ثم يمر الثالث على
 الصحنين والسترة والماني انه مسح بالحجر الاول الصفحة اليمنى خاصة
 وبالماني اليسرى خاصة وبالماني الثالث الصحنين والسترة ويستب للماني
 اسحاق وقبل ان الشافعي نص عليه وتادله الجمهور وقالوا لا يحصل بذلك الا
 مرتين وعن البغوي وجد ثالثا يخذ حجر فيصفه على مقدم اليسرى

وبه يبره لا يخرجها ويضع الثاني على موضعها ويديرها الى مقدمها وحلب في
 بالنا قال الرافعي وكان المراد بالشرع جميع المحل وعلى هذا اعلم بالاول والثاني
 جميع المحل كانه صفة واحدة ومطبق المالك على المنفعة وهذا اتفاق الوجه
 الاول فانه فيه مطبق الحجر من الاولين ويسمى بالثالث جميع المحل بشرط هذا الثالث
 في الاستحقاق والاجزاء في الاولوية مع تجويز كل واحد من اللقيطين وعن الرافعي
 هو في الاجزاء صاحب الوجه الاول لا يحسن الثاني وصاحب الثاني لا يحسن الاول
 وقال المعظم هو في الاولوية مع تجويز كل واحد من اللقيطين وعن الرافعي
 انه ينبغي ان يقال من قال بالحقبة الاولى لا يحسن الثانية ومن قال بالثانية
 يحسن الاولى وهن مفتضين كلام الفقيه والمؤلف وحكاة المؤلف وجهها
 فاذا احتاج الى استعمال زائد على الثلاث استعمل استعمال المالك قاله
 المؤلف وهو ظاهر ان كان الباقي اثر فان كان عيناً ينبغي ان يقصر
 اذ التما **الثالث** ينبغي للمستجير ان يضع الحجر على موضع طاهر قريب
 من الجحاشية ويمر به اليها فاذا بلغها اذارة قليلة قليلا على المحل بحيث رفع
 كل جزء منها جزءاً منها فلو اذارة من غير اذارة ولم يحصل اشغال الجحاشية
 اجزاء في الاصح وبه جزم العراقي **الرابعة** الافضل للمستجيري ان يجمع
 بين الحجر والماء مستجيراً او لا لا زالة القين ثم يستجيري بالماء الاول الا انه
 بموضع اخر فان اراد الاقتصار على احدهما فالما افضل **الخامسة** ينبغي
 ان يستجيري بميتاً به فان كان يستجيري بالماء صب باليمن وعنتل باليسرى
 ويديره بالقبيل ثم بالدبر ويعتد في مسئلة على اصبعه الوسطى فان كان
 مستجيراً من الغائط اخذ الحجر باليسرى ومستمح به المخرج ولا يستعمل
 باليمن ولا يفعل المداة في الاستنجاء من البول وان كان مستجيراً من البول
 فان استنجى بالاحتياج الى شيلة كالصخرة والحجارة والحسنة الكسبية
 والارض الصلبة اخذ ذره بميتاً به ومستمح على ثلاثة مواضع منه وقال
 التوابع والجللي يضع في الاولى الذر على الجائط حتى يسرب الرطوبة ولا يمتسح
 لئلا يتشرب البول وهذا في الثانية وفي الثالثة مستح الذر وهذا كله

فيها

فيها الاستنجاء ثلاثة احبار وقال المؤلف والجللي يضع في الاولى الفاضل
 مستح ذره على الجحاشية من استعمل في اعلاه لم يجزه ولو مستح من اعلاه الى استقله
 الجحاشية وانما يستنجي بما احتاج اليه استعماله كالحجر الصغير استعمل باليسرى
 لجليه او بعقبه وناخذ الذر بميتاً به ومستمح عليه فان لم ينشتر ذلك
 واحتاج الى الاستعمال بالميتى اخذ الحجر بيمينه والذر بميتاً به وحر
 اليسرى دون اليمنى وحرتهما معا فان استنجى باليمن وقال الماوردي
 الاول ان باخذ الحجر بميتاً به والذر بيمينه وغير الحجر على الذر الاول
 اطهر فان عسر الذر باليمن فذره وقال الرافعي لا باخذ الحجر بيد والذر
 باخرى وحرك اليسرى دون اليمنى وهو معتق الصير قال الرافعي وذكر
 بعضهم انه لا طريق للاحتراز عن هذه الكراهة الا بالاستاك بين العقبتين
 او الاقفاص ما اذا استعمل اليمنى فان مر ذكراً للميتى لم يفعل انتهى ولو
 خالف واستنجى باليمن اجزاء وار قلب ذره وها عند الجمهور وعن الشيخ اي
 حامد وسليم والمعتزلي وصاحب المذهب والمتهمة ان خرام وان كان قطع
 اليسرى استنجى بيمينه للصورة **فروع الاول** لو شتم من يده راحة
 الجحاشية بعد ان طهر طهارة المحل ففي دلالة على بقا الجحاشية فيها وفي
 المحل حشائ اصبها لان قلنا يد استنجى ثم اليد والا فلا **الثاني** في الاول
 ان يصح نوبته او مترادفه بعد الاستنجاء دفعا للوسواس وان يستعمل من
 الما ما يغلب على ظنه ذوال الجحاشية من غير اسراف ولا يضر للمباطن **الثالث**
 الاول ان يستنجى قبل الوضوء فلو اخذه عند او عن النيم في مخرجها ثلثة احوال
 احدها صحيح وصحة الفقيه في وثاها لا وثاها اصحابها ان يصح الوضوء
 دون النيم فان قلنا لا يصح نيمه قبله فكان على يده نجاسته في غير المحل لا نجاسته
 فالاصح انه لا يصح نيمه وجزم بعضهم بصحته ويتصور ذلك بان يتوضأ معه
 من الما ما يغلبه لا زالة الجحاشية خاصة لو بان من نيمه لم يضر اذ جراحة
 ويمن استعماله في الجحاشية دون الحدث وحصل المغوي الوجهين من ليس
 معه ما يغسل به الجحاشية وجزم فيمن معه ما يغسلها به بعدم الصحة وهو

قوله فيها سهواً لا خلاف
 في حكمه اليد من به صاحب
 الحاوي وغيره

بعيد وقال الفاضل ان كان غاما لها في ابدا التيمم لا يبطل ثمه لوقوع الطلب
عنها بخلاف الاستنجاء بالمال فان يغسل بها فاشغال ارتفاع الغرق ايضا
وهو ايضا يقتضي تخصيصه لجواز الاستنجاء فيه على الحجر وعلى هذا الوجه لم يطرأ
حتى يتم او طرأت بعد التيمم بطل تيممه وهذا يظهر اذا المربعين الاستنجاء بالمال
فان يغسل بها فاشغال ارتفاع الغرق ايضا وهو ايضا يقتضي تخصيصه
بالتيمم لعقد الما ولو تيمم وليس عليه نجاسة حدثت نجاسة ولنا الفارقة
منع صحة التيمم في الحادثة وجهان كما توجهين في الردة بعد التيمم الرابع
لا يجزي الاستنجاء للعقائل من الجنابة او غيرها ولا بد من تطهير محل الماء
الحق منس قال النووي دوي ابوداود باسناد ضعيف عن امرأة ان
النبي صلى الله عليه وسلم اراد فها فحاضت فامر بها ان تغسل الدم بما
قال الخطابي الملم مطعوم فقياسه جواز غسل الثوب بالغسل كغسل
الابرستيم الذي تعبده الصابون وبالحلي اذا صابه حروخوه وجوز على
هذا التذلل بالخالة وغسل الابدن بدقيق الباقا قال **وحدثنا**
عز بن سمر عبد الله انه قال دخلت الحمام بمصر فوجدت السنان

بذلك بالخالة انتهى

الباب الثالث في الأحداث الوجبة للوضوء
واختلف الاصحاب في انما عايات له او نواقص وفيه **فصول** الاول
كلها وهي اربعة على المشهور وقال بعضهم خمسة وجعل الخامس انقطاع
الحديث الدائم كاستحاضة والبول والمذي فانه يوجب الوضوء
قطعا وفيه نظرد ذكر احوال استنبأ بالآخر على احوال فيها سئل اكل لحم الجرد
على القدم سواء كان بنا او مطبوخا او مشويا بالخن يستحب واختلف
المحدثون من الاصحاب ومنها انقصا مدة المشي او طمعه الرجل في قول
والردة على وجه وغسل الميت على قول للاول خروج خارج من اخد
سبيل الغائط والبول عينا كان او ريحا بصوت او غيره سواء خرج
من المعدة او غيرها كما لو خرج دم او قيح من باسور داخل المخرج سواء خرج

صواب
القديم

قول

من

من مخرجه المعتاد او غيره قالو خرج الریح من الذکر او فرج المرأة وسواء كان
الخارج معتادا او نادرا كالدی يخرج من العين او طاهر او لا يتلع قوله فخرجت
عن صلوة ولم يتغيرا وديارا او خرجت دودة او حضاة غير ملوثة او لف
خرقة على مروة او داخله في احليله ثم اخرج المروود ونجاسته فتيمم النبي
فانه لا ينقض الوضوء على الصحيح ولا ينقض بالنجاسة الخارجة عن
السبيلين كالحق والدم الخارج بالغصد والحجامة ولا بالضحك في الصلاة
وسقيا الوضوء منها خروجا من الخلف وكذا من الغيبة والتطهر شمس
والقذف ولو اخرجت دودة راسها من المخرج ثم ادخلها استقض الوضوء في
الاصح ولو ادخل مروة او فوطنه او بعضها في ذكره او دبره لم ينقض وضوه
وله سنن المصنف وفي بطلان وجهان وان غيب الكل تحت صلاته ولان
بقى البعض بطل في الاصح ولو اخرج اربعضه بطل وضوءه ولو ادخل اصبعه
او بعضها في دبر رجل بطلت طهارة الفاعل للمسردون العقول به فاذا
اخرجها اربعضها بطلت طهارة العقول به ايضا وكذا لو وقع على حشيشة
فدخل بعضها في دبره واعلم انه لا سقي الا سقا من الخارج من اخد
السبيلين كما ذكره فانه لو خرج من فرج المرأة دمي او دم استحاضة او جيب
الوضوء من الحيض وجبه والغسل **فروع** لو استنجت بغيره وخرج منها
الخارج المعتاد فان كانت تحت المعدة والمخرج المعتاد عند الشقشقة
الوضوء به قطعاً عند الجمهور وعز ابن ابي هريرة ان فيه القولين الا ان
اذ المنة شدة وخطا وان كان المخرج المعتاد منعصا فقولا ان اصحها عند
الجمهور انه لا ينقض وقطع المحايطة باستفاضه وان كان فوق المعدة والمخرج
المعتاد وشقشقا فظن ان احدهما فيه قولان اصحهما انه لا ينقض وصح
اخره مقابله والثانية القطع بانه لا ينقض وبه جزم الرازي والجمهور
ودعم السوسا لا خلاف فيه فالاداردي وهذا اذا كان استداد
المخرج المعتاد لغاير ما اذا كان من اصل الحلقة فتبيل الحرق هو المنفتح
والخارج منه ما قبض قطعاً سواء كان فوق المعدة او تحتها والمنسدة العضو

خارج

الزايد من الحشني لا وضوئته ولا غسل بالايلاج فيه استنى ولا فرق بين الرحلة
 والمرأة والقبيل والدبر **القصر** حيث حدثنا بالاستفاض في الصور
 الاربع فلو كان الخارج ناذرا كالدود والحصى والدم والقيح فقولان
 اخذها وصحة البغوي انه لا يتنقض وظهرها وبه قطع جماعة انه يتنقض
 ودعم الغوي في التنويل الاستفاض عليه فيما اذا كان البقية فوق المخرج المعناد
 مستقفا قال الرازي والريح من النادر وقال النووي المذهب انه من
 العناد فحل القطع باستفاض الوضوء بالخارج من هذه الثقبه عند
 اجتماع ثلثة كونهما تحت المعدة والخارج المعناد مستندا والخارج معناد
 ومتى فقد أحدهما جري القولان فالاصح عند فقد الاول عدم لزوم تقاض
 وعند فقد المالك الاستفاض في الاستغناء بالاستغناء في الخارج منها
 ثلثه وجه اظهرها انها لا يلحق وثانيها لا وهما مبنيان على الاكتفاء
 فيما اذا خرج غير المعناد من المعناد وبالثبات ان كان الخارج معنادا الكافي
 به والا فلا والاصح انه لا يتنقض الوضوء بمسسه ولا يجب الغسل بالايلاج
 فيه فان قلنا بالاستفاض فامر لا يصح بالايلاج في الاستفاض وجهان
 اما حل النظر اليه فان كان تحت المعدة لم يجز وان كان فوقها او محاذيا
 لها فقبيل الوجهان ويجز بان في وجوب ستره ولا يجزى الخلاف في
 احكام الوطء من اجاب للمهر والحد وحصول الحمل وشده بعضه فاجراه
 فيها واعلم ان ما تحت المعدة وهو ما تحت الشرة والمراد بما فوقها ما هو
 فيها فافهم من الموضع المنخفض تحت الصلح الى السرة والحشني المشكل اذا
 خرج الخارج من فرجيه مع استفاض وضوءه فان خرج من احدها فهو كالو
 خرج من ذاصح الحال من ثقبه انفتح تحت المعدة مع انفتاح المعناد
 فيجزيه الخلاف ومنهم من قطع بالاستفاض ومنهم من قطع بعدمه قاما
 الحشني الواضح فاذا اخرج من فرجه الزايد شيء فله حكم الخارج من الثقبه
 المنفحة مع انفتاح المعناد وقطع الماكدي بانه لا يتنقض والشحن
 على بالاستفاض ومن له ذكر ان يتنقض وضوءه بالخارج من كل منهما ولو استند

السبيل

السبيل من المعنادات فحكمها بما عليها في استفاض الوضوء لئلا يحجب
 الغسل بالايلاج من عليه الماوددي وقيل من جعل المفتاح هو المخرج
 في جميع الاحكام المنع من ذلك **السبيل** الماوي ذوال العقل ويحكم
 بانفسه لحدها الحشون وهو من غير يزيل السعور من القلب مع بقا القوة
 والحركة في الاعضاء وثانيها **الاغني** وهو ذوال الشعور من القلب مع
 فتور الاعضاء وبالثبات **الشتر** وهو ذوال العقل بتناول **مفسر**
 ورايه **النوم** وهو ذوال الشعور مع فتور الاعضاء واسترخائها
 وكل ذلك تنقض الوضوء لئلا يسهل السنة والخصوة والتعاس وهو ان
 يغشي النوم الاحقان والقلب بقطان يدرك الكلام فان هذه مباديه
 لا يزيل معها الشعور فاذا انما انما القوة الباصرة فهي اول النوم والنايم
 لا يسمع كلام حاضره ويرى الرويا والناعس يستمع وان لم يسمع ولا يري
 واما حديث النفس موحد فيهما ولا فرق بين ان ينام قايما او مضطجعا
 او مستلقيا او منبطحا او مضجعا او مستجعا او قاعدا غير ممنوع منه
 من الارض فان نام برحنا مقعدة من محل جأوشه ارضا كان واجبلا
 او سعيته او طهر ذاب لم يتنقض شوا كان مترجعا او مقفيا او مشورا
 اذا كان معنول الخلقه فان كان تحتها جاد الا بالام من خروج الخارج
 مع غلبته انقص وضوءه ولو نام تحتها فان جلس على مقعدة ونصب عليه
 فادخه امها ان وضوءه لا يتنقض وبالثبات ان كان تحيف البسنة
 استنقض وضوءه والا فلا ولا فرق بين ان يكون المكن مقعدة من الارض
 مستندا او غير مستندا ولا بين ان يكون الذي استند اليه حبثا لو ازيل
 سقط امره لا عن اليه محذو حبه في الحالة الماينة انه يتنقض ولو نام قايما
 حبثا والنايم او احدهما عن الارض وانقته فان كان اليقظة قبل النجاسة او
 معه لم يتنقض وان كان بعده استنقض ولو شك هل انقته قبله او بعده لم
 يتنقض ولا فرق في ذلك بين ان يقع به على الارض ام لا ولا يلحق ببقومه
 برحنا مقعدة الاستنفار بشي وسد حرقه ونحوها على الخارج بل ذلك

سقط في المسئلة اذ قلنا ان الزمخدر في نفسه
 سقط ان من مفعولته وتاثيرها انه اذا نام قائما ولم تزل قد صا من
 الارض لا ينقض وضوءه وثالثها ان الزمخدر على هبائه من هبائه المصلين
 في حالة الاحتمار لا سقط وضوءه وان لم يكن في صلاة كالنوم قائما او راها
 او ساجدا وزايفها ان النوم في الصلوة لا سقط وضوءه حتى لو طعن في
 مرض فنام لم ينقض ولو شك هل نام او فنعس او هل نام بمكان مقعد
 ام لا لم ينقض وضوءه ولو راي دويا وشك في النوم سقط ولو يقن النوم
 وشك في انه في حالة العنود او في غيرهما قال الرواية في حتمل قال
 الامام واما دوار الرأس فلا سقط وضوءه في التميز واما السكر الناقص
 فهو الذي يزيل العقل ولا يبقى معه شعور ودون اويل الشهوة الذي معها
 اذ ذاك سوا السكر بالخمر او البهيد او بالذرا او غيرهما سواء اثر به ام لا وفيما اذا
 اثر به وجه عن القوة انه لا ينقض نكاحا الا تصرفاته منفردا كالصايج ولا تدق
 في ذوال العقل بغير النوم بن القامر والقائم على التكي وفي الاحجاب من لا يحل
 النوم صرعا من ذوال العقل بعد سبب استغلا **السبب الثاني**
 وهو التقابل في الذكر والاي في بغير خايل سواء كان الذمرا او مجبوا بان
 خصيا او عتينا او مراهقا سواء كانت المرأة زوجته او امته المتوجة او الحلية
 او اجنيبيه سواء كان الممس باليد او غيرها من الاعضاء سواء وقع قصد الان
 انقافا شهوة او بغيرها وفيه وجه انه انما ينقض اذا قصدوا اخر عن ابن
 شرح انه انما ينقض اذا كان شهوة وفي استفاض وضوء الممس قولنا احدهما
 وهو احد قولي القدماء انه لا ينقض واختاره الرواية في الشائبة وابن ابي
 عسرون وقال اليه ابن الصلاح واصحها انه ينقض وفي معناه وجهان
 اشهرهما واصحهما انه من لم يوجد منه فعل الممس رجلا كان وامراة وتاثيرها
 انه المرأة مطلقا سواء وجه للرجل فعل ام لا ولو انقضت بشرا رجلا او
 امراة بحد من كل منهما فعلى الاصح كل منهما لا يمس ولو سقط وضوءهما
 ولو شك في انه لا يمس او يمس احدهما به سلوك في استفاضه لمس المحارم

قوله

قولا واحدا انه سقط وشذ الفقه في فصحة واصحها انه لا ينقض ولو كان
 لشهوة ونسبه بعضهم الى القديم وجعله مما يفتى فيه بالقديم ولا فرق في
 جريان القولين بين المحرم بالنسب والرضاع وبالمصاهرة والمحرم حقيقة
 التي لا ينقض الوضوء عتسها على الصحيح وجوز النظر اليها والخلوة بها كل
 امراة حرة من نكاحها محرما او بد استبب بها حرمتها وليست من اهلها
 المومنين فالتقيده الاول يخرج من حرم الجميع بينهما وبين زوجته والثاني يخرج
 امر الموطوءة تشبهه ومقتضاها اذ لا يوصف وطى الشهوة بالاباحة والثالث يخرج به
 الا عنه فان محرما عقوبة لا احراما وفي الحرمات بالمصاهرة والرضاع
 طريقتا فاطعة باستفاض الوضوء لمن ولو شك ان الملوثة احتجبة اء و
 محرم اخذ ما بها محرم كما لو شك انه دخل وامراة والا صح انه لا ينقض
 لمس الصغيرة التي لا تستحي وبه ينقض لمس المجردة التي لا تستحي وفي بعضهم
 انه لا ينقض ولو كانت الصغيرة محرما فاولي بعدم الاستفاض بحري الرجل
 في السبخ للهرم الذي لا تستحي ولا تستحي اذ المس سبابة او لمسته او لمس
 المرأة او المجردة الصغيرة لا تستحي وقطع الداعي باستفاض من دون السبخ
 الهرم لمس المرأة والمرجع في المسهاه وبقربها الى العرف على الصحيح وقال
 الشيخ ابو حامد الذي لا تستحي في التي لها سبع فادونها **فروع**
الاول في استفاض الوضوء لمس احد الصفتين شعر الاحر وسنه
 وطره طريقتان احدهما فيبذ جهان اصحها انه لا ينقض والثانية القطع
 به بحري الخلاف فيها اذ المسها شعرها سنه او طفره او شعره او لمس شعرها
 شعره او طفرها طفره فان قلنا ينقض اذ استمسها باليد فمقتضى اولي وانه
 قلنا ينقض فمقتضى وجهان ولو تيقن لمسها وشك هل لمس شعرها او طفرها
 او غيرها او هل لمسها بظفره او بشعره او غيرها لم ينقض ويستحب ان يتوضا
 ولو لمس لثنا فمقتضى اوليها لمسها بظفره او بشعره او غيرها لم ينقض ولا يمسها بظفره او بشعره
 لمس العضو الزايد والا مثل سقط على الصحيح واما المس باليد المشلا فيظن
 ان ياي في بيه الخلاف الا في لمس الذكر **الثاني** لو لمس عتصا متبانا من امراة

ينقض الوضوء لثبتهما أو لثبتهما عصوا ميا ناسه فطريقا واحدتهما وجهها
 احدهما وهو المنصوص انه لا ينقض الثانية القطع به في الاصح انه لا ينقض
 لمس المرأة الميتة ووجه المارد في انه ينقض وخرجه بعضهم على الانتقاض لثب
 الصغيرة واخرين على وجوب الحد بوطئها وتجديدها **الثالث**
 لو لمس امرءا حبليا شهوة لم ينقض وضوءه على الصحيح **الرابع** لو لمس
 الحنثي المشكل رجلا او امرأة او خنثى لم ينقض وضوءه واحدهما وان لمس رجلا
 او امرأة اسقط وضوءه دونها ولو لمس المرأة الاقنابيه وان لمس رجلا وخنثي
 او امرأة وخنثي لم ينقض وضوءه واحدهما ولو لمس رجلا وخنثي او امرأة
 وخنثي في العصر في العصر دون الظهر فان كان خبدا الطهارة قبل لبس المرأة فان
 قلنا تجديدها لا يرفع الحدة فذلك وان قلنا يرفع بعضها **السبب الرابع**
 من الذر من الذر والقبيل من الالبس ساكن الالف ستوا المست ذلك من نفسه
 او من غيره سواء كان سهوا ام لا في مثل فرج غيره وجهه انه لا ينقض الا اذا كان
 سهوا سواء كان الذر صحيحا او اسفل وفي الاصل وجهه ان سهوا لا ينقض سواء
 كان من صغيرة او من يوم او صغيرة على الصحيح واصح الطريقين القطع بان كان
 حلقة الدبر في مثل في المنفذ بالقبيل في ذلك وهو نصح في الجديد والقطع
 بعدم الخاف فرج الهمة والطاير به ولا ينقض لمسيه ولو ادخل يده فيه
 في اصح الوجهين الاصح استفاضه لمس فرج الميت ولمس الذكر المسان
 ولا ينقض لمس الحبله المفطومة بالحنان فطعا ولو قطع الذر من موضع
 فان كان في شئ سبي سبي اسقط فطعا وكذا ان لم يبق الاصح ولا
 نفي من اليد الصحيحة والسلا في الاصح ولو كانت له كفاف **و**
 اخدها وهو احتيا والباقي ان كانا عامليين او غير عامليين اسقط
 الوضوء بالمتن بخل منهما ولو كان في احداهما عاملا اسقط المتشبهادون
 الاخرى **والثاني** ان الانتقاض الزايد منهما وجهين وجه العماني
 الانتقاض لو لمس ساكن اصبع زائده عليه او جوارحه ان كانت على استوا
 الادباج اسقط الا فلا وجه الراجع وجرم من المتوا **الثالث** ان كانت حكاها

السنخ

كانت

السنخ ابو حامد عن النضر انه ينقض ساكن الالف الاصنع الزايد بين ذال المزدبي
 وبه قطع الخرقي والصحيح انه لا ينقض بالمتشبهه من الاصابع وهو موضع
 الاستواء فوق الحرف الذي يلي الالف وباطن الالف هو الذي سطبتوا ذ
 وصفت احد العينين على الاخرى مع حامل لسيرة لا بحرف الالف وهو القدر
 الطاهر من جانيها بعد الانحراف المذموم ولا يجانبها **و** عن من القاص انه
 ان لمس ابن اصبعيه فان استقبل غايته بباطن الالف اسقط وان استقبلها
 بطاهره لم ينقض واستعفه المامري وانه لا فرق بين المس عدا وشهوا
 فوان المشهوش فرجه لا ينقض الوضوء ولو حلق لرجل ذر ان كان كافا
 شاملا اسقط الوضوء من كل منهما وان كانا خداهما غير عامل لم ينقض عتبه
 في الاصح وذر الوكان لا مراه فرجان فبالت منها او خاضعا اسقط عتس كل
 منها وان كانتا خاصت باحدةها عتس الحريم دون الاخر ذال المامري
 ولو اوج احد الذر من العادلي في فرج لزمه الغسل وان خرج من اخدهما
 شي لزمه الوضوء لو لمس ذرا من شدة الاخرج منه شي اسقط وضوءه على
 الصحيح قال ابن الصباغ ولو لمس ذره برغية فبالت الذهب ان ينقض
 لانه الدالة كساكن الكف وهو غريب مشكوك وقد رد عليه وقبل ان في
 كلام جماعة ما يخالفه قال الرواية ولا يصح هذا عندنا لانا لا نعد ارقية
 على الحبرة لم يرد هذا وقال النووي الصوات انه لا ينقض **و** لو كان في
 الماس او الممسوس فرجه او فيها استحالة الذرة فالحكم **و** لو كان
 في الماس او الممسوس خنثي ذر رجل او فرج امرأة او احدهما اسقط وضوءه
 الا على الوجهين البعيد ان المشهوش ذره ينقض وضوءه وقطع الرواية بوجهيه
 كما لو لمس يحد من احد الصلاتين ان مسهما جميعا من نفسه اسقط لث
 مس واحد هما فقط فلا يستحب له الوضوء ولو توجع ومس احدهما وصلى الصحيح
 ثم احدث فتوجع ومس الاخر وصلى الطهر بطلت احدي صلاتيه وطعاه ولا
 يجب فضاها على الاصح ولو لم يحدث بينهما الخنثي توجع يحد يد او احدهما
 مبلغا لزمه الوضوء **و** لو لم يوجع لم يمس له ان يمس على الظهر بالخنثي

الاول فان ضلها لم يفتها ولو لم يستر احداهما ثم س مرة ثانية وشك في
 ان المستوس ثانيا الاول او غيره لم يفتض ولو س احداهما صلى الظهر ثم
 الاخر وصلى العصر ولم يفتض فيها اما اذا العصر قطع عادون الظهر وان كان
 الاشكال في المستوس وحده بان يفتح الواضح فرج الحنثي فان كان الماس
 رجلا وان ستر فرج الحنثي اسقف وضوء دون الحنثي وفيه الوجه البعيد وان
 ستر فرجه لم يفتض وضوء واحد منهما وان كانت امرأة فان تست فرجه
 اسقف وضوءها ونه وان ستر ذكره لم يفتض وضوءه وان ستر بالستر
 له مثله لم يفتض من الحكم بالاسفاض في ذلك كله فيما اذا اردن بمن الواضح للحنثي
 جامع من اسفاض الوضوء فليست سقطت وان كان بينهما ما يمنع
 كالوكان بينهما حجب لم يفتض الاصح في ان الحرسية نافذة وحيث
 حكما باسفاض وضوء الواضح فلا يقول في اسفاض وضوء الحنثي القولان في
 المقتضى وان كان الاشكال في الماس والمستوس معا بان ستر حنثي من
 حنثي وستر الاخر منه فان ستر كل واحد منهما عين ماس الاخر منه
 وان ستر احداهما من الاخر الذكر وستر الاخر منه الفرج اسقف وضوءا وحدها
 لا عينه فصح صلوة كل منهما وان ستر كل منهما من الاخر مثل ماس الاخر
 منه لم يفتض وضوء واحد منهما ولو ستر الحنثي احد فرجي حنثي لم يفتض
 وضوءه وان ستر جميعا اسقف وضوءه وكذا لو ستر ذكر مشكلا وفرج مشكلا
 اخرا وذكر يفتضه وفرج مشكلا اخر اسقف وضوءه وجميع ما تقدم
 في الفرج خاصة اما لو حصل من البرم يفتض الوضوء على الحد يد قطعا
فرج بان حدث الحنثي الصلاة بناء على اليقين ثم بان ذكره محدثا
 كما لو ستر ذكره وصلى وبان انه دخل في وجوب الاعادة طريقا واحدا
 للفايغ فيه وجب ان بناء على القولين فيما اذا حصل الى جهات باجتهاد وتيقن
 الخطا وثانيهما وهو قول الجمهور القطع بوجوبها في ذلك الوجه بعد المباشرة
 ابلح بناء على الاصل ثم بان خلافا في التوقيف وبغني ان يبين الحكم عند
 في الرجل والمرأة اذا استسها او استسها او اوج فيه رجل او اوج في امرأة

فلم

فلم يوجب طهارة وصلى ثم بان ان الحنثي يصفه بوجوب الطهارة في الاعادة
 الطريقان **فرج** الحنثي اما رجل او امرأة وليست صنفان لثا وهو ضربان
 احدهما وهو المستوس والذكر الرجل وفرج المرأة ويول منها
 وثانيهما ما ستر له واحد منهما بل يفتض يخرج منها الخارج لا يشبه فرج
 واحد منهما فالضرب الاول يبين الذكر منه من الانثى **وط** **فرج** احدها
 خروج الخارج المعتاد وهو البول او المني او الحنثي من احدهما فان ستر
 او ستر فرج الرجل فرج رجل وان دال او حاص فرج النساء في من لرسالة
 فامرأة بشرط ذكر المني والحنيض لست يكونا اتفاقا وفيه وجه بعد ان لا
 اعتبار بالحنيض ولون ان بينهما جميعا او اني بينهما جميعا فوجه ان احدهما
 سقط دالتهما يستقر الاشكال واصحها لا يسقط وسطر فها مرجح
 اما التول فرج فيه بالقوة سبق للزوج او باخر الاقطاع فايهما وجد حكمه
 وان وجد السابق في احدهما والآخر في الاخر اعتمد على السبق الا انه صح
 وقبل استمرار الاشكال ولا اثر للمؤخر في الترشيش في الاصح وقبل ان
 ذاق بها فرج رجل وان رستش بها امرأة وان ذاق بها او رستش بهذا
 ساقطا وان استويا في الابتداء لا نقطاع وكان احدهما اثر فينا
 فرجها واحدها ويروي عن القدر ان يرحم واصحها لا ولو كان يسوق
 من هذه امرأة ومن هذا اخرى او كان سبق قوله من هذه امرأة ومن هذا اخرى
 اعتمدنا اثر الحنثي فان استسها بالحنثي واما المني فان ستر منها على صفة
 بني الرجال فرج او على صفة بني النساء فامرأة وان ستر فرج الرجال على
 صفة بني الرجال ومن فرج النساء على صفة منهن او ان ستر فرج الرجال
 على صفة من النساء وفرج النساء على صفة من الرجال فمشكلا وان ستر
 فرج الرجال وحاص فرج النساء فوجه وقال الفارسي هو رجل
 وقال ابو اسحق هو امرأة وقال بن ابي هريرة هو مشكلا ولو دال به فرج
 الرجال وحاص فرج النساء او ان ستر فرج الرجال وهذا يقتضي انه لق
 بال من فروج الرجال وحكمنا بوجوب طهارة في او انه قضينا بانه امرأة

اوداتی

امارات ذلك على فعل خلاص قوله قال الراعي يجوز ان يقال لا ياتي بها
 ويستصحب الحكم الاول وهو ظاهر قوله الغزالي وجوز ان يقال بعدل
 اليها كالفائز قال النووي والصواب الاول ولا يرجع لا اخباره مع وجود
 الامارات الدالة على خلافه وعن الماوردي انه يرجع اليه واما الضرب الثاني
 من الحثا ثا فلا يبين خاله الا لهذه الطريقة الثالثة **فروع** ورد في الموضوعين
 الكلامين القبيح بالغيبة والتمية والغذف وقول الزور والفحش قال
 ابن الصباغ والمستوفى المراد بهذا الموضوع اللغو في غشيل الغمر وقال خزان
 المراد الشرع يستحب الوصول لا نه كسر الخطايا وقد نص عليه الشافعي
 قال النووي وهو الصحيح والصواب **قاع** ده حلم القبر لا يرتفع الشك
 الطاهري فاذا تحقق شبهة في شئك في ذاك لا تأخذ بما تحققة ولا يلزمك الغم
 فمقتضى الشك بما اذا شك في طلاق زوجته او عتق عبده او نجاسة ثوبه
 او ما به او طعامه او طهارتها بعد يقين نجاستها او حجب زوجته او امته
 فانه فعل او لم يفعل يستتبع حكم اليقين المتقدم سواء كان تردده بين امرين
 على التسوية او يخرج ما خالف المتقدم وفيه وجه ضعيف انه اذا ظن النجاسة
 حكم بها واستغنى عن ذلك ما اذا استند الظن في سبب معين فانه يعمل
 به لا رة فظنهما اذا اذ اي طيبة يتناول في ما عثر وجدته متغيرا فانه يياخذ
 بنجاسته وكما اذا شهد عدلان بحق فان الظن الحاصل مما تقدم على سعي
 براه الذمه او لا وتارة عتلف فيه كالصلوة في المقابر المنيوشه وساب
 محامدي الخائفات وطبن السوادح والاصح فيه كله العمل بالاحتمال
 ومن هذا ما اذا انقضت الطهارة وشك في وجود الحدث الاصغر او الاكبر
 بعد ذلك لا لاخذ سببين الطهارة متواكفان ذلك في الملو او خارجها
 على المذهب ويستحب له التوضوء على المذهب فان فعل وصلي وبان لا نه
 محدث فني اجزأ به وحيث ان وان يقين الحدث وشك في الطهارة فعليه
 الاخذ بمقال الحدث وفصل الراعي بين الشك والظن وقال اذا استيقن
 الحدث وظن الطهارة فله ان يقضي ولا بعد النووي وهو مشكل يخالف لظاهر

هذا هو الحق قاله في امره ضل عليه والحق
اسم يدرك ومنه صاحب الحاد الصغير
والمباركي في القيمة له ووار
السبح الذي السبح في اليوم الذي
اسم الذي قال ما لا
الرحمن الجبار في الاطلاق
هذا هو الحق

كلام الامام عليه السلام في قول بن القاسم فيها اذا تيقن الطهارة والحديث
وسلك في السابق انما ياخذ بصدقها قبلها وموافقة قول بن الحارث في الحضور
الاختصاص في حديث غيره واستدل بن القاسم من هذه القاعدة مسائل
والعلم يستصحب فيها حكم الا على السابق وعمل فيها بالسك الطائري
وخالفه الا صحاب فيها واجابوا عنها **الحديث** ان الناس لو كانوا بقا
وقد اجتمعوا بصلوات الظهر دون الجمعة اي على المذهب وان كان الاصل
بقا الوقت واجيب بان الاصل وجوب اربع والعديل الى ركعتين بشرط
بقا الوقت فاذا اتم في الشرط رجعا اليها ولا يعدل عنها الا بيقين
فهو عند منقضي الاصل **الثانية** لو شك الماسح في انقضاء صلاة الشمس لم
يجز له وان كان الاصل عدم انقضائها واجيب بان الاصل وجوب غسل الرجل
وجواز الممسح بدل بشرط تحقق الدلة المرخص فيها فاذا شك في وجوب
الشرط رجعا الى الاصل **الثالثة** اذا وصل المتأخر الى بلد وشك انها وطنه
لم يقصر وان كان الاصل عدم السفر وعدم وصوله **الرابعة** لو شك هل نوى
الاقامة ام لا لم يقصر وان كان الاصل عدم النية واجيب عنها بان منها خلافا
وان كان الاصل عدم القصر والاصل وجوب الاتمام والقصر فشرط
بالسفر وقد حكاه فيه فجع الى المض **الخامسة** لو شك الماسح في انه
استدأ في الحضر او السفر اخذ بان بدأ في الحضر وان كان الاصل عدمه
واجيب بمثل ما تقدم **السادسة** لو احرم المتأخر من القصر خلف
من لا يجوز سفره او اقامته لم يجز له القصر والجواب ما تقدم **السابعة**
لو زاي جنبا او يبول في ما يثير رطوبة متغيرا شك هل يغتسل او بالماء لم
يجز له استنعاله واجيب بان اخذ بالطاهر قال النووي والظاهر هنا
قول بن القاسم **الثامنة** المتخير يلزمها الغسل عند كل صلوة يشك في انقطاع
الدم قبلها وان كان الاصل عدم انقطاعه وكذا لو شك في الصلوة لم يجز
لها اتمامها واجيب بان الاصل وجوب الصلوة فلا يثبت الاستيقين **التاسعة**
من اصاب بدنه او ثوبه نجاسة وشك في موضعها لم يغتسله بل وان كان

اصل

الاصل

الاصل عدم اصابتها كله واجيب بانه ممنوع من الصلوة الا طهارة محقة
وما لم يغتسل الجميع لم تكن محقة **العاشرة** لو نيم ثم زاي شيئا شك
في انه ما او شراب بطل يمينه وان بان شرابا واجيب بانه ما لم يزل يقيما
شك فان يمينه يبطل بروية الشراب من حيث انه توجه عليه الطلوع
الحادية عشرة لو روي صيد الخرجه ثم غاب وعاد وجد ميتا وشك انه
ما من جراحته او غيرها لم يحل له اكله واجيب بان في الحل فوليح ان يمنعناه
فلينس فيه ترك يقين بالشك لان الاصل التخيير ثم حكاه في الاباحة قال
النووي وهذه المسائل الست عشرة نظاير منها ما اذا شك بعد وضوءه هل
مسح رأسه فان وضوءه صحيح او بعد صلوة هل صلى ثلاثا ام اربع فلا شيء
عليه على الصحيح ومن **فروع** هذه القاعدة ما لو شك في الطهارة والحديث
معاقا لو يتيقن انه بعد طلوع الشمس توفي فيه واخذت ولم يدركها
السابق فنية اربعة اوجه أشهرها قول بن القاسم قطع به الجمهور انه يتذكر
الحال التي كان عليها قبلها وهو قبل الطلوع في المثال واماخذ الا ان
يصد هاتان تذكرانه كان محدثا لقولان متطهر وان تذكرانه كان متطهرا
لان كانت عادته يجد الوضوء فهو الا نحدث والافضل طاهر وتابها
انه ياخذ بالحالة الاولى فان كان محدثا فهو محدث وان كان متطهرا
فهو متطهر وتابها انه يعلم بما غلب على ظنه فان غلب عليه ناخير
الطهارة عن الحديث اخذ بانه متطهر اذ ان غلب عليه فقد منها عليه فهو
محدث وراجعها وصحة الخبر المحققين انه يلزم به الوضوء **الفصل**
الثاني في احكام الحديث مطلقا والمنظرفه في امرين احكام
الحديث الا صغر المعصوم له الباب وفي احكام الحديث الا صغر **الظن الاول**
في احكام الحديث الا صغر **الربعة الاولى** يمنع الملوقة فرضها ونفلها
حتى صلوة الجنازة اذ لم يكن عذرا او بدلا ضرورة فان كان المستحاضة
والصلوة باليتيم بشرط فقد الما والثاب جاز ويحرم فعلها بدون ذلك
وهو كثيرة الا ان ذكرها **الثاني** في الطوق **الثالث** في تجديف الكلدان

والتشريع ذال بن الملاح وما يفعله عوام الفقهاء من السجود بين يدي
المستأجر وان كانوا محدثين فهو من العظام وان كان دطها رة والي
القبلة وكشش ان يكون كقرا **الرابع** من المصحف ويستوي من موضع
الكاتب والبياض الذي من الاستطوع والحق استي والجلد على الصحيح وقيل لا
يحرم الاستس موضع الكابة وهو بعيد وظهر الوجهين انه حرم من يست
خرططة وصند وقه الخشن به اذا كان فيهما وغلافة وعلاقته وفي تغليب
اد راقه يعود وجهان صحح الامام والغزالي والرافعي المنع والثاني الخوارق قال
نطع به الغزاليين ولو لم عمل بكمه او خرقه وقلب الورق بها لم يكن قطعا وتيل
بحريان الوجهين وشد الدار في فقال ان مسته يعود خاز وان مسته
خرقه او حمله فوجهان ولا يستطهنا ان لا يكون من المتعبد واليد خايل
ولا ان يكون باطن اللف ويحرم ايضا حمله سواء حمله مباشرة بيده او في حمله
بغلافة او غيرها او وضعه في ثوب وحمله اذا كان هو المقصود وكذا حمله من
مكان ليد وان وفيه وجه انه يجوز حمله بغلافة ولو حمله في صندوق فيه
استعد مقصوده بالكل ايضا لم يحرم على الصحيح من القولين لا يحرم من
كتاب فيه اسم الله تعالى ولا فيه بسم الله اذا كان غيره مكتوب فيه ولا ان
دلت كتابا وند حر فيه الله من القران للاستدلالا وغيره ذكره القاض
وفي مس كتب التفسير والفقه والاصول المشتملة على شي من القران **طريق**
احدها انه وجهين وتاينهما **ان** ان كان القران اذ من غيره حرم المتس
والحل والافوجهان وجه الرواية وقال الصواب القطع بالكنع عند
الاشد وناكها **ان** ان كان مبدع عن غيره بان كتب بخطه او بحره او نحو حرم
والافوجهان وجه لا يحرم بمره **فروع** **الاول** اطلو جماعة جواز نفس
كتب الحديث **فقال** المتولي والروا **يا** في لكن فكره وقال اخر وان لم
دين فيها شي من القران جاز والاولي ان لا يفعل الا بطهارة وان كان
فيها شي منه فعلى الوجهين في كتب الفقه واختاره النووي **الثاني**
الصحيح انه يجوز للمحدث من التوب المطر وبشي من القران وكذا السجدة

التوب

المستوب عليها والند اهم المنقوشة بها كالداهم المنقوش علمها سورة
الاخلاص والخواتم والاسداد ايات والجد ان المنقوش علمها شي من القران
وكذا ينبغي عليه شي منه لا الداهم كالحبر والحلوي وكيفية هدم هذا الجدار
والخرق هذه الاحتمال الحبر والخرق والخرق والخرق والخرق والخرق
خرق الخشب المنقوش علمها القران وجزم المارد دي منع من الثياب المطرنة
به وقال في الداهم ان لم تعامل الناس بها حرم كالداهم الاحد من حرم
والافوجهان قال المتولي وجه لا يحرم المتس في هذه الصورة حره قال النووي
وفيه نظر **الثالث** في جواز مسح النواح الصبيان وحملها المكلف وجهان
احدهما الجواز وصحة القاض وتنسبه المارة ذي الى الاخر من لكن يحسره
واصحها المنع سواء كان للتوبات كثيرا او قليلا وهل يجب على الولي والمعام
منع الصبي من المصحف واللوح وحملها بغير طهارة فيه دلتا ونجسه
اصحها نالها انه منعه من اللوح وان قول الاصحين وقطع الجرجاني
يجوز مسحها في اللتب واما غير المتولي فلا يجوز له من المصحف وحمله
كالمحرف **الرابع** يجوز للمستمع بينهما صحاحا ومن به حدث داعم اذا تفرقه
فالمستحاضة من المصحف وحمله وان كان خدتها لم يرتفع واما فاقا قد
الطهر من التحريم باق في حقه وان كان يصلي ويجوز للحديث ايضا في
حالة الضرورة كما اذا خاف عليه من عرق او حرق او وقوع في نجاسة او
احد كما فر ولم يمتن من الوضوء بل يجب قال القاض ولو بد على التيم لا يجب
لانه لا يرفع الحدث قال النووي وفيه نظر فانه مسح ظهره مع الحرام
في جواز كسابة القران للحدث والجيب في لوح او ودقة موصوفة بين يديه
اذ لم يمسها بيده حالة الكابة فلتا او جذاصها يجوز وبالمناجزة والحدث دون
الجيب **السابع** دس لا يحرم من التوبة والا يجبل ولا ما نسخته تلاوته من
القران لقوله الشيخ والشيخ ولا حمله على الصحيح لكن بجره وقته المتولي
المراهة عما اعتقد ان فيه شيئا غير مبدل وان قدم عن القاض في باب
الاستسحابة الكراهية واستار القاض الى ترتيب الخلاف في المنسوخ من

القرآن على التوراة ان حرمنا من التوراة فهذا الذي وان جوزناه في هذا
وجهاً من الستة **سبع** بجرم كتابة القرآن شئ نجس فمسه بعض من نجس
ولو كانت النجاسة على عضو فالاصح انه لا يجرم مسه بعضوا اخر طاهر لكن
ويره قال النووي وفيه نظر وقال الصبيح **محرم** الشئ من يجره كتابة
القرآن على الحيوان سوا المسجد وغيره وعلى الثياب وان كان القصد به
التبرك قال بعض الفقهاء ولهما تحت الشقوق فاستدركاه لانه موطأ قال
النووي ومقتضى ما ذكره الاصحاب من جواز اكل الحلقا المكتوب عليها القرآن
حوار كتابته في انا وعنتله وشربه وهو مذهب جماعة من الشافعية والهم
بعضهم **ثاني** لا يمنع الكافر من سماع القرآن واما تغلغل فان لم يصرح
استلامه لم يجز وان دجا حاز في الاصح وحرم المسافر به الى ارض
الافكار ويجوز ان يكتب اية منه في الكتاب المهم **الثاني** قال القاضي
وعنه لا يجوز توسيد الصحف ولا غيره من كتب العالم الا ان يخاف عليه التهمة
قال النووي وفي الاستئذان نظير والطاهر منعة في الصحف وان خيف
عليها الشبهة ولا يمكن الصبيان من حمل اللوح بالاقلام ولا الجفون وغير
الميز من حمل الصحف **الثاني** عشرين قال القاضي وغيره ذكره للمحدث
حمل النفا ويد أي الجوز وفيها القرآن وقال ابن الصلاح كتابة المرد
واستغفارها مكرره وللخيار ترك تغليفها وقال في موضع اخر يجوز
تغليق المرد والقيها قرآن على النساء والصبيان والرجال ويجعل عليها
شمع ويخونه ويستوثق من النساء ويخونه من الدخول الى الخلاء ما قال
النووي المختار انه لا مدره اذا جعل عليه شمع ويخونه وروي عن مالك
الثاني عشرين قال الامام والفر لا يدره للمحدث قراءة القرآن ليس
الاول ان تطهر له ولا المقام في المسجد وان لم يكن له عرض ديني
وخالف فيه المتولي ولا التور فيه **الثالث** عشرين لو وجد انسان
اسما مغطاً في ورفه لم يلق في الطريق فله رها لا ولا يعرف حتى فرقه والقاء
او عنتله وجعله في خايط قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام الاولي

عنتله

عنتله لان القول في الجوار يعرف من ان سقطت من سمان النظر **الثاني في العكار**
الحديث الاكبر الثاني عن الاسباب الخمسة الوجبة للغسل وهي الخنض
والقاس وخروج البني والنقا الخنا بين ويستباني وحزم به كل ما حرم
بالحدث الاصغر وامر ان احزان احدها فراه سقي من القرآن ولو حذر فا
واحد استوا قرأه جهرا او سراً مفردا او مع غيره كما لو قرأه في ضمن كتاب
للاستدلال ولو قرأه بقلبه دون لسانه لم يحرم ويستغني منه ما اذا لم
يحدث ما ولا يقرأه في مودى الفريضة وفي قراءة الفاتحة فيها وجهان احدهما
يجب وصحة النووي وتامها لا يجب بل لا يجوز وصحة الراعي ولو اني لم يمت من
الفاظ القرآن لا على قصد القراءة لم يحرم سوا قصد الذكرا او اطلاق كلمة الحق
التي بالسملة عند ابتداء امين والحمد لله رب العالمين عند نغدا او قال سبحان الذي
سبح لنا هذه عند الردوب لم يحرم على الصحيح وفي الحايض قول قد يكره انه
لا يحرم عليها القراءة ومنهم من حصه بالمعجم ومنهم من خصه بحكمة النسيان
وعلى القديم لو كانت جنباً فاغتسلت لقراءة القرآن صح غسلها مع الخنض
قاله الغزالي والمفتي كالحايض ومنهم من لم يثبت هذا القول الثاني في الكس
في السجدة دون العبور وفي العبور روجه انه لا يجوز الحاجة ووجه اخر انه انما
يجوز اذا الركن له طريق غيره وهو مدره فطلقا الا لغيره كما لو كان قريب
الطريقين وقال النووي ومعلوم كلامهم انه خلاف الاولي لا مدره وليس
له الرد في المسجد لانه كالث ومن اجنب في المسجد لزومه الخروج على
القوة ولا تكلف الا شراع في المشي فان لم يمكنه لغلط الباب او خوف علي
نفسه او ناله جاز الكس ويقيم ان وجب غير قرب المسجد ولا يقيم شرابه في
الاصح فان خالف ويقيم صح ولو كان للمسجد بابان فينبغي ان يخرج من اقرهما
اليه فان عدل الى الا بعد لغيره لم يكره وكذا لغيره من الاصح **خروج**
الاول الاصح ان غير المحدث حدثا السرا اذا كان في محسنا لا يحرم
عليه قراءة القرآن لكن يكره ولا يكره للجنب ان يقرأ القرآن على قلبه ولا يظهر
قراءة القرآن في الحمار والطريق وحكي النووي عن السقي انها ذكره في بيت

الرخا وهو قد ورد قال هو معصية نذ هبنا **الثاني** قال البغوي اول نجيب
رجل والماء في السجدة ليس له ان يدخله ليعققتل فيه بل ان وجد ترابا
نيم ودخل واخرج الماء فان لم يكن معه انا صلى بالتيمة واعاد قال النووي
ويستغنى ان يجوز الغسل فيه اذا لم يجد غيره ولم يجد انا ولا دفعي التيمم
واذا دخل للاستسقاء لم يجز ان يقف الا قد حاشه الاستسقاء **الثالث** لا
لحرر على صاحب الحدث الاخير قراءة التوبة والاحتيل وفاتح من القرآن
كما ورد من كلام الله تعالى المنزل في رسولك لا على قوله انه قرآن لقوله انا
عند ظن عيسى في الحديث **الرابع** قال الفاضل لا يجوز تلاخضت قراءة
القرآن بالاشارة لا من انطق غيره ولذا لو حلف لا يقرأه فقرأه لم يفسخ
خ **الخامس** يجوز للخب ان يجمع وباقل ويشرب ويتيمم للخب يستحب
له ان يغسل رجليه ويؤم ويصلي للصلاة قبل ذلك ويبره قبله والاستسقاء
والترهية في الجماع اذا كانت الثانية غير الاولى اشده ويستحب ذلك
ايضا للحائض والنفساء اذا انقطع دمها **السادس** فصل في الحائض والحائض
والحدث طاهر طهره ويجوز التطهر به من غير طهارة وهو ما يقع في الاراء

الباب الرابع في الغسل الواجب على الميت

والنظر في موجباتها وكيفية النظر الاول في موجباته **وهي** اربعة
الحبش والنفاش وخروج الولد وما في معناه والجنابة **الاول** الحبش
وهو موجب للغسل وهل الموجب له خروجه او انقطاعه او هاهنا او حبه
احدها ان الموجب له خروجه وصحة جماعة من العراقيين وغيرهم وثانها
الموجب له انقطاعه وصحة الخراسانيين وقطع به الشيخ ابو جابر
وبالثالث اطهرها وهو قول الامام ان الموجب له الخروج عند الموت طاهر
وبالموجب الوطى العدة عند الطلاق والملاحة مرة قبل ان الموجب لغسل
الجنابة الا ان آل والوطى وللوصو خروجه الخارج وفيها دلالة او حقه تقدر
وما في الباب احدها الاستنباط المذمومة والثاني دخول الوقت والثالث

معا وهي ما بي هنا من تلغ الا وجه حسنه فالواو ليس لهذا الخلاف فارتد فان
قلنا يجب الغسل لخروج الدم عنتلته وان دلنا بانقطاعه فلا وذا صاحب
العدة احاد في ان المرأة اذا احبت وحاصت قبل الغسل وارتدت فان
تغسل وتقرأ القرآن على القدر ثم فان وجبت له خروج الدم لم يصح غسلها
وان وجبت له بالانقطاع صح غسلها عن الجنابة قال العمري لو خرج دم
الحبش في وقت من قبل الحائض المشكل او من احد هاهنا غسل عليه لاحتمال
انه دخل **الثاني** النفاش قال العمري لو خرج من جريان الخلاف في ان الرجل للحبش
الخروج او الانقطاع فيه **الثالث** خروج الولد من غير دم نفاس والصحح
انه يوجب الغسل متى صح عنتلته فيه وحضانة مسفيان على ان اقل
النفاش حبة او ستاعة فعلى الاول يصح عنه وهو الاصح وعلى الثاني بعد
ستاعة وقبل لا موجب بل الوضوء واجب انه الاستسقاء اذا وجب فتعني
الاول او يتخير بينه وبين الحجر حكمه ختم خروج الحصاة التي لا طوبى معها
وقد مر وخروج غل الوجهين بطلان صومها فعلى الاصح يبطل ويغسل الثاني
لا وقال العمري في الوضوء وباني لا يتطلى على الوجهين في الاحتلام وعمرى الوجهان
فيما اذا التفت علقه او مضغته من غير نفاس وقطع بعضهم في المضغ بانما توجب
الرابع الجنابة وحمل بطريقين احدهما ايلاج الحشفة او قد هاهنا الثاني
انزال البني وهل الموجب له الجنابة او القيام في الصلوة او هاهنا معان فيه دلالة
او حبه بعد امت اصحابها بالنسبة الطريق الاول ايلاج الحشفة او قد رها
وهو موجب للغسل على الوجه والوجه فيه شواحصل انزال او التذ اذ ام لا
سوا كان مجموها او لا ولو اوج بعصه المرحب على المذهب وفي معناه ايلاج
قد هاهنا من مقطوعا وقيل ان يقع الترميم لا يجب الا بايلاج الجميع وهو
مطرد في جميع الاحكام المتعلقة بالوطى واختاره جماعة وقالوا هو ظاهر
النص ولا يختص ذلك بفرج الا دبيل فلو اوجبت ذرسيه من فرجها
لزمها الغسل ولو اوجبت نجل ذره في ذر امرأة او دخل او ههنا او فرجها
او فرج ستمه لزمه الغسل في فرج غير الاوى ودبره وخه انه لا تجب

بالإبلاج فيه عتيل ولا فرق بين أن يغسل المولج والمولج فيه حيا أو ميتا ولا بين
أن يغسل حيا أو ميتا محتيا أو غير محتيا أو غافلا أو مجنونا أو نائما أو لا بين
أن يكون الذكركم متقشرا أو غير متقشرا ولا بين أن يكون أشدا أو غير
الصحيح وحكم بجنابة الصبي والصبية والمجنون والمجنونة وإن كان لا يلزم
الغتسل وإن كان الصبي والصبية متميزين أمهما وليهما بالغتسل وصحح بينهما
فإن الفاحش فأن بلغ أو بلغت لم يلزم إعادة الغتسل على الصحيح فإن قيل ما من
غير غتسل لم يصح فأن بلغا لم يلزم الغتسل وقال الغزالي استباحها ذكر
صبي بن سنة لا يوجب عليها غتسل بخلاف ذكر العتيق واشترط في جنابة
الصبية أن يشتهي رجل رطبها لا كعبت يوم فإن لم يشترط في العجوة
ولو استدخلت ذكره فمقطوع الزمها الغتسل على الأصح وخرج على الخلاف
في الاستفصاء منه ولا يجد عليها قطعا ولا مهر لها أن أوجع فيها رجل وهل يشترط
الماسه بين السترين أو دفعي الحيا ورة مع وجود حامل كالولف على ذكره خرقه
وأولج فيه ثلثة أوجع أصحها لا وجب الغتسل وثانيها لا وجب وصحح الحامل والرباني
وثالثها أن الحرق قد ان كانت رقبته حيث يصل حماره أحداهما إلى الآخر وجب
الغتسل والأفلا وهذا من الصورة التي تعرض فيها وجود الجنابة دون الحدث
الأصغرا إذا كان متوضعا ولم يحصل لمس وهو جار في الحاي والحلقة وفستاد الحج
قال النووي ويعتني أن يجري في كل الأحكام والأصح أنه لا يجب إعادة غتسل الميت
بالإبلاج فيه ولا يوجب بوطي الميتة من ذلك الحديث في الأصح وفقتد به
العبادات وجب به الكفارة في الصوم **فخرج** لو كان المولج أو المولجة
فيه خنثين متحابين وأولج أحدهما في نرج الآخر **فخرج** ولا جنابة ولا حد في ذلك
لو أولج كل منهما في نرج الآخر وإن أولج أحدهما في دبر الآخر أو أحدهما ذكره
في دبر الآخر وأولج الآخر ذكره في نرج صاحبه فلا جنابة أصلا لكن إذا
نزعا حدث المزروع ميتة ويلزمه الوضوء وإن أولج أحدهما ذكره في دبر الآخر
وأولج الآخر ذكره في نرج صاحبه فلا جنابة أيضا وهما محدثان وغزالي
الفتوح أنه يجب الوضوء على المولج في دبره دون المولج في قبله وإن كان

الخنثي

الخنثي المولج فقط فلا جنابة سواء أولج في دبر امرأة أو لهبته أو دبر امرأة أو د
رجل وهما محدثان فيما إذا أولج في دبر رجل فعلى الرجل الوضوء من ثيابا وتخل
الوضوء من ثيابا وعلى الخنثي تطهير أعضاء وضوءه في الترتيب وحدها في القياس
أنه لا يجب وفيما إذا أولج في امرأة لا وضوء عليه وحتمل بحي الوضوء في
الترتيب ولا وضوء على الخنثي وإن كان الخنثي المولج فيه فلا إبلاج في فرجه
لا يغتسل بجنابة ولا حد إذا الأولج في دبره كالأبلاج في دبر الواضحة ولو أولج
رجل في فرج نسيكل وأولج النسيكل في فرج امرأة فالنسيكل يجب دونه
الرجل والمرأة وتقتض وضوء المرأة بالنزع **فخرج** وإن كان لو كان له ذكران
فإن كان يبول بهما وجب الغتسل بإبلاج كل منهما **فخرج** وإن كان يبول بأحدهما
فقط يجب بإبلاجه دون الآخر الطريق الثاني للجنابة خروج البني وهو موجب
للغتسل سواء أخرج جميعا من غير إبلاج جميع الخشفة أو بياشرة فيما دون
الفرج أو نظرا أو احتلاما أو استيقنا أو بغير سبب سواء أخرج شتموقا أو بغيرها
في النوم أو في اليقظة من العاقل والمجنون ولو خرج من غير مجزئة للعناد كما لو
انكسر عليه فخرج منه أو من ثقبه انفتحت فيه أو في الخضبة أو في الذر
فوحدها أن أحدهما يجب الغتسل وقطع به المغزوي وثانيهما لا وقطع به العقاشي
الطريق وصححه الشافعي وقال المتولي خيمه حكم الخارج المعنود إذا أخرج
من ثقبه على بطنه وكل موضع أوجبنا هناك الوضوء أوجبنا هناك الغتسل
بحيث لا يوجب الوضوء لا يوجب الغتسل هنا قال النووي وهو الصحيح
قال الرافعي يجوز أن يكون الصلب هنا بمثابة للعدة ثم وهذا حكمه فيما
إذا استحل فأن لم يحكم لم يجب الغتسل منه قطعا ولو خرج من دبر رجل
أو امرأة في وجوب الغتسل وحدها والمعتبر خروج المني إلى الظاهر
فلو وصل إلى وسط الذكر فاستد وسعه من الخرج لم يجب حتى لو كان
في صلوة وكذا المرأة إذا كانت في محل المني إلى الوضع الذي
لزمها غتسل في الجنابة والاستنجاء وهو الذي يظهر حاله فعودها القضاء
الحاجة لزمها الغتسل وإن لم يصل إلى الظاهر وأما البكر فلا يلزم ما لم يخرج

من فرجها ومثله المني الطاهر الواجب للغسل عن المذي والودي البخسيتين
الوجبتين للوضوء وان خرج للمني صفات اما مني الرجل فصفاة القافية
والبياض وقد بعضهم الثخانة بالشتا وقال هو بالصيف رقيق وبالدفق
مخروج دفقة بعد دفقة والخروج عند شهوة الجماع شهوة وتور الذكور
والخشنة عقيب خروجه وامستسا والشموة وشبهه راحته في حال
وطوبته براحة الطلع وبراحة العجين وبراحة العصيل في حال بعثته
براحة بياض البيض والودي وهو شيء يخرج عقيب البول اذا استتمت
الطبيعة وعند حمل الاشياء الثقيلة والاعمال الشاقة يساير له في البياض
والخانة وقيل انه كدودي المدي وهو شيء يخرج عند الشهوة لا شهوة شتاء
في البياض وخروجه عند الشهوة وقد يشاهد في الرقة في الصيف وقد يفقد
بعض هذه الصفات في المني الغارض فخاصة تلكه التلدد بخروج جميع النفوس
عقبه وشبهه راحته الطلع والعجين والخروج سدف فان فقدت
كلها فليس الخارج منيا وان وجدت واحدا ففهم مني وقد يخرج بغير
لذه لمريض او لا سترخا وعاه وقد يفقد التدفق والانداد كالواحد
جماع او غيره ثم اغتسل ثم خرج ببقية بعد ذلك فوجب الغسل سقا
خرج بعد ما بال او قبله وقد يفقد منه البياض فان خرج احمر لغسله الدم
او دما لكثرة الوقاع فوجب به الغسل على الصحيح واما مني المرأة ففقدته
رقيق اصفر غالبا وقد يبيض لقوته والودي شتاء في الرقة واختلف في رقة
خاصته فقال الامار والفر لا خاصته خروجه شهوة والشموة عقبه ومقتضاه
انه لا اعتماد على الخاصتين الاخيرتين اللتين في مني الرجل الراجحة والتدفق
ووجهه في الوسيط بان الاطباء قالوا منيها لا يخرج منها وقال الكشاف في
مقتضى كلام الاحقر بن بصرى في تلويح اطرد الخواص الثلاث فيه وقد قال
البغوي اذا خرج منها شهوة او بغيرها وجب الغسل وقال في الصلاة في
خاصتان المذد بخروجه وشبهه راحته الطلع ولذا اصرح به الروايات
واندر على الدافع اثبات الخاصة الثالثة وفي التدفق قال الامار ودي لسقا

انزلت

انزلت المرأة المني الى فرجها ولم يخرج فان كانت دبر المني منها الغسل
وان كانت ثيبا لم يغسلها وكلام الغزالي يقتضي لزومه بانزاله مطلقا ولا
تؤثر بين خروج المني منها بجماع او باحتمام او بغيرهما كما سماها امراه
والنظر والمشي بقوة وشهوة ولو طبت المراه واعطست ثم خرج منها
مني الرجل في وجوب الغسل عليها وجهان احدهما لا يوجب قطع جماعه
واصحهما انه ينظر فان كانت قضاة وطرها به ذلك الجماع وجب وان لم تكن
قضاة بان يحل عليها او كانت صغيرة فلا وجوب لها في مني ما اذا كانت
مراهة او نائمة ودفع عليه ما يملكه بقضيا وطرها وذكرا او نبي المراهة
للجماع بطريقا ثالثا وقال لو استند خلت المرأة مني الرجل لم يغسلها لاجراء
في نقد المهر وجوب العدة وبثوث الرجعة واجراء ايضا فيها اذا دخلته
في دبرها خالفه الاصحاب الاية لحجاب العدة وقال به الجمهور **فروغ**
الحجيد بد الصحيح ان غسل الميت لا يوجب الغسل على الغاسل وفي الحجاب
الحقير والاعمال الغسل اربعة اوجه اصحها انها لا يوجبها والثاني وجوبه كل منهما
والثالث انه ان كان الغالب من حالهما الا انزال وجب والا فلا وانما ان
الجنون بوجبه فان تحقق عدم الانزال دون الاعمال الثاني في لوشك هل
خرج منه مني ام لا او احتمل فانتبه ولم يجد منيا لم يلزمه الغسل ولا الواحش
بمخروجه منه فوضع يده على ذكره فامر بحد شيئا ولو زاي المني في ثوبه او
نراشه فان كان ينام فيه غيره ممن يحتمل ان يكون منه لم يلزمه ويستحب
ولم يحكم حاجته وليس لاحد لها الا انه ابا لا جز وان لم يمت فيه غيره
لزمه وان لم يكن احدا لاما على المذهب وعليه اعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث
المني بعد هذا لكن يستحب قال في المذهب ولو تقدمت منه دوياء فغسلها ثم
ذكرها عند وجود المني فعليه اعادة ما صلى بعد ذلك وعن صاحب الزودع
والرواية انه لا يغسل عليه لانه لم يحقق خروجه منه الثالث لو فرج
المني من فرج الخنثى فعليه الغسل وان خرج من احدها قال الشيخ ابو
عليه الغسل وقال ابو العتوج هو على وجهين كالخروج من دبره **المنزل الثاني**

في شفيه الغسل والكلام في اقله واكمله فاقوله قالوا يجب امران احدهما
 النية ويجب اقترانها بغسل اول جز من البدن ويستحب اقترانها
 باول مقدار مائه ويستحبها لا يغسل اول جز فان خلفت مقدار مائه عنها
 لم يثبت عليها على الاظهر وان اقتربت باول سنة وعربت قبل غسل اول
 جز منه فالأظهر انه لا يصح ثم ان نوي بغسله استباحة امر متوقف على
 الغسل كالصلوة وقراءة القرآن والطواف وسجدة في التلاوة والسنن
 واللبث في المسجد صح على المذهب وان نوي رفع الحنابة او الحدث او
 الحائض دفع حدث الحيف صح ولو نوي دفع الحدث مطلقا لم يصح بل
 ولا يصح في الاصح وقيل لا قبل ان كان عليه حدث اصغر لم يجز عن واحد
 منها وان نوي دفع الحدث الاصغر فان تجدد لم يصح في الاصح وان غلط فظنه
 اصغر لم يرفع عن غير اعضا الوضوء في ارتفاعها عنها ملأ وجه اصحابها انه
 يرفع عما عدا الرأس والخلاف مبنى على ان الحدث حل جميع البدن كالحنابة
 ام اعضا الوضوء خاصة ولو نوي الغسل من الحيض استباحة الوطى لوجه
 اصحابها صح مطلقا وانها يستباح به الوطى دون غيره وان نوي فاستحب
 الغسل برجل الحدث لعصمة المسجد والاذان صح على الصحيح وان نوي ما
 يستحب له الغسل لا من اجل الحدث لغسل الجمعة والعيد ففيه الخلاف
 واولي بعدم الصحة ولو نوي الغسل المفرد من اذنه فغسله الغسل صح ولو نوي
 الحنب الغسل عن الحيض والحائض الغسل عن الحنابة عهد المصنف في الاصح
 ولو نوي الحائض الحنب الغسل عن الحنابة او الحيض فقد تم حكمه في باب
 الوضوء **اني استنبعا بجميع البدن بالغسل** ومنه باطن الاذان
 وما يبدو ابالشقوق في الرجل وغيرها ما بين الالبتين وبطون اصابع الرجلين
 وما ظهر من الانف والفم بالجدع في الاصح لا باطن العينين ولا باطن الفم ولا راس
 على المذهب والاظهر انه يجب على الاغلف غسل ما تحت الغلفة وفي وجوب
 غسل ما ظهر من فرج البغت بالاتصاف وهو ما يبدو واعند الفقهاء
 الحاجة احدها وجزم به الامام لا واصحابها نعم قالوا انه يجب في غسل الحيف

والفائس

والفائس لا الكثير الدم دون الحنابة ورابعها انه يجب في الغسل منها
 واما من الحنابة فان قلنا نجاسته وطونة الفرج لرجب والا فوجهان
 ويجب غسل الشعرة وان قال الما الى منابتها خفيفه كانه اذ وسفة
 ولا باطن الصغار ولا يجب بقصها الا ان يكون الاصل لا باطنها الا به
 ولو كان في شعره عقدة لا يلزم غسلها على الصحيح ولو كان الشعر
 محشوا حننا او صبيغ ونحوه وجب ازالته ولو كان فيه دهن لرجب ازالته
 ولا يجب غسل الشعر والماء به في باطن العين والانف ولا يجب ذلك
 والوالاه ويجب ازالة النجاسته عن البدن في احد الوجهين كما تقدم
 واما اكمله فمستحب فيه امود منها ان تستحي الله تعالى عنه الشروع فيه
 كما في الوضوء فيقول بسم الله والاولى ان يصف اليها الرحمن الرحيم لا على
 قصه القراءة وقيل الاولى ان يقول لسم الله العظيم الحليم الحمد لله على نعمه
 حتى لا ياتي بها على ظهر القرآن وقيل لا يستحب وصحة الفائس وعبر
 التوبة عنه بجرأتهما ومنها ان يغسل كفيه ثلثا وقد يقال يدخل
 هاتان السنتان في الوضوء المسنون فيه ومنها ان يغسل فرجه وما على
 يديه من نجاسته ان كانت في احد الوجهين والوجه الاخر انه من واجباته
 او من شروطه والخلاف مبنى على ان الغسل الواحدة مفعلي لرفع الحدث
 والحنب معارفيه وجهان صح الراجح انها لا ركن في الوضوء بل مفعلي
 الاول يرفع الحنب بهذه ويحتاج الى اخر الحدث وقال المؤلف ان قلنا
 المستعمل في الحدث يصلح لرفع الحنب طهر المحل واحتاج الى اخر الحدث
 وان قلنا لا يصلح في طهارة المحل وجهان وان قلنا لا يطهر غسلة ثالثة
 الحنب وثالثة الحدث وان يغسل ما عليه من مستقمة وان كان طاهرا
 كالبني ومنها ان يتوضوء بعد ذلك وضوء للصلوة ان كان جنباً غير محدث
 او جنباً محدثاً وقلنا بالمذهب ان الوضوء يترك في الغسل واما على قولنا
 لا يترك وجب وضوء وغسل فالوضوء واجب ولا يستحب وضوء اخر وقدر
 ما شانهما قال الما في الاولى فمقدم الوضوء حيث قلنا ما استحبنا به

مقدم على الغسل قال التولي ولو توصاه بعده اجزاه الا ان السنة قد
وقد تقدم تصوير وجود الجنابة دون الحدث فيما اذا الف على ذكره
فادخل في امرأة ولم يستها ولم يترك في وجهه ويستبق التي على طهارة او باخلام
وعدا في وجهه وفي اتيان المتوضي الغلام والبهيمة والحق المستعوي بذلك
للجماع وطلقا قال انه يوجب الجنابة فقط والمسل الحاصل فيه نصيب
معموم اجم ثم اذا توضي قبل الغسل فاصح التولي ان المستحب ان يتم
غسل الرجلين قبل الغسل وقيل المستحب تاخير غسلها الى اخر الغسل
وقال الفاضل بخير منهما قال الراعي ولا يحتاج هذا التوضي الى نية ودلني
دخوله في نية الغسل وقال بعض المتأخرين توضي نية الغسل وقال ابن
الصلاح ان كان جنباً عن حدث فلا مكره في ذلك وان كان جنباً محدثاً
فمدني ان ينوي به رفع الحدث الاصغر فتوا فلما يجب الوضوء او لاخروجا
من الخلاف قال الراعي اذا كان جنباً محدثاً فان قلنا يجب الوضوء وجب
افزاده بالنية وان قلنا لا لم يحتج الى ذلك ولا يشرع وضوء قطعاً
ومنها ان ماخذ غزفات تحلل بها اصول شتر راسه ومعاطف يديه
ومواضع الاوتوا كالاذنين وعن البطن ان كان ذاعن ثم يفيض المائل
راسه ثم على ميا منه ثم على ميا بثره ويفقد الا بطين وكاين الاليتين
واما بغير الرجلين فيوصل الما اليه ومنها التكرار ثلثا كما في الوضوء على الذهب
خلاف الماذني وظهر الوجهين انه لا يستحب تجديد يديه ومنها يستحب
للعنقلة من الخيض او النفاس ان يتبع اثر الدم بشئ من سلك بان يجعله
في دطنه او يحوها ويجعلها في فرجها قال الحائلي والتولي يتبع بالسلك جميع
المواضع التي اصابتها الدم من بدنهما والمعنى فيه على الذهب دفع الرائحة الكريهة
وقطبي الحل فان لم يجد مسكاً استعملت ما تجده من الطيب ويكون بعد
الغسل وذكره لهما ترك استئصاله مع القدر عليه وقيل المعنى فيه تحصيل
الحرارة وسرعة العلوق فان فقدته استعملت ما يقوم مقامه من
العسل واللاطفا وشبهها وكفى قبل الغسل ومنها يستحب ان يدلك

صالحه اطلاق للجمع
الصالح والمد

ما وصلت اليه يداه من جسده مع الماومها مستحب ان لا يتقص الغسل
عن صاع قربا اربعة اعداد المد وثلث على الذهب وقيل بطلان
ومره الا يتراف ولو على البخر وقيل يحرم ومنها ان يتضمض ويستشق ثلثا
وبالغ بينهما الا ان يجوز صاها وظاهر النص كلام جماعة ان ذلك مستحب
خارج عن الوضوء ويحتمل استحبابه لم يلزم توضوا ومنها الموالاة واجزي
بعضهم فيها القول القديم في الوضوء ومنها قال الرواية في غسل العينين
هناه فنه ومنها ترك الاستغناء بالنفس في التقديم في الوضوء ومنها ترك
السفوف والنفس في الخلاف المتقدم في الوضوء ومنها ان يستحب
النية لا اخره وان يستقبل القبلة وان لا يغتسل في الما الراحة ولا في
العين النابغة ستوا كان قليلا او كثيرا ولا يكره في الجاري وان بدأ بالمال
يديه ان كان نصب الما عليه ويا عضا وضوء ومنها يستحب للغتسل
من الا نزالان ببول قبله ومنها ان يقول عند فراغه استمدا ان لا ادله
الا الله وحده لا شريك له واستمد لترحمه عليه ورسوله وحكم شايه
الاعشال المستنونة في الاقل والاكمل حكم الغسل الواجب **فروغ**
لا يجوز الغسل بحضرة الناس الامستور العورة ويجوز في الخلوة
مستوفها والستر افضل الثاني في خص الشافعي على ان تارك المضمضة
والاستغناء في بيته ارجها وتارك الوضوء لا تدار بها فاخذ بعضهم
ظاهره وقال الاكثرون تدارك الوضوء ايضا الثالث لو احدث
في اناء غتسله جاز له ان يمسح ولا مضى حتى يتوضا الرابع لو غتسل
يديه الاسقرة او شعرات دسها فادخا اصحابها ان يجب غسلها طهر
وقالها ان كان الما قد وصل الى اصلها لم يجب والاوجب الحائلي وجوب
شرا الما للغسل والوضوء على سيد الرمي في الجنابة والخيض اذا احتاط
الى شرايه وجهها ان اصحابا عند النووي فمروا ثانيا بها لا وهو ما اورد
الفاضل ونعيم خلا في شرايه للعطش وجربان في شرا الزوج لزوجته وقيل
ان كان من خيض او نفاس في الاصح وان كان من جماع او غيرهما وجب

و قال الراغب ان كان من احل لم يجب عليه و كذلك ان كان من حصر او
نفاس و على هذا القياس ما الوضوء ان كان بسبب من جهة كالاستس
وجب و الا فلا **الش** ادس لو كان على بعض اعضاءه و هن منع ثبوت الما
عليه صح الا ان ملو الما يغتسل به فكفر كما كثر في شئ طاهر فان قل لم
بضرة ان لم يغتسل به و قد مر في الوضوء **الش** ابع قال النووي
ينبغي للمغتسل من ان لا يبرق ان يتفطر لوريقه و في اء نداء و ذا
استنجي و طهر محل الاستنجاء بالالم يغتسل به ذلك بغيره يغتسل الخائبة
لان اذا لم يغتسله الا ان رما غفل عنه بعد ذلك فلا يصح غسله و لو
ذكره احتاج الى مس فرجه فينقص وضوءه الى كلفه في فخره عن يد

او يحتاج

كتاب التيمم

وهو لغة القصد و نقل في الشرع الى مسح الوجه و اليدين بالتراب
بدلا عن الوضوء الغسل و نقل في الشرع الى مسح الوجه و اليدين
بالتراب بدلا عن الوضوء الغسل او عن طهارة عموما مع النية
والذهب انه لا يرفع الحذف و اما مسح الصلوة و غيرها ما توقف
على رفعه مع بقائه بالوطي في حق الحائض و النفساء و عز بن سرح
انه رفعه و قال الامام لم يمس التيمم بطهارة و الكلام في ثلثة ابواب
فما يبيحه و في كفيته و في احكامه **الباب الاول**

فيما يبيحه

اي ما يبيح ما يتوقف على الطهارة بفعله الذي يبيحه العجز عن
الطهارة بالما و لذلك **سبعة اسباب الاول** فقد الما المستأفد
و الحاضر وفيه قول ضعيف ان الحاضر لا يقيم لفقد الما و يصير حمله
ثم الفاقد له اما ان يقيم وجوده جواله فريما و بعيدا و اذا عديمه
او تردد فيه الحالة الاولى ان مسفن عند محو اليه فله التيمم و لا يتوقف
على تقدم الطلب في اظهر الوجهين الثانية ان يجوز وجوده جواله

بغير

بغير ازا حقا او رجوعا قبله فله مطلقا و فيه انه لا يجب اذا
كان في مفاده بين وجود الما فيها و انما يجب بعد دخول الوقت فلا يجزيه
الطلب قبله و يلزمه اعادته بعدة حتى لو تيمم بها في دخوله ثم بان انه كان
فيه لزوم اعادته كما في الوقت و القبلة و قال ابن الصباغ اما ان لم يداغاف
عنه وجو زحدر و ما فان كان ناظرا اليه و لم يجد دس فلا ولو طلبه اذ له
و لو تيمم لا اخره جازا لم يحدث ما يوحد تجدد الطلب و يجوز الاستتبابه
فيه في اظهر الوجهين حتى لو بحث الما لوز واحد في طلبه اجزا طلبه عن
كل من امره بالطلب و دون غيره و بناها الموقل على وجهين باثباتها و امر
غيره فله هل يصح و كفيته ان يداغاف قبله فقيس و الى الما فان لم يجد طلب
من رقيقه ان كان الى ان يستوعبهم و لا يشترط ان يحصر كل منهم بطلب و ان
قلوا و يدعى ان يستمعهم ان طالب الما يقول من بعد ما دغوف فان كثر و اذخاف
خروج الوقت لو طلب من جميعهم فالي متى يطلب فيه اوجه اظهرها لا اذن
مقي من الوقت فاستمع تلك الصلوة فيقيم و يصلي و نايها الى ان يبقى من
الوقت ما يستوعب دكة و نايها الى ان يستوعبهم و ان خرج الوقت فان وجد
مهم ما دغوف ثمن مثله او ذهبه لزمه شره و كذلك قوله على الصحيح و لا
يجب على صاحبه بدل ما فضل عن حاجته على الصحيح و ان لم يدعوه و علم
انه لو استوهبه و ذهبه لزمه ذلك في اظهر الوجهين كالوجهين فيما
اذ علم الوالد من ولده انه لو طلب منه الطاعة في الحج لا طاعة و ان لم يجد
مهم شيئا و لم يتوفا فان كان على مستقوا من الارض و لا خايل نظر في
الجهات الادب و حصر مواضع الحضرة و اجتماع الطير و بر احسا و ضبطه
بعضهم يعلوه يقيم فان لم يجد شيئا فذاك و ان لم يدع و استوعب من الارض
بان كان تيمما لادلال او و هدايات و احتاج الى الرد فانه لم يحف
على نفسه و ماله فعليه ان يصل اليها ان امكنه و ينظر في الامام و لا
يتكلف البعد عن التيمم الرفق و ان كان الموضع اسنا و لا يقول لا يفار و طيب
الحيا م فالوجه ان يردد و لا حيث لو استعان بالرفقة اعانته مع ما هم عليه

من الاستعمال والاقوال وهذا يختلف باختلاف الارض واستوائها صعودا
 وهبوطا وباختلاف احوال الرقعة لظهوره في ذلك قال الرازي ولا يجوز
 هذا الضبط في كلام غيره والامة بعده ما يتبعه وليس في الطرف ما يخالفه
 انتهى لان القول مسترد على كل موضع لو علم فيه المألوف قصده ومباني
 في الثالثه وذر القاضيه انه عشي قد رعلوه فبهم من كل الجوانب
 الا دعيه قال النووي وكلام الاصحاب يخالف قول الامام فانهم قالوا ان
 كان في استوائه النظر في الجهات الادبع ولا يلزم منه المشي اصلا ولو
 كان بقربه حبل صغير او نحوه صعدته وظهر حوايه ان لم يجد مشورا الى
 يقتبس او مال قلت **هذه** انقله الامام عن صاحب التقريب وعن والده
 انه يسترد قليلا وقال هذا ليس بخلاف عندي وذكر ما تقدم وان
 خاف على نفسه او ماله لو تردد لطلبه لم يلزمه واذا لم يجد ما حيث
 امر بطلبه منه يتم وان يتقن وجوده اخر الوقت على المذهب والابن حاكمه
 ولا خلاف فيه وحل البعوي والتولي قول لا يقيم وقال الماوردي
 انما يتم اذا سبقته في غير منزله اما اذا سبق ان يجده في منزله فيجب
 التأخير ولا وجه لمن اطلق استحباب التأخير ولا يؤخر الصلوة عقيب التيمم
 الا بقدر اذان واقامة وسنمها ولو احتاج الى تيمم ثان كصلوة فائنه
 او قضا فائنه او لبطلان تيمم الاول فان طرأ ما يجوز وجود الما بان
 طلع قلب او اطبقت غمامة يرحي منها مظهر وجب الطلب ثانيا حيث وجد
 ما يرجوا فيه وجود الما بالسبب الحادث دون غيره من الواضع التي ينقض
 فيها العدم وفيه الوجه المتقدم وان لم يحدث شيء فان كان يفسر بالطلب
 الاول العدم لم يلزمه الطلب على المذهب فان لم يكن يتيقنه فوجهان
 اظهرهما انه يجب الطلب ثانيا لكن دون الاول هذا اذا استقر
 مكانه فان استقر عنه لزومه الطلب فطعاهما كالوجهين فيما لو اجتمعا
 الحاضر والمفتي في حادثة او المصلي في القبلة ثم وقع ذلك **في** احتاج
 الى تجديد الاحياء **الثالث** ان يعلم وجود الما حوايه وظهر من الامام

ومتابعوه

ومتابعوه ان لما زلات مراتب الادب ان دلت في حده القرب وهو الما كان
 الذي يعتاد النازلون السعي اليه للاحتياط والاحتشاش والترعي
 فلهذا السعي اليه وهو فوق حد القرب الذي يسعى اليه عند الموضع
 وهو قريب من نصف فرسخ الثانية ان يكون الما بعيدا بحيث لو سعى اليه خرج
 وقت الصلاة قبل وصوله فلا يجب السعي اليه فيتم وصلى بخلاف ما لو كان
 الما خاضعا من غير مناجاة وخاف فوات الوقت لو توجضا فانه يتوضا في وقت
 خرج الوقت وفيه وجه شاذ انه يقيم ويصلي ويعيده قال الرازي والاشبهه
 بذكرهم ان العبد لو نكث لو سعى اليه لفاته الصلوة من اول وقت الصلاة
 لو كان نازلا من اوله لا من حين نزوله ولا بان يسا في اختلاف المواقيت والستافاة
على هذا الواسع لا التزاحم الوقت وكان الما في حد القرب لزومه السعي
 اليه والوضو به وان فاته فرض الوقت والاشبهه ان يجعل وقت الحاضر
 معاراة في المواقيت والموافق وقال النووي ليس الا من كان فله فاعتبار
 اول الوقت بل ظاهر اعتبار ان الاعتبار بوقت الطلب في سائر
 التيمم وهو ظاهر فانه في الامر وعينه فان عبادته وعبادتهم وان
 دل على ما لم يخف فوات الوقت ولا ضرر الزمه طلبه وقد روي عنه وانفسه
 المرتبة الثالثة ان يكون الما بين الركنين بان دلت فوق مسافة الرعي
 والاحتياط ويذكره قبل خروج الوقت فهل يلزمه المصلي والمؤخر
 ام لا التيمم نص الشافعي فيما اذا كان على عيني المنزل او سياره انه يلزمه
 السعي اليه والوضو به ونص فيما لو كان امامه انه لا يلزمه ذلك التيمم
 ولا محاط بطريقان احكامهما ان فيها قولين وجربان في غرض هذه الصورة
 وهي ان دلت المادون مسافة الرعي ولا بد من ذلك في الوقت والثاني فترس
 النص وحاصل طريقة الامام هذه ان الما ان كان على مسافة الرعي ويذكره
 في الوقت لم يتم قطعا وان كان بين ذلك بان استغنى القرب او الادراة في الوقت
 نقولا **وقال** الشيخ بن الملاح ايجد لغير الامام اعتبار القرب مسافة الرعي
 بعد البحث والذي قطع به غيره اعتبار القرب بالوقت في الما العلوي مرصفا

اذن الوصول اليه الوقت لزمه طلبه وقال فلا وجعلوا هذا الطلب
 مخالفا لما اذا لم يعلم وجود الما فان ذلك اخف لعدم الوثوق به
 والحجاء لما تفرقة في النص المذكور ان الما اذا كانا هما المسافر بعلمه انه
 يصل اليه في الوقت جاز لا التيمر اوله وان بعضهم استوي بينه وبين ما
 اذا كان عن محييه او يتيما به فاحوجه ذلك ان حصل هذا علما اذا كان
 ليس على المسافة التي يلزم المسافر الطلب منها حيث يتوهم حواله بل فوق
 تلك المسافة اذ لا بد من الفرق بين المستيقن فرائي صبطة مسافة
 الرعي فحصل في حد القرب في الما المستيقن من ههنا اخذها التيمر بد
 بالوقت وثانيهما التحديد بمسافة الرعي وهو مذهب ضعيف مخترع
 فانه باس من الثابت قول ان المسافر لما زل في منزل يعرف وجود
 الما حواله بحيث معنى اليه في الوقت لا يلزمه طلبه ويسمى واديله على ما اذا
 كان فوق مسافة الطلب لا يصح فانه مذكرة في السائر لا النازل
 والفرق ان السائر لا يعد تارك الطلب الما الذي ستر اليه والنازل يعد
 تاركا لطلب الما للوجود في جواب من جواب منزل ونقل في المذهب ان
 المذهب في السائر جواز التيمر مع يقينه بوصوله اليه في الوقت وعن الاملا
 المنع ونقله الراعي عنه وان كان الما على يتيما به او عينه او داه لم يلزمه
 اتيانه فان امكن في الوقت قال وقيل لا فرق وعنى اذ كان اتيان الما في الوقت
 غير ضروري فيه قولان قال واعلم ان ظاهر المذهب جواز التيمر وان علم
 الوصول اليه الما اخر الوقت وجميع هذا اذا لم يخف ضررا في نقص او
 محض او قال فان خاف فله التيمر وطعا ولا فرق في الما بين الضليل
 والكثير الا ان كان قد واجبت احتماله في محصل الماهنا او اخره ولو خاف
 الاقطاع عن الرفقة فطريقان احدهما ان يتيمر والثاني ان خاف
 ضررا تيمر فلا فوجها **المضروب** ان قلنا بجواز التيمر اذا كان الما فوق
 مسافة الرعي ويدركه في الوقت وهو المذهب فله الاولي تاخير
 الصلوة لبقيلها اخر الوقت بالوصو ام تجبيلها اوله بالتيمر بنظر فان

المذهب

كان

فان كان وجود الما مستقنا فلا ولا التأخير به فطخ الجمهور كذا القول
 طلب الما في الحالة الثانية فلم يحده وعلم وجوده اخر الوقت وفيه وجه
 ان يفد عنها بالتيمر اولا واستند كل بعضهم له بان تجبيل الصلوة مستقر اذا
 اولى من اخبارها لنادي جماعة واستند لآخره بان عقا له بان تاخير
 الصلوة لما دى جماعة اولى من فعلها اول الوقت منفردا وهما وجهان في
 وقيل قولان قطع معظم المزاولة بالاول ومعظم العراقيين بالثاني وبناهما
 بعضهم على القولين هنا وسنمر من قال هو كالتيمر فان ينقر الجماعة اخر
 الوقت فالتاخير افضل وان ظن عدمها فالتقدم افضل وان رجحها فقولان
 قال النووي وينبغي ان يقال ان خشش التأخير والتقدم اولى وان خف
 فالتاخير افضل والخلاف في المستلزم فيما اذا انصرف على صلوة واحدة فان
 صلى صلوة اول الوقت بالتيمر او منفردا وصلى اخره بالوصو او في جماعة
 فهو النهاية في الفضيلة لكن قال القاضى من خطا بالتيمر لفقد الما تيمر وجده لا
 يستحب له إعادة الصلوة بالطهارة بخلاف المنفرد وسنماني وان كان
 محبوج وجود الما اخر الوقت ولا حظنة فطريقان احدهما جرح القولين
 وتاسيها القطع بان التقديم بالتيمر اولى وتجري القولان في مريض تجدد
 من القيام اول الوقت ويرجوه اخره وفي العادي يرجو وجود التيمر
 اخره ولا يترك التحصن بالقصر في السفر وان علم اقامته اخر الوقت قطعاً
 ولو خاف فوف الجماعة لو اكمل الوضوء فاداكما اولى قال النووي وفيه نظر
 قال ولو دخل المسجد والامام في الصلوة وعلم انه ان يسيب الى الصف الاول
 فانه ركعة فيه مقل لا يصح ابنا وغيرهم والطاهر انه ان خاف فوت
 الركعة الاخيرة خاف طع عليها وان خاف فوت غيرها مشى الى الصف الاول
الحالة الرابعة ان يكون الما خارجا عن ميره براحه عليه ولا عليه الوصول
 اليه في الوقت فاذا انتهى المسافرون الى ميره لا يمكن الاستيقا عنها
 الا بالمناوبة فان رجاء كان الاستيقا قبل خروج الوقت استظهره وان
 علم ان النوبة لا انتهى اليه الا نجه الوقت لتقديم غيره بقوه او فرعه او

ان يؤخره و علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت انه يصبر حتى يصلي فيه خارج
 الوقت وهذا ان مسقفان ونقص فيما اذا اجمعوا في سقته او بين ضيق
 ولا عمل القيام الا في موضع واحد و علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعد
 الوقت انه يصلي في الوقت قاعدا واختلاف الاصحاب في السجدة على
 طريقتين اصحهما ان فيها قولين احدهما انه يصبر حتى ياتي الصلوة كاملة
 خارج الوقت واصحهما انه يصلي في الوقت فالتيمم عاريا وقاعدا ولا يصلي على
 المذهب وحكي التوبة والسجدة فيه قولين صحيح وجوبه والثانية تقرير
 الموضوع **الحكمة** وحكي القاضى الطبري الاتفاق على انه اذا كان معه ثوب
 يجلس لو استغسل بغسله خارج الوقت انه يلزمه غسله والصلوة فيه بعد
 الوقت ولا يصلي عاريا **فروع** الاول لو وجد المحدث حدا تصراعا او لغير
 ما يكفي بعض طهارته خاصة لزمه استعماله على الجيد بدل الصحيح
 واحد قولا القديم والقدر لا ينهاهما بعضهم على الخلاف في حوازي قنبر
 الوضوء ولا يصح وقال الفرغلاهما يلتقيان على حوازي فرق النية على الاعضا
 وهما فيما اذا وجد ترايا فان لم يجد فطريقان اصحهما القطع بوجوب استعماله
 ثانيا في الجاسة والثانية طرد القولين فيما اذا كان على يده بحاشه ووجد
 من الماء ينزل بعضها وجهه انه لا يلزمه استعماله فان لم يجبا استعماله
 وجب تقديمه على التيمم وان كان حداثه اصغر به الا يغسل وجهه ثم يديه
 ثم عتق الراش الى ان سقى وان كان حداثه اكبر غسل اي اعضايه ازا
 وقيل الاول ان يغسل اعضا الوضوء والراش ثم يغسل سقى الا ان كان
 يفعل المقتسل وقيل الاول ان يغسل به اعضا الوضوء والراش واعلا
 البدن هذا اذا لم يكن محدثا محدثا اضرا وان كان محدثا محدثا
 البر والماء يفي الوضوء والغسل فان قلنا به حل الاصغر في الاكبر
 وجب الوضوء والغسل وجبا استعماله في الوضوء له ان يقدمه
 او يخرجه عن الغسل والمقدم او لو كان محدثا محدثا اصغر ولم
 يجد الا ما يصلح للمشيح فليدبر ولا يدبر وطريقان اطهرهما انه لا

جبر

يجب استعماله ويقتصر على التيمم والثاني انه غل القولين وان وجبا استعماله
 تيمم عن الوجه واليدين ثم عتق راسه ثم يقيم ثانيا للرجلين ولو تيمم ثم راي
 ما يلبس الا يفي طهارته فان طهره كافيا او توفه بطل تيممه وان علم انه لا يفي
 في بطلانه وجهان يخرجان عما القولين وجوب استعمال الناقص بخلاف
 فاذا راي ما يعرفه بجنته فانه لا يبطل ولو حو وطهارة وسخاسته
 بطل ولو بان بجنته ولو اغتسل جنب فلم يلفه الماء بقي عضو بلا غتسل
 او اغتسل ثم فقد الماء واحدث فتيمم ثم وجد ما يفي ذلك العضو دون
 الوضوء قال بن شرح فان قلنا يجب استعمال الناقص بطل تيممه وان قلنا لا لم
 يبطل تيممه عن الحدث وقال الا قام بتعين غتسل ذلك العضو وبه الفرقة
 ليست بصحجة وقال الشافعي ايضا ينبغي ان يلزمه استعماله في ذلك
 العضو فولا واحد ولا يبطل تيممه قال النووي وهو الاظهر به قطع
 المارودي و فرض المتوالي المسئلة على وجه اخر لا اشكال فيه وهو ما
 اذا تيمم اول التيمم غتسله ثم احدث وتيمم ثانيا لحدث ثم وجد ما يفي
 لغتسل الوضوء التيمم من الجنبه خاصة فان قلنا يلزم الما فادى استعمال
 الناقص بطل تيممه وان قلنا بعين الماء للعضو ولا يبطل تيممه ولو تيمم جنب
 لعدم الماء وحل فرضه ثم احدث وجد ما يفي الوضوء خاصة فان قلنا
 الواحد لبعض ما يفي به يلزمه استعماله بطل تيممه ويستعمله وتيمم لما في يده
 وان قلنا لا تو صابه قال بن شرح ويستفيج به الفل دون الفرض فان تيمم
 بعد ذلك للرضيه استباحها وان اذا ان تيمم لاستباحة النافله لم يصح
 فيما صح الوجهين وقيل يصح وهو على هذا الخبر بينه وبين الوضوء **منه**
 هذا الفرع نواذ **منه** وجود وضوء يستفيج به الفل دون الفرض **منه**
منه وضوء بينه استباحة الفل دون الفرض **منه** ان هذا
 حدث ممنوع والفرض والفل محدثه فان تيمم للفرض صح وان تيمم للفل لم
 يصح **منه** انه يجب جوزه للقعود في المسجد وقراءة القرآن دون
 ستر المصنف والمملوءة وكذا العادم لما اذا تيمم واحد وبحوزه المقعود في

المستحبة والآداب والصلوة ومثل المصحف **الثاني** في لو كان على بدن
 الحدث أو الجنبة الحائض نجاسة ووجد ما ينفية لاخذ الطهارة دين قالوا
 يزول به النجاسة ويتيمم للطهارة الأخرى قال القاضية أبو الطيب هذا
 ان كان مستأفرا فان كان حاضرا لم يتعين الماء النجاسة بل هو ماء ولي
 اذا لا بد من القضا فان قلنا يتعين لها فلا ولي ان يغسلها ثم يتيمم فان
 عكس في صحة تبهم وحفظا معها انه يصح وخرج بعضهم عليها
 صحة التيمم قبل الاجتهاد في القليلة **الثالث** لو وجد شرا بالانكسار
 للتيمم في وجوب استعماله طهر ثقتان اصحهما القطع بوجوبه وثانيهما
 انه على القولين صحة التيمم ولو لم يجد ما ولا ثمنه ووجد فاستسرى
 به فلا يكفيه في وجوب شرايه طريقتان **الرابع** لو منع من الوضوء
 الامتنوسا فهل له التيمم او لم يمه غسل الوجه ليمتنه منه فيه القولان
 ولا يلزمه قضا الصلوة اذا اسلم المأموم على القولين حكاية الروايات عن
 والده **الخامس** امش فالأما في دي لو كان انسان معه ما لا ينفية لغسله
 فان كان يجب استعمال الناقص وجب غسله على ريقه ومعه للباقي وادون
 دلالة انضربه على التيمم فان غسّل به بعضه لزمه قيمته لو ثمنه قال
 النووي وفيه نظر **السادس** ادش لو كان معه ما فقوته وصلى ما التيمم
 فان فوته قبل الوقت فلا قضا وان كان بعده فان كان له في ذلك عرض
 خالو شره اذا غسّل به تبردا او تنظقا او غسّل به ثوبه او استبسه
 عليه الطاهر من المأين فاجتهد ولم يطهر له شيء فازا فيها ارجعها اذ و
 وهبه او طش او باعها فاجتهد لا ثمنه او لغطش المستسرى فتميم وصلى
 فلا قضا وان كان بعد عرض كالمواذاة او مجتسه او غيره باستلها الطهارة
 او باعته او وهبه من غير حاجة وفرعنا على صحة بيعه وهبته بعد دخول
 الوقت او على بطلانه فلم يقدّر على انتزاعه من المستسرى والمهيب لمنعهما
 او لا لهما له ففي القضا وحفظا ظاهرهما انه لا يجب ثالوثا واما
 اول الوقت فانه لا قضا حرم به الغزل والبعوي وزعم انه لا خلاف

فيه وفي كلام المتبعين الى محمد طرد الوجهين فيه وهو غريب قال الغزالي
 وما وجد الخلاف مرتب فيما اذا روي نفسه من شأهق فاخلعت قد غاد
 هل يفضى كل صلاة اذا اداها فاعدا قال القاضية والمولى وطبره الرعي
 اذا طلق زوجته ثلثا ثم مات هل ينقطع مبرا عنها وفيه قولان **السابع**
 في صحة بيع الما الذي يحتاج اليه لطهارة وهبته بعد دخول الوقت وجهان
 اصحهما انه لا يصح وقطع به بعضهم واخبار الشافعي مغلالة فان قلنا لا
 يصح وجبا ستر دأده ان ادلن فاستعمله فان لم يكن نيم وصلى واعا
 على الصحيح وقطع به بعضهم وخلى الامام الاتفاق عليه وخلى الدارمي
 فيه وجهان فيما اذا اداها سقيها فان بلغ في نيم المستسرى والمهيب
 قبل التيمم ففي القضا الوجهان فيما اذا اداها سقيها ولا ضمان على المهيب
 واغرب القاضية في حكمه وجهين فاننا وجبنا الاعادة لم يصح بهذا
 التيمم بل يصح حتى يملكه الوضوء ويغسله في حاله يسقط فرض الصلوة
 فيها لادائها بالتيمم فقيم وعيد وفي الوقت الذي يقصده بلسانه وجه
 اصحها بقضى الصلوة لادائه خاصة وثانيهما وصحة القوة لانه يفتني
 واعادته ان ياد به بالوضوء الواحد غالبا قال الاحام وهو غلط قال القاضية
 وهما كالقولين فيما اذا اعطى اثنين من صنف من اصناف الزنوة نصف الصنف
 لغرم الثالث الثالث اذ قل جز وتالها انه يفتني كل صلاة يصليها بالتيمم
 الى ان يحدث قال القاضية ولو كان له ثوب فخرقه وصلى عريانا فحكمه حكم
 من اراق الما في جميع ما تقدم **الثامن** لو وجد المسافر ماء وغيره
 ممن فقد الما جبا فيه ما يستعمل على الطريق جازله الشرب منه للفقير
 والغني وروى الوصف **والسابع** وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في الصهاريج
 المسيلة ان وقفت للشرب لم توضع بما يما وان وقفت للاستفاح جاز
 له الوضوء وغيره به وان شرب في ذلك فينبغي ان يحثب الوضوء منه
 انتهى **والرابع** يجوز ان يفرق بين الحب والصريح بان طاهر الحال فيه لادائه
 على الشرب **الثاني** سبع نص في الامر على انه يجوز للمساكين والغرب في الله

ان جامع اهله وان لم يكن عنده فاعتقل به و علم انه يحتاج الى التمسك بحجره
 التمسك اذا اعتقل فما اصاب ذكره وغسلت المرأة فما اصاب فرجها وهو
 بض في نجاسته وطوبى العرج **السبب الثاني** للعجز عن استعمال
 الماء حول بطنه وبين الماء الحاضر في دحلته او غيره حاييل يسير وعده
 وظالم يستارق بخاف من فعل نفسه او عصوه او قال الذي معه او
 المخلف في المنزل فله التمسك وجوده كعدهم وكذلك كان في سفينة
 ولا مأمعه وخاف على نفسه لو استقيا من البحر من غرق او عساج وخوف
 وكذلك الخاف الانقطاع عن الرفقة لو سعى اليه وكان فيه ضرر ظاهر
 وذلك ان لم يكن ضرر في اظهر الوجهين وفيه مستلطان الاولي لو كان الماء
 خالك فوهبه منه فان كان قبل الوقت لم يجب قبوله وان كان فيه وجب
 على المذهب ولو كان في بئر مناج فاعبر منه ولو في الجبل وجب قبولهما
 وعلى هذا في وجوب الاغارة الوجهان المتقدمان في ايها الماد قال
 الماد في ان كانت قيمة الاله قد ربح من الماد وجب قبوله في اظهر الوجهين
 ولو بيع منه ثمن مثله او الاله استقيا عند وجوده وجب شراؤه ان كان
 واجدا له استوا كان الثمن نقدا او غيره من العروض وان لم يكن واجدا له
 لكن ذهب منه لم يلزم قبوله ولو بيع منه الماد من المثل الى اجل فان كان
 معشر المثل من ماله بخلاف ما اذا وجد الماد لاجره ترضى به موجد
 لا يملك لاله فيه وجه وان كان موثرا او الاحل فيكون ان يصل الى بلد
 فاليه لزمه شراؤه في اظهر الوجهين وثانيهما لا وجزم به الماد ودي
 وصحة الرد في و على الاول هل يشترط كون الثمن السبع به ثمن المثل لو
 بيع نقد او ربح ثمن مثله لا ذلك الاجل فيه وجهان اظهرهما الثاني
 وحكم الات الاستقيا حكم عن الماد ولو اقرض من الماد او غنم له لم يستقيا
 فاد كان معشر المثل من ماله قبوله وان كان موثرا المكن قاله غاييب التمسك
 يجب في اظهر الوجهين ولو ذهب من الماد في الثوب لم يلزمه قبوله
 قال الراعي وحكي بعض الاصحاب فيما اذا ذهب الاب من الابن او بالعوض

وجهن

وجهن كالوجهين فيما اذا بدل احدهما لآخر المال في الحج هل يلزمه قبوله لكن
 الاطهر انه لا يجب القبول بحجة ان يكون اطلاق الجواب جريا على الاظهر
 وما يجب قلبه قبوله اذا بدل له استه كما لا يجب عليه طلبة في اظهر الوجهين
 وفرضه الموقوف في الماد فيها اذا علم انه لو اتى به لوجب منه ونظيره عما اذا
 علم من دله انه لو طلب منه الطاعة في الحج لا طاعة والان لم يظهر الطاعة
 هل يلزمه الحج فيه خلاف وغيره اطلقه ولو عرض عليه الجاذبة الاستقيا
 باجرة المثل لزمه استقيا رها الناس لو وجد الماد عنه لمن لم يستحق خالده
 ببيعته لم يلزمه وان كان مستغنيا عنه على المذهب وفد مرق ولو لم يستحق به
 الا ما يشر من ثمنه لم يلزمه بشراؤه وان قلنا الزيادة على النص قيل ان كانت
 بغيره يتعاضدان بها ويتسالح بها لزمه بدلها قاله القاضي والمغوي لكن
 يستحب شراؤه وكذلك لو بيع ثمن المثل وعليه ان يستغرق لانه خالا كان
 او مؤجلا او كان محتاجا اليه لم يقفه سفره على نفسه او رفيقه او عبده
 او حيوانه في ذهابه وانما لم يلزمه شراؤه ولو لم يبع منه الاله الاستقيا لا
 بالثمن ثمن المثل او لم يوجر منه الا ما يشر من اجرة المثل وفي قدر ثمن المثل في
 المائنة او حة احدها **الاجرة** نقله لا ذلك الوضع وهو نفع على لزم الماد
 لا عاك وهو ضعيف كذا قالوا وقال الغزالي هو اعد لها وفرع على ان الما
 يملك وهو شيء اقرب به وثانيهما انه يعين ثمنه في ذلك الموضع غالبا في
 خاله السلامة واسماع الماد في ذلك الوقت مخصوصه وقطع به جماعة
 واستبعدوا الامار واطهرها انه يعين قيمة مثله في الحالة الحاضرة في ذلك
 الوضع وقطع به جماعة قال الامام وعلى هذا لا يعين ثمن الماد عند الحاجة
 الى مسدد الرمي **فروع** **الاول** لو وجد الغريب الفاقدا للمأثربا
 وما يتاعان ومعه عشي **احدها** ففقط لزمه شراؤه الموقوف ويلزمه ان يشتري
 لغيره فاستصغر عمره ولا يلزمه شراؤه الماد لظهوره في السفر الثاني
 لو كان معه ثياب وادنى رطب بعضها ببعض ورطها في الدلو والاستقيا فان
 لم يدها نقص لزمه ذلك وان دخلها فان كان قد ربح المثل او

ما في
 في السبعة في الاول الجوز
 في الثانية في اخر

قد راجعة الرشاود منها وحيث لك وان كان فوق احد هما لم يلزمه
وكان لو كان معه عمامة لو شققها نصفين امكنه الاستقسام او قد الو
لم يكن معه ولو امكن الاستقسام لطرف الوجب وعصره **الثالث**
لو لم يفعل ما اوجبناه عليه في هذه الصورة كلها وصح بالتمتع ولو لم
الاغادة الا اذا ذهب منه الماء فلم يقبله فانه ينظر فان كان حين التيمم
باقيا في يد الواهب وهو باق على بدله اعادة وان لم يدر ذلك
في وجوب الاغادة الوجهان في من اذاق الماشيها السبب
الثالث ان يحتاج الى المال الحاضر معه لغرض نفسه او رفيقه
او حيوان محترم في ذلك الوقت او بعده بان كان يعلم انه لا يجد
ما ين يديه من حوله التيمم بل يحرم عليه التطبير به اذ احتسب الخلف
ولا يشترط فيه خوف الهلاك ولا به بل ان يلحقه ضرر ولو توفى به
ولم يشربه وحصلته الماددي والطبري بخلاف الهلاك قال المدايني
والقول فيها الحق من الضرر مقياس عاسياني في المرض المبيح للتيمم
فلو كان ستم فاسفر معصية لم يحل له التيمم قولا واحدا وليس الزاد
بالرقيق الخاطا خاصة بل لو علم ان في القافلة من يحتاج الى
لغرضه خالا او قالا لزمه التيمم وصرفه اليه عند الحاجة بهقوض
او غيره قال الامام في الماء الاحتمال وللقطشمان بان باخذ قن امته
ان لم يبه له واما الحيوان غير المحرم فلا يجب عليه بدل المال له ولا لحوز
التيمم وبدل المال دفع عطشته وهو الحزني والمرد والحرير والكلب
العقور والغراب والحداة والفداة والذبيب والاسد والشمس
والعقاب والزنبرق وما في معناها فان فعل امر واغاد وقال التوفي
ولا يامره ان يتوفي ويجمع المال المستعمل للشرب ولو فعل حاد
والرافع حتى عن والده انه قال ان امكن جمعه بعد استعماله جمع
وشرب ولم يجز له التيمم قال وهو محي وجهها في الذهاب لان الرخاحي
والماوردي واخرين قالوا لو كان معه مظاهر واخر جسد وهو عطشان

محرور

لشرب الخس ويتوضا بالطاهر فاذا ان بو من الوضوء بشرب المستعمل
انتهى **و** اذكر السداسي ما قالوه داخرا انه يشرب الطاهر ويستم وهو
الصحيح هذا كله بعد دخول الوقت اما قبله فشرب الطاهر طحا
ويعني ان يخص هذا بعطش الادمي دون غيره من الحيوان ولو كان
القطش منوقعا في الماء لكانت وضوا بالطاهر بض عليه ولو كان
يرجو وجود ماء في المائل في جوارقهم وتروده به وجهان صحيح النوازي
الحواذ في معنى احتياجه للماء ليعطشه لاحتياجه لبيعه وشراطعام نفسه او
لغيره به العجاسة وفي صحة تيممه قبل اذ التها وجهان اصحها الصحة
والسنة في معناه احتياجه له لطبخ لحمه بل كعوده وتيقنه بل يتوضا
وباطها حاقه **فروع الاول** لو غاب رجل له ما د خاف فقاهه
القطش شربه ولحمه وادعائه في مبراه نص عليه قال بعض
المصنفين من اذاه بالتمتع المثل وقال الاكثر ونازاده القية ليعتق
يوم الا انه ولو طفر الوارد بهم في حكا في المانية تيممه فهل له ان ير القية
وطالهم بالمثل فيه وجهان **الثاني** في قال القاض لو كان معه قسيمة
محترمة خمار وكلب صيد لزمه تحصيل الماء للقطش ويكره شراءه بتمتله
او الزوم الزوم الزيادة على ثمن المثل اذا عطفها وجهان فان لم ينقعد
به من غير حاجته جاز اخذه منها قهرا فان ادى على نفسه كان دمه هذرا
وليس له ردها على نفسه صمنه ولو احتاج قلب الطعام ومع غيره شاة
فهل له اخذها قهرا له فيه وجهان ولو كان صاحب الما احتاجا اليه في
المزاد الثاني وهناك من يحتاج اليه الاول فوجهان ولو كان له ثوب
لا يحتاج اليه وفيه محتاج اليه فهو كالماء فان كان الاجبني محتاجا اليه
لستم عورته للصلوة لزمه شراءه بتمتله فقط وان اشراه بالتمتله
ففي لزوم الزيادة الوجهان **الثالث** سئل انسان ما لي وكيله
وقال امرته لما ولي الناس به او اوصيه بصرفه بعد موته لما اولى الناس
بشخص سبب وجب دخا فيص لا نجاسة عليهم ومن على بدنه نجاسة والماء

لا دفعي الا احدثهم فالميت واولي النجاسة اولى من الاخرين واصلح الوجهين
ان الميت اولى من ذوب النجاسة فان كان على بدنه نجاسة ففقد اولى
قطعا ولا يشترط في استحفاف الميت ان يكون له وارث يعقل كالموتى
انسان كخفيه لا يحتاج الى قابيل في المسئلة وجه ضعيف ولو حضر
ميتان فان كان الماتق جودا قبل موتها واما متعا ميتان فالاولى اولى وان
حضر الماتق مع ميتها او ماتا معا ففضلها اولى به فان استويا ارفع بينهما
ولو كان الحاضر جنبا وحاضرا فصل الاولى للجنب او الحاضرا و
يستويان ثلثة اوجه احدهما تاتيا بينهما فعلى هذا انقسمت بينهما او يفرع فيه
وحدها ان احدهما التاتى وقال جماعة منهم الرافعي مبني على ان من وجد
بعض ما دفعه هل يلزم منه استعماله ان قلنا لا تعين الفرعة وان قلنا نعم
فهل ينقسم او يفرع فيه وحدها ان اظهرهما الثاني ولو حضر جنب ومحدث
فقط فان كان الماتق فيل للو صودون الغسل فان لم يوجب استعمال
الناقص والمحدث اولى وان اوجبه ثلثة اوجه احدهما ان المحدث اولى
والثالث انها استويا فان كان قابلا للغسل دون الوضوء بان كان للجنب
وضوء الحلق بعد بعض الاعضاء والمحدث ففما غلبت الاعضاء للجنب اولى
وان كان قابلا لكل منهما فان كان يعقل شي من المحدث لو استعمله ولا
يفضل من الجنب لو اغتسل فالجنب اولى ان لم يوجب استعمال الناقص وان
اوجبه فضل الجنب اولى والمحدث او يستويان ثلثة اوجه احدها
اولها وان فضل من كل منهما شي او لم يفضل من واحد منهما شي فالجنب
اولى وان كان لا دفعي واحد منهما فان لم يوجب استعمال الناقص فهو
كالقعود وان اوجبه فالجنب اولى وحيث قلنا يستويان فالحكم كما
نقدم في الجنب والحاضر اذا دلنا على استواءهما وقال صاحب المهدب في
الحالة المالكه اذا دلنا على استواءهما بان صرف الى من شامهما فرض المسئلة
في من بعد ما اراد صرفه الى المحتاج او كان الماتق حيا واما الوكيل
والوصي والحاضر في المباح فلا يحرون بل يرفعون في الاصح ويقتضون

في الآخر

في الآخر قال الرافعي ولو عين مكانا فقال اصرفوا هذا الماتق اولى بالماتق
في هذه المقادير فالحكم كما تقدم وان لم عين فيعني ان تحت عين
المخاض في غيرها كما لو اوى به لا علم الماتق لا يخص بذلك الوضع الا ان
حفظ الماتق كالمعتد ولو اسنى هو لا المخاضين الا ربعة الى ما سباح
فمستوي بينهما وجه ملة ولست له تقدم غيره على نفسه وان كان
قد غلط او كان في النجاسة وقبل ان الجنب والمحدث والحاضر يلزمه
تقديم الميت به على نفسه وياخذ ثمنه من تركته وان لست اولى احراره
ووضع اليد عليه ملو على الشوق وليس لاحد من اتيان غيره بنصيبه
وان كان جنبا اذا نجسته الا اذا كان نصيبه ناقصا عن كفايته وقلنا
لا يجب استعمال الناقص هذا اما ذكره الامام والغزالي واما الاصحاب
فذكروا في هذه الصفة انه يقدم الاحوج فالاحوج كما في مسئلة الوضوء
وحكاية الامام وقال لا يجوز الاسار في العباد ان قال الرافعي وكاء فصر
اذا ذابا القدم على وجه الاستحباب وسلون بالانها لا المباح لا يفتيه
ملاذ وانما ثبت بالاحتراز فيستحب لغير الاحوج ترك الاحتراز ايتار
الاحوج وسامعوا انهم لو وضعوا اليد لم يكن لاحد من الاثا وولد ان
يباركهم في الاستحباب **الشباب** **الرابع** لا باحة الاقدام على
النسيم الجبل بوجوه الماتق في صور الاولي اذا استوى الماتق في دجلة فتيم
ظاننا ان لا ماء عنده فتيم وصلى ثم علم وجوده في دجلة ففي وجوب
اغادة الصلوة طريقتان اظهرهما ان في قولنا الجنب الصالح الماتق
والقد يبر لادها كالقولين في ترك الفلحة في الصلوة فاستياد الزبيب في
الوضوء الثاني القطع بلحيد بد **الثانية** اذا ادراج غلامه او دفيقه
او غيره ماء في دجلة ولم يستبره فتيم وصلى معتقدا ان لا ماء معه
فترتيب الحال في وجوب اغادة الصلوة طريقتان اظهرهما في القولين
المقتدان اكرالا صحتها عدم وجوب اغادة الصلوة والثاني القطع
بعد مية وفيه وجه انه ان كان على الماتق وجبت والا فلا والجنه اطلقوا

المسئلة وقال البغوي ان ادبج المائي رجله بعد ان تقشعه وذهب بطلت
 من غيره فلا اعاده وان لم يمس له لا عتقاده ان لا ما فيه وحيث في لرايح
 المسئلة لو اصاب المائي رجله بان كان له دخال كثيره وصل طرف الما فيها
 وبهم وصلى فان لم يعن في الطلب اعاده وان امعن حتى طر ان لا ما في
 الاعاده فولا ان اظهرهما الما يجب وهما كالفولين فما دون خطاه في
 القبلة **الراية** لو قام من رجله فاصله في الرجال لظلمه او كسر
 القافلة او غيرهما وفيه الما لم يجد غيره تيمم وصلى فان لم يعن في الطلب
 اعاده فطعا وان امعن فيه في الاعاده طرق واحدة الما على الفولين في
 اضلال الما المائي الغلط بوجوبها الما الثالث القطع بعدمه الرابع انه
 ان وحده قربا منه لم يفته الا فلا الخامس انه اذا حل رجله لم يعد له ان
 احله من الرجال اعاده والذهب عدم الاعاده مطلقا **فروع** لو صلى
 بالتيمم لفقد الما ثم راي بياقيريه فالنصر ان لا اعاده **ثلاثة** الحق ال
 اصحابها بالتمائم انما اذا كانت ظاهرة الا علام قريبة الا نادر وحيث والافاد لو
 كان الما يباع فنسب التيمم بيمم وصلى ثم نذر كمال بن جعجل ان يكون
 كسيمان الما ويحمل غيره والاول اظهر ولو صل عن القافلة او عن الما
 تيمم وصلى ولم يعد انفا السبب **الحامس** المرض وهو بديع
 التيمم في الحلة سواء كان في ذلك المستأفر والحاضر والحدث والجلب وهو
 فله **أضرب** **الاول** المرض الذي يخاف من استعمال الما ففوات
 الروح او عصفوا ومنفعته وفي معناه موقع المرض الذي يحس منه ذلك
 في اصح الطريقين **الثاني** المرض الذي لا يخاف من استعمال الما معذور
 في القاضيه لئلا يوجب الما في الحال جراحة وخما باردة والما باردا في
 الستة ودفع ضرره ودود فلا يبيح التيمم **المالك** المرض الذي يخاف
 من استعمال الما فستة الطنا او بطا الما او بادة المرض او حدث
 شين فيبيح في عصفوا طاهر في اناحه التيمم فلا في طرق اطرها ان
 فيها فولا ان اصحابها انه سيجي كاصح الفطر والصلوة فاعدا وهما كالفولين

اذ لئله

ان لئله هل يباح شدة الجوع وقلة الصبر والثاني الغلط بالاماحة والثالث
 القطع بعد ما وشدة الضما هو الذي يحامر حاحه وكما ظن انه
 برافهم وقل هو الحاحه والضعف واما الشين التيمم كثر الخيرة
 وان الجرح والسواد القليل فلا يبيح وكذا الشين القاضيه الذي
 على عصفوا بطن والعصفوا الطاهر هو ما يبدو في المدة كالوجه والبيد من
 واطراف الشاقيز ينهر من اطاق حكاية الخلاف في الشين من غير
 تفرقه بين العصفوا الطاهر والباطن والطاهر انه محمول على النفس بطل
 المقدم وخرج على ذلك تيمم الجنب لشدة البرد اذا خشي على نفسه من
 الاغتسال ولم يملكه بسطح الما ولا ان يزدخل عصفوا يغسل بعد به
 بالناد اذا كان الضرر يدفع به فيباح له التيمم وفي وجوب لراعاة
 قد مر سنينا في قال الغزالي فان قيل تناول المية والاختطاز للمريض
 والعقود في الصلوة والتيمم للمريض كل ذلك مشروط بطرد وان
 فوجه مراتبها فلما ساد المية واخذ طعاما غير منوط بالامطار
 فغيره خوف الهلاك واما ما سطر بالمرض فالمرض عذر عام والامر فيه
 اخف اما العقود فحاجر لكل من يلجيه الم القيام عن الخشوع فالقوا الطبية
 على ذكر الله تعالى فانه سر الصلوة واما التيمم فالامر فيه اشد من القيام
 لانه ان يدروا اما الاضطار فلا خلاف ان خوف الهلاك لا يعتد ولا
 يعفى التيمم مجرد الجوع والعطش وذن المرض لئلا يخطو بالمخوف ضرر
 طاهر لو لم يطر والعنف فيه ان يكون بحيث يمنع النصف مع الصق
 وقد تقدم حكاية خلاف في انه بعينه في اقل المية خوف الهلاك انه
 يعفى شدة الجوع وقلة الصبر **فروع** بعينه في المرض البيح للتيمم ان
 يعمله بنفسه او بحبه طبيب **خادق** مكلف يستلزم عدل ولا
 يستلزم فيه العدد في الاصح وفيه وجه انه يقبل قول المراهق واخبر
 انه بعينه قول الكافر واخبر انه بعينه قول الفاسق ويقبل قول المراه
 والعبد على الصحيح اخبر لو بر المرض في صلوته فهو كالموجود السافر

المآ في صلواته **السبب السادس** الاحتلاع الموحج الى الفاجح عمل
 العضو وهو نوع من المرض وافراد لا اختصاص عليه بمحلته وحكمه أو خبر
 وهو المستبح على الجبره فقهه ان العضو اذا اكتسب وانخلع فاما اذا
 كوج الى الفاجحة على الوضع وفي الاطوار التي تشد عليه اولا
 وتعتبر في حاجة القايم عليه ان يخاف شيئا من المضار المقدمة ان لم
 يفعل **الحال الاول** ان يحتاج الى القايم عليه والغالب فيه انه لا يخاف
 من ايضال المآ إليه وانما يقصد بالقايم الجبره والعضو فاذا القاها عليه
 واحتاج الى الغسل او الى منوره كانت على اعضائه فاما ان يقدر على
 نزعه من غير خوف شيء من المضار والمنقذ منه اولا فان قدر عليه فعلته
 النزاع وغسل ذلك الموضع ان اسكن ومسح بالتراب ان لم يمكن وكان على موضع
 الميم وان لم يقدر عليه لم يكلفه وهل يجب عليه غسل الصحيح من الاعضاء ام
 يكتفي بالتيمم فيه طريقان أحدهما ان فيه قولين في القولين فيما اذا وجد من
 المآ لا مقلبه هل يستعمله ويتم او يقتصر على التيمم والثاني القطع
 بوجوبه فان قلنا يجب وهو الصحيح غسل الصحيح تحتها لا مكان
 حتى لو قدر على غسل فاختار طرف الحيرة والصحيح الذي باخذه باء ان
 يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لينغسل ذلك الموضع والمقار وحسب
 ولو كانت الجراحة على وجهه فحان ان يغسل رأسه نزل المآ إليها سقط
 غسل الرأس ولمز منه ان سلق على قفاه او يخفض رأسه فان خاف
 انقضاء المآ وضع يده الجراحة خرقة وحامل عليها ليطرف فيها ما يغسل
 به الصحيح الماصق لها فان لم يمكن ذلك امتس ما خول الجراحة المآ من
 غير فاضلة فان كانت الجراحة في ظهره استعان بمن يغسله ويمنع
 وصول المآ إليها وكذا الاغمى فان لم يجد ما يبرع الزمها تحصيله ما جره
 المثل فان لم يجد اغسل ما قدر عليه وتيمم للباقي واعاد الدور ولا
 يجب مسح الجراحة بالما اذا لم يجد منرا ويجب مسح الحيرة متى شأ
 وان كان يتوهم للحدث مستحبا عند غسل العضو الذي عليه وهذا

مؤول

81
 فترك هذا المستبح منزله مستبح الحنف مقدرة في حق المقيم بنوم وليلة وفي
 حق المسافر ثلثة ايام بل بالهين فيه وجهان اصحهما لا قال الامام والخلاف
 فيما اذا كان ثمة الى الدفع بعد انقضاء كل يوم وليلة فان لم يمكن فلا خلاف
 في جواز استدراسته وان كان ثمة في كل طهارة لم يجز المستبح ويجب
 النزاع والمستبح قال الشيخ بن الصلاح وحاصل ما ذكره رفع الخلاف في
 التوقيت قال واقصاه هو والقوة الى على ذكر اليوم والليلة في ذلك
 لشربانه لا يتعين بالسفر والحضر ولا اعتناء على فاذا كره بعض
 الشافعية حين ان ساءت في السفر الطويل ليلة ايام من حيث الفعل واراها
 به الرابع قال النودى والصواب فاذا كره الرابع وان كان الوجه
 ضعيفا وهل الحق بالحنف في جواز الافتصاح على مستبح بعضها ام يجب
 استنبعا بقاها وجهان اصحهما لا ويجب استنبعا بها اذا غتسل صحيح
 اعضائه ومستبح الحيرة فهل عليه ان يقبر مع ذلك فيه ثلثة اوجه احدها
 لا يجب واخاذه الرواية واصحها انه يجب والثالث ان كان تحت الحيرة
 جراحة لازمة والا فلا وان قلنا يجب بفرع عليه فرعان احدهما لو كانت
 الحيرة على اعضا التيمم في وجوب مسحها بالتراب في تيممه فيه وجهان
 اصحهما لا لكن يستحب الخلاف ثم ان كان حينا مستبح متى شأ وان كان
 محدثا مستبح عند غتسل ذلك العضو الساقى هل يجب نقده ثم غتسل صحيح
 الاعضاء على التيمم اما في الغتسل فلا يغتسل الا الصحيح واما في الوضوء
 فيه ثلاثة اوجه احدها نعم وتاينها لا ويحرب بين بقائه وناحيته
 وتوسيطه وقطع به المآ ودي وقال الا فضل تقديم الغتسل وصحة
 السبح او على واكلتها وهو الاصح وقطع به الجهره انه لا يغتسل عن
 العضو المغلول الا بعد كمال طهارة فلا يقدم التيمم على شيء من الوضوء
 اذا كان المغلول غير الوجه ويجوز تقديم الوجه على غتسل ذلك العضو
 خاصة وان كانت على الوجه وجب تقديمه على غتسل اليدين ويحرب في تقديمه
 على غتسل رجليه وتاخره قال الشيخ بقره تقديمه اولى وقال المآ ودي تاخره

اوله وفيه وجه انه يجب تقديم الغسل وان كانت في احدى اليدين يجب
 تاخير النيم عن غسل الوجه مقدما على غسل الرأس ويجوز تقديم
 وتأخير غسل وجهها فان كانت في عنقها استحب تقديم النيم على
 غسل البتري وان كان في كل واحد منهما جيرة كان له بعد الوجه ان
 يغسل صحيح يده اليمنى ثم يقيم عن جرحها ثم يغسل صحيح البتري
 ثم يقيم عن جرحها وان تقدم النيم عليه وله ان يمسح او لا ثم يغسل صحيحها
 المسترعى ثم يقيم عن جرحها وان تقدم النيم عليه والاعضاء والاسفل
 ان يجعل كل بدل لعضو مستقل يغسل صحيح اليمنى ثم يقيم عن
 جرحها او يقدم النيم ثم يغسل صحيح البتري ثم يمسح عن جرحها
 او يمسح ذكرا الرجلان وان كانت على الرأس يتم بعد غسل اليدين
 وقبل غسل الوجه وان كانت على الرجل احرا يمسح عن مسترعى الرأس والحكم
 ما تقدم في اليدين ولو تعدد الجنايز على الاعضاء بان كان في وجهه جيرة
 وفي يديه جيرة وفي رجله جيرة تعددت التيممات على هذا الوجه
 ويجعل كل نيم عند غسل عضو له تقدم عليه وتأخيرها وعلى الوجهين
 الاولين دفع الجنايز الملائق يتم واحد ولو عت الجراحة والجيرة الرأس
 وكانت في بعض كل من الاعضاء الملائق وجب غسل صحيحها وادبع
 نيمها قال الرواية فاذا انى بها وصار حصر فريضه اغاد التيممات
 الادبعة ولا يلزمه غسل صحيح الوجه ويغسل صحيح فاعده وفي هذا
 خلاف سنيان في ولو عت الاعضاء الادبعة لغاه نيم واحد واستحسن في
 المسئلة خمسة وجه ثم الاقتصار على غسل الصحيح ومسح الجنايز
 مع النيم او دونه على الخلاف مشروط بان لا يأخذ من الصحيح تحت
 الجيرة الا القدر الذي لا بد منه للاستئصال ويجوز ان يضع
 الجيرة على طهارة الخلف على الصحيح فلو وضعها على غير طهارة لم
 النزاع وتقدم الطهارة فان لم تكن ثم ولزمه القضاء بعد البراءة
 وان كان لا يجب اذا وضعها على طهارة في الاصح **الحال الثانية** ان لا يحتاج

الاوضاع

الاضلاع الى الجنايز والرخاف من اتصال الما اليه فيغسل الصحيح
 بحسب الامكان وتلط في اتصال الما الى الموضع المطلوب موضع خرقه
 مسلوله بقرنه ونحوها يغسل بالمسحاط من ماحوله من غير ان يصل اليه
 فان لم يقدر عليه بنفسه فعليه غيره ولو باجرة المثل وفي احتياجه الى
 من النيم اليه الخلاف المتقدم في الاول في قوله الراعي وقال التواوي
 هذا غلط وكانه استنبه عليه وصوابه للجزم بالنيم ولا يجب مسح موضع
 العلة وان كان لا تخشى منه ضرر فيه خلاف امر ارا الما والذوكان
 للجراحة التي في محل التيمم اقواه مستحب وادلى الرضا والكتاب عليها وجب
منع قال القاضي وعنه لو وضع قشره الباق لا وخوه على خدشه فهو
 كالجيرة قال التقي وكذا الوطلا على خدشه شيئا او فطره شقوق
 لجله شيئا **السبب السابع** الجراحة التي تحتاج معالجتها الى القبا
 لصق عليها كقطنة او خرد قد خد فيها دواء محردة كما يحتاج في
 معالجة الاضلاع والكتف الى الجيرة وحكم موضع الجراحة والصق
 الذي عليها حكم موضع المسترعى والجيرة التي عليه كما تقدم من اعتبار في
 وصقها ان يخاف شيئا من الصار والتتابع ان لم يصنعها فان خيف من
 نزعه وغسل موصغه الضرر وكان في محل الطهارة وجب غسل الصحيح
 والمسح على اللصوق والنيم على الصحيح في الكل فان تعدد غسل بعض
 الصحيح كما لو كان في وجه الجنب جراحات لا يغسل الرأس دون
 وصول الما اليها سقط غسل الرأس فالواو السطح على اللصوق من اجل
 فاحته ما لا يضر غسله لو خلا عن اللصوق لا عن موضع الجرح والفروج
 وفي وجوب تقديم الغسل على الوضوء خلاف السابق وان لم يحج الى
 وضع لصوق عليها غسل الصحيح على الذهب وتيمم ولا يجب المسح
 على محل الخرج قال الجب على محل المسترعى اذ الربيق عليه جيرة قال الشيخ
 ابو محمد وجب القبا اللصوق عليه عند امكانه لمسه عليه بدل
 غسله قال الامام وهذا بعيد لا نظير له في الوضوء والمراد لغيره ويجري

قوله في وجوب القاء الحبرة على محل التيمم مع غيرها وسقط على
الذهب الطهارة عند القاء اللصوق لم يمتنع عليه وبني التيمم والرماد
ذلك على انه هل يعيد اذا وضعها على غير طهر وان قلنا يعيد وجب
والاستحباب وهو ظاهر على الذهب في انه اذا وضعها على طهر لا يعيد
وقد جزم جماعة نالكة طهر قبل وضعها مع حكاهما في التيمم في لزم
قال العمري في ولا يلزمه ان يضع العصاة ويمسح عليهما الا اذا
احتاج الى سدها والواحد مني ان يعاد الدم **فروع** الاول لو خاف
من افساد برأ فافاض الماء على محل العضة فهو كالجرح ولو كان
مستودعا بالعصاة وخاف من حلقها فهي كالجيرة **الثاني** لو كان
خفيه به حيا بالجدري فان لم يلحقه ضرر في غسل ما بها وجب غسله
وان لحقه لم يجب كالجرح **الثالث** اذا غسل المريض او الكسبر او
الجرح الصحيح من اعضائه وتيمم للعدو مع مستح الحائل او دونه على
القول بانه لا يجب او لم ينح حائل وصلى فريضة بطهارة فلذلك اذا
صلى ما شأ من التوافل لم يستل ان يصلي فريضة اخرى لان التيمم
ووضوء صاحب الضرورة لا يودعه فريضة ثان بل عليه اعادة التيمم
للفريضة الاخرى وان لم يحدث في اعادة الوضوء فيه طريقتان
أحداهما انه على القولين فيما اذا سرع الماسح بجلبه من الخف او انقضت
مدة المسح هل يستأنف الوضوء او يقتصر على غسلهما واصحابنا وزعم
الامام انما تم عليه القطع بانه لا يعيده ويجري الطهرت في
الجيب اذا غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وصلى هل يعيد الوضوء ولا
يعيد الغسل اتفاقا فان قلنا لا يجب استئذان الوضوء وهو الصحيح
لم يجب في الغسل غير التيمم واذا في الوضوء فوجهان احدهما قول بن
الحمد ان لا يجب شي اخر ثانيهما انه يعيد مع التيمم غسل كل عضو رتب
غسله على غسل العضو المحروح وصح الرابع والنودي الاول ونسبته
الى المحققين وما بسفان على الخلاف السابق ان التيمم المأمور

الوضوء

الوضوء بشرط ترتيبه عليه ام لا فان اوجبناه وهو الاصح اغاد هنا وادلا
فلا قال بن الصباغ وقول بن الحدا احتاج الى تفصيل فان كانت
الجراحة في الرجلين اجزاء التيمم وان كان في الوجه او اليد فيجب ان
يعيد التيمم وغسل ما بعد موضع الجراحة قال السبكي وقول بن الحدا
اصح **الرابع** لو كان جنباً والجراحة في غير اعضاء وضوءه فغسل الصحيح
وتيمم عن الجرح شرحت قبل ان يصلي فريضة لزمه الوضوء وان
التيمم ولو صلى فريضة ثم احذف تيممه للعرض والنافلة ولا يقسم **الثاني**
الحديث استل اذا نظهر العليل كما يقدم ثم توههم الله مال الجرح فرفع
اللصوق فان وجدته مندملا غسل موضع جنباً كانا وحدهما وغسل
المحدث ما بعده ان لم يكن في الرجلين في وجوب استئذان الوضوء والغسل
اذا كان جنباً القولان وكذا لو تحقق اندماله قبل الرفع وان وجدته
لم يندمل ففي بطلان تيممه وجوب اعادة وجهان اصحابنا لا ولو تحقق
المتطهر الاندمال والرابعة الطهارة تيممه وغسل ذلك الموضع وهل
يجب الاستئذان والبنا على طهارته فيه الخلاف المتقدم وهذا كله
نفرع على الصحيح في وجوب التيمم فان قلنا لا يجب لم تبطل طهارته الا
بالحذف ولو سقطت الجيرة او اللصوق في الصلوة بطلت ولو كان
عليه حبيران نرفع احدهما لم يلزمه رفع الاخرى خلاف الخف

الباب الثاني في كيفية التيمم

وللتيمم اركان **الاول** حضور التراب الطهور والوجه
واليد من فلو ضرب اليد على حجر او صلب او خايط عبا وعليه ومنتع بها وجهه
لمجره واعتبر في المنقول اربعة امور **الاول** ان يكون متراباً طاهراً
خالصاً مطلقاً فلا يجوز التيمم بغير التراب كالزبد والرمال والحجاء يدخل

في التراب الاعفر وهو الذي ليس بباطنه خالصا والاسود والمستعمل في الدوا
 والاحمر وهو الطين الذي يمتلئ بالادوية الذي يمتلئ بالادوية الذي يمتلئ
 والخراستاني وهو الذي يمتلئ بالادوية الذي يمتلئ بالادوية الذي يمتلئ
 قال بن الصلاح والذي يمتلئ بالادوية الذي يمتلئ بالادوية الذي يمتلئ
 الذي خالطه غيره في عدم الجواز وفشرا العرلة السبعة بالارض المسالحة
 وحده وجهه انه لا يجوز التسميم بها والبطيخ وهو التراب الذي يمتلئ بالادوية
 القايض بالخلط بالاجزاء رذالة قال القايض وهو التراب الخشن السمك
 وقال العرلة هو التراب الذي اصابه الماء فاستحجر وحف فاذا سحق ترابا
 ذلك لم يصح التسميم به وحكي العرلة وجهه انه لا يجوز التسميم بالطين الذي
 والتراب المالح وليس المقصود بنقل التراب بل بنقل غبارة حتى لو كانت
 الغبارة تخبأ في جدران او في فخ او شعير او نحوها فضرر عليه وسبح بدفعه
 وفي وجهه شاد انه لا يجزيه وسيل القايض عن التسميم بتراب الارضه فقال لما
 اخرجته من الحميم لا يجوز التسميم به وما اخرجته من الدرد والجذاد وجوز
 ولا يصح اختلاطه بلعابها كالتراب المحجور بالخلط او ما الورود بجوز التسميم به
 اذا جف ولا يدخل تحت التراب الزرنيخ والسفوف والحجر والخبث وسائر
 المعادن فلا يجوز التسميم بها وفيه قول عزيب انه يجوز بالوريرة والسفوف
 والزرنيخ واجزاء الرافعي في القوا رير المسحوقه والاحجار المدفوقه
 واشباهها في حوارة بالحجر تلتها وجه اطهرها المنع وثالثها
 ان كان محترقا لم يجز والاحجار وجوز به الماوردي والرويان وحوزه
 بالحق المستغير اذا جفت وسحقفت ولا يجوز بد قيق الكد ان في حواره
 بالرمل مصفات مختلفات وفيها طر فاحدها فيه فولا ان اصحها المنع
 والماله الاصح بملها على خالكي فان كان فيه تراب رتفع منه عباد
 حار والافلاك وثالثها انه نوعان نوع له غبار تعلق فجوز التسميم ثانيا
 وثالثها نوعا على الذهب في ان الما المستعمل لا يتطهر به ثلثا بناء على
 اصحها او قطع به الجبهه هو المنع وثانيهما وصحة الماوردي الجواز ولا

خلاف

خلافا ان التراب الملتصق بعضه التسميم مستعمل في الدوا الذي يمتلئ
 على الصحيح واما التراب الملتصق منه التراب لا الاعضا فليس مستعمل
 فجوز ان يسمي الجفاعة من موضع واحد ولولط وجهه وبسببه
 بالطبر لم يجز وطعنا ولا يجوز التراب الخشن وهو الذي اصابه ما يبع
 خشن او جامد رطب نجس ستوا كانت الجفاعة حشرة او قملة تغبر بها
 امر لا واما اذا خالطه خالصه نجس لا طوبى فيه كاجز المسحوقه والورود
 لم يجز لكن لا يجوز التسميم به ولو يسمي تراب القبرة فان تيقن نفسها فترابها
 نجس لا يجوز التسميم به وان تيقن عدمه فهو طاهر وان شك فان عمر نفسها
 وغلب اختلاط صده بالموت به في صحته فولا يقابل الاصل والغالب كما
 في التوفيق من اداني بخلاط الجفاعة وان يسمي بتراب على ظهر كلب او
 خنزير فان علم انضاله به في حالة جفافه صح وان علم انضاله في حال
 رطوبته او انه اصابه عرقه لم يصح وان تردد فيه فهو على القولين
 وقال النووي ينبغي ان يقطع فيما اذا لم يعلم بجواز التسميم به عملا بالاصاب
 والطاهر بما رخصه قال القايض ولو وقعت درة من جفائته في صبرة تراب
 واشتبه عليه محلها لم يجز له التسميم بها من غير تحريز ان كانت
 كبيرة ولان تحريز يمتلئ في الامر لو اصاب الطر القبرة النبوشة
 لم يصح التسميم بترابها فان الصبر لا يذهب به ولذا حمل ما اختلط من
 الجفائات بالتراب ولم يصح كالتراب ولو زال اثر الجفاعة من التراب
 بالشمس والريح لم يجز التسميم به على الجيد بدو على القلبي فولا ان وقطع
 بعضهم بجوازه ولا يجوز بالتراب المشقوب بالزعفران والذئبق ونحوها
 من الطاهر ان التي يعلق بالعضوان كان شرا وكذا ان كان قليلا لا يدرج
 سلبه طهوريته واعتبر الامام الفقه والاشرة بالطيور والروية
 قال الرافعي ولم اره لغيره ولو اعتبرت الاوصاف الثلاثة كما في لا
 لكان مستلزما انتهى وقال الرافعي يعتبر بغلبة الطعم او اللون
 او الرائحة ولو اختلط به فئات اذ ذاق الاستحباب فكان زعفران قال في

البسيط. ومنهم من فرق بينهما في الماد ولو اختلف به فابع كل واحد من
 لم يجز التيمم به ان تغيره والاحراز قال القاضيان الطبري والرويان
 ان تغيرت راحته نجا الوارد ثم جفت خاز التيمم به وخرج بغيره
 الاطلاق سحابة الخريف فلا يجوز التيمم به ولو سحق الا حرا او احرق
 التراب حتى صار دما لم يجز التيمم به ولو شوي الطين او سحقه فلا يصح
 عند الجمهور عدم جواز التيمم به وعند الامام والخلفين الجواز وخصص
 القاضيان الطبري الوجهين بما اذا احرقت ظاهره فقط وجزم بالمنع
 اذا احرقت ظاهره وباطنه واجراها في الطين الاربعين ولو اصاب التراب
 نارا فاحرقته لم يجز التيمم به وان لم يحرقه لم يستوف به فالصحيح القطع
 بجواز التيمم به **فروع** جواز التيمم بالتراب المعضوب بنفسه على انه
 يحريه او دحه **فصل الاول** لا يجوز روي الثانية وجهان **الركن الثاني** القصد
 الى التراب عليه فلو وقف في مهب الريح
 فستلب على وجهه التراب فتسجد به فان وقف غير فافلاحة
 التراب عليه نوي التيمم لم يصح بغيره وان قصد بوقوفه التيمم فقولان
 احدها وهو نصه في الامم انه لا يصح واحد الاكثر منه والثانية
 قول القاضيان ابي حامد وسببه المنول الى القدر ثم اخذ به الخليلي
 والشيخ ابو حامد وابو الطيب والرواني وحفلة البندجي المذهب
 انه يصح وقال الامام والغزالي لبس معدا وذا من الذهب وان كان
 معها وعليه يجب امرار اليد على العضو لمحقق الشيخ وقال القاضيان
 الطبري لا يجب ولو عمه غيره ونوي هو وان كان غير اذ به فحق
 لو تعرض لمهب الريح وان كان باذنه فان كان عاجزا عن فعله نفسه
 جاز بل يجب ولو باجره وان كان قادرا فلا ظهر وهو نصه في الامم انه
 يصح وتاثيرها خراج ابن الفاضل انه لا يصح **الركن الثالث** نقل
 التراب الى الاعضاء فلو علق بوجهه تراب فندسفته الريح او سقطت
 جدارا وحقه فستجد به وددده عليه لم يجز به ولو اخذ منه ثم رده

وسم

وسمجه فطهر بقا ان احدهما فيه وجهان اصحها انه يصح والثاني القطع
 بالمنع وان نقله من عضو اخر اليه فان لم يكن محل التيمم صح وان كان
 محل التيمم كما لو نقله من يده الى وجهه او عكسه او من احد يديه
 الى الاخرى صح في اطهر الوجهين هذا في غير التراب المستعمل في التيمم
 فاما المستعمل فيه ارداد النظر في التيمم بالتراب المستعمل ولو معك وجهه
 ويديه في التراب فان كان معد ورايان كان اقطع بل يجب ان لم يجد
 من سجد الا فطهر بقا ان احدهما فيه وجهان اصحها لا يصح وادعي
 المستغوي انه طاهر المذهب واصحها انه يصح والثاني القطع به
 ويجز بان فيها اذا حسس عن يديه في مهب الريح فعلق بها التراب
 ومستحب به وبما لو تسفت ترابا على وجهه فستج به وفيما لو مد يديه فمسح
 احرا التراب على يديه فصح معها ولا يشترط القرب باليد الا ان يكون
 التراب خشنا لا يعلق الا به **الركن الرابع** النية واصح التيمم
 بدورها وفيه مسائل **الاول** لو نوي رفع الحد فاني على ان التيمم
 هل يرفع الحد وفيه وجهان اصحها لا وابطاحه الصلوة معه وخصه
 مع قيام المانع لطهارة التمسح حاقته وتاثيرها وبسبب الى بن شرح
 نعم والامام وهو من علطايد وبنل انه قول الشافعي وقال القاضيان
 هو ظاهر كلام المذاهب والاصحاب وبنل ان خرج على نزع منصوص من هو
 ان التيمم بنية المغل هل يصح وفيه قولان فان قلنا يصح وهو الجديد
 رفع الحد ثلث لم يمتنع هذا البناء من نزع الصحيح انه يرفع وقد
 صح انه لا يرفع وقال الامام القول بان لا يرفع اذ المر برفع غسل
 وان كان فهو بمثابة المستح على الخف على سائر الاعضاء وان قلنا برفع صح
 بنية رفعه وان قلنا لا يرفع لم يصح على الصحيح ولو نوي الطهارة عن الحد
 فهو كالنوي رفعه ولو نوي الطهارة قال الماوردي لا يصح وحده التو
 نوي التيمم وحده ويجزي الحد فيهما اذا تيمم الجنب بنية رفع الجنابة
 الثانية لو نوي استباحة الصلوة او غيرها مما لا يباح الا بالطهارة

والطواف وستل المصحف صحح تيمه سوا كان محذوا احد تا اصغر او الكبر
 بل لو قال عن الحديث وكان جنباً او غلبته فان كان ظن ان خدته ذلك
 لم يضره لانه تعرض لا لبس عليه تعيينه فالخلط فيه لم يضره وقال لا غلطة
 بعبه بلنه اقشام **فتتم** لا تسترط فيه التعيين اصلاً والتعيين كالصلاة
 والصيام فالخطا فيه منع الاحرام **وتستمر** تسترط فيه اصل الله وتعود
 دون التعيين كالاتد بالامام وتعيين الميت المصلي عليه والمال المزي
 فاذا عينه واخط المبرمج قال صاحب العدة ولو اجنب في سفره
 وسني جنباً به وكان يتوجه عند وجود الماء يقيم عند غدره ثم نذر
 جنباً به لزمه اعادة صلوات الوضوء دون صلوات النيم وان فعل
 ذلك عمد افوجها ان قال المتولي اصحها انه لا يصح نيم للتيم الكاوي استباح
 الصلوة اربعة احوال **احدها** ان ينوي استباحة الصلوة مطلقاً
 عن سترط لغرض ولا نقل فتلا ثلثة اوجه احدها وبه قطع الامام والخاتمة
 الغزالي انه يستباحها واطرها وبه قطع العراقيون انه يستباح النقل
 دون الغرض والثالث انه يبطل بهم ولا يستباح احدهما دوني
 القاضى الخلاف على ان التيم للنافلة ان صححناه فهذا الوجه ولرسنعاة
 فوجها ان يسان على ان النذر المطلق شرك على اقل واجب الشرع
 فصح او جازمه فتدرك كما لو تيم للنافلة قال الماوردي ولا يستباح
 الطواف قال النووي وفيه نظر **الثاني** ان ينوي استباحة الغرض
 والنقل معاً فصح على المذهب ويستباحها معاً وان لم يعين الرفقة
 كالظهر وقال جماعة لا بد من تعيينها وعلى الاول اذا اطلق جاز
 ان يصلي به اي فريضة شأ وان عين واحدة جاز ان يصلي به غيرهما
 وحبب قلنا يستباح الغرض امام التعيين اودونه فيباح له النقل قبل
 الغرض وبعد وفيه وجه ان الفريضة ان كانت معينه لسرلة النقل به بعد
 وقتها ولو ضلها في غير وقتها قضى سننهما بالاخلاق بتعالها قال
 الشيخ ابو محمد وعلى هذا ينبغي ان يقال من سنى العشاء نذرهما وقت

الظهر

الظاهر قضاها وقضى الوتر قولا واحداً او اما الخلاف في قضا الوتر او ذا
 صلى العشاء وقتها قال النووي وفيها فله نظر ولا اعلم احداً وافقه
 عليه **الثالث** انه ان ينوي استباحة الغرض ولا يحطلة النافله فيستباح
 الغرض بشرط التعيين اودونه كما تقدم وفي استباحة النافله بعد لها
 طريقان احدهما فيه قولان اصحهما نعم واصحها القطع به وعلى هذا ففي
 اشترط بقا وقت الفريضة اذا عينها وجهان احدهما وبه قطع الدارمي
 نعم والظهرها لاولة السفل بعد ولا السفل قبلها على الصحيح من
 القولين ويخري في استباحة النافلة اربعة اوجه ثالثها يستباح به ما
 بعدهما دون ما قبلهما وابعثا يستباح به فادام الوقت باقيا **الرابعة**
 ان ينوي استباحة النقل ولم يتعرض للغرض في استباحة الغرض
 طريقان احدهما فيه قولان احدهما نعم ونسبته القاضى الى القليد
 وصححه الرواية وقال انه القياس ونصه في الام واصحها لا ونسبته
 القاضى الى الجديد والثاني القطع بالمنع فان لنا استباحة الفريضة
 والنافلة او لا فان لنا استباحة استباح النافله في الاصح وشبهه
 القاضى الخلاف بالخلاف فيما اذا استباح العصب من نخ عنته
 تطوعا او اوجبه الصحيح بذلك ولو تراضات المستحاضة للنقل ففي
 صحته وجهان فان لنا استباحة النافله ويستباح صلوة الجبارة على
 المذهب وفيها وجه ثالث انما ان يعفى عليه لم يستباحها وادلا
 استباحها ويستباح مثل المصحف وحمله وان كان سهوا لها عن
 جنباً او حين استباح القراءة والكتب في المسجد والمراة الوطى ولو
 نوي قيمه حمل المصحف او سجود التلاوة او التشر او الحبيب او الخايش
 قراءة القرآن والكتب في المسجد فهو كالنوي النافلة ففي اباحة الفريضة
 القولان ان منعناهما في النقل وجهان وفي استباحة قاتوا الوجهان
 وقال القاضى اذا تيم لحمل المصحف وكان مضطراً الى حمله حبس خاف
 صبا به بان كان في مفادة اوبلاو الكفر فهو كالتيم للغرض وقبل لا يجوز

التيمم ليس بالصحة الا ان يكون محتاجا اليه ولو نوى الحائض استباحة
 الوطى صح معها على الصحيح ودلت على النسيح للمنافاة وفيه الترجمة
 المتقدم في الغسل ان غسلها سنة استباحة الوطى لا يصح لانه توجيه
 وقيل ان كان لها زوج صح والا فلا وقال القاضي والجمهور لها اذا
 فرض به ولا يجب عليها ان يسمي لكل مرة فلو احدثت او طهرها الزوج
 لنها التيمم له ملوكة دون الوطى وقال البغوي يجب بحمد يده للوطى
 ثانيا وهو وجه حكاة الماوردي كالفريضة ولو تيممت للفرض صلته
 في حل وطهرها بدون تيمم وجهان ولو سميت له ملوكة الجارية فهو التيمم
 للمنافاة في طهر الوجهين وبناءه القاضي على الخلاف الا انه هذا
 مجمع بين فريضة وصلوة جنازة وان منعناه جعلناها كالمتكوبة
 فجوز ذلك اذا المتكوبة وان جوزه فان قلنا للتيمم ان يصلي التسوية
 فلهذا الاول وان قلنا لا فوجهان المسئلة الثالثة لو نوى فريضة التيمم
 او اقامه التيمم المردف فوجهان احدهما يصح ودلت على التيمم للنفق
 وامحها لا وكذا لو نوى فرض الطهارة وقال القاضي الطبري
 ولو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح ولو اطلق فيه التيمم لم يصح وجب
 المتوكل وجهان المناذلة لا يصح بالتيمم اصلا وقيل انه يخرج من
 الخلاف المتقدم **فقرعان** الاول لو نوى استباحة فوضعت
 فالتين او منة ورتين او مودة او قابضة او منة ووجهان
 اصحهما وهو قصد في البويطي انه يصح ويؤدي ايتهما اشتاء وقال الدارمي
 يودي الاول منهما وترجمتهما الامام من الوجهين فيما اذا نوى
 استباحة صلاة دون غيرها الثاني اذا تيمم لفريضة معينة
 اشترط ان يعلم بانها عليه فلو تيمم لفريضة طهارة فانه ثم تبين انما لم
 بعد ادقائه طهارة فثبت ان غصرا لم يصح خلاف وطهرهما
 من الوضوء قبل ان يصح وصدق لو نوى ان عليه فانيه ولم يحققها فثبت
 لها ثم يحققها لم يسهلها قال الساسي وفيه نظر قال النووي وينبغي ان

تحرر

لغرض في صحتها وجهان فوضعت نوى احتياطاً فبان محدثاً وفيه
 فرق بصرف التيمم فاعلم انه يجب اقتران المنة بأول الواجبات وهو
 الغسل ومنع الماشح كجزا من الوجه فلو فادته وعزبت قبل مسح شئ من
 وجهه لم يصح في طهر الوجهين وقت المنة عند التيمم من اول جز
 من الوجه قال الوضوء والنقل ان كان واجبا الا انه ليس بركن حقيقي
الركن الخامس من مسح الوجه ويجب استيقاظه وانصاف
 الراب الى ما ظهر من بشرته ولا طاهر الشعيرة التي يجب غسلها في الوضوء
 ولا يجب اتصاله بالامانة شعيرة خفيفة كانت او كثيفة عامة كانت
 او نادرة كلية المرأة وادعى الامام ان لا خلاف فيه لكن فيه وجه انه
 يجب اتصاله بالامانة الخفيفة كالوضوء ولا يستحب اتصاله بالامانة
 الكثيفة وفي وجوب مسح ظاهر ما نزل من اللحية المستتر سئل عن الوجه
 القولان المذكوران في الوضوء **الركن السادس** مسح اليدين ويجب ان
 استيقاظ مسحهما الى المرفقين وروي ابو ثور قولا قديما انه نذر في
 اليكوفين قال النووي وهو اقرب لا طاهر السنة ويستحب خفيف
 الراب لقص الاغصان اذا كان فيه شرة اذ مسحها وقبل ان ينقص القدر
 على استقبابه مطلقا وفي الجهد بداهة لا يسمع قبيل قولان ولزم
 انها على الحالكين الواجب اتصال الراب الى الوجه واليدين على اي
 وجه كان سواء كان يديه واحدة محرقة كغيره وجوزها او ضربتين
 او اكثر لكن يستحب ان يكون ضربتين واحدة للوجه واخرى
 لليدين واشترط بعضهم ان لا ينقص عن ضربتين وصحة النووي وقال
 انه المصنوع وقطع به الجرافيون وجماعة من الحنابلة قال
 الحافظ والرودايني والزيادة عليها دلالة وقيل يستحب ان يكون
 ثلاث ضربات لوجهه وليميناه وليستراه والضرب غير مشروط فلو
 كان الراب ناعما فوضع يده عليه من غير ضرب وعلق الخبار لها حتى
 روي المرتبة انه فرق اصابعه في الصرة الاولى واختلف في مسح

بخاطر يقين اخذها بطريقه القفال وناجعة احقر الحزاسنايين اذ نه لا
 فرقها وغلطوا المزني فلو فرق في صحة تيممه وحقها قال البغوي ان
 فرق فيها فقط لم يصح مستحب فابن الاصابع وان فرق في الضرب بين
 فوجهان واصحهما انه يفرقها مستحب كما رواه المزني وبها قال الواقفي
 وجهنا عن الحزاسنايين وناه انا به الغبا وقال المعوي ولا بأس
 باخذ تراب اليد قبل مستحب الوجه حتى لو ضرب بيده على تراب مستحب
 بميمه وجهه وبمسارده عليه جاز والرتيب واجب في المستحب دون
 الاخذ ثم مستحب وجهه جميعه بلعنه مبتدأ باعلاه وفيه وجه اذ نه
 بتدأ باستفله بخلاف الوضوء ثم ضرب مرتبة ثابته وخرج اصابعه
 ثم بضع اصابع يده اليسرى سوا الاثني عشر على ظهور اصابع يده
 اليمنى سوا الاثني عشر لا ينفصل اصابع اليد اليسرى عن عرض
 اصابع اليمنى ولا دوش اصابع اليمنى عن عرض اصابع اليسرى ويمررها
 على ظهر كف اليمنى فاذا بلغت الكوع ضمها طرافها صابعه الى حرف
 الذراع وامرها على ظهر الساعد الى المرفق ثم يدركه اليسرى على رطق
 الشايعه فيمرها عليه واثني عشره منضوبه فاذا بلغ الكوع مستحب بطن
 الاثني عشره اليسرى على ظهرها يده اليمنى ولا يمس باطن كف يده
 اليمنى بل يمرها عليه من الزاب لمستحب ثقب اليد اليسرى على هذا
 الترتيب والمشهور ان هذه الكيفية محسومة وقال الصبدي لا يفي
 ليست راجية ولا سنة وهو قضيه كلام غيره وكلام الغزالي يشهد
 بانها سنة ولا يصح هذه الكيفية رواها المزني وفي الامر كيفية
 اخرى فقال بضع ظهر اصابع يده اليمنى على باطن اصابع اليسرى
 وممره على ظهر اصابع اليمنى فاذا بلغ الكوع اذارا يدها على ذراعها
 وقبض بايديها واصابعه على باطن ذراعها ثم يمره الى المرفق فان في
 شئ من ذراعها لم يمر الزاب عليه اذارا يدها عليه حتى يصل الزاب
 الى جصبعه وهذه اخفط للزب وعاينها انصر القاض الطبري ولادوي

احسن

احسن وحكم الشعر الذي على الذراع حكم الشعر الذي على الوجه فلا
 يجب انصال الزاب الى المشرة عنه على الصحيح واذا فرغ من مستحب ذراع
 اليسرى مستحب احدى الرجليين الاخرى وهل هو واجب او مستحب فيه
 وجهان يفتيان على ان فرض اللغين هل يتبادر من نصهما على الزاب
 وفيه وجهان اصحهما انه يتبادر به وقطع به العراقيون قال البغوي
 ان قصه بامرار الرجليين على اليد من مسحه حصل والا فلا قال
 القاضي فان لم يبق عليها تراب بعد مستحب الذراعين وجب ان ياخذ لهما
 ترابا جديدا ثم يحلل بين اصابعه فان لم تكن فرق في الضربة الثانية فهو واجب
 وان كان فرقا في الاولى او فيهما وجهه وناه هو مستحب لطلق المادوي
 واخذ بالخلاف في مستحب احدى الرجليين الاخرى والواجب من ذلك انصال
 الزاب الى الوجه واليد على اي وجه كان فان لم يحصل الاستيعاب
 لشرطين زاد ثالثة ورائقة لا ان يحصل الاستيعاب ولا بشرط ان لا
 يرفع المسحوح به عن العضو المسحوح حتى يستوعبه في الاصح وان
 كان في اصبعه خاتم وجب نزعه في الضربة الثانية ولا يلغى حمله وسحب
 في الاولى **فروع** الاولى لو ضرب يده على برة امرأة سقط وضوء عتمة
 عليها **تراب** وان كان منع النقا للشرطين صح وان كان لا منع لقلته
 لم يصح وقال المتولي لا يضر ذلك في الضربة الاولى والاخذ للوجه صحيح
 وان ضرب في الثانية بطل مستحب الوجه قال الراجعي والاول هو الوجه
 الثاني لو كانت يده بخمسة فضر بها ومسح وجهه صح في الاصح
 ولو ضرب بها مائة لم يضر ولو تيمم ثم وقعت عليه نجاسة لم يبطل
 تيممه على الذهب وقال المتولي هو كالحلوه فيها في فيه وجهان **الثالث**
 لو سيم قبل الاجتهاد في القبلة في معننه وحقها وبصح قبل ستر عورتها
 اتفاقا **الرابع** لو احدث بعد اخذ الزاب وقبل مسح وجهه بطل
 نقله وعليه اذ الله واخذ غيره تانيا ولو عمه غيره باذنه لعجزه اذ وقدرته
 وجودناه فاحدث احدها بعد التقل وقبل المستحب قال القاضي لا يضر

وقال الرافعي ينبغي ان يبطل الاحتجج في الاذن كالوئيم بنفسه **الخامس**
كل ما بعد مرة الوضوء في القزوع في قطع اليد وزيادة الكف والاصابع
وتدبيل الجبلد بحج مثله هنا قال الدارمي ولو انقطعت اصابعه وبقيت
معلقة فهل يمسها فيه وجهان قال النووي والقيد من القطع من جوبه
ولو قطعت يده من فوق الرفق استحب استئصال الباقي بتراب ولو كان
القطع من المذب **الدين السابع** الترتيب من مسح الوجه واليدين
تتوابع من الحدث الاصغر **الدين الثامن** الترتيب في اخذ التراب للوضوء على الصحيح
حتى لو ضرب يده مع التراب ومسح وجهه يمسهاه ويمسهاه بيشواه صح
الدين التاسع الوضوء في وقتها خلاف التقدم في الوضوء وحكم القابض
طريقه فاطعه بوجوبها هنا اذا كان مستأفرا وحكاها بعضهم نظا
وطريقه اخري فاطعه بعدم وجوبها ومعتبرة الحفاف لو كان
المستعمل فاذا اعتبرنا ذلك في الوضوء **فصل** في التيمم والتيمم
المنى على اليسرى وامر ار التراب على العنقه ونازع بعضهم فيه وعن
الرواية انه يستحب فيه التحليل وان لا يرفع اليد عن العضو المسحوح
حتى يتم مسح في الاصح وان لا يدبر المسح على الصحيح وان يستقبل
القبلة قال النووي وينبغي استحباب الشهاكتين بعده كوضوء
وكذا انما في الذكر المتقدم فله والدعاء على الاعضاء ولم ارفه في لامحانها
ولا غيرهم ودان في الجنب والحائض الوجه المتقدم انه لا يسمى الله تعالى
اوله ولا يستحب تجديده التيمم على المشهور وقبل انه لا يتصور لتوفيقه
على طلب الماء طلبه بطل الاول وقيل يستحب ان يجد لغد الماء في
النافلة وفيما اذا كان لمرض واما المعضول معه فيجد وفيه نظر

الصحيح ان اللواتي
سند بالوضوء

الباب الثالث في احكام التيمم

ما سطره وما يبيحه وان التوداه هل بعض الاول ما يبطله ولا شك في بطلان

او كان

اذا كان عن الحدث الاذنيه ولا يبطل فما حرم بالجنازة الا بها فاذا
تيمم عن جنابة ثم احدث بطل في حق الصلوة والطواف وسائر المصروف
رحله دون ما يخص بالجنازة فتستمر حواذ القراءة والالتفات في التيمم
وبه وجه شاذ عن لا حامده انه لا يجوز ذلك القراءة الا بعد التيمم ولا
فرق في ذلك بين المأثرو والمأثرو قال البيهقي في جواز القراءة
والاستحاجة وجهان والمذهب الاول ولو تيمم حب ثم احدث وجد
ما يكفي للوضوء خاصة فان قلنا يجب استعمال الناقص بطل تيممه في
كل شيء فيستعمله ثم ييمم وان قلنا لا يجب فتيمة ياف بالنسبة الى جواز
القراءة والالتفات في المسجد وخوفا من ان يخصص بالجنازة وقد تقدم ولا
عرف حيث يباح له القراءة والالتفات دون الصلوة غير هذا وبطل بوض
الحدث الا لبر ان كان بدلا عن غسل ولا يبطل برفع الحفاف اتفاقا وان
كان في الوضوء خلاف ويختص التيمم بالبطلان بوض القدم على
استعمال الماء المقتضود هنا بيان هذا **الدين العاشر** في ان
ما يمنع من القعدة على الماسح المريف وهذا لا يتاثر بقدره على الماء
وتأثر حصول البراءة القدره على استعماله وثانيتها ما يكون لعقد الماء
وما في معناه من الحاجة اليه لعدم مراعاة القعدة على الوصول اليه
وهذا يتاثر بالقعدة على استعماله فان زاي الما قبل الشروع في الصلاة
بطل تيممه وكذا معرفة وجوده بان يستمع فابلا يقول عندي ما يبطل
تيممه فلا يصلي وان بان كذب القائل ولو كان تيممه عن جنابة حرمت عليه
القراءة والالتفات حتى يتطهر وكذا يبطل نظر الما كما لو طلع ربه او زاي جلا
لا يمس او اطعم بالقرب منه علامه وتوهمه كما اذا زاي سرا بانقوشه
ما يلزمه في الصور وكلها الطلب خلاف ما اذا تيمم واستغنى الصلاة عليه
لفقد السترة فتوهم وجوده وتأثر تعيين عليه طلبه فانه لا يبطل تيممه قال
القاضي ولو زاي وجلا عن يانا لا يبطل تيممه والطلاق في هذه الصور
مشروط بان لا يقع هذه العوارض مانع من استعمال الما فان قاربها

تابع لم يبطل فالوجود المادى هو محتاج اليه لعطشه او عطش اذ يحى
او حيوان محترما اذ في قريسي وهو عالم متعذر والاستقامته اذ
سمع المحترمة تقول او دعني فلان فاء وعصبته وهو يعرف عينية المالك
فان كان حاضرا بطل ولو قال عندي ما ودبعة لولان يبطل نيته وقبل
انه ينبغي على ما لو قال على لفلان الف من عمر حمز وفيه قولان فان
قلنا يلزمه الالف بطل نيته وان قلنا لا لم يبطل نيته ولو راي الما
وقد قاده بجاسته او حال عينه وعينه تتبع او هو ووجه لم يبطل
نيته ان زاهما معا او راي الما منع او لا وان راي الما او لا يبطل وان راي
المابعد الدخول في الصلوة نظر فان لم يكن الصلوة معينة عن القضاء
فما اذا انتم الحاضر لمقد المادى شرع في الصلوة ثم راي فالصحيح من
الوجهين بطلان صلوة ونيتها والثاني لا سلطان لحيثما كان وظلة
على حرمتهما وهو محذور اذ السمع الوقت فان صاف فهو كما لو وجد التيمم
المادى لو استغل بالوضوء خرج الوقت وفيه وجهان اصحهما انه يصلى
بالتيمم بعد بقاءه وقابلهما انه يتوضا ويقصنها وان كانت معيبة عن
القضاء التيمم المتأخر لعدم المادى فالضمان صلاته لا يبطل والقصر فيها
اذ انقطع دم المستحاضة في اثنا الصلوة ان صلاتها وطها رتبا بطلان
واشار الزينة بترح قول من هذه في ذلك انهما بطلان ولا اصحاب
طريقان احدهما ان فيها قولان نقلا وخرجا والثانية الصحيحة
بقرير النصين **القريب** ان قلنا بالذهب ان صلاته وبتممه لا
يبطلان فما الاول له فيه اربعة اوجه احدها ان الاول ان
يصلها نقلا ويشتم من كل دعيتين لشدة ارك فضيلة الصلاة بالوضوء
والثاني ان الاول ان يتمها والثالث ان الاول ان يقطعها
والرابع انه ليس له الخروج منها ولا يصلها نقلا ويلزمه انما هما
واستبعده الامام وكذا القز لا بان الوقت اذا كان مقتضا للشرع
غير ملتزم اذ الممن خلل ذلك الخروج من الفرض فكيف مع الخلل وكذلك

نص الشافعي على ان المنفرد يقطع الصلوة لادراك الجماعة فكيف يقطع
الفرض من اجل الفضيلة لولا انه جازي والمتأخر اذا اصبحت صائما في رمضان
لان يطرده هو اخذه مما قاله الامام انه اذا اهان وقت الفريضة هو
مصحف لم يخرج له الخروج منها وان لم يصبق فله الخروج لان الشروع
اول الوقت غير ملتزم واستشهد له بالسكنين قال وعلى هذا القضا
الواجب على الراي يجوز الخروج منه ودفع الصلوة الحاضرة المتأخر فيها
وطعنا اذا قام بها غيره وهذا يطرده في حق التوضي والتيمم قال وما
عندي ان الاصحاب يسمون هذا انتهى وهو كما قاله عن الاصحاب
وقد نص في الام على ان من دخل في صوم واجب من قضاء وفذر
او كفارة او في فريضة في وقتها متلوقة او قضا او قدر انه لا يجوز
له الخروج من غير عذر وتا بعد الاصحاب وقال المتولي لا خلاف فيه
واما صلوة مدر ك الجماعة فانه لا يطلها قبل بطلانها نقلا لعدم ارك
فضيلة الجماعة لكن شذائي في دوام التطوع انه اذا شرع في قضا يوم
من رمضان يجب على الراي ان القفال وجماعه والواله الخروج
منه وان احضرون قالوا ليس له ذلك وقاسوه على الصلوة وهذا
كله تفريع على المشهور ان القضا ينقسم الى واجب على الفور وهو ما
ترك بغير عذر والى واجب على التراخي ومخرج من هذا وجه انه تجوز
انما هما اما وطعنا بلبس بافضل وطعنا بل قال القاض هو بدروه وطعنا
قال النووي وما قالوه خلافا للذهب الصحيح المعروف في جميع
الطرق ولو كانت الصلوة التي راي الما فيها نافله فعن من سرح ان لها
سبيل والاصح لا يبطل كالفريضة لكن ان كان نوى الشروع
دعيتين فهل يلزمه الاقتضاء ويحذر دعيتين ام لا استينفا النوى فيه وجهان
اظهرهما الثاني والاول يستحب الى اي زيد المروزي والشيخ اي
على حد الوكان نوي دعيتين هل له ان يركع ويجعلها اربعين فيه وجهان
اظهرهما لا يستحب مقابلة بل القفال ويجريان فيها النوى دعة فاراد

ان يحكمها رعتين وفيما اذا نوى ربعاً وقلنا يستوفى بها المدا ان
 يزيد ولو كان مشرع في الصلوة من غير تعيين عدد يستلم من رعتين
 وفي الزيادة عليها خلافاً المنصوص ان لا يزيد عليها فعلى هذا لو
 كان حين رآه في ناسه قال الفاضل ابو الطيب عندي انه يتم هذه الرعة
 ويستلم وثا بعد الروياني وقال الفاضل له ان يزيد ناساً والمشهد
 انه يتم رعتين وعن صاحب الفروع ان فيه وجهين وبناهما على القولين
 في ان من نكح صلوة بزمه رعتان او رعة فان دلنا رعة لم يزد عليها
 واصل هذه المسائل ان المستعمل في الزيادة والفقهان مطلقاً وتلخص
 في المسئلة ستة اوجه بطلان ان كان نوي عدد دائمة والاقتصر على
 رعتين وهو الاصح يقتصر على فاضل ولا يستعمل الزيادة وان كان نواها
 ان يزيد ناساً وان زاد على فاضل ان نوي عدد دائمة والاقتصر على
 القولين في صلوة مطلقاً هل يقتصر على رعة **فروع** لو لم يقطع الصلوة
 وانما بطلان يتمد بفرعها ان كان المأبأ قياً نقل الروياني عن
 والده انه لا يستلم التسليم الثانية واستحسنه وقال ليس لنا
 صلوة يقتصر منها على تسليمة واحدة غير هذه قال وعرضنا
 فقال لا بأس ان يستلم الثانية لانها من ثمة صلوة قال النووي
 وينبغي ان يقطع بهذا وان كان قد قطع في الحلية بقوله والده
 وحكي عن ابيه انه لو كان عليه سجود ستهو فتنسيه وشمل لا يستحب
 وان تراب الفصل واستحسنه وان تلف المأوه في الصلوة قبله
 اوجه اشهرها وهو قول العراقيين واخبرني انه ليس له ان يتنفل به
 وثا بينهما ان له ذلك وقطع به اكثر الناس بين قال صاحب العدة
 قال كانت الصلوة التي هو فيها نافذة حبان له بعد التسليم ان يصلي
 فريضة اذا كان نواها واحداً بين الصباغ هذا الوجه وبناهما
 ان لم يعلم تلفه قبل الفراغ فله ان يتنفل به وان علم قبله تنفل به
 وحزم الراعي بانها تبطل اذا لم يعلم تلفه حتى يفرغ وحكي وجهين

فيما اذا عرف به قبل فزاعده وصحح النووي بانها تبطل وهو قول ابن القاص
 واي حاكم ومقابلة قول القفال **فروع** بان يستثنى من مسئلة البار
 فاذا شرع المشايخ المسمى في الصلوة ثم راي المأوه نوي الاقامة
 فبطلان صلوة رعيته وجهان اصحهما وهو قول ابن القاص واختيار
 الجمهور انهما يبطلان كالنيم بغليبا لحكم الاقامة وثا بينهما
 لا يبطلان ونسبه الماددي لا يتكبر الا صحاب والاولى الى ابن القاص
 وكس ما قال الجمهور ولهما قالو حجتين فيما اذا راي المقيم المأوه ناساً
 صلواته اما النووي الاقامة فيها ولم يبرمها فوجهان اصحهما
 بحسب الاعادة ونسب الى ابن القاص وثا بينهما لا وزعمه الروياني انه لا
 خلاف فيه واختاره من الصباغ فعلى الاول لو راي المأوه من بعد
 بطلان وعن القفال انه ان كان في موضع لا يوجد المأوه غالباً لم يبطل
 وان كان في بلد او قرية بطلت ولو نوي الاقامة في اثنا القصود ثم
 وجد المأوه انتفاها ولو انصرفت الشقينة التي به على فيها في اثنا
 صلوة بالتميم لم يبطل ولربح الاعادة في احد الوجهين كما لو وجد
 المأوه في الصلوة ونوي الاقامة بعده بطلت صلوة في اصح الوجهين
 واختار الدارمي مقابلة ونسبه الماددي الى الجمهور والاول الى ابن
 القاص واذا راي المأوه بعد الصلوة فلا يلزمه الاعادة وان كان
 الوقت باقياً في الحالة التي لا يلزمه الاعادة بعد الوقت لسرع ثالث
 لو تيمم جماعة لعدم المأوه قال واحد احب لهم هذا المأوه وكفى
 احدهم بطل يقيم الجميع ولو قال وهبته لكم فقبلوه فان اوجبنا
 استعمال المأوه بطل الاول **فروع رابع** قال الصمد لا يذبح لو راي
 المأوه في الطواف فان منعنا **فروع خامس** حتى الروياني عن والده ان الجنب لو
 جاوزناه نوي فيه وبنا **فروع خامس** حتى الروياني عن والده ان الجنب لو
 تيمم لفقد المأوه لم يذبح لو راي المأوه في نوي عند الشروع في القراءة
 قلنا معلوم ان من قطعها وان نواه احتمل وجهين **فروع** احدهما ان له

انما ما نوافه كالنافلة الثاني بل من القطع قال الروياني وهذا
 صحيح ولو كان في دست لزمه قطعها **فرع** **سأدش** لو رأت
 النسيئة من الخيف المالح حل وطبها على المذهب وفيه وجه انه
 حل ولو رأت في حال الجوع نزع في الحال **الحكم الثاني** ما يودي
 بالتيمم وفيه اصراف **الاول** لا يودي بتيمم واحد سوى فريضة واحد
 وقال المزني وابن المنذر يودي به الفريضة مطلقا كالوضوء واختاره
 الروياني ولا فرق بين تيمم الصحيح والربيع وفيه وجه ان التيمم الربيع
 يودي به فريضة ولا بين ان يتحل جسد الفريضة كصلاة يشرطوا في
 ادخلت صلوة وطواف ولا بين البالغ والصبي وفي الصبي وجده انه
 يجمع انه يودي اكثر من فريضة ولا بين ان يكون الصلواتان مودلتين
 او فائتتين او موداة وفائتة وفيه وجه انه يجوز الجمع بين الموداة
 والفائتة وبين الفوائت وحوزا للثنا في الجمع بين فريضة وتيمم
 خلافا لابي اسحاق والتيمم ان يجمع بين فريضة وموافل ويستفزع
 على هذا الاصل **فروع** **الاول** هل له ان يجمع بين فريضة
 ومندورة او بين مندورين فيه طريقان احدهما وبه قال
 جمهور العراقيين القطع بالمنع والثاني فيه قولان وقيل وحمازا
 المنع والخلاف حتى عند المزائنيين على ان المندور مستلک به
 مستلک جازي الشرع فجوزوا مستلک واجبه فيمتنع وينبني عليه
 فالو تيمم لمندورة ولم يصلها هل له ان يصلي المكتوبة فيه وجهان
الفرع الثاني نص الشافعي على ان له ان يجمع بين فريضة وصلوة جنازة
 بالتيمم وعلى انها لا يصلي قاعدا مع القدرة على القيام وعلى انها لا
 يودي على الماحلة **واحد** نكف لا صحاب على طرف **احد** بها في
 المتبايل الدلائل قولين بغيرها محرما مساهما انها ملحقه بالفريضة
 او بالموافل وفيه قولان فان الحنفية اهابا لفريضة لم يجز الجمع بينهما
 وبين فريضة بالتيمم ولا فعلها قاعدا ولا على الماحلة وان الحنفية اهابا

بالموافل

جائز **والثاني** يتلها على خالف حيث احاز الجمع بينهما اذا اذ الحز
 تعين عليه وفي هذه الحالة له ان يصلها قاعدا وعلى الماحلة وحيث
 منع من صلاة قاعدا او راكبا اذا اذاعت عليه وفي هذه
 الحالة لا يجمع بينهما وبين الفريضة **تيمم** **الثالث** يقترب النسيئين
 وحدهما حكم الموافل مطلقا فيجوز الجمع وانما امتنع فعلها قاعدا
 ولا الجالان القيام اعظم اركانها وهو ظاهر المذهب ويجري الخلاف
 فيما لو جمع بين صلاة جنازة وتيمم وفيها لو تيمم لها هل يصل بها الفريضة
 وان لم يصل عليها ان الحنفية اهابا بالراصد جنازة ولا ينفك الوتيمم للنافلة
 هل له ان يودي الفريضة ولو اذ ان يصل على جنازة تين صلوة واحدة
 حتى بعضهم على هذا الخلاف وقطع جماعة بالمنع قال الروياني فعلى
 هذا الوتيمم تيمم من صلى عليها صلاتين او صلوة واحدة لم يجز **وثن**
 صاحب المعتمد انه ينبغي ان يجوز الصلاة على جنازة تين تيمم واحد
 مطلقا وخرج من الطرق ثلثة اوجه يفرق في الثالث بين ان يتعین
 عليه ام لا **الثالث** في وجوب دعوى الطواف قولان فان اذ وجبنا
 لم يجز المنع بينهما وبين فريضة اخرى ولذا يجمع بينهما وبين الطواف على
 الاصح وعز بن سريح انه يجوز وقطع به الماوردي والدوالي والخلاف
 في وجوبها خذوص بالطواف الواجب واجزاه بعضهم في المنطوع به
 ايضا فعلى هذا الوصلي تيمم فريضة ثم طواف مطلقا هل له ان يصلها
 به فيه وجهان وان لم يوجبهما جاز الجمع بينهما وبين فريضة اخرى
 وبين الطواف قطعها وقد تقدم انه لا يجوز الجمع بين طوافين تيمم ولا
 بين فريضة وطوافين وان لم يوجبهما لاحدهما كان له فعل الاخر في جواز
 الجمع بين الخطبتين وصلوة الجمعة تيمم واحد على قولنا يشرط فيهما
 طهارة الحدث وجهان فالو حصن في الطواف ورعيه **الرابع**
 لو سمعت التي انقطع حيضها بالفريضة وصلته في جوار وطبها به
 وجهان اصحهما نعم فعلى هذا الوجه وقفت تلك الفريضة قبل الوطى

فتح جوازها وجهها واحدا مجزؤا ومعه من سرج واختاره الشيخ ابو
 حامد **الخامس** اذا نسي صلوة من صلوات فان كانت متفقه كما لو نسي
 طهرا من هذا الاستبوع لم يطهر واحدا فيه يلزمها بغير واحد ان لم يجد
 ما اذا لم يكن مسفقه كما لو نسي صلوة من الصلوات الخمس لا بد وبها ان يطهر
 او غيرها فعليه ان يصلي الخمس فان فقد الما اذا اراد ان يصليها بالتيمم
 لحاقه تيمم واحد عند بن الحداد والجمهور وقال بن سرج يحتاج
 الى خمس تيممات واختاره الفقهاء والحصري قال بعضهم والوجهان
 مفرعان على انه لا يجب تعيين الرخصة المقنونة بالنيم فاننا وجدنا
 تعيينها وجب لكل منها نيم فطعا وتوقف الراجح فيه فان قلنا بالصحيح
 انه يلزمه نيم واحد فلو كان النسي صلاتين فان كانا مختلفتين كما
 لو نسي صلواتين من صلوات يوم وليلة قال بن القاص مودعا بخمس تيممات
 وقال بن الحارث ان يقتصر على تيممين ويؤتى في عدد الصلوات فيصلي
 بالاول الا ربعة الاول او لها الصبح ويصلي بالتالي الا ربعة لرحمة
 وفي هذه الصورة وغيرها صوابا **ان** اخذها لمن بعد النسي
 من الصلوات ويؤتى على قدر النسي منه عدد الا ينقص عما يبقى من
 النسي فيه بعد اسقاط النسي ويقسم المجموع صحيحا على النسي
 والنسي في الذوات صلاتان والنسي منه خمس يؤتى عليها ثلاثه
 لا بهذا لا سقص عما سقى من الخمس بعد اسقاط الاسبق والمجموع وهو
 ثمانية سقستم على الاثنين صحيحا **ان** الثاني ان يضرب عدد النسي في
 النسي منه ثم يؤتى النسي على ما حصل من الضرب ثم يضرب النسي
 في نفسه ثم يبلغ بر عنه من الجملة فما يقع فهو عدد ما يصلي واما عدد
 التيمم فنقد النسي في المثال المذكور ضرب اثنين في خمسة ثم يترك
 عدد النسي فجميع اثنا عشر ثم يضرب اثنين في اثنين يصير اربعة ينوعها
 من الاثنى عشر سقفي ثمانية وهو عدد ما يصلي به ويكون تيممين ولا يشترط
 في التيمم الا ان يعتدي بالاول صلوة من النسي منه ولا ان يات بعد

الصلوة

الصلوة والتي يليها لو كانت موداه بل بشرطه ان يترك في المرة الثانية ما
 ابتداه في الاولى وباتي في الثانية عما بقي من الصلوات فلو ادى بالاول
 الا ربعة الاخيرة الطهر وما بعدها والتالي الا ربعة الاولى مبتدئا بالصبح
 وما بعدها لم يجز به فلو صلى العشاء ايضا بالتيمم الثانية اجزاء وكذا السجدة
 صلى بالاول المغرب والعصر والظهر والصبح والتالي العشاء والمغرب والعصر
 والظهر لم يجز به لانه لم يترك في الثاني ما جاز به في الاول الا ان يعيد
 الصبح بهذه الثانية وحده الوصل بالاول المغرب والعشاء والصبح
 والظهر والتالي العصر والمغرب والعشاء والصبح لم يجز به ولو صلى بالاول
 الصبح والظهر والعصر والمغرب والتالي المغرب والعصر والظهر والصبح
 او بالاول المغرب والعصر والظهر والصبح والتالي العصر والظهر والصبح
 والعشاء او صلى بالاول الصبح والظهر والعصر والمغرب والتالي العشاء
 والمغرب والعصر والظهر اجزاء وان لم يراع ترتيب الصلوات في اداءها
 قال الرازي وما ذكره بن القاص مجزا عند بن الحارث وما ذكره بن الحارث
 ظاهر كلام بن القاص انه لا يجزي وقال الصبيح لا بد وغيره لاحراق بينهما
 وكل منهما غير ما قاله الاخرون فان كان الاول الف الف الف في هذه الصورة
 ونظايرها وان كان الثاني استظما يقال هو خير ان شاء فعل ذلك وان
 شافعل هذا وقد ذكره الفريابي في المسئلة وجد ثالث وهو ان يتيمم مرتين
 ويصلي بكل منهما الصلوات الخمس وهو ضعيف وبن القاص اذا ذكر في
 التيممات واقصر على الصلوات النسي منها وان لم يجد اذ انتمت التيممات
 واذا على اعداد الصلوات النسي منها وهو الراجح عند الامة صحاب ولو
 كان النسي ثلاث صلوات من صلوات يوم وليلة ولم يعرف عنهما ففصل
 طريقه بن القاص تيمم خمس تيممات ويصلي بكل منها الخمس على طريقه
 ابن الحارث اذا تيمم ثلاث تيممات ويصلي بها تسع صلوات يصلي بالاول
 الصبح والظهر والعصر والتالي الظهر والعصر والمغرب والتالي
 العصر والمغرب والعشاء يترك في الثانية ما بدا بالاول في التالتا

بداهة ثانياً وله غير هذا الترتيب إذا حافظ على هذا الشرط وهو أن
 يتول في كل مرة بداهة في ما قبلها وبإني بما لم يفعل فيها وإن كان
 المني أربع صلوات من صلوات يوم وليلة فعلى طريقه بين الفاصل
 مختلف الحكم فيه على الصلوات الخمس خمس تيممات وعلى الوجه الآخر
 يتيمم أربع تيممات بعد المني ويصلي بكل تيمم صلاة بين يدي في الأولى
 واحدة لا بعده أو حرة في الآخر أو أحد لا يمكن صلاتها ولو تيمم
 ثلاثين مختلفين من يومين وليست فهو كما لو استتمها من يوم وليلة
السادس لو تيمم ثلاثين متفقين من صلوات يومين لزمه أن
 ياتي بصلوات يومين وليست فإن احتاج في أدائها إلى تيمم صلاتها بعشر
 تيممات كل صلوة يتيمم على قول الحصري وبقية من الجمهور تيممات على
 بكل تيمم منها الخمس ولا يفي هنا عن صلوات يتيمم في ذلك الوقت
 أن يأتيه متفقان أو مختلفان أخذ بالاستواء وهو ما متفقان
 وعن القفال أنه يصلي عشر صلوات خمس تيممات الصبح والظهر يتيمم
 واحد والظهر والعصر يتيمم واحد الآخرها في الحالتين **السابع**
 لو استتمه الخال على حاج فلم يترك طوافاً واجباً لم يطل صلوة فوضعه
 لزمه الاثنان بالطواف أو بالصلوات الخمس فإذا أداها لم يتيمم
 للطواف وحده وإني به والله صلوات خمس تيممات على قول الحصري
 وتيمم واحد عند بن الحداد **الثامن** لو صلي منفرداً بالتميم ثم أدرك
 جماعة فادعاهم فادعاهم معي على الوجه في أن الغرض الأول أو
 الثاني أو هما أو واحدة لا بعينها فعلى الأول لا أعادتها بذلك التيمم
 وعلى الثالث يعيد التيمم لها وعلى الرابع في حواري أعادتها وجهان
 كالوجهين فيما إذا تيمم صلوة من الخمس هل يفيها تيمم واحد
 قال الأمام والأخصافه هنا ولي **الثاني** لو صلى الغرض بالتميم على
 وجه يجب قصاها كالمربوط على الخمسة **وإن فصلت** عما سجدت
 القضاء بذلك التيمم أنبى على الخلافة الآية في أن الغرض المعاد الواجب فيه

العواد

المعاد أو الأول أو كلاهما أو أحدهما لا بعينه إن قلنا الغرض الثاني أو
 كلاهما مقراً بالتيمم وإن قلنا الأول فلا حاجة لإعادة تيمم وإن قلنا
 كلاهما مقراً على الوجهين المتقدمين قال النووي ينبغي إذا قلنا الغرض
 الثاني أن لا يحتاج إلى تيمم آخر **الاضل الثاني** من الحكم الثاني فيما نودي
 بالتيمم أن لا يتيمم لصلوة قبل دخوله وقتها استواء تيمم لفقد المأول لغز
 واختار الرد بأنه قد ذهب أي حنيقة في حواريه قبل الوقت وبناها
 واختاره أحد القولين في حواريه لصلوة التي بعده يتيمم النافلة ولو تيمم
 لغرضه قبل دخوله وقتها لم يستتبع به الغرض ولا النقل على المشهور
 المنصوص وقال جماعة في استباحة النقل وجهان يثبتان على
 الوجهين فمن أحرم ما ظهر قبل الزوال هل ينعقد صلوة تقرأ أن
 قلنا سققد استباح به النقل والأول واستثنى الرافعي من هذا الأصل
 ما لو جمع بين صلوات يتيمم في وقت الأول وفيه نظر لأن وقت الأولى
 يصير وقتاً ثانياً بله نيبة الجمع والتقدم ولو تيمم الجميع في آخر وقت
 الظهر وصلاحها تيمم للعصر فدخل وقتها قبل أن يصليها بطل الجمع
 ولا يصلي بالغير الثاني العصر قال النووي ويجوز أن يخرج على الوجهين
 فمن تيمم لغايته فدخل وقت صلوة قبل أن يصلي الخامسة وعلم أن
 يترك ولو أداها في وقت العصر فتيمم للظهر في وقتها صح ولو تيمم فيه
 للعصر لم يصح وهذا كله تفريع على المذهب في حواري الجمع للتميم ولا
 فرق في بطلان التيمم للصلوة قبل وقتها بين المؤداة والغايته والمستوفى
 المؤدة النابعة للفرأيض وغيرها وليس عليه المبادرة إلا الصلوة
 عقب التيمم المنصوص الصحيح بل إذا تيمم أول الوقت تأخير الملو
 إلى آخره قال بن الصباغ الآن يكون متأخر أو دائماً لا موقضه
 لزمه طلب المأوف قال ابن سريج والاصطخري عليه المبادرة عقبه
 فالمستحاضة لا يوخرا لا بقدر الأذان والإقامة والسنة والفرق
 ظاهر ودخل وقت صلوة الحسوف ووقت صلوة الاستسنة فيرد

بالنودي
 الدفء في صلاة الفجر مع غيره لما
 كان في صلاة الفجر مع غيره لما
 كان في صلاة الفجر مع غيره لما
 كان في صلاة الفجر مع غيره لما

الدوافع في صلاة الفجر مع غيره لما
 كان في صلاة الفجر مع غيره لما
 كان في صلاة الفجر مع غيره لما
 كان في صلاة الفجر مع غيره لما

المناش إلى الموضع ووقت الصلوة الميت يغتسل الميت ولا يتوضأ على
 تكفينه لصحته ما بدو به والمستحب أن يكون بعد ولو لم يجد ما يغتسل
 به الميت ثم الميت ثم يغتسل ويصلي عليه وهذا ما يستألف عنه فيقال شخص
 لا يصح تمه حتى يتم غيرة وفيه وجه أنه دخل وقت الصلوة بالموت
 وصحة المناش وأنتى به الغزاة وقت الغاية ثم ذكرها وقت حجة
 المسجد بدخوله لكن لا يتم بترابه ووقت صلوة العيد يطول ثم
 يؤمنه وفيه وجه أن التوافق الوقتة بجواز التيمم لها قبل أوقاتها وحب
 يصح التيمم لها التوافق الوقتة بجواز أن يصلي معها غيرهما من التوافق
 الوقتة وغير الوقتة في جواز أداء الفريضة به القولان المتقدمان في
 أن التيمم للنافلة هل يصح الفريضة فإن جوازها في ذلك شرط أن يكون التيمم
 للنافلة في وقت الفريضة فإن كان قبله قال الشيخ أبو علي هو على الوجهين
 في من تيمم لغايته ثم دخل وقت خاصة هل له أن يود بها واستبعد
 إلا ما مر **فروع** **الاول** لو تيمم لغاية صحوة النهار فلم يود لها
 إلا الزوال **ثاني** فإذا كان يودي به الظهر فوجهان أصحها وهو قول
 الحنابلة أنه تجوز وبالمنع قال أبو زيد والخص **الثاني** لو تيمم للظهر في
 وقتها ثم نذر كرايته فهل له أن يود بها به فيه طرقتان أحدهما
 القطع بالجواز وأدعى القاطع للطري لا اتفاق عليه والثاني طرقتان
 المتقدم والكلام في الفرعين ترجع على الأصح أنه لا شرط تعيين الصلوة
 التيمم لها أو سفره فيهما إذا كانت الصلاة متفقان بأن كانت الغاية
 أيضا ظهرا أو الاستئذان فطعا ولو نذر فائته بعد دخول الوقت ولو نذر
 فتمم لغايته حبا أن يصلي به الموداه وإن تيمم للوادة جاز أن يصلي به
 الغاية وهذا الوقت ذكره فائتين فتمم لأحد لهما كان له أن يصلي بالآخر
 ولو تيمم لغايته بعينه ثم نبين أن الغاية غيرهما لم يكن له أن يصلي به فيه
 وجهان أصحهما نعم وأدعى القاطع الاتفاق عليه وهما كالوجهين فيما
 إذا تيمم لغايته ثم دخل وقت صلوة أخرى هل يود بها به ولو تيمم

لغايته

لغايته وعاقبتهما أحدهما يصح فالو توضأ له لاثنين وثانتهما لا ولو
 تيمم لغايته في وقتها ثم نذر وصلوة فصل له أن يصلي به المذكرة بدل
 صلوة الوقت فيه الوجهان **الثالث** لو تيمم للنافلة صحوة وقتنا بالذمة
 أنه يجوز التيمم للنافلة فإذا كان يودي به الظهر بعد الزوال فإن قلنا لا
 يودي به الفريضة تيمم النافلة لم يجز وإن قلنا يودي به ففيه الوجهان
 المتقدمان في التيمم للغاية فلو لم يمنع وأما التوافق غير الوقتة في تيمم
 لها متى شأنا إلا في أوقات الكراهة إذا تيمم لصلاة لا تسبب لها فقيهه
 طرقتان أحدها القطع بأنه لا يصح وهو المنصوص فلا يستتبع به
 الثاني بعد وقت الكراهة وبأنها فيه وجهان فبيننا أن الصلوة
 التي لا تسبب لها هل يصح فيها فيه وجهان أن صححنا هاتين والأفلاو
 وضعف فاما إذا تيمم لها فدخل وقت الكراهة فلا يبطل تيممه قطعا وإن
 طال الوقت **فروع** **الاول** لو نقل التراب قبل الوقت لم يصح تيممه
 وهذا الوقت وهو شاك في دخولها وبطنه ثم بان أنه في الوقت وفيه
 وجه أنه يصح وهو الخلاف عما إذا التيمم حتى تروا أن أنه دخل وهذا
 تردد في أن عليه فائته فتمم لها ثم بان أنها عليه **الثاني** لو تيمم صبي
 لصلوة قبل وقتها ثم بلغ قال الماوردي ليس له أن يصليها به وبرأيه
 الفقيه محكي عن الأصحاب قال الشافعي وفيه نظروا قال صاحب الكافي
 لا يبطل كالوصف **الحكم الثالث** فيما لا يقضي من الصلوات الموداة
 بالتيمم وما لا يقضي فخلطوا به الكلام في قصا ما يودي من الصلوة على
نوع آخر من الخلل وما يودي على نوع من الخلل بعد عام فلا يقضي
 فمن ذلك صلوة المريض فاعدا أو زاقدا أو صلوة بالتميم لم يرض وصلوة
 المسافر لفقده المأذ ولو حجه في الوقت لا يعبد وفي معناه المقيمه
 بمفازة لا يوجبها غابا بشرط في عدم وجوب القضاء على
 المسافر أن لا يكون سفره معصية فإن كان لسفر قاطع الطريق
 فوجهان أظهرهما وجوب القضاء ببناءها بعضهم على أن التيمم وحده أو

مربيه وفيه وجهان جزم بالاول الامام والثاني البندجي والامام
حكاهما مع القطع بانه رخصة وفيه وجه ثالث انه ليس له ان يصلي بالنيم
وجب عليه النوبة والصلوة فاذا اتى استحبابا بالنيم فوجب وكما
العصيان في السفر فلا يقدح في عدم احتجاب القضاة في استحباب
كون السفر طويلا طويلا فان احدهما فيه قولان احدهما في وجوب القضا
في القصر واصلهما لا والثاني في القطع بالثاني ولا فرق في عدم وجوب
القضائين ان يفرق بينهما عن حدث او جناية الا اذا كانت عن جماعة
وقلنا بخاتمة رطوبة الفرج او كان قد استعجز فوجب القضا من اجل
الخاتمة ولو وجد الستة من الماء لمكان محتاجا اليه لعطشه ولو
عطش وبقية او حيولن محترم او محجوز عن الوصول اليه لحلوله تتبع
او ظاكر دخيها او فقد له الاستقامت وصلى ولا قضاء لو دخل
المستأمن في طريقه فربيه فعدم الماء ونيم وصلى قضاء في ظهر القولين ولو
كان نوي اقامة اربعة ايام قطعا ولو نوي اقامة اربعة ايام بنياديه
لم يعجز قطعا **الضرب الثاني** فالحل لغد فاذ هو يفسر
لما بدوم غايبا او لا يغيره **الشم الاول** العذر الذي اذا وقع
دارغا الباقلا فضا استوا كان للفاقد بدل او لا صلوة سلتس البول
ومن استرخت مقعدته وذا من خرج لخدمته منه ودي الجرح الشال
والرغاف الدائم والسحاضة **الشم الثاني** الذي اذا وقع لا بدوم
غالبا وهو نوعان **الشم الاول** احدهما ان لا يجوز عن الحلل الحاصل به ليعدل
اليه فوجب القضا ومنه صلوة من لم يجد ماء ولا نرا باطاهرا بان يكون
برمل او محوسا بدار لا نرا ب فيها او ليس بها الا نرا ب نجاسة وتكون
بازن هو حله ولم يقدح على خفيف الطين وهذا فيه اربعة اقوال
ثلثة في القدم احدها ان الصلاة لا يجب الا ان وجب القضا لكان
استحب الصلوة لان **الشم الثاني** وجب الصلوة دون القضا **الشم الثالث**
يجرم عليه الصلوة الا ان وجب القضا **الشم الرابع** الجهد بالصحيح

بجانب

بجانب واطلق صاحب البنية والكافي القول بانه بعد اذا قدر على
احدهما ومقتضاه انه يعيد اذا قدر على التراب في الوقت او بعده استوا
كانت الصلوة مما سقطت من صحتها بالنيم لا بد في اغادها اذا كانت لا
تسقط من صحتها بالنيم فطر وخص لا بد في الغد في الاعادة بما اذا
قد رعى الماذ قال الامام بعد اذا قدر على طهور وحسب الباقيون
وحكي النووي عن الاصحاب انه يعيد اذا وجد الماء وجد التراب في
موضع يسقط الفرض فيه بالنيم ولا يعيد اذا وجد في صلوة لا
يسقط من صحتها بالنيم قال صاحب الكافي ولو احدث فانه الطهورين
في صلوة بطلت ثم الكفاة لها وانما مناه بالصلوة لا يجوز له مسح
المصحف ولا قراءة القرآن ان كان جنب في الاصح ولا قراءة السورة في
هذه الصلوة ولا الفاح في الاصح ومن من الصباغ عقابله والمخلاف
من على خلاف وهذان الصالح المؤداة في الوقت على نوع من الخلل
لهذه وصلوة العاري والمعلوب ونحوها هل هي صلوة حقيقية او مر
شبهة بالصلوة كما استبان الصائم الذي اظفر في رمضان الا ان صح
الاول ونفي على هذا الاصل ايضا فاذا اوى الصلي الماء والتراب في اتسا
الصلوة هل يبطل فيه وجهان اصحهما وبه جزم الراعي انها يبطل
واجري القاضين الوجهين في قرائتها على صلي بالنيم في الحضر وقلنا يجب
نصاها واجزاها صاحب الكافي في جواز مسح المصحف هذا بعد
نيمه وان كان فاقد الطهورين لا يجزئه قطعا وليس له النقل بالصلوة
قال الجرحان في ليس احدهما في الصلوة الفرض دون النقل الا فيا قد
الطهورين او المسته او ذو نجاسة على يده عجز عن التماسه حكم
الحاضر في الحديث في جميع ذلك وليس لزوجهما وطها على الصحيح
الشم قال الكافي في قال واليدي لو ناسه صلوة بغير غدر وقلنا يجب
قضاها على الفور الطهورين لا يلزمه القضا عندي في هذه
الحالة وهل له ذلك فيه وجهان اي ونقص من بعد قال النووي والقولان

ط

المنع ومنه الزبوط على حشبه وفي معناه من شد وتافه في الاءرض
يصلي بالايام على حشبه حاله ونص في الجيد بد على انه يقضي ونص في
الغريق اذا غرق يعقود وصلي بالايام انه لا يقضي الملقه التي صلاها في
القبيله ويقضي التي صلاها الى غيرها واختلف الاصحاب فمنهم من قال
فيها قول لا نقل والخرج والحق الصيد لا في مسئله الزبوط والغريق
وقال ان كان مستقبلا القبيله لم يعد وان لم يكن مستقبلا لها اعاد
وقال البغوي الغريق لا يعيد ما صلي بالايام الى القبيله وفي اعادته
ما صلي به على غيرها قولان اصحهما انه يعيد كما يعيد من لم يجد من
حوله في القبيله واجزا الروايات وغيره اجزا القولين في الاعادة في من لم
يجد من حوله في القبيله ومنه ما اذا كان على بدنه جراحه عليها دم
وخاف من غشيه صرنا طاهرا وخاف من غشيه من غشيه الفصدان
الحامة صرنا طاهرا يصلي ويعيد فان كانت على مواضع الوضوء تيمم وقيل
واعاد في الجيد بد ولا يعيد في القديم ويتردد في كل صلوة وجب
اذاها في وقتها على نوع من الخل ومنه ما اذا اضطر الى المشي فرب
يختلجرا ويرد فانه يصلي فيه ويعيد ومنه العاجز عن رفع القبيله
يصلي على حشبه حاله ويعيد ويستقضي من هذا النوع حاله
المستأجر فانه لا يخلو الاركان والشرائط ولا يجب ادائها كلها
وقال الامام ليس التحام القنار من الاعذار النادرة في حق القبيلة
فقل هذا الستت هذه الصلوة مستقناة من هذا النوع بل في من
الاول **النوع الثاني** ان يخرج مع الخلل الحاصل ببدل يرجع اليه
بعد الاصل في القضاء خلاف وفيه صور **الاول** القيم اذا تيمم بعد
الماضي فالجديد وهو المذهب انه يلزمه القضاء القديم منه حال
الزينة لا قضاء ولا فرق بين الاقامة في بلد او برية اذا كان لا يفقد
فيها غالبا ولو طاف بالتيمم لفقد المات في وجوب واعادتها وجهان
ولو فقد الما وكان معه صلح او برود ولم يجد ما سكت به فصلي

بالتيمم

بالتيمم في القضاء له اوجه قالها بقضي الحاضر دون المستأجر وصحة التيمم
الثاني اذا تيمم لشيء البرد وصلي بالتيمم في القضاء اقول انه
قالها انه يجب على المقيم دون المستأجر **الثالث** اذا كان بعض اعضاء
الطهارة عذ ومنع استعمال الماء فقد مر انه يغسل المقدور عليه وتيمم
ويصلي ثم ان لم يكن على المغلول سنا تر وحيرة او لصوق اذ جازاه
ولا فصا وان كان عليه سنا تر في وجوب القضاء له اقول اصحابها
قالها انه ان وضعها على غير طهر اعاد وان وضعها على طهر لم يعد
ولا فرق في جربا لها بين ان يوجب عليه التيمم مع غسل المقدور
على غسله او لا يوجبها وقال بعضهم هو مخصوص بقولنا لا تيمم فاما
على قولنا تيمم فلا يعيد فطحا قال بن الصباغ والموت في هذا اذا
كان السنا تر في حيرة او لصوق في غير محل التيمم فان كان على محل اعاد
وطحا لقصاص البذل والسبدل هذا حكم الاعذار قال الامام وقا
حكما من الاعذار بان لا يدمر واستقطننا به الفرض فدانك شريفا فحق
قاله ايم وقا حكما بان لا يدمر فدام فله حكم قالم يدمر الحاقا الصناد
للجنس بالجنس **مربع** في الصلوة الموداة في وقتها على نوع من الخلل
بعد المعصية بعده اربعة اقوال وقيل اوجه في ان الواجب
ما اذا احدها ان الواجب الاول وقال الغزالي هذا افرع على القديم
في ان القضاء غير واجب وكلام غيره يا باه وتا بنها وهو الاظهر عند
المعهور على ما ذكره النووي ان الواجب الثانيه وادعي المشيخاء بسوق
حامد الانفاق عليه وقال الغزالي هو مفرع على قول قد مر ان الاول غير واجبه
وكلام غيره يا باه وقد نقله الفاضل الطبري عن الامروني من الجيد بد بانها
وهو نص في الاملا واحتارة الفقهاء وجماعة ان كل منهما واجبه ورايها
ان الواجب احدها لا بعينها والله تعالى يختص بايهما شاء وقيل ان
ابا اسحاق حركه من اعاد للمفرد في جماعة وقال الغزالي هذا الحسن
حمله على ان القضاء غير واجبه لمن ان حمل على وجوب اقامتهما حقيقا وهذا

اظهره **وعن الشيخ** اي خاب طريفة فاطمة ان الفرض في الصلوة المؤداة
 بغير طهارته الثانية قولاً واحداً والخلاف في الصلوة المحتملة الا ان كان
توعد بان العادي اذا صلى غير طاهر ان كان من قوم لا يعتد بوجوه
 السجود ويصر فوجراً بالمرضى اذا التفتي فالامام والوجه
 القطع بانه يتم الركوع والسجود وان كان من قوم يعتادون السجود
 لكن عجز عن السجود في يمينه صلواته تولى ان احدهما صلى قاعداً وعلى
 هذا القول يتم الركوع والسجود وفيه وجه انه يغير بينهما ويجري هذا الخلاف
 في صفة منهما ما اذا كان محبوساً في موضع محبس او ما سبى في سائر
 محبس ولم يجد مكاناً طاهراً يقبل فيه ولا ما يمشطه على الخباثات هل يتم
 السجود او يوجب به او ينجز **وعن الشيخ** اي محمد والقاضي القطع بان
 الخباثات اذا كانت رطبة لا يتم السجود **ومنها** ما اذا اردن بعد الاثوب
 محس ولم يجد قابضاً به فامرهم ان يصلي غارياً او بالنجاسة واما
 يفعل فيه الخلاف **ومنها** اذا وجد الغاري ثوباً طاهراً في موضع محس
 ولو فرشته لم يصلي غارياً ولو استتره لم يصلي على النجاسة فان قلنا في مسئلة
 الغاري انه لا يتم السجود على احد القولين في انه يصلي قاعداً فهذا
 يقضي فيه وجهان اصحهما انه يقضي وهما قول وجهين فمن لم يجد ما ولا
 ترأيا وان قلنا بتم فوجهان اصحهما انه لا يقضي قال الراعي ولا فرق
 في نفي الاعادة بين ان يكون الغاري في الحضرة في السفر بخلاف المنسحب
 لعدم الما ونقل صاحب البيان عن الزيد انه ان كان في السفر اعاد
 قولاً واحداً وقطع صاحب الثريب والحزون بنفي الاعادة والاصح
 هذا الخلاف فانه يمشطه ويصلي غارياً ولا يعيد ويلزمه لبس الثوب
 الخشن قطعاً بين الناس وذا في الخلوة اذا اوجبت السجود **فايد**
 عن الاصحاب في هذا الفصل عن الصلوة القائية حاله عن الخلل باده
 بالاعتناء وبادة بالاعادة وليس مرادها به الغطل الاصول بل المراد
 الاسان بصلوة اخرى خالية عن الخلل الواقعة في الاولى وغيره وهم

من ان يقع في الوقت اربع

باب المشي على الحقيق

الاقتصار في الوضوء على مسح الحقيقين لا من غسل الرجلين بصفة شوي البتة
 حاجة امر لا سوانة الشفر والحضر قد تقدم تردد الامام في وجوبه
 فيما اذا رفق له حدث وهو مستطير ومعه من الماء بيمينه اخرى رجلية
 بحسب عليه لبس الحف لم يمسح عليه اذا حدث وتطهر وغسل الرجلين
 افضل من المسح عليهما اذا لم يزد رغبة عن السنة ولم يترك في جوارحه
 ونقل القاضي الطري عن الشافعي انه يدره والظاهر فيه في تلكه امور شرط
 وحيفيته وحلمه **الخط** الاول في شرطه وله شرطان **الاول**
 ان يلبسه على طهارة تامة قوية فلو لبسه على غرطها لم يجز به المسح عليه
 اذا توضأ ونولنا قامة يخرج به امران احدهما اذا اغتسل احدي رجلية
 ثم اداها الحف ثم غتسل الاخرى زاد خلفا الحف فانه ليس له المسح
 عليهما اذا حدث فلو اخرج الرجل البني دخلها او لا ثم ادا خلفا الحف
 وهو مستطير كان له المسح اذا حدث وقال بن سريح اذا نزعها وجب
 نزع الثانية ونسنا تف لبستها ومغفوه **الثاني** ان يلبس الحف وغسل
 رجلية لهما بان صب الماء فيه او خاص في المالم بجزله المسح بعد الحدث
 وان تم وضوءه بذلك وقال الزبيدي وابن المنذر بجوز واجتازة البردياني
 وهذا الواقع منوعة المسح فتقضى او كان متوفى في نصب الما فيها حتى
 انفسلت رجلاه لم يجز له المسح فلو نزعها ثم لبسها جاز الا انه حدث
 في الاعتناء في ذلك كله باستقر القدمين في مفرهما من الحف فلو دخلهما
 في شاك الحضرة قبل غسلهما ثم غسلهما في الساق ثم ادخلهما في التوضيع
 القدم حيا ذلك المسح قال النووي ويجي فيه الوجه الاتي في الصورة المتقدمة
 ولو ابد البتة على طهارة ثم احدث قبل دخول الرجل الثانية قدم
 الحف فاصح المخصوص في الامر انه ليس له المسح وفيه وجه ان المسح في

على انه اذا اخرج رجله من قدم الحف الى ساقه ولم يمس من
محل الفرض على انه لا يبطل قولاً واحداً او قال اخرون فيه قولان
القديم انه لا يبطل والحديث يدل على انه يبطل وهو الصحيح وهو مقتضى
نصه الاول وفرض الفايضة وتابعة التولية المستله فيها اذا احدثت
وتد ادخل بعض قدمه في مفرها والبالي في ساق الحف وقال اختلفوا
في صورة الابتداء والاشهاد في ان حكم البعض قبل هو حكم الكل او مر لا
وقال الامام كان ينبغي ينقل عن النص انه لو نزع وجلا من مفرها فان انتهى
بها الى الساق فهو باذع وان لم يمس بعضها في مفر القدم وهو محل فترق
العسل فليست باذع فاذا ارد القدم فاللبس مستندام ولا يضرها
جري قال ولما ادر في الطرق ما مخالفه قال النووي وهذا قريب ولو
زال الرجل في الحف ولم يخرجها من القدم لم يبطل مسحه وطعاً ولو
خرج من اعلا الحف شيء من محل الفرض يبطل المسح وطعاً قال صاحب
البيان ولو كان الحف طويلاً اخذ رجاء من القاعدة فأخرج خفه الى موضع
لو كان الحف معتداً البان شيء من محل الفرض يبطل مسحه بقي لا خلاف
فروع قال في الاحتمال يستحب لمن اراد ان يلبس الحف ان يمسحها
وينفضها لئلا يعلق بها حبة او عرق او شئ من ذلك في
خبر او يخرج بقولنا قوب طهارة من بعد حدث ذابره كالمستحاضة
وتسلسل البول او المذي فانها اذا اتوضأت ولبست الحف ثم احدث
حدثاً غير الاستحاضة فتوضأت فلهذا لما ان مسح عليه فيه وجهان
وقيل قولان احدهما لا وقطع به الجرجاني في الصريح وصحة البتة
واصحها وهو الذي اوردته العراقيون والمنصوص في العود نعم وعن القفال
انما مسلمان على ان طهارة ما قبل ترفع الحذف السابق ان قلنا
ترفعه خبز المسح ولم يرضه الا امار وغيره ومحلها اذا لم تقطع منها
قبل المسح فانها تقطع قبله وبعت ترفع الحف وانت بطهارة كاملة
وطعاً وظهر بوضه الوجهين **المقرب** ان قلنا يجوز اذ احدثت قبل

ان يمسح

ان يمسح بطهارة بها فريضة توضأت ومسحت وصلت بذلك فريضة
اخرى وما شئت من التوافل وان احدثت بعد ما وصلت بها فريضة
توضأت ومسحت ولا يمسح الا التوافل ولا يمسح رجواً او المسح
في حقها بعد مد في حق غيرها بل متى دخل عليها وقت فريضة او ارادت
قضا فائيه وجب عليها نزع الوضوء يغتسل الرجلين لئلا يفسد به
ولذا الواحدة ثم حدثت الاستحاضة بعد اداء الفريضة والتوافل
بالمسح ليس لها ان تقبل الابد وضوء يغتسل الرجلين وعن اي
حامدان لها ان تستنوي مدة المسح المقيم او المستأفر لكن تعيد
الطهارة عند كل فريضة وتمسح عليه وقال الامام الى هذا ولم يبق
المرح والكتيرة اذا اغتسل الصحيح وبهم عن الجرح والكثير من لبس
خفه حكمه حكم المستحاضة في حوازم المسح ففيه الخلاف المقدم واما ان
حدثت المستحاضة فلا يضر ولا يحتاج بسببها الى استئذان
طهارة الا اذا احدثت الدخول في الصلوة بعد الطهارة وذلك
لانه ذهب ان طهارة بطل فتكون كغيره فيما تقدم **فروع** المستحاضة
لبس الحف هل له ان يستبعم المسح بنظره فان كان يمسح لعد
الما ثم رجه وتوضأت في جواز المسح وجهان احدهما عن ابن سريج
انه يجوز لفريضة واحدة وتوافل واصحها وهو المنصوص في المنع وقال
القاضي هاشم بن عمار في الخلاف في رفع التيمم الحذف ان قلنا يرفع
مسح الاول وان كان التيمم لا من اخر فهو لا طهارة المستحاضة
الشرط الثاني ان يكون الملبوس ساتراً قوياً مانعاً لما بين النجس
القيده الاول ان يكون ساتراً محل فرض الغسل من الرجلين فلو كان دون
الجنبين لم يجز الاقتصار على المسح عليه ولا المسح على المسحود وغسل
ما ظهر ولو اخرجت ويد اجزا من محل الفرض فالجهد يدانه لا يجوز المسح
عليه سواء كان الحف جبيراً او صغيراً والقدير ان الحرقان كان غير
شفافاً حاشاً المسح والا فلا وفي حدة المتفاحش وجهان قال الاكثرون

هو لا يناسبك في الرجل ولا تاتي المشي عليه وقال صاحب
 الافصاح المشطاحش الذي بطل به اسم الخف ولا فرق على القولين
 من ان يكون الخف في مقدم الخف او وسطه او مؤخره وموافق
 الخزانة انصرفت واستتدت بالخيط لم يضرب وان ظهر منها شيء منع
 المستمع ولو كان قنطرة الخف وحدها في محل الغرض او بطانة وحدها
 فان كانت الباقية صفيقه جاز المسح عليه والا فوجها ان اصحها انه
 لا يجوز وجزم المستوي بالجواز وكذلك لو حرق من كل سبعة ما عدا
 محاد الاخر ولو كان شقا لا يمنع الرويه كما لو اخذ خفا من زجاج
 ان اذن جاز المسح عليه انفقوا عليه لانه التمهيد يبي وبند الرواد في نقل
 جوارحه عن القول ومنعه عن تنابر الامم كباب وعلاطيه والتواجب
 شتر محل الغرض من استقل ومن الجواب دون الاعلاء في الاصح
 فحجف المستمع على الخف الواسع الاعلاحيث ي اظهر القدم من اعلاه
 وقطع حياطة منعه وهو على الثوب الشاتر والخف المستقوق
 والقدم اذا سد محل الشق منه بالعران ظهر شيء من محل الغرض لئلا
 جاز المستمع عليه وان لم يظهر منه شيء فوجهان اظهرهما ويستب
 المضارنه جواز فلو فتحها بطل المستمع وان لم يظهر شيء من محل الغرض وذلك
 الزر بغيره اذا شدت سيموده . واما الثاني وهو ان يكون قويا فالمراد
 به ان يقوي حيث يتاخر الزرد عليه في المنازل في طلب الخواص عند
 الخط والزخا لا ان يقوي على المشي فيه سرحلة او فرسحا وخج فان كان
 يقوي على الرد وفيه كالجواب والمخذه للتخذه من الصوف والبدن للفايد
 لم يحرم المستمع عليه ولا يجوز المستمع على جوارب الصوفيه وفي جوارب
 من اتخذ من جلد دقيق بشر لا الكعبين بل بشر في المذاشر الا ان امكن
 متابعة المشي عليها ونعت نفود الماعل الاصح في اعتبار ذلك اما تجليدها
 او لصفاتها فحجوه قال الراعي وقال بعضهم ان كانت صفيقه ففي
 اشراط تجليده القدمين وجهان وهذا كله في الما اذا تعذر المشي فيها

لنفذ

لضعف الخف فان تعذر لنقله او نقله وضعف باللا بشر الخف من جلد
 او نحاس او خشب قال الامام والغزالي يجوز المستمع عليه وقال الراعي
 عن الجمهور الخف من الحديد ونحوه ان كان لا يمكن المشي عليه لنقله و
 لونه محدد الاسفل لا يستقر على الارض لم يجز وان كان لطيفا ثانيا
 المشي عليه جاز انتهى . وقال القاضي وصاحبه ان اذن من متابعه
 المشي على الخف من الخشب من غير عصا جاز المستمع عليه وان لم يمكن ذلك
 بعضا فان كان لعله في رجله لقروح جاز وان كان لعله في راسه
 الخف لم يجز واخذ الرواية جوارحه على الخف من الخشب قال وهو ما
 للسنه الا قطع وتعذر المشي فيه لا لضعفه ولا لضعف اللا بشر
 بل لضعفه المفرطة او لضيقه ففيه وجهان صح المستوي الخوازمي
 النع . واما الضيق الذي يتسبب بالمشي فيجوز المستمع عليه قطعاً .
 واما الثالث وهو لونه فانما لا ينافي النفود فيخرج به الخف المنسوج
 من الكان والقطن ونحوهما لا صفاة له حيث اذ اصت الماعل عليه
 نفذ في الرجل وفي جوار المستمع عليه وجهان احدهما الخوازمي وبه قطع القاضي
 وصح الامام والغزالي واظهرهما النع قال القاضي ونفود الما اليها من
 مواضع الخف لا يمنع قال الغزالي ويجوز غل خف من جرق طبق بعضها
 على بعض قال القاضي ويجوز عمل اللبود التركيه . واما الرابع وهو
 لونه حلا لا يخرج من المغطوب والستروفي وجهان احدهما لا
 يجوز واستحسنه بن الصباغ والغزالي واصحهما انه يجوز ولو
 اتخذ خفا من ذهب او فضة ففي جواز المستمع عليه الوجهان قال
 الراعي واما البغوي لشعره الجرم بالمنع والاول اقرب قال النووي
 ولعل ان فرق بان الصبر من هنا المعنى في مش الخف مضار كما الذي لا
 على متابعة المشي عليه فان ليس خفا من جريد صفيق على شاة المشي
 عليه صفيق ان يكون كالدبي اما لو كان الخف حرما لعينه كالتخذ
 من حبله التلبا والميتة قبل الدباغ وهذا لا يجوز استعماله في البدن على ما صح

فان مدله المذموم به ان
 الجوارب من جلد او اذن
 صفا مع بالسر وميد
 المسد ما اذ ان مع غيره

بمنزلة طمأنينة الحنف جازل طهارة الصف عليه بعد الحذف وانه قلنا
 الاسفل كما للقاء او الاعلا بدل عن الحنف والحق بدل عن الرجل
 لم يجز والثاني القطع بالمنع وان لبس الاعلا على طهارة المستح على الاسفل
 فقد روي الامام عنهما انه مبني على ذلك فان حوزنا المستح اذ البسته
 محذورا فلنا اولي وان منعناه فوجهان يبنيان على ان المستح هل يرفع
 الحذف ان قلنا يرفع مستح على الاعلا والافلا قال وعندي انا اذا
 قلنا يرفع كان على وجهين كما بطهارة المستح خاصة فان طهارتها
 لا يرفع قطعاً وكان ينبغي بقطع به ومنه من نباه على المعاني فلا يرفع
 رواه الرازي وقال القاضى ان قلنا الاسفل كما للقاء مبني على ان
 المستح يرفع الحذف امر لا ان قلنا يرفع حذراً والافلا ومنه من مبني
 المستح ولا على هذا الاصل ولم يخرجها على المعاني فان قلنا الجواز
 قال الشيخ ابو علي ابتداء مدة المستح من حين احدث بعد ما لبس
 الاسفل لا من حين الحذف بعد لبس الاعلا وجواز المستح على
 الاسفل وحده بخلاف السابق **الثانية** لو نزع الحنف الاعلى من
 الرجلين جميعاً بعد ما مستح عليهما وبقي الاسفل ابني على المعاني
 فان قلنا الاعلا طهارة الحنف لم يضر وان قلنا هو بدل البذل
 لم يجز نزع الاسفل بلزومه المستح عليه كما لو نزع الحنف بلزومه غسل
 الرجلين هل يفي ذلك ام يحتاج الى استيفاء الوضوء في القولان
 الاسان فيما اذا نزع الحنف وبه قال بن الحداد واعترض عليه القاضى ابو
 الطيب وقال يجب الوضوء هنا قطعاً لان القول بجواز المستح على الجمر
 قد يبرر القدر بوجوب السابغ في الوضوء واجب بان جواز المستح
 على الجمر في منصوص في الحديث ايضاً وان قلنا الاسفل كما للقاء
 لم يضر نزع غسل الرجلين في استيفاء الوضوء القولان وفيه
 الاعتراض والجواب المتقدمان ويخرج من هذا الاختلاف خمسة اقوال
 لا يلزمه شئ بلزومه المستح على الاسفل فقط بلزومه المستح والوضوء بلزومه

نزع الحنف وغسل الرجلين فقط يلزمه ذلك واستيفاء الوضوء وحده
 الحكم لو خرق الاعلى من الرجلين جميعاً بعد ان مستح عليهما **الثالثة** لو
 لبس الجرموق في احدي رجليه واقصر على واحدة الاخرى وادار
 المسح على جرموق وحذف فعمل بجواز بل يبني على المعاني فان قلنا الجرموق
 طمأنينة حنف جاز وان قلنا الجرموق بدل عن الحنف والحق بدل عن
 الرجل لم يجز وان قلنا الاسفل كما للقاء جاز على الصحيح **الرابعة**
 لو مستح على الجرموقين ثم نزع احدهما وترك الذي تحت ابني على المعاني
 فان جعلنا الجرموق طمأنينة الحنف لم يلزمه شئ ويحكم المستح على
 الجرموق والحنف وان جعلنا بدل عن الرجل والحنف كاللقاء نزع
 الاسفل من التي نزع منها الجرموق والحنف وغسل الرجلين في استيفاء
 الوضوء القولان فان جعلنا بدل البذل ففي لزوم نزع الجرموق من
 الرجل الاخرى وجهان اصحهما نعم وقال التوابع بلزومه نزع او يدخل
 به بينهما وغسل على الاسفل ثم اذا فعل ذلك فهل يفي به المستح عليه
 ام يلزمه الاستيفاء في القولان وتاينهما الا قال صاحب البيان وهما
 مبنيان على ما اذا لبس ابداً جرموقاً في احدي الرجلين خطأ في
 الاخرى هل مستح عليهما فان جازنا هذا وان منعناه منعنا
 هذا وفيه نظرون على الثاني ففيما يلزمه قولنا واحدة المستح على الحق
 الذي خلص الاعلا من عليه والثاني في استيفاء الوضوء والمسح على هذا
 الحنف وعلى الجرموق في الرجل الاخرى وكذا الحكم لو خرق الاعلى من
 احدي الرجلين دون الاخرى **الخامسة** لو خرق الاسفل من احدي
 الرجلين دون الاخرى فان قلنا انه كلقافة او كبطاقة ولا شئ عليه
 وان قلنا انه بدل الرجل والاعلا بدل منه قال جماعة بلزومه نزع
 الاعلا من الاخرى وقال الرازي ينبغي ان يابى فيه الخلاف فيما اذا
 خرق الاعلى من احدهما في لزوم نزع من الرجل الاولي واذا نزع فيها
 بفعل قولنا واحدة المستح على الحنف الذي نزع الاعلى من فوقه والثاني

استيقنا في الوضوء السمع عليه وعلى الاعلا الذي تحرق ما تحت ولو كان
احدهما مخرجا في ابنة اللبس دون الاخر فهو كمال لبس الجوف في
احدي الرجلين دون الاخرى ولو حرق الاستفلا من الرجلين جميعا لم يضر
على المعلى قلها ولا يلزمه شيء وهو عجيب بن حيان فخرهما معا لا يضر
وحرق احدهما بضر **السادسة** لو حرق الخف الاعلا ولو استفلا
من الرجلين جميعا او من احدهما فان كانا في موضعين مجامد من وجب
نزع الكل فاذا نزع غنسل الرجلين في استيقنا في الوضوء القولان
وان قلنا الاعلا قبل البدل وجب نزع الاعلا المحرق والمستح على ما تحت
وهل يحكيه ام يحتاج الى استيقنا في الوضوء ثم مسح عليه وعلى الاعلى
من الرجل الاخرى فيه القولان **السابعة** لو لبس الاسفل على الخد
وغنسل رجله فيه ثم لبس الاعلا على طهارة كاملة لم يخرج المسح على الاستفلا
قطعا وجوازها على الاعلا ينبت على المعاني فان قلنا انه بدل لا لبدل
او قلنا انه لخطا فله الخف لم يخرج المسح عليه وان قلنا الاستفلا كاللفافة
جاء **فرعان** احدهما اذا جردنا المسح على الجوف فلبس ثانيا
والناجيا والمستح عليه **الثاني** لو احتاج الى موضع جبره على رجله
فوضعهما ثم لبس الخف فخرجوا من المسح عليه وجهان اظهرهما المنع
وجزم الشيخ ابو محمد بالجواز ونقل الرواية عن العراقيين انه كالجوف
النظر الثاني في كيفية المسح واقلنا ينطلق عليه الاستمرار
مخاذا انه محل فرض الغسل وهل يشترط مواراة لظهر القدم نظر السائفة
في الترتيبه على انه لو مسح على الباطن وبدل الظاهر اغاد ونص في موضع
اخر على انه يعيد واختلف الاصحاب على طرق اظهرها ان في
الاقتصار على مسح اسفل القدمين قولان اظهرهما انه لا يجزي
وثانها جزي وقال بعضهم انه مخرج ذلك عن بعضهم عن الخلاف
بالوجهين **والثاني** القطع بالجزا **والثالث** القطع بالمنع **قال**
المؤوي وهو الصحيح والصواب بقلنا ودليلا واما الاقتصار على

مسح

مسح العقب فيه طرق **الاول** احدها فيه وجهان مرتبان على مسح الاستفلا
واو بالكنع **والثاني** فيه وجهان مرتبان واو بالكنع **والثالث**
انه معنى على الخلاف في استحباب مستح ان قلنا يستحب اجزا وان
قلنا لا فوجهان **والرابعة** علمته ان قلنا لا يستحب لم مسح عليه قطعا
وان قلنا يستحب ففي الاقتصار عليه وجهان **والخامسة** انه كاستفله
والسادسة القطع بالاجزاء والظاهر عدم الاجزاء قال البيهقي وحرف
الخف كاستفله ولا يستمرط ان دخن المسح باليد وعلى خرقته او خشيته
مخوها لو غسل الخف بدل مستح او وضع يده المبته على اعلا لم يضرها
او فطر الما عليها لم يسئل في عند الجمهور وقال القفال لا يكفي وهو كالحلاف
في نظيره في مسح الرأس ولولفاء للطهارة قال ابن الصباغ لا يضر
للمسح فيه وقبل مذهبه انه لا يجزيه قال العمري وعندي انه على الوجهين
كافي غنسل الرأس واما حكمه فهو ان مسح ظهر القدم واستفله قال
المشافعي والاولي ان يضع يده اليمنى على ظهر الاصابع واليسرى تحت
العقب ويمر اليمنى الى الشاق واليسرى الى اطراف الاصابع من
اسفله في استحباب مسح المودي للعقب طريقتان احدهما فيه قولان وقيل
وجهان احدهما وهو نية في القدم وبعض الكتب الجدة انه يستحب لغيره
وثانها وهو نية في المحصر ونسبه الما وردى الى بن سريح لاستحباب الثاني
القطع باستحبابه والشبهة انه لا يستحب استحباب ما يوازي محل
الفرض بالمسح وقال القاضى والفقيه في التولية يستحب قبل ان يركب
ما يدل على ان سرادهم بالاستيعاب الكيفية المقدمة ودلر غنسله
بدل تسحه على الذهب في اجزائه ويبره قرا والمسح وقيل يستحب تكراره
ثلاثا مسح الرأس ولو كان اسفل الخف بخاسة يعفوا عنها لم مسح عليه يستحب
على مسح اعلاه وعقبه **النظر الثالث في حكم الوضوء** الذي
مسح فيه على الخف باحة الصلوة وطهارة بنوقف على الطهارة كما سباح بالوضوء
الذي غنسل فيه الرجلان ولا حصر للصوات المستباحة بل انه ان يقضى من

الفرائض ما شالكن سعادته السبع ثلاث غايات **•** احدها معنى مد
 المسح فاذا مضى لم يكن له ان يصلي بثلث الطهارة وان كان صلوا
 بطلت وليست له استعفاف مسح جيد لكن يلزمه غسل الرحلين في
 وجوب استعفاف الوضوء القولان الاثبات فيما اذا نزع الخف ومدة
 في حق المقيم يوم ليلة من حين الحدث بعد لبس الخف لا من حين لبسه ولا
 من حين المسح عليه وثلاثة ايام وللبالمن في حق المسافر من حين الحدث
 في القديم قوله انه لا سفل بعده الا ان يلزمه غسل الجنابة او غيرها
 وقبل ان يرجع عنه بالبراق قبل وحلته لا يصير لوقام على الطهارة التي
 لبسه عليها يوما وليلة لم يجز له المسح ولو لم يمسه عليه يوما وليلة بعد
 الحدث لم يجز له المسح وغاية ما عدا ان اذا بالمسح من الفرائض المؤداة
 في اوقاتها للمقيم ستة صلوات ان لم يجمع وسبع ان جمع وللمسافر
 ستة عشر صلوة ان لم يجمع وسبع عشرة ان جمع فان عذرت في اثنا
 وقت الصلوة الا ويا في مسح المسافر في هذه المدة شرطان احدهما ان
 يكون شفره طويلا يقصر فيه الصلوة والرحض المتعلقة بالشفر ثمان
 ثلثة منها يخفض بالطويل وقطعا المسح على الخف ثلاثا والقصر والقطر
 والتمتان لا يخفض به وطعا ترك الجمعة داخل المبتدئ وثلاثة اختلف في
 اختصاصهم به بالجمع والقضاء في التيمم وجواز السفل على الرا حلة
 والاصح اختصاصهم بالجمع دون الاحراز وتاثيرهما ان لا يكون سفر معصية
 فلا مسح فيها او سفر القطع الطريق او قتل غير حق او هربا من حي
 وجبت وهو قاذر عليه وفي مسحه مسح المقيم وجهان وكبريا في
 ان العايب بالاقامة وفي الحاضر المقيم على معصية ولو لبس الخف في الحضر
 ثم سافر فلا اعتبار في التوقيت لهذه المقيمين او المسافرين بالمسح فان
 وقع في الحضر مسح مقيم وان وقع في السفر اتم مسح مسافرا فلو لبسه
 في الحضر وسافر ثم احدث مسح مدة المسافر من انفا فادرك ذلك لو احدث
 في الحضر ثم سافر وابتدئ المسح في السفر هذه اذا لم يخرج وقت الصلوة في

الحضر

الحضر بعد الحدث وقبل المسح اما لو خرج كسما ترضا ولو لبس الخف قبل
 الظهارة فيه ولم يصلها وحدث ولم يمسه حتى خرج الوقت وسافر
 فوجهان احدهما عن الاستحاف انه مسح مسح مقيم اعصيانا به ولو
 حكمه الاقامة واحدهما انه مسح مسح مسافرا ولو وقع مسح او حله
 الخفين في الحضر والآخر في السفر قال القايحة والبعوي والراعي مسح
 المسافر من وقال القوي يمسح مسح المقيمين وصحة المسح في النودي
 ولو مسح في السفر ثم اقام وعصر على مدة المقيمين فان اقام بعد تمام يوم
 وليلة نزعته ولم يجز له ان يصلي بالمسح وان اقام قبل تمامه كان له ان
 يتمه ولو مسح يوما وليلة ثم دخل في الصلوة ونوى الاقامة قال في الايام
 بطلت صلواته ومسحه ولو لم ينو من مدة المسح الا ما يتبعه راحة فاحرم
 برعتين فصل بصلواته وبطلت الصلوة عند انقضاء الداء او لا يصح
 فيه وجهان احدهما انهما ونظرا فابدتها فيها لو امتد بها على الكبر
 محاله ثم فادته عند انقضاء الداء فان صححنا احرامه صححت صلواته
 المقننة والا فلا وفيها لوجه الى الافتقار على راحة اذا كانت نافلة
فروع لو شك الماسح هل ابتدئ المسح في الحضر ام في السفر اءخذ
 بالابتداء في الحضر فلا يزيد على مدة المقيمين ولو زاد عليها
 والى بالمسح والصلوة على الشك ثم يتيقن في اليوم الثالث مثلا انه
 ابتداه في السفر فعليه إعادة صلوة اليوم الثاني لا داهيا على
 الشك وطع به الاصحاب وخالفهم بن الصباغ فقال يصح مع الشك
 ولو شك ثم بان له في اليوم الثاني فان كان محذورا مسح ومثل وان
 كان متطهرا فان كان مسح اليوم الاول ولم يحدث في الثاني فله ان
 يصلي في الثالث به للمسح وان كان احدث في اليوم الثاني ومسح
 شاك ولم يحدث بعده فهل يصلي بذلك المسح ام يستأنف مسحة اخرى
 فيه وجهان يبينان على الوجهين في صحة وضوء من توضع احبنا
 ثم بان محذورا بالاول جزم بن الصباغ وبالثاني جزم القايحة والبعوي

وجعله الرابع اظهره على هذا ففي استيفان الوضوء قولان وله ان
 بعد صلوات اليوم الثاني بالمتنج في اليوم الثالث ولو شك القيم
 او المتنازع في انقضاء مدة المتنج اخذ بالاستواء وغسل رجله وقد تقدم
 في باب الجنائز ولو متنج وصلى عقبه وشك هل صلى ثلاث صلوات
 او اربع قال لو شك هل احدث وقت الظهر وتوجه لها وستم وصلاتها او
 ترها وصلى العصر والمغرب والعشاء بالمتنج فانه باخذ في الظهر بانه ما
 صلاها فليها وياخذ في المتنج بانه مسح في وقت الظهر على الاصل
 فيها وهذا الوصل عقب المسح ونقض صلوات شك هل في ثلاث او اربع
 فانه ياخذ في الصلوة يا فيها ثلاث في المتنج بابها اربع فيجعل وقت
 المتنج جزء من تسع اربع صلوات العاوية الثانية طهرت في بن القدمين
 او احدى هاتين اظهر ذلك بنزع الحنف او بغيره او خرج الحنف عن اهلية
 المسح عليه لضعف ادخرك بطل المتنج حتى لو انفق ذلك في صلوة
 بطلت قطعاً ولا ياتي فيه القول القدي بمر في شيق الحديث ثم ان
 كان بعد نماز الجزلة المتنج عليه وان كان متطهر الزمة غسل الرجلين
 ان لم يمض مدة المتنج وفي الوضوء قولان اصحهما عند الاكثرين انه
 لا يجب وصح جماعة انه يجب وهما مستقلان عند طائفة وقال
 الجمهور هما مبنيان على اصل واحتلفوا فيه فقالت طائفة هما مبنيان
 على القولين في تفرق الوضوء ان جوزناه لم يجب والا وجبت رد
 بان التفرق يجاوز على الجديد واجاب الوضوء هنا مضمون الجديد
 او بعد ذلك وقال اخر من هما مبنيان على القولين ان المتنج يرفع الحدث
 عن الرجل امر لا ان قلنا يرفع وهو الصحيح وجب والا فلا قال المتولي
 والرواية هذا اذا لم يقع تفرق ثم فان وقع ففيه خلاف القدرين
 وضعف ايضا وقال اخر من هما مبنيان على ان الحدث هل يخرج عن
 وفيه قولان فان قلنا يخرج المجرى وان قلنا لا وجبت وقال اخر من
 هما مبنيان وسبغيان على تفرق الوضوء على غير النحو المتقدم فان جوزناه

الفرق

المفرق لم يجب والا فقولان وقال اخر من غسلته ان منعنا التفرق
 وجب الوضوء والا فقولان هذا كله اذا نزع الحنف وهو على طهارة
 المتنج اما لو نزع وهو على طهارة الغسل بان كان غسلاً رجلية في
 الحنف فلا يلزمه شئ بخلاف وطهارة طائفة العاوية العاوية ان يلزم
 المتنج غسل حيا به او حصى او نفاش فيجب عليه نزع الحنف وغسل
 الرجلين وسفائف لسه بعد ذلك ان اراد المتنج ولا يلزم مسح الحنف عن
 غسل الرجلين في الغسل الواجب ولا المستحق كغسل الجمعة والعيد
 العاوية الثالثة الرابعة ان يدعى رجليه في الحنف ولا يلزم غسلها فيه
 فيجب زعمه وغسل الدم وغسل الرجلين عن الحدث وان امكن غسلها
 فيه وفعله لم يبطل المتنج بعد

كتاب الحيض

والسودم يشيل من المرأة في اوقاف مخصوصه يرخصه رجسها من فقره
 بعد بلوغها وفيه ستة ابواب

الباب الاول في احكامه

ويقدم عليه معرفة سببه وقد دعه اما السن الذي يحمل الحيض
 فهو سن البلوغ والوجوع فيه الى الوجوع وفي مدة امكان الملوغ في
 الصبي بالحيض وائر السن بلنة اوجه احدها انه مدخول السنة
 الثانية والثاني بانقضاء نصفها والثالث وهو الاصح انه مدخول
 السنة العاشرة والاعتبار بالسنين القليلة لا الستمسك وهو
 قريب لاخذ يد في الطهر الوحيين فلو دانه قبل ذلك مدة فربما كان
 حيضها وحده القريان لا حزن من انقطاع الدم والمدة المفدرة ومن يستيع
 حيضها وطرا وقال الحارثي لا يضر نقصان المدة اليوم واليومين
 ومنهم من انه يؤثر ما زاد عليها فلا يكون الدم المراه قبله حيضاً بل دم

فتساد وحلى الروا في الامر من وعن الدار في انه لا يؤثر نقصان الشهر
والسهر من ذاتيهما انه حديد فلو داته قبله لم ينعقد به ان تقطع
وانما فصل المدة المقدرة فان رأت قبل الفسح اول من يوم وليلة وبعد
دون يوم وليلة لم يبيحيضا بل دم فتساد وان كان كل منهما دونه
والجميع يوم وليلة فيكونه حيفا واستحاضة وجهان وقال الدار في
كل هذه اخطا عندى لان الرجح فيه الى الوجود فاي قدر جد في أي
حاله وتز وجت جعله حيفا ولا فرق في ذلك كله بين البلاد الحارة
والباردة وفيه وجهان ذلك ليس يخص في البلاد الباردة وسن
البلوغ في الجارية بالحض والاحتمال لم تحالف لسن بلوغ الصبي بالحد
عنقه لعمدة فان في سن بلوغه ثلثة اوجه الدخول في العاشرة انما فيها
كالها والعاشرة في حقها كالثامنة في حقها وقال الشيخ ابو حامد
الصبي الحق بالمبيته في ذلك وحس على هذا الاصل ان تكون حية
تنت تسع عشرة سنة وبعض يوم وليس الحيض لحر بل هو ممكن في
حق كل امرأة ما دامت حية واما مدة الحيض فاحتمل خمسة عشر يوما
بليا لهما فنص الشافعي في موضع على انه يوم وليلة وفي اخر على انه يوم
وللاصحاح طرق اطهرها ان فيها قولن اطهرها انها يوم وليلة واثانها
انها يوم والثانية الدطع بانها يوم والثالثة وهو اطهرها انها يوم
وليلة وعن الرعشي ان للسنا في نضائها اقلها دقة كما في النفاس
وهو غزب واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما وقال صاحب التقييه
واخرون اقل الطهر فاصل بين الحيضين خمسة عشر يوما فقولهم من
الحيضين بحرزدو عن شيئين احدهما الطهر الذي من الحيض والنفاس
على القول بان الحامل تحيض فانه يجوز ان يكون اقل من ذلك على ما سياتي
وثانها ايام النفاس المتخلل من ايام الحيض في حق ذات التلقين على
القول به واما اكثر مدته فلا حد لها فقد لا تراه المرأة الدم في عمرها
الامره واما اغلب الحيض فستة ايام او سبعة و اغلب الطهر اربعة

وعشر

وعشر من يوما او ثلاثة وعشر من بقية الشهر فان وجدنا امرأة تحيض
اقل من يوم وليلة او اكثر من خمسة عشر يوما او نظرا اقل من خمسة
عشر يوما ولطرد ذلك في اعتبارها ثلثة اوجه اطهرها لا اعتبار به
وثانها انه يعتبر واختاره جماعة والمحققين وقالها انه ان وافق
ذلك قول احد من السلف اعتبر والا فلا وحلى الما قدمي عن الشافعي
انه قال لو علمنا ان امرأة اطهرها من خمسة عشر يوما جعلنا القول في
قولها قال وذلك اما بان نصور اطهرها مرارا متواليه او لها ثلاث
من غير مرض فان وافق ولم يتوالى لم تصر عادة او بان يوجد مرة
واحدة من جماعة نسوم اقلهن ثلاثة وهل يعتبر كون ذلك في فصل
واحد من عام واحد فيه وجهان ولا يقبل ذلك الا من يقبل سنها من
ولا يقبل خبر المعتد معهن في حق بعثتها وفي قبوله في حق غيرها وجهان
اشي ولا فرق في الدم المراري في زمن الامكان بين ان يكون اسود
واحمرا وفي الاحمر وجه انه دم فتساد واما الاصفر والكدر ففيه خلاف
باني واما احكام الحيض الاول المنع من كل ما يقتضي الطهارة الكبر
لمنع منه الجنب فليس لما يصح ان يصلي فرضا ولا نقلا وحرم عليها
ذلك ولذا سجود الثلاثة والشد و صلوة الجنازة والخطوات
ومس المصحف ولذا اقراة القران على المصحف من القولين ولها ان
تم القراءة على فيها وان تنظر في المصحف وان تاتي بالتنبيه والتكبير
والتهليل والتجديد وغيرها من الاذكار ولا يصح منها الطهارة الكبر
ولا الصغرا اذ امر الدم مستمرا الا الاعتقاد المستنونة لا لا توقف
على الطهارة كالغسل للاحرام والوقوف الا اذا فرغنا على انها تقرا
القران مخافة النسيان فانها اذا جئت بصر اعنتها لها الجنبات
لستيع به القراءة وعد صاحب المهد الطهارة من الحرامات عليها
وتأوله بعضهم على الصحة واخرا بعضهم غلظا بزه فاحرم عليها الصور
الشاني بحر عليها اللبث في المسجد ولا يصح منها الاعتكاف وانما

عنبر المستحج وان لم تأمن ثلوثيه لغلبة الدم او لعدم ثبوت الشدة
حرمة عليه أصيانه للمسجد وكذلك كل ذي نجاسة يخاف منها التلوث
سلسل البول او الاستحاضة او ذي جراحه صاخر وان امت تلويبه
لم يحرم على الصحيح وصحح الامام الترمذي ما ذكره من انقطاعه
الاغتسال فقطع الجبهه بجوارحه وطرد الماء وروي والا يلم فيه الرحيل
والكا فزه كالمسئلة في ذلك خلاف الكافر الحبيب **الثالث** تحريم
عليها الصوم مطلقا ويصح منها وهو بعيد لكن يجب عليها فضا صوم
ولا يجب عليها فضا الصلوات الخمس بل لا يجوز ان تنزع بقصتها
بعد طهرها وفي وجوب الصوم عليها في حال الحيض وجهان احدها
وجز به جماعة نعم كما يومر المحداث بالصلوة وان لم يصح ولو لا ما
القضاء اصحابها لا يثبت الخلاف فائدة فقهية وقيل فائدة التعرض
للاذواق العتاة في النية على القول بوجوبه وقد طهر فائدة ايضا في
اليمن وتعليق الطلاق والعقوبات بان يقول متى وجب عليك صوم فانت
طالق قال القاضى وقا بغير الجرحاني ولا يقضى بل الصلوات التي دخل
وفتها في نفس الحيض الا ذكره الطوائف لعدم تكررها في ذكره الشيخ ابو
علي وقال هذا لا يسمى فضا لان الوجوب لم يكن في زمن الحيض قال
النووي وهذا لا يثبت بصواب لانها لا بدخل فيها الا بالفرار من الطواف
فان فرض بعضها عقبة فراغها منه صح ما قاله القاضى ان يستلم له ثوب
لكفى الطواف في هذه الصورة **الرابع** الجماع حرم على زوج الحائض
ومسدها وطهرها ويجرم عليها ما يكتبه منه في زمن الحيض ويستمر
الاغتسال منه وهذا الحكم يستمر في كل ما حرم عليها الا المني
وهذا العبور في المسجد على وجه فائدة في نفعه بالانقطاع واذ لم يجد
من انقطع حيفها تأتمت وحل وطهرها شوا كاستحاضة او مستأنة
وكذا ان وجدته ويتم لمريض او جرح او نحوهما وهل يحتاج كل
وطية الى اتم وجهان اصحابها لا وهل يباح التيمم لغيره اذ يتأبه او

حرج

حرج وقها فيه وجهان اصحابها نعم وقد تقدم وان فقدت الماء والراب
لم يحل وطهرها على الصحيح وان لم تأمن ثلوثيه لغلبة الدم او لعدم ثبوت الشدة
الوجه المحل لزوجها فاذا افاقته لزمها اغادته في الاصح وقد تقدم **واما**
الاستمتاع بما فوق الشرة والربيه فحاز بالقبيل والمعاينة المش
بالدور غير ذلك وحلى الشيخ ابو حامد واهرون الاجماع عليه لكن حكي
عن ابن عميد بن حرمونه تحريمه قال النووي وهو غلط فاحش ولا فرق
بين ان يكون العضو الذي مباشره قد اصابه شئ من الدم ام لا وفيه وجه
بعيد انه ان اصابه شئ من دم الحيض حرم الاستمتاع به وفي الاستماع
عائز السورة والربيه بعين الجماع بلله واجه **احدها** ونسبته
بعضهم الى الغدير واختاره الماوردي والرويانى والنووي انه لا يحرم
واظهرها وهو منصوص في الامر انه يحرم ويؤلف تحريمه بالانقطاع
دون **الثاني** على الصحيح وتالها انه ان اثنى التعدي
الى الفرج لو هو دعوى اذ قلته شهوة جاز والافلا قال النووي
واما الاستمتاع بنفس الشرة والربيه فلم ارفيه نصا ولا في محاب
والخنا لم يجر مجوازه ويحتمل ان يخرج عن الخلاف في انها عورة ان قلنا
عوده كانت كما بينهما وان قلنا فالجبهه انما ليست بعورة جاز قطعها
فريق لو جامع في الحيض فان اعتقد حله بعد سماع تحريمه كفر باعتقاده
وضار مرندا وان لم يعتقد فان كان ناسيا او جاهلا بوجوب
الحيض او يحرمه او ذكرها فلا اثر ولا عقاب عليه على المشهور وان كان
غالما بذلك تخلفا فقد انى بكبيره يلزمه التوبة منها فعلا لا جديدا
لا تى عليه لكن لا يوجب ان يصدق بدينه ان جامع في اقبال الدم
ونصفه ان جامع في آدابها والقدير انه يلزمه كفارة وفيها قولان
احدهما يلزمه تحريمه وقيمة واسمها انها دينه في اقبال الدم ونصف
دينه في اخره وفي اقباله وادباده وجهان احدهما ان اقباله مآل
ينقطع وادباده اذا انقطع ولم يغتسل واسمها ان اقبالها له

تحريم

وسدنه زاد باده ضعفه و تربه من الانقطاع والدينار الواجب
المسحب مثقال الاستلام من الذهب الخالص يصرف الى الفقراء
والمستأجرين والحيو وصرفه الى واحد على القول بوجوبه وقطع بخلافه
قال الامام وليس تعدد ذلك من الذهب **فروع** لو ادعت المرأة الحيض
ان كانت ايمنه لا يثبتها ذو حها **و** سببها منع حقه لم
يجزله وطبها وان ائتمها بذلك جاز له وطبها ما لم يحقق حبسها خلاف
ما لو علق طلاقها حبسها فقالت حبست فانها نطق مطلقا بغيره
وقال المتأخرين ان كانت حبسها بغيره فقبل قولها وحرمت وطبها وان
كانت فاستقته كالي العدة اما لو انفقا في وجود الحيض فادعت بقاءه
فالقول قولها **فروع** بان لا يكره طلع الحائض ولا يحبسها ولا يغسلها
ولا وضع يدها في ما يع ثالث قال الجرجاني للشيخ اسره منع من
الصلوة للحيض الا حرم وطبها الا من انقطع عنها وفقدت الما فتمت
بمرا حذث فانها تمنع الصلوة دون الوطى قال النووي وقد بنازع فيه
وقال المانع من الصلوة هنا الحديث قال الجرجاني وانقطاع الدم
اذ اياح الصلوة اياح الوطى الا في حق فاقده الطهرين فانها تقضى
ولا يحل وطبها قل وفيه وجه من هذه الاحكام التي ذكرها
اصحابنا هنا وله احكام اخر من حرمه في ابواب اجاب الغسل او النيم
عند انقطاعه واثبات اللوغ وتعلق العدة والاستبراء به وكقول
الطلاق فيه للاعما ومنع وجوب طواف الاقامة وقطع التمتع
في صوم الكفارة والاعتماد بالاشهر وحكم النفاس حكم الحيض في
ذلك كله الا في اجاب البلوغ فانه ينفقه وكذا في العدة والاستبراء
ومنع الاعتماد بالاشهر واما الاستحاضة وفيه دثر يخرج من عرق
يقال له العا دلقة في ادبار الرحم **و** في نوعان نوع يتصل به
الحيض وهو الذي يراه البالغ ويتجاوز خمسه عشر يوما والنجاسه
استحاضة ونوع لا يتصل به وهو الدم الذي تراه الصغير قبل البلوغ

سبع

سبع سنين والدم الذي تراه البيرة اذا انقطع دون يوم ليلة
وبعضهم يسمي هذا دم فستاد لا استحاضة وقد تقدم عن الكاظمي
وحكاية عن النص وهذا النوع هو الذي يتقسم صلاحه الى معتاده
وبستاده ثم لا يميزه وغير ميمره والنوعان بشرطان في
الاحكام وهذا الدم حذث دائم مسلسل البول او المدي فلا يمنع
الصلوة ولا الصوم بل يحبان دون بان ولا الوطى فيجوز وطبها ولو في
خالة جريان الدم وانما اثر هذه الاحداث الدائمة للاحتياط في ازالة
النجاسة والطهارة فعلها ان يتوضا لكل فريضة بعد دخول وقتها ولا
يجمع بين فريضتين بطهارة واحدة وفيه وجه انه يجوز ان يقع طهرها
قبل الوقت اذا انطوى اخرها على اوله وصلى به تلك الصلوة واما التوافل
فلا حصلا متصل بوضوئها فاشاب منها دون الفريضة ومعها قتلها
وبعد ها وفيه وجه انها لا تصل التوافل وينبغي لها المبادرة الى
الصلوة عقب الطهارة وهل يحس ظرفان كان لها عذر في التاخير
باستعمالها بشي من اسباب الصلوة كستر العورة والتجدي في القبلة
والاذان والاقامة جاز وان لم يدن عند رفا بعوده او خا صحتها
والتالي لا ولها اذا وضعتا والوقتان متصل احزه وعدم والتاثير
ان لها التاخير فاذا وقت الصلوة يافيا والرابع ان لها تاخيرها كالحا
بان يهودها في جماعة وبعد سرعه وموضع ستره وبحوم فانه
فلما يجب قال الغزالي ذهبوا بهون الى المناقعة واخرون الى
احتمال زمن قليل ولعل حرمه ما يتحلل بين صلاة الجمع اسمى
وعلمها قبل الوضوء والنيم ان كانت يتيم ان يغسل فرجها وخشوع
بقظنة او غيرها فان اندفع الدم بذلك كفاهها ان لم يندفع به
لحمته واسسعت بان تشدها شي وسطها خرقه كالدرة وتأخذ خرقه
اخرى مشقوفة الرأس وتشدها شي فرجها وتربط اخر طرفها
بالخرقة المستوددة في وسطها من قدامها وتربط الطرف الاخر منها من

خلفها ونقص هذه الخزقة فالفطنة التي في الفرج وحكم شدتها وجب
 عليها ذلك الا في موضعين احدهما ان شادى بالسند ويخرجها اجتماع الدم
 والشمما ان تكون ضايعة فيسقط الحشو لها والى لا يبطل صومها ولا يقصر
 شد الخزقة وعليها ان شوضا عقبها الشدة والظلم فاناء خرف
 وطال الوقت لم يصح وضوها على الصحيح وشبهه الخلاف بالخلاف
 فيما اذا نيم وعليه من نجاسة يقدر على ازالها بالما اذا او بعد الشدة
 كما مر يخرج منها دم قبل الصلوة لم يبطل وضوها على الاصح وكذا
 لو خرج في الصلوة لا يبطل لها ان تصلي بعده مناسات من التوابل
 وخرج الماء ودي السفل بعد ها على الوجهين وان خرج منها دم
 لمقصيرها في الشدة او لزال العصاة من محلها بطل وضوها وان
 كان في صاغة بطلت وهل يجب تجدي غسل الفرج وحشوم وشدة
 العضاة لكل فريضة ينظر فان ظهر الدم على ظاهر العضاة او
 جوانبها وزالت عن موضعها زوالا موقرا وجب والا فوجهان
 اصحهما انه يجب ولو زالت العضاة بعد اداء الفريضة بنعته او اذا
 طهرت النجاسة بذلك لم يكن لها ان تصلي التوافل ولو كان دنها
 ينقطع في وقت ويستيل في وقت لم يخرج لها ان تصلي في وقت سبيلانه
 بل تصبر لا انقطاعه فتوضا وتصل ما دام الوقت باقيا فان خافت
 خذجه ترمضات وعلت في حال سبيلانه ولو كانت ترجوا انقطاعه اخذ
 الوقت فهل الافضل التحيل او التاخير فيه وجهين ينفين على نظيره
 في التسمم وحكم تسليس البول الذي الخارج بغير فكر ونظر وتسليس المحس
 حكم الاستحاضة في ذلك فله خل قبله في احليله فان انقطع فذلك وادلا
 عصبع ذلك زائل الذي يخرج منه وتوضا وصل قال البغوي ولو كان
 تسليس البول بحيث لو صلى قائما سأل بوله ولو صلى قاعدا استمسك
 فاصح الوجهين انه يصلي قاعدا ولا اعادة على الوجهين وانما من حكمه
 له تسليس المدي ينظر او فكر ونحن هنا جده تسليس الاحداث في وجوب

عشله

غسله والوضوء ومن به سلسل الرشح يتوجه لكل فريضة ومن يتسلسل
 الذي يغتسل لكل فريضة او اما من عليه بكنه جرح متايل او وباسور
 فعليه ان يغتسل الموضع من النجاسة ويعصيه في الصلوة ولا يجب
 عليه الطهارة لكل صلوة بل اذا دخل وقت الصلوة الثانية فانه
 كانت العضاة قد تحركت فعليه ان يحلها ويغسل الموضع وان لم يكن
 تحركت ففي وجوب قلعهما الوجهان السابقان في المستحاضة ومن
 لها دم فتباد كالمغزى فبها وجهان احدهما حكمها حكم المستحاضة
 والثاني انه حدثت كسائر الاحداث وان كان في بدوته تسلسل
 الذي لكن هذا لا بدوم وان دام لا خبض او استحاضة **فروع** وضوء
 المستحاضة يبطل حصول الشفا بعد وفيه وجه ضعيف انه لا
 يبطل اذا نزل الشفا باخذه فاذا نضات لتفلي فشفت قبل
 الصلوة لم ينما استيناف الوضوء على المشهور وقال الماردي ان في
 من الوقت ما تسع الطهارة والصلوة استأنفت وان لم يبق ما سقما
 بالحكم كما لو انقطع في الصلوة ولو شرعت في الصلوة ثم شفت
 في اثنا يها فوجهان وقيل قولان اصحهما ان صلاها تبطل وتوضا
 وتسنانف وقد نص عليه وثانيهما لا وتمضي فيها وان شفت بعد
 الصلوة والوقت باق فلا شئ عليها ولو انقطع دنها بعد الوضوء وقبل
 الصلوة ساعه فان كانت بعدا انقطاعه وعوده او اخيرا بعوده
 اهل المعرفة فان كان من الانقطاع يسع الوضوء والصلوة التي
 نظرت لها لم ينما استيناف الوضوء لو عاد الدم على خلاف عادتها
 قبل امكان فعلها فان عاد قبل الصلوة او فيها ففي وجوبه عاكة
 الوضوء وجهان اظهرهما ان لا يجب ولو لم يعد الوضوء شرعت في
 الصلوة قبل عود الدم فاعاد في اثنا يها وجب القضاء على الصحيح وان
 كان من الانقطاع لا يسع الطهارة والصلوة فلها السروع في
 الصلوة ولا عية لهذا الانقطاع لان الظاهر انه لا بدوم فلو استدل على

خلاف عادتها او ما احرفت به بان بطلان الطهارة ووجب قضا
الصلوة ان كانت ادقها وهذه مسئلة تستعرب فقال طهارة لا
سجل بوجود الحدث و يبطل بغيره ولو انقطع في الحال ولا بد من
انه يعود ام لا بان يكون حاصلا او بما الاستحاضة او لها عاده
مضطرب فيها ولم يخبرها اهل المعرفة بعوده فعملها افادة الوضوء
في الحال ولا يجوز ان يصلي بالوضوء السابق لان الظاهر انه سفل
فلو عاد قبل ان كان فعل الطهارة والظاهرة والصلوة لم يجب اعادته
الوضوء في اصح الوجهين فلو لم يتوضا وشرعت في الصلوة من غير
اعادته الوضوء فان لم يجد الوضوء لم يصح صلاته وان عاد فان كان
بين العود والانقطاع من يتبع الطهارة والصلوة لم يصح ايضا وان
كان عنهما دونه ففي وجوب قضا الصلوة وجهان احكاما يجب قال
الرافعي وعلى هذا الوضوء بان بعد انقطاع الدم تشرعت في الصلوة ثم
عاد الدم لم يفرح حدث غالب لا يفسد ولا يرد عند الانقطاع انه سفل ام
لا وسبيلها ان ينظر هل بعاد الانقطاع ام لا ويجري على مقتضى
الحالين كما تقدم

الباب الثاني في المستحاضات

وهي اربع فان الذي يجاور منها الضرع الحاض اما ان تكون مستدرة وفي
التي لم يحض قط او معنادة وفي التي تقدم لها حيض وفي التي تقدم
فاما ان تكون حميرة يعني انها غيرة وقت حيضها من استحاضتها او لا
فهي اربع: **مبتهمة حميرة** **مستدرة حميرة** **معنادة حميرة** **مستدرة حميرة**
معنادة غير حميرة **المستحاضة الاولى** المبتدأة المميزه وفي التي تنقسم
دونها الى قوي وضعيف او لا قوي وقوي وضعيف فرد الى التمييز
يعني انها تكون حاضنة في القوي مستحاضة في الضعيف ثلاث شروط
اشان في القوي وهو ان لا يسفر عن يوم وليلة ولا يزيد عن خمسة عشر

يوما

يوما وبالث في الضعيف وهو ان لا يسفر عن خمسة عشر يوما متواليه
فلو زات يوما او بعضه يوما استودا ثم يوما احمر اسفل الشرط الاول
ولو زات لسته عشر يوما اسودا ثم يوما احمر اسفل الشرط الثاني
ولو زات يوما وليلة يوما اسودا واربعة عشر يوما احمر ثم
يوما اسودا اسفل الشرط الثالث واستشرط المتواليه رابعا وهو
ان لا يزيد مجموع القوي والضعيف عن ثلاثين يوما فان زاد سقط
حكم التمييز والمذهب ان هذا غير معتبر وفي القسمين **شابل**
الاوليان يعتبر القوي والضعيف فيه وجهان احدهما وجزم به
الامام والفراي وادعيا الاتفاق عليه ان الاعتبار بالوزن خاصة
فالاستود قوي بالاضافة الى الاحمر والاحمر قوي بالاضافة الى
الاشقر والاشقر قوي بالاضافة الى الاصفر والاصفر قوي
المذهب انها حيض فلو زات خمسة شوا دامت الراحة الحرة
فخمس شوا دامت الراحة فسادت فاحد والكل حيض وامهما وجه
جزم العراقي وغيرهم ان القوي يكون باحدى حصا ثلاث الوزن كما
تقدم والراحة الذي له راحة اقوي من الذي يناله راحة والخن
فالتخين اقوي من الرقيق وكل منهما يعتصم القوي فلو كان بعض الدم
مصفى بصفه منها والبعض الاخر خاليا عن جميعه فالقوي الموصوف
شك الصفة وان كان بعضه مصفيا بصفه منها وبعضه مصفيا
بصفتين فالقوي وذلك الصفتين وان كان بعضه في صفتين وبعضه
في ثلاث صفات فالقوي وذلك الثلاث وان اصف بعضه بصفه
وبعض اخر باخرى فالصاحب السمة الحكم للشايق منهما قال
الرافعي وهو موضع التامل واذا اجمعت للشرائط فاما ان يتقدم
الدم القوي او الضعيف فان تقدم القوي فان كان الضعيف الذي بعده
نوعا واحدا فلو زات خمسة ايام يوما اسودا واستمر الدم الاحمر فابا
القوي حبس واما في الضعيف استحاضة سوا طاله ومن الضعيف او قصر

وفيه وجه ضعيف ان هذا اذا لم يحاذر القوي والضعيف تسعين
 يوما وان تقدم الضعيف كالو ذات او خمسته ايام وما احمر ثم خسته
 يوما استود ثم استمرت الحمة ثلثة اوجه لا بن سمرح اظهرها ان النظر
 الى لون الدم لا الى الاولوية فيجعل خافضا في خمسته السواد مستحاضة
 في الخمسة التي قبلها ونما بعد هذا الثاني انه يجمع بينهما ان كان
 يحلان حيضان امكن فان لم يكن بان زادت مدة السواد والحمة على
 خمسته عشر يوما فهي نافذة للتمييز على النفرع ولو ان خمسته حرة
 وعشره سودا ثم اطفئت الحمة فعلى الوجه الاول عشرة السواد هي الحية
 والحمة التي قبلها استحاضة وتمامها بعضهم دم فساد وما بعد الخمسة
 عشر يوما استحاضة وعلى الثاني الخمسة عشر كلها حية وجزء الماوي
 بالوجه الاول وزعم انه لا خلاف فيه وحكمه وحيل في المعتادة في ان
 حيضها السواد والحمة فان كان السواد احدى عشر يوما فعلى الاول
 السواد خاصة حية وعلى الثاني فيه وجهان احدهما انها نافذة للتمييز
 وقائهما ان حيضها ايام الحمة خاصة الاول وهو بعيد وان كانت ايام
 الاستود سنة عشر يوما فقد تعدد الجميع بينهما وجعل السواد حية
 وفقد احد شرط التمييز وهو سبب افة غير مميزة على الصحيح وادعى النجاشي
 الاتفاق عليه من ان اول الحمة يوما وليلة في قول اوسنا وشيخنا
 في قول وفيها وجهان اخر ان احدهما انما ينظر الى مجرد الاولوية وحصول
 ايام الحمة المتقدمة على السواد حيضات وانها حية من اول
 السواد يوما وليلة في قول وسنة او تسعة في قول **فرع** الاول
 قال صاحب المذهب لو ذات سنة عشر يوما وما احمر ثم ما استود واستمر
 لم تكن مميزة فتكون حيضها يوما وليلة من اول الاحمر في احد القولين وسنة
 او سبعة في الاخر قال وقال ابو العباس يكون حيضها يوما وليلة من اول
 الاحمر وخمسة عشر طرا ويبتدى من اول الدم الاستود حيض اخر يوما
 وليلة في قول وسنة او سبعة في قول والثاني استحاضة لان يكون

الاستود

الاستود في الثالث والعشرين واصله محتمل امرين حكاهما عنه
 العمر في اطرها ان معناه ان رددنا البتة الى يوم وليلة حيض
 هذه يوما وليلة من اول الاحمر والخمسة عشر الباقية منه طهر ثم
 يبتدى حيضا اخر يوما وليلة من اول الاستود وان رددناها الى
 سنة او سبعة فيحيضها من اول الاحمر ذلك وباقية السهر طهر لانه
 الباقية منه مقصر عن الطهر الا ان يكون ذات اسبوع وعشرين يوما وما احمر
 وانصل الاستود من الثالث والعشرين يكون حيضها من اول الاحمر
 سنة او سبعة والباقي منه طهر ويبتدى حيضا اخر من اول الثالث
 والعشرين سنة او سبعة واول كلامه عليه والثاني وهو الذي رواه
 الرواية عنه انه اذا انما يحصها من اول الاحمر يوما وليلة فولا واحدا
 ولا يجي القول الاخر ويكنى في الاحمر طهر او سبعا نف حيضا اخر من
 اول السواد وفي قدره القولان الا ان يكون الاحمر اسبوع وعشرين
 ردد الاستود في الثالث والعشرين فان في القلم الذي يرد اليه من
 اول الاحمر القولان وما في الاحمر طهر ثم يبتدى من اول الاستود حيضا
 اخر قال النووي وهذا ضعيف مخالف للقاعدة وينبغي ان يجعل
 معتادة على المذهب ان الغادة عبت مرة فانه سبق لها دون سنة
 عشر يوما وقال الفاضل ابو الطيب قال الفاضل ابو العباس ان قلنا
 رددنا البتة الى يوم وليلة رددنا هذه اليها من اول الاحمر وبعد
 خمسته عشر طهر ثم يبتدى حيضا اخر من اول الاستود وان قلنا فرد
 الى سنة او سبعة رددنا هذه الى ذلك من اول الاستود لا ما جعلناه
 من اول الاحمر لم يبق له ما طهر صحيح الا ان يكون قد استمر الاخر الى اخر
 الثاني والعشرين قال النووي وعلى حمل كلام صاحب المذهب عليه **الثاني**
 لو توثق دم ضعيف بين قوتين بان ذات سوادين بينهما حمة
 او صفرة فقد جعله الماوي ثمانية اقسام وبعضها يستمر من صفرة
 التميز لكن امتصاه التفتيم احدها ان يبلغ كل واحد منهما يوما وليلة

ولا يترجع قال الامام في الغزالي والرازي لا يخرج ذلك عن الخلاف
 في ثبوت الغادة بمجره فان لم يغير الدم واستمر الدم الضعيف
 الاحمر في جميع الشهر قال القاضي فان قلنا ان الغادة يستمره فهو
 كما لو قدر القوي والضعيف في الشهر الثاني واستمر في الثالث وان
 قلنا لا ثبت بمجره فهي كالمبتداه غير الميزة وفي ردّها الى اقل الخبض
 او غالبه قولان ولو زادت خمسة ايام ما استود والاحمر الى اخره
 الشهر فزاد في الشهر الثاني ستة ايام وما استود والاحمر الى
 اخر الشهر وهذا في اخر الشهر البالك ثم اطبق لها الدم فالخمس
 الايام من الشهر الاول خيض والبالي استخاضه وحيضها من
 الشهر الثاني وما بعده من الشهر ستة ايام وباتها حيض وبارفها
 استخاضه ولو زادت خمسة ايام من الشهر الاول وما استود
 وبات احمر وسنة ايام من البالي اسود وبات احمر ثم استمر
 فان قلنا الغادة يستمره فيضها في الشهر الاول وخمسة ايام
 وفي الثاني وبات بعد سنة وان قلنا لا ثبت بمجره فيضها خمسة
 ايام من كل شهر ولو زادت ستة ايام من الشهر الاول وما استود
 وخمسة ايام من الثاني وخمسة من الثالث واستمر الاحمر في
 باقيها ثم استمر الدم فيضها من الاول سنة ايام ومن الثاني والبالي
 قد يرد من كلام المصنف وما بعد ما خمسة وقد استقصى حيضها يوم او زاد طهرها يوم
 ما اوجه كلام الدارمي من قوله في الثالث وما استود بل استمر الاحمر فان قلنا الغادة يستمر
 ان يحل الحرام في يوم الغادة مرة فكله كذلك وان قلنا لا ثبت بها كانه حيضها من كل شهر خمسة
 من كل ايام حاض الدم مرة فكله كذلك وان قلنا لا ثبت بها كانه حيضها من كل شهر خمسة
 الغادة هي ان الزمان ايام قال الرازي المفهوم من اطلاقه انقلاب الدم الى الضعيف وان
 قدرها اما ان يغيرها بشخص ضعيف حتى لو بقيت خطوط السواد وظهرت خطوط من
 لادراكه بعد ثمانية ايام الحزمة لا يقطع حكم الحيض وانما يقطع اذا لم يبق السواد او صرح الايام
 سوال فحاشي في شهره قال الامام لو زادت ما قوبل ما وليله فصاعدا ولم يجز وخمسة
 لم يدر خلافه وان لم يدر في عشر يوم ما اتصل بالضعيف وما في سنة مثلا ولم يجد الدم القوي
 حتى اختلفت في غير العدة المدة

اصل

اصلا والذي يقتضيه قياس التمييز بها ظاهرة وان استمر الضعيف سبيل
 وقد حكي في النفس استبعاد الحكم وطهارتها في تربي الدم واما لكن
 ليس لاحترار الطهر من سفلونه فلم يبق له صنطه الا بالتميز قال
 النووي والذي قاله الامام متعين وهو مقتضى كلامهم **الثالثة** لو شفيقت
 المبتداه الميزة في بعض الادوار قبل ان يجازي الدم خمسة عشر يوما
 حكما بان القوي مع الضعيف الواقع فيها حيض لا يقطع عدده وان كان
 مدة الحيض كالود فعد ذلك في الدور الاول البالي لعدم حكاية الخلاف
 فيما اذا تقدم الضعيف على القوي هل ينظر الى الاوليه ام لا القوف
 فان فرغنا على الثاني وهو الصحيح فاذا زادت المبتداه او لاحمسة
 عشر يوما وما احمر امرنا بها ترك الصلوة والصوم فيها رجلا لا يقطع
 على خمسة عشر اود واما فاما حكمة المدة الخمسة عشر تغير الدم
 الى السواد واستمر فيها من هاتين المدة في الخمسة عشر الثانية رجلا ان
 لا يجازيها متعين بمجره ولو جازيها من الاستود في الحيض واما ما لم يجر
 استخاضه فان لم يجازيها خيضها ايام الاستود ولا يعرف امراة
 يوم ترك الصلوة والصوم شهر اغني هذه فمقتضى صلوات الخمسة عشر
 الاولى وان يجازيها فقد بان ان استخاضه وان حاضها كان في
 بعض ايام الحمر فنعصها هذه مبتداه غير ميزة وفيها قولا ان
 احدها انما تحيض يوما وليلة والثاني ستة ايام او سبعة فحيض
 هذه من اقل الشهر الثاني يوما وليلة في قوله ستة او سبعة في قوله
 ولا يعرف امراة يوم ترك الصلوة والصوم احد وتلثين يوما على قوله
 وستة او سبعة وتلثين يوما على قوله غير هذه وحيضها من اول الاحمر
 على الذهب وعلى خرج بن سروح الاني في غير الميزة يكون من اول الاستود
 وان فرغنا الى الاول وهو النظر الى الاوليه وحيضها الخمسة عشر
 التي فيها الحمر وعلى الوجه الثالث فافدة للتمييز فكون في مردّها
 القول في المستخاضة الثانية البنداه التي ليست بميزة وفي التي انما

الدم وجا و خمسة عشر يوما واستمر على نوع واحد واختلف
فقدت شرط من شروط التميز اما بان نقص القوى عن يوم وليلة
او زاد على خمسة عشر او نقص الضعيف عن خمسة عشر ثم عاد
القوي كالوراثات يوما ما استود واستمر الاحمر بعده او ان
الاسود سنة عشر يوما واستمر لدهم بعده او ان الاستود
خمسة عشر يوما وان الاحمر بعده اربعة عشر يوما ثم ران الاستود
فترك الصلوة والصوم وغيرهما مما يحرم ما يحض في الخمسة عشر
يوما الاول في فاذا جاء وقتها فتغتسل وصلى في اخر الشهر كالميزة
واما الشهر الثاني وما بعده ففيه قولان صحها عند الجمهور انها
محض اقل مدة الحيض والثاني انها تحيض غالب عاذا ان النساء استأن
سبع وصحح جماعة فان قلنا تحيض اقله وهو يوم وليلة فلها ثلاثة
احوال حيض سقين وهو التوم والليله وطهر سقين وهو ما جاء في
الخمسة عشر يوما وحيض مشكوك فيه وهو ما بينهما والى ما دارد
في الطهر فيه ثلثة اوجه وقيل اقوال **احدها** يرد الى اوله وبيل
ان البويطة رزاه فغلبه من رزاه ودها ستة عشر يوما فتستأنف
في السداع عشر حصة اخري وهو ضعيف والطهرها وهو المشهور
عن النص وبه قطع العراقيون واخرون انها يرد الى تسعة وعشرين
يوما فيها لده وتلاثين وقالها انها تزد الى غالبه ثلثة وعشرون
او اربعة وعشرون وحزم بعضهم بانها تزد الى اربعة وعشرين
وان قلنا محض الاغلب فلها اربعة احوال **حيض سقين** وهو التوم
والليله **وطهر سقين** وهو ما جاء في خمسة عشر **وحيض مشكوك**
فيه وهو من بين البتة او السبع والخامس عشر وهل يخرج من البتة
والسبع فيه وجهان لابن سريج احدهما نعم ومحمد بن الصباغ والآخر
وامحها لا بل يظن في عاذا ان النساء تزد من محض سنتا بحيث
سنتا او سبعا بحيث ستبعا فان كانت عاذا انهن فوق السبع اذ

دون

دون الست فوجهان اظهرهما انها تزد الى السبع في الاول والبتة
في الثاني و دعم الشيخ ابو محمد الاتفاق عليه وقا فيها مرد الى
عاذا انهن في سوة وظن وان اختلف عاذا انهن فاحضت بعضهم
سنتا وبعضهن سبعا اطلق الامام واخرون بانها تزد الى البتة
وقال البيهقي والرافعي يرد الى لرا على منهن فان استويا رد في
الى البتة وكذا الوخاض بعضهم دون الست وبعضهن فوق السبع
في السوة المردود اليهن اربعة اوجه احدها سنتا بلدها واجبتها
واظهرها سنتا عشر بها بن الابوين حسبها فان لم تكن ردت الى
سنتا بلدها وقالها سنتا عصبا لها وانهما سنتا العالم في ومنها
ويرد لها في الطهر الى ثلثة وعشرين او اربعة وعشرين فان جعلت ارضا
سنة ايام جعلت طاهرا اربعة وعشرين **فابره** في بيان ما يعتبر بالابوين اذ
باخذها والذي يعتبر بهما استحقا في سهم الغنيمة في الخيل ووجوب
الزوجة فلا يجب في التولد من الغنم والضبا ولذا في الاصححة وجزا الهنيد
وكذا حل الاطل وفي حل الديعة والنكاح قولان احدهما يعتبر بها والثاني
يعتبر بالاجز خاصة والذي يعتبر بهما خاصة الحرية والمالك والهدية
يعتبر باخذها مطلقا لا سلام وصري الحرية وجوب الاجراء وحرمة
الاطل اما ضمان الحسن فمعتن بحجها على قول وهل يعتبر الحيض بنسبة
الاب والام او الاب خاصة فيه الخلاف في التقدم ومعتن في الياس
من الحيض باعلهما **فروع** ان قلنا نود الى اقل الحيض قصت من الشهر
الاول صلوة اربعة عشر يوما وان قلنا تزد الى الغالب فان
رددناها الى البتة قصت صلوات سنته ايام فان ردت الى السبع
قصت منه صلوة عتية ايام اما الشهر الثاني وما بعده فان حصل
مميز فيه بالشرط المتقدمة قبل عام المرداء وبعد لم ين على ما مر في
الشهر الاول بل في فيه تمبتة ميمره كالوراثات ولا شهر اما احمر

115

ثم رأت في المنام في خمسة ايام وما استود والباية احمر فيضها في الشهر
 الاول يوم وليلة على قولها ونبئت او شبع على قول وحضها في الثاني
 الخمسة التي فيها الاستود لو حود التبر فيهما وان اسمر عده
 التبر في الماء وما بعدة قالوا اسمر الدم الاحمر وهو المقصود فاذا
 جاء رزمتها الرزد وهو الاضل او الغالب على القولين تغسل وتصلي
 وتصوم فان سقطت في شهر قبل الخمسة عشر بانها غير مستحاضة
 في ذلك الشهر وان جميع دمها حيض مقضي فانه كمن الصوم في
 المرد وما بعده وبان ايضا ان غسلا لم يصب عند المرد وهو من اقل
 الحيض او غلبه ولا يصح بالصلوة والصوم في هذه الايام وهل يلزها
 الاحتياط فيما جاء في المرد الى عام الخمسة عشر يوما فيه قولان احدهما
 لا كغيرها من المستحاضات بل حكمها حكم الطاهرات المستحاضات فتقبل
 وتصوم وتطوف وتقرأ القرآن في هذه المدة ولزوجهما وطبها وشايتها
 انها احتياط المحرم على ما سندا في مثلها الملو والصبور
 لاحتمال الطهارة وتغسل لكل صلو لاحتمال لولا نقطه وبعض الصوم
 جميع الخمسة عشر يوما اما وقت المرد فلا فيها لم يصبه واما ما بعده فلا
 ان يلزحجنا ولا يقضي في هذه المدة فوايتا الصوم والصلوة والطواف
 ولا ياتيهما الزوج وعلى القولين لا يقضي الصلوة التي امتها فيما بين المرد
 والخمسة عشر وظاهر كلام الجمهور انها اذا زدت الى الستة و
 السبع تكون ذلك حيا يقينا وقال المتولي يوم وليلة من اولها حيا
 سفين وفيما بعدها الى عام الست او السبع قولان احدهما انه حيض
 يفتن الثاني انه حيض مشكوك فيه محاط فيه المستحاضة الثالثة
 المعتادة غير البينة وفي التي استحيضت بعد مقدم عاداتها منتظمة
 في الحيض والطهر فاذا جاء وقت عاداتها في شهر لن منها لم يستل عما عتقت
 عنه الحايض قطع العمل لولا نقطه قبل مجازة الاكثر فان انقطع
 قبله فالجميع حيض وان خافه وهي مستحاضة والمعتادة تنقش

دائره لغادتها الى فاسية اما الناسية ولها باب مفرد سنياني
 لن شالله تعالى واما الذاهرة فنقسم الى ميمه وغير ميمه
 والمقصود هنا غير الميمه وهي التي اسمر بها الدم على نوع واحد
 نزل الى غادتها المستقيمة في قد والحيض والطهر وقتها فان كانت
 غادتها على سق واحد في القدر والوقت فان كانت ميمه مزارا
 ردت اليها سقوا كانت غادتها اقل الحيض والطهر او غلبها اقل
 الطهر واكثر الحيض وسقوا كانت غادتها ان تحيض في كل شهر مرة
 او في كل شهرين مرة او في سنة على الصحيح وقال القفال عندي لا
 يجوز ان يجعل الدم سنة ونحوها او بعد ذلك مع جريان الدم
 والوجه ان يجعل غاية الدم سنة ونحوها او ما يخص منها ما سقوا الباقي
 طهر لان الشرع جعل من الاسمه ثلثة اشهر وتابعة جماعة وان لم
 ينزل مرة اياها كانت لم تحض قبل شهر الامتصاص الا شهرا واحدا
 بقي ردها الى العادة خلاف مبنى على الخلاف الا في اءن العادة
 ست مرة ثم ردت الى العادة انما يكون في الشهر الباقي من شهري
 الاستحاضة وما بعده فاذا مضى ايام العادة افتسلت وصلت
 وصامت واما في الاول فانها ينقض في الخمسة عشر يوما فلا تصوم
 ولا تصلي ولا ياتيهما الزوج لجواز الانقطاع ودونها وان جاء وقت
 عاداتها فان جاء في الخمسة عشر قضت صلواتها بغير اتمام
 العادة وان كانت غادتها مختلفة فان كانت دلالة فانها اذا كانت
 تحيض في شهر ثلثا في شهر خمسة وبي شهر يتناثر فتعود الى
 الدلائل ثم الى الخمس ثم الى البتت فتسالي في اخر الباب الرابع
 وان لم يكن دائرة فيه سورة الاولى اذا كانت حيض خمسة ايام
 من الشهر وطهر خمسة وعشر من فها دون حاض فيه بيمه
 وطهر بقية الشهر ثم استحيضت في الذي يليه فهل ترد الى الخمس
 او الست فيه وحدها بنين ان على ان العادة لم تست وفيه اربعة اقطر

اصحها ثبت بمرة ومقل جماعة الاتفاق عليه وثالثها ابن حمران لا
ثبتت الا بمرتين وثالثها لا في الحسب العبادي بها لا ثبتت الا بمرتين
ورابعها انها ثبتت في حق البعثة مرة دون المعنادة ولو خاضت
المسندة خمسة عشر استحيضت في الشهر الثاني ردت في الخمسة و
كانت عادة المعنادة ان يحض في الشهر عشرة فحاضت في شهر خمسة
ثم استحيضت ردت في العشرة فان لم يأت بمرة ردت في العشرة
الصورة الذخيرة في الست وان لم يأت بمرة ردت في العشرة
المالية لو كانت عادتها ان يحض خمسة ايام في كل شهر فحاضت في
دون ستة ايام وفي دون ثلث سبعة ثم استحيضت في الرابع فهدا
فداستقل حينها من الاقل في الاكثر فان لم يأت في العادة بنت بمرة
ردت في السبع وان لم يأت في السبعة فان لم يأت في العادة بنت بمرة
واظهرها انها ردت في الستة وان لم يأت في الستة ردت في
الخمسة ولو كانت يحض خمسة ايام في كل شهر فحاضت في دون اربعة
من الخمسة المعنادة ثم استحيضت في دون هذه استقل حينها من
الاكثر في الاقل فان ابعثنا العادة بمرة ردت في الاربع وان لم
يأت بمرة ردت في الخمسة الثالثة لو تغربت عادة المسنادة في الوقت
دون القدر فذلك فرت بالقدم والناخير **الحالة الاولى** ان
معه بالناخير لو كانت عادتها ان يحض الخمسة الايام الاولى
من الشهر فحاضت في شهر الخمسة الثانية دون الاولى واستحيضت
فيها عليه قال الجمهور فيصير الخمسة الثانية من هذا الشهر ثم ان
لم يأت بالذهب ان العادة بنت بمرة جعلنا طهرها بثلثي يوما وصار
دورها خمسة وثلثين ولا فطر الا اول الشهر وهو الصحيح وهكذا
ابدا لو حاضت في شهرها بثلثي سنانف هذا الحشاش من
اول دورها وان لم يأت بمرة فوحدها ان طهرها ان خمسة وعشرين
يوما بعد هذه الخمسة طهرها وحيضا ابدا في الخمسة الثانية من الشهر

فكون

فكون دورها خمسة وعشرين يوما في هذا الشهر وقد نقص طهرها فيه
خمسة ايام ثم في ما في الشهر حصما من كل شهر الخمسة لولا
وكثر طهرها في ما في مراعاة اول الشهر فكون دورها ثلثي يوما وقال
ابو اسحاق لا يحضها في هذا الشهر لكون اوله من الحيض والحاصل
لها من الدم استحاضة كله فاذا خال الشهر الثاني جعلنا طهرها في
الخمسة لولا في منه طهرها في الخمسة والعشرين الباقية وكذلك ما
بعد فكون دورها اربعة ايام وردد الامام وقال راد انواء استحاق
فقال لو استغرت هذه العادة فكانت فطرها في الخمسة الاولى من كل
شهر وتحض خمسة وعشرين في الحيض لها ولا طهر ابد وهو بعيد جدا
هذا ما نقله جماعة منهم الامام والزهري والرافعي ونقل ابو محمد عنه
ان طهرها زاد وصار خمسة وخمسين يوما وصار دورها ستين
ابدا خمسة وخمسة وخمسون طهرها على المذهب ان العادة بنت
بمرة ولو كرر دورها خمسة وثلثين رأت في الشهر الثالث الدم
في الخمسة الثالثة وفي الرابع في الرابع فرد اليه ابد لو كانت لها
رات الحيض في الخمسة الثانية من الشهر ففقط ثم عاد اول الشهر
فقد صار دورها خمسة وعشرين فان استمرت الخمسة لولا في من
الشهر وطهرت بعد ها فان قدره ثلثي يوما واستحيضت ردت في العشرة
لم يكره بان استمرت بعد الخمسة الاولى في الخمسة لولا في الحيض فطهرها
سقدا والظهر فبني على ان العادة بنت بمرة ان امننا طهرها
عشرين يوما واول طهرها خمسة وعشرين ولو كانت عادتها
الخمسة الثانية فرات الدم من اول الشهر وانصل فوحدها ان اصحها ان
حيضا في الخمسة الثانية فيبقى دورها كما كان وثانيها لا ينسرح ان
حيضا في الخمسة لولا في فكون طهرها قد نقص خمسة ايام وصار دورها
خمسة وعشرين ولو رأت في الخمسة المعنادة وطهرت دون الخمسة عشر
ثم رأت الدم وانصل سقى على عادتها فطهرها ولو كانت عادتها في الخمسة

الاولي فرائها ثم طهرت خمسة عشر ثم اطبق الدم فوجهان اصحهما انهما
 على عادتها وحيضها خمسة من اول كل شهر منكون في الشهر طهر
 ولا اقر للدم النجس فيه وقاينها لخمسة الاوّل من الدم الثاني
 حيضاً فصره ودها عشر من خمسة منها حيض ولو ان خمسة
 المعتادة وظهرت عشرة ثم اطبق الدم ردت الى خمسة المعتادة
 من اول كل شهر وطفها **الحالة الثانية** ان تغبر عادتها بالنقد كما
 اذا كانت حيض الخمسة الاولي من الشهر وظهرت باقية فها دون
 حاضت الخمسة الاولي وظهرت عشر من يومها حاضت في الخمسة
 الاخيرة واستحيضت فقد تغبرت عادتها بالنقد وصاد طهرها عشر
 يوماً ودها خمسة وعشر من فولي طهره في عدم اعتبار
 الاولي يخرج على ثبوت العادة فان استنساها بمره جعلنا طهرها لثلاثة
 عشر من حيضها خمسة وهو الاظهر والاجلنا حيضها خمسة لا
 وظهرها خمسة وعشر من لاد واد الفديعة واما على طهره بمرعاة
 الاولي فخير من بقول جعل الخمسة الاولي التي من احسن الشهر
 استحاضه وحيضها الخمسة الاولي من اخر الشهر الاخر وتضم لاد واد
 على تربيعها المتقدم منكون ودها لاثني وقال بعضهم هو قياسي
 مذهب اي استحقاق ومنهم من قال يحضها بعد الخمسة الاخره
 خمسة احرى من اول الشهر الاخر بجعل حيضها في هذا الشهر خمسة
 ايام ونفود الى القافز الاول فيصير ودها لاثني وقال بعضهم هو قياسي
 من قول اي استحقاق واستبعد هذه الخلل في المستله اذ رتبة
 اوجه المستله حالها لكن يقدم الدم الى الخمسة الخامسة من الشهر وصاد
 الطهر خمسة عشر يوماً ثم استحيضت فان اثبتنا العادة بمسره
 حيضنا الى الخمسة الخامسة وجعلنا طهرها بعد خمسة عشر
 فيكون ودها عشر من الاحيضنا خمسة وجعلنا طهرها خمسة
 وعشر من على طهر رتبة من تراعي الاولي حيضها خمسة عشر يوماً

عشرة

عشرة من هذا الشهر وخمسة من اول ما بعده وظهر بعد ذلك خمسة من
 اول الشهر وخمسة وعشر من يكون ودها هذا لا يشر ويستمر السور
 بعد ذلك فيحيضها خمسة من اول الشهر وخمسة وعشر من باقية طهر
 ودها لاثني من قبل وهو قياس قول اي استحقاق وقبل قياسه ان
 العشر الاخر من الشهر الاولي استحاضه والحيض خمسة لادولي من
 الشهر الاخر وظهر بعد خمسة وعشر من ويستمر الدور وحصاة
 اربعة اوجه كما تقدم ولو كان عادتها الحيض بان حاضت في الخمسة
 الرابعة كما لو حاضت الخمسة الاولي منه وظهرت اربعة عشر يوماً ثم
 عاد الدم واستمر فالحلل بين خمسة فيها وبين الدم القايه ناقص على اول
 الطهر فلا بد ان يجعل يوماً من اول الدم استحاضه بقية الطهر وفيما بعده
 اربعة اوجه اظهرها وهو قول من اثبت العادة بمره ان خمسة باقية
 بعد اليوم الاولي حتى وخمسة عشر يوماً بعد طهره وقد صاد ودها
 عشر من يوماً وقاينها قول من لم يثبت بمره انما يستقيح ودها الفديعة
 من ثلثي يوم ودها الدم بجعل خمسة ايام حيضها وخمسة وعشر من
 طهر وهذا البدل او ثلثها قول اي استحقاق المراسي للاولي ان جميع الدم
 القايه الى اخر الشهر استحاضه ويستمر من اول الشهر ودها الفديعة
 تحيض خمسة من هذا الشهر وخمسة ايام من الشهر لاثني حتى
 وجعل ذلك خمسة عشر يوماً والخمسة والعشر من الباقي من الشهر
 استحاضه ثم يعود الى المحافظة على ودها الفديعة بجعل خمسة ايام
 من اول كل شهر حيضاً وباقي استحاضاً المستحاضة الرابعة المعتادة
 المسيرة الذرة لغادتها في التي كانت لها عادة معلومة في اها الدم
 في من عادتها استمر وانقسم الى قوي وضعيف فان طاق القوى
 ايام العادة كما لو كانت عادتها ان تحيض خمسة من اول كل شهر
 وظهرت فرائها في شهر ما استودد في باقية دما احرى
 يحضها تلك الخمسة وان لم يظانها كما لو كان في شهر عشرة

ايام دما استود ثم ياتي دما احمر ثلاثة اوجدها **حدها** سردا الى
 العادة فيضها الخمسة لاول خاصة قال الامام وهو غلط واصحها
 وقبل هو منصوص انها ترد الى التميز فيكون خاصة في العشرة كلها
 ونالها انها تجمع بينهما ان اتين حصنها في المثال في العشرة وانه
 زاد الضعيف في الاول فالو زان في الخمسة الاول في ايام الاحمر
 وفي الثانية الاستود وان لم تكن كما لو زان في الخمسة الاولى
 وما زان بعد هذا احد عشر يوما ما استود تشا قطت الدلائل
 ولكن كمبتدأة غير مميزة وفي ردوها لاقط الحيض والغالبه
 القولان وضعفه الغزالي هذا اظهره اذ لم يحلل بين العادة والتميز
 قد اقل الحيض فان تحلل كما اذا كانت خيفت الخمسة الاولى من التميز
 ثم زان الدم اوله عشر من يوما فضلا عما وضعفها ثم خمسة ايام
 وما قويا ثم عاد الضعيف فالخمسة الاولى منه خيفت حكم اذ في ايام
 العادة وخمسة ايام الدم القوي خيفت حكم التميز ومنهم من يبيد
 على الاول فقال ان قلنا ترد الى العادة فيضها الخمسة لاول في الشهر
 والخمسة والعشرين بعد هذا استحاضة وان قلنا ترد الى التميز فيضها
 خمسة ايام الدم القوي وطهرها المتقدم على خمسة ايام وبعين
 يوما عشر من هذا الشهر وخمسة وعشرون ما قبله وصار دورها
 خمسين وان قلنا تجمع بينهما جعلنا خاصا في الخمسة الاولى
 بالعادة وفي خمسة القوي بالتميز لا كما في الجمع **فقال** الاول
 العادة التي حسب في الحيض ويرد المستحاضة اليها عند الحاجة
 الي ذلك متى بط فغير احدها ان يكون حيض والباية ان يكون تميز
 حصل من الحيض والاستحاضة اذا اتت كما اذا زان المستحاضة خمسة
 ايام دما استود وخمسة وعشرين دما احمر وكرر ذلك مرارا فان
 يجعل دما الخمسة الاولى وطهرها في الشهر فاذا انقضى عادت
 بان استمر الدم الاستود او الاحمر في بعض الشهور فقد عرفت العادة

المقدمة

المقدمة في التميز ان حصنها خمسة من اول الشهر فجعل حيضها الان
 خمسة من اول كل شهر وجعلها مستحاضة في باقيه وقيدها بها
 اذ الخرم التميز لم ينظر الى ما تقدم وهذه مبتداه غير مميزة فلو جازها
 شهر السحر السواد فيه عشرة ايام وذات بعد حرة لا اخره فالعشر فخص
 وفي الشهر استحاضة قال الامام ولم يخرجوه عن الخلاف بها اذا انقضى
 التميز والعادة انها مقدم فان الخلاف انما هو في العادات مقدم وغير
 المستحاضة مع الطهارة مستقيمة اذا عادت منها التميز في نفس المستحاضة
 وهذه عادة كانت تميزه في زمن الاستحاضة فلا تقدم على تميز
 تاخير حال وتابعة الغزالي واعرض الرازي عليها في الجزم بذلك وانه
 ليس على الخلاف وقال انه يخرج عليه ويمنع اختصاص الخلاف بذلك
 العادات الا ترى انه لو كانت ترى خمسة متوادم من اول كل شهر وباقي
 حرة فزاد في شهر الخمسة الاولى حرة والثانية متوادم عادت
 الحرة واستمرت تجري فيها الخلاف مع ان هذه العادة مستفادة من
 التميز فيض عليه البقوي وغيره فعلى الوجه المذهب للتميز حبسها الخمسة
 الباقية وعلى المذهب للعادة حبسها الخمسة الاولى وعلى وجه الجمع
 حبسها جميعا انتهى ولو كانت المستحاضة حالها واستمر الدم بعد الشهر
 الذي زان فيه الاستود عشرة ايام حبسها عشرين ايام جزواه في قول
 الامام والغزالي والرازي وقال هو وغيره وهو مشتمل على القول بان العادة
 لا تثبت بمره وقال الغزالي لا يخرج عليه ونقل النووي عن جماعة منهم
 خرجوه عن الخلاف وقالوا اذا زان المستحاضة دما احمر استمر شهر ثم زان
 في الثاني خمسة متوادم ثم باقيه حرة ثم راض في الثالث دما منها
 واطبق وهي في الاولى مبتداه لا تميز لها وفي مردها القولان وفي الباقي
 يميزه مردد الى التميز وفي الثالث قلنا ثبت العادة بمره فيضها خمسة
 ايام وان قلنا لا ثبت بها فهي كمبتداه لا تميز لها وقطع به هو لا
 القاضي فقال ان قلنا لا ثبت العادة بمره فان قلنا ترد في الشهر الاول

اليوم وليلة ردت اليها في الثالث لئلا ردها في الشهر من ران قلنا نرد الي
 ست او سبع ردت الي الخمسة لئلا ردها في الشهر من ران قلنا نرد الي
 خمسة سوا اذا ران في الشهر حرة ثم اطبق الدم المجرى في الثاني فبرد الي
 الخمسة وجعل العادة بمره فيها الخلاف والاصح ردها اليها وقع في هذا
 الفرع في الوسيط غلط فقال اذا ران في الشهر حرة خمسة ايام سوا اذا
 ثم اطبق الدم على لون واحد في الشهر الثاني بحضها خمسة لان التميز
 اثبت لها عادة فلو تكتلت بعد ذلك من المميز من اخرى لكن رات السواد
 الي العشرة نورد الي العشرة ولا يخرج عن الخلاف في اثبات العادة مرة
 قال الشيخ ابو عمر اذا كان الطبق بعد السواد الدم الضعيف لم يكن
 الحكم ما ذكره بل ما سمي في فرع ذكره في احزاب النفاس وفيها
 كمن طهر في زمن الضعيف وان استمر سه فصار عاذا غاها هو مخصوص
 بما اذا بطل عتبهها بالاطباق الاسود او نحو ذلك بان تكتن من
 التميز ومن دالة كالوراث الاسود وخمسة ايام والضعيف خمسة
 وعشرين وحصر ذلك مرارا يستمر الاسود وتجاوز الخمسة عشر
 نورد الي الخمسة كما تقدم. الثاني قال الشافعي رحمه الله الصفة
 والكلمة في ايام الحيض حوض والصفحة شيء كالعديد معلوم صفه والكلمة
 شدد على الزمان الدماء لا خلاف ان الحاصل من ذلك في زمن العادة
 حوض كالو كانت غادتها ان حوض عشرة ايام من الشهر بطهر باقية قرات
 في شهر في الخمسة الاولى صفرة او حمرة وانقطع في باقية اوقات في
 بعضها ذلك في بعضها وما اسود واحمر فانها دون جابضها كذا
 اطلقه الغزالي والرافعي وقيد المتولى بما اذا تقدمها دم اسود وحكى خلافا
 فيما اذا لم تقدمها وحكى ايضا الخلاف الا في مقدار الدم وقد تقدم
 واما الحاصل منه المعتادة فيما ران ايام العادة الي تمام الخمسة عشر يوما
 ففي كونها حوضا منه وجه **ل** اطهرها النحيف **و** وانها لا **و** دالة
 ان سبق الصفرة والكلمة دم قوي اسود واحمر ولو لحظتها حوض

والافلا

والافلا **و** وانها انما ان تقدمها دم قوي يستقل بان يكون
 حوضا لو انزاد بان كان يوما وليلة فصاعدا كما حوضا والافلا **و**
 وخمسة ايام انما ان تقدمها دم قوي ولو لحظتها وجابضها دم قوي
 ولو لحظتها كما حوضا والافلا **و** وشا دنتها انما ان تقدم عليها دم
 قوي وجابضها دم قوي وكان كل واحد من القوتين يوما وليلة
 كما حوضا والافلا ولو ران التي عادت فان حوض الخمسة الاولى
 من الشهر خمسة من اول الشهر سوا اذا خمسة صفرة او حمرة
 وانقطع الدم فالعشرة طها حوض على الاول والثالث وعلى غيرهما
 حوضها ايام السواد خاصة ولو رات بعد العشرة بعض يوم دما
 اسود واحمر فالكل حوض على الاول والثالث والرابع والخامس وعلى
 الثاني والسادس الحوض ايام السواد خاصة ولو رات بعد خمسة
 الصفرة يوما وليلة دما اسود واحمر فالكل حوض على الوجه الثاني
 اما المبتدأة اذا ران خمسة ايام فمادة صفرة او حمرة ادهما
 ثم انقطع فهل ذلك جروية المعتادة ذلك في ايام العادة حتى يكون
 حاضيا لا خلاف في سر المبتدأة وهو ان الحوض على قول في الست
 او السبع في قول حاضيا قطعاً وبما رآه الخلاف المتقدم وعلى
 الثاني يكون حاضيا في ايام روتها لهما على الوجه الاول دون الثاني
 بخروجه عن ايام العادة وفي الثالث لعدم تقدم القوي وبأخذه ونسب
 رات المبتدأة في شهر عشرة ايام دما احمر وعشرة دما اصفر امتحنت
 في اليان فان قلنا سون العادة مره فردها عشرة ايام السواد وان
 لنا خلافا نورد الي يومه ليلة او ليل عاده السافيه القولان ولو رات
 خمسة صفرة وخمسة لدة وخمسة سوا اذا وانقطع فعلى الصحيح
 الكل حوض وعلى وجه من حوضها بما ران العادة حتى يسطر مقدم القوي او
 مقدم وبأخذه الحوض الخمسة السواد خاصة ولو ران خمسة سوا اذا
 وخمسة صفرة او لدة فخمسة سوا ولو انقطع فالجميع حوض على الوجه

الثالث ونابعده وعلى الثاني ليست الصفرة والهدرة محيضا واما على
الاول فقال بن سريج الصفرة والصدرة هتاظهر واقع بين
الدمين ويحوز عليه القولين الامين في التلخيص قال بن الصباغ وهذا
قياس قول الاصطخري لا الشافعي **باب**

الثالث في المسئلة خاصة المتحيرة

وهي التي سفت لها عادة مستقيمة ونسبت غادتها فاما ان يكون
مميزا او لا فان كانت مميزة شرطه ردت الى التميز وقال بن جرير ان
والاصطخري القابلان متقدم العادة على التميز عند الاجتماع لا يرد
اليه كالمزكك مميزة بالعلتش وان لم يكن مميزه شرطه فان كانت
ناسية لقد الحيز دون وقته او بالعلتش فستباني الكلام فيهما في اليان
الذي يلي هذا وان كانت ناسية لغيره ووقته لعله عارضة او وجون
استمر مرة ثم فافت وهي مستحاضة فلهذا تسمى متحيرة لغيرها في امرها
ومحيرة لغيرها لا لغيرها في الفقه في امرها على ان حكم المتحيرة لا يختص بالنسبة
بل المبتداه اذا لم تعرف وقت ابتداءها متحيرة حكمها حكم الناسية
وفي المتحيرة مله طرق الطهرها فيها قولان احدهما انها كالمتداه
فرد الى المبتداه وفي قدر الحيز واختلوا في انها با في فيها القولان
الليان في المبتداه في انها ترد الى اقل الحيزاء وقاله فقال ابو حبان
في جماعة مرد الى اقل الحيز وطعا وهو نض في العدد وقال اخرون من
الشيخ ابو اسحاق هو على القولين وهو الصحيح واما وقت الحيز في اول
الاهلة نض عليه حتى لو افادت الجفوة المستحاضة في اثنا الشهر الهلالي فاف
باليه الشهر استحاضه فالاول للمنف في سهو المستحاضة من شهر يعتبر بالاهلة
فيه هذا على هذا القول وقال القفال اذا افادت الجفوة في المتحيرة
فابتدأ حيزها من وقت الافاة ووجوز شهرها بلشوز فواكشأير
الشهور وضعف العمراني عن العباس انها ان ذكرت فنادت فيه

طاهر

طاهر جعلنا اول حيزها عقب ذلك والقول الثاني الصحيح وسمياه
القاضي جدد انها لا ترد الى المبتداه بل تؤمر بالاحتياط ولينخذ
باستواء الاحتمالات لان كل ازمستها تحمل الطهر والحيز والانتقطاع
تجعل طاهرانها يجب على الطاهر حايضا فيما يجزم على الحاضن والطريق
الثاني القطع بالقول الاول فعلى هذا اذا ارددناها الى اليوم والليلة
او السبت والسبع فذلك القدر حيز فاذا مضى اعتسلت وصلت
وصامت الى اخر الشهر ولا تقضي ما انت به من الصلوة ولا من الصيام
فيما زاد على خمسة عشر يوما وفي قصاص صوم ما بين الرد والخمسة عشر
القولان المتقدمان في المبتداه وبياح للزوج وطهرها بعد الرد
والثالث القطع بالقول الثاني واختاره جماعة وماله له امامه الى
القول الاول في انها كالمبتداه في القدر دون الوقت قال الشافعي
وهذا موسط بين القولين وفيه تخفيف الامر عليهما في المحسوب من رمضان
فان غاية حيزها على هذا التقدير سبعة واقضى ما نغرض من انفسنا
على ثمانية فصم لها من الشهر الصائم اثنان وعشرون يوما ثم
الاحتياط والاحتياط باستواء الاحتمالات في امور الاول وان لا
بجامعها زوحها ولا تبتداه اصل الاحتمال الحيز ونفل المتولي وغيره
الاتفاق عليه وفيه وجه انه لا يجزم على المذهب بعصيان وعليها الغسل من
الجناية ولا ياتي هنا القول القديم في وجوب الكفارة بوطي الحايض
لعدم سعة في جواز الاستمتاع عما تحت الاذا منها الخلاق المتقدم
في الحايض الثاني لا يكتفي في النتيجة لاحتمال الحيز ولا عبره عنه
عند خوف الثلوث وفي عموها عند الامن وجهان كالحايض وكذا
دخول المستحاضة المرام لغير الطواف اذا لا الطواف فجوز في المفروض
وفي المستحاضة وجهان وكذا الاثر القران الاية الصلوة فانها تقرا
القائمة وكذا السورة في الطهر الوجهين وقد تقدم في الحايض انها تقرا
القران لحقيقة التسيان ومحمد هنا اولى وصحة الدارمي والشافعي

المال **الثالث** اذا طلقت فالذهب المشهور انما تعد ثلثة اشهر
بالاهلة فان طابق الطلاق اول الشهر فذاك وان وقع في اثنائه
فان كان في الباقية منه الاثر من المدة فحسب وان كان النصف فبا
دونه لم يحسب قراء على الصحيح فلا اعتداد بهذه البقية ودخل في
العدة عند طلوع الهلال وقبيلها وجهها بعد من الآن وفي حقيقة
اعتدادها من برسات ما في في كتاب العدة لرسالة نعال وفيها
وجدا انها كالتى انقطع دمها لغزنا وض فصر الى سن البيا من عاصي
الجديد ولا تستعد اشهر اربع سنين على القدر ثم بعد بالاشهر
احصا طاهر المشهور في الطوف وحكا الدار في عن كثير من
الاكتاب وحكي عن محمودى انها اذا طلقت لم تراجعها بعد من اشهر
وتلا بتوما وسنا عتيل ولا يزوج الا بعد ثلثة اشهر احصا طاهر من
ود ما يقدم على ان صواب وغلط فيه بكذا موطول لخصه ان قال
ان قال ينبغي ان سبب عدة غيرها ليعني عليها عدة بعدة الطلقة
الحاصل لئلا اقرا كل قرا طاهر الا الا ول قد يكون بعض طاهر
وطاها في الحيض عدة وفي الطهر سنة الا ان يكون جافا فيها
فيه عدة اخف من الحيض وهل يحسب قرا فيه وجهان فان طلقتها في
طهر لم يجامعها فيه حسبت بقية طهرها واست بطهر من بقية فاذا اذا
الدم بعد خرجت من العدة وفل شرط بعض يوم وليلة وقيل ان لم يكن
لها عادة مستقيمة اشترط واذا لا فلا وان طلقتها في طهر جامعا فيه
فان حسبتها قراء فكما لو لم يجامع فيه والا يجب ثلثة اطهار
بعده وان طلقتها في الحيض وجب ثلثة اطهار وهل يقع الطلاق مع اللفظ
او عقبه فيه وجهان وللناس خلاف في تحري الحبل هو لا عاياه ولا
لا عاياه وقال كثير من اصحابنا اقل من ذلك انقصا العدة فيه اشان
وتلاثير موما ولخطيان وينبغي ان معنى العدة على ما سبق فاذا اطهرها وكان
جزا من اجز اللفظ او يتبع منه على قول من لا يقول بالحرا في الحيض وقع الطلاق

في الحيض

في الحيض لا خلاف وعندنا لا طهر اربعة وان طابق الطلاق اخر
الطهر اعتدت به قرا على قول من ادفع الطلاق مع اخذ لفظه وحسبت
من العدة ولا يحسب على المذهب الاخر ولو بقي بعد الطلاق شيء من
اخر الطهر فعلى مذهب من لا يقول بالحرا يعتد به فوالا انه يسقط قسرين
فقع الطلاق في الاول منها واعتد بالثاني في هذا اذا قلنا بالطلاق
عقب لفظه وبالعدة عقب الطلاق وان قلنا عن ذلك فاولى وعلى مذهب
من يقول بالحرا ان كان البا في جزا واحد فان قلنا الطلاق عقب لفظه
والعدة عقبه لم يحسب قرا لان الطلاق يقع في هذا الحرا ولا يقع بعد شي
من الطهر للعدة وان كان بقي جزا ان اعتدت به قرا على جميع هذه المذاهب
فقد موز العدة على بعض هذه المذاهب اشان وتلا ثلثين يوما وحرا وهو
اقل ما عمن وذلك ان طابق اخر طلاق اخر الطهر وقلنا وقع الطلاق
باخر اللفظ وطايفة اول العدة باقل العدة اذن يومان وزيادته
والترها ثلث نوب ويوم وليلة جزا وذلك ان بطلتها وقد بقي جزا
من الطهر على قول من قال به ولا يحسب قرا عند من ادفع الطلاق عقب
لفظه وجعل اول العدة عقب الطلاق ثم عمن به حيض وطهر فتكون قرا
ثم ثانيه فتكون قرا ثانيا ثم ثالثة فتكون قرا ثالثة ثم عمن يوم وليلة على قول من
شرط ذلك وان طلقتها في طهر جامعا فيه فاطور العدة على غلط المذهب
ثلاث نوب يوم وليلة طهر الا لا جزا ذلك بان يكون جامعا عاصيا
في اخر الحيض وان طلقتها فانفق اخر لفظه في اول جزا من الطهر وطابقه
فقول الطلاق باخر لفظه وهو اول جزا من الطهر فيه وجماع وقلنا لا
يعتد به ذلك طهر الا حرا ثم عمن نوبه فبعد بالطهر قرا ثم نوبة ثانية
ثم ثالثة ثم يوم وليلة فلهذا اكثر ما يجوز ان يكون عمن على اشد مذاهبنا
ولا عمن عاذا كراهه فربيع با في المذاهب وانما قصدنا اقتضى الغايين في الاقل
والاكثر على اقتضى المذاهب اذا انقر وهذا رجعا الى التخيير فقول
حكمه انها تتعلق بالنوبة وهذه التخيير لا تعلم شيئا من امرها الا انه مضي

لها طهر وحيض ودم خل في سلاهما من سكتاها هل في مبتدأة اذ مر ذات
 عادة وانها ان كانت معتادة فلا تعرف عادتها وحكم هذه حكمة
 الاولى للاختصاص لانها السد خيرا اثر الوبر ماخوذة من الزمان الذي يضي
 من ابتداء الدم الى روية الدم المتصل وقد علم قد نوبتها وان جهلت فله
 الحيض والطهر منها فان سكت في فدها علمنا على الشر ما يبلغ سكتا اليه
 فان ذكرت حدا فقالت استك في نوبتي الا اني اقطع بانها لا تجاوز
 شهرين اذ سكت جعلنا ذلك نوبتها فان اطلقت السد من غير حد فاضعف
 احوالها لنزول نوبتها من بلوغها لتسع سنين الى روية الدم المتصل
 فنكون جميع ذلك نوبة فان سكت في فدها جعلنا الشر ما يبلغ
 شهرين واحتاج ايضا الى معرفة الزمان الذي بين اول الدم المتصل والطلاق
 وهذه ان القوتان قد علمها وقد جعلها وقد علم احدها وجعل
 الاخر فان سكت هل في مبتدأة او معتادة فادرك بين الزمان الذي
 اعتبرنا به نوبتها وبين ذلكين يوما التي في نوبة المبتدأة فان كان
 ذلك الزمان اشتر جعلته نوبتها على انها معتادة وان كان الثلث بين
 الاشر جعلتها نوبتها على انها مبتدأة وان كان الزمان ثلثين يوما استوي
 الامران وتر هذا مظهر اعمال من قال عدها ثلثة اشهر لانه يجوز ان
 يعلم ان عدها اقل من ذلك او لا تعلم قدر النوبة الا ان الزمان الذي
 من رويتها دم الا بعد الى يوم الاتصاف دون ثلاثين علة انها معتادة
 فاذا علمت امر النوبة علمنا انه معنى من الزمان بين روية الدم المتصل
 والطلاق ما هو اعظم في تطويل العدة على غلط المذهب وذلك ان
 من اخر طلاقه مثل اجزاء الطهر يحرا على قول من قال به فتقع الطلاق
 في ذلك الجزاء مذهب من قال يقع عقب الغظة ولا وقت للقراب من
 الطهر بعده على مذهب من قال اول العدة عقب وقوع الطلاق فتحتاج
 الى ثلاثة افرح خرج من ثلاث نوب و هي ثلثة اسال الزمان الاول المعير
 من استخراج النوبة ثم يوم وليلة بعد على النوب على مذهب من قال

علاج

يحتاج الى النوب والليلة محض ثلاث نوب ويوم وليلة ومعرفة الطهر
 ان ينظر الزمان الذي حلت بانه نوبتها فسقط منه يوم وليلة
 للحيض ثم بعد ما ياتي منه الاجزاء ولا يعتد بذلك فواثر ثلاث نوب
 ثم يوم وليلة وانما نفيها الحكم على اضعف المذهب لخرج عدها اطول
 ما عمن زمن احب ان يحسب على ما يشي وجوه اصحابنا مفضل فقد يكون
 عدها دون ثلاثة اشهر بان يعلم انها معتادة والزمان المعتبر به
 نوبتها دون ثلاثين يوما وقد يرد على ذلك الى ان يبلغ الاحد يعلم ان
 سكتها لا يبلغ في العادة وان ينزل الحيض لا يسعه فان بلغ الحز لاول
 وهي وان لم يحس اليه يتلخ سنين الناس فيكون لها حكم الايسة وان اقطع
 دها فلهذا حكمها اذا جهلت نوبتها فعلت أقصى ما يمكن ان يكون نوبه
 وجهلت الزمان بين الدم والطلاق وان لم يعلم للن علة انه ما لي نوبتها
 فالحكم ما مضى وان علمت انه ينقص عن نوبتها اعتدت بقدر نقصانه
 فواثر بنوبتين ثم يوم وليلة لان اخره طهر على هذا التذيل وان سكت
 في قدر النقصان جعلته لكن لاحتال لانه بطول به العدة اسهل وليس
 ذكر هذا من شرح هذا الاختصاص ولكن اقتضى الحال ان لا يهمل
 قال النووي والمذهب المعتمد ما ذكره الاصحاب **المرابع** يجب
 على الحجرة ان تصلي الصلوات الخمس في اوقاتها ابداء هل لها ان تنقل
 بالصلوة فيه ثلثة اوجه اصحابنا في ثنائيتها لا كقراءة القرآن وحسب
 الصحف وبالنسبة ان لها ان تصلي التوافل دون غيرها وتجزي لا وجه
 في توافل الصوم والطواف وطواف العدة والسنن الرائية وعليها ان
 تعسّل لكل صلوة والغسل في حقها كالنحو في حق المستحاضة
 ويجب ان يكون بعد دخول وقتها وفيه وجبة ان يجوز قبله اذا قصر به
 وانطبق اول الصلوة على اول الوقت وقد مر نظره في المستحاضة المطلقة
 وفي وجوب المأذنة اليها عقب الغسل وجهان اصحابنا عند الامام
 والغزالي انه لا يجب فعلى هذا ان اخرت لزومها وصاخر على القول

الوجه

بجوب البادرة الى الصلوة على المتحاضة عقب الوضوء **الخ**
 يجب علمنا ان تصوم جميع شهر رمضان على هذا القول لاحتمال الطهارة
 وما الذي يحراهاته قال الشافعي رضي الله عنه حينما خمسة عشر يوما
 ونقصي خمسة عشر يوما اي اذا كان الشهر كاملا واخذ به جماعة وقال
 الاكثر ان لا يجزها الا اربعة عشر يوما ونقصي ستة عشر يوما وان
 كان كاملا واختلف هو لا ثمنه من غلط من قال بالاول وقال لم يطر له
 الطريقان لها اربعة عشر يوما على ما اذا حفظت ان دما كان يمتد ليلا
 وينقطع ليلا ومنه من اثبتة فولا لان الطريقان في النهار مفترقا
 الانقطاع والاصل عدمه وان كان رمضان ناقصا فالحسب منه على
 قلة من المضل لا يختلف وهو خمسة عشر يوما ونقصي اربعة عشر يوما
 وعلى قول الاكثر من المعنى لا يختلف وهو ستة عشر يوما وحسب لها
 ثلث عشر وقال في المذهب نفعنا على هذا القول حسب لها اربعة عشر
 يوما ونقصي خمسة عشر وعطائه وتابعه العمري وخلفه النووي على ما اذا
 كان الشهر قاما **السادس** اذا كان في المحرم صوم يوم قضا او
 عن نذر لم يخرج عن عهده تصوم يوم ولا يومين على المذهب وقبله قول
 انه يلحقها صوم يومين فيها اربعة عشر يوما وهو موافق للقول بانها يصح
 لها من صوم شهر رمضان خمسة عشر يوما ونقصي من ان بعضهم حمله
 على ما اذا كانت تعلم ان الحيض يبد اليلا وينقطع ليلا ولو صامت يومين
 خمسة عشر لم يمسروا نفعنا على عهده بان تصوم ثلثة ايام في اول من
 تلاتين يوما تصوم يومين ثبات ونقصي يومين اخر ثم تصوم اليوم الثاني
 قبل انقضاء الخامس عشر ثم تقطر الساعات عشر ثم تصوم اليوم الثالث
 الي اخر التاسع والعشرين من اليوم لاول بشرط ان يكون الحبل بين الخامس
 عشر واليوم الذي تصومه بعده مثل ما بين صومها الاول والثاني او
 اقل منه فلو كان اكثر منه كما لو صامت اليوم الاول والثالث والثامن عشر
 لم يفت وأقل ما بين ذلك فيه سبعة عشر يوما فتصوم الاول ونقصي يومها

ثم تصوم يوما بعده الي اخر الخامس عشر ثم تقطر يوما ونقصي السابع عشر
 ولو صامت اليوم الاول والرابع والثامن عشر صح وكذا لو صامت السابع عشر
 ولو صامت الاول والخامس عشر فلتصم التاسع عشر والثامن عشر والثاني عشر
 عشر ولو صامت الاول والخامس عشر فقد حلل بين الصومين لثمة عشر يوما
 فلما ان حلل بين الخامس عشر والصوم الثالث يوما وان كان عليها صوم يومين
 فافترقهما الي اربعة عشر يوما بضعف ما عليها وبرد يومين فتم تصوم نصف
 المجموع من ثبات وتصوم المصنف الاخر من اول الساعات عشر من اليوم
 الاول فخرج عن العهدة فاذا صغفت الصومين صارا اربعة ثم تصيب اليها
 يومين بغير ثبات فتصوم ثلثة متواليه متى ثبات وثلثة متواليه من اول
 الساعات عشر من اليوم الاول فنقص ثلثة في نصف الشهر الاول من اول
 ثلثة في اول النصف الثاني وذلك ستة ايام من ثمانية عشر يوما ولا تة
 اولها وتلاته اخرها وكذا اذا كانت بعضي تلاته ايام بضعفها بغير ثبات
 ويزيد يومين بغير ثمانية فتصوم اربعة متواليه واربعة عقب انقضاء خمسة
 عشر يوما من اول الشهر ولا تصومها من سبعة عشر يوما وكذا اذا
 كانت بعضي اربعة بضعفها ويزيد عليها يومين بغير ثبات فتصوم خمسة ولا
 متى ثبات وخمسة ولا اولها الساعات عشر فنقصها في عشر من اولها
 ان كان عليها خمسة بضعفها ويزيد عليها يومين بغير ثبات عشر من اولها
 يوما ستة اولها ولا ستة اخرها اولها الساعات عشر هكذا الي الرابع يبلغ
 تلاتين فتصوم الشهر كله فتصوم لها منه اربعة عشر يوما ثمانية صوم رمضان
 ولا تة ان نقصي في الشهر لثمة منها وان كان الصوم خمسة عشر يوما صامت
 شهرا كاملا فتصوم لها منه اربعة عشر يوما وتاتي باليوم الباقية تصوم ثلثة
 ايام من سبعة عشر يوما كما مر وهدى الطريقه بطر دية صوم اليوم الواحد
 بضعف تصوم يومين ويزيد عليها يومين بغير ثبات اربعة تصومها في سبعة
 عشر يوما يوما اولها وتلاته اخرها لثمة منها اليوم الواحد لثمة
 بطريقه اخرى وفي ان تة قصاه تصوم ثلثة ايام صمتا بغير ثبات فافترقا

وفي قضاء اليوم الواحد فما فوقه طرفة الخري وهو ان تصوم ثمانية ايام
متى شئت ثم تصوم يومين هذا الصوم وبين السابيع عشر من صومها
وبعد صوم ما عليها من السابيع عشر فخرج عن عهد تيقنا سوا كان
اليومان اللذان صامتهما بين الصومين محققين او غيرهم متصلين بالصوم
الاول اذ والثاني اذ احدهما هذا والاخر هذا اذا كان عليها صوم ثلثة
ايام فصومها ولا ثم تصوم يومين ما بينهما وبين السابيع عشر من ايام صومها
ثم تصوم ثلثة ايام لها السابيع عشر ومقدار الصوم في الطبريقين واحد
فصل في قضاء اليوم الواحد ثلاث طرق وفي قضاها فوقه طريقتان وذكر
الداري في قضا اليومين فما فوقهما في سبعة ايام طريقتان ثالثة ايتتدرك
فيها عمل المتقدمين وقال خرج عن العهد في ذلك بان يصغف ما عليها
ويزيد عليه يوما واحدا ثم تصوم الواجب مع اليوم المراد في اول افراد
النصف الاول من الشهر الذي يعتدي به ثم تصوم الواجب ايضا في اول
في افراد النصف الثاني منه فاذا كان عليها قضا يومين يصوم خمسة ايام
فصوم يوما ثالثا وسابيع عشره وتاسع عشره وتصوم يوما بينها اياما
شأت ما عد الرابع المتاكث عشر من الاحد عشر يوما التي بينها وخرج عما
عليها يتيقن وهذا اذا كان عليها قضا ثلثة ايام وضعفها وزيد بها واحدا
يصير سبعة فصوم ثلثة في النصف الاول من اول افراده الاول والثالث والخامس
وبوم اخر من بقية هذا النصف وثلثة من اول افراد النصف الثاني السابيع
عشر والناسع عشر والحادي والعشرين وهذا الاربعه تضعفها ويزيد
عليها يوما يصير تسعة فصوم منها خمسة في النصف الاول اربعة في اول
افزاده وواحد بعدها اربعة في افراد النصف الثاني السابيع عشره
والثالث عشر والحادي والعشرين والثالث والعشرين من كذا في
الخمسة تصوم احد عشر يوما ستة في افراد النصف الاول الاول
والثالث والخامس والسابع والتاسع وبوم بعدها وتصوم السابيع
عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين والثالث والعشرين من الخامس

والعشرين

والعشرين وكذا في صوم سبعة ايام يصوم ثلثة عشر يوما فضعف هذا
الذكر صوم الحادي عشر والسابع عشر ولو كان عليها سبعة ايام
صامت خمسة عشر يوما كما تقدم وخصيف الى ذلك صوم الثالث
عشر وبقية اليوم بعده وتصوم الثالث والعشرين فاذا زاد الواجب
على سبعة ايام واراد ان يقضيه في دور واحد بعين الطريقتان
الذكره ادلاوه في الضعيف وقيادة يومين ان اراد ان يقلل الصوم
فقط في هذه السبعة في دور واحد علمها في دور اخر على هذا المثال
هذا كله في الصوم الذي لا سابع فيه فاما الصوم السابيع بنداء وغيره
فان كان قد رماقع في شهر صامته متواليا قبل السابيع عشر من ايام
صومها ثم مرة ثالثة بين السابيع عشر اذا كان عليها صوم يومين متتابعين
ما بين هذين اليومين السابيع عشر ثم تصوم السابيع عشر والثاني عشر
وكذا لو كان عليها صوم ثلثة متواليه ثم صامت ثلثة اخري بينها وبين
السابع عشر وثلثة اخري متواليه اولها السابيع عشر ولو كان عليها صوم
سبعة من متتابعين كفارة قتل او غيرها صامت مائة واربعين يوما متواليه
مائة وعشرين لسته وخمسين يوما وعشرين يوما لا ريفه ايام وحلل
الحبس بينها لا قطع السابيع اذا اذنت الحشرة الصلوات الخمس او فانها
كامر تفل جزارها امر بلز بها القضا في طريقتان احدهما فيه وحدها ان اصحهما
بمخرجوا الانقطاع في اثنا الصلوة او بعد هله اخر الوقت وان ينقطع
اخر وقت الثانية التي جميع بينهما وبين ما قبلها فيلزمها والثاني القطع به
على هذا اصلي الصلوات الخمس مرتين مرة اول الوقت ومرة بعده
فاذا دخل وقت الصبح تغتسل في اوله ويصليها فاذا طلعت الشمس اغتسلت
مرة ثانية وقصتها ولا تستر المباداة في القضا عقب الوقت بل لها
الناخير ما لم ينقص خمسة عشر يوما من اول وقت الصبح قال الامام ولا
تشرط تاجير جميع الصلوة المرة الثانية عن الوقت بل يودع بعضها في اخر
الوقت خبا وبشرط ان يكون في وقتها فلو لم يلزم الصلوة باذنها او دون

دفعه على قولنا لا يلزم الا بآداب ذلك دفعه لانه ان فرض الانقطاع قبل
الثانية فقد اعتسلت وصلت وان فرض في اثناها فلا ينع عليها واعتس
الرافعي عليه بان قال للمرة الثانية بنقد منها الغسل فاذا وقع بعضها في الوقت
والغسل ساجدا وان قطع الانقطاع في اثناها وجوز الثاني من وقت
الصلوة من حينئذ تدركه اذ قبضه فوجب ان يضر الى زمان الغسل
سوا الجز الاول منه والجز والواقع من الصلوة في الوقت ويقال
ان كان ذلك دون ما يلزم به الصلاة حازر والا فلا ولا يقصر النظر على
جز الصلوة فتم من المعلوم انه لا يلزم ان يجوز ذلك دون قبضه وبعد
ان يجوز في الوقت انتهى واذا دخل وقت الظهر تغتسل وقضى الظهر
اول الوقت فاذا دخل وقت العصر يغتسل وصلتها اول الوقت ويقضى
الظهر والعصر بعد غروب الشمس ولا يقضيها قطما الظهر وقت العصر
وبما حقه ذلك قال لم يبلغ خمسة عشر يوما من اول وقت الظهر فاذا
عزبت الشمس اغتسلت وصلت اول الوقت ثم تتوضا ويقضى الظهر ثم
توضي للعصر وانها لا اعتسالت للغرب لها ثم اذا غاب الشفق تغتسل
وتصلي العشاء الاول وقتها ولا يقضى في وقتها المغرب كما في الظهر فاذا
طلع الفجر تغتسل وتصلي الفجر ثم تتوضا وتقضى المغرب ثم توضي ويقضى العشاء
فاذا طلع الفجر الشمس اعتسلت وقضت الصبح ستون اذ خمسة صلوات
يوم وليلة من ثمن سنت اعدت ثلاث واربع وضوات وحج عا عليها
نقص ثم القضا تمامي ما لم يبلغ خمسة عشر يوما كما تقدم ولو كانت
لما عزبت الشمس ولم تطلع الفجر قدمت القضا على الاداء عليها ان تغتسل وتصل
الظهر وتتوضا وتصلي العصر وتغتسل للمغرب ثم تقضيها مع العشاء بعد الفجر
كما تقدم وفيها اعتسلت واحدة لها وحذ الخليفة في هذا المغرب والعشاء بعد
الفجر حينئذ وجب عليه الصلوات الخمس مرتين ثمانية اعتسالت وضوئي
قال بعضهم يخرج عن العدة بذلك وناجده الامام وقال لا يقعها ذلك في
المغرب والصبح وتقيها في غيرها وجهه قال الرافعي ومع ذلك كله فلو انصرف

على اداء الصلوات في اوابل او فاتها ولم يقض سبلا حتى مضت خمسة عشر
يوما او مضى شهر فلا يجب عليها الكل خمسة عشر يوما الا قضا صلوات يوم
وليلة لمن لم يسي صلوات او صلواتين من خمس ولو كانت صلى في اوساط اللوات
فيلزمها ان يقضى الخمسة عشر صلوات يومين وليكن من فاته صلواتين
شكلا ثلاث من صلوات يومين وليكن لم يعرف عنده اسمها اما كان عليها
صلوات واحدة فاذا ت ان يقضيها او ما د بها عن نذر وتبديلها من الخروج
عن عهدتها ان ما د بها ثلاث مرات كما مر في صوم اليوم يغتسل متى شئت
وتصليها ثم يهل وما ناسع الغسل وتلك الصلوة تغتسل وتصليها مرة
اخرى قبل تمام خمسة عشر يوما من الصلوة الاولى في اي وقت شئت
شكلا ثم يهل من اول الساعات عشر فقه ما يستوعب الغسل والصلوة ثم تغتسل
وتصليها قبل تمام شهر من الساعات الاولى بشرط ان لا تخرج الصلوة الثالثة عن
اول الساعات عشر الاثر من الزمان المحلل من اول الصلوة الاولى واذا خسر
الثانية فلو كانت وصلت الثانية في اليوم الرابع تصل الثالثة في السابع عشر
وحجوز ان يجوز فيها اقل منها كما تقدم في الصوم في الامهال بين الصوم الاول
والثاني والثالث فخرج من هذه صلوة صحيحة قطعا واقل زمان يتصور فيه
سقوط فرضها عنها خمسة عشر يوما ولخطئان عدل في كل منهما الغسل
والصلوة واما ان كانت الصلوة التي عليها قضا او نذر الاثر من واحدة فلها
الخروج عن عهدتها بغير بيان احدها ان بفعل فعلها في الصلوة الواحدة
تصليها على الولا ثلاث مرات تغتسل في كل مرة للاولى وتوضي لكل واحدة
بعدها فاذا الت فيها المرة الاولى اهلقت ساعة ستيع الغسل وتلك
الصلوة وضوئها ثم تعيد الغسل والوضوء والصلوات بحيث يقع قبل تمام
خمس عشرة يوما من اول الغسل الاول ثم يهل من اول الساعات عشر
تعد الامهال الاول وهو ما يستوعب الغسل والصلوات وضوئها ثم تعيد
الغسل والوضوات والصلوات قبل تمام شهر من اول المدعى بشرط ان لا تخرج
المرة الثانية عن اول الساعات عشر الاثر من الزمان المحلل من اخر المدعى

على

واول الثانية لدا قاله الغزالي والرافعي وقال القاضي ان كان المعنى صلاتين
 صبحا وظهر امثلا متعقلا ونصلي الصبح ثم نعمل فدا مكا ان
 الاعتسالة واد اتلك الصلوة ثم تعقسل ونصلي الصبح من اول الوقت
 الذي اعتسلت فيه للصبح على تمام خمسة عشر يوما ثم نعمل فدا
 امكان الاعتسالة واد اتلك الصلوة ونعقسل ثالثا للصبح واد اتفعل
 لاجل الثانية متعقسل ونصلي الظهر ثانيا من الوقت الذي اعتسلت فيه
 للظهر على تمام خمسة عشر يوما من ذلك الوقت ثم بعد ذلك نعمل فدا
 امكان الاعتسالة واد اتلك الصلوة ثم نعقسل ونصلي الظهر ثالثا وكذا
 القياس فيما زاد على ذلك وهو مخالف لما ذكرناه ولا فرق عما هذه الطريقة
 بين ان يكون الصلوات متعقبات او متخلفات والطريقة الثانية ان
 الصلوات اما ان تكون متعقبة او متخلفة فان كانت متعقبة فمعناها ان يزيد
 عليها صلاتين اية او يصلي بقية الصلاة ولا معنى لثبات ثم يصلي النصف الاخر
 اول السادسة عشر من وقت الشروع في النصف الاول اذا كان عليها
 صلاتا صبح بصرا اربعة ثم تزد عليها صلاتا في صبح فتصير ستة فاني ثلاثة
 حتى ثبات وبالدلالة الاخرى في اول السادسة عشر من حين لا يثبت
 بالاول ولو كان عليها خمس صلوات صبح تضعفها وتزيد عليها صلاتين يبلغ
 اثني عشر يصلي نصفها وهو ستة حتى ثبات ثم ستة في السادسة عشر
 ولو كان عليها مائة طهر نصفها وتزيد صلاتين يبلغ ثمانين وصالتيين
 ثمانين في مائة مائة وصالوة من ثبات وتقدر ان المائة وقوت في اربع
 شاعات من اول النهار الزايدة وقوت في الخامسة ثم باقي بالثلاثة
 الباقي في اول السادسة عشر من الوقت الذي ابتدأت فيه الصلوة
 وتخرج عما عليها يقيس في هذه الطريقة بقليل الصلوات ويجب فيها
 ان يكون اربعة الصلوات واعتسالة في السادسة عشر عشر مثل اربعة
 اولاد ان كانت متخلفة صلواتها مائة حتى ثبات ثم يصلي صلاتين من
 كل نوع فاعلم ان شرط ان يعا قبل تمام خمسة عشر يوما من اول الشروع

بذلك

في ذلك وعمل من اول السادسة عشر يوما تسع الصلوة المفتحة بها
 ثم تعمل ما عليها ثانيا فاذا كان عليها ثلث صلوات صبح وظهر ان فيصليها
 حتى ثبات ثم يصلي بعد هذا وقبل تمام خمسة عشر يوما ظهر من ذلك
 من اول السادسة عشر يوما تسع لصبح وتعقسل وتعيد الصلوات الثلاث
 كما فعلها ولا يحتاج في هذه الطريقة الى غسل لكل صلوة ولو وجب عليها
 فضا صلوات عشر يوما فذلك لتمام صلوة من كل نوع عشر من فضة غفرها
 بلغ مائة وتزيد عليها عشر صلوات وفي صلوات يومين والمائة نصيب
 مائة وعشرين من فدا الى المائة حتى ثبات عشر من الصبح عشر من ظهر
 عشر من ثم باقية ذلك ثم يصلي للصلوات العشرة المائة ما لم يحجب ودر
 خمسة عشر يوما من اول الصلوة الاولى فاذا بلغت السادسة عشر امهلت
 فيه ساعة تسع صلوة واحدة ثم تعيد المائة الثابت بها ولا تميز اذ منها
 تطعا واما ما وقع في الوسيط في هذه الصورة انها تصلي الصلوات العشر
 في الخمسة عشر بعد المائة تسعة ثمانون فها هو اختص به قال في البيهقي
 وهذا كله يفرع على انه لا يجب الا صحاب في بقية الحاضر في خمسة عشر يوما
 فان فرغنا على رد هذا الى المتداة في مقدار الدور انقلب الحسب من خمسة
 عشر الى تسع **فروع الاحكام** الاطوية اذ الطواف كالطريق
 في اذ الرغبة بتطوف ثلث مرات ثلاثة اعتسالات فتعقسل
 وتطوف ثم نعمل فدا امكان اعتسالة وطواف ثم تعقسل وتطوف اذ في
 وقت ثبات ما لم يتجاوز خمسة عشر يوما من طوافه الاول ثم نعمل يوم
 السادس عشر بقدر غسل وطواف فدا مرة الامهال الاولى ثم تعقسل
 وتطوف سبعا وتصل الى بعد كل طواف ركنين وتبقى الغسل للطواف
 والركعتين ولا وضوء لهما ان لم يوجبهما وان وجبناهما فدا مرة واحدة
 اصحابنا ان يجب وضوءهما بعد الطواف وثانيتها ان يجب لهما اعتسالة اخرى
 وثالثتها ان لا يجب لهما غسل ولا وضوء ولو كان عليها طوافان فالثاني حكمها
 حكم الصلوات والصلوات كما تقدم **الثاني** على روج الحجرة يعقنها والبشر

فتصح فذا حها سغدر وطها لانه متر جوف لا رتقا **الثالث** لا يصح
صلوة طاهرة خلف منبره ولا منبره خلف منبره على الصحيح كما
لا يصح صلوة الحنثي خلف الحنثي ولو جاسها وذو جها في نهار رمضان
لا يلزمها الاغارة وان فلناجب على المرأة على الصحيح وهذا الاغارة
عليها اذا انطرت لا وضاع على الصحيح وان وجبهاها على غيرها
الرابع لا يجوز لها الخنوع بين الصلوتين بعدد وسقرا ووطر وقت الاول

الباب الرابع في المتحيرة

التي حفظ شيئا ونسيت شيئا فحفظ الفدية ونسيت الوقت او غلبته
والقول الحمل فيه ان كل وقت لا يحتمل الطهر فهو حيض يمين ثبت فيه
احكام الحيض وكل وقت لا يحتمل الحيض فهو طهر يمين ثبت فيه احكام
الطهر وكل زمن يحتملها فهي في الاستمتاع كالجهايض في العبادات
كالطاهر احتياطا فان احتمل الزمان مع ذلك الاقطاع لزوما الفسق
لا كل صلوة وجبا الاحتياط كما تقدم وكل زمان لا يحتمل الاقطاع لزوما
الرمول كل صلوة والذي يحفظه اما الوقت او الفدية والحفظ اما ان
تكون عادة مستمرة او دأبة وفي ذلك ثلاث فصول **الاول**
فيما اذا حفظت الوقت دون الوقت وفيه صوابا **الوعيت**
شهر اسميتا بلين يوما وقالت ان الدم كان يمتدني بها اول الشهر
ولم تعرف غيره ذلك في يوم وليلة من اول الشهر والبلين حيض يمين لذلك
ما بعدها وبعد محتمل الحيض والطهر والاقطاع الى اول السناد عشر
فتغتسل فيه لكل صلوة وتصلي من اول السناد عشر الاخر الشهر
طهر يمين فتوق في فيه لكل صلوة وصلى الثانية لو حفظت اخر الدم
بان ذكر ان الدم كان سقط احرا الشهر والملائين العيين من
اول الشهر لا انقضا نصفه طهر يمين وابعد عشرة من النصف الثاني
منه محتمل الحيض والطهر دون الاقطاع وليلة الثلاثين ويومها حيض

يقيم

يقيم **الثاني** اذا قالت الناسية اذ راى منا خلط الشهر
بالشهر او من الشهر بشواد الشهر ومعناه انها تكون خافية في
اخر الشهر اول برخر وهذا السمي الخلط المطلق ولها الخطا حيض
مقنن لحظة من اخر الشهر لحظة من اول الذي يلزم وما بعد ها
محتمل الحيض والاقطاع الى قبل عزوب الشمس من اليوم الحاشين عشر
لحظة فتغتسل فيها لكل صلوة ولها الخطا طهر يمين لحظة من
اخر اليوم الحاشين عشر لحظة من اول ليلة السناد عشر ثم بعد
هذه اللحظة الى ان سقي من الثلاثين يوما لحظة محتمل الحيض والطهر
دون الاقطاع فهو حيض مشكوك فيه فتوق في لكل صلوة ولو قالت
استأملت شهرها بشواد يوما يوما اي انها طنت اليوم الاخر من الشهر
واليوم الاول من الشهر الذي بعده خاضا فلها بوقان وليلة حيض يمين
يوم الثلاثين من الشهر ليلة واليوم اللذان يليان من الشهر الاخر ثم بعد
ذلك محتمل الحيض والطهر والاقطاع الى تمام ليلة الحاشين عشر فتغتسل
لكل صلوة من هذه المدة يوم الحاشين عشر الى اخر السناد عشر
طهر يمين ومن ليلة السابع عشر الى اخر الشهر محتمل الحيض والطهر
دون الاقطاع فهو حيض مشكوك فيه فتوق في لكل صلوة ولو قالت
كنت اخلط بيما من الشهر بيما من الشهر فلها الخطا وليلة حيض يمين
لحظة من اخر الشهر وليلة الاول من الشهر لحظة من اول يوم فيه وتبعد
ذلك الى تمام خمسة عشر يوما من الشهر الاخطه طهر مشكوك
فيه محتمل الملائ فتغتسل فيها لكل صلوة واللحظة الاخره من
الحاشين عشر ليلة السناد عشر لحظة من يومه طهر يمين
ثم ما بعدها الى اخر الشهر الاخطه حيض مشكوك فيه محتمل الحيض
والطهر دون الاقطاع فتوق في فيها لكل صلوة ولو قالت كنت
اخطت شواد الشهر بشواد الشهر فلها الخطا من يوم حيض يمين
لحظة من ليلة الثلاثين لحظة من اول ليلة في الشهر ويعد الى تمام

ليلة الخامس عشر الحظ طهر يستلوك فيه حتم الطهر والخيط
والانقطاع فتقتل فيه لكل صلوة ثم بعد اللحظة التي هي اخر ليلة الخامس
عشر و يوم الخامس عشر والحظة من اول الشادس عشر طهر
وبعد ذلك الى اخر ليلة الثلاثين الحظ طهر يستلوك فيه حتم
الطهر والخيط والانقطاع فتقتل فيه لكل صلوة ثم بعد اللحظة التي
هي اخر ليلة الخامس عشر و يوم الخامس عشر والحظة من اول الشادس
عشر طهر بيقين وبعد ذلك الى اخر ليلة الثلاثين الحظ طهر
يستلوك فيه حتم الحظ الطهر دون الانقطاع فتوق في فيه لكل صلوة
ولو قالت لا خلط ستواد الشهر بيقين من الشهر في يوم وليلة والحظ
حيث ييقين لحظة من اخر ليلة الثلاثين و يوم الثلاثين والليله لراوي من
الشهر بعدد والحظ من اول يوم منه **الرابعة** لو ذكرت مع الخلط
من الحظ كما لو قالت لا خلط الشهر بالشهر والوقت يوم الخامس حتم
فلم الحظ من اول الشهر وخمسة ايام من اول الشهر حتم وبعد
حتم الطهر والخيط والانقطاع الى عام خمسة عشر يوما لا لحظة
ومن ليلة الحادي والعشرين الى اخر الخامس من الشهر الثاني حتم الحظ
والطهر دون الانقطاع فتوق في فيه لكل صلوة والحامية لو ذكرت
مع الخلط من طهر فقالت لا خلط الشهر بالشهر والوقت يوم السادس
طهر فلهما الحظان حيث ييقين لحظة من اخر هذا والحظ من اول هذا
ثم بعد هذا الى تمام اليوم الخامس حتم الحظ الطهر والانقطاع
فتقتل فيه لكل صلوة واليوم السادس ما بعد الى انقضاء الخامس
عشر والحظ من اول الشادس عشر طهر بيقين ثم بعد ذلك الى ان
سقى من يوم الثلاثين لحظة واحدة حتم الحظ الطهر دون الانقطاع
فتوق في فيه لكل صلوة وعكس هذه المسئلة قالت لا خلط الشهر
ولت يوم الشادس حتم الحظ الطهر من اخر الشهر والحظ من اول
الشهر طهر بيقين وبعد هذا الى الشادس عشر حتم الحظ الطهر دون

لا انقطاع

لا انقطاع فتوق في فيه لكل صلوة وعكس هذه المسئلة قالت لا
خلط الشهر ولت يوم الشادس حتم الحظ الطهر من اخر الشهر والحظ
لحظة من اول الشهر طهر بيقين وبعد هذا الى الشادس عشر حتم
الحظ الطهر دون الانقطاع فتوق في فيه لكل صلوة والشادس حتم
بيقين وما بعد الى تمام العشرين حتم الحظ الطهر والانقطاع فتقتل
لكل صلوة ومن الحادي والعشرين الى اخر الشهر طهر بيقين ولو انقضت عمل
توفاقت لا خلط شهر ابشهر فلهما الحظان طهر بيقين لحظة من اخر
الشهر والحظ من اول الاخر وبعد هذا الى تمام يوم وليلة والحظ من
الليلة الثانية حتم الحظ يستلوك فيه حتم الحظ الطهر لانقطاع فتوق في
فيه لكل صلوة ثم بعد ذلك الى اخر الشهر الحظ طهر يستلوك فيه
حتم الثلاثة فتقتل فيه لكل صلوة ولو قالت لا خلط شهر ابشهر
ولت يوم الخامس من الشهر طهر الحظ من اخر الشهر والحظ من
اول الاخر طهر بيقين وبعد يوم وليلة حتم الحظ يستلوك فيه فتوق في فيها
لكل صلوة ثم بعد هذا الى اخر الشهر الحظ طهر يستلوك فيه حتم الليلة
فتقتل فيه لكل صلوة ولو قالت لا خلط شهر ابشهر ولت يوم
الخامس من الشهر طهر الحظ من اخر الشهر والحظ من اول الاخر
طهر بيقين وبعد يوم وليلة حتم الحظ يستلوك فيه فتوق في فيها لكل صلوة
ثم بعد هذا الى اخر الشهر الحظ طهر يستلوك فيه فتقتل لكل صلوة
الفصل الثاني في الصالة وفي التي تحفظ مقدار دورها واوله
ومقدار حيزها لان لا تعرف وقتها من الدور فلو لم تعرف مقدار دورها
كالموفاق حيز خمسة اصلها في دور ولا اعرفه او ابتداهها كذا
ولا اعرف قدره او قالت حيز خمسة ودوري ثلثون ولا اعرف ابتداه
فهو متغير مطلقا لا حتم الحظ الطهر والانقطاع في كل زمن شهر
الصالة **حالتان** الاولى ان يضل مقدار حيزها في جميع الدور
والثانية ان يضل في بعضها الاولي اذا ضللت في جميع الدور بيان

كفظ فدل دور في جميع الشهر كالو قالت كان حيض خمسة من الشهر
اوله كذا الا عرف وقتها فكل الشهر يحتمل الطهر والحيض وقد راس الشهر
وهو خمسة ايام من اول الشهر لا يحتمل الانقطاع وما بعده محتمل فتتويج
في خمسة لاوله لكل صلوة وتغتسل لكل صلوة في باقية فان عرفت
ذلك شيئا اخر فعلمها ان الحيض كما يقتضيه الحال كالو قالت كان حيض
احدى خمسين من الشهر لكن لا اعرف عينها فهذا انفاذ الصورة المعينة
في ان احتمال الانقطاع بعد العشرة الاولى ما يبرر الا اخر الشهر وهذا احتمال
الانقطاع الا في اخر خمسة من الخمسين ولو قالت اصلت خمسة من
الشهر واحفظ اني كنت لا احلط شهر ايسر فتتويج لكل صلوة من اول
الشهر الى اخر الخامس لاحتمال الحيض والطهر دون الانقطاع من تغتسل
لكل صلوة في اخر الشهر فاذا جاءها رمضان تضمنه كله لان كل يوم يحتمل
الحيض والطهر فصح لها منه خمسة وعشرون يوما ان كان زامنا ونقضى
سنة ايام ولو قالت كان حيض خمسة ايام في الشهر لا اعرفها واعرف اني
كنت يوم الخامس منه حايضا فتتويج لكل صلوة في اخر اليوم الرابع واليقين
الخامس يحضر بيقين ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلوة الى انقضاء اليوم التاسع
ثم بعد ذلك طاهرة بيقين في اخر الشهر **فروع** **الاول** قالت كان
حيض خمسة واعلم اني كنت يوم الخامس اداء و **الثاني** والعشرين حايضا
غل الشك فقد تغير حيضها في ادايل الشهر او في اخره فان قدرناه في اوله
فالحمسة الاولى من الشهر يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع الى اخر
الثامن والعشرين متوضا فيها ويوما التاسع والعشرين والثلاثين
محتملان الثلاثة فتغتسل بها لكل صلوة ومن انقضاء اليوم الخامس
الي انقضاء الثالث والعشرين طهر بيقين **الثاني** قالت اصلت خمسة في
الشهر اذ راني كنت يوم الخامس او الخامس والعشرين من خاتمة الشك
فالخمسة الاولى لها حيض مشكوك فيها فتتويج فيها لكل صلوة بعدها
الي انقضاء التاسع طهر مشكوك فيه محتمل الثلاثة فتغتسل لكل صلوة

بغيره

وبعد الى انقضاء اليوم العشر من طهر بيقين وبعده الى انقضاء الخامس
والعشرين يحضر مشكوك فيه فتتويج لكل صلوة وبعده الى انقضاء التاسع
والعشرين من طهر مشكوك فيه فتغتسل لكل صلوة واليوم الثلاثين
طهر بيقين **الثالث** قالت اصلت خمسة من الشهر اذ راني كنت
في الخامسة الاولى والاخيرة من الشهر طاهر بيقين ولعلها حيض بيقين ولا
طهر بيقين ولكن الخامسة الاولى يحضر مشكوك فيها محتمل الطهر والحيض
دون الانقطاع فتتويج لكل صلوة وما بعدها الى اخر الشهر طهر مشكوك
فيه محتمل الثلاثة فتغتسل لكل صلوة **الحال الثانية** للضالة ان تغتسل
ايام حيضها في بعض دورها بالعين اما ما من دورها ويقول ان حيضها
كان في بعضها ففقد لها طهر بيقين وهو ما عدا الايام المذكورة وهل لها حيض
بيقين بنظر فان كانت الايام التي اصلتها قد نصف الايام التي اصلت
فيها او اقل فليس لها حيض بيقين وان كانت ازيد فلها حيض بيقين والحيض
هو نصف القدر الزايد فان كان الزايد على الستين يوما فحيضها يومان
وان كان يوما فحيضها اربعة وان كان ثلثه فحيضها ستة وهكذا
وبالبيان في الفصل **سورة** **الاول** اذا قالت اصلت عشرة في
عشر من يوما من اول الشهر والعشر الاخير طهر بيقين وليس لها حيض
بيقين لان النسي قد نصف الحيض فيه والعشرون الاولى من الشهر يحتمل
الحيض والطهر لكن العشرة الثانية محتمل معها الانقطاع فتغتسل فيها لكل
صلوة وتتويج في الاولى لكل صلوة وصابط ذلك ان مقدم الحيض الى
اقصى الامكان وهو اول الورد المذكورة ويؤخره لا أقصى الامكان وهو
اخرها فخرج على كلا التقديرين من طهر بيقين كالعشرة الاخيرة في الشهر
المذكورة وهو ما ينبغي رجحانها حيض بيقين كالحمسة الثانية
والسابعة في الصبوح الثانية والايه كما اذا قالت ان حيضها اذ حد
عشر يوما في العشر من الاول من الشهر فالحاكمي عشر حيض بيقين وما
يندرج تحتها دون الاخر فالمندرج تحت المتقدم كالعشرة الثانية

في الصورة المذكورة **الثانية** اذا قالت اضللت خمسة عشر في شهر
من اول الشهر فخير لها حيض يمين وهي الخمسة الثانية والمائة
من الشهر ولها طهر يمين في العشرة الاخرة من الشهر والخمسة لراوى
من الشهر حيض مستكوك فيه فتقسل بنهار كل صلوة والطهر المسمى بهذا
منه طهر مستكوك فيه فتقسل بنهار كل صلوة والطهر المسمى بهذا
الصورة تقع في الطرف الاخر من الدور وقد يقع في الطرف الاول
كما اذا قالت في الصورة من اضللت العشرة والخمسة عشر في الشهر
الاخر من الشهر وقد يقع في الوسط كما اذا قالت حيض خمسة من
ثلاثين في الشهر الثالث عشر طاهر او الخمسة الاول من الدور وحيض مستكوك
فيه يحمل الحيض والطهر لا الانقطاع وما بعده طاهر مستكوك فيه
حتم لها ولا ينقطع الا اخر الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر
والخامس عشر طهر يمين لو وقعها في الطهر سواء درت خمسة الحيض
الدور او اخره ومن اول السادس عشر الى اخر الشهر من يحمل الحيض
والطهر لا الانقطاع فتوقع فيه لكل صلوة ومنه لا اخر الشهر حتم
الثلاثة **المائة** ان يحفظ شيئا من ذلك الحيض كما لو قالت اضللت عشرة
في العشر من الاول من الشهر وكنت في العاشر حائضا فليس لها حيض يمين
الا ذلك اليوم ومن اول الشهر اليه يحمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه
الى اخر التاسع عشر حتم الدلالة فتقسل فيه لكل صلوة ومن اول العشر من
الى اخر الشهر طهر يمين **الرابعة** ان يقول اضللت عشرة في عشرين
وكنت في الخامس عشر حائضا فهي حائض في الحادي عشر وما بعده
الى اقصى الخامس عشر عشرين يمين والعشرة الاخرة من الشهر طهر يمين
والخمسة الاربعة طهر مستكوك فيه ولا الخمسة الاولى من الشهر والخمسة المائة
حيض مستكوك فيه **الخامسة** قالت اضللت اربعة في العشر
الاول من الشهر والخمسة الثانية حيض مستكوك فيه فتقسل بنهار كل
صلوة ويعد لها الى انقضاء العاشر طهر مستكوك فيه فتقسل بنهار كل صلوة

وباقى

وباقى الشهر طهر يمين ولو قالت اضللت اربعة في العشر الاول من
الشهر فالاربعة الاولى منه حيض مستكوك فيه وبعد ها الى انقضاء
العاشر طهر مستكوك فيه وباقى الشهر طهر ولو قالت اضللت خمسة
من العشر الاول والخمسة الاولى منه حيض مستكوك فيه والثانية
طهر مستكوك فيه وباقى الشهر طهر يمين ولو قالت اضللت ستة من
العشر الاول فالاربعة الايام الاولى منه حيض مستكوك فيه والخامس
والسادس من حيض يمين والثالثة الاخرة من العشر طهر مستكوك
فيه ولو قالت اضللت سبعة في العشر الاول واليوم الرابع والخامس
والسادس من السبع حيض يمين ومنها الى اخر العشر طهر مستكوك
فيه وباقى الشهر طهر يمين والدلالة الاول حيض مستكوك فيه
وعلى هذا القياس في اضلال ثمانية وتسعة **السادسة** لو قالت اضللت
ثلاثة في العشر الاول وكنت يوم الثالث حائضا فالاول والسادس
حيض مستكوك فيه والمثلث حيض يمين والرابع والخامس طهر
مستكوك فيه وباقى الشهر طهر ولو قالت اضللت في العشر الاول
وكنت يوم الثامن حائضا فالخمسة لراوى طهر يمين والسادس
والسابع حيض مستكوك فيه والثامن حيض يمين والتاسع والعاشر
طهر مستكوك فيه وباقى الشهر طهر المسئلة محال لكن قالت كنت يوم
الثالث والثامن حائضا فالاول والثاني والثالث حيض مستكوك فيه
والرابع طهر مستكوك فيه والخامس طهر يمين والسادس والسابع
والثامن حيض مستكوك فيه والتاسع والعاشر طهر مستكوك فيه ولو
قالت اضللت اربعة في العشر الاول وكنت يوم الثالث والثامن حائضا
والاربعة الاولى حيض مستكوك فيه والخامس والسادس طهر مستكوك
فيه والسابع والثامن حيض مستكوك فيه والتاسع والعاشر طهر
مستكوك فيه ولو قالت اضللت ستة في العشر الاول وكنت يوم الثالث
او الثامن حائضا فالاربعة الاولى حيض مستكوك فيه والخامس والسادس

حيف يقين وثاني العشر طهر مشكوك فيه ولو قالت اصللت اربعة
 في العشر لاول ولنت يوم الثالث خايضا فالاول والثاني حيف
 مشكوك فيه والثالث والرابع حيف يقين والخامس والسادس
 طهر مشكوك فيه والادوية الباقية من الشهر طهر يقين ولو قالت
 اصللت اربعة من العشر لاول ولنت يوم الثامن خايضا فالاول والرابعة
 الاول طهر يقين والخامس والسادس حيف مشكوك فيه والسابيع والثامن
 حيف يقين والتاسع والعاشر طهر مشكوك فيه ولو قالت اصللت اربعة
 من العشر لاول ولنت في اليوم الاول خايضا فالخامسة الاولى منه
 حيف يقين والثانية طهر يقين ولو قالت لنت يوم العاشر خايضا
 فالخامسة لاول طهر يقين والثانية حيف يقين اما لو قالت اصللت
 ثلاثة في العشر لاول ولنت في اليوم الاول طاهرا فان قالت ان
 طهرها كان متابعا فهو كما لو قالت اصللت ثلثة في تسعة ايام فالاول
 من العشر طهر يقين والثاني والثالث والرابع حيف مشكوك فيه الخامس
 وما بعده الى انقضاء العاشر طهر مشكوك فيه وباقي الشهر طهر
 ولو قالت اصللت ثلاثة في العشر لاول ولنت في الثاني منه طاهرا
 وان كان طهرها متابعا فخصها بخص في الاربعة لآخره منه والستة
 الاول طهر يقين وان لم يكن طهرها متابعا فهو كما لو قالت اصللت
 اربعة في تسعة وقد تقدم نظير ولو قالت اصللت خمسة في العشر
 الاول ولنت في اليوم الاول طاهرا فان كان طهرها متابعا فخصها
 بالخمسة لآخره منها وفي طاهره في الاولى وان لم يكن متابعا فهو كما
 لو قالت اصللت خمسة في تسعة فالاول طهر يقين والادوية الباقية
 حيف مشكوك فيه والسادس حيف يقين وباقي العشرة طهر مشكوك
 فيه ونسب على هذا اذا طهره ولو قالت اصللت خمسة في العشر لاول
 ولنت يوم العاشر طاهرا فان كان طهرها متابعا فالخامسة لاول حيف
 يقين والباقية طهر يقين وان لم يكن متابعا فهو كما لو قالت

اصللت

اصللت خمسة في تسعة والاربعة لاول حيف مشكوك فيه والخامس
 حيف يقين والادوية بعده طهر مشكوك فيه والعاشر الى اخر الشهر
 طهر يقين اما لو قالت اصللت خمسة في الشهر واعرف ان انقطاع الدم
 كان وقت الزوال فالخامسة لاول حيف مشكوك فيه وبعدها تغتسل
 كل يوم وقت الزوال وتوفي لتساير الصلوات الى اخر الشهر المستلحها
 لحن قالت كان انقطاع ذي في الليل فالخامسة لاول حيف مشكوك
 فيه وبعدها الى اخر الشهر تغتسل لصلوة الليل وتوفي لصلوات النهار
 ولو قالت ان انقطاع ذي كان بها راغتسل لصلوات النهار وتوفي
 لصلوات الليل في انقضاء الخامس الى اخر الشهر ولو جاءها شهر رمضان
 فصامته وهو كامل حصل لها منه خمسة وعشرين يوما اذا علمت ان
 دها كان يقطع لولا ويقضي خمسة ايام واربعة وعشرون يوما اذا
 لم يعلم ذلك كما تقدم **فروع** لو قالت كان لي في كل شهر حيفتان
 لا اعرف قدرها ولا وقتها **فروع** قال السبع ابو حنيفة وتبعه من اصحابه
 ان كل ما حمل من حيفها يوم وليلة اول الشهر ويوم وليلة اخره
 وما بينهما طهر والشر فاحمل من حيفها يوم وليلة من اوله وخمسة
 عشر يوما طهر واربعة عشر يوما من اخره حيف واربعة عشر من اوله
 حيف ويوما وليلة من اخره ذي في الليلة الاولى واليوم الاول من
 الشهر حيف مشكوك فيه وبعدها الى اخر الرابع عشر طهر مشكوك
 فيه وفي الخامس عشر والسادس عشر طهر يقين وفي السابيع
 عشر حيف مشكوك فيه وبعدها في طهر مشكوك فيه الى اخر
 الشهر وقال القاضى ابو الطيب في كاتيج النامية لايام حيفها
 ووقته لا نا اذا اضولنا هذا التزبل في شهر لم يكن ذلك في
 الشهر الثاني **الفصل الثالث العاكة الدائرة** وهي ان يكون للمرأة
 ثمانية حيف مختلفة المقادير متكررة فاذا استحضت بعد
 ذلك فية مستلحان **فروع** الاول اذا جرف غاد فاعل بسق واحد اذا

كانت تحيض في شهر ثلثة ايام ثم في شهر خمسة ايام ثم في شهر سبعة ايام
 ثم تعود الى الاول يحض في الرابع ثلثة وفي الخامس خمسة وفي السادس
 سبعة وكرر ذلك مرتين فالتزواقل فالتزواقل في بئس اشهر ولا
 خرج على الخلاف في ثبوت الغاكة بمرة واحدة ردها اليه وجهان
 اخدها لا اذ احبها نعم ولا فرق بين ان يكون عادتها منتظمة على ترتيب
 العدة كالكال المذكور ولا كما اذا كانت تزي في شهر خمسة خصوصا
 في شهر بعد ثلثة وفي شهر بعد سبعة ثم لا يعود الى الخمسة ولا
 بين ان يرب كل واحدة من العادات مرة مرة او مرتين مرتين كما اذا
 كانت تزي في شهر ثلثة ثلثة وفي شهر من بعدها خمسة وفي شهر من
 بعدها سبعة سبعة ثم يعود الى الثلاث وهذه اعماء حصل لها دور
 مستقيم في سنة فان قلنا ترد اليها فان وقعت استحاضتها عقب
 شهر الملاثة ردت في شهر الاستحاضة الى الخمسة في مثالنا وفي الثاني
 الى السبعة وفي الثالث منه الى الثلاثة وان استحيضت عقب شهر
 السبعة ردت الى الثلاثة ثم الى الخمسة ثم الى السبعة وهكذا اليها
 وان قلنا لا ترد اليها فقد ذكر الغزالي فيها ثلثة اوجه **الوجه الاول** انها
 كالمبتدأة فعلى هذا في ردها الى الاقل او الغالب القولان **والثاني** انها
 انما ترد الى القدر لرحيم قبل شهر الاستحاضة ابد او ثلثها انما ترد
 الى القدر المتكرر في الحاضن المتقدم على الاستحاضة فانه ان
 استحيضت بعد شهر الخمسة او الثلاثة ردت الى الثلاثة لثبوتها
 وان استحيضت بعد شهر السبعة ردت الى الخمسة وهذا الاول
 مبنيان على ان الغاكة لا تثبت بمرة واحدة في مئين على بثوتها وهما
 الوجهان انفراد الغزالي وانما ذكرها الامام في المسئلة الثانية ليرتبه
 والذي جزم به الامتخاب على هذه الوجه للوجه الثاني وعلى هذا
 ففي وجوب الاحتياط عليها فابن اقل العادات واكثرها وجهان
 اصحاب الاداب العادة الواحدة وثانيها نعم وبها القافية على ان

المبتدأة

المبتدأة اذا ردها الى اقل الحضر وغالبه هل يجب عليها الاحتياط فيها
 بين المردود اليه والاكثر منه قولان بقدم ما فان قلنا يجب
 فتحسينها الزوج في المثال المتقدم الى اخر السبعة ثم ان استحيضت
 عقب شهر الملاثة عحصت في كل شهر ثلثة ثم تغتسل عقبها وتصلي
 وتصوم الى اخر الخامس ثم تغتسل مرة اخرى وتصلي وتصوم الى اخر
 السابع ثم تغتسل ويقتضي صوم السابغ كلها ولا يقتضي الصلاة
 وان استحيضت عقب شهر الخمسة عحصت خمسة من كل شهر
 ثم تغتسل عقبها وتصلي وتصوم فاذا اقتضى السابغ اغتسلت ايضا
 ويقتضي صلوات اليوم الرابع والخامس ويقتضي صوم السبعة وانه ان
 استحيضت عقب شهر السبعة عحصت من كل شهر سبعة واغتسلت
 عقبها وصلت وبعض صلوات الايام الاربعة الاخيرة ويقتضي صوم السبعة
 هذا كله اذا ذكرت العادة المتقدمة على الاستحاضة فلو سبقتها فلم
 تدر احاطت بعة الثلاث او الخمسة او السبعة ففقتص كلامه في محاب
 على ما ذكره الرازي ولام الغزالي انها ترد الى اقل المقادير ستواقلنا ترد
 الدائرة الى العادة الدائرة ام الى القدر المتقدم يحض من كل شهر
 ثلثة في المثال فهي يحض يتقين ثم تصوم بعدها وتغتسل وتصلي
 متوالية لكل صلوة وتصلي الى اخر الخامس ثم تغتسل وتوحي لكل صلوة
 الى اخر السابع ثم تغتسل ثم هي طاهر يتقين الى اخر الشهر وجعل للامام
 والغزالي في هذا الخصوص ما اذا قلنا ان الدائرة ترد الى العادة الدائرة
 اما اذا قلنا ترد الى القدر المتقدم على الاستحاضة فوجهان
 احدهما ترد الى اقل العادات ايضا وتاينها انها كالمبتدأة وفي وجوب
 الاحتياط على المبتدأة من مردها الى اخر الخمسة عشر وجهان
 ما سان هنا قال الغزالي وهو الاقرب ولا يخفى الاحتياط ما بان في القرع
 على هذه الوجه لا يلفظ الى اقل العادات وعلى هذه الطريقة في الاحتياط
 خلافا واذا اوليا به ولا يخفى باكثر الاعداد بل يجب في الزمعة الحيض

الثانية اذا كانت عاداتها مختلفة بالافراز المدبرة لكن ليست منتظمة
 على نسق واحد بل ياتي مختلفه فمره يتقدم الثلاثه و مرة ما خذ مرة
 متوسط هذه الخمسة والسبعة ففقد في لولام والفر لا هذه على
 الاول فان قلنا ان العادة اذا كانت منسبة لا مرد اليها المستحاضة فادبي
 اذا كانت مختلفة وان قلنا مرد اليها فالعادة المختلفة كالسعة المنسية
 فحليها ما تقدم في الاحتياط والاختلاف ففقتل بعد الثلاثة ثم
 تنوع لكل صلوة لا انقضا لا كالمسح فتر يغتسل وتنوع لكل صلوة
 الى انقضا السابعة ثم يغتسل ثم يطهر الى اخر الشهر وعلى وجه يستمر
 الاحتياط الى اخر الشهر تامر وذكر الرابعي لن لا صواب طر فالتخلص فيها
 ملته اوجه وهو الاوجه المتقدمة عن رواية الغزالي في المسئلة الاول على
 القول بانها لا ترد ولا العادة الدائرة وذلك اذ ترها المتولية اصحابها
 ثم دلتا قدر حصها في الشهر الذي قبل شهر لرمضانته يتا على تبوت
 العادة بمره و اطلق المتولية هنا بعد الثالث ثم انضارد الى الرابع على
 الاوجه في وجوب لرمضانته اختلاف التقدم فان اوجبت اخلاط
 الى الوجهين لردول الى اكثر العادات وعلى الثالث لا اكثر منه
 الحيض هذه الصلة اذ اذكرت العدد المتقدم على الاستحاضة فان
 نسبته فوجهان اصحهما انضارد الى اقل العادات فعلى هذا يجب الاحتياط
 الى اكثر العادات وفيه وجه انه يستحب وثانيهما انها كالبنداء في وجوب
 الاحتياط لاختلاف التقدم في البنداء

الباب الخامس في التلقيح

وهو ان يقطع دم المرأة فتري من حيضها و زمانا في لولام يوما ويوما او
 يومين ويومين و نحو ذلك فاما ان يقطع الدم خمسة عشر فادبها
 او نحوها **الفصل الاول** ان يقطع خمسة عشر امداد ونها
 فاما الدم حتى قطعها في ايام النقا فلان اصحابها عنه للجمهور ان حكم

الحيض

الحيض يسحب عليها فتختص في الكل وسمى قول المسح و قول الحيض
 الثاني اما لقطع ايام النقا و لقطعها او حكم بالطمه فيها وحيضها
 اربعة ايام لا غير و صححه الشيخ ابو حامد و جماعة من العراقيين لا فرق
 في خبر ان القولين بين ان يكون من النقا اقل من الحيض او اء اكثر او
 اقل ولا بين ان يكون استوداء واحمر او بعضه احمر فان قلنا بالا و ل
 شرطه ان يكون النقا نحو سابع في خمسة عشر يوما حتى تمت لهما
 حكم الحيض فيتمسح على ما بينهما اما النقا الذي لا يقع بين دعي حيض
 فهو طهر قطعا ومثله الغزالي قال لو ذات يوما و ليلة و اربعة عشر فقا
 و ذات في السادسة عشر يوما لا اربعة عشر يوما طهر كاللورات فيوما
 دما و يوما فقا الى الثالث عشر ولم يعد في الخامس عشر فالرابع عشر
 الخامس عشر طهر لان النقا فيها التس نحو سابع في خمسة عشر طهر
 بشرط ان لا ينقص كل واحد من الدمين واما المختلطة بالنقا فمن
 اول الحيض فيه ستة اوجه **1** اصحها قول المحقق في انه لا بشرط ذلك
 بل الشرط ان لا ينقص جميع الدماء الواقعة في خمسة عشر يوما عن قدر
 اقل الحيض **2** وثانيها انه لا بشرط ان لا ينقص كل واحد من الدمين
 الحاصلين قبل النقا و بعد عن اقل الحيض ليستقل كل منهما ويستتبع فيه
 حتى لورات دما ناقصا عن الاول و نقار دما احمر بن غير ناقصين عنه
 فالاول دم فساد والاخران مع ما بينهما من النقا حيض وثالثهما
 لا انما يجب انه لا يشترط الامر ان قالو كان مجموع الدماء اقل من
 اول الحيض فاللورات شائعة في اليوم الاول و ما و شائعة في اليوم
 الخامس عشر دما كما سماع الفقهاء المحامين بينهما حيضا و ضعف **4** وثانيها
 انه لا بشرط ان لا ينقص الدم الاول خاصة عن قدر اقل الحيض **5** وثالثها
 انه لا بشرط ان لا ينقص الدم الاول والاخر عنه **6** وستادشها انه
 لا بشرط ان يبلغ احد الدماء اقل الحيض و لورات صفرة او كدمية
 مره من استودين و احمرين و فرغنا على ان الكدرة و الصفرة الحاصلين في

غرام العادة ليسا يحض فهو من محل العنز وعلى كلا القولين لا يجعل اذنه
 الفاطمها ران انقصا العدة ولا في خروج الطلاق فيها عن كونها
 بدعيا وانما الخلاف في انها الطهارة بالنسبة الى وجوب التلوة والصوم
 والاعتساب وصحة العبادات الموقوفة على الطهارة وحال الوطء وان قلنا
 بالثبوت في الطهارة بل في انوار **الاول** ان مجموع الدماء في الخمسة
 عشر يوما او نقص عن اقل الحيض وهو يوم وليلة على المذهب فلا يحض
 لها قطعا وهذا مفسد بخلاف ما اذا فرغنا من الاول فاما ذكر في
 بالدم الناقص عن الاقل وجعل الفاطم محل طهر على قول الامام **ط**
 وان كان هذا هو الصحيح عليه ومنهم من لم يجز القول في هذه المسئلة بشرط
 في جبريا فيها ان يز يد من الدم عن اقل الحيض ما اذا بلغت الدماء في الخمسة
 عشر يوما دليله فان كان بلغ كل واحد من العمد الاول والاخر يوما
 وليلة جعلنا ايام النقا طهر على هذا القول **وعن** الحاشي طهارة فاطمة
 ان ادمت النقا في هذه الحالة حوض قطعا والقولان فيما اذا لم يبلغ كل
 دم من الطرفين اقل الحيض وان لم يبلغ واحد من الطرفين اقله كما لو كانت
 تحض نصف يوم وما نصف يوم نفا او ساعة دما واستاعة نفا هذه
 الى اخر الخمسة عشر سلط وبلغت على هذا القول مسكون ظاهرة
 في وقت النقا فهو فيه الصلوة خاصة في وقت دوية الدم وبعضها اوقات
 الدم خاصة شبعة ايام ونصف في الثالثي واما على قول السج في بعضها
 اربعة عشر يوما ونصف فيما اذا رات نفا ونفا في المسئلة طريقان
 اخر ان احدهما ان هذه لا يحض لها على القولين وكذلك مفسد الثاني
 ان ان توسط اوقات النقا هو اقل الحيض الموطنا والا فالدم كله
 دم فساد والدم طهارة وان بلغ احد الزمنين في الطرفين اقل الحيض دون
 الاخر فتلاط طرق **اصحها** ان على القولين فعلى هذا القول اوقات
 النقا طهارة اوقات الدم حين على لآخر الحمل حيض **الثانية** ان الذي
 بلغ اقل الحيض خاصة حيض والذي لم يبلغه دم فساد فهو ايام النقا

طهر

طهر **الثانية** انه ان بلغ الاول اقل الحيض فهو محل الخلاف فليست فقط
 على هذا القول ويستحب على قول السج وان بلغه لآخر خاصة فهو
 الحيض خاصة وما عداه مع اوقات النقا طهر وهذه لاختلافات ترجع
 الى تحرير محل الخلاف **وتقدم** النظر الثاني في قدر النقا شرط فيه ان
 يكون زائجا على قدر القران المعتادة بين دفعتي الدم قال الامام **ولم**
 يدره الله صابطا ثم ضبطه وان قال الدم مجتمع في الرحم ثم الرحم ينفذ
 شيئا فشيئا فالفترة ما بين طهر دفعه وانتهاد دفعه اخري من الرحم لا
 منه الفرج فما زاد على ذلك فهو النقا الذي فيه القولان قال **وربما**
 تردد المأثرة في مطلق الزايد على الدقة المذكورة هل يخرج عن احدى
 الفترات المعتادة انتهى **والشيخ** ابو حامد ومن تابعه الفترة باءات
 الفترة في الحالة التي تقطع بها جريان الدم ويبقى اثر حيث لو ادخل
 فطنة في فرجها خرجت ملونة بالدم من حمرة او مضمرة او كده وذا الواقع
 خالده حيز قطعاً نظراً طالت والمكان يصير فرجها حيث لو ادخل
 فيه الفطنة خرجت بيضا فالمراد هو طاهر النفس وهو الصحيح **النظر**
 الثالث في الاعتساب عند وجود السقائف كان الدم المتقدم المقطع
 اقل من يوم وليلة لم تغتسل وان قلنا ان مجموع الدماء لو بلغ يوما وليلة
 لم يكن حيا بل يستل ان يتقدمه اقل الحيض وان قلنا بقوله حيا لم يجز
 الغسل في طهر الوحيين وقبل جب ولا يخرج عن كونها حيا لا تخلو
 للممسة عشرة حمة عند دم حمة وجزم به المويلا ولا فرق بين كونها قطع
 الاول وما بعده ما لم يبلغ المتقدم اقل الحيض فان لم يبلغه دفعة او دفعت
 لم يمسها الغسل والصلوة والصوم واما على القول لآخر فقد مر ان فيها
 لا تغتسل بل سوفي ونصلي وحكي الدور الثاني وما بعده ما تقدم
 في لراعتاد على العادة في التقدم **مرج** المسئلة اذ المقطع دما بعد
 بلوغه اقل الحيض يوم بالعبادة في الحال قلنا سها ان تغتسل
 ونصلي ونصوم ومضى لها ان تغتسل سائر العبادات ولما وجها

عشاها على الصحيح على كمال القولين ثم ان عاد الدم تترك الصلاة والصوم واستغنى عن الوطى لان الشهر في العبادات والوطى في بقية الصوم والطواف الواجبين واما الصلوة والعبادة وعلى قول التلخيص ما مضى من عبادتها صحيح ولا يفتا عليها ولا حكم في سائر الانقطاعا عن المردة في الخمسة عشر من النوبة الاولى فاد الاستمر المقطع بعد الاول في اللد والثالث وما بعدها تؤمر بالعبادة واما في الثاني فامرها بها فيه سني على ان العادة هل هي بمره فليكن ابتناها بها فذلك فان لم يرد في الخمسة عشر انما كانت طاهرة بتقصي الصوم والصلوة وان لم يستمها فلا يامر بها كالدول هذا المذهب وفيه اوجه اخر احدها انها تؤمر ابد عند حصول المقاد بالعبادة في سائر الادوار فان عاد الدم بين بطلا بها والعبادة لا تترك في شرك العبادات مع النقا لا يلوثر فيه لكان على تقدير عود الدم بعد وهو امر يقدر في النقا من جو حسيما والاحلى استمراره وبل من منه ان لا يثبت النقا المقطع بالعبادة ولهذا الواجب من التي تقطع بها صحتها واستمردها في استقامتها من غير قطع لم يلقط في استقامتها الايام التي كانت في فيها الدم فمعه لها حيضا والايام التي كانت تقا معها طهر اعيا قول التلخيص اعتمادا على ما تقدم بل جعل الكل حيضا كاهو على قول الصحيح وصحة النووي وقال انه طاهر بصفه في الامر وقطع به جماعة منهم الشيخ ابو حامد وابن الصباغ والثاني انه اذا ذكر المقطع في الخمسة عشر في النوبة الاولى فلا ياتي بالعبادة بنا على ان العادة يثبت بمره وهذه قد ثبتت لها الانقطاع والعقد قال القرطبي وهذا العيد والوجه ان ترك ان لم يرد منه بل على المعتادة اذا استيقنت لها عادة في الحيض في خمس فستتدنا في التوقيف طلب الخمسة المعتادة والثالث للمقطع في النوبة المالكه كالانقطاع في الثانية ثمومها بالعبادة بنا على ان العادة لا يثبت لولم تلاق اخر اضطر اب الرجوع الى العادة في الباري

شرح

شرح الشيخ ابو حامد ما يورثه العادة وقال ابو فرقة اربعة اقسام الاول ما يورثه العادة ويثبت بمره وهو لم يحاطة فان المعتادة اذا تجاوزت ما في شهر ايام العادة لانها لها بالعبادة بل تترك احتمال الانقطاع دون الخمسة عشر اذا تجاوزت بان انها مستحاضة فاد اذا تجاوزت في الشهر الثاني امرناها بالعبادة دون التبر بصحفتنا انفسا مستحاضة من عادتها بقطع الدم في الصحة فاذا ان فلنا بقول اللفظ والتلخيص لم يقط من ايام الاستحاضة الايام التي كانت تقا في من الصحة وحكم بانها طاهرة فكم امره ذلك اذا ولدت الزاوة ولد من وهي تراد من ثم استحييت وولدت ولدا ثانيا لا حكم بان الدم الحاصل مع الولادة ليس بنفاس اعتمادا على عادتها في الحيض وفي الولادة بل حكم بانها نفاس كما لو كانت مستحاضة وذلك لو نظروا لظهورها لو كانت عادتها ان يحض عشرة ايام وظهر خمس سنين ولا من مردها في الطهر ويجعله دورها قال القفال راجعت فيه مشايخي فلم يرد كرهه ضبطا والوجه عندي ان يقال غاية دورها سبعون يوما لحيض منها خمسة عشر يوما فاد بها والباقي طهر لا سيما السريع من الاستحاضة بالاعتدال مثلثة اشهر والعدة وحيث لبراة الرحم والدور الواحد مضطه لراه بدليل الاستبراء ولو تصور ان يرد الدم وغلبه لما انقضى به والملائة الاشهر جعلت في الشرح كالقعدة الواحد في براءة الرحم وعلى هذا ان كان لها قبل العادة الذي وقع الطهر الطويل فيها عادة دون ذلك فالو كانت تحض في كل شهر خمسة ونظر خمسة وعشرين يوما لها اليها والافدودها سبعون يوما من الامام والغزالي في المستوي قال الرازي وابن الصراح والذي يرض عليه ابو حامد والمقدمين انها رد الى عادتها في الطهر طالت سنيته ام قصرت وعلى قول القفال لو حاضت خمسة وظهرت حمستها وما ينزددناها اليها ان ذكر ذلك مرارا والاخرج عن القولين في ثبوت العادة بمره ولذا لو حاضت يوما وليلتين طهرت فستعدت بيان

يوما تردها إلى غادتها في الحيض دون الطهر إذا زاد على تسعين **المالك**
 ما اختلف في أن العادة هل يوم فيه وإن تكررت كالعادة السالفة
 الجارية على نسق واحد كما يقدر في آخر الباب الرابع ولست له الفصل
 وهي مسئلة يقطع الدم فإن في ردها في الدم والمالك وما جرد إلى العادة
 الخلف الرابع ما سفت بوجوده مرتين في نبوته بالمرء الواحد خلاف
 كما مر أدل الباب الثاني في قدر الحيض أن لا دم الدم القوي أول الدور
 كالوراث المنداه خمسة أيام وما استقر أول الشهر وبأنه طهر انتم
 استحصى فان كان بعد ثلثه مرتين دق اليه فطعا على المشهور
 وإن لم يكر في الرداء له خلاف هذا أن استمر الدم القوي أو
 الشهر فإن تأخر عنه في ردها اليه خلاف أي استحقات المسكر هذا
 كله إذا انقطع الدم بعد بلوغه أقل من الحيض فإن انقطع قبله كما إذا زادت
 البتة أه نصف يوم وما إذا انقطع وقتنا بطرد القولين فعلى قول السحب
 لا يغتسل عند الانقطاع لكن يتوضأ ويصلي في جميع الانقطاعات
 إذا بلغ مجموع ما سبق وما بعد أقل من الحيض فيكون الحرج ما سبق في
 الحالة الأولى وحكم الدور الثاني وما بعده كما تقدم وأما على مقابلة
 فقد تقدم **المسألة الثانية** من الآيات يقطع من المستحاضات في الآيات
 جازد من مع التقط خمسة عشر يوما فإذا جازد ردها فمستحاضات
 كالتن لم يقطع وهذا إذا جازد ردها ولم يصر أحد إلى أن يلقط أيام الحيض من
 جميع الشهر وإنما لم يرد أيام الدم فيه على أكثر الحيض وإذا كانت مستحاضة
 احتج بالفرق بين حيضها واستحاضتها المرجع فيه إلى العادة في العادة
 وإلى التميز في غيرها قال محمد بن نبت السماعي أن أصل الدم الواقع بعد
 الخمسة عشر بالدم الواقع في آخرها فالحكم كذلك وإن لم يصل بفضل
 بينهما نقا فالواقع بعد الخمسة عشر استحاضة وجميع ما في الخمسة عشر من
 الدم ما حيض ما جازدها مع السقا المحلل بينهما على اختلاف القولين فابعد
 المحمودي **مسألة** لا تصالح **مسألة** أن يري سنة أيام ما استود وبتة

أيام نقا واستمر الدم لا بعد الخامسة عشر فالدم الواقع في آخر
 الخامسة عشر متصل بالواقع في السادسة عشر فمستحاضة وتورد
 إلى العادة أو التميز اتفاقا **مسألة** لا تصالح **مسألة** لا تصالح
 وما يوم نقا وخا وفهين تري الدم في الخامسة عشر وتكون بقية السادسة
 عشر والخمسة عشر كلها عند حيض على قول السحب وما فيها من الدم على
 قول السلفيق وفاقا والخمسة عشر استحاضة وكذا الوراث بله أيام
 وما وثلاثه نقا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا وخا
 رات يومين وما يومين نقا فحيضها عند أربعة عشر يوما على قول السحب
 وسبعة على قول السلفيق ولوراث أربعة أيام وما واثبة أيام نقا فحيضها
 عشرون على قول السحب وسنة على السلفيق وإذا ثبت أن الحائض
 مستحاضات فمن خمس **الأدلة** المقادة الحاذقة لعادتها وهي على ضربين
 أحدهما عادة لا يقطع فيها وكل عادة تورد إليها عند أطباق الدم والمجاورة
 الشهر الحيض يرد إليها عند المقطع والمجاورة يرد على قول السحب كل دم
 يقطع في أيام وكل يخالل بين دمين فيها حيض دون النقا الواقع فيها
 شرب مجوش بدقير أيام العادة هناك الخمسة عشر يوما عند عدم الحائز
 فلا سعة لها على قول السلفيق أربعة المقاطع فيها جعل حيضها وجها
 وقيل قولان أحدهما أن حيضها ما تزي فيه الدم من أيام العادة فلا يجاوزها
 في اللفظ وأظهرها أنه أيام العادة من أيام روية الدم الواقع في الخمسة عشر
 فإن لم يبلغ الموجود في الخمسة عشر قد رعاها جعل الموجود فيها حيضا
مسألة ما إذا كانت حيض خمسة من أول الشهر متواليه وظهر خمسة
 وعشرين فجاء ووقف دمه فيه واستمر مع المقطع إلى آخر الشهر فصارت
 تري يوما وليلة وما وليلة نقا واستمر لذلك فعلى السحب حيضها الخمسة
 الأولى على السلفيق فيه وحدها أن أحدهما أن يلقط من أيام العادة فمستحاضة
 حيضها الأولى والمالك والخامس وأظهرها أن يلقط من الخمسة عشر
 يوما وحيضها خمسة هو أمه هذه الثلاثة والسابع والتاسع وعلى كلا

الوجهين نامر بها في الدور الاول ان يحبس ايام الدم الى الخمسة عشر وقد
 تقدم ولو كانت عادتها ان يحبس ستة متواليه ثم استحيضت ويقطع الدم
 يوما ويوما ونحوه في السحب لا ردها الى السنة واما على التلقين فان
 المقطع من الخمسة عشر فيضها الاول والثالث والخامس لا غير ولو
 اسفلت عادتها سقطت او تاخرت استحيضت في الخلاف في النظر
 الى الاوليه وفي ثبوت العاده مره متا **س** التقدم ما اذا كانت عادتها
 ان يحبس حمسته من ثلاثين ثبات في دور اليوم الثلاثين والذي بعده نقا
 ويقطع دمها هكذا رجاو والخمسة عشر فعلى خلاف اي اسحاق رجاو
 اوليه الشهر فالجور الثلاثين استحيضه واما ما بعد فهي السحب حثيضا
 اليوم الثاني والثالث والرابع والاول والخامس طهر لا على اللفظ حثيضا
 الباقي والرابع لا غير على المذهب انا لا نزاع الا في الاوليه والعاده ست بمره
 اليوم الثلاثين يحبس فعلى السحب حثيضا خمسة متواليه او لها الثلاثون
 وعلى اللفظ حثيضا اليوم الثلاثين الثاني والرابع ان المقطع من ايام
 العاده وان اللفظ من الخمسة عشر ضمنها اليها التساوي والثامن وقلة
 طهرها السابق على الاستحياض قد صار اربعة وعشرين يوما **س** مثال
 لما خيرا اذا زان في المثال المذكور اليوم الاول من دورها نقا ويقطع
 الدم بعده والمقاو خاو والخمسة عشر يوما فعلى اي ايه شحاف
 الحرام تقدم من اليوم الثاني والثالث والرابع حثيضا على السحب والثاني
 والرابع على قول اللفظ وعلى قول المذهب ان العاده ست بمره فان فرعا على
 السحب حثيضا خمسة متواليه او لها الثاني وان فرعا على اللفظ فان قلنا
 بلفظ من ايام العاده فيضها الثاني والرابع والسادس وان كان خارجا
 عن ايام العاده المرعه الشرا العاده متأخرها قد اسفلت وصار اداء قول
 الخمسة الثاني واخرها السادس وان المقطع من الخمسة عشر فيضها اخته
 هذه الثلاثة مع الباقي والعاشر وصار دورها احدى وثلاثين يوما وقد
 طهر السابق على الاستحياض في هذه الصوره صار سنة وعشرين يوما

ولو كانت

ولو كانت هذه المعتاده يحبس حمسته نري يومين وما يومين نقا واستمر
 هكذا رجاو والخمسة عشر فعلى قول السحب حثيضا الخمسة لايام
 الاول والسادس استحياضه كالنقا الذي بعده وعلى قول اللفظ ان
 المقطع من ايام العاده فيضها الاول والثاني والخامس لا غير وفي
 الخامس وجه ضعيف وان المقطع من الخمسة عشر حثيضا الخمسة
 فصر الى هذه الدلالة السادسة والسادس والثامن وفي التاسع الوجه وهو عا
 في كل لمويه دم يخرج بعضها عن ايام العاده وعن الخمسة عشر ان
 رجاو ايام العاده ولو ذات معتاده الحبس حمستا في دور يومين وما
 واربعه ايام نقا عما في الامر كذلك رجاو والخمسة عشر فعلى
 قول التلقين ان لم يتجاوز التلقين ايام العاده فيضها التومان ولا
 خاصة وان تجاوزها كملنا الخمسة عشر ما بعد لحضها مع الاولين
 السابع والثامن والثالث عشر وفي الثالث عشر الوجه وعلى قول
 السحب حثيضا التومان الاول ان فقط وجميع ما تقدم منها في الغر
 سفي الدم المقطع الموجود في زمن العاده عن اقل الحبس فان نقص عنه
 فاذا كانت عادتها ان يحبس في كل دور يوما وليله وظهر حمسته
 وعشرين يوما فرائفي دور يوما وليله نقا وهكذا حتى رجاو والخمسة
 عشر وهذا على قول السحب فيه اشكال على المذهب في اقل الحبس فان
 اليوم الواحد ليس حضا ظاهرا والليله الستت محبوسه به مبر في وقت
 العاده وما الخلم فيه ثلاثه اوجه اظهرها لا يه استحقاق لا حثيضا في هذه
 الصوره لقده **س** الثاني في المحمودي انا تعود هنا الى قول اللفظ للفر
 ملحق اليوم الثاني مع الاول وتكونان جيها في الليله منها طهر **س** والثالث
 احتمال لا يه حايده انا سجد حكم الحبس على ليلة المقادضا واليسق م
 الثاني لا الاول وان فرعا على قول اللفظ ان رجاو وانا ايام العاده
 في اللفظ حثيضا في اليوم الاول والثاني وجعلنا الليله التي فيها طهر
 ان لم رجاو وذهاب وجهها واحد هو جزم به الرافعي انها لا حثيضا لها **س** وثانيها

154

المحمود يجرم به الغزاة انا نجلا ودايام العادة وملتقط من جنسها الاول
والتاني دون الملائكة التي بينهما **الضرب** الثاني من العادة المنقطعة
فاذا استمر لها عاده قبل الاستحاضة تراسخ في وقت مع المنقطع فان كان
المنقطع بعد الاستحاضة فالمنقطع قبلها فمردها بعد الاستحاضة لمردها
فما على اختلاف القولين كما لو كانت في ثلاثة ايام دما واربعة نقا وثلثه
دما وظهر عشر من فراسه حصة واستمر المنقطع كذلك فعلى السحب كان
حصة قبل الاستحاضة عشرة اقل ذلك هو بعد ها وعلى الملقب كان حصة
ملها سنة متوسط بين نصفها اربعة فكذا بعد ها وان اختلفت
لغيره المنقطع كما اذا انقطع دما في المثال في دور الاستحاضة يوما يوما
فعلى السحب حصة الان تسعة ايام وما منها من النقا واليوم العاشر ليلتين
كحصة لانه مقام خمسة اليوم الاول والثالث والناستع وان المنقطعا
من الخمسة عشر خيرا الى هذه الملائكة الحامس والسابع والحادي عشر وكله
لغيره حصة وهو ستة هذا كله في الدور الاول من استحاضة كل المنقطع
واما الدور الثاني وما بعده فاول ما يحتاج فيه اوله ومقدار الطهر الذي
قبله والطريق فيه ان ينظر فاذا كان المنقطع حيث ينطبق الدم على اول الدور
فحق ابدء الحصة الثانية والدور الثاني والطريق في معرفة انطباقه ان
ياخذ نوبة دم ونوبة نقا وطلب عدد حاصل من ضرب النوبتين فيه بقدر
دورها فان وجد به فالدم ينطبق على اول الدور كما اذا كانت عادتها
حيض خمسة من ثلاثين ومنقطع الدم والنقا يوما يوما في دور وجاود
فنوبة الدم نوبة ونوبة النقا يوم وانت عدد الومر من الاسبين فيه كان
الحاصل ثلاثين وهو خمسة عشر مكن ابدء احبضها ودورها يوم الحادي
والملائكة كذا الورا فبوما دما ويومين طهر او غلسته فالمرح عدد
لو ضربت النوبتين فيه لبلغ ثلاثين وهو عشرة ضربها في ثلاثة وذا الورا ان
ثلاثة ايام دما ويوم طهر او غلسته فالمرح مجموع النوبتين وهو خمسة
ضربها في ستة لبلغ ثلاثين كذا الورا فثلاثة دما واربعة نقا وغلسته مجموع النوبتين سبعة

الكونين

النوبتين وهو خمسة ضربها في ستة لبلغ ثلاثين كذا الورا فثلاثة دما
وثلثة طهر اضرب مجموع النوبتين وهو ستة في خمسة لبلغ ثلاثين وان
لم ينطبق الدم على اول الدم بان لم يجد عدد اذا ضربت النوبتين فيه حصل بينهما
لا ثلث فاستد احبضها اقرب الدما الى اول الدور ومقدار عنده وناخر
فان استوي المتقدم والناخر في موعدها من اول الدور فاستد احبضها ودورها
الناخر كذا طره الرابع وحكي الفاظ وجهين في مراعاة النوبة المقدمة
والناخرة مطلقا سواء في الغزاة او احتلفا وصح احبضها والنوبة
الناخرة ثم قد شفق المتقدم والناخر في بعض الادوار دون بعض فاذا
انقطع الدم والنقا الصورة الذخرة يومين فوئيل لم يجد عدد فاحصل
من ضرب اربعة فيه ثلثون فاطلب عدد اقرب الحاصل من ضربها فيه من
ثلاثين وهذا عدد اربعين سبعة وعشرة فان ضربت الاربعة في سبعة لبلغت
ثمانية وعشرين وان ضربتها في ثمانية لبلغت اسنيل وثلثين والنقا في طرف
المقدان والزبادة واحر فعلى طريقه الرابع في مراعاة النواخر فاحصل اول
الدور اليوم الثالث والثلاثين وبجي خلافا في الحق في مراعاة الاوليت
فحبضها عنده في هذا الدور الثالث والرابع لا غير على قول الشيخ الملقب
واما على المذهب في مراعاة الدم دون الاوليت فان فرعا على قول السحب
فحبضها خمسة ايام متوالية من الثالث وان فرعا على قول اللفظ فان
القطنا من ايام العادة خاصة فحبضها لثلاثة والرابع والستابع
وان القطنا من الخمسة عشر فحبضها خمسة هذه الملائكة والستامس
والحادي عشر في الدور الثالث ينطبق الدم على اول الدور وصر قفع
خلاف اي اسحاق والحكم كما تقدم في الدور الاول وفي الدور الرابع
يتاخر الحيف ويعود خلاف اي اسحاق وعلى هذا ابدء ينطبق الدم على اول
الدور في شهر وناخر في اخر وعلى الوجه المتقدم ضرب سبعة في اربعة
لبلغ ثمانية وعشرين مكن ابدء احبضها يوم الناستع والعشرين المستلة
حالكها وراثة ثلاثة ايام دما واربعة نقا وغلسته مجموع النوبتين سبعة

ولا يجد عددًا إذا ضربت السبعة فيه تبلغ ثلثين فعلى طريقتي الراجح في اعتبار
اقرب الدم إلى الملتين في الوجه في اعتبار اقرب الدم المقدمة ف ضرب
سبعة في اربعة تبلغ ثمانية وعشرين من مخرج اول حجبها التامع والعشرين
وهو اقرب إلى الملتين من ضرب سبعة في خمسة فالحق تبلغ خمسة وثلثين
وعلى هذه اسفد من الحجب على اول الدور فعند الاستحقاق التاسع والعشرين
والمثلث اسفد خاصة وحصلها اليوم الاول خاصة في الصورة الاولى على قول
السحب واللفظ الاول والثاني في الثانية عليها معاً والمذهب حيضها كل
قول السحب خمسة متواليه اولها التاسع والعشرين من على قول اللفظ ان
اعطانا من ايام العادة خاصة في بعضها خمسة في الاول ثلثها الثاني متبع
والعشرين والسادس والسابع من اول الشهر الثاني ومن الثانية اربعة
اولها الثاني متبع والعشرون والسادس والسابع من الشهر الثاني ومن
واما على اعتبار الففال ف ضرب سبعة في خمسة تبلغ خمسة وثلثين
من اربعة ودها ومن حجبها من يوم السادس من الثاني في المستله لخالها
وقطع الدم والنفاس اربعة واربعة فعلى طريقتي الراجح ضرب ثمانية في اربعة
بلغ اثنين وثلاثين مكنوناً من حجبها من الخامس والعشرين ولو كانت
غادتها ان يحبس عشره في كل شهر وطهر عشر من فاطق الدم وقطع
سنة سنة فالشهر الثاني يطبق على اوله سنة الففال عند الاستحقاق
حاصلها اربعة ايام من اخر الحيرة وعلى المذهب ابتداء الدور الثاني في يوم
السابع والستة الففال في الحقة بالدور الاول وصا وسته وثلاثين
يوماً وحجبها الستة الواقعة في الخمسة عشر اولها السابع على حق
السحب وعلى قول اللفظ من ايام العادة في حجبها اربعة لقول اي استحقاق
ولو كانت غادتها ان يحبس ستة ايام وطهر اربعة وعشرين فاستحب
وقطع الدم والنفاس ستة وستة وحجابها الستة الاولى من الشهر الثاني
نفا في ايام غادتها فعند الاستحقاق لا يحبس لها في هذا الدور اطلاقاً
الا محاب فقا لو انها فيها حجب ثم اختلفوا فقال بعضهم وهو الا طهر حجبها

الستة

الستة الماتية على قول السحب واللفظ معاً وقال اخرون حجبها الستة
الاخر من الدور الاول قال الراجح ويجي هذا الوجه حيث حلا في ايام
جميع العبادات عن الحجب ولو كانت يحبس سبعة من الشهر فاستحب وقطع
دها سبعة استبعا فالدم لسفد حجبها في التاسع والعشرين وقطع خمسة
في الشهر الثاني فعند الاستحقاق حصلها تلك الخمسة دون ما قبلها وقد
نقص حجبها في هذا الدور وعند سبأ بر لن محاب حجبها السبعة اولها
التاسع والعشرون المستحاضة الثانية المستداة فاذا حاد زدها خمسة
عشر يوماً نصفه القطع بانها مستحاضة وفي مرد المستداة المستحاضة
القولان المتقدمان انها ترد الى اقل الحيض او غايه فان ددناها الى
اقل يوم وليلة وهو الاصح فحبسها يوم وليلة على قول السحب واللفظ معاً
وباية الشهر طهر فنامر هانبه بالصلوة والصوم وفي الشهر الثاني وما
بعد ترك العبادات في اول ليلة ويوم من الشهر ثم تغتسل وتصل ويصوم
بعد الى اخر الشهر اذا فعلت في الشهر الاول ما امرت به من الصلوة
والصيام في النفا في الخمسة عشر وبرتتها في ايام الدم فالص منها تقضي
صوم الخمسة عشر وصيام سبعة ايام منها وفي ايام الدم عن صوم المردة
واسفد كلوه وقالوا منقضى صوم ايام النفا ان يقضي صلاهما انهما فكون
المنقضى صلوة اربعة عشر يوماً ولا محاب فيه طرف احداهما ان فيها
قولين يغلا ويجحبا احدهما يقضي صوم خمسة عشر يوماً وصلوة اربعة عشر
يوماً وثانيهما لا يقضي للصلوات سبعة ايام الدم عن يوم النفا وصوم ثمانية
ايام الدم والثانية انها تقضي صوم الخمسة عشر يوماً وصلوات سبعة
ايام كاتق عليه والثالثة انه لا يجب قضا صلوات ايام النفا وطهراً وانما يجب
قضا سبعة ايام الدم وفي وجوب صيام النفا قولان واختلف هو لا فقال له فو
ولا اصلها ما اذا اقتدي وجل عني والزمنه اعادة الصلوة بيان انه وحل
فيل قضا الصلوة او اقتدي خشي بامره ثم بان انه امره ان يفل الصلوة اهل بلن منها
قضا الصلوة فيه فوا من ان الزمانها النفا فقتل الحافض صوم الخمسة عشر

يوما لزددها وان لم يلز بها لم يقض الا صوم ثمانية ايام وبناها القفال
 والا لزدن على القولين المنقذين في ان المستداه هل يحاط بعد المزد
 الى اخر خمسة عشر ايام لان قلنا يحاط وجب عليها قضا الخمسة عشر وان
 قلنا لا يحاط فقتل مائة ايام خاصة وان قلنا فرد الى الغالب وهو يتبادر
 متبع فعلى قول السحب ان رد دناها الى ستة فحيضها خمسة ايام
 منوالية من اول الشهر يقضى صلوات خمسة ايام وفي ايام الدنا التي لم
 تصلي فيها وصيام عشرة ايام ثمانية منها ايام الدم بعد الرد وبوم فقا وقعا في
 الرد وسبيل ان الحيض فيها وهما السداس والستين على من صح في قول يقضي
 الخمسة عشر وان رد دناها الى تسعة فحيضها تسعة منوالية ويقضى
 صلوات اربعة ايام وفي ايام الدم الواقعة بعد الرد وصيام احد عشر يوما على
 الاصح وعلى قول اللفظ ان النقطنان ايام العاكة خاصة وردد دناها الى ستة
 فحيضها ثلاثة ايام الاول والثالث والخامس ويقضى صلوات خمسة ايام
 وان رد دناها الى تسبع منها اليوم السابع الا ههنا وحيضها اربعة ايام
 يقضى صلوات اربعة من ايام الدم فان النقطنان من الخمسة عشر ويقضى
 صلوات يومين وان رد دناها الى تسبع فحيضها سبعة هذه الستة
 والثالث عشر ويقضى صلوات يوم واحد وناف في ايام بعد ايام الرد وطهر
 واستد الدم طريقه ما بعد رية المعناده **فروع** ثورات المبتداه يومين
 وما يومين ثقا فان لم يجاد وخمسة عشر **فروع** قاله حيض على قول السحب
 و زمان الدنا حيض و زمان النفاط على قول اللفظ وان جادها فان قلنا
 رد الى يوم وليلة فالنوم والليله حيض على القولين معا ولز قلنا رد الى الغالب
 فعلى قول السحب حيضها ستة ايام سواد دناها الى سبعة ايام وسبع ايام
 على قول اللفظ فان قلنا يلقن من الايام الخمسة عشر فان رد الى ستة
 فحيضها ستة ايام والى الثاني والخامس والسادس والثامن والتاسع والعاشر
 وان ردت الى سبع فحيضها سبعة هذه الستة والثالث عشر وان قلنا
 يلقن من الايام المردد اليها فحيضها اربعة ايام الاول والثاني والثالث

والسادس

والسادس سواد ردن الى سبعة ايام وسبع ايام لو زادت يوما فادما فماتقا فان
 لم يجاد والخمسة عشر فالحيض على قول السحب ايام الدم حيض والى
 طهر على قول اللفظ فان جادها فان قلنا فرد الى يوم وليلة فحيضها مقدم
 في العادة وان قلنا يقول السحب مثلا او جادها فحيضها لا حيض لها الا على
 القول بان قلنا الحيض يوم فان قلنا الدم يلقن فان جاد وانا ايام العاكة فحيضها
 اليوم لردول والى سبعة والليله بينهما طهر وان لم يجادها فالاصح انه لا حيض
 لها ايضا وقدم ردان رد دناها الى الغالب فان قلنا بالسحب فان رد دناها
 الى ستة فحيضها ستة ايام وحسن لبال وان رد دناها الى تسبع فحيضها
 سبعة ايام وست لبال وان قلنا باللفظ فان النقطنان من الخمسة عشر
 رد دناها الى ستة فحيضها ايام ثمانية من ايام الدم الى تسبع فحيضها
 اربعة عشر يوما وان قلنا يلقن من ايام الرد خاصة فان
 رد دناها الى ستة فحيضها ستة ايام حصة ناستوي لبالها وان رد دناها
 الى تسبع فحيضها سبعة ايام حصة ناستوي لبالها **المستحاضة الثالثة**
 المستداه الميزه وهي التي استحيها الدم وانقسم الى قوي وضعيف في
 الشهر نصفه القاطع كالورات يومادما اسود ويومادما احمر ورات
 يومادما احمر ويومادما اصفر فان لم يجاد والقوي خمسة عشر يوما
 واستمر الضعيف بعد الخمسة عشر كالجزء في الاول والصفرة في الثاني اما
 نصفه الاضطراب او نصفه القاطع بان صادف تزي يومادما ضعيفا
 ويومادما قويا على قول اللفظ فحيضها ايام الدم القوي وفي عينه وعلى قول
 السحب حيضها ايام الدم القوي في الخمسة عشر مع ايام الدم الضعيف
 الحكله بينهما فان اقطع القوي على راس الخمسة عشر فحيضها خمسة عشر
 وان اقطع له وحيضها من ردية الدم الى لن تقطاع وان جاد
 القوي الخمسة عشر واستمر بقطع مع الضعيف فقد بقى المميز العنبر
 تحتها فاستبق في المبتداه غير الميزه كالواطيق الدم على لن واحد في
 مردها القولان والمربع ثامر المستحاضة الرابعة العاكة الميزه وحكمها

حكم البتة الميزة في قول وحكم المعتادة الذاكورة في قول وقد تقدم
حكمها المستحاضة الحاشية المعتادة الناسبة لقادتها في قول
معتداها من كل وجه وفي المصحة وقد نسبتها هاهنا وجه دون وجه كانت
في الناسبة المطلقة الحاشية الاولى ان نسبتها هاهنا من كل وجه فاذا
انقطع دم المعتادة وذات وتنادى ما وفتانقا وقد نسبت غاك نقا
قد راو وفتانقا حكم من طبق الدم عليها في هذه المصحة ليدل من
النفا للحض والطهر وفيها القواعد المقتضية انما كانت كالمبتدأة او من
بالاحتياط فان جعلنا هاهنا كالمبتدأة فحكمها ما تقدم في المستحاضة المانية
وان امرنا هاهنا بالاحتياط وهو الصحيح فعلى قول السجى كذا في
ازمنة الدم الاحتياط المتقدم في حالة الطهر في ذلك من احتمال
الحض والطهر ولان نقطاع اغتسلت فيه وصلت وصابت وكل من
احتمل الحض والطهر في نقطاع اعتد بوضا وملت تصوم وحنكا
في ازمة النقا انه لا اله الا الله لا تؤمر بالغسل فيها ولا تحدد الوضو
ويعفيها لانه معتد عند انقطاع كل نوبه وعلى قول اللفظ حكا
في ايام الدنا يغتسل عند كل انقطاع واما في ازمة النقا هاهنا في
كل ايام حكم فليس عليها اغتسل ولا وضو وكل من غفل عنها روجها
ولها حكم الطاهر من كل وجه في الحالة الثانية لن نسبتها هاهنا وجه
دون وجه كذا اذا كانت اظلت خمسة ايام في عشرة ايام من اول
كل شهر وقد يقطع دما يوما يوما وما وحادوا اخر الحض فعلى قول السجى
حكم حصا في السبعة لاني ايام الاول من الشهر ولا يغتسل عليها في خمسة
الاولي ويغتسل في اخرها وكذا في اخر السابع والتاسع وقال
بعضهم يغتسل لكل صلوة في السابع والتاسع وارطو قال القزالي
وذكر الفقهاء شيئا اخر فقال لم عهدت بحض خمسة لاني في
الشهر ثم لم تر الدم في الشا من فيقول استأجرت خمسة فجعل ابتداء
الخمس في السابع ومنه الحادي عشر وذلك هنا انتهى احد

المقيد

المقيد بن اليه في يوم بالا اعتدال عقب الحادي عشر واستدل عليه بانها
لوقا كانت بحض خمسة من اول الشهر فانقض النقط حلا واول الشهر
تعمل اه لا خمسة اليوم الثاني قال وعند غيره في هذه الصورة ايضا
مفصل الحض فلا يجوز محاداة الخمسة الاولى واما على قول اللفظ فان لم
يحاد وربه ايام المعتادة فلا يجوز العشرة والمزج ما تقدم على قول السجى
غير انها ظاهرة ايام النقا في كل حكم وغتسل عقب كل نوبه من نوب الدم
في جميع الدة وان تجاوزنا اللفظ ايام المعتادة في خمسة خمسة في السابع
والتاسع حينئذ فيقول وحكم الامام الاخر ما سبق **فروع** قال القزالي لوراث
المبتدأة الميزة بوما ذليلة دما استودتم دما احمر واستمر الاحمر
طويلة لسنة وستين فقياس البيضا فها ظاهرة في جميع مدة الحيرة
وقد استبعد الحكم بطها ونقا في جميع هذه الدة مع جريان الدم ولولا دوة
السواد في اليوم الاول لكانت يزيد عليها ادوار الغز الميزة ونقدح ان
نقاد لا حل كل سبعين يوما عن حين تكون دورها تسعين كما مر
عن الفقهاء في المعتادة التي قطا ولطرها وان كان لن صاحب على خلافه

الباب السادس في النفاس

والنفاس الدم الذي يخرج بعد الولادة ذاك من النفاس ينتقد
يومنا وغالبه اربعون وفيه قول ان الشرة اربعون ولا حدة لانه وثبت
النفاس لكل دم وجه مع الولد فلا وضو وعن بعضهم عنه بوجه اي دفعه
دم وعبر اخره عن الحظرة وساعة الزاد ولحد ولا فرق لبش النفاس
باله الخارج بين ان يخرج الولد حيا ومينا كامل الخلقه وناقصها ولا بين
ان يخرج الخارج وله اء وعلقة او مصفة قال القزالي انه مبتدأ خلق ادي
قاله المنوي وقال الما ودي اذا قلنا لا تثبت المعتادة بها ولا لا يستلاد
لا يخرج نقا ولا بين ان يخرج الخارج اصفر او كدر عند الما ودي وقال
القزالي في البغوي وغيرهما انها الحلا فالسفر في الحيض وحكم النفاس

حكم الحيض في منع التقاسم المأقاة والصوم والمباشرة وسائر الاحكام
المقدمة حتى في جرم الطلاق على الزوج لان لو نفقت قبل النفاس لم
يسقط الصلوة **فصل** الدم الذي تراه الحامل قبل الولادة على ترتيب
ادوار الحيض هل هو حيض فيه فولات القدر لا وهو دم فتاد وفي تسميته
استحاضة للخلاف السابق وهو خدث يوجب الوضوء ان لم يستمر فهو كالقول
فصل في الوضوء الواحد صاوات وان استمر فله حكم الاستحاضة فتتوضأ لكل
صلوة والحج بد الصبيح انه حيض لا فرق في جريان القول بين الدم الذي
تراه قبل حركته للحمل وبعده ومنه من خصصها بما تراه بعد حركته للحمل
اداما تراه قبله وبعده العلوف فيحيض قطعاً ولا بين ان تراه في ايام غادتها وعاصفة
الحيض وقطع فيما رآته في غيرها او اصغرا وكذا رآته لست بحيض ولا بين ان
يقول للحمل حكم فان فلنا الاحكام له فهو حيض قطعاً على القولين لا يفتني الدم
الواجبة من الحمل اتفاقاً فان كان عليها عدة من عرسها كالوتروج طيلة
من الزنا وطلقها بعد الدخول في انقضائها به على القول بان حيض خلاف ياتي
في كتاب العدد لن يتأله تعالى ولا دون الطلاق فيه جرحاً لا سفاً للعلى
فان كلما انه حيض حرم الصوم والصلاة فيه والوطى وبت فيه جميع احكام
الحيض وكذا في الدم الذي يمينه وبين الولادة خمسة عشر يوماً فاعدا
اما الذي ليس بينهما ذلك كالوراثات الدم ثم ولدت بعد خمسة عشر يوماً
من وقت انقطاعه فيكون نه حصناً وجهان احدهما انه حيض وذلك لو كانت
غادتها ان حيض خمسة من اول شهر حجابها على عادتها ثم ولدت قبل
انقضاء خمسة عشر يوماً من حين انقطاعه وجريان فيما اذا ان القاس
ستين يوماً وانقطع الدم ثم عاد قبل انقضاء خمسة عشر يوماً هل يكون
حيضاً سواء كانت معتادة او سبته او لوراثات الدم على عادتها وذلك
سنة بلا ية قالوا انقضت الولادة باخر خمسة في هذه الصورة ولم يتحمل
شي من الطهر فيه الوجهان ولا يجعل هذا الدم من النفاس ولا يقول هو
نقاس سبق لان النفاس لا يستحق الولادة ولا اذا انه والحامل الطلق

وطهر

وطهر الدم فليش نفاس عند الجماع ولا حيض ويستثنى هذا من حكم
القولين في دم الحامل وقبل هو نقاس وقبل حيض على القول ان الحامل
حيض واما الدم الخارج مع الولد فيكونه نفاساً وجهان احدهما لا وعلى
هذا الوجهان اشهرهما انه كالحاج قبل الولادة وثانيهما انه كالحاج
بين التوايين على ما سبى ان فان قلنا انه نفاس وجب الغسل به وان
لم تزل الدم بعد الولادة وتلك الاعستل على ان الحامى وبطل دمها وان
لم يجعله نقاساً لم يجب الغسل ولا يبطل الصوم اذ لم يتبعه الولادة
دما او كان الدم الذي بعد الولادة حصل بعد انقضاء النهار وحصل
من هذه الخلاف اذ في ابته امدد القاس **فصل** احدها ان استداه من
خروج الدم عنه مئادى الطلق وثانيها من حين خروجها مع الولد واهما
انه من حين خروجه عقب الولادة وحكى الامام فيها ذاولدت ولم ترد ما
نم رآته بعد ذلك ان ابته امدت من حين خروجه الدم لان حين الولادة
وهو وجه رابع قال الباقي وموصفاً ما ذا المردن بين الولادة وخروجه
اقل الطهر قلته وند قبيد القايض بذلك وجزم به **فصل** وفي الدم
الذي رآه الحامل بين التوايين وجهان احدهما عند الامام والعزالي
انه نفاس واحدهما عند الجمهور انه لست بينفاس بل يحسب على الدم الذي
تراه الحامل فان جعلناه حيضاً فهو الذي ان يكون حيضاً فان زاد على
الشراحيض فالزائد دم فتاد وان لم يجعله حيضاً ففي هذا القول ان قال
الباقي في كلامه ما يقتضي ان هذا دم فتاد وان قلنا الحامل حيض دم
الطلق فان قلنا انه نفاس فما بعد الولد الثاني نفاس ايضاً لكن هل هما
نقاسان او نقاس واحد فيه وجهان احدهما اولهما فلا سالاه بحاوة
الدم سبعين من ولادة الاول ويدخل ما يقع من نفاس الاول في الثاني كالعرف
وان قلنا نفاس فلوجب ما بين الولادتين سبعين قال الصيدلاني هو نفاس
اخر بلا خلاف وقال ابو محمد هو على الوجهين فان قلنا انه نفاس وثما بعد
الثاني استحاضة وضعفه الامام والغزالي **فصل** اذا جاء زدم النقا

سبب يوم ما فيه اوجبه **احدها** ان الزايد استخاصه **وثانيها**
 ان حبس **وثالثها** وهو المذهب ان الاستحاضة دخلت في النفاس
 والحكم في ذلك كما في الحيض منظر فيها ومقول اما ان يكون معناه بان
 يقدم نفاس او سبته او فان كانت معقاة فاما ان يكون مبراة او غير مبراة
 الاستحاضة لولا المعناد المبراة المذكرة فاذا كانت عادتها في
 الولادة المقدمه ان ينفس او يعين مثلاً ثم ولدت وجاز زدها السبب
 رددناها الى لولا ويعني كما مر في الخاص لا عادتها ثم ان كانت لها عاكفة
 في الحيض حكم لها بالطهر بعد الا ويعني على قدر عادتها في الطهر ثم
 الحيض بعد عادتها في الحيض وقد نفاس حيضه وان لم تكن لها عادة
 فيه بل في سبته او في دور والذير يرد اليه السبته او ما حكم فيه لا
 بالطهر فهو طهر وما حكم به للحيض فهو استخاصة بخلاف المذخر فيما
 سبب به العادة في الحيض وفي انه اذا جمعت العادة والمبراة انما تقدم
 ما به هناك ولو لدت مرتين او مراد ولم يرد ما تم ولدت نفسها واستحيضت
 فلا مقول على النفاس عادة لها بل هي كالمسندة التي لم يلداء صلاح في
 النفاس ونسبه الغر الى المسئلة مسئلة يتبعها الطهر على راي الفقهاء
 الثاني المسندة اذا استحيضت في النفاس ولست بمبراة بشرط التمييز
 بانا طبق الدم على لون احده او زاد القوي على سبب في ردها الى اقل
 النفاس او غالبه او معنى يوم ما طرعا في احدهما انما على القول في المسندة
 المستخاصة والماني ان فيها قولاً ثالثاً انما نرد الى اكثر النفاسين
 والمشتهر سببه الا الماني لا الشافعي ثم منهم من خص قول الماني في السبته
 ومنهم من قال انما في المعنادة انما ان كانت هذه النفس لها عادة في
 الحيض حسبت بعد النفاس الذي نرد اليه فله طهرها المعنادة استخاصة
 مقتضى صوم تلك الايام وصلواتها ثم عند الحيض على عادتها وان كانت
 سبته او في الحيض انما عاد ودها في الطهر والحيض كما سببه في السبته
 نرددها الى اقل الحيض في لراحه في كل سبته لا غالبه **الثالثة** المسندة المبراة

حال

شرط

شرط التمييز وهو ان لا يربد الموي على سبب يوم اكثر النفاس ضروري
 التمييز كما تقدم من الحيض السبب هنا كالحضنة عشر هناك كما
 لو ذات عشر من يوم او ثلاثين يوماً او السود ثم احمر الدم او اصفر حتى
 جاوز السبب لحيضها ايام الاستود والباقي استخاصة **الرابعة** العناد
 المبراة بان خالف عيها عادتها في فني ردها الى المبراة او العادة بخلاف
 العروق فان دلنا يرد الى المبراة وهي كالمسندة المبراة وان قلنا نرد
 الى العادة وهي كالمعنادة غير المبراة وقد تقدم ذلك **الخامسة** المعنادة
 المحيرة الناسبة لعادتها في النفاس هي كالناسبة لعادتها في الحيض
 وفيها قولان احدهما انها تومر بالاحتياط فنصوم ونقضي ونصلي ولا يغشاها
 الزوج ولا السبب ثم ان كانت ذاكه لعادتها في الحيض فقد نفاس عليها
 ووردها النفاس المعروض فهي كالناسبة لوقت الحيض الذي قلده وورده
 بعد حكمها وان كانت ناسبة لعادتها في الحيض او سبته فيه وجب
 الاحتياط ابداء الثاني ورحمه لرامام انها تومر ما تورد اليه المسندة وهو اقل
 النفاس او غالبه فيه قولان **فروع** لو قطع دم النفاس فان لم يبلغ النفاس
 الدين اقل الطهر كالوراث يوماً دئماً ووما وفقاً او يومين ووما بين
 والامنة الدم نفاس قطعاً في ارمته المقال قولان المتقدمان في
 الملقوق في الحيض وان بلغت اقله بان انقطع خمسة عشر يوماً فصاعداً
 ثم عاد فالعابد حيضاً ونفاس فيه وحيثما اصحها الاول فالاصيد لاني
 وهما فيهما اذ المجداد الدم العابد سبب يوماً من حين الولادة فان جاوزها
 فطعننا بان حيفر عند هذا ان لم يبلغ انما النفاس الفاضل اقل الطهر
 فان كانت سبته او في النفاس مبراة ردت الى المبراة وان لم تكن مبراة فبني
 ردها الى اقل الحيض او غالبه القولان وان كانت معقاة ردت الى
 عادتها في هذه الاحوال تراعى قول الملقوق وان قلنا بالسبب فالقدم
 الواقع في ايام المرد والمقال الذي بينها نفاس وان لفقتنا ملحق في ايام
 المرد خاصة او من حيلة السبب في خلاف المتقدم في الحيض **التميز**

ان طين في الحالة الاولى الغاية نفاس في هذا السعال قول السلفين ان قلنا
بالسحب وهي نفاس وان طين خمسة عشر يوما وان قلنا باللفظ فهي
طهر فلو كانت دون اقل الطهر ومنهم من جعلها طهر على القولين
واستغنى عن هذه الصورة غير قول السحب ولو كان علق طلا فيها بالولادة
فاقل من عكر بقضاء عدتها فيها انسان وتسعون يوما والخط لان
الستين طهر يحتاج بعد طهرها الى حوض وطهر من وان قلنا الغاية حوض فان
نقص عن اقل الحوض فوجبه ان اخذها وجزم به النووي انه دم فساد وانما
انه نفاس وان جاز والدم الغاية المثلث وهي مستحاضة ويختلف
خالها بين ان يكون مبداء او معتادة وحكم في ذلك ثقتنا به كما تقدم
قال ابو اسحاق فلو كانت عادتها ان تحيض خمسة وتطهر خمسة عشر
فصل في دورها عشرة فلو ولدت في وقت حيضها ركات عشر يوما وما
وطهر خمسة عشر فراق الدم ونجا والخمسة عشر هذه لم يتغير
عادتها في حيضها وطهرها يكون نفثا في العشر من طهرها في الخمسة عشر
وحضها بعد ذلك خمسة وتطهر طهرها خمسة عشر على هذا ابد الوكا
عادتها ان تحيض عشرة وتطهر عشرة من فروعها فلا قول في وقت
حيضها وان عشر من يومها اذا انقطع وطهرت فثبات نفاس في وقت الدم
ونجا والخمسة عشر هذه لم يتغير عادة حيضها وتغير عادتها طهرها
بالزيادة فصارت شهر من بعد ان كان عشر من يومها وهي نفثا في العشر
الاول طهر في الشهر من بعد طهرها في عشرة بعد طهرها بعد ذلك
شهر بن فاد بن الصباغ وهذا على القول بثبوت العادة بمره وخرج على الجمهور
المقدم في ان الغاية بعد تحلل اقل الحوض نفاس او حوض فما اذا ولدت ولم
ترد ما حتى جاز وخمسة عشر يوما فزادته هل هو نفاس او حوض اما المورقة
دون خمسة عشر يوما فهو دم نفاس فطهر لكن لا يلزمها قضا ما منه قيل
ذلك في ايام النفا لا انه لم يوجد منها رجالة الولادة حتى ينفق **فروع** وان
اذا انقطع دم النفاس اعدت لها وتيمت حيث سرت لها التيمم فلو لم

وطها

وطها في الحال من غير كراهة قال بن الصباغ والرواية لو ذات الدم بعد
الولادة ساعة ثم انقطع لزمت القسلة وحل الوطى وان خافت عوق
الدم استحباب التوقف في الوطى احتياطاً **فروع ثالث** يجب على المرأة تعلم ما
حتاج اليه من احكام الحيض والاستحاضة والنفاث فان كان
زوجها لولا الزمة تعلمها والا فابها الخروج لسؤال الفلما بل يجب وحرم
عليه منعها الا ان يتناله هو وحرمها ويستغنى بذلك وليس لها الخروج
الى مجلس ذكر او علم فصل في الابرضاء

كتاب الصلاة

الصلوات الخمس واجبه على الاعيان على كل مكلف مستلم ولا يجب في
الصلوات على الزعمان عيبها الا بغيره او دكعتا الطوائف على قول
والنظر فيه في ابواب **الاداء** في المواضع وفيه ثلثة فصول
الاول في وقت الرفاهية قال الشافعي رضي الله عنه الوقت وقتان وقت
رفاهية وقت مقام وقت عذر وضروية قال الاصحاب وقت الرفاهية
وقت الدم والراحه وقت المقام وقت الاقامة والمراد بهما شي واحد وهو
وقت من لا عذر له من سفر وحض وصي وجنود وهو الوقت الا واصل
للصلوات واختلفوا في قوله وقت عذر وضروية فقال بعضهم وقت العذر
ما رخص في التقدير والناخير من غير الجبا اليه وهو التقدير والمطر
وقت الضروية فالجبا الى ذلك في الصبي يبلغ والحجوز يفيق والكافر
لستلم والمحيض في النفثا سقطت دما على هذا فلا وقت لانه
حفل فيها في حر وقتين في حر لا بينهما من المناسبة وقال اخرون وقت
العذر والضروية واحد والزاد به اصحاب الاعذار وكلام الغزالي موافقة
الفصل الاول في اوقات الرفاهية فيدخل وقت صلوة الظهر وال
الشمس وهو ميثاها عن كعب السماء بعد انشاف النهار وعلامته وجود
الظلال ان كانت زالت بالاستتواء وزيادته بعد ما في بقائه ان لم يكن
زالت به وذلك لان ظل كل شئ حاضر وقتر اول النهار طويل منه في باقية

المغرب وكلما ارتفعت الشمس نقص ثاذا بلغت الشمس لبد السماء هو
 وقت الاستواء انتهى بقضائه وقد لا مظل له ظل أصلا في بعض البلاد
 وصنعها في أطول أيام السنة وقد سفي وحلف مقداره باختلاف البلاد
 والمضول فاذا نالت الشمس إلى جانب المغرب فان لم يكن قد غرقت ظل منه
 الاستواء حدث الان في جانب المشرق وان كان قد غرقت زاد الان وحول
 إلى المشرق فحدث في الأول في زيادة في الثانية هو الزوال ثم الزوال
 تحق قبل وجود الظل اذ يادته لكثرة لا يتعاقب به التدافق فلو شمس
 في ذنوبة الاحرام بالظهر قبل ظهور الزوال وظهر عقيبها او في انقائها
 لم يصح وان كانت الكثيره وانتهت بعد الزوال في نفس الامر وما قبل
 ظهور الزوال من وقت الاستواء كذا استابر الصلوات حتى لو احسن في الصبح
 وطلع العج كسب يعلم وقوع الكثيره بعد طلوعه لكن في وقت لا يقصده اذ ان
 بين العج فيه لناظر لم يصح ثم عند الوقت لا ان يصير ظل الشخص مثله من
 اعلى الشاخصين ان لم يبق له ظل عند الاستواء من القدر البالي عند المشرق
 ان في شئ كان ظل الشاخص ذراعين مثلا وقد غرقت من طوله عند الزوال ربع
 ذراع فتمت وقتها الى ان بقي له ذراعان وربع وقت العصر والاستمر الى ان
 الوقتين لا فضل وعبارة الشافعي رضي الله عنه والجمهور انه يدخل وقت
 العصر اذا زاد ظل الشاخص في ذلك اذ في زيادة وظاهره ان هذه الزيادة
 فاضلة بين الوقتين واختلف للاصحاب فيها على اوجه اصحها اذ في الرافعي
 الوفاق عليها انها البيان استها الظل إلى الميل وقد دخل الوقت قبلها والثاني
 انها من وقت الظهر وانما يدخل وقت العصر عقيبها كما هو ظاهر النص الثالث
 انها فاضلة بين الوقتين ليست من في احد منها وضعف ونمادى وقتها الى غروب
 الشمس وقال الامام طبري يخرج وقتها من غير ظل الشمس سليله وهو اختيار
 لنفسه لا يخرج في المذهب والظهر في حق غير ارباب الاعتقاد وقتان
 وقد فضله وهو اوله على ما سياتي في بيانه ووقت اختياره ما بعد الاخذ
 الوقت ونسب بعضهم الاختيار لجميع الوقت وقال القاضيه لها لئلا وقتان

يطهر

وقت

وقت فضيله ووقت وهو اذا صار ظل كل شئ مثل ربعه اي من حين
 الزيادة ووقت اختياره وهو اذا صار دظله مثل نصفه ووقت جواز وهو
 ما بعد حتى يصير مثله واما اصحاب الاعتقاد فلهما في جهتهم وقت رابع
 وهو وقت العصر لمن جمع سفر او مطر والعصر في حق غير ارباب الاعتقاد
 اربعة اوقات على المذهب ووقت فضيله وهو اوله لا ان يصير ظل الشخص
 مثله ونصف مثله ووقت اختياره وهو ما بعد ذلك لا ان يصير ظل الشاخص
 مثله ووقت جواز لا كراهة لا اصفراد الشمس ووقت جواز وكراهة
 وهو من الاصفراد الى الغروب وله في حق ارباب الاعتقاد وقت خامس وهو
 وقت الظهر في حق الجابح بالسفينة واما المغرب فيدخل وقتها بغيبوبة قرص
 الشمس كماله وذلك طاهر بالصحة ولا أثر لبقائها شعا عنها وشد
 الماددي فاشترط في دخوله غيبوبة حاجتها وقشره بالضيء المستعلي
 عليها ظلمة من لها واما في حلال الجبال والعران فيعلم ذلك بان لا يرى شئ
 من شعاعها على اطراف الجبل ان وقلل الجبال ونقل الضياء من المشرق
 وعند الاقاراض الشافعي في كسبه القديمة والحديثة على انه لا وقت لها
 الا وقت واحد وهو اول الوقت وروي ابو ثوران لها وقتين بمعنى الثاني
 لا غروب الشفق ولا اصحاب طبرستان اذ هما القطع بار لها وقتا واحدا
 ونسبه الماددي الى الجمهور واصحابها ان فيه قولين اصحابا عند جماعة
 من المتأخرين والمحدثين ويستحب الى القديم ان وقتها عند الى مغيب
 الشفق ويعر عنه بان المغرب وقتين كاستابر الصلوات قال الرافعي وبه
 الفتوى قال النووي وهو الصواب وقال الفتوى به فتوى ابا حنيفة ايضا
 لقوله اذ اصبح الحديث وقد علق في لوملا وهو من الجيد بقوله به على
 صحة الحديث وقد علق في لوملا وهو من اصحابا عند الجمهور ويستحب الى
 اصحابا واشهرهما وهو المنصوص انه من يسع وحوار سنة العود واذ افا
 واقامة صلاة خمس ركعات فاذا مضى ذلك بقضى وقتها والاعتقاد
 في ذلك بالوسط المعتدل قال القفال ولا يعتبر في كل المكان فعل

معتمد لا خلاف المناقب فيه قال الغزالي واحذرون وحمل مع ذلك اكل
لنما خفيفة فكيف بها سوء الجوع وقايتها انها معتبر قد يستع
والاذان والاقامة وصلوة ثلاث ركعات وقطع به حتما عن البرائين
منهم صاحب المذهب وزعم الرواية انه ظاهر المذهب وقالها انه لا يعتبر
معنى وقت السجدة التي على تقديهما على الوقت وهو وضوء الفاهية وسنة
العبرة بحجب تقديهم ذلك على الوقت ويعتبر فهي وقت ما لا على تقديهم
كالتميم وضوء المسحاة فدايعها انه لا سعة بالصلوة بل بالعرف في آخر
عن المتعارف عادة خرج الوقت قال النووي وهو قوي وعلى لولا
المغرب في حق العذر وقتان وقت فضيلة واختيار وهو اول الوقت
وقت جواز وهو ثامن نفع الشفق وتجد فيها وقت الفضيلة ووقت
الاختيار بخلاف تنابر الصلوات هذا المشهور وقال القاي في المغوي
لها ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار وهو في نصف الوقتين
المغرب ومغيب الشفق وقت جواز وهو من نصف الوقت الى مغيب
الشفق ولها وقت آخر في حق ارباب الاعداد وهو وقت العشاء على
النابي لو دخل فيها في الوقت لفضل استدامتها لا فاعية معنى ان
الصلوة الواجب بعضها في الوقت اذا لم تقضا ان قلنا اذا قلنا ان قلنا
قضا المخرج في غيرها من الصلوات وفي هذه ثلاثة اوجه احدها ان
خيرها قال المامري وهو لا يستحب بالذهب فلا يربى على نراة سودين
من نصا والمفضل ذاتها انه يجوز في لا مغيب الشفق وقطع بعضهم
والثالث انه يجوز استدامتها القدر الذي تنادي اليه فضيلة اول
الوقت من تنابر الصلوات وادركه ان لسمي صاوة المغرب العشاء وانما
العشاء عند دخل وقتها يغيبوبة الشفق وهو الحرة دون البياض والصفرة
التي بينهما المذهب وقال الامام والغزالي يدخل وقتها بوزن الحرة والصفرة
قال ابن الصلاح وينبغي ان يختار هذا فهو الاحوط وفي البلاد التي ينقص
لما لهم ومغيب الشفق عنهم في بعض الليالي وذلك في بعض بلاد الشرق

وقت

وقت العشاء في حقهم ان معنى من الزمان بعد غيبوبة الشمس قد ما يغيب
فيه الشفق في اقرب البلاد والمهم ولا متى عند وقت الاحياء وفيه من لان
استمرها واصحهما انه عند ثلاث الليل وقايتها انه عند نصف الليل
ومحجها عة وعن ابن سريج حمل النصين على امرين فالمراد بالملك انه آخر
وقت لا يتدأ بها وبالنصف انه آخر وقت الا انها ثم اذا ذهب وقت
الاختيار على اختلاف القولين ذهب وقت الجواز ونصير فصا نام نحو خرها
اليه ونقل الماوددي والامام عن الاصطخري انها حين بعد الملك قضا ووافقه
بعضهم وقالوا هو ظاهر بعض خصوص الشافعي في الاعداد اربا وقت
رابع وهو وقت المغرب لمن جمع سفر او حضر **وقان** احدها ان
لا سمي العشاء عنه وقال الشيخ ابو حامد في طائفة بكرة ان سمي عتمة
ويعوز ان يقال العشاء والعشاء الاخرة التي ذكره النور قلها والحديث المباح
بقدرها غير خاجة ولا بكرة الحديث في الخبر كراه الحديث النبوي والعلم وحكايات
الصالحين والحديث مع الضيف وخوم واما صلوة الصبح فيدخل وقتها
بطلوع المحر الصادق وهو الداني المشرقة الاق من صا وفيه يخرج
العشاء والليل ويدخل النهار وتحرم الطعام والشراب على الصائم وتماوي
وقت اختيارها الى لا سفا رثم تنادي وقت الجواز لا طلوع الشمس
وقال الاصطخري يخرج وقتها بالاسفاد ثم من الاسفاد لا طلوع الحرة
جواز بلا حصر اهذه ومن طلوعها لا طلوع الشمس جواز ولا راحة معني
انه يبره باخبار الصلوة اليه بخير عند فكون الصبح اربعة اوقات كما مر في
الفصل وصلوة الصبح من صلوات النهار عند ناول النهار من طلوع
الفجر واصلوة الصبح استبان الفجر والصبح قال الشافعي ولا احب ان سمي
الغداة وكذا قال المحققون وقال القاي والطبري والشيخ ابواسحاق
بكره ان سمي غداة قال النووي وما قالاه غرب ضيف والصواب انه
لا يشره **فروع** صلوة الصبح افضل الصلوة واكثرها في المحافظة عليها
في الصلوة الوسطى عندنا وقال الماوددي في السابق انها الصبح وحتت

الاحاديث فيها العصر ومذهبه اتباع الحديث فصلا مذهبها العصر
 ولا يكون له في المسئلة قولان كما توهمه بعض اصحابنا ولم يتابع عليه احد
 قال النووي في صحيح مسلم عن النوايس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكر الدجال قلنا برئ من الله وقال الله في الارض قال لا ريب في يوم
 كسنته ويوم تجميعه ويتاير ايامه كايامنا فلما برئ من الله قد ذلك
 اليوم الذي كسنته اتلفنا فيه صلوات يوم قال لا اقدروا الله هذه
 مسئلة شيخنا في اليها ثالثا ان الصبح يختص بامور غير منها فيها هذا المران
 احدها انه يجوز تقديم اذا بها على وقتها ولا يجوز ذلك في غيرها فلو اتى
 ببعض كلمات الاذان قبله وباقيةها فيه لم يصح ويستأنف الا اذا ان
 على المشهور وقال الشيخ ابو محمد قال الشافعي معنى على الواقع في الوقت قال
 و مراده في اخر الاذان الله اكبر الله اكبر فيا في التكبير ليس من الشهادتين
 الى اخره وليس مراده ان غير ذلك بحسب له فان الترتيب واجب ولا
 صرف قوله لا اله الا الله بين التكبيرات لا اله الا الله لا اله الا الله في
 البيان عن بعض الامتخاب انه اذا جرت عادة البلد بالاذان بعد التخيير لم
 يؤذن قبله لئلا يشبهه واستغربه الداعي واختلوا في الوقت الذي
 يجوز تقديمها فيه من الليل على سنة واجه احدها عند الغزالي والداعي
 انه يقدم في السبع بقي من الليل في الصيف ليصف سبع تقريبا
 وتاينها انه يدخل وقته عز وجل وقت اختيار العشاء من المئين والصف
 على القولين وبالثاني انه يدخل وقته عصي نصف الليل وان قلنا لخير
 العشاء الى ثلث الليل وقال النووي وهو اصح عند الجمهور وقطع به
 معظم العراقيين و رابعها انه يؤذن لها في السحر قبل الطلوع وقيل يؤذن
 لها السبع بقي من غير فرق بين شتاء ولا صيف وخاستها انه يؤذن
 لها في جميع الليل وضعفه قال النووي والظاهر ان صاحبه الشتا السبع
 ونصف بقي وفي الصيف لسبع بقي وشتا دسها انه يؤذن لها في
 جميع الليل وضعفه قال النووي والظاهر ان صاحبه بقية بما بعد بقي

صاوة العشاء في العادة وقطعه من الليل واما الاقامة فلا يجوز تقديمها
 على الوقت قطعاً ولا على اعادة الدخول فيها فلما اقام فدخل الوقت
 عقبها **فروع** في الصلوة لم الاقامة ولو اقام في الوقت واخر الدخول فيها
 بطلت اقامته ان طال الفصل الثاني يستحب ان ياذن للصبح
 مرتان احدها قبل الفجر الاخرى عقب طلوعه وان بودها مرة فان
 يجوز الانتصار على واحد قبل الصبح او بعد او بعينه قبله وبعينه بعد
 اذ لم يقع فصل ولا فصل ان يحسن بعد الفجر فواحد ثلاثة الاول
 يقدم عليها مقدمه وهي ان خطاب السارح تسام خطاب تكليف و
 اذن وهو الاحكام الخمسة الوجوب والندب والتخيير والكره اهنة
 والاباحة وخطاب وضع واختيار وهو نصب الاستيناب والشروط
 والوانع والتقديران فنصب للاسباب لجعل تلك النصاب سببا لوجوب
 الزكوة ولجعل اوقات الصلوات اسبابا لوجوبها ونصب الشروط لجعل
 الحول شرطاً في الزكوة والطهارة وشتر العورة شرطاً في الصلوة ونصب
 الموانع لجعل الدين مانعا من وجوب الزكوة في قول والجاسة مانعة من
 صحة الصلوة والتقديران اعطا الوجود المعدوم والمعدوم حكم الوجود
 فالاول جعل العجاسات المحض عنها فالعدوم وكذا استاير الرخص
 والثاني تقدير الملك للمعنى عنه اذا قال لصاحبه اعشقه عن تقدير
 اشغال الملك في السبع للاتباع اذا اذنت في يد قبل القبض وتجتمع في
 الشيء الواحد خطاب التكليف وخطاب الوضع كالرفا فانه حرام وشي
 لوجوب الحد اذا عرف ذلك فاقا الصلوة نصيبها الله تعالى اسبابا
 لوجوبها فثبث الصلوة باول الوقت وبكل جزء من اخر وقتها به لا من اخر
 لا على الجمع وجوباً من شتر وعين بعضهم عنه بانها يجب بالقدم المستوك
 بين اجزا وقتها فلو زال العذر المانع من وجوبها في اول الوقت وجب الفجر
 الثاني وهذا وسبق وجوبها بان كان فعلها فن دخل عليه وقت الصلاة
 واذا تأخيرها الى ثلث الوقت واخره فعل يلزمه العزم على فعلها فيه وجب ان

اصحابها بخمسة وعشرين الزم اول الوقت فستصحب خدمه فاليه ولا يجزئ بعد
 في كل وقت فان احدها لم يصلي في وقتها ثم كانت اد او جريان
 في كل واجب توسع فلو احدها عن اوله وولنا لا يجب الزم او حب فعذر
 ومات في اثنائه لم يمت عاصيا على الصبح ولو غلب على طئه انه لا يعيدش
 الا في نصف الوقت مثلا تعين عليه الصلوة في النصف الاول فلو اخرها
 عنه ولم يمت على خلاف طئه وصلاتها في الثاني اختلف لرايوني فيه
 فقال القاضي ابو بكر بن الباقلاني المالكي وكثر قضا وقال الغزالي وكثر اذا
 قال الشيخ بن الصلاح ولو اخرها ثم نام واستمر به التوم حتى خرج الوقت
 ينبغي ان لا يصح ولا يخرج على الخلاف في الوقت لانه متع من انقضاءها
 بنومه فان غلبه التوم كان كالموت ثم الصلوة انما يكون وقتها مستوعبا اذا
 لم يشرع فيها اول الوقت او في اثنائه فان يشرع فيها فمتما تضييقا لزمه
 انما فلو استدل بها قال القاضي فيجب القضاء على الغير عليه القضاء على القول
 بان القضاء لا يصح بنية الا اذا **فرع** لو وقع بعض الصلوة في الوقت
 وبعضها بعده فهل تكون قضا او اذ فيه وجه اصحابا وهو المقنن
 انها اذا وثابها انما قضا وتالكما ان الواقع فيه اذا الواقع بعده قضا
 والخلاف فيما اذا كان الواقع في الوقت ووجه فاشروا ان كان دونها
 فطريقان اصحابا القطع بان الجميع قضا وزعم المتولي ان لا خلاف فيه
 والثاني انه على الا وجه قال الامام وكان شيخي نرد ذلك في الخلاف فيها
 يدرك به اصحاب الضروريات الفرض وهو عند غير بعيد وبها يدركونه
 به فولا ان احدها زعم والثاني تبينه فان جعلناها او الواقع منها
 خارج الوقت فصالح حيز واجبها لا ان لا يستعها الوقت ووقع بعضها
 خارج ولا يجوز للمسا ففرضها على قولنا المقضية لا تقصر وادع القاضي
 الاجماع على جواز القصر فاستدل به القول بان الجميع اذا وان جعلناها
 مودة في جواز الناخير لا هذه الغاية نرد للشيخ ابو محمد وقال لهام
 الى المنع وجزم به البغوي وجزم البندجي بالجواز وضعفه النووي وجوز

الفضا والشرع فيها ونفذ في الوقت فاستعها لمن سها بطول القراءة
 والاذكار حتى خرج الوقت فهل هو حرام او رده او خلاف الاول
 فيه ثلاثة اوجه اصحابا الثالث وبنى المتولي الاخرين على خلاف ذكره
 هو القاضي ان اوقات الصلوات اوقات للدخول فقط اوله للخروج فان
 قلنا بالثاني رده والا فلا واما سنها من اصحاب فقال لا مصاب بينوي
 الا اذا على جميع الوجوه فان القضاء يصح بنية الا اذا وقال للامام هذا متجه
 اذا انشا الصلوة طائفا ان الوقت يستعها فلم يستعها وكان يستعها فتوي لو اذا
 وسها فاما اذا علم ان الوقت لا يستعها فلا وجه لنيته لا دامع اسفا الا عدا
 ولا تصح صلوة فالتوي ذلك بعد الوقت . القاعدة الثانية بتقديم الصلاة
 في اويل اوقاتها افضل مما حصل به فضيلة الاولية بله اوجه اصحابا وقطع
 به العراقيون واخرون بان يستغل اول دخول الوقت بمقدفات الصلوة
 كالطهارة والستر والاذان والستنن الاربعة قبل الفرائض ولا قامة
 ولا نصر شغل خفيف فكل لقم وكل لم قصير ولا تكلف التحلة على
 خلاف العادة وشرط الشيخ ابو محمد بتقديم ستر العورة على الوقت
 وضعفه الامام وتاينها انها لا تحصل الا اذا قدم ما من مقدمه بقي
 المقدفات اسطق الصلوة على الوقت وعلى هذا لا بدك المسم والمستحاضة
 فضيلة الاولية الا ان يجوز الوداة بالتيمم للفايته وعلط فابله . وثانها
 ان وقت العضلة مفتي في نصف الوقت وقال في البيان هو المشهور
 وجزم به القاضي وضعفه للامام واطلق جماعة الوقت وقيد الشيخ
 ابو محمد في اخر من نصف وقت الاحتيا رقصير الا وخذ اربعة وستين
 من هذا سائل . الاول في العشا فولا ان احدها هو نصف في الترتيب
 الجديد ان ناخرها افضل واختاره الزبيدي قال النووي وهو اقوى دليلا
 فعلى هذا يؤخر الى اخر وقت الاحتيا ر على القولين فيه ولا يؤخر عن وقت
 الاحتيا ر واصحابا هو نصف في القديم والاملا ان مقدمها افضل باخرها ومن
 لا هزيمة ان المسئلة على خاكس لا قولين بان علم من نفسه انه الا اخرها

لا يغلبه ليل ولا نون استحب له فاجب لها اذا استحب تعجيلها وضعت
 الشاشي صحبه بن لا عصر بن وقال النودي هو الظاهر **الثانية**
 الطهر في الايراد بها في شدة الحر لمن عصى في الجماعة وطرفه في الحر
 مستحب على المذهب الذي وطع به الجمهور وقال بعضهم الايراد
 وحده فلو غلبوا المشقة وصلوا اول الوقت فهو افضل وصحة الشيخ ابو
 علي وقال النودي هو غلط وقال القاضي لا خلاف ان الايراد مستحب
 للمنافع ام التعجيل فيه وجهان والابراد المحسوب ان يوحزافاته الجماعة عن
 اول الوقت في المسجد الذي بانيه الناس بقله ما يحل للخطيب ان يجل في
 الساعات عن المسجد ولا يحل له ان يجل في المصنف الاول من الوقت كذا
 قاله الشيخ ابو علي واخرون وحملوا قول الشافعي ولا يبلغ تأخيرها الى
 اخر الوقت بل يكون بين فراغها واخر الوقت فصل على وقت الاختيار دون
 الجزاء والقائه الطبري واليدينجي وسليم اجروا على ظاهره وقالوا
 المختبر ان يصرف منها قبل احوالها وللإبراد اربعة شروط ان
 يكون في حر شديد في بلاد خارة وان يصلي في جماعة وان يقصد ما التاك
 من بعيد نص عليه ولم يحصه بعضهم بالبلاد الحارة واستحبته في العبد
 ايضا ولو كانت منا زهم قريه من المسجد لم يبرودا وفيه قول انه لا يفتد
 يبردون وصحة بعضهم واخناه بن لا عصر بن وطردوه فيمن عصى في
 طلبة المسجد وفيمن صلى فيه مردا في منه وفي جماعة محتملين موضع
 لا ياتهم فيه احد قال القاضي والخلاف مبني على القولين في جواز الجمع
 بعد الطهر في مسجد في كثر فان قلنا لا يجوز لا يستحب الايراد قال الامام
 وغيره وفي الايراد بالجمعة في الطهر الوجهين وعلى كل حال والجمعة مستثناة
 عن القولين لاولين فيها بدركه فضيلة الاولية تقدم الحطبة الثالثة ما اذا
 كان يدافع حدا غابطا او جولا ورجا اوجسه طعام وهو ياتي الى فانه
 يستغل بازالة الخشب واصل ما يكسره سورة الجوع الرابعة اذا قد
 عن الماء القيام الذي يمتن قدرته عليه اخر الوقت والمنفرد الذي يعلم حضوره

الجمعة

الجماعة اخر الوقت على القولين بان مراعاة فضيلة الجماعة اول كاس في البسم واما
 اذا كان الغيم مستحب له فاجب الصلوة لا ان يمتن دخول الوقت او يعلم
 انه لم يبق منه الا مقدار المخرج عنه حاف حروجه وحلى العز في قولنا انه
 مستحب تأخير صلوة الطهر مطلقا لا ان يصير القيا مثل الشراك لاصلاها
 حبريل في اليوم الاول قال ولست بشي وسنتني ايضا ما اذا كان شافرا
 تتاير او اراد الجمع فالاول في تأخيرها الى وقت الثانية **الفاعلة الثالثة**
 اذا اشبه عليه وقت الصلوة لغيم وحسن موضع مظلم او غيرها لانه لوجهها
 وليست له على الوقت بالدرست والايراد والاعمال وغيرها ومن ذلك صباح
 الديك الحرب صباحا في الوقت وكذا اذا ان المودتين في يوم الغيم اذ
 لئلا وان غلب على الظن انهم لا يحس طين ولا فرق بين البصر والاعية واما
 حتمه ان المخرجها عدل عن دخول الوقت فان اخبرها به عن مشاهد
 ثلثا قال رات الفجر طالعا والشئ غار به وجب قبوله سواء كان ذكرا
 او انثى حرا او عبدا ولم يجز الاجتهاد وكذا الواجبها عدل عنه وانه
 اخبرها عن اجتهاد لم يجز للبصير القادر على الاجتهاد بقلبه وفي جواز
 البصير العاجز عنه والاعية وجهان اصحها يجوز ونجوز له التقلد والوجهان
 جميعا وحب احبنا الاجتهاد وظن دخول الوقت وصلى بغير اجتهاد
 لزمه الاعادة وان وقعت صلوة في الوقت ولم يزل له علامة او كانت
 ولم تغلب على ظنه متى لزمه الصبر حتى يمتن للدخول او يغلبه فلاحظ ان لا
 يوحز حيف نظن انه لو اخر حرج الوقت واذا صلى بالاجتهاد فان لم يسن الحال
 او بان وقوع الصلوة في الوقت او بعد اجزائه الواقعة فيها او بعده قضا
 على الصحيح حتى لو كان مستافرا فقصرها وجب اعادة تمامه على قولنا
 المقضية لا بقصره فان بان وقوعها قبل الوقت فان كان البيان قبله اعادة
 فيه قطعا وان كان بعده فنقول ان اصحها انه يعيد وما بيننا على القولين ان
 الواقعة بعد الوقت قصا كما في عدم الاستثناء او اذا قام مقام الواقعة في
 الوقت للمعتمد على الاول يعيد وعلى الثاني لا يعيد قال الامام والخلاف

حصة
 ارا الطل

نتيجة في حق من لا يتحقق من ذلك البين ما من اجتهد اول الوقت وهو
تمكن من الصلوة فلو حجه ان يقال اجتهد بشرط لصا به وسلامته العاقبة
وكل ذلك وفاقا دخلا في اجري فيما اذا استنبه شهر رمضان على ان ستر
فاجتهد واخطا وان اجبه عدل ان صلواته وقعت قبل الوقت فان اجبه
عن علم وسهولة وجبت الاعادة وان اجبه عن اجتهد فلا وجبت
لزمته الاعادة فهل يتعقد نفلا او يبطل به وجهان اصحهما اولهما خلا
فان اذا احرم بالصلوة قبل وقتها عاكفا بالمال فان الامح البطان ولو علم
المخرج الوقت بالاحتساب قال صاحب البيان المذهب انه لا يعمل به ولا يعمل
به غيره **فروع** الاول اذا امكن ان يصير الى ذلك المصلي في جواز ازالة جهته
في الحرك **وجهان** اصحهما نعم لكن المستحب ان يوحزها حتى يحق الدخول
وهو كما اذا استنبه عليه فان معه ثلث طاهر يقين و احرامها التوقي
فتما اذا كان في بيت مظلم وقد دخل الخندق لروية الشمس كما ان
للصحا في قبول روايه صحابه وقبوله وان قدر سماعه منه عليه السلام
السادس في حق ازالة عتار كما اذا ان الوذن المقت العادف **وجه**
احدها انه يجوز مطلقا فطع به بعضهم وصححه جماعة منهم البيهقي والنووي
ورداه بعضهم عن النص **وجه** وثانيها لا يجوز مطلقا وجزم به المادودي وقال
هو مذهب الشافعي قال الا ان يكون المؤذن نزع عذبه في جهته حتى لا يجوز
على مثلهم الغلط والتواطى قال ولو اجبه ثقة عن دخول الوقت عن علم لم يرجع
اليه **ولاكتفا** انه يجوز للائحة في الصلوة والقيام وصححه جماعة منهم الرازي
الفصل الثاني في اوقات ادباب الاعذار والضرورة والمراذيل
الوقت الذي يصرفه الانسان من اهل لزوم الصلوة عليه نزول الرقبان
المانعة من لزومها وهي الجنون والصبي والخض والاعذار والنفوس
في معنى الجنون والخض وهذه الموانع ثلثة احوال لانها اما ان تستوعب
الوقت ام لا فان لم تستوعبه فاما ان يوجد في اوله دون اخره او بالعكس
الحال الاول ان يوجد في اوله دون اخره كالوطوف المرأة عن الجنين

او النفاش او استلم الكافر او بلغ الصبي اخر الوقت فان في من الوقت ما
يشع دعة فصاعد الزمان فرض الوقت وطعوا والمعتبرة الركعة اخف
فما بين وحكي الامام عن والده انه قال مرة بلغني دعة مسنون وهي كثيرة
ودروع من غير قيام وفراة واستبعدوا وانما يلزم ذلك بشرط ان يستمر
السلامة عن الموانع فدر امكن ان يفعل الطهارة وتلك الصلوة فان طهر
ما نفع قبل ذلك لم يلزم كما لو بلغ صبي اخر قبل العصر فحين اذا ان يحجون وعاد
جنونه او طهرت ثم جئت او افاق ثم حاصت فان مضى في حال السلامة
فدر فاستمع الطهارة واربع ركعات وجب العصر الا فلا وان كان الباقي من
الوقت دون دعة فله تكبيره فافوقها في لزوم فرض الوقت به قولان
اصحهما انه يلزم ولو ادرك نصف دعية ان يصور في الزوم به فرد للشيخ
في المحل ثم الصلوة التي تنقذ ذاك العذر اخر وقتها ان كانت صلوة لا يجمع بينها
وبين ما قبلها وهي الصبح والطهر والغرب لم يلزم بزوال العذر اخر وقتها
عبرها وان كانت صلوة يجمع بينها وبين ما قبلها وهي العصر والعشاء وجبت
الصلوات معا في الجملة فيجب با ذلك وقت العصر والعصر والطهر وبذلك
وقت العشاء والعشاء والغرب وفيما يصره مدركا لصلوة الادب قولان اصحهما
انه يلزم كما يلزم به العصر ركعة او تكبيرة على القولين وهو الجيد بدو القديم
لا بل لا بد من زيادة اربع ركعات مع الركعة او التكبيرة هذا هو المشهور
وقيل يكفي ركعتان وقبل ملزمة الصلوات با ذلك قدما يستوعب احدهما فلهذا العشاء
والغرب بقدر ما يستوعب ثلاث ركعات وركعات وعلى المشهور يجب الطهر عند اربع ركعات
ركعات على قول واربع ركعات وتكبير على قول فالركعات الاربع تقع
في مقابلة الاول والثانية فيه قولان محتملان ومعبر عنها بالوجهين ايضا
اصحهما الاول وقيل انه من الشافعي وطهر فابديها في المغرب والعشاء
على لزوم يلزم المغرب با ذلك ثلاث ركعات ركعات اربعة او ما يلزم به
العشاء على مقابلة لا يلزم الا با ذلك فدر اربع ركعات ودعة في قول تكبير
في قول قال النووي وهو محمول على غير المشافرا اما المشافرا فاما مشافرا

حقه للظهر فاعتان وهل يعتبر مع القدر المذكور في لزوم الصلوة الواحد
 او صلاة للجمع اذ ان كان مكان الطهارة فيه قولان وقبل وجهها
 اصحهما لا اذا جمعت بين ما تقدم من قول فوال حاصل فيها يلزم كل صلاة
 في اخر وقتها ثمانية اياما بين قول وجه اصحها قدمه بغيره والثاني يكفيه
 وطهارة الثالث بعض بغيره وطهارة الخاضعة لرفع السبوق المتكاس
 بها وطهارة الشايع برفعه يستعمل على اقل ما يحري الماشي بها وطهارة
 وفيما يلزم الظهر مع العصر عشرون رايها هذه المانية ويقدر وكعين فقط
 وبها ويقدر وطهارة باد ذاك اربع ركعات بها وطهارة بربع ركعات
 وبعض كثيرة بذلك وطهارة بربع ركعات وكثيرة بذلك وطهارة
 باد الاحش والركعات احدى ركعاتها بربع ركعات وطهارة باد الاحش
 ركعات باقل ما يحري بذلك وطهارة وفي المغرب والعشاء لم ينزل رايها
 هبة العشرون وعشره ثلاث ركعات بها وقدر وطهارة ثلاث ركعات
 وبعض كثيرة بذلك وطهارة ثلاث ركعات وكثيرة بذلك وطهارة
 بربع ركعات احدى ركعاتها بربع ركعات وطهارة بربع ركعات كاجله
 بذلك وطهارة وجميع ما تقدم فيها اذ ان العذر قبل اداء الصلوة وهذا
 جال فاعدا الصبي من احتجاب الاعذار فان عددهم كما يمنع الوجوب منع
 الا اذا ما اذ ان بعد اداء الصلوة وتنصير الصبي خاصة فان الصبي قد
 يرتفع في الوقت بعد اداء صلاته وفي انما هذه الامتناع الصلوة فاذا احتلج
 الصبي الصلوة فتريلج بالسنة او بالاحتمال وقد يقع شي من الوقت فثلثه او جبه
 احتجابا وهو ظاهر البصر انما عا دتها لا يجب لكن يستحب وتاثيرا بلزمه وبنائها
 المتولي على الخلاف وفي اشتراط بنيه الرضيه فان استرطناه وجبت لان
 الصبي لم يرضه والرضيه وبالكمل لا صطحي انه ان في من الوقت فايستع
 ملك الصلوة وجبت الا فلا هذه في غير الجمعة اما لو صلى الظهر يوم الجمعة
 وبلغ قبل فوات الجمعة فهل يلزمه ان يصلها من اوجبالا فادة في غيرها
 او جيت الجمعة هنا ومنها صاعم احلفوا هذا فقال بن الحداد ويتبعه الفقهاء

لزمه

يلزمه وقال الاكثر ان لا يسهل الشيخ ابو زيد على الخلا في ان المتعدي
 سترك الجمعة هل بعد بطهره قبل فواتها ولو بلغ بالنسبة في حال الصلوة قال
 الشافعي احتسب ان يحرم ويجوز ولا يسن ان عليه الاعادة واختلفوا فيه
 فقال الجمهور يجب الا تمام وادعي القاض في الطهر انه لا خلاف فيه ويستحب
 الاعادة وقال بن سريح يجب الاعادة في الوقت او بعده ويستحب برأهما
 وقبل انه قال بالاول ايضا وقال الا صطحي ان في من الوقت ما يستع
 الصلوة بحيث لا إعادة والا فلا كما مر ولو بلغ في انما يوم من رمضان
 صاعم يلزمه القضاء وعلله بعضهم بان الصوم المات به صحيح واقع عن الرض
 وعلله اخرون بان بقيه اليوم لا تستع الصوم ولا يمكن انقطاع بعضه
 ليلا واعني عليهما ما لو بلغ وهو مظهر فقل الاول يجب القضاء على الثاني لا
 وقال بن سريح عليه قضاء الصوم فالصلوة سواء بلغ بغيره او صاعما **الحالة**
الثانية ان تخلوا اول الوقت عن الاعذار المذكورة ومطرافها اخر الوقت
 ما عدا ان يطرا وهو بالحيض والنفاث والجنون والاغلا الصبي والكفر
 انما ولي طريانه فرده لا سقط الصلوة وهدم غلست لراوية اذا احتضت
 مثلا في اثنا الوقت فان مضى من الوقت فايستع ذلك الصلوة لزمها وعليها
 القضاء اذا ظهرت وفيه قول يخرج لا بن سريح وعلى المذهب يعتبر ان خف
 فاعين من الصلوة حتى لو دخل في الصلوة في اول الوقت فطولها وطرا
 العذر فيها وقد مضى من الوقت فايستعها لو خففها لزمه القضاء ولو كان
 متافرا فطرا جنونا او عتيا او كانت مستافره فطر الحيف بعد ما مضى
 بن وقت الصلوة المفضولة فايستع ركعتين وجب قضاءها في استرطها
 امكان الطهارة مع امكان الفعل قبله طريفا ان احدهما وجزم به الراي انه
 لا يشترط لامكان تقديمها الا اذا لم يجز تقديم طهارة صاحب الواقعة
 كالتميم والمسحاضه والثاني ان في استرطها في حق من لزمه تقديمها
 الخلا في المتقدم في اخر الوقت وان كان الما فيمنه لا يستعها وطريفا ان
 اصحابها وقطع به الجمهور انه لا يلزم ولا يجب القضاء وقال حيي البجلي اخرون

حكم اول الوقت حكم اخره فيلزم الصلوة باذالك ركعة في قول وتكبيره
في قول وجب القضاء وخطا وانما كان كائنا الصلوة تجتمع مع ما بعدها في
الظهر والعصر لم يلزم الثانيه باذالك اول وقت الا في قول الخبي جيب
العصر اذا ادرك من اول وقت الظهر ثمان ركعات والعشاء اذا
ادرك من اول وقت المغرب قد ربيع ركعات ثمانية وعشرون وعلا طوره واعلم ان
الحكم بوجوب الصلوة اذا ادرك من اول وقتها ما يستعمله لا يخفى باول وقتها
بل لو ادرك ذلك من وسطه وحت عليه ما لو افاق الجوف في اثنا الوقت وعاد
جنونه في الوقت او بلغ صبي شرجه او اناقت جبنونه ثم كاضا وطهر
ترجعت في الوقت وان الاخرة من صلاة الجمع وان لم تلزم باذالك وقت
الا في فقد قيل يلزم الا في منها باذالك اول وقت الاخرة كما يلزم
باخر وقتها كما اذا اناقت مجفرا ومعنى عليه في اول وقت العصر قد ربيع
الظهر والعصر جميعا فانها بلزامة ثمان كان فيها فالمعتبر قد ربيع ثمان
ركعات وان كان مستأثرا بقصر في قد ربيع و تقاس المغرب والعشاء في
جميع ما يقدم بالظهر والعصر **الحالة الثالثة** ان مع الاعذار المذكورة
جميع الوقت والمراد بالوقت وقت الرفاهية والضرورة معا لا وقت
الرفاهية مخصوصه ونذكر الا عذار مفصلة الاول والثاني الحين والثالث
وهما عتبان وجوب الصلوة بل جوازها وجوب القضاء ما سبق في باب
المال الجنون وهو يمنع وجوب الصلوة وجوب قضاءها سبق في باب
الجنون او قل ولو لحظة ويتصور اسقاط الصلوة بجنون لحظة فيما اذا
مجنونا وقد بقي من الوقت لحظة فزال الجنون عقت خروج الوقت
الرابع الكفر الاصل وهو مانع من وجوب الصلوة وهذا استأثير العبادات
المحتاجه الي المنة كالصوم والزكوة والحج كذا قاله الاصحاب في الفروع
واختلفوا فيه في الأصول على ثلثة اقوال اصحها واشهرها انها يجب
لشروط تقدم الاسلام وهو مخاطب بالفروع كاصل الايمان وتأمينها لا
يجب وليس مخاطبا لها ونسب الي الشيخ اي حامد ونسبة الردية

لا

الي العرائض وبالثما انه مخاطب بالنواهي لغيره من الخس والزناء والسرقة والربا
دون الامورات وليس ذلك مخالفا لقولهم في الفروع لا اختلاف المتأد
فيهما فالمتأد سفي الوجوب في الفروع انهم لا يطالبون بها في الدنيا في
من لغزهم ومرارهم في الأصول انهم يعاقبون عليها في الاخرة زيادة على
عقاب الاقرب واما اذا فعل الكافر الاصل في قربه لا يشترط فيها النية لصدا
والصيانة والاعتناء والفرض والعارية والمهبة وصلة الرحم فالحق واضح
ولا ينفع لها عدم قبولها وقيل لا تناب عليها في الاخرة لان بطمئنها في
الدنيا ويوسع في رزقه وعيشته وقد خفف عنه العذاب بها في كل ذرة
قال النووي هذا صحيح ان كان كافرا اما ان استلم بالصواب المحمدا انه
يباب عليها في الاخرة للاحاديث الصحيحة قال وقد نقل الاجماع على
ذلك وباول كلامهم على انه لا ينعقد بها في الدنيا قال فان صرح احدهم
سفي الثواب فهو عايط قال وقد قال الشافعي والاصحاب وغيرهم ان
الكافر يصح منه كفارة العيدين والعقل وغيرها في لهزه ولا يلزمه الاعادة
اذا استلم ولا يجب على الكافر قضا الصلوات اذا استلم ولا يلحق الردة
بالكفر الا صلى بل يجب الصلوة على المرتد ويجب عليه قضا صلوات الردة
الخامس من الصبا وهو مانع ولا يجب على الصبي والصبيبة الصلوة ولا قضا
عليه بعد البلوغ اجاعا ولا مكلف عليه مطلقا فلا ياتر بفعل ولا ترك
وما وجب في ماله من زكوة ونفقة وهما يرد وجب وغرامه
منلف فالحاكي به ذلك فان لم يفعل حتى بلغ حوطب هو ية قال البندوي
وقلنا في الشافعي في الامر الى انه يجب على الصبي فعلها لثلاث لا يعاقب
على تركها عقوبة من تركها بعد بلوغه قال واليتن هذا بما ذهب ولا يوسر
احد ممن لا يجب عليه الصلوة بفعلها الا الصبي والصبيبة فانما يوسر ان لها
اذا بلغا سبع سنين وبضربان على تركها اذا بلغا عشرة وهل ذلك على وجه
الوجوب او الندب فيه وجهان اصحهما ادلهما فيجب على الاباء وان علوا
وعلى الامهات والاوصياء والقوام تعليم الاطفال الطهارة والصلح والتشريع

روايات

بعد السبع وان يضربوه على رءوسها بعد العشر وتيد بعضهم الامر بالتياس
دون السبع وفي بقيه العشر بالضرب معنيا ان احدهما ان ذنبا يحتمل
البلوغ بالاحتمال وما بينهما انه حينئذ يقوي وجعل الضرب فعلى لولا يضرب
الصبي لتسع واجرة تعليم الفرائض في مال الطفل فان لم يكن فعلى الاب فان
لم يكن فعلى الامر وقيل لا يجب تعليم الفاحشة على احد لا منها انما يجب بعد البلوغ
وتجوز اعطاء اجرة تعليم ما سوا الفاحشة والفرائض والقران والادب
من مال الطفل وجهان فصحا نعم ونرضى الوقت الذي يؤديه الصبي هل هو
نفل حتى يجوز له تاديبه قاعدا مع قدرته على القيام به وجهان ولو لم يرد بها
في وقتها فهل يامره الولي بقضاها حاله الجبلي عن فتاوى الرواية في فيه
وجهين وهل يكون الامر بالقلوة والضرب عليها في اسانها او بعد غاها احكي
الجبلي فيه وجهين **السادس** الاغما وهو تان من وجوب الصلوة وقضاها
اذا استوعب وقتها الرافعية والضردة كالجنون قوي او خف ويطبق
زوال العقل معرضا وشرب ذوا الحاجة او جاهلا به وشرب مستدركه عليه
ادجهله ولا يلحق به زواله بحكم شرب مستدركه اعلم انه مختار او يتأول
ما يزيل العقل وليس مستدرك من غير حاجة طالع ولو صلى في هذه الحالة لم يصح
وجب القضاء عند عود عقله وقال القاضي في هذه الثانية ان يقال لا
يلزم العقل في هذه **فصل في السكر** وجعله الامام المذهب فليس كذلك
ضبط الشافعي السكر فقال اقله ان يذهب عنه احتفائه ببعض ما لم يكن
مذهب وقال السكر ان تخل كلامه المنظوم وبيع سواه المنثور وقال
الاصحاب السكران تخل اقواله وافعاله وان كان له بقاء عسير وهم فاما من
حصل له تشرب الخمر بشايط وهداه ارباب الخمر ولم تخل شي من عقله فهو في
حكم الصالح فيصح صلواته وتصرفاته فطعا ولا ينقص صوته ولو علم ان
حدث له زوال العقل وان الشراب مستدرك لكن ظن ان الذي يشاء له غير
مستدرك ولا يزيل لعقله يجب عليه القضاء وقد يجب شرب الدواء المزيل للعقل
لحاجة ولو احتاج في قطع يد الماكلة لا تناول ما يزيل عقله جار على الصحيح

اذا شرب ذوا فيه ستم فان غلب على ظنه السلامة ففي جوارحه قولان
فان حرمانه وزال عقله سنا وله وجب القضاء وان احصاه فلا قال النواوي
وهذه الحاشية المعروفة حكمها حكم الجن في الجنيم ووجوب قضاء الصلوات
للجنس يجب فيها المنع من لا يجد ما زاد العقل باليوم جميع الوقت فمنع
من وجوبها عليه وقضاها يجب بامر جديد واسناد صاحب الخبر وغيره
الى خلاف في وجوبها عليه في وقتها ولو ثبت من موضع حاجة فزال عقله فلا
قضاء وان فعله عينه كزمنه القضاء ولو ثبت اخر الحاجة فانكسرت رجله فضلى
فاعد لم يقض على الصحيح وسنينا في وليس الجاهل بوجوب الصلوة من اعداء
بل على تارها الجاهل بوجوبها قضاء فان كان **الاول** لو صلى المسلم ثم ارتد
ثم اسلم ووقت الصلوة باق لم يجب اعادة عاقبتها **الثاني** لو سلك ثم جن ثم
اناف في صلوات او قات السلي دون اوقات الجنون على الصحيح واذ لم يعرف
وقت الجنون وجب قضاء الصلوات التي تمت اليها المستكمل غالبا ولو ارتد
ثم جن لزومه قضا ما فات في زمن الردة والجنون اذا اناف واستلم فليطأ
عليه ولو ارتدت المرأة ثم حاضت او سكرت ثم حاضت لم يلزمها قضاء
صلوات ايام الحيض ولو شربت ذوا حتى حاضت لا يلزمها القضاء خلاف
ما اذا شربت ذوا قبل العقل والبول شربت ذوا حتى الغف الجناسين
ونفست لا يلزمها على الصحيح **الفصل الثالث في الاوقات الخمسة**
في خمسة وقتان فيها سعلق بالفعل ودلالة سعلق فيها بالزمن
والاولان الصلوة بعد صلوة النحر حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر
حتى تغرب الشمس بصلوة الشطوع فيها مكرهه لمن صلى الصبح والعصر
دون من لم يصلها تطول زمن الكراهة بالمهاذرة اليها ويقصر ثاخيرها
وفي الاول وجهان وقت الكراهة يدخل بصلوة سنة النحر وجه ثالث انه
يدخل بصلوة النحر فيلحق بالاقات الثلثة وقطع به الثوب وقال بن
الصباغ هو ظاهر المذهب ولو جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر فظهر
ان لا مكره السفلة الا بعد دخول وقت العصر وقد رايته الامام عماد الدين بن

عمدا

تقوى

يوقش الاثنا به داما الثلثة التي تتعلق الكراهة فيها بالزمن فاحلها عند طوع
 الشمس وتكره الصلوة فيه الى ان ترتفع الشمس فيبدد ربح وتويع سلطانها
 يظهر ستعاها وفيه وجه انه ينبغي بحال طلوعها والثاني الاستواء وهي صيرورة
 الشمس وسط السماء فذكره الصلوة حتى يزول الثالث عند الغروب وتكره
 عند اصفرارها حتى يتم غروبها واعلم ان الوقت الثالث وقت الاصفرار
 داخل في الوقت الثاني من الاولين وهو ما بعد العصر الى الغروب حتى
 من صلى العصر والوقت الاول من الليلة وهو وقت الطلوع الى ارتفاع
 من قبل الاول في حق من صلى الصبح وكذا ذلك جعل بعضهم الاوقات الثلاثة
 ما بعد صلوة الصبح حتى ترتفع الشمس فيبدد ربح وعند الاستواء ما بعد
 العصر الى الغروب والاول والثالث ينقسمان الى ما يتعلق بالفضل والي ما
 يتعلق بالوقت لكن العبادة الاولى اصح لان من لم يصلي الصبح بركه له الفضل حتى
 يرتفع الشمس وكذلك من لم يصلي العصر مكروه له حتى تغرب وحالنا
 طلوع الشمس واصفرارها بركه له الفضل فيها على العبادة الاولى لسببها
 وعلى الثانية سبب واحد وهل الكراهة في هذه الاوقات كراهة تحريم اذ
 نشره فيه وجهان رجح الاكثرون الاول ويستثنى من كراهة الصلوة
 في هذه الاوقات صلوات مخصوصة بزمان ومكان تبرع بها اما الصلوات
 الخمس باسباب فكل صلوة لها سبب متقدم عليها او مفادتها لها فن ذلك
 المفانية من الغرائب والنوازل على الصحيح في ان النوازل الاربعة بعضي سواها
 ذلك النوازل الاربعة ونافلة اخذها وردا ولا تتركه في هذه الاوقات
 ومنه صلوة الجنازة وسجدة نال لاداءه والشكر وهما طالع الصلوة في الشرايط
 والاحكام قال الرواية ولو قرأ في غير وقت الكراهة فخرج حتى دخل ونها
 لم يكن لان سجدها ومنه حجة المسجد فان ايقظ دخول في هذه الاوقات
 لا عكاف او قرأه اذ دخل واستطاع صلوة ونحوه صلى التحية ولو دخل
 فيها صلى التحية خاصة او لا لغرض كرهت صلاتها في الاصح وصحح الامام
 والغزالي خلافة وقيل مدره التحية في هذه الاوقات فطلقا وغلط قائله

دعوه

ومنه دعاء الطواف ومنه صلوة الاسفوف ومنه الركعتان المسخوفتان
 عقب الوضوء لا يكره في هذه الاوقات وفي الاحكام انه بركه ان يصلها وفي
 صلوة ركعتي الاحرام فيها وجهان اصحهما بركه وادعى الامام الاتفاق عليه
 وجزم البندونجي به وقواه بن الصلاح والنووي وقال الرواية هو غلط والحق
 الامام صلوة الاستحارة بركتي الاحرام في صلوة ركعتي استسقاء وجهان
 اظهرهما انه لا يكره ويجريان في صلوة العيد على القول بدخول وقتها بالطلوع
 وجزم جماعة بعدم كراهتها ولو فاته رابطة او نافلة اخذها وردا فضا
 في وقت من هذه الاوقات فيمن لم المداومة عليها فيه على الصحيح وذلك على
 الصحيح من خواصه عليه السلام واما الزمان المستثنى يوم الجمعة وهذا
 يخص الاباحة بوقت الاستواء ومن صلى الجمعة فيه خمسة او جزءا صلواتها
 تحصيلها حالة الاستواء مطلقا وثانها باحتمال يوم الجمعة مطلقا
 وثالثها تحصيلها من حضر الجمعة وهو لا يصح عند القاضي الطبري والمذهب
 عند ابن الصباغ وادبعها تحصيلها من حضرها وغشيه الغاس وخا
 تحصيلها من حضر ونفس وكان ذكر الينا واما الصلوة المختصة بالمكان فهو
 جزم ملة والمذهب انها تباح فيه وقيل هو لغرض وفيه وجه انه يخص
 بالمسجد الحرام وثالث انه يخص بمكة فخرج لو صلى صلوة مكرهه في هذه
 الاوقات ضمن انعقادها وجهان اظهرهما الا وتبني عليها ما لو نذر ان
 يصلي في هذه الاوقات هل يصح فان قلنا تنعقل ويصليها فيها والاولي
 ان يصلها في غيرهما لن نذر ان يصليها بشاه يستلزم معصية يصح نذره
 وبدونها غير معصية فان دخلها لها عصى واجزاء وعلى الثاني لا
 يصح ما لو نذر صلوة مطلقه فله ان يصلها في هذه الاوقات فطلقا والله

الباب الثاني في الاذان

وهو في الشرح اعلام بذكر خصوص بدخول وقت الصلوة والاذان والاقامة
 مستر وعنا للصلوات الخمس خاصة دون المنذرة وفي يومها سنة او

نزد فرض كفاية تلتله او جده اصحابها سنيان وثانيها انما فرض
كفاية وثالثها انهما سنيان في غير الجمعة فرضا كفاية فيها فان قلنا
هما سنيان فهما سنيان على الاكفاية وشاخي السنة بما تادي به
الفرصة على قولنا انه فرض كفاية على ما سياتي وان تركها اهل بلد لم
يقابلوا عليها على الصحيح وان قلنا فرض كفاية فاقبل ما تادي به الفرض
ان ينقشر الاذان في جميع اهل ذلك المكان فان كانت تربة صغيرة
حيث اذا اذن واحد سمعوا كلهم سقط الفرض الواحد وان كان بلدا
كبير او جب ان يوذ في كل موضع واحد بحيث ينقشر الاذان في جميعهم
فان اذن واحد فقط سقط الحرج عن اهل الناحية الذين تمتعوه دون
غيرهم قال القودلي في سقوط فرض الاذان بصلوة واحدة في كل يوم وليلة
جب لكل صلوة قال الامام ولم اولاها بنا احبابه لكل صلوة قال السواوي
وهذا خلاف ظاهر كلام جمهور اصحابنا ومقتضى كلامهم وجوبه لكل صلوة على
هذا القول وهو الصواب فلو استنع اهل بلد او قرية او محلة منه وجب
قائلهم بعد الانذار وان قلنا لا فراجعها في الجمعة تقيل هو الذي يقام
بين يدي الخطيب ولا سقط باذان في يوم الجمعة لغیر الجمعة **فرض**
يستحب ان لا يلقى اصحاب المشاجدة المتقاربة باذان بعضهم بل
يوذ في كل مسجد واحد وان دخن الاذان بقرب المسجد والمكان
الاذان دعاءات مخصوصين بيمينية مخصوصة الى صلوات مخصوصة
جعل كلام الباب في ثلثة فصول **الفصل الاول في بيان الصلوات**
التي شرع لها الاذان ومنبسطها الغزالي بانها جماعة الرجال في كل فرقة
موداة فلهذا اربعة قیود **الاول** الجماعة المنفردة في صحن او بلد
اذ لم يبلغه ندا غيره هل له ان يوذ فيه ثلثة اقوال الصحيح المنصوص
في القديم والجديد نعم وثانيها وهو في القدم لا وثالثها خرج اء ابو
اسحاق انه ان رجا حضور جماعة اذن والا فلا وان بلغه اذان غيره
وطر يقان احدهما انه لا يوذ بل يذنه وتاينها القطع بانه لا يوذ وقال

الرواية

الرواية ان كان مسجد اقيمت فيه جماعة فالصلاة في الامر انه يستحب
وهو على حالين فان كانت الجماعة الاولية انصرفت يوذ في يقيم وان كان
عقب فزاعها من الصلوة ولم تنصرف ولم يوذ في ولم يقيم انتهى وان قلنا لا
يوذ في الا عامة طر يقان احدهما فيها وحدها قال النودي وهو غلط
واصحابها القطع بانه يقيم وان قلنا يوذ في اقام وهل يرفع صوته يذطر
فان كان عسجد قد صلت فيه جماعة لم يرفعه قطعاً ستوارجا حضور جماعة
ام لا وكلام الرواية يفهم اثبات وجهه انه يرفعه وان لم يكن كذلك فوجهان
اصحهما نعم وثانيهما ان رجا حضور جماعة دفع والا فلا قال الامام ولا يعني بقولنا
انه لا يرفع ان لا يرفع فانه رفع اولى للذي يعني به انه يعتد باذانه
وان لم يرفعه قال النودي والمنصوص الذي يقوله الجمهور ان المنفرد يعتد باذانه
بغير دفع بل خلاف وانما الخلاف في استحباب الرفع وذلك ان يستمع نفسه
وسرط الامام ان يسمع من هو عنده قال في الامم ومولا اخذ باذان رجل لم
يوذ في له اي لم يقصد بالاذان قال الاصحاب لو اجنا ونسجد قد اذن فيهم
التمنى بذلك الاذان وان كان المودف لم يقصده قد دخل ليصلي بعد لاذان
فاذن المودفون واقاموا المرحح الى اذان ولا اقامة وقبل يستحب ان
يوذ في نفسه ويقم ان كان قد اجاب المودف حين اذن **الثاني** القيد
الثاني في صلوة الرجال فاذا اراد جماعة السسوه صلوة ثلثة اقوال **الثاني** آخرها
يستحب لمن الاذان والاقامة والثاني في الصلوة لا يوذ في ولا يقن واصحابا به
قطع الجمهور انه يستحب لمن الاقامة ولا يوذ في الاذان ولو اذنت من
غير رفع صوت لم يذره على المذهب فان قلنا يوذ في فلا يرفع الصوت فوق ما
سمعه صواحبها قطعاً وهل يحرم او يكره فيه وجهان اصحها اولها وظاهر
خرجهما على الخلاف في ان صوتهما عورة ولو اذات المنفردة الصلوة فان قلنا
الرجل المنفرد لا يوذ في هذه اولى وان قلنا يوذ في في المرأة الاقوال
الثلثة ويقم قال الشافعي ولو تروها لم اكمره لها من تروها ماء كرهه من
تروها من الرجال والخبرني المشكل كالمراة **الثاني** الثالث المعروضه فليس

في غير الصلوات الخمس المفروضة اذان ولا اقامة **سواء** يسن فيها الجماعة
 كالعبدين او لا كالصنعي لئن لا ينادي لصلاة العبد بنو الكسوفين الاستسقاء
 الصلوة جامعة قال الشافعي او الصلوة فلو قال هلموا الى الصلوة لم يرهم
 وان قال حي على الصلوة فلا بأس وان شقاه وتوفي جميع كلامه وان
 ولو اذن واقام للعبيد كرهته وقال صاحب العدة لو قال حي على الصلوة
 جاز بل هو مستحب وقال الدارمي يكرهه قال النووي الصواب ما نقل عليه
 وقال الطبري يتخير بين ان يقول الصلوة جامعة وهلموا الى الصلوة وقال
 القاضي حشيتن يقول الصلوة ولا يقول جامعة انتهى **و** كذا بناه في
 لصلوة الزاوي اذ اصلت جماعة واما صلوة الجنائز فقليل ينادي لها الصلاة
 جامعة قال الشيخ ابو حامد وطائفة لا ينادي لها بذلك ولا غيره وهو
 المخصوص ولا اذان ولا اقامة للندوة وقال صاحب الدخاير يؤذن لها وتقيم
 اذ قلنا يستلزم بالندوة مستلزم الواجب قال النووي وهو غلط لان ما
 عليه الاصحاب **في** الرابع الموداة وفي الاذان للفايتة ثلثة اقوال
 الجيد يد المصنف عند الراعي انه لا يؤذن لها لكن يقيم القديم انه
 يؤذن لها وصحة النواوي ونقل تصحيحه عن الجمهور والثالث عن الاملا
 انه ان وجا حضور جماعة اذن والا فلا قال الاملا في الجيد
 حق الوقت وفي القديم يحرق الفريضة وفي الاملا حق الجماعة ويقيم لها على
 الاقوال كلها ولو اقيمت الفايته جماعة سقط القول الثالث قال الراعي
 ومتى اتبعنا الخلاف في ان المنفرد بالموداة هل يؤذن لها يجب ان يرقب
 فقال ان قلنا الموداة لا يؤذن لها فالفايتة اولى وان قلنا يؤذن لها
 ففي الفايته خلاف ولو قضا فوات على التولا في الاذان الاول هـ
 الاقوال ولا ما اذن اخرها قطعاً اذ لا توالي بين اذنين في وقت الا في صورتي
 احدهما ان يوحى الظهر لا اخر وقتها فاذن لها ثم يصلها ويدخل وقت العصر
 يؤذن لها الثانية اذ اذن لفايتة وصلها فدخل وقت صلوة عقيها
 فلا يؤذن لها ويقيم لكل واحد من الفوات ولو في بين فريضة الوقت

مقتضية

ومقتضية فان قدم فريضة الوقت اذن لها واقام للمقتضية لم يؤذن وكلام
 المارودي يستخرج بيان الخلاف فيه وان قدم المقتضية اقام لها وفي
 الاذان لها الخلاف واما فريضة الوقت فقد قال الغزالي والامامان قلنا
 يؤذن للمقتضية لم يؤذن لها اذن للموداة واقام على الاصح عند القاضي وجرم
 به الامام قال الراعي الاظهر انه يقتصر على اقامة لصلوات الوقت بعد الفايته
 مطلقاً **قلت** وجرم به جماعة وقال السرخسي يؤذن لها فيحصل ثلثة اوجه
 قال النووي والاصح ان لا يؤذن لها الا ان يوحى بها بحيث يطول الفصل بينهما
 والجامع بين الصلوتين سفر او مطران قدم الاحيرة الى الاولى اذن
 لا يولى واقام لهما ولا يؤذن الثانية وان اخر الادب الى وقت الثانية فالواحد
 الظهر والعصر وبداية الاولى اقام لكل منهما ولم يؤذن للعصر في الاذان
 للظهر لاقوال في الفايته وقال القاضي في التولية ان قلنا يؤذن للفايته
 فلهذا اولى والا فوجهان والاصح انه لا يؤذن لها عند الراعي وان يؤذن
 لها عند النووي وقال الامام سعدح ان يقول يؤذن للظهر والعصر
 وان قلنا لا يؤذن للفايته اما لا يفهم موداة وقت الثانية وقت الاولى
 للعد واما لان احلا العصر عن الاذان في وقتها بعد بعد الاذان
 الواقع قبل الظهر للعصر فندب يؤذن الانسان لصلوة وما في غيره
 ولا يقدح ذلك في ان الاذان ثلث الصلوة تغلي الاول وهو الاذان للظهر
 وعلى الثاني يجوز للعصر انتهى لكن تسمية في باب الجمع ذكر خلاف في اذن
 الاول الموداة في وقت الثانية اذ اذقضا والاصح الاول وان بدأ بالثانية
 وقلنا بالذهب انه يصح الجمع اذن للعصر التي بدأ بها فولا واحدا واقام لها
 لا يؤذن للثانية سوا قلنا الترتيب شرط امر لا وقال الغزالي اذ اشترطنا
 الترتيب فبدأ بالعصر فهي كالمقتضية في الاذان لها الخلاف وقال المارودي
 يؤذن للعصر في الاذان للظهر ثلثة اقوال قال الشافعي وهذا صحيح
 في العصر ون الظهر **و** عن ابن القطان وجهان الجامع يستحب ان يؤذن
 لكل واحدة من صلاة الجمع ستوا قدموا اخر قال النووي وهذا غلط **فقر**

اي الاصح عند الراعي لا يؤذن
 التولية اذا

اذا اقيمت صاوة جماعة في مستجد تم حضرة جماعة اخرى فان كان المستجد
لنفسه امام راتب لم يركب لهم اقامة الجماعة فيه ستوا كان مطروقا ام لا وان
كان له امام راتب وهو غير مطروق كونه اقامة الجماعة فيه بغير اذنه على
الصحيح فان اقاموا جماعة باسمه ملروضة او غير ملروضة ففي استحباب
الاذان لهم قولان اصحهما نعم لكن لا مرفوع فيه الصوت قال الامام والمرداد
ان رفعه خلاف الاول والاقامة الاولى على مقابلة في الاقامة وجهان
اصحهما نعم **فرع** بان قال الشافعي ترك الاذان في الشفرا خف منه في الحضر
الفصل الثاني في صفة لفظ الاذان ولشروع فيه امور **الاول**
الاذان مثنى مثنى والادامة فرادي والمعنى دلون متين ان التردد كذلك واول
كلمة التوحيد في اخره مفردة وبالتبشير في اوله اربعة وهو خمس عشرة كلمة
معروفة ولا يريد ان جميع كلمات الاقامة مفردة فان التبشير مثنى في اوله
واخره وكذا كلمة الاقامة على الجديد بعد ثلثيها احدى عشرة كلمة وفيها
في القدير اقوال اخر اخذها انها عشر كلمات مفردة الاقامة والثاني
تسع بان زاد التبشير في اخرها والثاني انها ثمان كلمات بان زاد التبشير اولها
واخرها ولفظ الاقامة والرابع انه ان رجع في الاذان من جميع كلمات
الاقامة فلو تسع عشرة كلمة وان لم يرجع افراد الاقامة فعملها احدى
كلمة وهو احبنا ابن خزيمة ويستحب ان يكون الاذان مرتلا والاقامة مذبذبة
وان رجع في الاذان وهو ان ياتي بالشهادتين مرتين بصوت منخفض
قال القاضي وابو محمد يحسنه لسمع من يقره وحكاها الرواية عن بعض وقال
الامام عتلم ان رجع فيه في مثل القراءة في الصلوة السرية تربعها بالهوى
العالي الذي ائتم به الاذان فصير الاذان به تسع عشرة كلمة فلو نزل شيئا
او عدا صرح اذانه وفائنه الفضيلة وفيه وجه وقيل قول انه ركن فلا يعد به
دونه وعلى الاول هل يقع في الاقامة وفيه وجهان **فرع** لو قال الله الاكبر
بدل الله اكبر صح اذانه لتبشيره الاحرام قال البغوي ولو زاد في لفظ الاذان
ذكر الله وزاد في عدده لم يبطل قال النووي وهذا المحمول على ما اذا المريد الي

استناه

استناه بغير اذان وكره ان يقول فيه حي على خير العمل ويستحب ان
يقول المودن على اخر الكلمات قال الهروي وعوام الناس يقولون اكبر
بقصر الرا وكان المردد يفتح الرا من اكبر الاول وتسكين الثانية ويستحب
ان يجمع كل تبشيرين بصوت وامانة في الكلمات نفرد كل واحد بصوت
في الاقامة يجمع كل كلمتين بصوت **المالك** الثوب في اذان
الصبح وهو ان يقول بعد حي على الفلاح الثانية الصلوة خير من النوم
مرتين هل يسرع فيه فيه طريقا نأخذها فيه قولان اصحهما وهو القدر
وقوله جماعة عن فضة في الجديد ايضا مع وثائقيها وهو المشهور بالجديد
انه ذكره والمالك في القطع بانه سبعة فلو تركه صح وفائنه الفضيلة ذلك ما
احتمل في اشتراطه وظاهر كلامهم انه سبعة في اذان الصبح وقال
البغوي ان توب في الاول لم يتو في الثاني على اصح الوجهين **الرابع**
القيام واستقبال القبلة مشروغان في الاذان والاقامة الا ان
يقرب مستانرا ولا يأتى بان يؤذن راكبا فاعدا فلو ترك القيام والاستقبال
مع القدرة بان اذن فاعدا او مضطجعا او لا غير القبلة ففي الاعتداد
بهما للثواب اصحها وهو المخصوص انه يصح الا انه ملروضة وثانها لا يصح
كالمو ترك القيام في الخطبة وبالجملة انه يصح اذان الفاعد دون المراجع
ويستحب ان تلفت في الخيعتين **سما** ولا يستند بالقبلة وفي
ليفسنه بلنه اوجه اصحها انه يلفف عن يمينه ويقول حي على الصلوة مرتين
ويلفف عن شماله ويقول حي على الفلاح مرتين **سما** وثانها انه يلفف عن
شماله فيقول حي على الفلاح ويعود الى القبلة ثم يلفف عنه ويقول
حي على الصلوة فكذلك يفعل في حي على الفلاح فيقسم كلامين الخيعتين على
الجهتين واستحسنه الرواية وقال ان الصفا انغرد به ثم لا يحول
صدده عن القبلة ولا ينزل قدميه عن مكانها ولا يرف في ذلك بين المنازة
غيرها على المخصوص الصحيح وقال الماوددي ان كان البلد صغيرا والعدد
قليل لم يستدبر وان كان كبير افي حوازا الاستداره في الخيعتين دون

غيرهما وجهان قال النووي وهو غريب ضعيف والاستدلال بالرسالة
 كلاهما مني عنه وفي استحباب الالتفات بكلتي الإقامة في الإقامة الثالثة
 اوجه اصحابها استحبوا ادعى الامام اتفاق اصحاب عليه والثاني للفقهاء
 لا وجه البعوي والثالث ان كان المستجد حيز البعث والا فلا وقطع به
 المؤيد واذا شرع في الإقامة في موضع المماصة ولا عشي في اثنا عشر
 دفع الصوت بالاذان والاذان ينقسم الى اذاني به المنفرد لنفسه والى
 ياتي بمجاعة والثاني للجهر به وكن على الصحيح المشهور واذا ان يسمع واحد
 وفيه وجه ثان انه يصح مع الاسرار به وهو ان يسمع نفسه فان لم يسمعها
 فليس ذلك باذان ولا كلام ووجه ثالث انه يصح مع الاسرار ببعضه والى
 ببعضه ويستحب للوذن ان يرفع صوته مما امكنه فالمرجع بنفسه واذا
 الادامة للجماعة فلا يفي فيها الاقتصار على سماع النفس لكن الرفع فيها دون
 الرفع في الاذان واما من يوذن لنفسه فقد مر ان الصحيح ان يفي فيه سماع
 نفسه وقال الامام لا بد ان يرفع صوته بحيث يسمع من عنده لو حضر وفي
 استحباب رفع الصوت به تفصيل وخلاف تقدم وحكم اقامته حكم اذانه
 وبهره التخطيط في الاذان وهو التمديد والتغني وهو النظير **السؤال**
 الترتيب وشرط الترتيب في كلام الاذان فان عكسته لم يعتد به بما اتي به
 معلومنا وبني على القدر المنتظم فلوا في بالنصف الاول منه او لا ثم بالاول
 فالنصف الثاني باطل والاول صحيح وله البناء عليه ولو استأنف كان اول
 ولو ترك بعض كلماته في المزدك وفاجوده والاستيناف اول **السؤال**
 الموالاة وفيه مستايل **الاول** لو شئت في اثنا الاذان يستمر الميرصير
 ولم يقطع به الموالاة وان سكت طويلا وطر يقان احدها لغير اقبل القطع
 بانه لا يبطل وهو المخصوص وثانيهما فيه قولان بناء على القولين في بطلان
 الصلوة بذلك واولها بطلان وثانيهما اخرون على القولين في جواز
 البناء على الصلوة عند سبق الحدث والاستنبه بطلان الثاني لا يبطل
 الاذان عطف الكلام بل ان كان يستمر الميرصير لحدته حتى لو عطف فلا يولي

ان لا يرد عليه ولا سمته حتى يفرغ فان فعل كان تاركا للافضل لا مريضا
 مكرها لكن لو راي اعني عشي وقوعه في بيروا حية او سبعا يقصد
 عاقلا ونحوه معناه لونه وبني على اذانه وتعد الشيوخ ابو محمد في تنزيل
 الكلام اليسير اذا رفع الصوت به لرفع في الاذان منزله السدوت
 الطويل وان كان كثيرا في بطلانه به قولان مرتبان على السكوت اليسير
 واولي بالكبطلان وقطع العرافون بانه لا يبطله وخروج المودن عن اهليه
 الاذان بغير الردة كالجنون والاعمى والنوم في الاذان على هذه التفصيل ان
 قصر زمانه لم يضر وجاز البناء ان طال فقولا ان حيث لا يبطله في لزوما
 والنوم وفي السكوت والكلام اليسير يستحب الاستيناف ولا يستحب
 مع السكوت اليسير في استجابته مع الكلام اليسير وجهان اصحهما انه لا
 يستحب ورجح استجابته صاحب الشامل والتمعة الثالث حيث قلنا لا يبطل
 اذانه فيما تقدم وله البناء عليه فكل امره البناء طريفا ان اظهرها القطع
 بالمنع وثانيهما به قولان مرتبان على جواز الاستيناف في الصلوة فان
 جوازها قالوا ان اولي وان سغده فقولا ان وثانيهما بعضهم على جواز البناء
 على خطبة الخطيب اذا اعني عليه وهو راجع الى الاول **الارابعة** لو اردت
 والبعد بالله المودن بعد فراغ اذانه لا يبطل اذانه لكن المستحب ان لا
 يعتد به ومودن غيره ذلك في الإقامة ولو استلم واقام صبح ولو اذنت في
 انابه لم يزل البناء عليه في الردة محال ولو استلم في الساجد يقان احدهما
 فيه قولان وقيل وجهان اصحهما لذلك والثاني وهو المذهب انه ان لم يطل
 الفصل جاز قطعاً وان طال فقولا ان وعلى هذا فالردة غير لة الكلام والاعفا
 واذا جاز قال البناء في بنا غيره القولان والردومات في انا الاذان لم يكن
 لغيره البناء على المذهب وقطع به بعضهم ولو زاد في اذانه ذكر افعال صاحب الكافي
 هو كما لو تكلم فيه والكلام اليسير في اثنا الإقامة لا يبطلها قال الشافعي وما ركعت
 له من التمام في الاذان ركعت في الإقامة فان تكلم فيها اوشكت طويلا
 اجبتان استأنف ولم اوجه **الفصل الثالث في صفات المودنين**

الصفات المطلق به في المودن منقسم الى مستحقة ومستحبة والمستحقة
ثلاثة الاسلام والعقل والذمة اما الاسلام فلا يصح اذان الكافر وهك
حكم باستلامه ياذنه منظر فان كان عيسويا يعتقه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سبوح في العرب خاصة لم يصير مستحبا به وان لم يكن عيسويا
فليس اسما به بالستاد بين بلد لحوال **لحدتها** ان يقول لها حكاية باذن
يقول سمعت فلانا يقول استهد ان لا اله الا الله استهد ان محمد رسول الله
فهذا الا بصير مستحبا قطعا والمال ان يقول لها ابتداء من غير حكاية ولا
استد عافى صبر ودرته مستحبا لك وجهان استمرها واصحها وبه قطع
الجمهور نعم ولا يصح اذانه وان حكما باستلامه به لوقوع اوله في اللغو
واما العقل فمستحبا فلا يصح اذان الحنوني والغني عليه وفي اذان السكران
وجهان مبينان على الخلاف في صحة نصرانه اصحها انه لا يصح وصح
القاضي وابو محمد صحته وامان هو في اول الشهوة ومبادي النشاط فيصح
اذانه لغيره ويصح اذان الصبي المميز على الصحيح وسادى به الاستعداد من
موضع الكفاية على القول به لكن بغيره كما يحكره اذان الفاسق وبغيره ان رتب
الاذان سواء كان مراهقا او غير مراهق واما الذمة فمستحبة في الاذان للرجال
فلا تؤذن المرأة لهم ولا يقيم هذا المذهب المنصوص ونقل الامام الانتفا
عليه ويجبر جماعة عنه بنفي الاعتداد به وعبر البند بنفي الجواز
وفيه وجه انه يصح واما اذانها لنفسها وللشوق فقد مر الكلام فيه والتمني
كالمرأة والمستحبة فمن سعه الاذان ان يكون عارفا بالاوقات والالتزام
ودفع في كلام جماعة انه ليستحب ان يكون عارفا بالاوقات وهو ما دل
واما من يؤذن لنفسه ارجاعه فلا يشترط معرفته بها بل اذا علم دخول
وقت تلك الصلوة صح اذانه واما الصلوات المستحبة فمستحبة الطهارة
في الاذان والاقامة فلا يحب فلو اذنا اذام وهو محدث او جنب لركعتها
وصحها واذان الجنب استدل كراهته والاقامة مع كل من الحدتين استدل كراهته
من الاذان مع ذلك الحدث ولا فرق بين ان يؤذن في المسجد او غيره فانه فيها

يصحان

صحان وان اتم مقامه فيه والرجبة كالسجدة في التمر على الجنب ولو اذن
مستوف الحرة امر واجزاه قال الشافعي ولو ابتداء الاذان طاهر انا مفضة
طهارته متى على اذانه ولم يقطع سوا كان حداثتها او غير هاتلوقطعه
ونظير بني فلو استأنف كانا جاب الى قال لا محاب لسجدة عامه ولا
يصح البناء اذ لم يطل الفقل طويلا متفاحشا فان طال طولا غير متفاحش في
صحته طريقتان احدهما يصح قطعها والماني فيه فولا وقسم التيم مقام الطهارة
اذا كان بجمع الصلوة وان كان ذلك غير مباح في قولهم فسنلها الطهارة
لان التيم لا يرفع الحدث ففاعله غير مستطهر ومقتضى عبارتهم كراهية
الاذان للتيم وليس كذلك ومنها مستحب ان يؤذن المودن حية اقوى
الصوت وان يؤذن على موضع عال كمنارة ووسطح وان يؤذن صوتة تحت من
وترتيق ليس فيه حفا الاعراب ولا لين كلام التاوين وبغيره التمديد
فيه والمطرب ويستحب ان يؤذن عدة لاقعة بض عليه ولخلفوا فقال
بعضهم جمع بينهما ثانيا اذ قال اخرون اراد عدلا في دينه فله في عمله
بالوقت وقال اخرون اراد عدلا ان كان خرافة ان كان عبدا او محملا
ان يريد عدلا بالغاثة ان كان صبيبا وبغيره اذان الفاسق ولا يعتد
عليه في دخول الوقت ومنها ان يؤذن بصير الا ان يكون معه بصير يؤذن
معه او يعلمه او يخبره بالوقت ومنها استحب ان يؤذن من ولد من جعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم او بعض صحابته الاذان فيهم ثم الا قرب
اليهم والا قرب ان وجد فان لم يكن في اولاد الصحابة **ومودن** عليه
السلام اربعة **بلال** وبن ام مكتوم بالمدينة وابو محمد ودة عله وسعد
القرظ بقبا ولا يذره اذان العبد والخفي والمجوز قال الشافعي واجبان
لؤن المودن خيا والبائس ومنها بغيره لغير المشا فان يؤذن او يقيم **الكبابة** في
الاقامة اشهد ولا يحكره المستأفون لكن الاذان فيهم بعد تركه لانه
لا بد من تركه للغير فله ولو اذن ما شيا قال المارودي ان اسنى في آخر
اذانه لا حيث لا يسمع من كان في موضع ابتداء لم يجز به وان ستمعه

اخبراه وقال النوادي يحتمل ان يجزيه في الحالتين ويستحب ان يكون المودن
 للجماعة عن غير اذان ولا يجوز ان يكون من دون اذان شبيهه واختصار
 الباب ثلثة مسائل الاول في كل واحد من الامانة والاذان افضل وفي
 الفضل بينهما اربعة اوجه **الاول** ان اذان افضل وهو نص في الام
 قال الشيخ ابو حامد والمحامد وهو مذهب الشافعي وبه قال عامة
 اصحابه قال المحامي وغلط من قال غيره وصححه العراميني وجماعه اخرهم
 النووي قال بعضهم نص الشافعي على اراهه الامامة والثاني الامامة افضل
 وهو نص في كتاب الامامة وقطع به بعضهم وصححه جماعة عندهم الدافعي
 والثالث **انها سواء** والرابع انه ان علم من نفسه القيام بحقوق
 الامامة وما ينوب فيها واستجمع خصاها قال الامامة له افضل والا فلا اذان
 له افضل ولا يستحب الجمع بين الاذان والامامة وقبل مجتمعه بينهما وقال
 جماعة الفضل ان يجمع بينهما وصححه النووي وقال الماوردي في كل
 واحد منهما فضل وللافتان فيها اربعة احوال **الاول** حالة علمه القيام بهما
 والمزاج لهما فالفضل ان يجمع بينهما وحالة يحجز عن الامامة لقله علمه وضعف
 قرانه ولقد روي على الاذان لسر في صوته وقوة ابلاغه ودون مسهها
 للامامة لعرفة احكام الصلوة وحسن قرانه فاه الامامة افضل وحالة تقدر
 على كل واحد ويعلم له ولا علمه للجمع فاهما افضل فيه وجهان والخلاف
 راجع الى نفعه بل الاذان مع الامامة على الامامة لا على الاذان وحده
 وانهم كلام بعضهم تخصيص القول بافضلية الامامة بالقول بمشغوليه
 الاذان وانما اذا قلنا انه فرض كفاية فهو افضل **الثاني** يشتمل على
 صورتيين احدهما يستحب ان يكون للمسجد مؤذنان ومن قوايه ان يكون
 احدهما قبل الفجر والاخر بعده ويعلم باذان واحد كما هذا اذان احدهما
 هذا الخلاف ما اذا اذن واحد مرتين وقال الغزالي اذا كان للمسجد مؤذن
 واحد منع من الاذان قبل الصبح ليلا فهو من ان احتاج الى زيادة زاد
 الى اربعة ولا يبعد انها قال الجمهور وقال جماعة من المحققين القبر الحاجة

والصلوة

والصلوة فان راي الامام الزيادة زاد ولو بلغوا ما بلغوا وان راي
 الانصار على اثنين لم يزد وقبل انه قد تم لم يجرى من جهة يد قال الماوردي
 اذ لم يلف اثنا لاشرة الناس جعلهم اربعة فان لم يلفوا جعلهم ستة
 فان زاد ثمانية ليكونوا تسعة لا رعا قال والمراد المودن الذين
 يربهم الامام له دايما والا فلا واهل المسجد كلهم لم يلفوا قال النووي
 يعني اذن واحد بعد واحد ولم يود **الثاني** ليقوس واحدا والشافعي
 ولا يحب للامام اذان المودن الاول ان سجد بالصلوة لغيره من
 بعد بل يخرج ويقطع من بعده الاذان لدرجة اذا كان للمسجد مؤذنان
 فانه فلا استحب ان يراستلوا بالاذان لكن ان اتسع الوقت رتبوا
 مؤذنان واحد عقب واحد فان تنازعوا في البداهة اخرج بينهم وان ضاق
 الوقت فان كان المسجد كبيرا اذ فواشفرين في اقطاره وقال الماوردي
 ان كان البلد كبيرا كالبحر والمسجد واستعاقلا ياتن ان يجمعوا في
 الاذان دفعة واحدة وان كان صغيرا دفقوا مجتمعين واذ فواشفرين
 عليه جميعا ككل هذا اذ المربود **الثالث** في الحق فان اذى اليه اذن واحد
 فقط فان تنازعوا اخرج فان اذوا جميعا واختلفت اصواتهم لم تجز
 وانما الاذان للجمعة فعن الشافعي رحمه الله عنه انه يستحب ان يكون لها
 اذان واحد مؤذنه مؤذن واحد عند المنبر بين يدي الامام كدراواه
 جماعة ودوي النووي عن نصه في البويطي ان النداء يوم الجمعة هو الذي
 ذكره والامام على المنبر ودون المودن يستحقونه فوق المنارة حمله
 حين يجلس الامام على المنبر لتسمع الناس مناقر المسجد فاذا فرغوا خطبه
 الامام اذا انتهى الامر لا الامامة فان كان اذن واحد فهو اولى بغيره وان
 كان اذن جماعة فان رتبوا فان كان الاول المودن الرابع ولم يكن
 مؤذن راتب اقام من اذن اولي اذن كان الاول الجنبيا وبعده الرابع فجهان
 اصحهما ان الاول بها المودن الرابع حيث جعلنا له الامامة فلما قام غيره
 اعتد به على المذهب وان اذ فواشفرين فان اتفقوا على اذن واحد قام

وان نشأوا ارفع بينهم وسحب ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحدا
الا ان حصل اللقاية بواحد وقيل لا ياتس ان يقبلوا جميعا اذا لم يتس
المال منه وقت الاقامة منوط برأي الامام فلا يقيم المودن ولا يباذنه
فان اقام بغير اذنه ففي الاعتقاد لها اثر ود للاصحاب قال النووي والظاهر
الاعتداد ورتن الاذان منوط بنظر المودن ولا يحتاج الى مراعاة لزمان
و يوذن لكل صلوة ما دام وقت اختيارها باقيا والاول اذنه **الاربع**
يستحب للمودن ان يتطوع بالاذان وان لم يتطوع ورغب في تنبيه المصلي
اليه طريقان احدهما ان يذوق من بيت المال في مال المصالح الخمس حسن النبي
والقيمة المضاف الى الله تعالى ودسوله والاموال التي رهايتها المال والمال
الصانع الذي استس من صاحبه دون اربعة اخماس الغنية وفي اربعة اخماس
الغني قولان ان جعلناه للمصالح جازان رزق منه وانه لا فلا يترد رزق
الاعتد الحاجة ويحظرها واحدا كان وجعا فلو وجد مستطوعا لم يرد
غيره الا ان يكون فاسقا فله ان يذوق عدلا غير مستطوع على المذهب ولو
وجد امينا حسن الصوت لا يتطوع فوجهان احدهما عند النووي انه
يرزقه وبنائها بعضهم على القول في الامم اذا طلبت اجرة الرضايع ووجه
الايضاع واذ كان في البلد مستاجدا فان لم يكن جمع الناس في احدتها
رذق عدد دامن المودنين المستاجد يحصل لهم اللقاية وينادي الشعار وان
امتن بغير مشقة فوجهان احدهما بجمعهم ويوزق واحد واحدها انه يذوق
الجميع ولولم يكن في بيت المال سعة بدا بالكل وهو رذق مودن الجماعة
واذا ان صلح الجمعة اهر من غيره ويجوز للامام وللواحد من الناس ان
يرزق من مال نفسه يذوق ثاسا وليف ثاسا ومثي ثاسا واني عدد ثاسا ومع
وجود المنسوع وفوق قدر اللقاية **الطاهر** من النائي الاستيحا
و في جوازها للامام وما دونه من بيت المال احدها وصحبه جماعة وقطع به
اخرى عن المنذر انه المنصوص واصحابها عند الجمهور انه يجوز وعلا هذا
يجوز ولا حاد الناس على لا يظهر وحيث جوزه فانه من بيت المال فانما الجوز

لا يجوز

حيث

حيث يجوز له الرزق منه وانا خلافا قال البغوي ولا يحتاج الى بيان
المدة وعلني ان يقول استأجرتك لنودن في هذا المسجد في اوقات
الصلوة كل شهر بجزء او لو استأجره من مال نفسه او واحد من الناس اشترط
بناها في اصح الوجهين والاقامة بدخل في الاستيحا لاذان ولا يجوز
الاستيحا عليها وحدها وتوقف فيه الراعي قال النووي ووافقه
المسرحي عليه والرزق ان يعطيه لقايته وكفاية عياله والاجرة
ما يقع به التراضي والاجرة في مقابلة الاذان او هي على الصلوة خاصة او
مراقبة الوقت فيه او حده ياب في الاجارة **فروع** فانه يذوق
بالفارسية فان كان مودن جماعة لم يجز سوى احسن العربية امر لا وان
كان يوذن لنفسه فان احسن العربية لم يجز به فان لم يحسنها اجزاه وعليه
ان يعلم قال النووي والاول محمود على ما اذا كان في الجماعة من احسن العربية
فان لم يكن صحيحا في تعليمه المشاورة اليه قال الدارمي لو امر الاذان اجزاه
يكره للمودن ان يخرج من المسجد بعد الاذان وقبل الصلوة الا لعذر
قال في الامم اذا كانت ليلة مطر او ذات ریح او ظلمة يستحب ان يقول المودن
اذ فرغ الا صلواتي رحاكم فان قاله بعد الحيلة فلا ياتس وقال بعضهم يقول
بعد الحيلتين وهو ظاهر الحديث ويستحب لمن يسمع الاذان ان يقول
مثله الا في الحيلتين يقول لاحول ولا قوة الا بالله اربع مرات وقبل مرتين
ويتابعه في كل صلاة عقيب فراغه منها ويقول في التسوية صدق وبرد
مرتين قبل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة خير من
النوم مرتين ويستحب المتابعة لكل سامع طاهر اذ كان ومحمد ثا وجنبا
او حائضا جيرا او صغيرا الامن في الخلا او الجماعة فانه لا يتابعه فاذا فرغ
تابعه واما المصلي فقد قال العراقي يستحب ان يتابعه ويستحب ان
يحسبه بعد فراغه قال ابو اسحاق وليس التاخر في ذلك مثل الناقل في حال
سماعه وقربه الامام من تدارك سجود الذلادة وحكي الشيخ ابو محمد
في استحباب باجائنه في الصلوة قولين وقال القاضي لا يستحب قطعا في تراها

فولان وقال القفال يستحب ولا يدره قطعا واخاره الصلوة ولا يدره
 ومن الاجابة خلاف الاول فان تابعه وحول في الجميع لم تبطل صلوة
 وان اتي بالجميع فان كان عالما به في الصلوة وان ذلك كلام اديت
 بطلت وان كان ناسيا لم يطل ويستحب لها وان كان عالما بها جاهلا
 بانه كلام اديت وانه ممنوع منه لم تبطل في اصح الوجهين ويستحب للشهوات
 القاضية وحذ الوفاة في متابعتها في الثوب صدقنا وبررنا في الصلوة
 خير من النوم ولو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تبطل ولتقل
 على كراهة متابعتها في انا الفاحة فلون فعل وجب استيعابها وطعاما
 سمعه وهو في الطواف تابعه ولو سمعه وهو في قراءة او ذكر او درس
 علم وطعه وتابعه ويستحب لسماع الاقامة ان يتابع في علمائها الا انه
 يقول في كلمة الاقامة اقامها الله واذا ما فيه وجه ضعيف انه لا يتابعه
 الا في كلمة الاقامة والحكم في المتابعة في الصلوة وغيرها كما مر فلي قال قد
 ثامت الصلوة في الصلوة بطلت ولو قال اقامها الله او اللهم اقمها وادتها لم تبطل
 قال النووي ولم ازلهم احبابه متابعة المودن في التزجيع وحمل اذن يقال
 لا يستحب وان يقال يستحب ولا تعرضنا الى انه اذا ترك متابعتها هل يستحب
 تداد بها والظاهر انه يتبادر الى القرب خاصة وقد قال الامام لم يستمع
 في الصلوة فلم يتابعه ينبغي ان ياتي بالادارة كالتحريك والتمسك فلو كان
 الفضل يقول لترك سجود التماس فيه تفصيل في موضعه ولو اتي المودن
 وعلم انه يودن ولم يستمع لضم او بعد فالظاهر انه لا شرع له المتابعة
 فلو سمع مودنا بعد مودن هل يختص استحباب المتابعة بالاداء ولو
 بع الكل فيه خلاف المتشكك ولم ادر فيه شيئا لا صاحبنا والمسئلة محتملة
 والاحتار ان يقال المتابعة سنة متألدة بمره مرتها وافق الشيخ عن
 الدين بانه يجب كل واحد منهما قال واجابته لاول افضل الا في الصبح والجمعة
 فانها سواها ولو ادنا معا فمهم اجابة واحدة قال ويخير المودن
 الاذان ليس عدا في ترك متابعتها وان كان عالما ان يتي . ويستحب

مؤذن

للمؤذن ولشامع ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان وان
 يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القامة اتشبهنا محمد
 الوسيلة والفضيلة وابعثه نقاما محمودا الذي وعدته ويستحب ان
 يضاف اليه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك
 واصوات دعائك اغفر لي ويستحب الدعا بين الاذان والاقامة .
 ويستحب ان يكون بين الاذان والاقامة قد رما بجمع الجماعة وسوفي
 ويودي السنة المقدمة عليها الا في المغرب فانه لا يؤخرها لكن يفضل
 بينهما فصلا ييسر ابعده او سكوت او نحوهما وان يتحول للاقامة
 الى موضع اخر ويجوز للمؤذن استئذنه الامر الى الصلوة وقال القفال في
 الطبري سلام المؤذن على بعد الاذان على الامير وقوله على الصلوة في
 على الفلاح فله وده وقال صاحب العدة والشيخ نصره ان يخرج بعد
 الاذان الى باب الامير وغيره ويقول على الصلوة ايها الامير فان
 اتي به وقال الصلوة ايها الامير فلا بأس بغيره باداء العبادات او اذ
 المسجد والمؤذن يقيم لمن يطره وانما يفقد فاذا فرغ من الاقامة قام

الباب الثالث استقبال القبلة

والكلام فيه في دلت امور الصلوة التي يجب فيها الاستقبال والمصلي
 والقبلة . الاول الصلوة التي يجب فيها الاستقبال وهي تنقسم
 الى فرائض ونوافل فالفرائض التي يجب فيها الاستقبال فيها حاله سلة
 الخوف والقنات المباح فانه ياتي بها بحسب الامكان قال الماوردي ولو
 امسك قائما لا غير القبلة وراحا الى القبلة صلي راجعا الى القبلة ولا يجوز
 عكسه لان الاستقبال ادم من القيام ولتحقق هذه الحالة اذا اذ شرف
 السفينة فلي على الموح منها وخاف الغرق لو بين على جهة القبلة وراستاه
 وجوه الخوف فالحكم بسوطه دون القنات على ما سئله واما العاجر فلا
 يؤمر بالاستقبال كالمريض الذي لا يجد من توجهه الى القبلة والمربوط على الحنية

ولا يجوز اقامته فريضة على راحلة في الامن لاحلال امر الاستقبال فاما ان
خاف الا نقطاع عن الرفقة لو برل للفرقة او خاف على نفسه او ماله من
وجه اخر فله ان يصليها على الدابة وعليه الامانة اذا برل وللقاضي فيها
احكام وفي الصلوة المنهورة على الرحلة وجهان مبنيان على انه يستلزم
مستلزم الواجب او الجابر والصحيح الاول وفي حوزة صلوة الجنادة على الدابة
طرق تقدمت في التيمم الاظهر المنع وقال العمراني ان تعينت عليه لم يجز ولا
توجهان وفي وقت الطواف فولا ان مبنيان على القولين في وجوبهما وقيل لا
يجوز وان قلنا انها سنة و صلوة الفريضة على الرحلة كما يستعمل على
الاحلال بالاستقبال يستلزم ايضا على الاحلال كما تقدم بالقيام وادائها
على ما لا يصلح للقرآن واستقرار المصلي في نفسه شرط فليست له ان يصلي
الفريضة ما شيا لعدم استقراره وكثرة افعاله واما فعلها على الدابة فان اخل
بالاستقبال او القيام او شي من الاذكار لم يصح وان امكنه الاتان بكل
الاركان والشرائط بان كان في هو دج او سريبر مشدود على الدابة علمته
القيام والاستقبال والركوع والسجود وطريقها ان احدهما لا يصح نطقا
وان كانت الدابة معقولة ولذا ان كان في رجوعه مشدودا بالحبك بخلاف
السفينة والوردق المشدود بالتاحل كالسفينة قال الامام في صحة
صلوة المقيم في الزورق الجارية ببغداد ترد وقالوا لا يصلح دخال سريبر
فصلي عليه انسان لم يصح صلواته كما لا يصح على الحيوان على البهيمة واحصاها
وهو ما اوردته الجمهور ان الدابة ان كانت واقفة صحت صلاته عليها مطلقا
تساو كانت معقولة او مرسية وان كانت متحركة في صحبها وجهان احصاها
مخصوصا بها لا يصح ولا فرق في ذلك بين ان يكون واقفا على سريبر على ظهر
الدابة او على ظهرها قال البرهمي في رد المحتار ان امكنه القيام والاستقبال في
جميع الفريضة على الدابة فان كانت واقفة جاز وان كانت متحركة فوجهان
ولم يشترط لونه على سريبر وخوم واما النوافل فيجوز اقامتها في السفر
الطول في السريبر واجبا وما شيا مستقبلا مقصده وفي السفر القصير

طريقان

طريقان احدهما انه فولا ان احصاها انه جواز في الثاني القطع به ويشترط ان لا
يكون السفر معصية وفي حوزة الحاضر اربعة اوجه احصاها المنع وثانيها وسبب
في الاصطلاح الجواز ثالثة جواز للرايب دون الماشي رابعة جواز لها
لشروط ان يكون مستقبلا في جميع صلواته وعن الصيغ لا في اختلاف
في زمن لا يمكن من الاستقبال واما اتمام الاعمال فاما اذا كان على دابة
واقفة وعن من الركوع والسجود وجاز له ذلك وان لم يكن به في الفريضة ولا
فرق في النوافل والرايب وغيرها وما شرع فيه الجماعة وغيره على الصحيح
المستهور وعن جماعة ان صلوة العيد في الشوفين والاستقبال
تقام على الرحلة ولا في حالة المشي لشبههما بالانفراد ويدرها قال الرايب
وهذه العلة منع بعضهم صلوة الجنادة على الرحلة وهذه العلة وما علقوا
به ايضا من محو صورة القيام ينبغي ان يختلف في التصريح اذا صلاها على
الراحلة فان قصده هذه العلة المنع وقضية تلك الجواز وبه اوجب
الامام وقال صاحب البيان صلوة الجنادة ان تعينت عليه لم يجز فعملها
في حال السير وان لم تعين فوجهان المخصوص انه لا يجوز وفي رأيي
الطواف والمنذرة خلاف تقدم وفي سجدة الشكر والثناء خارج الصلاة
ما لا يما على الرحلة بخلاف في صلوة الشوف والاصح الجواز ثم جواز سقل
الرايب لا صوب مقصده يعم كل رايب من يسير وفرس وحمير وغيرها
واما رايب السفينة فليست له السفلى حيث توجهت به واستثنى جماعة منه
الملاح الذي يسرها وقالوا له ان تنقل في حال سيره حيث توجهت
بها **فصل** المنقل في سفره اما ان يكون ركبا او ماشيا **الضرب**
الاول الرايب والكلام فيه في الاستقبال وفي حقية الاعمال اما الاستقبال
فان كان في محمل ونحوه حيث تسهل عليه الاستقبال لزمه وان كان
راكب على سرج او مقبب ونحوهما حيث تعذر عليه الاستقبال في
جميعها لم يلزمه وفي وجوب الاستقبال عند الحرم اربعة اوجه
احدها نعم فلو تعذر عليه لم يصح صلاته وثانيها لا وصحة الطري والشراي

وأصحها أنه أن سهل فإن كانت واقفة ويمكن الخرافة عليها أو غيرها أو
 متايحة ويبيده زمامها وجب وإن صعب بان كانت مقطرة أو صعبة لم يخاف
 فلا راد أبعتها الدابة أن كانت متوجهة إلى القبلة أو طريقه الحر كما هو
 وإن كانت متوجهة إلى غيرهما لم يصح الإحرام إلا إلى القبلة والاعتبار في
 الاستقبال بالراب لا الدابة فلو استقبل هو عند الإحرام والدابة تحركت
 أو مستدبره أجزاء قطعاً ولو انعكس لم يجز به إذا شرطنا الاستقبال
 فإن شرطناه عند التحريم لم يشرطه عند التحلل على الصحيح وأما دام
 الصلوة فلا يجب استقبال الأعبة فيها ويجب استقبال صوب الطريق
 بدلها إذا في التحريم والتحلل إذا المرشروط فيها استقبال الأعبة وإن
 كان في الطريق معاطف منه ليس به فلا يجب استقبال نفس الطريق
 فقد بعدل المتأخر عنه لرحمه أو عباده وخوفه وما وقع في تعليق القافض
 والتبنيه أنه يجب استقبال القبلة الأعبة في الركوع والسجود غلطاً ولو
 كان هاتماً لا مقصداً لاستقبال تادة واستدبر تادة لم يترك ترك استقبال
 في شيء من صلاته سواء كان راجعاً أو ناسياً كما ليس له الترخض بشيء من ركض
 السجود ولو كان له مقصد لكن لم يستلكن إليه طر يقامعينا في تنصله
 مستقبل صوبه فلو أن أصحها نعم ولو كان متوجهاً بمقصد أمكن أن يفتي
 أنها الصلوة العبد ولا غير أو الركوع لا مكانه فليصرف وجهه إلى
 إلى تلك الجهة في الحال ويستمر على صلاته ويصير تلك قبلته بمجرد اليقظة
 ولو كان طهره في طهر مقصده إلى القبلة نزلت الدابة بقلوبها واستقبلها
 ففي صحة صلاته إليها وجهان للقاضي أصحهما يصح ولو انحرف إلى غير صوب
 مقصده أو حرك دابته عنه فإن تمهده فإن كان إلى القبلة لم يتطل صلاته
 ويكن أن يجي فيه الوجه المتقدم وإن كان لا غيرها بطلت وإن كان
 ناسياً راجعاً هلا طر أنها جهد مقصده فإن تدرك أو عرق وعاد عن قريب
 لم يتطل وإن طال فوجهان أحدهما لا يتطل وبه قطع الشيخ أبو حامد
 وطائفة وأصحها يتطل وقطع به جماعة ونظيرها ما لو ذكر في الصلوة

ناسياً

ناسياً ونحو الحكم لو انحرف المصلي على الأرض إلى القبلة عنها أو استدبرها
 وجب لا يتطل إطلاق جماعة من الراوية أنه يستجد للشمس وحكي الشيخ
 أبو حامد وجماعة عن المص أن لا يستجد أن قصر الزمان وسجد أن طال
 ولو انحرف عن صوب الطريق بجناح الدابة ففي بطلان صلاته القولان
 المتقدمان في النسيان أصحهما يتطل قالوا أما الإنسان المصلي على الأرض
 عن القبلة فقصر أو طال الزمان فانها يتطل قطعاً وإن قصر زمان
 الإمالة بطلت على الصحيح وإن قصر زمان لم انحرف عن الطريق بالكلية
 لم يتطل وشد الغز إلى حكاية وجهه إنما يتطل وحيث لا يتطل بالكلية في
 سجود السهو ثلثة أوجه أظهرها أنه يستجد وتالها أن طال الزمان
 سجد والا فلا ولا يخلو مفرقة على ظاهر المذهب أن السهو في النافلة
 يقتضي السجود وفيه قول ثان ولو انحرف الدابة بنفستها من غير
 جناح وهو غافل عنها ذاك الصلوة قال الغزالي إن قصر الزمان لم يتطل
 وإن طال فوجهان وأما بصفة الأفعال فإن كان في مرفب أو نحوه حث
 ليصل عليه الاستقبال وانما الأركان فعليه الاستقبال في جميع صلاته
 ينبغي أن يتم الركوع والسجود فلو اقتصر على الإيماء فهو كالتفعل على الأرض
 مقتصر على الأيماء في جوارحه وجهان يائيان في بابها أن شاء الله تعالى
 وفيه قول أنه لا يلزمه الاستقبال ولا أن يتمها وإن كان على سرج أو كاف
 أو قب فليست عليه وضع الجهة في السجود عليها ولا على المتاع الذي بين
 يديه ولا على عرف الدابة ولو فعله جاز وعليه أن يجني في الركوع والسجود
 إلى صوب الطريق ويجعل السجود أخفض قال الإمام والفصل بينهما عند
 التمكن محسوم والظاهر أنه لا يجب أن يبلغ غايته وسعه في الانحناء وأما
 بآية الأركان فإني لها ظاهراً **الضم** الثاني الماشي وله السفل
 في حالة مشيه ولا يلزمه الليث في حال القيام وهذا يلزمه الليث الركوع
 والسجود والشمه فيه ثلاثة أقوال أحدها نعم وفي السلام ولا شيء
 إلا في حالة القيام وتالها لا يوجب بالركوع والسجود ويجعل السجود

اخفض واحمها انه يلزمه الليث بوجود الركوع والسجود ولا يقتصر
على الايمان ولا يلزمه الفقد للشمه ومعنى عليه امر الاستقبال فقبل
الصحيح مستقبل للاحرام والركوع والتجود في الاستقبال للتحلل الرجاء
الثقمان في الراب احمها لا على الاول مستقبل في الاحرام والركوع
والسجود والتحلل وعلى الثاني لا يجب في الركوع ولا السجود ولا الشمه
وحلمه في التحريم والتحلل حكم الراب الذي بيده زمام دابته وظاهر
الوجهين فيه لزوم عند التحريم وعدم لزوم عند التحلل ثم صوب
الطريق حيث لا يجب استقبال القبلة بدل القبلة في حق الماشي كما تقدم
الراب فمعنى دفيه المشابهة السابقة في الراب فان الركوع اذا استعد فان
سما ولا بين السجدة وان شافوف بينهما **فروع الاداء** يستبان
دون ما يلا في نذر الصلوة وشابه من السجود وغيره طاهر اقلو كان في
نالتى عليه ثوبا طاهر او صلى عليه جاز ولو بالت الدابة او وطئت نجاسة
لم تقصر ولو طوى المصلى نجاسة عمد ابطلت صلوته ولو كان راكبا فاطاها
دابته لم يتطلى على الصحيح ولا يجب على الماشي الحفظ والاحتياط في
المشي ولو انتهى النجاسة ولم يجد عنها معذرا قال الامام هداية احكام
ولا سلك انها لو كانت رطبة فبقي بها بطلت صلوته وان كان عن غير قصد
وما تقدم في التستيان ولو دعى في الدابة والحامها في يوم هو حرك الوصل
ويده جل طاهر على طرفه نجاسة وسنان في يابه **الثاني** في شتم
في حوازل النفل راكبا وكاسيا **فروع** في السفر والسفر فلو نوى الإقامة
في امنا الصلوة او بلغ المنزل وجب اتماها مستعدا الى القبلة وان كان
حين بلوغه باقيا على عزم السفر فان كان راكبا نزل وبني ولا يضر النزول
ولو دخل بلد مقصده فعليه ان ينزل اول دخوله البقيان ويتر الصلوة
مستقبلا فان لم يفعل بطلت الاعمال القول بجواز النفل على الرحلة للغير
ولو سربيلك مجتادا فله اتما الصلوة راكبا وقاسيا حيث توجه في مقصده
فان كان له لها اهل في مبرورته مقبلا بدخولها فولا يجزيان في جميع

اخفض

دخول السفر كالقصر والفطر احمها لا حيث اوجبت النزول فذلك
عند نقد البناء على الدابة فانما مله الاستقبال وانما الافعال عليها وفي
واقفه جاز ولو نزل وبني ثم اراد الركوب والسفر فليتها ويسلم ثم
يركب فان ركب في اسناها بطلت قال الما ودي ولو وقف عن السير لغى
عذر كاستراحة وانظار رفيق يلزمه الاستقبال فيما بقي فان تركه بطلت
فان سار بعد ان توجه الى القبلة وقبل اتماها فان كان يسير القافلة جاز
ان يتمها لا صوب مقصده وان كان هو المريد احداث السفر اشترط ان
يتمها قبل ركوبه كالواشئ النازل الصلوة الى القبلة ثم ركب وسار لم يجز ان
يتمها لا غير القبلة ولو احتاد في اسنا صلاته يملد فوقف على راحلة كانه طارئ
دخوله فله اتماها بالايما بشرط استقبال القبلة في باقيا ما دام واقفا
الثالث بشرط ترك الافعال التي لا تحتاج اليها فلو رخص دابته للحاجة
فلا بأس اضر بها او حرك رجله ليشير للحاجة وان كان لغو حاجة فان
كان يسير اطلت صلوته وان كان قليلا فلا وان اخرها لغو عذرا وكان ماشيا
فقد ابلا عذر بطلت صلواته في اصح الوجهين **الرحن الثاني** لاستقبال القبلة
الواقف للصلوة اما ان يكون في اللبنة او خارجها فان كان فيها فاما ان يكون
في حوفاها او سطحها وان كان في غيرهما فاما ان يكون في المسجد او خارجه
فان كان خارجه فاما ان يكون في مكة او بالمدنية او غيرهما **القسم**
الاول ان لا يكون خارج اللبنة وله موقفان الاول خوف اللبنة وفيه لا تخلوا
اما ان يكون مسفيا على هياكلها ام لا **الحل** لا لولا ان يكون مسفيا
على هياكلها والواف فيها يصح صلوته فريضه كانت او نافلة والنفل فيها افضل
منها خارجها وهذا الفريضه الا ان ما في بها منفردا فيها وفي جماعة خارجها
مكون خارجها افضل وهذا امر على قاعدة وفيه ان المحافظة على فضيله تتعلق
بفقر العباد او في المحافظة على فضيله تتعلق بمكانها ومن ذلك ان
صلوة الجماعة في المسجد افضل منها في غيره فلو وجد جماعة في غير مسجد
ومسجد ليس فيه جماعة فصلاته مع الجماعة في غير المسجد افضل من صلاته

منفرد فيه ومنها ان صلاة النافلة في البيت افضل منها في مسجد حتى يستجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان القرب من الكعبة في الطواف
مستحب والرجل فيه فلو منع زحمة من الجمع بينهما فالجافض على الرجل
مع العداوة اذا صلى فيها فله ان يستقبل اي جدار يشاء منها وتصح
صلاة الجماعة بحجامة سند ابر بن مستقبلين الخبر وان وله ان يستقبل
الباب اذا كان مردودا فان كان مفتوحا فوجه اصحابها واشهرها ان
العقبه ان كانت قد رموزة الرجل وهي مثل اذراع قريبا صلاته
وان كانت دونه فلا وثانيها ان العقبه ان كانت قد رد اذرع صحت والا
فلا وثالثها انه ينبغي ان تكون شاخسته باي قد كان ورابعها ان كان
المساحض قد رقامه الصلي طولاً وعرضاً صحت والا فلا والعقبه لا تبلغ هذا
القد رغاباً فلا تصح الصلوة اليها الخ الثانية ان يهدم والعماد
والله يقف في عرضها والحكم فيها كما في الموقف الثاني وهو ان يقف على
سطحها تنتظر في الواقف فيها فان لم يكن بين يديه شيء شاخص من
يقف عليه لم تصح صلواته على المخصوص الصحيح وخرج بن سريج انها تقع
فيها وخصه بعضهم بصورة العرصة دون السطح فان كان بين يديه شيء
شاخص من اجزاءها كراس خابط ففي صفة صلاته اليه الاوجه الاربعة
المقدمة فيها اذا صلى الى العقبه ولو وضع بين يديه متاعاً واستقبله اي
على المخصوص ولو استقبل شجرة ثبتت في العرصة او جمع تراب العرصة او
السطح واستقبله او حفر حفرة ووقف فيها او وقف في اخر السطح او في
العرصة واستقبل الطرف الاخر وهو من رفع عن موصفه صحت صلواته قطعاً
وفيه وجه ان الواقف على السطح لا يلقبه استقبالا الشجرة السابعة
بالعرصة والحق البغوي الحشمس بالشجرة وقال الامام لاحكامه في الاستقبال
قال المايثقي وهو الاظهر ولو غرد عصفاراً وحشبه لم تصح صلواته اليها على
الصحيح ولو كانت مبعينة او مستمرة صحت صلواته اليها قطعاً وقال الامام
الحشبه وان كانت مبعينة فبدل الواقف خارج عن محاذاتها من الطرفين

فمن

وتكون على الخلاف الالة في من وقف على طرف ونصف يديه في محاذاة
رأس من العينة قال النووي وظاهر كلامهم انها تصح قطعاً وان حرج بعض
يده عن محاذاة العصا ولو وقف على طرف العرصة او السطح واستدبر
بأفهامه لم يبق بين يديه منها شيء لم يصح صلواته قطعاً ولو وقف في طرف
من اطراف العينة وبعض يديه في قفالة ركن وبعضه خارج عنها لم تصح
صلواته على الصحيح قال العزالي والخلاف مبني على ما اذا استقبل الطائف
المحجر ببعض يديه ولو استقبل المحجر دون العينة لم يصح على الصحيح ولو
وقف الامام بقرى العينة والمانور خلفه مستدبر من العينة صح وهو الذي
يعقل اليوم ولو استنطال الصف خلفه ولم يستدبره وافصله للخارجين عن
محاذاة العينة باطلا ولو تراخا الصف الطويل ووقف في اخر باب المسجد
صحت صلاته الرابع الواقف على خارج المسجد ان كان يقابل العينة
كالواقف على جبل في فيض صلي اليها ولو سوي محرابه بنا على العيان صلي
اليه ابد او لا يحتاج في كل صلوة الى معاينة العينة وفي معنى المعادن
التي الذي نشأ عنه وينقضي اصابه العينة وان لم يشاهدها حين يصلي
وهذا امر صوابه العين يقينا ولا اجتهاد في حقه وان لم يقابل العينة
ولا يقف الاصابه فان كان بينه وبينها حائل اصلي الجبل فله الاجتهاد
قطعاً ولا يلزمه صغور الجبل ليشاهد العينة وان كان الحائل طارياً
كالبنيان فوجهان احدهما لا يجتهد وقطع به جماعة واصحابه فله ان
يجتهد ولا يخلف البرية الى السطح لتيقن الاصابه وعليه العمل بطلان
الحج امس الواقف بالمدينة النبوية محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتعفه كالعينة فمن معاينه يستقبله وسوي محرابه عليه ولا من استدل
عليه كأمير في العينة والمراد محرابه مصلاً وموقفه وفي معناه شايخ
البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا منطقت ولا
خبر والاجتهاد في ذلك في الجهة ولا في النيات والنياسر الشاخص
الواقف بعين ملة والمدينة بمعنى على المحارب التي فيها المستوفون البلاد

والقرية الصغيرة التي نشأ فيها شير و من المسلمين اولئك المودون فيها كما
في البتيا حيث حصل الثوار خبا رهم وفي الطريق التي هي حادهم صعد
النوجه اليها ولا يجوز الاجتهاد معها ونقل من الصباغ الجماع عليه ولا اعتم
على الحجاب المصوب في قرية صغيرة لا يشر المارون لها ولا على العلامه
المصوبه في الطريق التي بيند وهو من المسلمين بها او يستوي فهو والمسلمون
والكفار فيهما ولا يبدوا من نصيحتها ولا على الحجاب المصوب في قريه لا
يبدوا بناها المسلمين او القناديل بحتمه وحيث يجوز ذلك لاعتماك على
الحاريب فليلد ان جنته فيهما بالبتيا من والبتيا شرفه او جدها صحتها
نعم وقابها لا ونالها لا يجوز في قبلة الكونه لان عليا حرم الله وجهه
وعامة الصحابة صلوا اليها وجوز في غيرها ورابعها لا يجوز في قبلي الوقت
والبحره لصلوة جماعة من الصحابة فيها وجوز في غيرها **فرع** الا عني
والمشوق لان الصحابه صلوا اليها وجوز في غيرها ورابعها لا يجوز في قبلي الوقت
صلواتها المصوبه الحجاب اذا عرفه بالبتيا حيث يعتد البصير وكذا البصير في الظلمه
وقل انما يجوز ان يعتد بحجرا باواه قبل العني ونقل القادر في عن الكافور في
انه لا يكفيه المعرفة بالبتيا كجواز ان يعتد به ورويه عليه وهذا ما اوردته
الماددي والرواي في ميخر منه ثلثه وجه ولواشيتيه عليه طاقا لمتها
صير حتى جلد من خبره فان خاف الوقت صلى على حسب حاله واء عاكا
الرجل الثالث المستقبل وهو اما ان يقدر على معرفة القبلة بيقين
اولا فان كان قد فليس له ان جنتها كالفاد على الخرج والرواي على
هذا الاصل منع الصلوة لا الحجر لا كونه من البيت بجنته فيه وهو الاصح كما
متر ثم اليقين بمعانيه الآخرة وقد حصل بغيرها كما متر في من شاع له وكما
يجوز له الاجتهاد لا يجوز له الاعتماك على قول غيره وان عجز عن اليقين بما
ان جلد من خبره عن القبلة عن يقين ولا فان وجده وهو متميز بعد اخره
اليه ولم يبق له لرجتها دستوا كان الخبير رجلا او امرأة حرا او عبدا وفيه
وجه بعيد انه لا يشترط فيه العدالة وقيل قول الفاسق وجعله المتق
الذهب ولا يقبل خبر الكافر قطعا وفي الصبي المهر القولان اللذان في قبول

روايته والاضح المنع وصح القول في القبول وقيل ان اخره عن مشاهدته قبله
وان اخره عن اجتهاد فلا تفر الاحبا وقد دلت صرحا وقد دلت دلالة
لنصب الحاريب في القواعد المعتد عليها ولا فرق في وجوب الرجوع الى خبر
الخبير عن علم بين ان يكون المستقبل من اهل الدين جنتها ام لا حتى لا يجوز الا على
والبصير الاعتماك على الحجاب اذا عرفه بالبتيا حيث يعتد البصير بالروية
على الاصح كما متر وان لم يجد من خبره عن علم مقبول القول فان كان قادرا
على الاجتهاد لزمه الاجتهاد والنوجه الى القبلة التي ظنها ولا يحصل القدرة
على الاجتهاد الا بمعرفة اداة القبلة واقواها القطب وهو نجم صغير في
سنان نغش الصغرا من العرفه بن الجدي اذا جعله الواحد خلفا فبته
الجمي كان مستقبله وهذا من بناحية الكونه وبغداد وهدان وقزوين
وطرسنان وحجاب وما دارا لافا الى نفس المساس بجعله من مصر على
ثابته لا يشترط والعراق على حقيقة الايمن قبلون مستقبل باب الصحة
وباليمين قبله المستقبل مما يلي الجانب الايسر وبالشام وراه وقيل بخرف
بدمشق وما قاربها الى الشرق قليلا وطرسبق معرفة القبلة بمصر ان
لستقبل القطب وينزع رجله من نعليه ويدبر قدميه مستندرا له فذلك
خط الاستواء والوقت كذلك بدون مستقبل الجنوب مستندرا للسمك والغرب
عن غيبه والشرق عن يساره ثم يعمل فدفنه **الشرق** لا شطاله قد دلت خبر
يضم الاخرى اليها فيكون مستقبل القبلة وليست له اعتماك الاطن بغير علامه
قطعا وليست له ان يقدر غيره ويعمل باجتهاده فلو دخل قضي وان صادف القبلة
كالوصلى شاك في خطها دته ثم بان انه منظر شو اخاف فواف الوقت واشتغل
بالاجتهاد ام لا لآخر يصل عنده صيق الوقت لحق الوقت كيف كان ثم جنته
ونقضي وقال بن سريح بقله اذا ضاق الوقت وقال الامام والغزالي اذا
عرف خرج الوقت قبل انهما نظره فهو كالوكالوتنا وبجمع على بصير وعلم
ان التوبة لا تعني اليه الا بعد الوقت هل يصير حتى يصل بالوضوء بعد الوقت
او يتم ويصلي في الوقت وفيه خلاف متر في التيمم ويخرج منه وجه ثالث انه

كنهه وبأية بالصلاة بعد الوقت ولا يابى في الصلاة كيف كان ولا
 مقلد غيره هذا كله في حق الواقف في غير مكة أما الواقف لها فقد
 دخله ولو أخرج عليه الصواب ونحوه لم يجرم ولو أنه محبوسا في طلبة أو لغا
 الأدلة وطهر ق **أظهرها** أن فيه قولين أحدهما أنه مقلد وصحبه من الصالحين
 والتولية وأصحها لا والثاني القطع بالأول والثالث القطع بالثاني فإن
 قلنا لا يقلد صلى على حسب حاله وقضى كالأعمى الفاق من يقلده وإن
 قلنا يقلد ففي القضاء كغيره أحدهما أن فيه وجهين بناء على الخلاف في أن
 من صلى بالتيمة بعد زنا ذريته لم يبرأ من يمينه مقتضاة أن يكون الأظهر
 وجوبه وبه جزم الغزالي وأصحها القطع بأنه لا يجب قال الامام والوجهان
 في أن المخير هل يقلد أو لا في التواتر وأما في أول الوقت ووسطه فلا يقلد
 وطعا ونقل العزم في خلافه فإنه حكى عن الأصحاب إطلاق القولين وعن أبي
 العباس مزيلهما على حالين وهو أنه يقلد إذا ضاقت الوقت ومعايله على ما
 إذا انتفع ولو اجتهد وتساوت عنده وجهتان على كل منهما أمان فوجهان
 أحدهما يصلي إلى أينما شاء وقابنها يصلي إلى أحدهما ويعبد في الأخرى وأصلها
 الوجهان في الغاي إذا أمناه مقلدان لجوابين مختلفين هل يأخذ بلها
 شأوا بالاعظ وأما العاجز عن الاجتهاد فإن كان عاجزا لا علمه التعلم
 كالأعمى فواجب التقليد للكل المسلم العارف بالأدلة العدل وحلما كان
 أو امرأة خرا أو عبدا أو التقلد بقول قول غيره مستند إلى اجتهاده يعني
 دليل فلو أخبره محل القطب منه وهو عالم توجه دلالته أو قال وإذا ثبت
 الخلق الكثير من المستلين بصانها هذه الجهة كان الأخذ بمقتضاها قبول
 خيرا لا تقليد وفيه وجه أنه يجوز تقليد الصبي المميز ولو اختلف على اجتهاد
 مجتهد بن فوجهان أصحها أنه يقلد من يشاء منها والأجرب أن يقلد الأعلام
 والأوثق عنده وثانيتها أنه يجب عليه تقليد الأعلام الأوثق فإن تساوتا
 تخير وقبل يصلي مرتين إلى الخيبتين ولحقق بالأعمى البصير الذي لا معرفة له
 له بالأدلة وإن صلى من غير تقليد لم يصح وإن صادف القبلة وإن كان

قال جمهور المتأخرين
 قول القائل من غير
 دليل

لأنه

علمه التعلم فينبغي أمره على أن يعلم أدلة القبلة فرض عين أو فرض كفاية وفيه
 ثلاثة أحدها صحبها عنه البغوي والرافعي إنما فرض عين الثاني أنها فرض
 كفاية والثالث أنها وصحة النووي أنه فرض كفاية في حق المقيم فرض عين في
 حق المسافر فإن قلنا يتعين عليه فليس له التقليد فإن قلنا لم يصح وعليه
 القضاء فإن ضاقت الوقت عن التعلم صادف العالم الذي يشكك عليه برأيه
 وقد مر الخلاف في أنه هل له أن يقلد فإن قلنا يقلد ففي القضاء وجهان
 كالوجهين ممن كان معه تارة فلو ثبت ويتم فإن قلنا لا يتعين فهو كالأعمى
 يقلد ويصلي ولا يقضى **فرض** من فرضه التقليد إذا لم يجد من يقلده يصلي على
 حسب حاله لحكمة الوقت **ويعيد** قال الماوردي يجوز تعلم أدلة
 التقليد من كافرا إذا وقع في قلبه منه **فصل** في حكم الاجتهاد والتقليد
 إذا صلى لأحدهما بالاجتهاد أو التقليد ولم يكن له الخطأ فلا قضاء وإن كان له
 الخطأ في اجتهاده فاما أن بين له ذلك قبل الشروع فإن بان له الخطأ
 بقينا اعترض عنها وتوجه إلى الجهة التي يعلمها أو يظنها القبلة وإن ظن ذلك
 وظن الصواب جهة أخرى فإن كان دليل الاجتهاد الثاني أوضح عنده عمل
 به واعتزض عن الأول وإن كان دليل الأول أوضح استمر على مقتضاه وإن
 تساوت فوجهان تقدم **الثانية** أن يظهر له الخطأ بعد الفراغ من
 الصلوة فاما أن يظهر يقينا أو ظنا **الضرب الأول** أن يظهر ذلك
 يقينا فإن يقض الصلوات وجب القضاء على أصح القولين قال الصبي لا يذوقها
 وأجبان لما أنه ظن الاجتهاد لا غير أو كلف التوجه إلى القبلة وهما جاريان
 فيما إذا اجتمعا في الأول في الدنيا ثم بان له الخطأ بعد الوقت أنه إذا هما
 قبل الوقت وفيما إذا ترك الفاتحة ناسيا وفيما إذا زاد أو أسوأ أو طوره عدوا
 فصلوا صلوة شدة الخوف ثم بان الخطأ وفيما إذا صلى ثم بان في تنويه
 نجاسته وفيما إذا دفع الزكوة إلى من يخطئه فقيرا فإن غنيا فموجب
 الضمان فولا ن قال الامام والغزالي هذان من عجز عن ذلك اليقين في الوقت
 أما من يجتهد أول الوقت وتبين من الصبر لم يظهر له الحال فالوجه القطع بوجوب

ما

القضا وان لم يتيقن الصواب في وجوب القضاء قولان مريان واوليان
لا يجب وخرج من الترتيب طريقه فاطعة بانه لا يجب واذ الحق حصل في
الصود بين ثلثة اقوال ويجري الخلاف في الاعمال الذي قلده هذا المجتهد
الصد **الثاني** ان يظهر له الخطا فلما لا يجب القضاء **الحالة**
الثالثة ان يظهر له الخطا في اتنا الصلوة فاما ان يظهر له ذلك مع الصواب
اولا القسم الاول ان يقرن به ظهور الصواب فان كان الخطا والصواب
يتيقن كالو يتيقن انه مستند بر القبلة فيبني على القولين في وجوب القضاء عند
ظهوره ويتيقن الخطا بعد الصلوة فان اوجبت القضاء هناك دخلت صلوة هناك
وجبت الاستيناف فان لم توجهه ثم فقولان وقيل وجهان احدهما انه
يتحول الى جهة الصواب ويبني على صلوته ويحذف قبلها الى جهتين وثانيهما
انه يستأنف قال صاحب البيان والخلاف فيها لو ظهر ذلك بعد تسمية
الاحرام اما لو ظهر في اثناهما ينل منه استيناف التكبير الى الجهة اخرى
وظعا وان كان الخطا يقينا والصواب طنا فعلى الصحيح لو صلى اربع
رعات الى اربع جهات باربع اجتهادات وخصص البيهقي الخلاف بما اذا
كان الدليل الثاني اوضح من الاول فان كان مثله او دونه انما صلته الى الجهة
الاولى ولا اعادة عليه واعترض الراعي بانه اذا كان الدليل الثاني دون
الاول لا يتغير الاجتهاد ولا يظهر الخطا لان الاقوي لا يترك بالاضعف
ولو كانا متساويين ففضيلة التحير والتوقف من حيث لا تدفع الصواب ظاهر
دون المسئلة من القسم الثاني **القسم الثاني** ان يظهر له الخطا يقينا
او طنا ولا يظهر له معة الصواب فان عجز عن دكره بالاجتهاد على الفور
بطلت صلوته وان تدر عليه فسحقه ويبني امره بطل صلوته فيه وجهان
مريان على الوجهين في القسم الاول واولى هنا بان يبطل وخرج منه
طريقه فاطعة بالبطالان فان قلنا لا يبطل فقد الحق ابو محمد بما اذا
شك في اليه في اثناهما فان مضى ولا يبراد مثله بطل وان لم مضى فان
قصر الزمان لم يبطل وان طال فوجهان والحقة الامام بما اذا صرف صار

وجه المصلي عن القبلة فها فانه يخفف عنها اللعذ ورواه ان طال ثمنه
نظمت صلوته وان قصر فوجهان والمرجع في طول الزمان وقصره الى
المعرف **وعن الغزالي** انه حد طول بعضه في وقت مضى ون قال
ابن الصالح وهو غير مرجح **مقال** هذا ان يعرف ان قبلته بيتا
المشرق فيوجه وجهه ظنها يستاره والسماء مغيمة فانقشع الغيم فيجاءه
وظهر كوجبه قرب من الافق فقد علم الخطا يقينا لانه بان له انه مشرف
او مغرب ولم يعلم الصواب لانه لم يعلم انه مشرف او خفض مع علم انه
مغرب وربى على ذلك معرفة القبلة وقد عجز عنه بان يطبق الغيم
و يستمر الاستيناف **دفع** قال في الام لو دخل في الصلوة باجتهاد ثم
شك ان تلك الجهة القبلة **ام** لا يزمه المضى فيها لانه دخل فيها باجتهاد
فلا يتغير الا باجتهاد او يقين **نقل** جميع ما تقدم في الاحوال
الثلاث فيما اذا تبين الخطا في الجهة فاما اذا تبينه في التماس والتماس
الجهة واحدة فان ظهر ذلك بالاجتهاد فان كان بعد الفراغ منها لم
يجب الاعادة وان كان في اثناها الخرف ويبني ان يفسد ذلك فمطلوب
ذلك الاعادة ان ظهر بعد الفراغ منها والاستيناف ان ظهر في اثناها
فيه خلاف مبني على اصل في الباب وهو ان المطالب بالاجتهاد جهة القبلة
او عينها وفيه طريقان استمرهما فيه قولان اظهرهما ان المطالب عينها
والطريق الثاني القطع به واعترض الامام على القولين وذو طريقا تابعة
عليها الغزالي وقال لعل المراد ان البصيرة بائلة القبلة جعل السفات
البعيدة واختاره في درجتي احدهما الاختلاف الاثير السالك لا سمر
الاستقبال وان لم يسه الي ان يكون القبلة عينه او يستاده **وقا** بينهما
الاختلاف القليل الذي لا يستلزم الاستقبال في هذه الدرجة موافق
نظر الماهية في الادلة ان بعضها اشده من بعض وان سلكها اسم السداد فلهذا
يجب طلب الاشده ام لا فيه الخلاف قال الراعي واما استمر كلامه بانه لا
يستلزم باثبات ثلاث درجات السفات فمقطع البصيرة بانه يستلزم اسم الاستقبال

او التفات يقطع بانه لا يتسليمه والفتات يظن انه لا تسلية لانه لا يقطع
 فكل يجوز القناعة بالسداد المظنون لم يجب طلب المقطوع به فيه
 الخلاف قال بن الصلاح وحاصل ما ذكرناه انه يجب عليه ان يطلب استداله
 عن الاعية من حيث الاسم لا من حيث الحقيقة ورد الخلاف الى انه يجب
 طلب الاقوام والاسم ما استعمله اسم الاستقبال وان لم يكن اسدا وهل يعرف
 الاختلاف عن القبلة من غير معاينة الاعية عن الشافعي انه لا يعرف الامعائتها
 وعن بعضهم انه يعرف بدورها قال صاحب التفرير وغيره لا يستيقن ذلك
 مع بغية المتسافة عن صلاة وانما يظن اذا قربت **فروع اربعة** **الاول**
 لو صلى اربع صلوات الى اربع جهات باربعة اجتهاد ذات فالذهب النصوص
 انه لا يجب فصا واحدة منها ونية وجهان ايضا احدهما لا يستحق انه يجب
 فصا اقل **وثانيها** انه يجب فصا ما استوي الاخيرة **والثالث** لو صلى صلواتين
 الى جهتين باحدهما من اول ثلاث صلوات الى ثلاث جهات اجتهاد ذات ولا فرق
 بين ان يوجب الاجتهاد للصلوة الثانية او لا واجتهاد متبرعا **الثاني**
 صلى فريضة باجتهاد ثم دخل عليه وقت صلوة اخرى واذا زاد فصا فانية ولم
 يغير اجتهاده ففي احتياجه لا يجزى به الاجتهاد للفريضة الثانية وجهان
 احدهما نعم وهما كالوجهين في ان المقي اذا اقي في واقعه باجتهاد وسلك ثانيا
السر ان ظن الماني بوجع هل يلزمه الاجتهاد ثانيا وكالوجهين في انه هل يلزمه طلب الا للصلوة الثانية
 لا يفيد معرفة العلم **وموجع** قال الرافعي في كلام بعضهم اشارة الى ان الوجهين فيما اذا استمر مكانه
 اخر **والادلة** المعروفة **الثاني** في التيمم للفرق ظاهر واما النوافل فلا احتياج الى تجديده لاجتهادهما
 جهة القبلة فلا احتياج الى التجديد **الثالث** اذا ادى اجتهاد وحسن الوجهين
 قال الله تعالى ولا تساءلوا ولا تساءلوا **والرابع** اذا ادى اجتهاد وحسن الوجهين
 المسامحة التبرير

السر ان ظن الماني بوجع هل يلزمه الاجتهاد ثانيا وكالوجهين في انه هل يلزمه طلب الا للصلوة الثانية
 لا يفيد معرفة العلم
 وموجع قال الرافعي في كلام بعضهم اشارة الى ان الوجهين فيما اذا استمر مكانه
 اخر والادلة المعروفة
 الثاني في التيمم للفرق ظاهر واما النوافل فلا احتياج الى تجديده لاجتهادهما
 جهة القبلة فلا احتياج الى التجديد الثالث اذا ادى اجتهاد وحسن الوجهين
 قال الله تعالى ولا تساءلوا ولا تساءلوا
 والرابع اذا ادى اجتهاد وحسن الوجهين
 المسامحة التبرير

نحو

بين ان مخالفه بعد راد بذا ونه وهل هذه المفارقة بعد رفيه وجهان احدهما
 انها بعد ولو تغير اجتهاد الامام اخرف الى الجهة الاخرى وهل يعني او
 لستنا نف فيه الخلاف ويقارقه الماموم وفي مفارقة بعد رطها ولو
 اخلف اجتهاد استين في التماس في التماس وانفقا في الجهة فان واجبتنا
 في الجهد بناية ذلك فهو كالاختلاف في الجهة فلا يقتدي احدهما بالآخر
 وان لم يوجب فان الشرايع اذا احرم مقلد للصلوة فقال له عدك اخطا
 بك من قلده فان قال ذلك عن اجتهاد فان كان دون الاول في العدة له
 والعرفه بالادلة او كان مثله او جعل حالهما في ذلك لم يلزمه قبول قوله
 وهل يجوز ان يعلم به ينبغي ان المقلد هنا وفي الاحكام اذا اختلف عليه
 اجتهاد الاثنان هل له الاخذ بقول اقلهما او يتخير ونيه وجهان فعلى
 الاول لا يجوز وعلى الثاني وجهان احدهما انه يجوز وان كان راجح بين
 الاول في العدة او العرفه فهو تغير اجتهاد البصير الجهد في اننا انما
 فليان فيه الخلاف السابق في انه ينبغي او يستأنف ولو اخبر بذلك بعد
 فراغه من الصلوة لم يلزمه الاعادة قطعاً وان كان راجح بين الاول كما لو تغير
 اجتهاد الجهد بعد الفراغ وان قال ذلك عن علم ومشاورة فيجب الرجوع
 الى قوله سواء كان الثاني راجح بين الاول او لا ومن هذا ان يقول بصير للاع
 الصلي انت مستقبل التمسك واستتدبرها والاعمى يعلم ان قبلة ليست
 واحدة بين الجهتين فعليه قبوله وهو علمه يقيس الجهد الخطا في الصلوة
 فله من الاستيعاف على الصحيح ولو قال الثاني انت على الخطا فقل ذلك
 يجب قبوله ثم القاطع بالخطا قد يخبر بالصواب فاطعاً به وقد يخبره ظانا
 ويجب قبول قوله في الحالين قال الشيخ ابو عمرو وبغى ان لا يقبل منه اذا كان
 دون الاول او مثله لانه في الحقيقة ظان فهو في قطعه محذور وجب ما تقدم
 في الحالين فيما اذا اخبره الثاني غير الصواب والخطا جميعاً فاما اذا اخبره
 بالخطا على وجه يجب قبوله ولم يخبره هو ولا غيره عن الصواب فهو تغير اجتهاد
 الجهد في اننا الصلوة وقد مر **الرابع** لو صلى الاعمى للجهة بالقليل

واضر في انما يشتر بان له في الحال ان الجهة التي صلى اليها للقبلة باء
داي محرابا او خارجا يعرف به القبلة اتم صلواته وان احتاج الى اجتهاه يطلبه
وقال القاضي ينبغي على ان البصير العاجز هل له اجتهاد غيره ان قلنا نعم
مضى في صلواته والا فلا على الاصح وقال المستوي ان لم يظهر في الحال
الصواب فان بان له تعيين الخطا فهو كما لو ظهر للبصير ولو وقع له ان
الجهة غيرهما بالاجتهاد فنصرف وحكمه حكم بصير بتغير اجتهاده وان لم
يعرف الدلائل ولم يظهر له فوجهان ولو دخل المصير في الصلوة باجتهاده
عمر عيها فان تحول عنها بطلت صلواته ن

باب الرابع في كيفية الصلوة

الصلوة في الشريعة الافعال المعتبرة بالتبشير المحسنة بالسليم وذلك
الافعال تنقسم الى اركان واعضاء وشروط ولا بد في الاعضاء والهيئات
الافعال من امور اخر سمي لها شروطا وقد عقد لها الباب الخامس لشرها
الله تعالى والاركان والشروط بشرط في انهما لا بد منهما وكيف يفترقان
فالجماعة يفترقان امر او العام والخاص ولا معنى للشرط الا ما لا بد منه فعلى
هذا كل ذكر شرط وليس كل شرط كما قال الاكثر ونفترقان
امرا والخاص شرط في العرف بينهما وجوب **احدها** ان الشرط ما تقدم
على الصلوة كالطهارة والستر **والاخر** ان ما شتم عليها الصلوة
واورد عليه ترك المفسدات فانها مفادقة واجبة **بالحق** في الحقيقة موانع
لا بشرط **التالي** ان المراد بالاركان المفروضات الثلاث التي
اولها التبشير واخرها التسليم والمراد بالشرط ما عداها من المفروضات
الثالث ان الشرط ما يعتبر في الصلوة بحيث يفترقان كل معتبر سواء كان
ما يعتبر لا على هذا الوجه **السابع** لابن الصلاح ان اركانها عبادا
عما هو جزا من اجزاها الاصلية وحقيقتها ثلثة بينه ومن غيره قال وقولي
الاجزا الاصلية اجزا من الاعضاء الستة التي اذا اجبرت كانت معدودة

من اجزاها لان حقيقتها توجد به وبها وغير الستة وطان الشرط خارج
من حقيقتها مع ثبوته امرا وجودا يتوقف عليه صحتها وفي قول وجوب
احترار عن عدم المانع فحقيقه الصلوة ثلثة بين هذه الاركان وما لم يشتر
فيها لا تكون شادعا في الصلوة واما الستة وهي التي يندب الشرع في فعلها
في الصلوة وعدمها لا يقتضي بطلانها واما الاعضاء فهو ما يجبر تركه من
الستة بالسجود ومنهم من يسمي الاربعة لاخرها بالاسجود هيئات
ومستويات ومنهم من لا يسمي السجود ابعاضا ويسميها كلها مستويات
وسدوبات ويسمونها الى ما عدا ذلك غيره وهذا اظن اصطلاح **دع**
الغزالي الاركان اربعة عشر في اجناسها فان منها ما لا يشتر كالتبشير
ومنها ما يشتر **اما** في الركن الواحد **كالتبشير** فاما في الركن الواحد
كالرکوع والارکاء ولم يعد الطائفة في الركوع والرفع منه ولا في السجود
والجلوس بين السجدة بين اركانها بل جعلها في كل منها كالحصة المأبغة له **دع**
وجعلها بعضهم فيها من لم يعدها كالرکوع بين الركعة الثانية وهو خلاف
لنظري ومن ابن القاضي الى الاركان المذكورة الاستقبال وصوبه القفال
وسبعة صاحب المذهب ونصه الامام وعداه بعضهم الى الطهارة والسنارة
وهو بعيد وخالف الجمهور بين المقايض واختلفوا في ان فيه الخروج من
الاركان او الشرط على القول بوجوبها وصحح الغزالي انها من الشرط
ومن وجب الموالاة للحق بالاركان واذن اضاف بعضهم اليها الترتيب في
الافعال قال الراجح ويظهر عرف بين الاركان عيا الوجه الثالث في تفسير
الركن ايمانية الدخول في الصلوة ففي قولها **ركنا** او شرط او حيا
احدهما انما شرط وقطع به القاضي الطبري وابن الصباغ واصحهما عند
الجمهور وقطع به جماعة انهما ركن فالركن الثاني الاركان **والثالث**
ان هذه الامور تسمى اركاننا في الغرض في النوافل ومنهم من يسميها مفروضا
وهو غير ظاهر في النوافل ومنهم من سماها في النوافل شرطا وصححه
القاضي **والاعضاء** ستة احدها **القنوت** في الصبح وفي الوتر وفي

نصف رمضان الآخر وقائما الشاهد الاول في الصلوة غير الثانية وثالثها
 المعوق فيه ورابعها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه على القول
 باستصحابها فيه وخامسها الصلوة على الآل في الشاهد الثاني على
 الصحيح بانها مستحبة لا واجبة وحذا في الاول ان استحبابها فيه
 وسما وسمها القيام للوقوف والحيات وهي السنن التي ليست باعاضا
 وكما شرع في الصلوة غير الاركان والشروط والابعاض وهو ما لا يجوز تركه
 بالسجود كالنسيحاف ويجوز ان لا يقرأ في قراءة السجدة **الاول**
 النية والنظر في اية طه انور الاول في اصل النية والنية ذكر في الصلوة لا
 يصح الا بها ولا يشترط اذ انما طول الصلوة للنسيحاف ويشترط ان لا
 يطأ ثانيا فيها وان طأ ثانيا فيها فذلك يعرض من ثلثها واجه الاول ان
 ينوي الخروج منها في الحال او يرد فيه فيبطل وذلك لو نوى الخروج في الركعة
 الثانية او علقه بشئ نوجب فيها قطعا وفيه وجه انه لا يبطل في الحال
 ولو رخص ذلك بعد الانتهاء لافا على عليه صحت قال الامام والترمذي في الرد
 ان حمل له الشك المتناقص للحرم ولا عسره مما حري في الفرائد لو تردد
 في الصلوة كيف دخل الحال وذلك بما يتلى به المستوشق وقد يقع ذلك
 في الايمان بالله تعالى فلا مبالاة به ولو تردد الصائم للخروج من صيامه
 لم يبطل على المذهب ولو جزم نية الخروج فوجهان احدهما يبطل كالصلوة
 وصح جماعة واظهرها عنه الجمهور لا ضرورة ان يقول اقبلت الصلوة
 او قطعت النية وجعل المادوردي ما اذا قصد الاكل او الجماع ونحوه
 ولم يفعل وقطع القايض في هذه بعدم البطلان ولو نوى الخروج من الصلوة
 التي شرع فيها وصرفها الى غيرها بطلت تلك ثم ينظر فان صرفها
 الى فرض كما لو شرع في الظهر ثم صرفها الى العصر لا يفسد عمره وان
 صرف فرضا الى سنة او اية او بالعكس بطلت ولم تحصل التي نواها قطعا
 وفي انقلاب صلواته نعتا قولان اصحهما لا يبطل **الثاني** ان علق
 الخروج بعرض يتعذر وجوده في الصلوة لدخول زيد وهو رب عزيمته

بطلان

بطلان صلواته في الحال وجهان اصحهما يبطل كما لو شرع فيها بهذه النية
 فانها لا تنعقد قطعا وكلام القايض يشتر خلاف فيه وثالثها لا يبطل
 عند رجوع الصفة على الصحيح قال الامام وظهر على هذا ان يقال بطلان
 عند وجودها انها بطلت من وقت التعليق محل الوجهين فاذا وجدت
 الصفة وهو عاقل عن التعليق اما اذا كان ذاك لم يبطل صلواته قطعا
 ولو علق الخروج من الصوم على صفة لم يبطل فان وجدت ففي البطلان
 وجهان فان قلنا يبطل وكان صوم الفل وانشأ الحري قبل الزوال
 قال بعض الفقهاء يحتمل ان يصح صومه ويحتمل ان لا يصح لانه ادخل صومه
 هذا اليوم ولذا بعد الزوال على القول بصحة النية فيه قال الامام ولو
 ند رصوم ثم شرع فيه ويشترط ان يحل منه ان عرض غرضه لربعه لم يبع له
 الخروج وقال البراء بن عبيد الصوم بنية التحلل على شرط الفداء لا جيل
 الاستغناء **قاعدة** قال الامام العبادات في قطع النية اربعة اضرب
الاول الايمان والصلوة ويبطلان نية الخروج وبالنزود فيه
الثاني الحج والعمرة ولا يبطلان بها **الثالث** الصوم والاعتكاف
 والاصح انها لا يبطلان بها **الرابع** الوضوء ولا يبطل نية الخروج بعد
 النزاع على المذهب ولا بالنزود فيه قطعا **المالك** لو شك في انما الصلوة هل في
 بالنية المعبره او لم تبطل صلواته ستواسك في اصلها او في بعض شروطها
 وفيه وجه انها يبطل اذا شك في نفس النية وينبغي ان لا يفعل شيئا في حالة
 الشك فان لم يبرئ قبل التدبر وطهر يقان احدها وروي عن النضر انها
 يبطل ستوا كان الدروع فعليا بسجود او قوليا لقراءة الفاتحة والثاني ان
 المالك يدا ان كان ذلكا لا يبرأ منه في الصلوة كركوع واعند البطلان وان
 كان لا يبطل الصلوة بزيادة مثله وهو الاركان القولية والظاهر ان يبطل
 وهذا على المذهب في ان زيادة الادكان القولية لا يبطل وعليه وجه
 فترفع هذا الطريق قال الغزالي واطلاقهم القول يبطلانها بالفعل الرباعي
 مشكل اذا جهل الحكم ولا تغيير ان تعد ويجهله وان لم يأت بركن قبل

في اظهر الوجهين قال الماردي ولوشك انه نوي ظهر او عصر المبحر
عن واحدة منها فان تيقن النوية فعلى هذا التفصيل **فرع** قال القاضي
لو ثبت في ركني العجز طائفة في الصبح فلما استلم بان له الحال فصلوته
باطلة لانه شك في انه نوي الغرض او النقل وقد اختلف قبل المندرجين
فيحل كالموسك في اصل النية وقال ايضا لوشك في التمسك الاول وفي الطهارة
فقام الى الثالثة سنا كما ثم ذكر انه من طهر بطلت كالموسك في النية ثم ذكر
بعد احداث فعل وقال العجز في لانه بطل وان قام ليتوضأ ثم ذكر انه من طهر
عاد ديني وسجد للسهو **فرع ثالث** قال بن القاص لو حرم بالصلوة وشك
في الاعتقاد وهو تائبا لم ينعقد صلوته وقابض وقالوا انه لو تردد في
بطلت صلوته بالاستفهام وانعقدت بالاولى اذا نوي بكل تارة الافناح
الصلوة او الخروج منها بالنية بدخل في الصلوة وبالذبح بدخل فيها وقال
الطبري ان نوي الشروع قبل النية الثانية ثم كسر الثانية مستندة بهذه النية
ففي دخوله في الصلوة بالنية الثانية وجهان بناء على ما اذا اعلق الخردج من
الصلوة على شيء هل يبطل في الحال ان قلنا يبطل صح صلوته هنا ولو لم يبق
بالنية الثانية وما بعدها انتحارا لا يحول لا صح دخوله بالاولى وباقي النبيين
ذكر لا يبطل الصلوة **النظر الثاني في كيفية الصلوة** والنية تقسم الى
نوازل: القسم الاول الفرائض يجب فيها قصد امرين احدهما فعل
الصلوة وهو العز عنه بقوله اصلي واودي وخوقها ولا في احدا ونفث
الصلوة بالبال مع عمله عن نفس الفعل **القسم الثاني** في تعيين الصلوة للوجهين
ظهر او جمعة او عصر فان نوي فريضة الوقت فوجهان احدهما لا يجز به ولو نوي
في غير يوم الجمعة في الظهر لم يصح صلوته على المذهب ولا يصح الجمعة بنية
الظهر المطلق في صحته بنية الظهر المقصورة خلاف يبنى على انها طهر
مقصودة او صلوة مستثناة فان قلنا بالتالي لم يصح وان قلنا بالاولى
فوجهان قال الامام ولو نوي الجمعة فان قلنا في صلوة مستثناة صح وان
قلنا في طهر مقصوده لم يستتر بنية العصر على الصحيح واختلفوا في

النية وصح

امور

امور احدها في استعراط كون الصلوة آداء وقضا وفيه اربعة اوجه
احدها وهو نية انه لا يستتر بنية انما لا يستتر بنية انما لا يستتر بنية
نية القضاة بالاداء واما ان كانت عليه فابنه استتر بنية الوداة نية
الاداء لا فلا فضع به الماردي وعلى الصحيح يصح الاداء بنية القضا
وبالعلتن واستشكله الراعي وقال هذا اما ان يعني به ان تعرض في الاداء
حقيقته ولكن يجوز في قلته او على لسانه لفظ القضا والدر في علته او يعني
انه تعرض في الاداء الحقيقية القضا وفي القضا الحقيقية الاداء وشيئا اخر
ان يعني به شيئا اخر فلا بد من معرفته وان عنوانه الاول ولا ينبغي ان يختلف
في جوارده لان الاعتبار في النية بالضم دون العبادة وان عنوانه الثاني
فلا ينبغي ان يقع فيه نزاع في المنع لان قضية الاداء مع العلم بمرج الوقت
وعلمته هو او عيب فوجب ان لا ينعقد به الصلوة كما لو نوي الطهر تلبسا
او خمسا قال النوري وهو الزام صحيح وقد صرحوا بان من نوي الاداء
في وقت القضا عالما بالحال لم يصح صلوته بل اختلف وليس ذلك مراد
الاصحاب بقولهم يصح القضا بنية الاداء او علمته بل مرادهم من نوي ذلك
وهو بخلاف بالوقت لغيم وخوع امين وفرض الرواية مسئلة الخلاف فيما
اذا قال اتقى صلوة فريضة الوقت قال القاضي الطبري وغيره لو طهر في
الوقت خرج فصل في نية القضا فانها يات اجزاء قطعا وقد نص الشافعي
على علمته وقال القاري ليس في هذه المسائل ما يدل على ان نية
القضا يراد لتعيين الصلوة عن الاداء بنية الصلوة نصحت بنية القضا
وان لم يصح بها وانما يصح الخلاف في صودة وهي اذا كان عليه قضا
ظهر ثم دخل وقت ظهر اخر فصلاهما نسي انه صلاهما فصل الظهر
فاصدا فريضة الوقت وعكس تصويره بان فرض الوقت قد يستتر
عنه لانه فعله ونسيته والقضا واجب عليه وان لم ينو لا من يعتبر
بنية القضا لا يستقط القضا عنه لا فله ما وجب عليه اذ المربوها
ومن لا يعتبر بنية القضا لا يسقطه لان ذمته استعلت بالظهر فقال

وقت صلاها قال القاضي لو دخل في الصلاة في وقت العصر فظنه يصلي الظهر
فقال نويت صلاة ظهر الوقت لم يصح لأنه ليس وقتها وإن قال نويت ظهر اليوم
صح وقال البغوي وجب أن تصح إذا نوي ظهر الوقت كما لو صلى في عثم ثم
بان أنه صلى بعد الوقت ولو كان عليه نية أو قوامت فلا خلاف أنه
لا يشترط أن ينوي ظهر يوم الخميس متلا بل بغير نية الظهر والظهر الغائبة
إذا شرط نية القضاء قال القاضي وقد تكون الصلوة الواقعة في وقتها
قضا بان نيتها في الوقت باق فعليه أن يصليها في الوقت نية القضاء
ونية التوبة والرواية في الثاني في اشتراط التعرض للفرصة في الوداه
والمقصود وجهان أحدهما أنه يشترط وقايتها لا وجهها الثاني قال
الرافعي لم يطل قصوها ولم يفرقوا بين الصبي والبالغ وقالوا في المعنيين
صلوته في الجماعة الصحيح أنه ينوي الفرقة قال النووي والصواب
أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفرقة وقد صرح به بن الصباغ
وغيره. الثالث في اشتراط التعرض للأضافة إلى الله تعالى بأن
يقول لله أو بفضله الله وجهان ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة وعبد
الرحمات على الصحيح قال الرواية في المستحب **فإذا** العبادات ثلثة
أضرب. **أ** أحدها ينصرف إلى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو
الحج والعمرة والطهارة لأنه لو نوي هذه نفلا وقعت عن الواجب الثاني
ما ينصرف إلى نية الفعل والوجوب دون التعيين وهو الزكاة والكفارة
الثالث ما ينصرف إلى نية الفعل والتعيين وهو الصلوة والصوم وفي نية
الوجوب وجهان وحكي الإمام عن العراقيين أنه إن نوي الزكاة أو الكفارة
لم يجب نية الوجوب وإنما علقوا ذكر الصدقة فلا بد من نية الفرقة
فروغ نقل الرواية عن أبيه أنه لو فاتته الظهر ففضاها وقت العصر ونوي
أنه يصلي صلاة يومه محتمل أن يقال لا يصح لأن ظهر اليوم قد يكون إذا
وقد يجوز فضا فلا بد من نية تميز الغائبة ومحتمل أن يصح لأن ظهر اليوم
بالأضافة إلى هذا الوقت لا يكون الغائبة فوجب التمييز والرواية

ظاهر

في الصبح أنه صلى فرغته يشترع في أدائها التوبة أو سنن منها الفتوى دائما
ولم ينو الصبح على هذا الخلاف فافهم وقد باسم الصبح ولا يعلم أن المراد
بهيئ النية الصبح إلا الخواص فلا يفتي التمييز والرواية عليه فافهم
صبح غيرها أو لا فافهم عليه أصلا استواءه في تأخيرها ولم ينو الغاء نية
فإن كان عليه صبح الوقت لم يجز لعدم التمييز وإن لم يكن عليه صبح الوقت
محتمل أن لا يجوز لاقتسام الصبح إلى أدائها فافهم ومحتمل أن يجوز لأن الصبح
الذي عليه الآن ليس إلا الغائبة فينصرف نية إليها ولا الوفاة العتسا
ففضاها بالها فتوي بان يصلي العتسا التي هي البارحة فوضعه ولم ينو الغائبة
تغلي هذا من الوجهين والأشبه الجواز هنا وهناك الوجهين في أن نية الرضبة
هل يلزم في صلوة الظهر **القسم الثاني النوافل** النوافل وهي ضربان أحدهما
النوافل المتعلقة بوقت أو بشئ فتشترط فيها نية فعل الصلوة والتعيين
بالأضافة كسنة التوبة وصلوات العبد بن والحسنين والاستسقاء
والزاد والضحى والوتر فينوي سنة الظهر أو أدائها أو سنة العتسا
وذكر في الخبر و صلوة عيد الفطر أو عيد الأضحى وفي التوابع التابعة للفرقة
وجدا أنه يفتي فيها نية أصل الصلوة من غير تعيين بأضافة إلى ذكر في الخبر
فإنه لا بد فيها من التعيين بالأضافة وذكر بعضهم هنا أن سنة الصلوة
المتقدمة عليها أو المتأخرة عنها شرطها أن تقع من نيتها فلوظال الفضل
بينهما لم ينعدهما وهو غير ب واما الوتر فينوي فيها سنة الوتر ولا يفتيها
إلا العتسا فإن وتر واحدة أو أكثر وجمعها مستلزمة واحدة نوي الوتر
وإن فرق بينهما ففيها يتوابع أحدهما أن يتوابع كل فستلزمة ركعتين من
الوتر. وقايتها أنه ينوي ما قبل الأخيرة صلوة الليل. وثالثها أنه ينوي
سنة الوتر. ورابعها ينوي مقدمة الوتر قال الرافعي وشبهه أن تكون
الأوجه في الأوليه دون الاشتراط وفي اشتراط التعرض للمعلة في هذا
الضرب وجهان كما في اشتراط الرضبة في الأول والأصح أنه لا يشترط والاختلاف
في اشتراط الأداء والقضاء والأضافة تعود إلى هذا **الضرب الثاني** النوافل

الطلعة ودعى فيها سنة فعل الصلوة ثم صلى فاشأى من الركعات وقبل لا يزيد
على اربع وقبل لا يزيد على اثنين وقبل لا يزيد على واحد قال الرازي رحمه
الله يذكروا هنا خلافا في النعوض للقلبية والنعوض بخاصيتها في الاطلاق
والا بطلاق عن الاسباب والافات كالنعوض بحاضه الضرب للاول
فروع الاول لو عقب النية بقوله ان شاء الله تعالى بالقلب واللسان فان
قصده التبرك او الوقوع بحسبته اليه لم يضر وان قصده الشك لم يصح صلواته
الثاني لو قال لا تسكن صلى الظهر لنفسك ولكيلا ينادى فصلها بهذا
النية اجزائه صلواته وقرب منه ما وصل الى افعاله عزمه عنه تصح صلواته
نص عليه بن الصباغ ومعه في كلام الغزالي في الاحياء ان ينظر في الباطن الى الباطن
عليها فانه قالوا فان نية العبادة باعث احسان من مؤاخرات معاولها
او مشاركا في الواقع لمن له عزم في الصلوة للتوابع وللجهة للادوي فكل منهما لو
انفرد استقل فله اجر من حصل الله ان يحسنه عليه ليجز لا يقع مؤاخر
الرجح والمعادن كما اذا كان باي بالعبادة متكلف فاذا رآه الناس حلف
عليه فله ان يقضي من الثواب بقدر حقيقته من العمل المشاركون لمن كان
يعمل الخبر لاجل الثواب ومن اجل الناس ولو انقضى كل منهما لم يعمل فله
لا شك في بطلانه واحكام ثوابه الا ان يكون باعث احدهما اقوى فيباب
او بان ثم بقدر مقامه **الثالث** لو نوى الفرض فاعدا وهو قادر على القيام
لم ينعقد في صاوكه لا ينعقد نقلا في اظهر القولين ويجوز بان فمن حذر
بالظهر قبل الزوال لكن الاصح هنا وجه ثالث وهو الفرق بين ان يكون
جائلا لا بالمال فصحيح او غائبا فلا يصح ويجوز بان ايضا في الاداء والاشتغال
الامام والعابد بالركوع والي بتلييه الاحرام وبعضها بعد تجاوز
حد القيام بقي انعقادها نقلا اقوال اصحابنا ان علم بالتحرير لم ينعقد
وان لم يعلم ان ينعقد ولا ينعقد نقلا قطعا ويجوز بان ايضا في ادائك
المصلي ظهره عصر الا و قد ان الصحيح انها تبطل فيها اذا صلى الفرض فاعدا
لعمرة ثم قد روي القيام في اثنا الصلوة فلم يقرر هل ينقلب نقلا ولا يجمع هنا

انها

انها تبطل وفيما لو احرم بالقر من سفرد انما اقيمت جماعة فتسلم من ركعتين
لندارك الجماعة والاضح صحتها نقلا وبما لو شرعوا في صلوة الجمعة فخرج
الوقت في اثناها والذهب انهم يجهوها ظهرا وجزء بهم والثاني لا يجزئهم
يجب الاستيعاف وعلى هذا في انقلها نقلا وبطلانها وحمان والقولان
في هذه المسئلة كالقولين فيها اذ احرم بالبح قبل استهله هل ينعقد عزمه
والاضح الجامع للتسايل ان من لم يفي صلواته بما ينال في الفرضية دون القلبية
في اولها وفي اثناها وبطل فرضه هل يفي صلواته نافله امر تبطل والاضح
يختلف في الصور واما محل النية فهو في الصلوة وغيرها من العبادات
وغیرها القلب وهو القصد في الشيء ولا يشترط فيها كلام لسان ولا فستائي
والدعي النطق بها مع غفلة القلب ولا يضر عزمه مع وجود القصد ولا
النطق بخلاف ما في القلب كما لو قصد الظهر وشيئا لسانه بل القصر لمن
يستحب ان يجمع بين القصد والقلب والتلفظ باللسان وعن الزبير
انه ذكره قولا انه يجب الجمع بينهما قال بن الصباغ يستحب التلفظ بالنية
نقلا قالها في غير الصلوة ولا بصورة ذلك في الصلوة فانها تقدم التلفظ بها
قبله ثم يستحب ذكرها بقلبه حتى يتم التيسير وكلامهم محمول على هذا
النظر الثالث في وقت النية قال الشافعي رضي الله عنه نوى صلواته
في حالة التيسير لا بعده ولا قبله فيجب ان يكون النية مقارنة للتيسير وفي
شبهة المقارنة بله اوجه **أحدها** ونسب في المشايخ المتقدمين انه
يتم في النية بالقلب مع ابتداء التيسير ويفرغ منها مع فواعه منه قال ابن مام
والنية لا يقصور ان نشاطها على اذ منه مترتبة ولا الذي يقبضه في الكبير
علوم متعاقبة متعده متعلقة بالصلوة للمؤبد يستحبها ولا ذات
الصلوة وما يجب النعوض له وصفاتها كالطهيرة والعصرية والفرضية والادائية
يطول التيسير ويقترن القصد في هذا الوصف باخر اولها عن اول التيسير
فتكون استحضار هذه العلوم من اول التيسير لا اخره ولا يقبل هذا الزمان عن
واعزم من عليه فيه وانكره المحققون هذا القول والوجه الثاني الصحيح انه

حجب انشراح النية للهجرة النبوية دون سطرها عليه بل لا يجوز دونه على هذا
قال جماعة يجب ان ينقد من النية على التكبير ولو نسي سرابا من الخير
اولها عن اول التكبير وقال لا اكثر ولا يجب ولو قدمها فالاعتبار بالنية
المفارقة ثم ان قدمها ولم يقدمها في وجوب استهامة النية الى اخر التكبير
وجها ان احدهما يجب وجزم الرواية بما في مقابلته واما بعد التكبير فلا يشترط
استصحاب النية ولا يضر عزوها لكن يشترط ان لا ياتي بمناهيها ثم
المستداهم الى اخر ليس بقس النية وانما هو العلم بحصولها ويذكرها بقلبه
قال بن الصلاح وحاصله علوم اخر مرتبة متعلقة بعين ما تعلقت به تلك
العلوم المتقدمة اذ تلك متعلقة بصفات الصلوة وهذه متعلقة بحركات
نية الصلوة بصفاتها والثالث واختاره الامام والغزالي انه لا يلزم هذا
المتدني في المفارقة في الوجهين ولفي المفارقة للعرفية العامة حيث يعاد
مستحضرا للصلوة غير غافل عنها قال النووي وهو المختار ونسبته الامام
الى العراقيين وعبر واعنه بانه تخير بين مفارقة النية بالهرة وسطحها
على جميع التكبير وكلام الغزالي بوجه بانه يخير بين التقدم على التكبير
والاستطالة وليس كذلك ولو خلا اول التكبير عن النية لم ينقد صلاته
وطعا خلافا لما اذا خلا اول كناية الطلاق عنها فانه يقع في وجوه
الرقن الثاني التدبير وهو ذكر في الصلوة وبه افتتاحتها فدخل في الصلوة
بالهجرة وفيه وجه انه يدخل فيها بغيره من التدبير لقول ابي حنيفة
ومقتضاها ان يجوز من الشرايط لا الاذكان وهو مقتضى قول الطبري
في الصلوة الرباعية خمسة وادعوى خمسة ثمانية منها قبل الدخول طهارة
الحديث وطهارة الخبث وستر العورة والعلم بدخول الوقت واستقبال
القبلة والنية والتكبير والكلام فيه في القادر والعاجز **اما القادر**
عليه فتعين عليه الابتناء بلفظ التدبير مستند الى لفظ الله ولا يجوز له
القول لا ذكر اخر وان قادت معناه لقول الرحمن اجل او الرب اعظم ولا
الابتناء بلفظ التدبير مستند الى غير لفظ الله تعالى لقوله الرحمن والرحيم

الصلوة

او الملك

او الملك احب ولا الامان بترجمته لسان اخر وفيه وجه انها تنقد بقول
الرحمن ابر او الرحيم ابر الذي يلفظ ابر مستند الى اسم من اسمائه تعالى
تعالى ومقتضاها الطرد في غيرها كالفه وتساوي ابر وينقد بقوله الله لا ابر
كل الجدي كما ينقد بقوله الله ابر من كل شيء او ابر واجل واعظم وبقوله
الله ابر لغيره ولو فصل بين لفظي التدبير بصفة من صفاته لقوله الله
الجليل ابر والله عز وجل ابر والله لا اله الا هو ابر لم ينقد قطعا
كما لا ينقد اذ وقف بين لفظيه وقفة طويلة ولو عدلته فقال ابر الله
او لا ابر الله فظاهر كلامه في المختصر في التدبير الله انه لا يجز به وفي الامم
انه لو قال عليكم السلام في اخر الصلوة يجز به ولا صحاح جريان اطرافها
بغير النصين وتاينها فيها فولا ان اظهر ههنا انه لا يجز به فيها فخرج منها
ثلاثة اوجه وفيه وجه رابع انه يجز به في التدبير لا لغير الله دون ابر الله
وجب الاحتراز في التدبير عن الامان بصفة اخرى اليه بان يقول الله ابر
او او بن الحسين شانه او متحررة شانه من زياده صمدتها او بالف بانه من
زيادة فتح الباب بصيرا كبار وغيره بد الرافان حصل شيء من ذلك لم
يصح تدبيره قال الشيخ ابو محمد ولا يجوز المدة الاعلى الالف التي بين الالام
والها واذا لم يفرط فيها واذا قال صلى الله عليه وسلم ما اوما الله اء كبير
فلينقطع الهمة من قوله ولتحفظها فتدو صل فذهبت في الراجح فهو خلافا لاولي
وصح ولا يبرئ احرا لم بل يستحب سلق ويجب ان تدبر فاما حيث يلزمه
القيام فلورفع بعض حروفه لا في حدة القيام فقد تقدم ذكر الخلاف في
انقطاع صلواته فلا يجب ان يسمع بنفسه اذا كان صحيح السمع ولا
غرض منه من لفظه وغيره فان كان شيء من ذلك اتي به بحيث يسمع نفسه
لوم بين المانع واما العاجز عن كلمة التدبير فله كالان احد هما ان لا
علته النطق بها خرس وخوة فعليه ان يحرك لسانه وسفتيه ولها بانه
بالتدبير فقد رما كانه وان كان ناطقا للخر لا يطا وعد لسانه ان ياتي بها
لزمه الابتناء بترجمته وليس له العدول الى اخر اخرى يودي معناه

وجميع اللغات في الترجمة سوافتحير منها على الصحيح وقيل الشربانية
والعبرانية منقذ منان على غيرها ثم الفارسية مقدمة على التركية
والهندية وقال الماوردي اذا احسن السريانية والفارسية فثلاثة اوجه
احدها بلبس بالفارسية وثانيها السريانية وثالثها بلبس فيها وان كان احسن
التركية والفارسية في تعيين الفارسية وجهان فان كان احسن التركية
والهندية خيرا بل خلاف **الثانية** ان علمه حسب القعدة عليها ابا العلم
من استبان او مزاجه موضع لبس عليه لفظ التبشير فلزمه ذلك فان كان
باديه لا يجد فيها من يعلم لزمه السير الى بلد او قرية ليعلمها على الصحيح
وثانيها لا ياتي بترجمته وقطع به الماوردي وضعه الامام ومن عجز عن
التعلم فاتي بالترجمة في الحالة الاولى لا اغادة عليه وكذا في الثانية ان
صاق الوقت عن التعلم وان اخذ التعلم مع التمكن حتى صاق الوقت اغادة على
الصحيح **فصل** واما سنن التبشير فرفع اليد من معه وغير بعض قدما
الاصحاب انه يجب فرق باجماع من يعتد به قبله وهل يفرق بين اصابعه
قال الغزالي لا يكلف منها ولا يفرجها بل ينزلها مفسورة على هياكلها وقال
الرازي يفرجها فترى شطا وقال صاحب المذهب والجمهور وداه الحايلى
ثم الاصحاب يستحب فرفجها قال الماوردي الاصحاب للاصابع في الصلوة
احد احد **ثالثا** حالة الرفع في الخرم والركوع والرفع منه والقيام والشه
مستحب المقر بين فيها **الرابعة** حالة القيام والاعنه الى من الركوع فلا
تفرجها فيها **الخامسة** حالة الركوع وتستحب فرفجها على الركن **السادسة**
حالة السجود وتستحب ضمها ونحوها الى القبلة **الحف** مستحالة الخلو
بين السجدة بين فيها وجهان صحيحا انه حالة السجود وثانيها انها تترك
على سبيلها **الثانية** حالة الشهادة اليمنى مقبوضة الاصابع الالستجة
وفي الاجماع خلاف ياتي وفي التبشير الوجهان اللذان في حالة الخلو
بين السجدة **في الفصل مسائل** الاولى في قدر الرفع والنزول في الامر
والخضراء يرفع يديه خذ وكعبه ويتبع الاثرون ودوي جماعة عن

الفرانه يرفعها حيث يحاذي اطراف اصابعه الى اذنيه والهاماه شحمة
اذنيه والهامه مخبئة ثم من يقول من يفسر القول يرفعها احد ومن يديه
عن المضد صحوة ومنهم من اسمه قولاً ثانياً وقيل فيه قول ثالث انه يرفع
يده الى اذنيه وفي الوجيز قولاً اخر انه يرفع يديه الى اذنيه حيث لا
يحاذي اصابعه شحمة اذنيه وغلط فيه ولو كان المصلي يقطع اليدين
واحدة يها من المعصم رفع الساعه او من الوضوء فوجهان اصحهما يرفع ثانياً
لا ولو لم يقدري على رفع احد ورفع احد بها القدر المستحسن بل كان اذناه
ورفع اذناه ونقص الى ما يمكن فان قدر عليها فالزيادة اولى بض عليه ولو
كانت احد يها مقطوعة من اصلها او مثلاً لا يمكن رفعها دفع الاخرى واذن
كانت احد يها صحيحة والاخرى غليظة فصل في العلية ما تقدم ودفع الصلوة
بض عليه قال ولو ترك دفعها عمدا او سهواً حتى لا يبيع بعض المصلي في رفعها
في باقيه فان اتم التبشير لم يرفع وهذه الرفع مستحب لكل مصل في امام
واماموم ومنفرد رجل وامرأة وفي كل صلاة فريضة او نافلة وفي كل صلاة
للجنازة والعبد بين الاستسقاء وسجدة في التلاوة والشكر وتواصلى او
تجده وهو قائم او قاعدا او مضطجع بوجه ايمان انه يرفع يديه قال المتولي
ولستحب ان يكون كفه الى القبلة عند الرفع قال اليعقوبي والسنة
لستحبها عند الرفع قال في الاحياء ينبغي ان لا يرفع يديه الى قدما
ولا يرد هماً الى خلف من يديه ولا ينفصها عنها ولا شمالاً قال المتولي ينبغي
قبل الرفع والتبشير ان ينظر الى موضع سجوده ويترك راسه قليلاً
ثم يرفع يديه ويذكر **فاين** قال الشافعي رضى الله عنه الصلوة تفتتح
بفرضين السنة والتبشير ويسنة وهو الرفع **الثانية** في وقت الرفع اوجه
سنة احدها انه يرفعها من غير تبشير ثم يفتي التبشير مع اداء سالتها
والغنازة في الاحياء والثاني انه يبدى الرفع مع ابتداء التبشير ويرسل يديه
مع انهما سنة فيجب التبشير مطلقاً بالرفع والا ستان معاً والثالث انه يرفع
يده غير مبشور ثم يبداه فاراد ان يرسلاً فبمع التبشير بين الرفع

قال الحلي في الارشاد
ان في الصلوة اصابع يديه
حواليه

والادشال وصحة صاحب المهدب والنودي **والخ** مشانه بعندي الرفع
مع ابدا التدبير ولا استجاب في الانها فان نزع من التدبير قبل
عام الرفع او بالعلس امر الباي وان نزع منها حظ يديه ولم يستند
الرفع وصحة الما في **الس** ادش عن الشيخ اي محله وتسميه القتر الي
الى المحققين ان هذه الجفيا فكلها استواء لا اولوية فقد صحت الروايات
بها كلها ومن الشيخ اي حامد انه لا خلاف عنه نا ان يبتدي الرفع
مع ابدا التدبير وانه لا حظ يديه قبل استهابه **الثالثة** فيتحقق للعلل
بعد حظ يديه من الرفع ان يضع اليمنى على اليسرى وروي بواسطه
عن المشافعي رضي الله عنه انه قال القصد في تدبير يديه فان ارسلتهما
ولم يجتهد لهما فلا بأس بالذهب الاول وقال النووي الذهب ان لردسالة
مدروه فيقبض بيمينه اليمنى على نوع اليسرى وبعض الرسع والساعة ثم
تخير بين بسط اصابع اليمنى في عرض الفصل وبين نشرها في صنوب
الشاعل ثم يضع يده على هذه الجفيا تحت صدره وفوق سرته وقال
ابواسطه تحت سرته واذا ارسل يديه فيرسلهما ارسل ابلغانهم
يضعهما الى الصدر ثم يضعهما قال الرابع في الاحكام ما يقتضي لاول وفي كلام
البعوي ما يشتر بالباي **فل** وفي بداية الهداية المصريح بالاول
ونقل ابن الصلاح عما نقل عن الغزالي انه قال لا ينبغي ان يرسل يديه ثم
يستأنف ويضعها الى الصدر فاني سمعت واحدا من المحققين الخرافا ورد
بانه يرسل يديه الى صدره وهو مخالف لما في البداية والاحكام وصحة
النودي ومن سنيه ان لا يقصره حيث لا يقيم ولا يحطه بالمبالغة في ذلك
وحكي المستوي وجهها انه يستحب مد مكبره الاحرام واما فكبيره ان
الاستفالات فالفرع استجاب مدتها الى ان يصل الى الكون السعال اليه
ويستحب الامام الجهر بنكبة الاحرام وشاير تليدات الاستفالات والتسبيح
ليعلم المأمومون فان كان ضعيف الصوت لم يرض او غيره ممن المأمومون
حبس يستمع الناس ويحزن رفع المزمار والامت دون رفع الرجل والمأموم يستل

للاستواء وبقوة له الجهر **التول في القيام** وهو ركن في الصلوة المفروضة
اجمعا لا يصح من القاء وعليه الابه حتى لو قال مسلم افا استعمل العقود
في المفروضة بلا عذر او قال القيام فيها ليس بواجب كقرا لا ان يكون
قريب عمدا بالاستسلام ولشترط فيه استقامته فيقارن الطهر قبل الشاكر
عليه ان تقف ما لا يلا اليه من البسار ولا يقف منحنيا الى حد الراعين
فلو لم يبلغ حد الراعين لكان اليه اقرب من الانضاب لم يصح
على الصحيح قال الامام وبعض الناس قد منحني قليلا ثم صير فمها ورفع في
الحال وقال الا عند الحرام من الفاحشة لم يجز يديه ولو فعل ذلك في
قراءة غيرهما بقي البطلان عندي يرد ود الظاهر انه يبطل فان لم
يبلغ حد الكثرة والافعال لتعدد القومات في رعدة واحدة كما لو عدد
الركوع في رعدة وهو قريب من الاخران عن القبلة قصدا وهو مبتطل
وكان ينبغي جعل هذه الاخذة بمثابة الافعال فان قل زمانه لم يضروا
لشترطه كالفعل الكثير ولو اطرق داسه من غير اخنا صحت صلوته
قطعا قال في الاحكام وهو اقرب الى الحشوع واعض للبصر وقال في الخلاصة
هو سنيه ولو قام على احدى رجله صحت صلوته وكره ان لم يكن عذر
واما الافلال وهو ان يقف مشغولا غير مستند الى شيء ففي اشراطه ثلثة
اوجه احدها ان يشترط ان يكون على سني لم يصح صلوته سوا كان تحت لو
زال المستند سقط او لا واصحها لا وصح صلوة العتد على عصا والمستند
للحجة اراوا انسان سوا كان سقط لو زال المستند ام لا وثالثها
انه ان كان تحت لورفع السناد لم يسقط صحت والا فلا ولو اتى اذ كان
يستلبي استمر القيام حيث لورفع قدميه على الارض لا ملنه اليها لم يصح
صلوته وطعا لانه يعاق نفسه فان شرطنا الافلال فغيره فوجها ان
اصحها انه يقصص من خشيا واثابها لا ويصلي فاعدا ولو عجز عن انضاب
لنقوس طهره بزمانه او كبره فان لم يصل الى حد الراعين قام منحنيا وان
وصل اليه فالذي ذكره الامام والغزالي انه يصلي قائما او قال ان كلامهم ذلك

عليه والمنصوص الذي ذكره غيرهما من الطرفين انه ليس له القعود عليه
ان يقوم فاذا اذا ان يرجح زاد في الاحتياط ان قدر عليه ولو عجز
عن الركوع والسجود دون القيام لعله يظهر ما معه من الاحتياط فامداني
بما احتسب الطاعة فمخني لها بقدر الامكان فان لم يطق حتى راسه
ورقبته فان احتاج فيه الى ستي بعتد عليه او اميل الى جانب له لزمه ذلك
فان لم يطق احتياطاً اذ في اليها قال البغوي يوجب بالركوع قائماً بالسجود
قاعد او لو عجز عن القيام على قدميه وقدر عليه على ركبته ففقد شراً
لا يحمد ذكرهما الغزالي وجهين وقال ان احتياط الامام انه يقوم ولو
قدر على دوام القيام لكن لم يطق المنع من اليه الامعش لزمه الاستعانة
فان لم يجد متبرعاً لزمه الاستنجار باجرة المثل ان وجدها وفي زيارته ان
العادي انه لا يلزمه وفي فتاويه انه يجب وضع يديه على الارض حتى لو
لو اخذ رجلان يحميه ووقفاه في الهوى حتى صلى لم يفسح صلاته
واعلم ان الواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة دون الزايد عليه فلو
زاد فهل ينعى الجميع واجبا او الواجب قدر الفاتحة والباقي تطوع فيه
وحما ان احكام الاول ويظهر فايدهما في تفسير الواب بناهما بعضهم
على القولين في تعلق الفرض بالوقوف وهما حاربان في الزايد في الركوع
والسجود على قدر الطائفة قال الامام ولا حجة وصف القيام بعد قراءة
الفاتحة بالفرضية ونجده فوض الخلاف فيما اذا وقف زمنا ولم يقرأ الفاتحة
ثم قراها هل يوصف ذلك بالفرضية من حيث انه كان في ايقاع القراءة
المفروضة فيه وكان لا يستوعق قطعه قبلها وتطول القيام افضل من
تطويل الركوع والسجود وبجبرها في النوافل وليس في الفضل تطويل السجود
فصل اذا عجز مصل الفرض عن القيام صلى قاعدا ولا ينقص ثوابه
عن ثواب القائم للعدو خلاف ما لو صلى النافلة قاعدا مع القدرة فان
ثوابه على النصف من ثواب القائم ولا اعادة عليه وليس المعنى بالعجز عدم
الناهي بحسب ولا حصول اذ في المشقة بل خوف الهلاك وزيادة المرض

مخوف

ولخوف المشقة السد بده في معناه ومنه خوف الفرق ودون ان الرأس
في حق ركب السفينة ولا يمنع من كونها من اجل ذلك قال لزم ما
الذي اراده في ضبط الحجر ان تحفه بالقيام مشقة ذهب الخشوع ولو
قد روى القيام باعتماد اذ انكسار على عكازه او معين وخوف قال لزم ما
والمستوي لا يجوز له القعود قال المستوي فان لم يجد معيناً الا باجرة لزمه
بدله اذ قال العادي والقاضي والبغوي لا يلزمه ان يقوم معتد اعلى ذلك
ويصلي قاعداً ولو جلس الغزاة في مكان نادى ركعتي الصلوة ولو قاموا بالراهم
العدو ونشئ الله بغير صلواته او لزمهم القعدة فيها قولاً انها لا تصح
ولو كانوا ان يقعد هم العدو وفصلوا قعوداً صحيح ولا اعادة على الصحيح ولو
جلس للغزاة وركب العدو فحضر الصلوة ولو قام لراه العدو وصلى
قاعد او لا اعاده اذا قعد العدو ولا ينبغي لقعوده هنا بل بحريه جميع
هيات القعود المكن بركه الاقواء هنا وفي جميع قعود الصلوة وفي تفسيره
للمداوحيه اصحابها انه ان جلس على اليثية وينصب فخذه به وركبته كالكلب
وزاد بعضهم فيه ان يضع مع ذلك يديه على الارض وثانها ان يفرش
رجليه ويضع اليثية على عقبه وتاها ان جعل يديه على الارض ويقعد
على اطراف اصابعه والمروءة الهن عنه الاول والاخير ان حازان والثاني
سنة في الجائز بين السجدة تنزع غاستياقي ويذكره ايضا ان يقعد ماداً
رجليه وفي الفضليه من هيات القعود قولان وجهان اوضح القولين انه
يقعد مفترشاً كما في التشهد الاول وسباني بيانه لرسالة الله تعالى وثانها
انه يقعد مربعا وصحة الروايات واحدا الوجهين وهو احتياطاً للقاضي انه
ينصب ركبته اليمنى ويجلس على رجله اليسرى كالمفترش بين يدي المقرئ
والثاني انه ينور ركبته كالشهادة الاخير ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة
وانفرد المادودي فقطع المادودي بانها تجلس مربعة وقطاعاً لا في الام
اذا كان قادراً على ان يصلي قائماً سجداً وتخفف الصلوة واذا صلى خلف
الامام احتاج ان يقعد في بعضها احب ان يصلي سجداً اذ كان غير راقي

ترك الجماعة فان صلى مع الامام وعجز عنه صح صلواته وقال الشيخ ابو
 حامد و صلواته في الجماعة افضل وقبل انه قال بتخير وقال صاحب الدجابر
 ويحتمل ان يقال لا يجوز ان يصلها في الجماعة ولو كان حيث لو اقتصر على قراءة
 الفاتحة امكنه القيام واذا زاد عجز صلى بالفاتحة قائما ولو شرع في السجدة
 فحجز قعد ولا يلزمه قطعها لغيره **ع** لو صلى قائما لم يستمسك بوجهه
 ولو صلى قاعدا استمسك قال الفقهاء **ع** لو صلى قائما لم يحاذي في القيام كما
 يصلي العادي قائما على المذهب وقال القاضي في صلى قاعدا يحافظ على الطهارة
اح ذكره للمصلي ان يقدر احدي حلية في القيام ويعتمد عليها **فصل**
 من صلى قاعدا اذا قعد رعا الارفع في الركوع الى خد الركوع قال الامام
 رتبة الغزالي يلزمه ذلك وهو متها مفرع على ان من يبلغ الخلوه خد
 الركوع يصلي قاعدا فاما على المذهب انه يصلي قائما لذلك فلا يصح
 هذه المسئلة الا ان يفرض ان يقدر على الوقوف قد ركع الركوع لا قعد
 القيام فحينئذ يصلي قاعدا او يرفع للركوع كما ذكرنا اما من يقدر على
 الارتفاع الى خد الركوع فهو كقاعدة ولا يمتنع في خد الركوع عباد **فصل**
 احدهما انه يخفى لا مقدرا او لمكان النسبة بينه وبين السجود كما النسبة بينهما
 في حالة القيام ويبان ان كل الركوع في القيام ان يخفى حيث يستوي
 ظهره وعنقه وحينئذ يحاذي جهته موضع سجوده واقله ان يخفى حتى
 يبلغ ذائنه ذبيته وحينئذ يقل وجهه او بعينه امام ذبيته من الارض
 وسعى بين الموضع المقابل وموضع السجود مستأف فراع هذه النسبة
 في حاله القعود فان قل دكوع القاعد ان يخفى حيث يقابل وجهه ما ورا
 ذبيته من الارض واكمل ان يخفى حتى يحاذي جهته موضع سجوده الثانية
 ان يخفى حيث يصير بالاضافة الى القاعدة المنصب كالراج قائما بالاضافة
 الى القائم المنصب فيعرف النسبة بين حالتي الركوع والركوع قائما
 ويقدر ان المابل من يخصه عند القعود هو قد رفا منه فيخفى بقدر
 تلك النسبة ومعناها فاحدا انما سجوده في سجود القائم فان تجدد

عن

عن الركوع والسجود اني بالقد والمكن من الاخذ ولو قدر عن الركوع وعجز
 عن السجود قرب حنفته فيه من الارض بقدر الامكان حتى لو امكنه ان
 يسجد على صدره او عظم راسه الذي فوق الجمجمة وعلم ان جهته متوجه بذلك
 اتوب الى الارض لزمه ذلك ولو امكن ان يسجد على صدره وصفا على الارض
 لزمه ذلك ولو وصفا على يديه لم يجز به وحلى الرواية عن الاصحاب ان
 لا يتجهد على صدره عند الامكنه وقال القاضي لا يستجد على الوشادة
 ثم هذه العاجز اما ان يقدر على الاخذ الى خد الركوع القاعد من غير
 زيادة او على كفه بغير زيادة او مع زيادة ففي الحائكة الهالكه جعل السجود
 احفظ من الركوع ويستحب الامان باهل الركوع وحيث ان ياتي بالقدر
 الرايد في السجود واما في الثانية فعليه ان ياتى بركعة ركعة سجود او لا
 يلزمه الاقتصار في الركوع على الاقل للميسر واما في الاولى فكذلك ولا يجوز
 نسمة الاخذ المقدور في الركوع والسجود بان يصرف بعضه الى الركوع
 والباقي الى السجود قال الامام فهل يجب عليه ان يحل عام السجود بقلبه
 ويجز به على ذكره فيه احتمال فاما اذا قدر على سني منه فانه يعتبر على الفسر
فصل اذا عجز المصلي عن القعود اما بتعذره او بخوف ضرر او مشقة شديدة
 فامسره القيام صلى واقدا وقال الامام لا التقي في ترك القعود عما التقي به
 في ترك القيام بل اشترط فيه عدم القدرة عليه او خوف الهلاك او المرض
 الطويل الخاف له بالمرض الذي يعدل به الى التيمم في يفيته ثلثة وجبه
 فولات ووجهه الى القبلة ان يصنع طبع على جنبه الا من يستقبل بوجهه
 وجميع مصادم بدنه الى القبلة كما يوضع الميت في الخد ويستحب ان يصنع طبع
 على جانبيه الا من فان اصطحب على جانبيه الا يشره وقال ابو محمد هو على
 خلاف الاولى وانهما انه يستلقي على ظهره ويجعل بجلبه الى القبلة ويضع
 خده راسه وشداه لرفع راسه نصيب وجهه الى القبلة ويجزى اما ده
 بالركوع والسجود في صوب القبلة وهما كالتوليز في الخضر والوجه انه
 اصطحب على جنبه الا من ويجطأ حمة الله الى القبلة وقال الرواية يجعل وجهه

ايضا الى القيلة وقال الامام هو غلط والخلاف في الوجوب لا الاولوية بخلاف
الخلاف في هتاف القاعده والخلاف فيما قد روي الاضطجاع والاستلقاء اما من
لم يقرأ ولا على احد هتافا في به قطعاً اذا صلى على هتاف من هذه الهتاف
فان قد روي على الركوع والسجود الى بها والا اذ ي هتافاً تخنيا وفريجهته
من الارض بحسب الامكان وجعل السجود اخفض من الركوع فان عجز عن
الاستدارة اليها بالراش او به جفنته فان عجز عن الايماء اجري افعال الصلوة
على قلبه بان عمل نفسه قايماً وراها وساجده اويافى بالقراءة ولو ركع
في حالتيها فان اعتقل لسانه وجب ان يجري القراءة والادكار على قلبه
كالاصحاح ولا يصيد وفيه وجه بعيد ووجه اخر انه لا يصلي ويستقط فرض
الصلوة عنه في هذه الحالة **فالمذهب** انها لا تسقط اذا دام عقله باقياً ولا
خلاف ان القاعده لا يلزمه اجراء القيام على قلبه **والاول** ان
الفتح الصلاة قايماً فحجز في اثباتها عن القيام بعد روي **والثاني** ان افصحها
ثابت الحجز في اثباتها عن العقود وقد روي في القيام في اثباتها
بما د روي القيام وبني كذا من استخما من طبعها للعجز فقد روي العجز
او القيام في اثباتها بالقدود وعليه وبني شهر من جدد وقد روي
على القيام ان كان قبل الفاعلة قام وقراها قايماً وان كان في اثباتها قام
وقراها قايماً في القيام ولا يلزمه استئذانها وعليه نزل القراءة في خصوصه الى
ان ينصب فان قرايته لزمه اعادته بخلاف ما لو عجز عن القيام في
اثبات الفاعلة فانه يقعد ان مله ويصنع طمع ان لم يمله ويقرأ في حالة
هو به كذا قاله الغزالي والراعي وقال صاحب الرشد لا يجز به القراءة في حالة
هو به وعبادة البغوي والسوي يقتضي ان له ان يقصر فيها ولا يجب قبل
تخير وان قد والقاعد على القيام بعد القراءة وقبل الركوع لزمه القيام
ليهي منه الى الركوع ولا يلزمه الطائفة فيه وللإمام فيها احتمال ولا يجز به
ان يقوم لاخذ الراعي ويحاط ثم يرمع ثم يستجد على المذهب ويستحب في
هذه الاحوال ان يعيد الفاعلة اذا قام خلاف ما لو اعتدل عن الركوع

جالسا

جالسا وحف قبل الطائفة فانه يلزمه الاعتدال والطائفة وان حف في
الاعتدال بعد الطائفة لزمه ان يقوم ليستجد من قيام في اظهر
الوجهين لكن ان وقع ذلك في ثانية الصبح قبل القنوت لم يثبت له القنوت
قاعداً ولو فعل بطلت صلوة بل يقوم ويقنت ولو وجد الحفة في ركوعه
قال الامام فان كان قبل الطائفة وجب ان يرفع مضيقاً الى حد الراعي من
قيام ولا يجوز ان ينصب قايماً ثم يرجع وان كان بعد هتاف لم يلزمه ارتفاع
الى ركوع القاعدين وحلى عن لزمه انهم قالوا يجوز ان يرفع راحها
مطلقاً لم يوجبوا قال الامام في الحالة الثانية ولا يبعد ان يجب الارتفاع
اذا دام ملائماً للركن قال الراعي والاصحاب لم يفرقوا في جواز الارتفاع
بين ان يحف قبل الطائفة او بعد هتافها ولو ركع المصلح بغير صلاته على منعه
من الاعتدال سقط عنه وسجد فلو زالت قبل دخوله في السجود لزمه
العود الى الاعتدال وان زالت بعد نيلته به لم يجز له العود الى الاعتدال
فان اتي به بطلت صلوته وحيث دللنا لزمه القيام فلم يبق بطلت صلوته
وقيل ينقلب بفلا ويحذف الاول لو عاد العجز ومنعه من القيام قال الماوردي
ينظر في حاله حين امكنه فان كان قاعداً في موضع جلوس من صلوة للطبق
كالشبه والجلوس من السجدة تنبى صحت ولا اعاد عليه وان كان في موضع
قيام من صلوة المطبق بطلت **الفرع الثاني** يحجز فعل النوافل قاعداً
مع القعدة على القيام سواء فيه الروايت وغيرها وفي صلوة العيد من
والسوفين والاستسقاء وجد انها لا يجوز والصحيح جواز التنقل مضطجعا
مع القعدة على القيام او القعود ويجازي هذا فهل عليه الانان بالركوع و
السجود كما لو صلى العباد وعليهما العاجز عن القيام والقعود الفرض امر له
الايماء كالعاجز عنها في الفرض فيه وجهان اظهرهما الاول **الثالث**
القاعد على القيام اذا اصاب عينه مزرع كسزول الماء وقال له طيب وثوق
بيديه ومعرفته ان صليت مستلقياً او مضطجعا امسك فداؤك وادع
خيف عليك العي فهل له ان يصلي مستلقياً مضطجعا لذلك فنه وجهان

احدهما الاجور واخذاه الشيخ ابو حامد والبندجي اطهرهما الحواز
وهما كالوجهين فما اذ اخاف من استعمال الماهل يتم ولو قيل لبان صلب
قاع الدلت مدا وابل قال الامام جواز القعود وقطعا وهو يبيننا على ما
قاله التجوز وترك القيام عمالا يجوز به ترك القعود كما تقدم قال الرازي
واللهوم من كلام غيره انه لا فرق قال النووي وهو المختار **الرابع** سئل
الشيخ عز الدين عن رجل سقى الشبهات ومعتصر على ما قول طين طيبة فقد
في وقت فاعتصر على نوع واحد لا بدوم معه القوع فصغف عن اثنان المجمعة
والقيام في الغرائض هل هو مصيب فاجاب بانه لا خيرة ورجوع يودي الى استقامة
نوايض الله تعالى **القول في القراءة** والاذكار وقراءة الفاتحة ركن في الصلوة
ولها سنتان سابقتان وسنتان لاحقتان **فاما** السابقتان **فقال** اولي
دعا الاضاح يستحب للمصلي اذا لم ير ان يستفتح بقوله وجهت وجهي
الى قوله وانا من المسلمين ثم يقول اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربي
وانا عبدك طمعت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا
يغفر الذنوب الا انت واهدني لافضل الاخلاق لا يهدي لافضلها الا
انت واصرف عني سيئاتي لا يصرف عني سيئاتي الا انت لبيك اللهم لبيك
وستعديك والخبر كله بيدك والشرك ليس اليك انا بك واليك تباركت
وتعاليت استغفرك وانتوب اليك وقال في العدة يستحب ان يقول
بعد الله البس لله كبريا وسبحان الله ذرة واصيلا **وقال**
جماعة يستحب ان يقول بعد التكبير سبحانك اللهم ربنا وبحمده
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول وجهت وجهي الى
اخر ما تقدم قال النووي ويستحب ان يقول ما رواه ابو هريرة ايضا
وهو اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم
بقى من خطاياي كما بقى الثوب الا منقى من الدنس اللهم اغسل خطاياي
بالماء والثلج والبرد ثم دعا الاستفتاح بسحب لكل مصلي من امام زمانه
ومنفرد وامرأة وصبي ومسنان وقاعد ومضطجع ومفترض ومغفل وسفل

كانت

كانت الناطلة مطلقا او مرتبة كالعيد والاستسقاء والسوف والقيام
الاول وفي صلاة الجنائز وجهان احدهما انه لا يستحب فيها الا ان لم يمام
لا يربد على قوله وجهت وجهي الى قوله وانا من المسلمين الا ان يكون
امام يقوم بمحصول من لا يتوقعون من الحقهم ورضوا بالتطويل لئلا ياتي
بالدعا كما لا يستثنى المستبوق اذا ادرك الامام في غير القيام فانه لا ياتي
به حتى قال الشيخ ابو محمد لو ادركه واقعا من الركوع لم يات به انما يقول
ستمع الله من حمده وسلك الحمد لا اخره موافقة وان ادركه في القيام
فان علم انه مملئ الاثنان به وبالفاتحة **فقال** الشيخ
ابو محمد ويستحب ان يجعل في قراءته وقيل لا قوله وانا من المسلمين فقط فم
نصت لقراءة امامه وان علم انه مملئ ذلك او شك لم يات به فلو اتي به
فروع الامام قبل فراغه من الفاتحة فهل يرجع معه ويترك ما في الفاتحة او
يتمها وان تاخر منه خلاف ما في وان علم انه مملئ الاثنان ببعض الدعاء
والقعود والفاتحة دون الكل لا يمكن ولو ترك المصلي الدعاء اياه و
سهوا حتى شرع في القعود لم يعد اليه ولا ينداد في سجدة الركعات
نصر عليه وقال الشيخ ابو حامد يعود اليه من القعود واسأله الغزالي
في قول قد علم انه يعود اليه بعد القراءة وعلى المذهب لو خالف واتي به لم
ينزل صلواته ولا يستجد للسهو قال في الامر والحوالي به حين لا امر به
فلا شيء عليه ولا يقطع ذكر الله تعالى الصلوة في اي حال ذكره ولو اخر
مستبوق فاتي الامام عقب احرامه اثنان معه ثم اتي بالاستفتاح والسو
ادرك الامام في السجدة الاخيرة فاحزم وجلس فقام الامام مع اول
جلوسه قام ولم يات به ولو سلم الامام قبل قعوده لم يقعد وما في بدعا
الاضاح المتابعة **المائة** القعود ويستحب للمصلي ان يعود امام قراءه
الفاتحة وطره فركه سواء كان اماما او مأموما او منفردا رجلا او امرأة
او صبيا حاضرا او مستغفرا فاما او قاعدا او مضطجعا اميا او محاديا لا
المستبوق الذي يخاف ثوات بعض الفاتحة او استغفله واستغفله بالفاتحة

وبأية بنية الثانية وصعته المستحبة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وفيه
 وجه جزم به البند بحجج انه يقول أعوذ بالله التميع العلم من الشيطان
 الرجيم قال الماددي وأفضل له أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبعد أعوذ
 بالله الحلي من الشيطان الغوي قال البند بحجج ذلوف أعوذ بالرحمن من
 الشيطان وأعوذ بكلمات الله من الشيطان الرجيم ففي فان كانت الصلوة
 سترية استر به وان كانت جهرية وطهر بقا أحدها لستر به وطهر
 وأصحها ان فيه بلته اقوال اصحابها انه يستتر به وثانيها انه يجهر به وصحة
 السجدة ابو حامد والمحاملي والتهان في خبر بين الجهر والاسرار فان قلنا
 يستتر به أو في جهر فيها لو تنس خالف السنة وفي استحباب التعمد في كل
 رعدة طهر فاحدها فيه قولان • أحدها لا يخص بالاولى • وثانيها
 انه يستحب في كل رعدة للثاني في الاول استحبابا والثاني القطع بالاول
 والثالث القطع بالثاني وان قلنا لا يستحب في غير الاول وترد فيها عمدا
 او تنهوا استحب في الثانية فطعا ويجري القولان في استحباب المغمى
 في القيام الثاني من الرعدة الاولى والثانية من صلوة السجود ويستحب
 التعمد في صلوة الجنازة على الصحيح **فروع** يستحب التعمد لكل من يريد
 القراءة في غير الصلوة ايضا وجهره انفا • فان قطعها بذكرها أو
 سكوت طهر بل استأنف وان وطعه استجده فلا ردة وأما الفاتحة
 فالنظر فيها في القادر عليها وفي العاجز عنها • القسم الاول القادر
 عليها يلزمه حمسته أمور • الاول القادر عليها يلزمه قرائتها في القيام
 أو بدله من فعود أو اضطرار وفي ذلك لا يفسد الصلوة الا بها ولا يقوم
 مقامها شوا من القرآن ولا يرحمها وتعين قرائتها على المصلي مفترضا
 كان ادا ما أو ما مؤما بالغار صبييا قايما أو قاعدا أو مضطجعا أو ساجدا
 أو خائفا في كل صلوة فرضا كانت أو نفلا سترية كانت أو جهرية على المذهب
 ونقل المزية ان ما مؤم الجهرية لا يجب عليه قراءة الفاتحة وعن بعض المذاهب
 انه لا يقرأ مطلقا في الجهرية والسرية وعلط التصريح ان قلنا لا يقرأ الا من

الجهرية

الجهرية والمزاد في الرغبتين اللتين يسمع فيها القراءة دون غيرها فلو جهر الامام في
 السرية أو غلص فوجهان أصحهما ان الاعتبار بفعل الامام وثانيها تحاك
 الصلوة وصحة المغمى ولو كان المأموم لا يسمع قراءة امامه أصح ما بعد
 وجهان أصحهما الفاتحة وهما كالوجهين في وجوب الانصاف على ما مؤم
 الجمعة إذا لم يسمع الخطبة وحيث لا يقرأ المأموم لا يستحب له التعمد
 على الصحيح وان قلنا يقرأ كسره له ان يجهر حيث يودي جاره بل يستتر
 حيث يسمع نفسه ان كان سميعا فذلك في القراءة ويستحب للامام
 ان تستل بعد الفاتحة بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة قال السرخسي
 والرويات ويستحب ان ياتي بعد السجدة بالذوات الواردة دعا الافتتاح
 اللهم باعد عني وبين خطاياي لا اجزيه قال النووي ونحوه والذكر
 والقراءة والذوات استرا الان الصلوة ليس فيها سكوت حقيقة للامام يستثنى
 رعدة المستبوق فان شئنا ذلك الامام في الركوع ليس عليه قراءة الفاتحة
 ولا امراد ولا قايما ورجع قبل فراغه منها لا يجب عليه ياقبها وهل يبق
 حركتها الامام عنه او لم يجب عليه فيه خلاف صحيح النواوي الاول
 ولشروط ان قلنا تلك الرعدة محسوبة للامام فان لم يحسب له بان
 كانت رعدة امام محدث او قايما لا خامسة ناسيا رجب الفاتحة على
 السبوق على ما استبان في **الشافعي** فراه يستمر الله الرحمن الرحيم والها فحج
 فرائها في كل رعدة وفي اية من اول الفاتحة عندنا ولستنا به ولا بعض
 اية في سورة براءة اجماعا وهل في من القرآن في اول كل سورة غيرها فيه
 ثلثة اقوال • اصحابنا اية منها • والماني انها بعض اية •
 والمالك انها الست من القرآن في سائر السور غير الفاتحة • وعن بعض
 الاصحاب ان الستملة اية كاملة من السور التي احزما قبلها تالما والرديف
 كالعمران مع اخر البقرة وان لم يدين احزما قبلها تالما والرديف وهي
 بعض اية منها كاخرا فرب مع اول الرحمن وهو ضعيف وهل في في
 الفاتحة وغيرها قرآن على تسبيل القطع او على تسبيل الظن والحكم فيه وجهان

علم
السرخسي

ح

ل

أحسنها الثاني يعني ان الصلوة لا تصح الا بقرايتها اول الفاتحة ولا تكون
 قراءة السورة كاملة الا بقرايتها اولها ولا يجزئ منها قطعا وقال
 صاحب العدة على الاول بل زادها ونفسق قارئها وكما ان الفاتحة
 وحدها في الصلوة فكذا كل كلمة منها وفي تسعة وعشرين كلمة كل حرف
 من حروفها وحرف في مائة واثنان واربعون حرفا وكذا جميع شذائنها
 وفي اربع عشرة شذوة والحرف المشدود حرفان او لهما شاذ ولو شدد
 حرفا تخففا منها قال المادودي والرواية انما يجزئ وفيه نظر ولو
 ابدل حرفا بحرف وهو قارء عليه لم تصح قرائته ولا صلواته ولو ابدل الصاد
 بالطاء في المعضوب والضاكين في مصحتها وجهان للشيخ اي محذوف والصحيح
 الذي قطع به الجمهور انها لا تصح وكذا لا يحتمل الاخلال بالحرف لا يحتمل
 الحذف المحل بالمعنى لصحة ما انعمت او تسركاف اياك نوبه وبطل صلواته ان
 تعد ويعيد القراءة ان لم يتعد فان لم يحل بالمعنى فتصح ذال تغبده ونون
 تستعين وضاد الصراط وخوف لم تبطل قرائته ولا صلواته ستواته اذ لم ي
 وحرم عليه تعدد في السمة وجهه ان صلواته لا تصح اذا تعدد قال المادودي
 مبنى على ان الاعجاز في النظم والاعراب جميعا امر في النظم فقط وجوز
 القراءة بكل من القواف السبعة قال الراغب وكذا ان القراءة الشاذة اذا
 لم يكن فيها تغيير معني ولا زيادة حرف ولا نقصان قال النووي فان
 كان فيها تغيير معني او زيادة كلمة فان تعد بطلت والا فلا ويتبعه
 المشهور في فتاوى الفقيه بن خمزي المصري انه يجوز القراءة بالشواذ
 المروية بالاحتماد في غير الصلوة واقرها وقال النووي لا يجوز القراءة
 في الصلوة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لا فحشا لا شذوفا لان الله ان لا
 غيبا لا بالتواتر وذلك يختص بالسبع ومن قال بغير هذا فهو عارط اذا
 جاهل وقد نقل الحافظ بن عبد البر الاجماع على انه لا يجوز القراءة بالشواذ
 وانه لا يصلي خلف من يقرأ بها وقد انفق فقها تغداد على استنابه
 ابن سمود احداية القرين بها مع ابن مجاهد لقراءته واقره بالشواذ

قال
 اقرها

دعه

دعه واعليه بالرجوع والتوبة سبحانه واستهد واعليه فيها قال الاصحاب فلو
 قرا بالشواذ في الصلوة بطلت صلواته ان كان عالما وان كان جاهلا لم
 تبطل ولم تختيب له تلك القراءة ثم ان قرا بها فان كان جاهلا بها او
 تخربها عثر فان عاد اليه وان كان عالما بها عثر وتغزير المبلغ الي
 ان انتهى عنه واذا قرا بآية من السبع استحب ان يتم القراءة بها فان
 قرأ بعضها بغيرها حاز بشرط ان لا يكون ما قرأه بالثانية من بطل الاول
 ولذا قال ابن الصلاح قال الشيخ ابو محمد وبشرط في شيئا من الفاتحة
 ان يكون صامه غير مشقوق بغيرها لطيفة المخرج من بين المائة ان
 كانت به لغة فتمت من اصطلحها وكملها مشنونه بالثاني فان كانت فاحشة
 لم يجز للشاكر من ذلك الاقضية وان كانت حسيه حارة والاحسن برفضا
 في التشديد على الخلل العروف للقرآن وهو الشذوذ الحاصل في الدرج
 فان بالغ فيه لم تبطل صلواته ولا بشرط فيه فصل كلاما والبصيريون بعدونه
 عجزا وعسا ولو فصل البسمللة من الحمد لم قطع هجرة الحمد وخفها ولا ولي
 ان يصلها بها وان لم يقف على نعمت عليهم ومن الناس من يقف في الرتيك
 فيجعل الكلمة كلمتين قاصدا اظهار الحروف فيقف بين السنين واليا
 من تسعين وقفة لطيفة وذلك لا يجوز والحائز من الرتل ان يخرج الحرف
 من مخرجه ومثقل الى ما بعده من غير ترتيل القرآن وفصل الحروف والكلمات
 بيان وليس منه فصل الحروف ولا الوقف في غير موضعه ومن قام الثلاثة
 اشياء الثلاثة التي على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لا استباعا ولو اخرج
 حرفا من غير مخرجه بان قال الصراط لا يصاد بحضه ولا سبيل بحضه بل
 بينهما فان لم يمكنه لعلم صحته وانما ملته وجب وزنه قصا كل صلوة
 صلاحها في من القرب في التعلم والحق الواقع في غير الفاتحة ان غير المعنى
 لقوله اذا عشي الله من عباده العلماء يرفع الله او قرا كله شاذه لقوله
 فاقطعوا انامهما وقوله فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام مستأبغات تبطل الصلوة
 وان لم يغيره ولا زادة في الكلام لم تبطل به الصلوة لمن ذكره وبشرط في

الغزاة ان يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا مانع فان كان مانع من صميم
او غيره استشرط ان يحرك لسانه بالقرأة وشفهيه بحيث يسمع لو لم يكن
مانع وكذا حكم الشاهد وسائر الاذكار والشبهات **الرابع** في
فحجب مراعاة فلو قرأه في الوقت من النصف الاخير على الاول لم ينعقد بالانحجب
قطعا واما الاول فان قدمه عند الميعاد به وعلم استيناف الفاتحة ولا
سجل صلوته وان فعله فاستنابا عتده به وبني عليه الا ان يطول الفصل
فستناف قال الراعي وينبغي ان يقال ان كان يعجز الترتيب بسبب
للمعنى بسجل صلوته اذا تقدمه كما يشي في الشبهة واما الشبهة فانه
ابله بمعناه فان كان يحجزه اجزاه وعليه التعليل وان كان مع القدر
لم ينعقد صلوته على الصحيح وفيه وجه انه لو قال اعلم انه لا اله الا الله بدل
استه اجزاه ولو ترك ترتيبه فان قدم واحدا فطر فان غير غير بسبب
لمعناه لم ينعقد صلوته قطعا ان تقدم وان لم ينعقد المعنى فطر بقاها
القطع بانه صحيح وهو المصوح . وثانيها ان صحته خلافا لهما
لا تصح وقطع به القاضي والتولية وهما كالخبر يقين في قوله اعلم التمسك
قال بعض الفقهاء ولو غلبت القنوت على طريقه من مري بعهده بحرجه
على هذه الخلاف وعلى خبر يقين من لا يري تبعه ان لا يصح **الخامس**
المؤالة بن كمال الفاتحة واجب فلو قطعها فان كان عامدا بانه سكت
في اثناهما فان كان سكتا طويلا بشر بقطعها والاعتراض عنها بطلت قرأته
وبلزمه استنابا فهاستوا كان احتيازا او لغايب ودوي الامام والغزاة عن
العراقيين وجهها بعيد انها لا تبطل ولم يوجه في كتبهم وقال الفقيه هو
محال ظاهر كلام الشافعي وان قصر من السكوت لم يوسر اذا المنيو معه
قطع القرأة فان نواه بطلت على الصحيح ولو حللها بقرأة اية اخرى او
تسبيح او تهليل انقطع المؤالة قل ذلك او لم يشر وان كرر اية او كلمة
منها فان كان لردده في اية اخرى بها على وجهها او لا لم يضر وان كان
لغير سبب فقد تردد ابو محمد في الحاقه بالرد فسد قطع به المؤالة واستبعد

الامام

الامام والغزاة وقطعا بانه لا يقطعها وجزم به ابو محمد في التيمرة والبغوى
وقال لو قرأ نصف الفاتحة ثم سكت هل لا بالتيمرة فاعلمها ثم تذكرا انه اني
لها بحسب عادة ما قرأه بعد الشك ولا يجب الاستيناف وعند بن سرتج
تبعه الصلوة ان لم يعد الى التيمرة وقال المتولي ان كرر الاية التي هو
فيها لم تبطل قرأته وان اعاد بعد ما فرغ منه بان وصل الى انتم عليهم ثم
فراما لك يوم الدين فاستمر على القرأة من ملك يوم الدين اجزاه وان
انقصر عليها وقرا غير المقصوب عليهم لم يفسد قرأته واستناب وقال
القاضي في الفتاوي ان كثر قراؤه بحيث طال الفصل استنابها والا
فلا وقال صاحب البيان ان كرر اية منها فان كانت من اولها او اخرها كثر
تضر وان كان في اثنائها فالتيمرة ان كثر قراؤه في حلال غيرها تبطل قرأته
ان تعدد سببا سببي وظاهره انه ان ابد ذلك من عنده ولم يقف
على القول المتقدمه وبحي في ذكر اية اركمية منها وجد ان الصلوة
تبطل مطلقا من الوجه في ذكره والرن القول بسطل كالرن الفعلي وفيه
قال القاضي لا يابى فيها الا بالاية والكلمة ذكرا في الفاتحة لا في نفس الصلوة
والفاتحة ركن في الصلوة وهو ضعيف هذا كله اذا تعد فان كان فاستنابا
او حاشا لم تنقطع قرأته **فروع** الاول ما تقدم من قطع الذكر والقرأة
فيما كثر ما مؤداه في الصلوة . ولست من مصلحتها اماما امر به وهو
من مصلحتها كما لو استناب في اثناهما لياما امامه او سكتا او استنابا عند قرأه
الامام اية رحمة او عذاب في اثناهما او قال عند قرأة البس الله يا حشر
الحاشين بلى او فتح على الامام قرأته او سجد معه سجدة بلاوة في انقطاع
المؤالة بذلك وجهان صاحبها عند الاكثريين لا وبني عليها وهو مضموع
على المذهب في استحباب هذه الامور له وفيه وجه وثانيها انقطع ويجب
الاستيناف وصححه جماعة كالوفتح على غير امامه او اجاب المؤذن او
حمد الله لعطاسه او سبح لمن اسنادت عليه فانه انقطع وقطعا وحل
الرواية في اخاية المؤذن وجهها انه لا ينقطع على قول اصحابها من

الفاضل الطبري القول بالاول بان سوال الرحمة والتعويض من العذاب وقوله
 بلى لا يقطع والاحوط في متنايل الخلاف ان يتساقط الفاتحة من وجها
 من الخلاف والخلاف فيمن لي بذلك غايه القائل في به ناسيا او جاهل
 فلا يقطع قرانه فطعا . الثاني لو ترك الموالاة ناسيا وقدم عليه سله
 في اصله وفي انه لو ترك الفاتحة في ركة ناسيا فالحج يد انه لا يعتد
 بذلك الركة بل ان تدرك في الركوع او بعد قبل القيام في الثانية لغت
 الاولى وصارت الثانية اولى وان تدرك بعد التسليم فان قصر الفصل
 لزمه العود والبناء على ما فعل في ركعة ويستجده للشهو وان طال لزمه
 الاستئناف والقدير انه يعتد بها وعليه هذا ان تدرك بعد السلام
 فلا شيء عليه وان تدرك في الركوع وما بعده وقبل السلام فوجهان
 احدهما وقطع به السوي يجب ان يعود في القراءة واصحها وهو نص في
 القديم وقطع به ابو حامد انه لا يبنى عليه وركعة صحيحة وسقطت
 عنه القراءة وهما كالوجهين فيما كون في الركيب في الوضوء الى في حله
 ونعم اذ عرف ذلك فاذا ترك الموالاة في الفاتحة ناسيا فالنقص
 الذي قطع به الجمهور ان قرانه لا يتطلد يبنى عليها للعود وسواء كان
 ذلك سكتا او بقرانه غيرهما سوا قلنا بعد ترك الفاتحة ناسيا ام لا
 وليس يفرع على القديم ان تركها لا يضر وقال الامام والفراي يتطلد
 وتساقط على الحج يد ان النسيان ليس عذر اذ ترك الفاتحة كما لو
 ترك الزنيت ناسيا ونقص في الام على انه لو اعيا في اثنا الفاتحة فسكنت
 للاعيا يبنى على قرانه حين امكنه اجزاه وصحت قرانه للعود **الثالث** قال
 الشيخ ابو محمد لو شك بعد الفراغ من الفاتحة في كلمة او حرف منها ولا
 اثر له ولو فرغ منها شك في انما لم يقرأه اعادتها في الوشك في اثباتها ولو
 قرأها فلا فطرطن لنفسه وهو يقرأ غيرها ولم يفرق قراءة جميعها عليه
 استئناف قرائتها وان كان الغالب انه لا يحل الا اخرها بعد قراءة اولها
 الا انه يحل ان يترك منها كلمة او حرفا فان لم يستأنفها ودع عمدا بطلت

ملوك

صلواته وان دلت ناسيا او جاهلا وكما سئل قبل القراءة في الركعة الثانية
 لغو **فصل** واما العاجز عن قراءة الفاتحة فان كان لحزن فعليه ان
 يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه النطق لو قرأ وقف فيه
 الامام وان لم يكن به حزن فعليه التمسك بالقدم عليها بتعليم او تحصيل
 مصحف يقرأها منه شرا او اجارة او غادة فان كان ليلا او في طلة لزمه
 تحصيل الشراج ايضا عند الامكان فان لم يجد الا مصحفا الغائب فقد
 روي الرواية عن واليه انه يحتمل جوازا اخذه بل يلزمه ذلك للضرورة
 كما في اكل الطعام شرا اذا اخذه فحل بجبارة التل وهل ضمنه نقل عن
 بعض الاحتجاب انه كالمستعاضة بضمن العين دون المسفعة قال ويحتمل ان
 لا يضمن لان الاخذ باستحقاق فالو كان المالك حاضرا لزمه الدفع اليه
 في هذه النظر فلو استنع من ذلك لزمه اعادة كل صلوة صلاها في هذه
 الحادثة على المذهب وفيه وجبه انه يلزمه اعادة ما صلى من حين امكنه التعلم
 الى ان يسرع فيه فقط **وفي الفصل الثاني** الاول اذا اغد رعليه
 التعلم لصيق الوقت فلا دونه وتعددت القراءة من المصحف فلا يحزن به
 ترجمتها فليسان اخر ولا ملعة اخرى غريبة فان فعل ذلك غايه ابطلت
 صلواته او ناسيا او جاهلا لم يعتد بها ولا يتطلد الصلوة ويستجده للشهو
 ثم ان العاجز ان احسن غير الفاتحة من القران لزمه قراءة سبع ايات من
 غيرها وليس له العذر ولا الذم ولا يجوز ان ينقص الايات عن السبع وان
 كانت اكثر من الفاتحة خروفا ولا يضر طول الايات وزيادة خروفا عن
 خروفا الفاتحة وفي اشتراط عدم نقصان حروفها وحذف قولان
 اصحهما انه يشترط وعليه هذا لا يشترط ان لا ينقص حرف كل اية من لاية
 المبدل منها على الصحيح وحسب كل حرف من الفاتحة والبديل
 بحرفين وفي اشتراط توالي الايات وجهان احدهما وجزم به الامام والفراي
 والرافعي نعم واصحهما على ما ذكره النووي وحكاه عن النص لا وقطع به جماعة
 ولو عجز عن ايات متوالية بالشروط المذكورة اي سبع متفرقة نص عليه

وبتعبه المحمود قال الامام والغزالي لو كانت الآية الفرد لا يفيد معنى منظوما
 اذا قرأت وحدها المتولد تعالى ثم نظر بطهران لا نأمره بقراءه هذه
 الاي المعربة وجعله ممن لا يحسن قراءتها وان كان ما أحسنه من القرآن
 دون السبع كاية واثنين فالكصيح انه يقرأ ما أحسنه وباتي بالذكري لا
 عن الباطي وقيل يجب ذكر اوقا أحسنه حتى يبلغ قد والفاحة ولو احسن
 بعض اية قال بعض الناحين مظهر انه يترها وينقل الى الذكري اما اذا
 لم يحسن شيئا من القرآن فليزمنه ان ياتي بالذكري لا وفي الذكري الواجبة
 اوجه **احدها** يجب ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولفظه وصحة العرائ
 وثانيها انما يتعين يجب معها كلمات من الذكري لتبين شبعه انشراح
 والا واني ان يكون المضافان ما مثله كان وقام شيئا لم يكن واصحها انها
 لا تنعش ويجزبه جميع الاذكار من التشبيح والتكبير والتحميد والثناء
 وغيرها ويجب شبعة اذكار وعلى هذا في اشراط عدم نقصان حرف
 الذكري عز حروف الفاخرة الوجهان المتقدمان وقال الامام لا يبر اعني ههنا
 الا الحروف بخلاف ما اذا احسن غيرها من القرآن فانما يبر اعني قد دلل بان
 وفي الحروف الخلاف وقال البغوي يجب ان ياتي شبعة انواع من الذكري قال
 الراعي وهذا قريب وفي قيام الذكري المحض مقام القرآن كالدرك قد
 لا يبعد فانه والله ولعل الاشبه ان ما يتعلق بابود الاجرة يجزبه دون
 ما يتعلق بابود الدنيا ووجه الغزالي والتووي **الثاني** وينبغي القطع بتعين
 الحمد لله لا يضاف الفاخرة وتخص الخلاف بغيرها قال الماوردي واذا لم
 يحسن الذكري بالعربية واحسنه بالجمجمة وان لم يحسن شيئا من القرآن
 ولا الاذكار فعلته ان يقوم بقدر الفاخرة ثم يرجع **الثاني** اذا احسن
 بعض الفاخرة وان احسن له به لا يبر اياها وذكر بعض بلزمنه بمراده اذ
 ياتي به او به لا ياتي فيه وجهان وقيل فولا واصحها الثاني وعلى هذا
 يجب الترتيب من ما أحسنه منها وبن البذل فان كان يحفظ اول الفاخرة

اتي به ثم البذل ولا يجوز غلسته وان كان يحفظ اخرها التي تبدل المعجوز
 عنه ثم بها يحفظه ولا يجوز غلسته على المذهب وبه وجه قريب انه لا
 يجب الترتيب بينهما وكيف ما ياتي به **الثالث** لو قدر على الفاخرة
 في اثنا الصلوة اما بتعلم او بملقن او قراءة من الصحف احصها فان كانت
 قبل الشروع في البذل لزمه قرائتها وان كان بعده وقبل الرجوع لم يجز له
 الرجوع لقراءتها وقد مضت رغبة صحيحة وان كان بينهما فطريقا واحدا
 فيه وجهان احدهما انه يلزمه قرائتها وصحة الروايات واصحها لا والثاني
 القطع بهذا وان كان في اثنا ياتي بالبذل كما لو اتي بغيره لزمه
 ثم قدر على القراءة فهل يتم البذل او يقطع فيه وجهان استرها الثاني
 ولزمه قراءة ما لم يات ببذله وفي لزوم قراءة ما ياتي ببذله وجهان
 وقيل فولا واصحها نعم **الرابعة** تسترط في الذكري الماني به ان لا يقصده
 به غير البدلية وفي استرطاط قصه البدلية به وجهان اصحها لا تسترط
 فلو اتي بذرا الاستفتاح والتعود وقصده به البدلية اجزاء عن الفاخرة
 وان قصده به الاستفتاح والتعود فلا وان لم يقصده شيئا فعلى الوجهين
 قال الغزالي وتستمرط ههنا استرطاطه للقرينة المستقلة مفرقة عن الصحيح
 ان كلاما لا ذكرا غير متعينة وهو نظير ما لو غمست المحدث مرة في لوانا
 بعد غسل الوجه ولم ينبو شيئا وما اذا ذك الامام والجاهل بسرو ورجع ولم
 يقصده فليبره الاحرام وما اذا قال ادخلوها بسلام **فصل** في الفاخرة
 سنن الاحصان **الاول** في الناميز وهو مستحب لكل من قرأ الفاخرة ان
 يقول عقيبها امين سواء كان في صلوة او خارجها وهو في الصلوة اشهد
 اسحبا يا وسواك انا ما اود ما من ما او منفردا رجلا كان وامراه سواء
 كانت الصلوة فردا او نفلا سرية او جهرة ولا يجوز تشديد الميم قال
 النووي والروايات فان سددتها دخلت صلوته وقال الشيخان ان من سدد
 المقدس لا ينطلي ووجه التووي ويستحب ان يفصل بين قوله ولا الضالين
 وامين **سنة** لطيفة قال في الامم لو قال امين رب العالمين او غيره من ذلك

الله تعالى كان حسنا انتهى ولو ترك الثاني حتى استغفر لغيره فان لم
يعد اليه قال الما وردى ولو تركه ناسيا فذكره قبل قراءة السورة اتى وان
ذكره في الركوع فلا وان ذكره في القراءة فوجهان وصحح الشافعي انه لا
يومن وقطع به غيرهما وهو ظاهر النص قال البغوي ولو قرأ الفاتحة مع
الامام وقرع منها قبله فالاولى ان لا يومن الامام قال النووي وفيه نظر
والخيار انه يومن لقراءة نفسه ثم يومن اخر الناموس الامام واذا الناموس
ثم قرأ الفاتحة من مرة ثانية ولو قرع الامام والمأموم من الفاتحة معا في المأموم
ان يامن مرة واحدة ثم ان كانت الصلوة سرية اشهر القاري بالناموس
كان واماما او مأموما وان كانت جهرية وجهر بالقرأة استحب للامام والمأموم
الجهرية وفيه وجه صغيف ان المفرد يسر وفيه وجه القاضى اشار الى وجه
ان الامام يسر وهو غلط اما المأموم فيصه في القدر انه جهرية ويجوز
انه لا جهرية في كتاب القاضى غلسته وهو غلط وللأصحاح فيها طرق
أخذها حصل الاول على ما اذا قل المصنفون وصغر المستحب بحيث يبلغ ثابتن
الامام وحمل الثاني على ما اذا كثرت وانتشع المسجد بحيث لا يبلغ من احده
ثابتن الامام والثاني لمن فيه قولين احدهما انه جهرية وعلى هذا قال النووي فيه
على القديم والثالث انه ان لم يجهر الامام جهر المأموم وان جهر في جهر المأموم
المقولان والرابع القطع بانه جهر والخلاف اذا امن الامام فان لم يومن
استحب للمأموم الجهر بالثابتن كما لو تركه الامام عمدا او سهوا ولا يترك
الثابتن لتركه كما لو ترك التيمم والسلام الثاني وعن صاحب الدعا براهان
بعضهم لجواز القول فيه ويستحب ان يكون ثابتن المأموم مع ثابتن الامام لا قبله
ولا بعده ولا يستحب المقارنة الا فيه فان فاتة الثابتن يوجب معه من بعده
فيقال الروياني لو اتى بسبع ايات بدل الفاتحة وهو مضمون الدعاء فله
انه يومن عقبها كما يامن عقب الفاتحة وحمل ان لا يومن الثاني السورة
يستحب للامام والمأموم قراءة سورة بعد الفاتحة في دعوى الصبح والاولين
من شايء الصلوات وسأدي السنة بقراءة بعض سورة قال في الاحياء يقرأ

ثلاث

ثلاث حتى يكون كما تضر سورة والسورة القصيرة احب من قراءة ثلثها
من سورة طويلة قال البغوي ولذا لو كان البعض أطول من السورة وجوز
ان يجمع من سورة ثنتين فأكثرا في رعدة واحدة والسنة ان يقرأ على ترتيب
الصفحتين شيئا ثم يقرأ في الثانية السورة التي على التي قرأها في الاولى فلو قرأ
في الاولى فلان اعوذ برب الناس قرأ في الثانية من اول البقرة فان قرأ في الثانية
سورة قبل المقررة في الاولى خالف السنة ولا يثنى عليه وسقطت آية ان
يقرأ في الصبح بطوال الفصل كما يحجرات والواقعة الا في يوم الجمعة فانه
يستحب ان يقرأ في الاولى سورة السجدة وفي الثانية هل لا فان اقتصر
على بعضها خالف السنة قال ابو علي الفارسي ولا يستحب ان يقرأ غيرها من
سورة السجرات فان ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ بعضها ولو الاية
التي فيها السجدة وقيل للفقهاء عنها واليه من يولس ان الغاية صاروا يريدون
قراءة سورة السجدة واجبة في الجمعة يستحب ان يقرأها ويأتممها
بعضهم لتركها فقال نقرأها في وقت وسرناها في وقت وترك الاية التي فيها
السجدة لتركها فقالوا المستند دلجة وظاهر كلام الغزالي في البداية انه لا
يستحب ان يقرأ سورة سبع من طوال الفصل في حق المستأجر فانه قال بقرا
المستأجر فيها قل يا لها الكافرون وقيل هو الله احد ويقرأ في الظاهر يوجب مما
يقرأه في الصبح وفي العصر والعشاء باو سباط الفصل وفي المغرب بقضائه
والاول الفصل سورة القمائل وقيل الحمران وقيل في وقيل الجاشية واخره قل
اعوذ برب الناس قال النووي واستحب ان يقرأه من طوال الفصل او سباطه
فيما اذا اثر المأمومون في طوبى وكانوا محصورين لا يزيدون والا فلا يخفف
قال في الشامل في التوثر المأموم والمفرد في الظاهر من اوساط الفصل ان
قضاؤه لا يجوز خارجا عن السنة وفيه نظير الركعة الاولى في الثانية
وجهان اظهرها عنه الاكثرين وهو ظاهر النص وثابتهما نعم ووجه جماعة
قال القاضى الطبري وهو في الصبح اشده استحبابا فان كانت الصلوة تزيد
على ركعتين في قراءة السورة فيما يزيد عليها فولا ان احدها واشهر بالجهد

حسنة
سبحي اذا كان من السورة
تعالى بالفضل من جوده
كلمة العبدى والآخر المشرو اول
المديد فان هذه الآيات افضل
من قد رماض السورة كما لم يثبت
فالسما والطارق ولا يصح

سبحي اذا قل الله ماشا وقرأ
مثلا صلاة الفجر الزهراء الاولى
سورة الاخلاص فراء المثل
اعوذ برب المال وتكون ركعة السنة
وذلك منقطع في فطمة اذ اوله
المركب الاول من الحج سور المال
قواي الناس الحج سور المال
والله اعلم

قائمة على الشرح والنووي
سبحي في طوبى الاول على
وجهان قال ابن تيمية لا يصح
الطويل والحديث الوارد في
وسمى طوبى الزهراء الاولى
المائة والاربعين ومعه
اولها ودخل داخل الصلاة
القرآن واليوم الثاني له يستحب طوبى الزهراء

الاول قل الله ماشا وقرأ
سبحي الله والله اعلم
قال السبحي في بيان ادراكه
القرآن وهو من طوبى الزهراء
انه طوبى وهو من طوبى الزهراء
سبحي الله والاربعين ومعه

انه يقرأها وقائها وهو مسموع في القديم لا يقرأها في الحديث الا في
 وجنات النائي منهم المؤدي وجعل المسئلة ما مفتي فيها بالقديم وقال بعضهم
 هو قديم وحديثه في الاول في الرشد وهو في القراءة في الاخير بين علي المصنف
 بين الاولين وقال القاضي ابو الطيب لا يختلف المذهب في انه يستحب ان
 يكون الاخير ثان اقصر من الاولين في استحباب فطوبى للمالك في الرابعة
 طريقان احدهما انه على الخلاف في فصل الاول في الثانية والثاني القطع
 بانه لا بطولها ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمفرد وفيه وجه ضعيف
 ان المأموم لا يقرأ السورة بنا على انه لا يقرأها في السورة ولا يسوع المأموم قراءة
 السورة في الجهرية اذا سمع قراءة امامه بل يصفى ويسمع لقراءته فان
 اسو الامام بالقراءة او جهر ولم يسمعه لبعده او صممه او كانت الصلاة
 سرية استحب له قراءة السورة على الصحيح **قوله** الاول يستحب قراءة
 السورة في التواقل الرواتب وغيرها ونقض **الشافعي** على انه يقرأ
 في دعوى الجهر قل يا هذا الكافرون وقل هو الله احد فالألمؤوي ويستحب
 فيها الخفيف وقد ثبت انه عليه السلام كان يقرأ في الاول قولوا امنا بالله
 وما اتزل لنا الاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الاية ولو جمع
 بين دعوات بتسليمه وان اقتصر على تشهد واحد في السورة في كل دعوة وان
 تشهد تشهد بن فملي لتسلي السورة في الركعات التي بين الشهادتين ففيه
 وجهان بناء على القولين في الاخير بين من الغرض **الشافعي** في المسبوقين من
 الرابعه يرضى على انه ياتي بها بالقراءة وسويين في الاصحاب طريقان احدهما
 استحباب السورة له القول في استحبابها في اخرها الرباعية والتسايغ
 رضى الله عنه نزع على قوله باستحبابها في كل الركعات واصحابها انه
 يستحب له السورة وطعا وان قلنا لا يستحب في اخرى الرباعية لئلا
 يحاول اصابه من السورة فراه او حملا ولو كان الامام يخطي القراءة فامكن
 المسبوق ان يقرأ السورة فيما اذ كان فقرأها لم يقرأها في الاخير بين علي قولنا نحن
 في انها بالاولين **الثالث** لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة لخيراته الفاتحة ولم

والسابع ولوا دل
 المسبوق الاخيرين في
 كالمسبوق في الماقبل عليه
 للاختلاف من

مختار

يحتسب له السورة على المذهب ومنها وجهها احتسب **الرابع** لو قرأ الفاتحة
 مرتين وقلنا بالذهب ان صلواته لا تبطل به لك لم يحتسب **الثانية** عن السورة
 قطعا **الخامس** يستحب لكل فادي في الصلاة من امام او مأموم او منفرد منفردا
 او منفردا او خارجا اذا امر بآية رحمة او فضل او مغفرة ان يستأله الله فيقول
 عند قوله وسئلوا الله من فضله اللهم لي اسئلك من فضلك او اللهم اعطني من
 فضلك وب اعز و ارحم وانت خير الراحمين وعند قوله واعف لنا ذنبا انك
 انت العزيز الحكيم ويقصد به لك الدعاء الثلاثة ولو اتى بلفظ اخر يقوم مقامه
 يعني واذا امر بآية عذاب ان يستعبد بالله من النار او من العذاب او من الشر
 او من اللزوم او يقول اللهم لي اسئلك العافية واعوذ بك وب ان يحضرون
 واذا امر بآية تنزيه الله تعالى ان يترجمه فيقول عند قراءة سبحة استم دبل لعل
 سبحان ربنا الاعلى ويستحب ان يتغدى اذا امر بآية مثل وان يقول اذا قرأ اللبس
 الله باحكم الحاكمين البس ذلك بقاد وعلى ان يحكي الموعى وخو به لي وانا على
 ذلك من الشاهدين وان يقول اذا قرأ آية حديث بعده يومئذ وخوع امت
 بالله اولاه الا الله واذا قرأ من ياتيم بها معين ان يقول الله ويستحب لك
 ايضا المستمع وان لم يجرى ما سوما **السادس** قال الشيخ ابو محمد لو شترك
 الامام السورة في الاولين فان تولى المأموم فقرأها قبل ركوع الامام
 حصلت له فضيلة السورة وان لم يتركه وكان يود لو تولى فله فوائدها وعلى
 الامام وبأن تقصيره قال في تهذيب المأموم بعد ركوع الامام لقراءة السورة
 وهو خطأ لان المتابعة فرض **السابع** للقاري ان يقرأ الفاتحة واذا يتدبرها
الثامن اذا قلنا البتة لست من السورة فقرأتها في القيام في دعوى
 الصبح والاولين من المغرب والعشاء اما كان اما ما او ما مأموما او منفردا او
 بجهر الامام ايضا في صلاة الجمعة وجب الجهر ان يسمع من له كما ان
 احد الاسرار ان يسمع نفسه خاصة وليس للامام والمنفرد الاسرار في جميع
 صلاته ويبره له الجهر سواء سمع قراءة امامه او لا ولو جهر المصل في موضع
 الاسرار او بالقليل كرهه ولم تبطل صلواته ولا يسجد السهو ولا يجهر

حاشية
 الاداء اماما فاني في
 ضمير الجمع مع قول الله
 بالسل العافية المسكين

في الركنين الأخيرين إذا أسرى الأولين وأما المرأة فقال الماوردي تسير
مطلقا سواء صلت منفردة أو أمامه أو مأمومة وراجع القاضي فقال كل حرف
بالقراءة يعني على أن صوتها عودا مرة لا وفيه وجهان فإن قلنا أنه عمود بطل
صلايتها وأن قلنا وهو الأصح فلا وجزم في موضعها لاجتماعها في حرف في قراءة
الحرفة ولا أن ترفع صوتها كالنبيذ قال المتر العرافين أن صلتها له
أو حضرة نسأله أو دجال يحاكيها في القراءة سواء صلت أمامه أو منفردة
وإن صلت حضرة لجني أسوت ويحضر جهرا أو خفيا من جهرا الرجل وحكم
النبيذ في الجهر والاسرار حكم القراءة وأما الخنثى فقال جماعة هو كالمرأة
وقيل الجهر إن كان خاليا وحضره محارمه فقط وسر حضره الرجال والنساء
الاجانب قال المودودي وهو الصواب والجهر المصلي بالسجدة في السجدة البني
الجهر بها عن من لا يهريرة أنه لا جهر لخالق أهل البيت المبدع ومن يعبد
وأما الغائبة فإن قضى فائده النهار أيضا واستر فيها وطعنا أو فائده الليل
بليل الجهر فيها فطعنا وإن قضى فائده النهار ليلا أو بالليل فطعنا وأما
أنه يستر فيها فطعنا وثانيتها أنه إن قضى فائده النهار ليلا استر وإن
قضى صلوة الليل فطعنا أيضا وأما اعتبار بوقت القضاء وثانيتها الاعتبار بوقت
بوقت القضاء أو إذا أصحهما أن الاعتبار بوقت القضاء وثانيتها الاعتبار بوقت
الأداء وجزم به الماوردي وبناءهما القاضي على القولين فيما إذا قضى صلوة في
أيام التشريق من غيرهما أهل بيته خلفها وجزم جهره فطعنا أو دين جهره
بليل أو صلوة الصبح وإن كانت لها رتبة فلها في القضاة في الجهر ختم الليلة ولو قلنا
فيه حكم الليل وأما النوافل فالسنة الواحدة مع الفرائض يستر فيها وطعنا وأما
غيرها فجهر فيها في صلوة العيد بن الاستسقاء وفي خستوى القم والنوافل
وطعنا وأما ما عداها فإن كانت نوافل فطعنا واستر فيها فطعنا وإن كانت نوافل
ليل قال المودودي جهر فيها وقال القاضي والبغوي يتوسط بين الجهر والاسرار
ويستثنى ما إذا كان عنده مبلون أو سامعهم أو يتوسط بين الجهر والاسرار
والاسترار لا كذا يحرم فحمل على ما في درجات الجهر وجميع المفردات

العاشر

العاشر قال الشيخ بن عبد السلام رحمه الله القرآن ينقسم إلى فاضل ونقص
كأنه الدرسي وبنت فالأولى كلام الله تعالى في الله والثاني كلامه في غيره
فلا ينبغي أن يراوم على قراءة الفاضل ويترك المفضل لأنه عليه السلام
لم يفعل لأنه يودي إلى أسبابه **الحادي عشر** سبل عن جميع أهل القرآن
وقرأته ثابتة السورة فقال إن قصد به القراءة فإن دبره على الشور فلا
بأس في الإكراه لأن السليبي في آيات السور حرام وفي السور ركروه
وإن قصد الذكر الجهر عن القراءة فلا بأس غير أن مثل هذا لا يفعل إلا
العامّة والأخذ بالسنة أو في **القول في الرجوع** وهو الرجوع إلى الله عز وجل
أحدهما أن يخفى حتى تبلغ راحته ربيته ولا يجب وضعها على راحته
وهذا عند الخيال وسلامة اليد من الرجبتين فلو أخبست فخرج
لرجبته فبلغته راحته وهو ما يل من نصب لم يعتد بذلك وكذا لو مرج
الأختان بالاختصاص لأن التمسك من وضع الراخين على الرجبين هما جميعا
أن لم يعتد بهما لأن التمسك من وضع الراخين على الرجبين هما جميعا
خبايته لزمه ذلك فإن عجز الخنثى المقعد وعليه فإن عجزه أو في بطرفه
من قيام ولو لم يضع راحته على رجبته ورفع يده عن رجبته بالواجب
لزمه إعادة الرجوع وأما أقل الرجوع القاهر فقد ذكره والثاني أن
يطمان ومعناها أن يستقر على ما نه حتى تستقر أعضائه وتستقر حرته
هو به عن حرته ارتفاعه منه ولو جازد أحد أقل الرجوع وزاد في الهوي
ثم ارتفع والحركات متصلة فلا طائفة ولا يقوم زيادة الهوي مقامها بشرط
أن لا يقصد بهوي الرجوع فلو قرأ آية سجدة للهوي لسجدة المداوة فلما
بلغ أحد الراخين به الهان رجع لم يعتد به بل عليه أن يعود إلى القيام
ثم يترجع ولو سقط من قيامه بعد القراءة فارتفع لأحد الراخين فذلك
لواحد الخنثى للرجوع فسقط قبل وصوله لأحد الراخين لزمه العودة إلى المكان
الذي سقط منه ويعني على رجوعه ولا يجب فيه تشبيح ولا في السجود ولا
الشميع ولا التخميد ولا طهيران الاستفالة وأما الله فهو أن يخفى حيث

يستوي ظهره وعنقه كالصفحة وضبط ساقيه ولا تشي رجليه بالانشاب
رعى الله عنه فان رفع راسه عن ظهره او ظهره عن راسه او جاني ظهره
حتى صار كالحمد وب كرهت ولا اعاده عليه ويضع يديه على رقبته وباحدهما
فهما يعرف احدا بهما وبوجههما الى القبلة لا مخرقة فان كانت احدي
بديه مقطوعة او عليه فعل بالصحة ذلك او بالعليلة الزكف فان لم يمكنه
وضع اليدين على الركبتين او سلهما ولو كان انقطع من الزند ين لم يبلغ
يريد به بقبته وركبه فطريق اليدين جعلهما بين الركبتين والخصا بين
ويستحب للرجل ان يجأ في مرفقيه عن جنبه خلاف المرأة فان السجدة
لها ان يصغر بعضها الى بعض منه وفي جميع الصلوة واما الخشعة فالتصحيح
انه كالرأفة وفيه وجه انه لا يستحب له التجأ في ولا الضم ويستحب ان
يلتزم للركوع وهو اول تكبيرات الاسفالات وفي احدى وعشرون تكبيرة
في الرباعية خمس تكبيرات في كل ركعة وتكبيرة القيام من التمسك الاول
وفي الملائكة ست عشرة وفي الثانية عشر وتكبيرات الاسفالات ستة
وبعدى التكبير مع ابتداء الهوي ويرفع يديه معه فاذا احادي كفاه منكبيه
اخرى فان كان يداه او احدهما عليه فاحكم كما مري في الرفع في تكبيرة الركوع
ونه يستحب وفيها في الرفع منه وهل بعد التكبير حتى يصل الى احدى الركبتين
اصفها نعم وتابها الا ويشرح به وجريان في جميع تكبيرات الاسفالات هل عدتها
حتى يصل الى المتكفل اليه ولو ترك التكبير عد او سهوا حتى رجع لم يات به ولا
يصل تكبيرة الرفع بالقرأة لفضل بل يفصل بينهما بسنة لطيفة ويستحب التسبيح
في الركوع وحصل اصل السنة بقول سبحان الله او سبحان رب العظم
سرة واحدة واذا في رجاء الكمال ان يقول سبحان رب العظم ثلاثا
واضاف جماعة اليه وحده واكملته ان يسبح خمسين او تسعين او تسعا
او احدى عشرة وهو الاجل قال الماوردي واذا سبط الكمال خمسين ائمة من سبع
الى احدى عشرة وعن صاحب الافصاح انه يسبح في كل من الركعتين الاولى
احدي عشرة وفي كل من الاخيرتين تسعيا ويستحب الامام ان لا يزيد على ثلاث

الا ان رضى المأمون وهم يحصرون وقال جماعة منهم الروماني بقولها
خمس حتى يقولها المأمون من ثلثة ولا يزيد الا برضاهم ويستحب لغابر
الامام ان يقول بعد التسبيح اللهم لك ركعت وبك امنت ولك استسلمت
انت ربي خشع لك سمعي وبصري وحي وعظمي وعصبي وما استقلت قديمي
لله رب العالمين فوافقا اذا اذ احد الذكر من التسبيح افضل قال القاضي
اللهم لك ركعت ولا اجزه مع ثلاث تسبيحات افضل من تركه وزيادة التسبيح
على ثلاث وصح انه عليه السلام كان يقول في ركوعه وسجوده تسبيح
قد رتب رب الملائكة والروح وانه كان يقول في ركوعه سبحان ربي في الجوف
والاسر يا والعظمة وانه كان يقول فيها سبحانك اللهم وبنادجهم اللهم
اغفر لي وانه كان يقول في احدى سبحانك وعلمك لا اله الا انت **فروع** ذكره
قراءة القرآن في الصلوة في غير القيام كالركوع والسجود والتشهد فان
قرا غير الفاتحة لم يطل صلاته وحذ ان قرأ الفاتحة على المذهب قال الشيخ عز
الدین بارة تكون القراءة افضل من الذكر وهو ما اذا كانت القراءة **او**
الصلوة قبل الركوع وتارة يكون الذكر افضل اذا كانت القراءة في غير الله مع
الذكر فان كلاهما حصل له شرف لسمه جل الله تعالى في احد طرفيه وهذا
محل خلاف بين العلماء الصحيح ان القرآن افضل **القول في الاعادة**
الاعادة من الركوع وركعة الصلوة لانه دكن فصلا لا غير مقصود
في نفسه وهو ان يعود بعد ركوعه الى الهياة التي كان عليها قبله فان كان
يصلي قائما عاد الى القيام او قاعدا عاد الى القعود ولو رجع عن قيامه وسقط
في ركوعه فان لم يكن اطاق في ركوعه لزمه العود الى الركوع ويعتدل منه وان
اطاق لزمه القيام وييطان ويستجد ولو رفع الراح راسه ثم سجد وشك في
انه هل اتم اعتمده لزمه ان يعتدل قائما بعد السجود وقال الشيخ ابو محمد لو
رفع راسه من الركوع حيث فادق حد الركعتين كفاه ذلك ان كان مخفيا
وراه في القيام في الصلوة بشرط ان لا يقصده بارتفاعه شيئا غير الاعادة
فلو راى في ركوعه حية او غيرها فرفع خوفها لم يعتد به ولو عرض له في ركوعه

عليه متعينة من الاستطاب سجد من روعه وسقط عند الاعتدال فلو زالت
 قبل وضع جبهته بالأرض لزمته ان يعتدل ثم يسجد وان زالت بعده لم يجز
 له الاعتدال فان اعتدل قبل تمام سجوده عاكبا بخرميه بطلت صلاته و
 جاءه فلا اثر ان كان قبل تمام السجود لزمه العقد اليه وان كان بعده
 لزمه ان يجلس الفعل بين السجدة بين السجدة للمسهو ويستحب مع الاعتدال
 رفع اليد عن الأرض والنكبين على الذهب ويأتي فيه الخلاف المتقدم في الرفع
 في تكبيرة الاحرام في محاوره لذلك ودون ابتداء رفعها مع ابتداء الرفع
 وانها مع انتهائه فاذا اعتدل حطما وحجب الطائفة فيه قال للامام
 ونجيب القلب **من اجابها فيه وفي القيام والسجود** في وجوب الاعتدال
 في النافلة وجهان بناء على انها تصح في حال الاضطجاع مع القدرة على القيام
 ويجب ان لا يطول الاعتدال بزيادته على قدر اذ كادته فان زاد عليها ففي
 بطلان صلوته خلاف تفصيل يأتي في الباب السادس عشر من كتاب الله تعالى
 والاصح البطلان قال الغزالي الا في صلاة التستبيح ويستحب ان يقول بحاله
 الادفع سمع الله لمن حصد صلواته وقاعه ورفع يديه والتستبيح جسيما
 وقال بن جني يبتدى بالتستبيح وهو رافع ثم يأخذ في الادفع وقاعه ولو قال من
 حمد الله سمع له اوحمد الله من سمعه اجزاه في اصل السنة والمقدم اولى
 فاذا صار قاعا استحب ان يقول ربنا لك الحمد وبحوزة اليك بالواد وبحوزة
 اللهم ربنا ذلك الحمد وربنا ذلك الحمد ربنا ذلك الحمد ربنا فاستحب ان
 يجمع بين التستبيح والتحميد الامام والمؤمر والمفرد واخا بن الميزان
 المذهب في ذلك واي حنيفة ان الامام والمفرد يقولون التستبيح فقط ويستحب
 ان يقول بقله لك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما شئت من غير
 اهل التنا والحمد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبيد لا مانع لما اعطيت ولا
 معطي لما سئلت ولا ينفع ذلك الحمد منك الحمد ولا يستحب للامام هذه الصلوة
 الا ان رضى المأمورون بالتطويل وكانوا محصورين فان لم يكونوا كذلك
 انصرفوا بالتستبيح والتحميد وقال الشيخ ابو حامد والبندجي والردياي

بسم

يستحب له ان يقول في قوله وما شئت من غير ويستحب لكل مصل على الاسرار
 بالتحميد واما التستبيح فاستحب للامام خاصة الجهرية وكذا المأمور الذي
 يبلغ استغالات الامام من لم يستمع صوته كالنكبي قال النووي وصح فيها
 رواية البخاري وبنوا ذلك الحمد الحمد الشير اطيبا سباد كافيه ويستحب ان يقولها
 ثم يقول مل السموات الى اخره **فصل** يستحب بعد الرفع من الركوع
 في الركعة الاخيرة القنوت في صلاتين احدهما من النوافل وفي الوتر في النصف
 الاخير من رمضان شيئا ما شيا في الثانية من الفرائض وفي الصبح وعن
 ابن الهرييرة انه يستحب نزله فيها اذ صار شعار قوم من البندقة واستغفره
 الرابعي وضغفه وقال النووي هو غلط لا يعد من مذهبنا **باب**
 الاول لو قنت قبل الركوع فرجوه **باب** اخذها يستحب وعليه هذا اهل يستحب
 للمسهو فيه وجهان واحدهما انه لا يجزيه فبعد الركوع ويستحب للتسهو
 وتالها لا يجزيه ولا يسجد **باب** وراعيها ان صلاتها لا تبطل قال النووي وهو
 غلط وكذا انه تعالى مروي وفي المهر اهله في فم هديت وعافني فيمن عافيت
 وقلني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفي رحمك شرفا قضيتك
 تقضي لا تقضي عليك وانه لا يبدل من البيت ولا يعز من عاديته وبعده لك
 الحمد على ما قضيت استغفر لك وانوب الملك كان حسنا قال الردياي ولو
 زاد انصارا غفر واكرم وانت ارحم الراحمين كان حسنا قال القاضي ابو
 الطيب قوله ولا يعز من عاديته ليستحسن ودد عليه ثم ان كان اماما لم
 يحسن نفسه بل ما في لفظ الجمع فنقول اهدنا الى اخره وكذا فعل في دعاء
 الشهيد وغيره وفي استحباب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم احدهما
 لا بل لا سجود قال القاضي فان فعل بطلت صلاته واحدهما قطع به الجمهر
 يستحب الثانية في تعين هذه الكلمات في القنوت وجهان احدهما نعم وقطع
 به الامام والغزالي ومحمد بن يحيى كلمات الشهيد وصح صاحب الستة طهري
 وقال لو ترك منه كلمة او عدل الى غيره لم يجزيه ويستحب للمسهو واستغفره
 واحدهما قطع به الجمهر لا يتعين وحصل القنوت بكل دعاء حصل القنوت

ذلك دعا وحصل القنوت بالده عا الماثور وغيره فان قرأه في دعا وشبهه
 بالدعا كما حذر البقرة اجزاء وان لم يكن كذلك وانه الدين فوجها
 اخذها بحزبه اذا نوي به القنوت لانه افضل من الدعاء واصحها لا ولو قنت
 بالده عا الماثور عن عمر كان حستنا وفيه روايات التي اوردوها الزيل صاحب
 في كتبهم وفي اللهم انا نستعينك وتستغفرك وتستمددك ونؤمن بك ونؤكل
 عليك ونشئ عليك الخبز كله نستشرك ولا نفرك ونخضع ونترك من تحرك
 اللهم اياك نعبد ولك فاضلي ونستعبد واليك نستعي ونخضع بحسني عذابك الجح
 ونرجو ارحمتك ان عذابك بالكفر بالحق اللهم عذب الكفرة كفره اهمل
 الكتاب الذين يصعدون عن سبيلك وذكروا من دنسك وقائلوا اذ ليالك واد
 ابن القاصر بن النواخذة قال اخبر السيرة وزاد اخرون بعد قوله والقنوت
 فلو بهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وادعهم ان
 يوفوا بعهدهك الذي ناهدتهم عليه وبعد قوله وانصرهم على عدوك وعددهم
 اله الحق واجعلنا منهم قال النووي والمختار الا ان يدل قوله كفره اهل الكتاب
 اللهم عذب الكفرة ويستحب للمفرد واما الجماعة المحصورة من الراضين
 بالبطول للجمع بين القنوتين ويقدم القنوت الاول على قنوت عمر علي
 الاصح وفيه وجه انه بوخره عنه فان انصرفا احدهما فالاول اولى قال الران
 ويستحب ان يقول بعد دعا القنوت سبحان الملك القدوس رب الارباب
 والروح تلاتا دعيه صوته بقوله رب الملائكة والروح في الثالثة لانه دوى الثالثة
 في مشروعيه القنوت في غير الركعة الاخيرة من الصبح ثلثة اقوال **الاول**
 انه يشرع **وقا** نهالا **والثاني** هو الاصح انه ان نزل بالمسكن فاذلة
 العوذ بالله لحوقه او قحط اذ وباء جراد وخوفه قنوت او الا فلا فان قلنا
 بقنوت فكل يخص القنوت بالجملة فيه خلاف والاقوال في الجواز والمنع
 عند الاخرين قال في الامم ولا قنوت في صلوة العبد في الاسفستقا فان
 قنت عنه نازلة لم ارهه وان قنت في نازلة ارهته **الاربع** المنفردة
 تسن القنوت بلا خلاف **والخامس** في القنوت بجملة الصلوة في اطلاق الغالب

تكملة

حكاه الخلاف في الجهرية والاسرار واما الامام فكل جهرية في الصبح وفي
 الوتر في المصنف الاخير من زمانه فولا ان احدها لا واصحها نعم وقطع
 به الشراعيين واما المأمور فبني جهره به على الوجهين ان قلنا ليسر الامام
 به اشتر وان قلنا جهره فان كان يسمع صوته فوجهان اصحهما وقطع به
 جماعة انه لا يقنت بل يوم من عدا الامام وثانيهما انه يخبر من السامعين
 والقنوت وان قلنا يوم من فوجهان احدهما يوم من الجميع واصحهما انه يوم من
 في الدعاء واما المناقشة فيه او سئل او يقول وانا على ذلك من الشاهدين
 او صدقت ويرد والمشار له اولى وان كان لا يسمع صوته لبعده وغيره
 فان قلنا يوم من لوسم فكل يوم من هنا او يقنت فيه وجهان كل وجه في قراءة
 السورة اصحها يقنت واما القنوت في غير الصبح من الغرض حيث قلنا به في
 الجهرات الوجهان قال الرافعي واطلاق غيره مدعي طرد الخلاف في الجميع
 قال النووي والصحيح ان الصواب الجهرية في الجميع **الخامسة** في استحياب
 رفع اليدين في القنوت وجهان احدهما لا وصح جماعة واصحها ساعنة
 الاكثر من نعم فان قلنا تحقروا في استحياب مسح وجهه بها وجهان صح كل
 منهما جماعة وصح الرافعي المنع واما مسح غير الوجه كالصدر فلا يستحب قطعا
 وقيل دبره وان قلنا لا يرفع يديه لم يستحب مسح الوجه بها قطعا ويستحب
 للراعي خارج الصلوة رفع اليدين قال الشيخ عز الدين من عتبة السلام ولا
 مستحب لهما وجهه وقال النووي مسحهما دوي فيه حديث **القول في**
السجود والاعنة الغنة والسجود ركن والكلام في اقله واكمله اما اقله
 والكلام فيه في ثلثة امور والوضوء على المصلي وبقيته الوضع وهبارة الشاهد
 فاما الاول فالواجب وضع الجبهة دون الانف وقيل فيه قول انه يجب وضعه
 ايضا والواجب وضع جميع الجبهة على الصحيح بل وفي وضع جزائها ولا يكفي
 وضع الجبين وهو في جانب الجبهة ولا الخد ولا الصدغ ولا مقدم الراس ولا
 الانف وفي وجوب وضع اليدين والرجلين والقدمين طرقي اصحهما اذ في فيه
 قول من احدهما يجب وصح جماعة منهم النووي وثانيهما لا يجب وصح جمع كثير منهم

القول بان المأمور يوم من الجميع
 وهو يتناقض للمامين في الشا
 وحمل على الاصل ان المأمور
 الشايع في الدعاء الاول
 والله اعلم

القول في

الرابع والمالاجب وضع الركنين والقدمين قطعاً وفي البدن قولان
والثالث انه لا يجب وضع القدمين في البدن والركنين القولان والرابع انه
يجب وضع القدمين قطعاً وفي البدن القولان فان قلنا لا يجب
وضعها اعتد على ما شأنا رة ستل البدن او احدهما وتارة بترك القدمين
اذا احدهما وذلك الركنان قالوا ولا يتصور ترك الجميع وقال الشيخ
ابو حامد وغيره انما مله ان يستجد على جهته دونها كلها اجزاء قال
النووي ويتصور رفع الجميع فيما اذا وقف على حجر من بينا خابط قصير
فاذا سجد انبطح بطنه على الخابط ورفع هذه الاعضاء واعتد بوسيط
شاقه او يظهر كفة فان ذلك له حكم الرفع على ما سياتي وقال بعض الفقهاء
التكليف على الوسيط لا خلاف انه لا يجزئه ان يضع جهته على الارض
ويده يديه ودجليه لانه ليس بسجود وان قلنا لا يجب وضعها لم يجب كشف
الركنين والقدمين لكن يستحب كشف القدمين ان لم يكن محصوا ويكره
كشف الركنين وفي وجوب كشف البدن قولان فاصحهما انه لا يجب وبقي وضع
جزا من كل واحد من هذه الاعضاء والاعتبار في البدن يباين الالف
ستوافيه باطن الراحة وباطن الاصابع فان انصهر على بعض باطنها اجزاء
وان انصهر على ظاهر الكفين او جز منهما لم يجز به وقال المحامد الذي يتعلق
به السجود والراحاتان على القول بوجوب كشفهما يفتيه كشف جز من كل
منها والاعتبار في القدمين بطون الاصابع وفيه وجه انه يفتيه ان
يسجد على ظهر قدميه ولو تعدد وضع احدي الكفين او القدمين لقطع او
غيره سقط الغرض فيها ولا يجب وضع طرف الرد وحكم التسليمه ما تقدم
وجب كشف جز انما يلا في بن الجبهة موضع السجود **الامر الثاني** لبقية
وضع الجبهة فلا يلغى في وضعها الاستسار بل يجب ان يحاط على صلاة بقتل
راسه وعنقه حتى تستقر جزا من جبهته ومب ثلثه سجدة على قطن وخوف
او حشيش او شيء محشو بذلك وجب ان يحاط عليه حتى يلمس وبطهرته
على يده لو فرض تحت ذلك المحشو فان لم يفعل لم يجز به وقال ابن مامون

ان

ان رجي راسه ولا فعله ولا حاجة الى التحامل لئلا يفرض موضع السجود
ولشرط ان لا يكون بين الموضوع منها موضع السجود خالي مستعمله تحرك
كركنة في قيامه وقعوده وغيرهما فلو سجد على طرفه او كركنة او كفة او
طرف لمة او عمامته وهما تحركان جركته لم يصح سجوده فزان فعل ذلك عند
عالمنا بخرميه بطالت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا اعاد السجود ولو
كان طرف اليم والعامة والدليل طوبى لا يتحرك كركنة صح على الصحيح وقبل
لا يصح وقطع به القاضي واما لو سجد على ديل غير او طرف عمامته او على ظهر
رجل او امرأة ولم يقع بشرة على شرفها او عاظهر حيوان طاهر كقروا وشاة
وحمار او حيوان يحس كالكلب وعليه ثوب طاهر فصح قطعاه اذا
حصلت هبة السجود قال النووي لئن دبره على الظهر هذه اكله اذا ارصحت
مباشرة المصلى بالجبهة فان تعدد بان كان على جهته جراحة فعصيهها وسجد
على العصابة وعليه مشقة شديدة في ازالة العصابة صلاته ولا اعادته على
الذهب الا ان دون تحت العصابة نجاسة ولو عصب جبهته بعصابة شقوق
كحاجة او لغير حاجة وسجد ومسح به ما بين سهمي جبهته مضادة لجزائه
وتية الوجه المتقدم المالك هبة الساجدة والوجه وضع جبهته ثلاث هبات
الاول بان يكون غالبيه اعلى من استافله بان وضع جبهته على شيء مرفوع
وثالث راسه اعلى من حنونه فلا يجز به الا ان لا يمتن منه الا على هذه الهبة
المالكة ان يكون استافله اعلى من اعاليه فجز به وقد حصل ذلك مع فرض موضع
الراسل مرفوعا قليلا **المالكة** ان يستوي اعاليه واستافله فلا يصح على الصحيح
ولو تعددت الهبة المطلوبة لمرض او غيره ففعل يجب وضعه وتناداة او نحوها
لموضع الجبهة عليها امر ولو خفض الراس الى الخد الممكن من غير وضع فيه وجها
اظهرها عند الغز الى الاول وعند غيره الثاني ولا خلاف انه لو عجز عن تركها
استا رها الراس فان عجز فليطرفه وقد شرط ابن ابي الطالفة في السجود
وان لا يقصده بهوي غير السجود على ما سياتي واما اكل السجود فالتسنة ان
يضع الساجدة على الارض ويقيه او لا ثم يديه ثم جبهته وانقه فالله الام فان

ن

وضع جبهة قبل يديه اربعة قبل رقبته كرهته قال الشيخ ابو حامد والجنينة
والانف لعضو واحد يقدم اليها شاة قال غيره يستحب ان يضعها دفعة
واحدة ويستحب ان يكرهه ويثنيه اه مع ابنه الهوي قال في الام فان اخبر
النبي عنه او كبر مقتدا او ترك النبي كرهته وفي يديه وجه فيه القولان
السابقان ولا يرفع اليه معه ويستحب ان يستحب في السجود وحده اذ
السنة بقوله سبحانه ان الله اسبحان ربنا زاد في الكلام ان يقول سبحان
ربنا الا على نلانا وقال جماعة يستحب ان يضيف اليه وحده والاكتفاء
زيادة التسبيح وان يضيف اليه اللهم لك تسجد فبك انت ذلك استحب
وحده الذي خلفه وصورة وشق سمعه وكبره تبارك الله احسن الخالقين وان
اضاف اليه سبوح قدوس رب الملائكة والروح كان حسنا وفي بعض نصوص
الشافعية انه يقول سجد وجهي لوجهك ادبر ما قد مر في الروع ان
المسجد للامام ما دار للمنفرد ما دار يعود ههنا ويستحب للمنفرد ان يحته في
الدعاء فيه فان اذ الامتداد على التسبيح والدعاء التسبيح اذ قال الشيخ
عز الدين الدعا افضل من الذكر سريدا زاد على الزوي وقال في الام لا يزيد على
الدعاء الذي اللهم اغفر لي ذنبي كله ذنبي كله ذنبي كله اوله واخره فلا يثنيه ويثنيه
ويستحب ان يدعوا بما احب من امر الدنيا والدين ولا يستحب ذلك للمأموم لئلا
يخالفا ما به ولا الامام الا ان يكثر المأمومين محصورين يعلم برضاهم وذكوره
فراة القرآن في السجود فان قرأ غير الفاتحة لم ينجل ضلانه وكذا الفاتحة على
الصحيح ويستحب ان يكثر الفاتحة ويسجد للرجل الهوي وهي ان
تفرق بين رقبته وقدميه وتقل بطنه عن فخذه وان يكثر من قدميه قد
شبهوا اما المرأة فتضم بعضهما الي بعض والحكم في الحنفية كما مر في الروع
ويستحب ان يضع يديه بازاء مخبئه ويعتمد على راحتيه ولكن اصابعها
مستطيلة في جهة القبلة مضمومة فالوا والسنة في اصابع اليدين اذا

كانت مشعرة في جميع الصلوة المرفح المقصود في السجود مضجعا وقال الحرة
تضم اصابع اليسرى في التشهد ايضا ورجح بن الصلاح والسنة ان يصب
قدميه وان يكثر اصابع وجليه موجهة للقبلة واما احضل ذلك بالتحامل
عليها والاعتناء على بطونها على المذهب وقال الامام والغزالي الصحيح انه لا
يفعل ذلك بل يضع اطراف اصابعه على الارض من غير تحامل ويكره ان يمسك
ذراعيه في السجود ولو طول المنفرد السجود فالحقه مشقة بالاعتناء به
على رقبته ومنع ستاعده على رقبته ويستحب ان يرفع ظهره ولا يجرد رقبته
قال القاضى في الفتاوى لو سجد فلذ عنه عقيب ادخلت سؤلة في جبهته
فرفع راسه عليه ان يعود الي السجود فان لم يعد ففي مطلقا صلوة وجنان
فاما لو رفع راسه عند المبحرلة العود فان عاد بطلت **مسألة** الجلوس بين
السجدتين في الطائفة فيها ذكناان ولشترط ان لا يقصد به الارتفاع
شبه اخر كما تقدم في السجود وينبغي ان لا يطيله كما مر في الاغنية في الروع
الا في صلوة التسبيح عند من رهاها ويستحب ان يجتمع عند الله بين السجود
وبعد من بان بفرش رجليه اليسرى ويحس على عقبها ويصحب اليمنى رقبته
اخرا انه ان نصب قدميه وينصب غلضه ورهاها ويستحب ان يضع يديه على فخذي
قربة بين رقبته ومشعرة الاصابع موجهة للقبلة قال الامام والراغب
اطرافها على الركنين فلا ياتس وترها على الارض من جانب فخذه كما رتالها في
القيام ويضم اصابعها على الاصح ويستحب ان يقول اللهم اغفر لي واجبر لي
وعافني وارزقني اهديني قال النووي والاجب ان يضيف اليها راحتي
وارفع عن مقدمه ودك ايدى بعض ما تقدم قال النووي واي د عاده يادى
السنة لكن هذه المروي افضل ثم تسجد سجدة ثانية مثل الاولى في اجباها
ومنه وبالحق ان كان في راحة لا يعقبها تشهد وهي الاولى والمائة والنقص
في المختصر انه يستوي قاعدة ثم ينهض وفي الامر انه يقوم ولا يصح ان يطرق
اشهرها ان فيه قولين احدهما انه يقوم ولا يجلس واصحهما انه يجلس جلوسا
خفيفة ثم يقوم تسمى جلوسه الاستراحة والثاني انها على حالها فان كان

المصلي ضعيفا لمرض او لغيرها استحب له ان يجلسها والا فلا والناظر للقطع
بانه يستحب له ان يجلسها وسواء في ذلك الغرضية والنافلة ويذكر حين
يرفع راسه فان قلنا لا يجلس للاستراحة مبتدئ للتبكير مع ابتداء الرفع
ونهيته مع انتهاء قيامه على الاصح وفيه القول المتقدم انه لا يعمد وان قلنا
يجلسها مع وفيه ثلثة اوجه احدها انه يعتداه مع رفع راسه ونهيته مع
استوائه جالسا ويقوم غير مدبر . وتاثيره انه يرفع راسه غير مدبر
ويبتداه جالسا ويمد به لئلا ان يقوم قال الا او ددي وهذا مفرغ على ان يجلس
غير مفترش الا اول مفرغ على انه يجلس مفترشا واصحها وحكي عن النص
انه يرفع راسه فليبر او يمد التبكير لئلا ان يغني قائما وحقق الحاشية وقال
في الاحياء انه يعتدي التبكير بن وسط ارتفاعه في العود ونهيته في
وسط ارتفاعه في القيام بحيث يجر نقطة بها الله عند استوائه جالسا
وظاير عنده اعتداه على اليد للقيام والراية وسط ارتفاعه في القيام
ففي رفع التبكير في وسط ارتفاعه ولا يخلو اعنه الا طرفاه فهو اقرب الرفع
ولا راي بالتبكير بن قطع الذهب انه لا يرفع به في هذه التبكير وقال بن
للمنفذ و ابو علي الطبري يستحب رفعها فيه ولو جلس المصلي سجدة الثلاثة
لم يشرع له جلسته للاستراحة ولو لم يجلسها الا امام جلستها المأمور بها
والصحيح ان هذه الجلسته فاضله بين الركعتين ليست بن واحدة منهما
وعن ابى خابدها من الركعة الثانية وظهر فائدة الخلاف في تعلق النهي
شي في الركعة الثانية وخوف وقال صاحب الدخاير عجل ان يركع من الركعة
ينع السجود قال المتولي وقد رها لفته للجلسته بين السجدة ترويه ان
يزيد عليها ثم اذا قام من السجود او من جلسته الاستراحة او جلسته الشهادة
فليقم معتد اعلا الارض يديه ضعيفا كان ام قويا رجلا كان ام امرأة
وحجل بطول راحته واصابعه على الارض **فروع** اذا هوي الى السجود فخر
على وجهه وسجد اعتد به متواضعا للسجود ام لا الا ان يقصده بوضع
جبهته الا شتما فلا يعتد به ولو خسر من القيام بعد الفاتحة من غير قصد

الى السجود لم يحسب سجوده وعلمه ان يعود الى الاعتدال ويروح منه وانه
هوي الى السجود فسقط الى الارض على جنبه وانقلب ساجدا فان قصده
بالعلم به السجود اعتد بسجوده وان قصده بالاستقامة وصرفه عن
السجود بطلت صلوة وان قصده بالاستقامة دون صرفه عن السجود
لم يغفل عنه فالمنصوص الذي قطع به الاكثرون انه لا يعتد به وخبر ج
الامام وجهه ونظره فيما اذا نوي التبتد في اثنا الوضوء انه يعتد به
وقال جزيه فيما اذا قصده اتباع غريمه في اثنا الطواف وعلى المنصوص لا يبطل
صلوته ولو غلبه ان يعتدل خالسا ثم يستجد ولست له ان يقوم ثم يسجد
في قيامه فان فعله معتد اطلت صلاته وللامام فيه احتمال وانه لم يقصده
السجود ولا الاستقامة اعتد بسجوده وقال صاحب الدخاير الوجه
بالمسئلة على ما لو غسل رجله في الوضوء بين الترتد فان كان مع حضور
نية الوضوء قال العراقيون المصرا انه يجوز وفيه وجه وقال الخراسانيون
يجز به قطعاً فان مجرد نية الترتد قال العراقيون لا يجز به قطعاً وقال
الخراسانيون وجهان فذكر اهنا **القول في الشهادة** وهو غسل يدي اركان
الشهادة والوقوف فيه والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والشهادة والوقوف
فيه ينقسمان الى واقص في اثنا الصلوة وذلك في الملائكة والرابعة واولي
واقص في اخرها والثاني منها مفروض والاول غير مفروض بل هو من
الاعتراض المخصوص بسجود السهو عند الترك ولو اخل به لا يبطل الصلاة
قال الاصحاب والجلستات المشروعة في الصلوة اربع اثنان واجبتان
الجلسته بين السجدة تين وجلسته الشهادة الاخير واثنان سنن ان جلسته لركعتين
وجلسته الشهادة الاول ولو عجز عن العود وقدر على القيام والاصططاع
فامر في موضع العود لانه اقرب الى العود من الاصططاع ولا يعين الجلوس
في هذه المواضع هياة للاخرى وتنف جلست اجزاء متواترة او متفرقة
ترتيباً ومنه وجليه ارضيت ركنية او احدهما او غير ذلك لكن السنة التواتر
في هذه الشهادة الاخير في كيفية جلوسه اوجه اصحها وهو منصوص انه يجلس

مفتريها . وقابنها انه يتورك فيه متابعه . وقالوا ان كان موضع شبهه
له بان ادرك ركعتين مع الامام جلس مفتريها والجلوس متوركا وقال القاسم
كل جلس لا يستلم عقبها بغير تسليطها الا في المستبوق الذي استخلفه الا حافر
فانه يجلس في اخر صلوة الامام متوركا كما يبرأ في صلواته في الفتوى للجهر
وقال الفقهاء جلس مفتريها وكو جلس الصلي في التشهد الاخير عليه سجود
شهو فوجهان احدهما يتورك وقال الرواية هو ظاهر المذهب والوجهان
يفترق فاذا اجد جلس مفتريها كما في مضمون ويسلم ان يشهد اربع تشهد
في صلوة المغرب وقد تقدم تفسير الافتراض في الشك ان يجلس
في سجود التلاوة والمشر خارج الصلوة متوركا والسنة في التشهد
جميعا ان يضع يده اليسرى على خده اليسرى وينشرها ويجعلها قريبة
من طرف الركبة بحيث يحاذي روستا بعد الركبة وهذا يفرجها عنه وجهان
احدهما نعم بوجهها فمقتضاها صحة جماعة منهم الرابع ثانيها يفرجها
وصحة جماعة منهم النووي ونقل جماعة الاتفاق عليه واما اليد اليمنى
فيضعها على طرف الركبة بحيث يحاذي روستا صابغة التوبة وهل يفرجها فيه
وجهان تأخذها نعم بوجهها فمقتضاها صحة جماعة منهم الرابع ثانيا
بضمها وصحة جماعة منهم المعنى كما في اليسرى لمن يقبض الخضر اليهم
وبرتل التسبيحة وفيها يعل بالابهام والوسطى ثلثة اقوال **احدها** انه
يقبض الوسطى مع الخضر والبصر ويرتل الابهام مع التسبيحة والثاني انه
يخلو الابهام الوسطى كلوبينهما براسلهما والقول الثالث **الاصح** انه
يقبض الوسطى والابهام ايضا وفيه وضع الابهام على هذا وجهان
احدها انه يقبضها على حرف اصبعه الوسطى كالقاف ثلثة وعشرين واطرها
انه يصنعها كالتسبيحة كالقاف لثبته وخمسين وبعضهم يقول ثلثة
وخمسين وفيه تساؤل وبما فعله من هذه الهبات فقد اتي بالسنة والحد
التي هي بارواه بن عمر بن ابي الزبير واخذ الاقوال والوجه كلها استنبط ان
يشير بمسبحة عملة فرفعها اذا بلغ اللهم من قوله الا الله ولا شئ في

عزوه

غيره وفيه وجه بعيد انه يرفعها في جميع التشهد ولو في الاشارة الى القبلة
وسويها الاخلاص بالتحديد وذكره الاشارة بمسبحة اليسرى ولو
كان مقطوع اليد اليمنى سقطت هذه السنة ويستحب ان لا يحاذي
اشارته في غير وجهها عند رفعه ثلثة اوجه احدها انه يديره نحو يمينها
لم يتطل وثانيها يحاذي يمينها بطلت صلواته . وثالثها يستحب ان يحاذي
فصل واما التشهد الاخير فالحديث له واجب وجب الصلوة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيه وقال بن المذر يستحب وقال الخطابي لا يجب في
وجوب الصلوة على الله وجهان وقيل قولنا احدها لا يجب وقيل هما يمينان
على الخلاف الاية في استحبابها في الاول ان قلنا يستحب فيه وجبت
هنا والا فلا وهذا البناء فغضى نصحيح وجوبها وان الخلاف يجري في قوله
كأصليت على ابراهيم واما التشهد الاول والجلوس له فسينان وفي استحباب
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه طرف اشهرها ان فيه قولنا القديم
والجديد الصحيح انها تستحب والثاني القطع به والثالث القطع بالاول
فان قلنا تستحب ففي استحباب الصلوة على المطهر بيان احدهما انه ينبغي على
انحائها في التشهد الاخير فان لم توجهها فيه وهذا الاصح لم يستحبها هنا واذن
اوجبت هنا ففي استحبابها هنا الخلاف السابق في الصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو عكس البناء المتقدم والثاني القطع بانها لا تستحب فان قلنا ان
لن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا فصولي كان باقلا للذكر لا
غير موضع وفي بطلان الصلوة كلام باقي في سجود السهو وحر اذا قلنا
لا يصلي عليه في الفتوى وحر اذا اوجبت الصلوة على الله في الاخيم ولم
يستحبها في الاول فاني لها قال النووي والصحيح بل الصواب انه لا
يطلب الصلوة في هذه الا لثلاثة اوجه الصحيح انهم بنوها ثم بنو
الطلب والثاني انهم الذين يتسببون اليه وهم اولاد فاطمة وسلمة ابدا
والمالت انهم جميع المسلمين في يوم القيمة وقال بعض العلماء هم فريش اولاد النضر
ابن حسنة **فروع** ودره اطالة التشهد الاول فان اطاله في بطلان صلاته

احتمال للقافية **فصل** في اكمال الشهادتين واقله اما اكمله فقد صح فيه
الحديث **احده** عن ابن عباس انه التحيات المباركات الصلوات
الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التسليم علينا وعلى
عبد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
وتابعه **ثاني** عن ابن مسعود انه التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التسليم علينا وعلى عبد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله **وثالث** عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه التحيات لله الزاقيات لله الصلوات الطيبات لله التسليم
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التسليم علينا وعلى عبد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله **ورابع** عن ابي موسى
الاشعري انه التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك ايها النبي
قال الشافعي والاصحاب ما في هذه التسميات تسديد اجزائه ونقل لرجسناج
عليه وشهد بن عباس افضل ورجح بن المذر وشهد بن مسعود ووقع في لرحايب
وكنت المذهب سلام عليك سلام علينا والتشكيك فيهما وتبغيف الاول وسلب
الثاني وتبغيفها والكل جابر والاكمل بغيرها هذا المذهب ورواه وجهان
احدهما ان لا كل ان يقول بسم الله وبالله التحيات لله الى اخره وتابها للرافعة
ان يجمع بين المروي كله فيقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
اقله فروي عن الشافعي رضي الله عنه ان اقله التحيات لله سلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عبد الله الصالحين شهد ان لا
اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله باسقاط وبركاته وزيادة واشهد والله واعني
ابن سرح المعني قال في ذكر التسليم عن الرحمة والبركة فاستقط لفظيهما
واستقط سلام علينا واشهد واقله التحيات لله سلام عليك ايها النبي وسلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته التسليم علينا وعلى عبد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وروى عنه انه
استقط مع ذلك لفظ التسليم الثاني فقال سلام عليك ايها النبي وعلى عبد
الله الصالحين وروى عنه انه استقط ايضا كلمة الصالحين وهذا قد حكى عن غيره

الزاقيات
لا اله الا الله

ايضا

ايضا للحاصل في رحمة الله وبركاته ثلاثة اوجه اصحها وجوبها والثالث
وجوب الاول دون الثاني وفي علينا والصالحين ثلثة اوجه اصحها وجوبها
والثالث وجوب الصالحين دون علينا وفي الشهادة الثانية ثلثة اوجه اصحها
وان محمدا رسول الله وهذا الاقل متعين فلو ابد له معناه وهو فاد رعله لم يصح
صلوته وفيه وجه انه لو قال اعلم بذا شهد اجزائه وينبغي ان ياتي به مرتبا ولو غير
فالنظر في الامر انه جزئية قال الاصحاب ان غيره تغييرا يبطل المعناه بطلت
صلاته ان تعذر وان لم يغيره وطرق اصحابا به قطع الجمهور انه جزئية والثاني
ان في اجزائه قولين في الثالث القطع بانه لا جزئية ويجب التسليم بين كلماته فلو تركه
لم يحسب بالشهادتين **فصل** في تقديم ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
تستحب في الشهادتين الاول وتستحب في الاخيرة واقلها ان يقول اللهم
صلى على محمد وولوف قال صلى الله عليه وسلم له اجزائه نص عليه قال البغوي وفيه
دليل على انه لو قال اللهم صلى على النبي او على احد اجزائه والقاضي قال لا جزئية
ذلك ولو قال صلى الله عليه وسلم فوجهان اصحها انه جزئية وهما كالوجهين
قوله عليه السلام وفيه وجه انه جزئية ان يقول صلى الله عليه وسلم ويرجع
الصبر للمحمد في قوله واشهد ان محمدا رسول الله واو لي الصلوة على اول
ان يقول واله يستمر ط ان ياتي بها بعد الشهادتين وتستحب ان يقول
بعد الصلوة كما صليت على ابراهيم والى ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما
بارك على ابراهيم والى ابراهيم انك حميد مجيد قال النووي وينبغي ان ياتي
بجميع ما جاء في الاحاديث الصحيحة فيقول اللهم صلى على محمد عبدك ورسولك
النبي الامي وعلى آل محمد وآزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعليا اول
ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد قال الصبيداني ومن الناس من يزيد وارحم
محمد وآل محمد كما ترحمت على ابراهيم ولم يرد وقال الفرز بلا يجوز ترحمت
وقال النووي هو بدعة وقد بالغ بن العربي في انكاره وحطاه بن زيد
الملكي ثم ان كان في الشهادتين اخير استحب له ان يدعو اماما كان او ناموسا
او مستقرا او قال الشافعي رضي الله عنه واريان متور زيادة ذلك ان كان اماما

اقل من قد والشهد والصلوة على النبي وان يكون الثمن من ذلك اذا كان
وحده **ولا احقره** ما طال اذ لم يخرج به ذلك لا يستهوا بخاف به سموا وان
لم يزد على الشهد والصلوة كرهت ذلك وقال الصبيد لا يستحب لله ما
ان لا يدعوا العفف على من خلفه وله ان يدعوا ما ساء من امور الاخرة والديانة
الاخرة اولى وله ان يدعوا بالذوات لا ثوره وغيرها ما جاوز خارج الصلوة
وحكى بن بونيس وجهها انه لا يجوز ان يدعوا الا بما يطلبه بن الله دون ما
يطلبه من غيره ولم يوجد لغيره بل هو مذهب ابي حنيفة ورواهم فيه
ومن الادعية الماثورة المستحبة اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت
وما استترت وما اعلنت وما استرقت وما استألمت به مني انما المقدم
وامت النوح خسر لا اله الا انت ومنها التعود من عذاب النار وعذاب
الغير وقتنه الحيات والمات وقتنه المسيح الدجال اللهم اغفر لي ما
من المات والمغفر اللهم اغفر لي ما ظلمت نفسي ظلم المير او لا يغفر الذنوب لك
انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وورد
جبر ابا الكوفة وبالكثارة فينبغي له ان يجمع بينهما جبر الشرا ومهادد
اللهم الغفر لي قلوبنا واصح ذات بيتنا واهل ناسيل الاسلام ونحسنا
من الطلقات الى النور وحبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا في استقامتنا
وابصا ونا وقلوبنا وارواحنا وديانتنا وديننا انك انت التواب الجبر
واجعلنا شرا كثر لنموت من نعمها والى ما علمنا **قال** الروابي
وانا اذ يد فيه اللهم لي ضعيف فقير وذليل فغري اللهم اجعلني على بابك
صبور اذ عا رجائك شلوة واجعلني في عيني ذليلا وفي اعين الناس كبيرا
واجعلني من يذكرك وتتبعك برة واصيلا وان زاد على ذلك دعا او ذكر
لم يبطل صلواته ولم يسجد لله سوا فعله عمدا او سهوا وان كان في الشهد
الاول كره له ان يزيد على الشهد والصلوة بل لا يصح له الصلوة على لرد ولا
على الصحيح كما مر فاذا قام مستدير او لا يرفع يديه في هذا القيام على الشهد
وقال بن المنذر رواه علي الطبري والبيهقي والبخاري يستحب رفع يديه وقد

مع الحديث فيه فلو كان مذهب الشافعي في حديث ابي حمزة الذي احده الشافعي
قال النووي وهو الصواب **فزع** ليس كمن لم يحسن العربية ان ياتي بترجمة الشهد
الاخرة والصلوة على النبي واله وان قلنا بوجوبها على العاخر ان ياتي بترجمة
كثيرة الاحكام واما غير الواجبات من الاستغاث المشرعة في الصلوة
فقسمت الى الدعاء الماثور وغيره فاما الماثور من الاستغاث والشهد وغيرهما
ففي جوار الاسان بترجمته او **وجه** احدها لا يجوز وللقاد ودلا للعاخر
فان بطلت صلواته وتابها بخود مطلقا **وتألفها** اصحابها انه يجوز
للقاخر دون القادر وان ترجم مع القدر بطلت صلواته ولا يجوز له ان يخرج
دعوة غير ماثورة ويأتي بها بغير العربية قطعاً وبطل صلواته وان جاز
له اخراجه دعوة بالعربية قطعاً واما ما بعد الدعاء من الادعية المستحبة
كالشهد الاول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وفيه التسبيح في الركوع
والسجود والقنوت ونحوها من الاستغاث فان جاوزنا الدعاء بالجملة
فهذه اول وان سغنا في هذه **ثلاث** اوجه **احدها** المنع واصحاب الجوا
وتألفها ان ما يجوز له بالسجود وهو الشهد والصلوة فيه والقنوت ياتي
بترجمته وما لا يراه من مادة المذهب وقال الما وروي اذ المحسن بالعربية
ان يلاذكا وكلها بالعربية وان احسنها التي بها بالعربية فان اتي بها
والعربية فما كان واجبا كالشهد والسلام لا يجزيه وما كان سنة كالنسيب
والاستغاث اجزاه وقد اشار بعضهم اليه **الموافق** السلام في
في الصلوة لا يصح الا به وانه السلام عليه مرة واحدة فلو اخل بحرف منه
لم يصح وهل يشترط ان ينوي به الخروج من الصلوة فيه وحققنا ظاهر النص
نعم وصححه جمهور العراقيين وقال الما وروي هو ظاهر المذهب وقاينها لا
وصححه القفال والخراسانيون فان قلنا بحجبه وهي دن يجب اقتضاها بالتسليم لرد
فان اخرها عنها وسلم من غيرنية بطلت صلواته ان تعد وان نسي فلا يبيح
للمسكين ثم بعة السلام مع النبي ان لم يبطل الفصل فان طال وجب استئناف
الصلوة ولو قد بها عليها بطلت صلواته ولو نوي صلواته خرج عليه ان يبطل صلواته

ولا يجزئ به هذه النية بل يجب ان يتوي مع التسليمه ولا يجب تعيين الصلوة التي
خرج منها فان توي وعين غيرها منتهى اطلت صلواته او انتهوا سجدة للشهيق
وتسلم بخلاف ما اذا قلنا يجب فانه لو توي وعين راحلا لا يصح ويستمرط
ان يوقع السلام في حالة القعود اذا قدر عليه فلو سلم في غير هاتين الجزئتين
وتبطل صلواته ان تعمد ولا يجزئ قوله السلام عليكم بغير تنوين ولا التسليم
عليهم بغير تحريك ولا سلام عليكم ولا سلام الله عليكم ولا سلام عليكم بغير
تنوين ولا السلام عليهم بخلاف فان قاله انتهوا سجدة واغاد السلام او
عمد اطلت الا في قوله السلام عليكم عليهم ولو قال سلام عليكم كثر امنوا فوجان
احدهما الاجزئية وصحة جماعة منهم الراعي وثانيها مجزئة وصحة جماعة منهم النور
واجزاهما القاضي فيما اذا قاله غير متوي وروى عليه وقال هو اولي بعمد
الجواز الاجزاء ولو قال عليهم السلام اجزاه على المنصوص الصحيح كما تقدم
مع الكراهة واما المله بان يقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يستحب ان
يزيد ويركاه على الصحيح وهل تسنن تسليمة ثانية فيه بله اقول الصحيح
الحديث انها تسنن والثاني وهو احد قولي القديمر ولا والثالث وهو مشهور بانه
قد يرب ايضا ان غير الامام يسلم تسليمة واحدة واما الامام فان كان في الصوم
او حوله المستجد لفظا مستحب له ان يسلم تسليمتين والا فتصر على واحدة
فان قلنا يسلم واحدة سلمها تلقا وجهه وان قلنا يسلم تسليمتين استحب
ان يركن الاولى عن عينه والاخرى عن يمينه وبلغت فيما ينبغي بالسلام
مستقبل القبلة وبنية مع انها الانفاث قال الشافعي وبلغت حتى يري
حذاءه واختلفوا فيقبل اذا حني يري من كل جانب حذاءه وقال الجمهور
لحني يري من عيني عينه حذاء اليمين وحني على يساره حذاء اليمين وبعدي
التسليم على اليمين فلو سلمها عن عينه او يساره او تلقا وجهه او به باليسار
اجزاه وكان نارا للسنه وتستحب لكل مسلم ان يتوي بالتسليمة الاولى
لحروج من الصلوة ان لم يوجب النية والسلام من غير عينه من الملائكة
الحفظة وغيرهم ومسلمي الانس والجن وبالثانية السلام على من يساره منهم

ويتوي

ويتوي المأمور ذلك ايضا سواء كان عن عينه او يساره في صفة وغيره ويؤد
شبا اخر وهو انه ان كان عن يمين الامام يتوي بالتسليمة الثانية السرم
على الامام وان كان عن يساره يتوي الرد عليه بالا وبان كان محاذيا له فوا
بهما سنا والا ول افضل وتستحب ان يتوي بعض المأمورين الرد على بعض
ويستحب لكل مسلم ان يدبج لفظ السلام ولا يده وبنغي اذن يكون
سلام الملائكة من بعد فراغ الامام من التسليمة الاولى وقال البيهقي يستحب ان
يسلم بعد فراغه من الثانية وهذا خلاف في الافضل ولا شك في جوازه بعد
الاولى ولو قارنه في السلام لم تبطل صلواته على الصحيح ولو سلم قبل شروع لتمام
فيه بطلت صلواته ان لم ينو الفارقة فان نواها ففيه الخلاف الا في الفارقة
بغير عمد والتسليمة الثانية ليست من الصلوة فلو احدث معها لم تبطل
صلواته لكن لا ياتي بها **دع** اذا قصر الامام على تسليمة يثن المأمور تسليمتان
واذا سلم الامام الاولى انقطعت قدوة المأمور الموافق للشهيق والوافق
للحيات ان شاستلم بعده وان شاستلم الجاوش للدعاء ولو شرع في الظهر
تشهد في الرابعة فقام قبل السلام واخرم بالعصر فان تعمد بطلت الظهر
بقيامه وانفقدت العصر وان كان فاستلم بجمع العصر فان تدرع قرب
عند الجلوس وسجد للشهيق وسلم من الظهر واخرامه وان طال الفضل
بطلت صلواته ويجب استيفان الصلاتين **خاتمة** من وجبت عليه صلوة ولم
يؤدها في وقتها الزمة قضاءها بامرجه بدلا لا بالاول سواء كانت بعد او بعينه
عذر رخص هو من اهلها ولم يجب عليه اداها العذر كالسك والناهي وفي وجوب
قضاها على الفور بله اوجه اصحها انها ان كانت بعينه فوجبت على
الفرد والا فلا يجب لكن يستحب واذا فاته صاوان لا يجب الترتيب بينهما في
القضاء ولا بينهما وبين الحاضرة فيجوز تقديم الغائبة المؤخرة على المقدمة والعكس
وهذا الحاضرة على الغائبة ان اشع الوقت فان لم يقتنع بان قصر الحاضرة
بالمأخوذ بقضيه وجب تقديم الوداة فانما خرها ثم وصحابها ان يستحب
الترتيب بين المقضيات والمقضية والوداة ان وسعها الوقت هذه المشهور

وقال القفال اذا حضر القضية لغير عذر ولم يبق من وقت الموداة الا وقتها
غير بين ان يصلي القضية والموداة لانه عاص بن اخير واحدة منها **قال** ولو
بقي من وقت العصر قدر خمس ركعات فله تقديم الظهر قطعاً وافق
الاصحاب فيما اذا اخرها بعذر وهو بناء على ان اقامة الصلوة القضية قبل
النور اذا خرب بغير عذر ولو لم يدر الغاية في ائنا الحاضرة ائتمها ستوافق
الوقت اذا تشعب ثم يقضى الغاية ويستحب ان يعيد الحاضرة بعده لا يتطاول
الحاضرة بئذ كرا الغاية فيها ولو دخل في الغاية طائفاً ان وقت الحاضرة يتسع
فبان صيقه قطعها وشرح في الحاضرة على المذهب وقال القايه يستحب له ان
يقصر عما دعتين ذافلة وفيه وجه ضعيف انه يجب ان تمام الغاية ولو تدر
فانية وهناك جماعة من صلوات الحاضرة والوقت متسع استحب ان يصلي
اولا الغاية منفرداً ثم الحاضرة منفرداً ان لم يدر ك الجماعة خسر وجا من
الخلاف في ان قال في الاحياء يصلي الحاضرة مع الجماعة ثم الغاية ونقل الردياني
عن والده انه قال يجب ان يقال يصلي العصر ثم الظهر ثم يتسحب له ان
يعيد العصر للحد وج من الخلاف **فروع** متى سئى صلاة او صلايين او ثلاثاً
او اربعاً من صلوات يوم وليلة **فروع** لم يعرف عنها لزوم ان يصلي الخمس
ولو سئى صلاتين من يومين وليستين وجهل عينيها فان علم احداً منهما كفاه
ان يصلي الخمس وان علم انفاً منهما او شك فيه لزومه عشر صلوات لكل صلاة
مرتين وقد مر في التيمم قال في الامر ولو كان في طهر وعصر وجهل عنها فصلت بينه
واحدة منها ثم شك ايها نوي لم يجز به عن واحدة منها ولو كان عليه نوايت
لا يعرف عدد دم وعلم الله التي فانت منها كما لو علم ان فانية صلوات من
سهره لا يعرف قد رها فوجها ان اخدهما الا فقال انه يقال بحقق انك
بركت فان قال عشر او شك في الزيادة لزومه العشر دون الزيادة للقايه
انه يقال لم يحقق انك صليت فيه فان قال هذا الزمه فضا ما عداه قال
المولي وهما كالمولين فمن شك بعد سلامه هل ترك ركعة انه لا يلزمه شيء
يلزمه الاخذ بالاقل ان قرب الفصل والاستيفاف ان بعد قال السواوي

والذي

والثاني صحيح وينبغي ان يحتمل وجه ثالث وهو انه لن كانت عادته الصلاة
وسا دزكه لم يلزمه الاما يتقن تنوره كما في مسئلة السلام على المذهب وان
كان يصلي في وقت وسرك في وقت ولم يعلم بالصلاة لزمه فضا ما زاد على ما
سفن فعله **فروع** يحتمل بها الباب الاول يستحب لكل مصلي رجلا كان
او امرأه ان يذكر الله تعالى بعد السلام وان يدعو او قد جابه الحاديت
منها انه كان مجبر تلا ما وانه كان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت ذا الجلال والاکرام وانه كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما سئعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند وانه قال من شبع في دبر كل صلوة ثلثاً
وطين وحمة الله ثلثاً وثلثين وادبر الله ثلثاً وثلثين وقال تمام الماية لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عرف خطايا ه
وان كانت مثل زبد البحر وانه كان يقول اللهم اعف عني اعف عني
من الخبث واعف عني ان ارد علي ارض الغر واعف عني من قسمة الدنيا واعف عني
من عذاب القبر وانه كان يقول اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما
اسررت وما اعلنت وما استرقت وقالت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر
لا اله الا انت وانه امر معاد بقوله دبر كل صلاة اللهم اعني على ذكرك
وسمائك وحسن عبادتك وانه امر عقبه ان يتر المعفونات دبر كل صلاة
دروي في الامر بقراءة اية الكرسي دبر الصلوة وروى انه قال من قبل دبر صلوة
الخبر وهو تان وجليه قبل ان يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
الحمد بحمدي وعبد وهو على كل شيء قدير ثبت له عشر حسنات وحسب عنه عشر
سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من كل مكره وحر
من الشيطان ولم ينع يدب ان يدرك في ذلك اليوم الا الشرب بالله تعالى
وبسبح ان به من هذه الاذكار بالاستغفار ويستحب الاسوار بها الا
ان يكون اما يريه يعلم الناس فحسبهم ليعلموا فاذا فعلوا او كانوا غلبوا
وبسبح للمنفرد والمأموم ان يطيل الذكر بعد الصلوة والذ غارها الاحبابه

والدعاء مستحب للامام عقب كل صلاة قال النووي وما اعناه كثير منهم من
تخصص ذلك بصلاة الصبح والعصر فلا اصل له وان كان المادودي قد اشار
اليه فتقيل على الناس ومنه عوا واستحب الروياني ان يدعوا دائما واما الصلاة
عقب هاتين الصلاتين فقال الشيخ عز الدين بركة بياحة قال النووي
وهذا حسن والخيار ان يقال بياحة من كان معه قبل الصلوة بياحة
ومن لم يكن معه قبلها مستحب لان الصلاة عند القاسية قل **في**
صرح به الشيخ **الفرع الثاني** اذا اراد الامام ان يسفل في الخراب ويقتل على
الناس لا غابا **ان** يسفل ليد شاة الا فضل ان يسفل عن عينه وفي يمينه
وجه ان احدهما انه يدخل عينه في الخراب ويساره الي الناس ويجلس على
يمين الخراب ويسبب الا لئلا يربو ما بينهما للقتال انه يدخل يساره في الخراب
ويسببه الي القوم ويجلس على يسار الخراب كالطائفة وقال الامام لم يصح فيه
شي ولا ربي فيه الا الخبير **المالك** يستحب للامام ان يقوم من محرابه
عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نسا فان كان خلفه نسا استحب له وللمن
المثل قد راى سيرا يذرون الله حتى ينصرف النسا ويستحب له ان
ينصرف عقب سلامه فان قام الامام قبل ذلك او جلس اطول منه فلا شيء
عليه وللمؤمن ان ينصرف عقب سلام الامام قال الشافعي ونافعه حتى ينصرف
بعده الامام او قبله احب الي **والا** غيره **البث** الامام استحب للمؤمن ان
يلتصق معه قليلا احيانا لان يتدبر سموا اقتبابعه واذا انصرف المصلين اساما
كانوا قوما او منفردا فله ان ينصرف في جهة من جهات الاربع فان كان له حاجة
في جهة منه فالاولى ان ينصرف منها **والا** فجهه **اول** هذا في القضا
او مسجد له ابواب فان كان له باب واحد خرج منه وفعل كذلك **الرابع**
اذا كان للصلوة سنة بعد فعلها في البيت افضل ولذا شارب النوافل
فان صلاها في المسجد استحب ان يسفل في غير موضع الفريضة قليلا **والا**
فيفصل بينها بسلام **الخامس** يستحب اذا صلى الصبح ان يجلس يذرا لله
تعالى حتى تطلع الشمس **السادس** قال الروياني جرت عادة بعض الناس

بمسجده

بمسجده الفراغ من الصلاة بدعوى فيه وتلك سجدة لا اصل لها
السابع ان يدخل في الصلوة يمشي اقبال بقلبه عليها ويرتل القراءة
والاذكار والاعاء يهدي بها ويمنع من الغلبة في قراءته ويصنف بالحشوع
والخضوع بظاهره وباطنه ويستحضره وانف بين يدي ذلك المالك
بما يحبه واذا خاف فوات الحشوع لرويه ما يفرق خاشعة قال الشيخ عز
الدين الاول ان يغض عينيه **الثامن** شرط لصحة المفردة
العلم بفرضيتها ولو صلوا هاجاه لا بفرضيتها الصلوة سطفا او بفرضيتها
هذه لم يصح صلواته ولو علم فرضيتها ولم يعلم اركانها قال القاضي والبيهقي
والنوي ان اعتقد ان جميع اعمالها سنة او ان بعضها سنة وبعضها
فرض لم يميز بينهما لم يصح صلواته قطعا لان القلة الروياني لكن ذكر
القاضي في المانية دحها انها صح وان اعتقد ان جميعها فرض فوجه ان
اصحها انها صح وصح القاضي في موضع عدم الصلوة قال البيهقي وكذا
اذا لم يعلم فرضية الوضوء ولو علم فرضه ولم يميز بين مستنونه ومفروضه
والجواب معتقدا فرض الكل ان يني على صلواته فان لم يصحها في وضوءه
وجهاين وقال الغزالي الذي لا يميز بين فرض الصلوة وسنتها يصح صلواته
بشرط ان لا يقصد الشغل عما هو فرض وكو غفل عن التفصيل فيه الجملة
في الابنه الكاف وصحة النوادي **الثاني** استع في الركعة الاولى يستعد
اركان النية والنيكيس والقيام والقراءة والراجع مطبينا والاعنة ال
مطبينا والسجود مطبينا والجلوس مطبينا فان افردت الطائفة كانت
اربعة عشر في كل ركعة غيرهما سبعة وفي اخر الصلوة اربعة **الحال**
الجلوس وقراءة التشهد والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
والسلبية الاولى واعلم انه يقع من الاولى مقارنة اليه للتعبية ومن
الاكثر في كل ركعة الترتيب والموالاه مكفوح مجموع اركان الاولى سبعة
عشر وان كان الثانية اربعة عشر فان سلمت ما اضاف اليها الاربعة
التي في اخر الصلوة فله من مجموع الركعة خمسة وثلاثين وكنا

الباب الخامس في شرايط الصلاة

وفواقضها

والعن المراد هنا في جميع شروطها فان منها افعاء في الوقت يقينا او ظنا واستقبالا للقبلة على الصحيح ونية الصلوة والخروج منها على راي الغلبة وقد تقدمت الشروط عند الاصحاب سنة ففوط طهارة الحدث والخبث والاستقبال في غير النافلة في السفر وسائر العوز ومن دحوا الوقت يقينا او ظنا والاسلام فلا بد من تقدمه ولو زال في انائها الردة بطلت والمراد الموافق للمواضع والشرط في الاصول الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فمن فقد شرط الصلوة فيها وفي جزائها لم يوجد الصلوة الشرعية فان فقد في اولها لم ينفعه اذ انما بطلت **الشرط الاول** طهارة الحدث وقد تقدم بيانها في شرط طهارة الغدة عاينها واما عند العجز فمقدم الخلاف في ان فاقده الما والشراب **اربعة اقوال** اصحها انه يصلي ويعيد . وثانيها انه يصلي ولا يعيد . وهذا مستصحب في شرائطها فاذا احرم القادر عليها به ونهاه لم ينعقه صلواته قطعا عامدا كان او جاهلا او ناسيا لكن الناسي ثياب على قصد دون فعله الاحمال يقتصر الاتيان به على الوضوء كالقراءة والاذكار والخضوع والخشوع فانه ثبات على فعله ايضا وقال السبكي عز الدين وفي اتانته على القراءة اذا كان جنبنا فظهر لانه كالصلوة في الدار المغضوبة ولو فعل في الصلوة مستطها ثم احدث فان احدث باختياره بطلت صلاته سوا كان ذاكرة ان في الصلوة او ناسيا وان احدث بغير اختياره كالتق شبقة الحدث عن وج بول او دم او ديج او غائط بطلت طهارته قطعا وفي صلواته قولان الجيد بدأ الصحيح انها تبطل والقدر بمر لا تبطل فتقضي ويبنى على صلواته ومنهم من جعله احدث قول الجيد بدأ ايضا ولا فرق في جريانها بين الحدث الاصغر والاكبر كما لو غلب عليه النوم في صلواته فاحتمل ولو احدث ازاوه عن عورته او شفهها الريح فردته وسرته الحال او وقع عليه نجاسة

بأنه

بأنه مفضها في الحال ولم يشها بغيره ولا بغيره او التي الثوب او رطبه فالتق الثوب في الحال صحت صلواته ولو خافها لم يبد اذ به بطلت وان احتاج في السر والازالة فان بان احدث الريح ثوبه او نجس ثوبه او بد نه نجاسته يجب غسله ففيه قولان سبق الحدث ويجب اعادة الصلوة عند انقضا طهارة الحدث على الصحيح ولا يجب عند فقد الحسرة على الصحيح بخلاف ما لو فعل ذلك قاصدا فانها تبطل وان زال المانع في الحال بخلاف ما اذا سبقه الحدث وهو في ما ليس فان غش فيه فاولا يرفع الحدث فانه لا يتي ولو وقع في سجدة نجاسة يابسة فتجاهها وسجد جاز وان تجاهها به بطلت ولو احدث من الارض تجاهها به ففي مطلقا بها وجهان قال القاضى ولما اخذ طم فابن مسعود وخرج به حتى سقط فالتظاهر انها لا تبطل ولا يحسب القول القديم فيما اذا طرأ ما ينافي في الصلوة لا باختياره وبغيره فيه اولى بقصره لو كان فاسحا على الخف فانقضت مدة المنع في اتان الصلوة فانه يحتاج الى غسل القدم في قول واستيناف الوضوء في اخر بل تبطل صلواته قطعا لقصره قال الراعي ومقتضاه انه لو شرع في الصلوة فافعالا لا خشيته وهو يعلم انه لا يبقى له قوة التماسك في اتانها ووقع فاعلم ان صلواته تبطل قطعا ولو تخلف خف الماسك في صلواته وظهر شي من محل الفرض قطريان احدهما القطع بطلان صلواته واطهرهما انه على القولين واما اذا اراي المنهم الما في اتان الصلوة التي لا يجب اعادة فلا تبطل صلواته ولا تجبه وقد مر ولو خرج من محله دم حريم منه فمضى ولم يلوث يده او خرج في الصلوة من اخرج لروح القصد لم تبطل صلواته حكاية الراعي عن المتولي وقال لعلة فيما اذا لم يكن غسل موضع الاكساف او كان فاصا به قليلا او قلنا قليلا الدم معفون عنه والا فقد صار ذلك من الظاهر يجب غسله وجميع ما تقدم في وضوءه فاهبه اما وضوء صاحب الضرورة لوضوء المستحاضة ومثل البول والدم فلا اشرفه للحدث التجدد عند الشروع ولا في الاسا كما مر في الجنب والحق العزل الاكراه على الحدث سبقه ومسه ما اذا استشه امره في

الصلوة فان قلنا بالقدم فلور من سبقه الحذف ان يتوضئ ويصلي فله ان
 تسعي الى الماء يستقيبه وليس عليه العود الى الماء لان الخارج على غير اقصا
 وعليه الاجتهاد في قرب الزمان وتقليل الانغال مما امكنه ولو كان للتحية
 بابان احدهما اقرب الى موضع الطهارة فستلك الابعده بطلت صلوة ولا
 يتكلم الا ان يحتاج الى الكلام في تحصيل الماء ولا يعود الى الموضع الذي
 كان يصلي فيه بعد طهارته ان كان يقدر على الصلوة في موضع اقرب منه
 بل يصلي في موضع ان امكنه او في اقرب الموضع الصالح للصلوة اذ لم
 الا ان يكون ما لم يستغلف او قام ما يقصده فضل الجماعة فله العود قال
 المتولي ان كان الامام في الصلوة بعد فصل المأموم ان يعود الى موضعه
 الا ان ينوي مفارقتها وحكي ان يحاميه والمأودى عن بصره في القدر ان
 لشرط ان لا يطول الفصل وهل يشترط ان تمتنع عن الحذف عمدا
 ان يتوضئ قال الامام والغزالي يشترط وقال الجمهور لا حكم عن النضر
 وعلمه بعضهم بان طهارته بطلت بما سبق ولم يطل الصلوة به فالحك
 الذي بعده طرا على طهارته باطله فلا يؤثر وعلة اخرون باحتياجه الى
 اخراج المقينة لدلالة سبقه مرة اخرى وبني عليها ما اذا كان الحذف
 الثاني من غير جئش الاول فعلى الاول له البناء على الثاني لا غير اذا عاد الى
 الصلوة قال الصيدلاني في بقود لا الذكر الذي سبقه فيه فلو سبقه في الوقوف
 تعين العود اليه وقال من امره ان ان سبقه قبل ان يطأ فيه وان
 سبقه بعد ما طأ طهارته لا يعود اليه لا عام ولو عود وبتعه الغزالي
 قال الرازي ويحوز ان يجري كلام الصيدلاني على اطلاقه ليعقل منه الى الذكر
 الذي بعده وصححه النووي ولو طهر النجس التوب واقصر في اعادته اولى
 فقل كثير اذ من جرح ذلك على قول في سبق الحذف **فائدة** ودون الحديث
 انه اذا سبق احد من الاعراف فليأخذ بانفسه وخرج فاستحب للغافل المسبقة
 الحذف ذلك ليوهم انه دعف ستر على نفسه **الشرط الثاني** طهارة
 الخبث وفي شرط صحة الصلوة نطقا فمنها ونقلها واستحبابه اذا كان ويجوز

الشك

الشك في الكلام في الجائزات المعفو عنها وما يجب تطهيره **الطرف الاول**
 وهي الجائزات وهي ضربان احدهما ما يقع في مطنة العذر والعفو
 وثانيهما ما لا يقع فيه الضرب الاول ما عفي عنه من الجائزات وهو اربعة
 انواع **الاول** الاثر على محل النجاسة المستحقة وهو معفو عنه وان كان
 المحل نجسا به ليل انه لو خاض في ما قليل نجسته ولو عرفت المحل فتلوث به
 غيره فوجهان اصحهما انه يعفى عنه ولو حمله فصل لم يصح صلواته على الصحيح
 ويجري الوجهان بما لو حمل في ثوبه من دم البراغيت ما يعفى عنه لو
 كان لا يشته وفيما لو حمل استنا على ثوبه نجاسة معفو عنها بالنسبة اذ لم
 ولو حمل حيوانا كادي وطائر ونحوه حيا لا نجاسة عليه صح صلواته
 ولا طهر لا ما خوفه ولو حمل حيوانا من ذواته بعد غسل موضع الدم وما على
 ظاهره من الجائزات لم يصح صلواته وطهرا قال الرازي ولم يذكر الخلافة
 الاية في البيضة ونحوها فتوجب ازالة ظاهر الذهب والافانجاسة
 مستثناة هنا ايضا خلفه ويجوز ان يجعل مساند الحيوان فادنا ولو حمل
 حيوانا حيا نجس لنفقه فوجهان احدهما يصح وصحة الغزالي واصحابه عنه
 لا ويجريان فيما لو وقع هذه الحيوان في ما قليل او ما عفي عنه حيا هل
 نجسته لمن الاصح انه لا نجسته لعدم الاحتراز وقد مر في الطهارة ولو حمل
 بيضة مودة صا وحشوها وما وظهرها طاهر فوجهان اصحهما ان صلاته
 لا تصح ويجريان في كل استئثار حلقى كذا لو حمل عنقود الحمر باطن حماره
 ولا يسخن ظاهرها ولو حمل فادوة فيها نجاسة وفي مصنفه الرازي يصح
 او دصاص ونحوها لم يصح صلواته قطعا عند الجمهور وعن ابن الهيثم وجه
 انها تصح وطهارة بعضها اذا حمل لسه طاهرها طاهرها باطنها نجس وان
 كانت مسدودة خرقه ونحوه لم يصح وطهرا وان كانت مسدودة بشمع فطريقان
 احدهما انها كالخرقة والثاني انها كالرصاص **الثاني** طين المشواء وعوفي
 ينقسم الى ما يعلم احتلاطه بالنجاسة والى ما يظن احتلاطه بها قد تقدم في
 باب الاجتهاد ذكر القولين في ان يعمل فيه بالاصل او بالطاهر اما ما يقتضيه

محالطة لها فنعني عن القليل منه دون الكثير ولذا القول فيما وظن نجاسته
 على القول بنجاسته عملا بالغالب ويرجع في الفرق بينها على الفرق وختلف
 باختلاف الاوقات وموضع من البدن فيعني عن زمن الاطوار وفي جمل
 الثوب عما لا يعنى عنه في النصف واعلاه وقربه الائمة بان قال المعنف
 ما لا يتسبب صاحب لا سقطته او لشرته او اقله حفظ فان تسبب لا
 شي منها فهو ليس ولو اصابا سقط خفة او ثقله او قد استنجس رطوبة
 فذلك بالادنى حتى ذهبت اجزاهما لم تظهر قطعا فلو بلغ رطبه فلا يعنى عنه
 ولا يجوز الصلوة معه قطعا وان دللنا بعد ان يتسبب فقولان العذر بمرأى
 الصلوة خو رة ولجيد يد الصحيح وقيل ان فضة في القدم ايضا لا يجوز
 وقال العرب ظاهر ظاهرا اني حايه والاكثرون انه لا فرق بين اذن
 وجوز النجاسة رطبة او بآسنة في اجزا القولين وهو شاذ والفقهاء
 شرطان احدهما ان يكون النجاسة جرم يزول بالذلك واما الاجرم له
 كالبول وخوره فلا يجزى فيه ذلك قطعا وثانيهما ان يكون حصل بالشيء
 غير تعمد فلو تعمد فلو طلع الحنف لها او وقع عليه نجاسة وهو ملغى في جرمه
 الا ذلك قطعا واما لو اصابته سقاء الحنف او ظهر قدمه قال الدافع
 ولم يفرقوا بين القولين بين القليل والكثير من طين الشوارع المتين نجاسته
 وبين النجاسة الغالبة في الطرقات كالرود فمجرد ان يكون في الدبر الاثلا
 يعنى عنه من النجاستات هل يجب غسله ام لا في فيه ذلك ولحق القليل
 معفو عنه في الحنف قطعا كما عني عنه في الثوب والبدن من غير غسل
 وليس ذلك بل العفو فيه اولى ويجوز ان يكونا مطردين في القليل
 والكثير من النجاستات ويزول بين الثوب والحنف ولا يجوز احتمال الاول
 ينبغي ان يعنى عن اللون الحاصل على جميع اسفل الحنف واطرافه وبعد ذلك
 قليلا خلافا لما لو كان على الثوب والبدن ولذا يعنى عن اللون حال
 الرطوبة كما في الثوب والبدن بخلاف ما اذا فرغنا على القدم بمر فان
 العفن يخص بالاثرا الباقي بعد الحفاف والدلك ثم العفن على كل حال

فيما

بما حصل بغير قصده اما لو تعمد المتطهح فلا وهو كذا يجوز الحكم في الثوب
 والبدن ودافعه الشيخ ابو عمرو على انهم لم يفرقوا بين القليل والكثير ما
 نصيب الغل من النجاسة بخلاف ما نصيب الثوب من طين الشوارع
 وقال النووي القولان فيما اذا اصاب الحنف واطرافه من طين الشوارع
 المتين نجاسته الكثير الذي لا يعنى عنه وبما اير النجاستات الغالبة
 في الطرف كالرود وغيره وعبارة صاحب المذهب اذا اصابا سقط
 الحنف نجاسته فذلك على الادنى فان كانت رطبة لم يجز وان كانت بآسنة
 فقولان قال الفارسي المراء بالياء نجاسة الجادة التي فيها ادنا رطوبة وبالكربة
 المانعة **وع** قال الخطابي الاجب للمصلي ان يخلع ثغلبه ويضعها على
 لبتائه فان كان مع غيره وعن عينة وعن يمينه وباب يمينه يمين
 رجليه ودوي فيه حديثا **الثالث** دم البراءة يعنى عن قلبه في الثوب
 والبدن وكذا كثره على الصحيح عند الجمهور وادام العقل والبعوض
 والبقر والقرذان والزباب وغيرهما لا تنفس له شيئا بله ولذا يقيم الزباب
 ويول الحنف فتنس ولو كان الدم قليلا فترق وانتشر اللطخ تسببه في العفن
 عنه الوجهان في الكثير واخذ القاصي عدم العفن والعمادى معاملة وحر
 فيما اذا تنس الثوب الذي فيه دم البراءة فوق فيه وانقل به نه او كان
 به نه سبلولا فان قلنا لا يعنى عن الكثير فم يفرق بين القليل والكثير فيه
 قولان في العدم وجهان للاصحاب على قياس قوله في الجديد اء احد
 القولين ان القليل قد رادنا رادنا فادناه فان زاد فهو كثير وثانيهما ان
 القليل ما دون الكف وقيل القليل قد رادنا رادنا فادناه فان زاد فهو كثير
 ان الكثير فانظر الناظر من غير قائل وامعان والقيل ما دونه وعلى هذا
 يختلف الحال فيه بين الادنى والامنة واطرها ان الرجوع فيه الى العادة
 فامنع التطهح به غالبا وعستر الاحتراس منه فقليل وما ليس كذلك فليست
 على هذه اثنى اختلاف الحال فيه باختلاف الادنى والامنة وجهان
 اخدها لا بل يعتبر الوسط المعتدل ولا يعتبر من الاوقات والامنة

قال ابو الدنا وليم
 حية
 يان

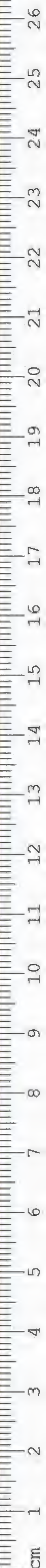
به وذلك فيه وقال استفاضت فيه واطهرها ان خلف الحال باخلاف لانه
 والامكان فنجته المصلية فيه ونظره هو قليل او كثير فلو تردد في ذلك
 فلا إمام فيه احتمالان وصحح الغزالي والنووي انه يعني عنه وقال الغزالي احتمال
 ان يقال كمن نسي الصلوة وفيه خلاف والاحوط ان يأخذ بعدم العفو
 ولو قتل برغوة او قتلته في ربه او بدنه او بين اصابعه ولو لم يسهل
 فان كان له المربع عنه وان كان قليلا فوجهان اصحهما انه يعني عنه وهو
 كالحل في ما اذا جمع الصائم ربه ثم ابتلعه ولو كان دم البراءة في كم ثوبه
 فمصلية فيه او سقطه وصلى عليه فان كان كثير المصالح فلو كان كان
 قليلا فوجهان **الرابع** دم فلا يفسد شأيه ينقسم الى دم نفسه والى
 دم غيره ودم نفسه ينقسم الى ما خرج من البراءة فيعفى عن قليله وكذا
 عن كثيره على الصحيح والصبر بد كالكدم واماما الفروج فان كانت الاراحة
 ربه فهو نجس كالقبح والافطر بقاء احدها فيه فلو ان احدها هو ظاهر
 قال النووي في هذا الذهب واطهرها عند الراعي انه نجس والثاني القطع
 بطهارته وحيث قلنا بنجاسته فهو كالكدم ولو عصر البقرة واخرج ما فيها
 من دم او غيره فوجهان اظهرهما انه يعني عنه ايضا وان كان كثير الدم
 يعفى عنه قطعا **القسم الثاني** دمه الخارج من غير البتران كالفروج
 والدمامل والقصد والحجامة وغيرها ففيه طهر بقاء ارجحها انه لا يلحق
 بدم البتران بل ان كان مثل هذا ما به دم حصه غالبا فهي تحفه بدم لم يتخاضه
 وقد تقدم في بابها وان كانت مالا ته دم غالبا فهي تحفه بدم الاجنبى فلا
 يعني عن كثيرها قطعا وفي كثيرها القولان والثاني انها كدم البتران
 فيعفى عن قليلها وفي كثيرها الوجهان **القسم الثالث** دم غيره سواء كان
 ادميا او طائرا او بهيمة سواء خرج من محل تنسره او غيرها فالحاج من
 القصد فان كان كثير المربع عنه وان كان قليلا فقولان وقيل وجهان
 احدهما انه لا يعفى عنه وصححه جماعة قال الراعي وهو الاحسن واحدهما
 عند العراقيين والبعوي ودم النواوي الاتفاق على تصحيحه انه يعني

عنه قال في الام والقليل الفدر الذي متعاذاه الناس في الغادة اي يعدونه عفو
 وفدوه بعضهم بلعه وقال في القليل ما دون الكف واطلقوا الكلام
 في القليل من دم غيره واستثنى العمري دم الكلب والخنزير وما قوله
 منهما او من احدها وقال لا يعفى عنه قطعا **فروع** قال في البسيط فقط
 الدم اذا تفرقت في الثوب يعني عنها قلل لجمعة ملان النقطة في موضع
 واحد فبعد العفو شيئا اذا احدث الاثره من الخفاف ولا بعد النظر
 الى الثوب والاجتماع كالمفعول القليلة واعلم انه يعني عن انواع اخر
 من النجاسات في الصلوة احدها نجاسة المستحاضة وتلث البول
 والدم يعني عنها في حق صاحبها للضرورة وقد تقدم وثانيها الدم الذي على
 الجرح الذي يخاف من غسله لكن الاصح وجوب الغادة وقد تقدم
 والثالث الدم الذي يلطخ به السلاح في الحادية ونسبها لي في بابها **ورابع**
 النجاسة التي لا يدورها الطرف كرشاش البول وفيه خلاف تقدم وخامسها
 الشغل المتأثر الذي لا يطاق دحلوا عنه ثوب الانسان وبدنه يعني عن قليله
 وحكمه حكم دم البراءة **سادسها** غبار السرجين والخمار الذي
 يتصاعد من البول والعدرة في الشتاء يعني عنه على الاصح **الطرف الثاني**
 فيما يظهر عن النجاسة التي لا يعفى عنها في الصلوة وهو لثة الثوب والبدن
 والمكان **الاول** الثوب فاذا اصابته نجاسة وعرف موضعها منه فعليه
 ازالته او العسل كما تقدم ولو قطع موضعها منه حصل الغرض ولم يضر ذلك
 اذا تعذر غسله ولم يجد غيره وامكن ستم العودة بما فيه ولم ينقص من
 قيمته والقطع الاثر من اجرة مثل الثوب لو استأجره واذر الشاشي وقال
 الوجه ان يقال لا يلحق بغيره الثوب فانه يلزمه شراء بمن الثوب فيه نظير
 وان لم يعرف موضعها منه وكان يحورها في كل جزء منه غسله كله ولا يلحقه
 غسل بعضه بالبحري ولا دونه وعن من سرج انه يلحقه وصعقوه ولو شقه
 نصفين لم يجر التحري فيها ولو اصاب شي وطب طرفا من هذا الثوب جبر
 السيل لم يحكم بنجاسته وان علم انها كانت في طرف منه معتبر كاستفله وجعل

موضعها وجب غسل طرف الثوب فقط ولو بقيت نجاسة لحد الثوب والياف
وجعل عنه اجتهاد كما في الاثر وان كان معه سقطها رتبه على الصحيح ولو
اداه اجتهاده لا طهارة اخذها فصل في ثمر دخل وقت صلاة اخرى
ففي وجوب تحديق الاجتهاد وجهان اخذها وبه قال القاضى والقول نعم
واصحهما لا وعلى كلا الوجهين لو اجتهد فان لم يتغير اجتهاده بظاهر وان
غير بطرطها رة الاخر لم يلزمه اعاده الاولي قطعاً ولا يصلى في الاول قطعاً
ووصل في الثاني على الصحيح عند الجمهور ولا يعيد وفيه وجه ثالث انه قالو
لم يجد الاثوب نجساً في وجوب لبسه وجهان فعلى القول بوجوبه
لمستعمل اي التوبين شأ ويعيد ولو بقيت نجاسة الذي صلى فيه الا
صلى في غيره وفي وجوب اعاده الصلوة الاولي طبريقان اخذها القطع بوجوب
واصحهما انه على القولين في من صلى بنجاسة حصلها وقد تقدم ان لا يصح الرجوع
ولو اجتهده ولم يظهر له شيء ولم يحسنه غير ما وقع فيه الاستبانه وامكنه
غسل واحد ليصلى فيه لزمه ذلك على المذهب وان لم يكن غسلة فهو لمن لم
يجد الاثوب نجساً فهل يصلى فيه او غير بانافه باسان اصحهما الثاني لكنه
يعيد وفيه وجهان عليه ان يصلى في كل ثوب مرة اذا اتسع الوقت ولا اعاده
فروع الاول لو تجسس واحد من موضع معين او موضعين من ثوب
وجعل عينه كالوختس اخذها فاجتهده اذا اه احتماده الى نجاسة اخذها
فغسله وصلى فيه في صحة اجتهاده وصلوته وجهان تقدم ما الاصح انه لا
يصح ولو فصل احد الكثر عن الثوب واجتهده فيها جاز كالنوبين فان غسلك
ماطن نجاسته وصلى فيه صح وان صلى فيما طهر طهارة صح ولو غسلك احد
الكثير بالاجتهاد ثم فصله عن الثوب فجواز الصلوة فيما لم يغسله وحده على
الوجهين وهما جازيان فيما لو اجتهده في ثوبين وغسلك ما ظنه نجساً وصل
فيهما معاً في صحة صلوته وجهان اظهرهما انها تصح وفيه وجه انه لا يصح
في الذي لم يغسله ولو اخبره ثقة ان الخش هذا فالدعاء انه يقبل قوله ان
فغسله وحده وصل في فيه وقال الما وددى فيه وجهان ساعلى الوجهين في

بجواب

وجوب الاجتهاد **الثاني** لو غسلك احد الثوبين المشبهين من غير اجتهاد
ففي مشروعية الاجتهاد في الذي لم يغسله وجهان تقدم ما في كلا الوجهين لو
صلى فيما غسلكه صح وان صلى في الاخر لم يصح على الاصح ويجوز ان فيها كونه
اخذها قبل الاجتهاد فصل في الاخر وقد مر نظرها الى الادوات ولو اشكل
تحل النجاسة في الثوب فغسل بصفه ثم الاخر فقد مر حكم طهارته في باب
الاجتهاد **الثالث** تقدم انه يشترط ان يكون ملتبس بالمصلى ولا فرق بين
ان يتحرك بحركته في قيامه وقعوده او لا ولو لبس ثوباً طويلاً لم يلحق
او غماه فطرهها نجس فالفاه على الاضطرار ان لا يكون من ملتبسه
بلا فم النجاسة فلو ان في طرفه من عمامته او من ملتبسه على نجاسته بطلت
صلوته وان لم يتحرك بحركته ولو قبض بيده على جبل او طرف عمامته او ثوب
او شدة بيده او رجله او في وسطه وطرفه الاخر نجس او يقع على نجاسته
لم تسط على الا رجح عند الاحسين وحصر الامام والغزالي وما عوفا
الخلاف ما اذا كان الطرف لا يتحرك بحركته وقطعوا بالبطال فيما اذا
كان متحركاً وقطع البغوي بالبطالان في الشدة وحصر الخلاف بصورة
القبض باليد ولو كان طرف الجبل او نحو تحت رجله صح صلوة قطعاً
كالوصل على بساط طرفه الاخر نجس ولو كان الطرف في صورة في الشدة
والقبض مشدوداً غنق قلب او متصلاً بعين النجاسة كما لو كان في عتمة قلب
سقط وان كان متصلاً بطاهر وذلك الطاهر متصل بنجاسته بان شدة في
ساجور او خرقه وهما في غنق قلب او غنق حمراء عليه نجاسته لم يبطل والناس
الصحيحة انه ان كان الخيل مشدوداً في قلب صغيراً وميت بطلت قطعاً
وان كان كبيراً جازاً فوجهان اصحهما انها يبطل واصحابنا صور والمسل في الشدة
ولم ينعصوا للاتصال من غير شدة ولو كان طرف الخيل مشدوداً في شفتيه فيها
نجاسته وموضع الشدة طاهر فان كانت صغيرة تحرك بالجل في كالكلب
وان كانت كبيرة فوجهان اصحهما انها لا تبطل واطلق من الصباغ الوجهين
من غير تفرقة بين كبير وصغير وقال الغزالي السفتينه كالحمد الذي عليه نجاسته ولو



وضع الجبل تحت قدمه لم يطل وان كانت السقفية صخرة ولذا الوستك الجبل
وفي الارض **الحمل الثاني** الواجب تطهيره عن نجاسة البدن وتقدم ببقية
تطهيره في كتاب الطهارة وان نجاسته تنقسم الى ما يزيل بالامار الى
ما يزيل بالمحرم والمقصود هنا ذكر مستلزمات الاولى وصل العظم ومن
انكسر له عظم فله جبره بعظم طاهر لا يجتنب فان جبره بعظم نجس كعظم
طبا وخنزير او فرعها او غير ما قول او غير مذبي وفرعنا على المذهب نجاسة
العظام بالبول او عظم نفسه وقلنا نجاسة الادمي بالموت فان احتاج
الى الجبر ولم يجد عظام طاهر ايقوم مقامه جارا للضرورة ولم يجب تركه
وفيه شيء اخر متبني وان لم يحتج اليه او وجد عظام طاهر ايقوم مقامه
لم يجبر وجب تركه ان لم يحف منه التلف في نفس او عضو ولا سيما من الجفون
المتقدمة في التيم ولا يصح صلواته معه فانما يمنع اجبر عليه سواء التيم
العظم بالجمر ام لا وفيه وجه ضعيف انه لا يضرع اذا التيم به وان خاف
من تركه التلف او فوات عضوا ومنفعة او لشدة الالم او تاخير البر
على قولنا يجوز العذر ولا يثبت اليه التيم لم يلزمه على الصحيح وفي صحة امامته
وجهاان التزيع حيث وجبنا التزيع فلم يضرع وصلى معه لزمه اعادة الصلوات
ولو مات قبل التزيع لم يضرع في اظهر الوجهين والوجهان جاريان سقوط
استتار اللحم ام لا ومنهم من خصها بحالة عدم الاستتار وقطع بعدم التزيع
اذا استتار وهل التزيع واجب او مستحب فيه وجهان اصحهما انه واجب
ومدة اداة الجرح يد والجرح خياطته محط تجسس كالوصل بالنجس يجب تركه
حيث يجب التزيع ولذا الوشق موضع من يده وجعل فيه دما او شيئا نجسا
او وسم يده او سقيته بالعظام فانه نجس عند العرد وقبل ان الوسم يزال
بالعلاج فان لم يزل الا بالجرح لم يجرح ولا امر بعد التوبة ولو شرب شيئا
نجسا كالخمر او اكل شيئا نجسا كالحلبيته والحريمي وغسل فيه وصلى صحت صلواته
وهل يجب عليه ان يتقياه فيه وجهان اظهرهما وهو نفسه نعم وثانيها لا يكل
لستحب واحسان القاضي الطبري وقال الروماني هو طاهر كذهب **فرقان**

او الطبري الطبري

القول

الاول لو انقلعت سنة فردها موضعها قال العراقيون لا يجوز لصيرورة قها
نجسه وهو بناء على ان العضو المنفصل من الادمي في حياته نجس لكن الصحيح
انه طاهر **الثاني** قال الطبري الجردى اذا تورم واجتمعت فيه المائدة
نجور الصلوة معه فاك يخرج منه شيء فاذا انتشر وصارت تلك الحلة كالسنة
حيث لا ينالكم لقطعها صحت الصلوة معها كالكبد السلا داع **الحكم** ان باطن الفم
للحقة الاصحاب بطاها في تطهيره من النجاسة للصلوة وترددوا في الحاقه
ببقية طهارة الحيازة والفرق **المسئلة الثانية** صح عن رسول الله
صل الله عليه وسلم انه لعن النواصل والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
والتنصت والمفحات **المعتبر** خاق الله والواصلة التي تصل الشعر
بالشعر والمستوصلة التي يطلب ان يفعل بها ذلك والوشمة التي يشمر والوشم
عسر ظهر الكفا والمقصود بخرق بايره واساعه بالعظام او خنقها او حشو
بالكل او النودة حتى يحضر والمستوشمة التي يسال ان يفعل بها ذلك
والناصة التي تاحذ الشعر من الوجه ويدق شعر الحاجب والتنصت من امر
من يفعل بها ذلك والمفحة التي يسرد بين استناتها لتبايد بعضها من بعض
بفعله الاميرة شيئا بالصغير **قال** الشافعي رضي الله عنه ولا فصل
المرأة شعرها يشعر انشنان ولا يشعر خالا بواكل يحاك وقال الاصحاب الشعر
الموصل به اما طاهر او نجس والتزيع على طاهر المذهب ان الشعر نجس للموت
فاما النجس وهو شعر الميتة وشعر ما لا يواكل او انفصل في حياته فمحرّم وصله
على النساء والرجال مطلقا لانه لا يجوز راسه صوابه في الصلوة ويؤثر غيرها
مستعلا للشيء النجس في يده استعمال اتصال وهو حرام على الصحيح ومردوه
في قول الحاجة لقائه كلبس حبل الميتة والكلب والادهان به من نجس
والامتناساة عشط من العاج واما الطاهر فان كان شعرا مرأة او شعرا
زوج او محرّم او اجنبى ولا يجرى الا شقاع لشعر الادمي وشاير اجزائه
لانه ان كان شعر رجل حرم على غيره وجته وامته استصحابه والنظر
اليه وان كان شعرا مرأة حرم على غيره وجتها وشيتهها وحرمها ذلك ايضا

على القول بحرم مس العنق البان ونظيره وان كان شعر رجل محرم لها او
امراة محرم لزوجها او لم يثن لها زوج او قلنا بجو النظر الى العضو البان
بفت الحريم الحريم والمعنى الاول وان كان شعر غير الادب في نظره الى حال
المرأة فان لم يثن لها زوج ولا شبهة حرم عليها وصله على المذهب وقال
الشيخ ابو حامد يدره ولا يحرم وتابعه المحامي والبنديجي واخا ان الشائبة
وهو ضعيف وان كان لها زوج او شبهة فله اوجه اخذها لا يحرم ولا
يدر. وتابها بحرم قال النووي وهو قوي. وتابها اصحابها انها
ان وصلته باذن الزوج او الشبهه جاز ولا فلا قال العربى واذا وصلت
شعرها بشي طاهر غير الشعر فحله حكم وصل شعر غير الادب ولا حرج على
المرأة في تصفيف الطرة وتسوية الاصداغ من رجة كانتا وخليه واما
تخميم الرجة والخضاب بالسواد وتطريف الاصابع فلوصل الشعر لا يجوز
للخليفة وذات الزوج او شبهة لم ياذن على الصحيح فان اذن لها في جهان
اصحابها عند البغوي التحريم وعند الراعي الجواز واستبعد الامام الخلاف
هنا فيما اذا كان باذن الزوج والشبهه قال ومقرب من التخمير تحميم الشعر
واما الخضاب بالحناء يستحب للمرأة في يديها ورجليها نعم لا تطربها قال
الرافعي وقد تنازع معنى الغرض للتميم القول بالاستحباب اذا كانت خلية
فليكن الامر على ما قيل يستحب في تنسيق الاحرام وقال النووي في مرادهم
للخليفة واما الزوج فدره لها واما الرجل يحرم عليه الخضاب بالحناء والكحل
ويستحب له خضبت شعر راسه وخطبه بالحناء قال الماوردي ويحرم خضبت
راسه بالسواد الا في الجهاد وقال الغزالي يكره خضابها بالسواد
وصبغها بالكبريت ونشف الشيب منها ويدر القزع وهو خلق بعض الرافعيين
دون بعض ولا بأس بحلقه كله لمن لا يستعمله فان كان يتضرر ببقاياه فهو بمن
باب التداوي المأمورية ومدفن شعره ويستحب للمرأة المزوجة الحلق ودره
للرجل واما الوشم فلا يجوز للمرأة ولا للرجل وموضع خضبت راسه ما ملئ من زينة
بالعلاج وجب فان لم يثن الا بالجرح فان خيف منه فوات عضو او منفعة

او شى فاحش في عضو طاهر لم يجز ولا يجب ويعصى بناخير. وعن الفراء
انه ان لم يثن من زينة الا بالجرح لم يجز ولا امر في بقاياه بعد التوبة قال الماوردي
والوشم بالخضاب والحناء مباح واما الوشم وهو يعلج الاسنان فقال
الرافعي هو لوصل الشعر الطاهر ومنقضاءه جوازه لذات الزوج والسبيد
بأذنها على الصحيح وجزم به النووي بانه حرام على المرأة والرجل واما المنقص
فحرام ايضا واستغنوا منه فاذا نبت للمرأة لحية او شارب او غففة وقالوا
يستحب ان تها **المحل الثالث** المكان المستتر ان يكون مابلا في بدن المصلي
وساكن في قيامه وركوعه وسجوده وجلوسته طاهر او غير ذلك في جهة
السفل والعلو والجواب فلو كان في صلاة سقفا نجسا او حائطا وغيره
بدنه او ثيابه لم يصح صلوته ولو صلى على طرف بيتا او حصيرة على طرف اخيرة
نجاسة او على سائر قوابه على النجاسة صح صلوته ولو نجس واحد من يمين
او ثوب او شيتته عليه تحري كاية الثياب فان قلده على مكان اخر صلى فيه
او ثوب مبسطة او ان يغتسل احدها في حوازي التحريم التي جهان المتقديان
في بابه وان اشبهه مكان ارض صغيره او بيتا او بيتا لم يضر على الصحيح
وفي وجه ثالث للرافعي اي الطبيب انه صلى حيث شامنها بالتحريم ولو
اشبهه عليه موضع النجاسة من ارض واسعة صلى في موضع منها بغير اجتهاد
وله ان صلى في موضع منها حتى لا يبقى الا موضع بقدر النجاسة قال النووي
وقد مر انه اذا اشبهه لم ينجس باوان غير محصورة ان له ان يوضي منها
واحدا بعد واحد حتى يبقى واحدا وجه وجه حتى يبقى عدد لو كان
الاستتباب فيه والامر بحري هجوم فيجوز في الوضوء هنا وعن الفرق
انتهى ويستحب ان يغتسل في موضع لا يسكن في طهارته ولا يلزمه كالمعلم
ان بعض مستأجر البلد يبال فيه وجهه فله ان يصلي في انحاءها وقال البغوي
نحرا في الصلوات النووية فان اذاد الوجوب هو مخالف للاصحاب ولو كان
مابلا في بدن المصلي او ثوبه من موضع الصلوة طاهر وكان محاذي صدره او
بطنه او شيا من بدنه في السجود او غيره نجسا صح صلوته على المنصوص

الصحيح ولو بسط ثوبا مهمل النسيج على نجاسة وصل عليه فان حصلت نجاسة
 النجاسة من العزج لم يصح صلواته بخلاف ما اذا فرش هذه الثوب على ثوب
 حرير فان في حوازل الجلود عليه تردد وان لم يحصل نجاسة منها في صحة هاتين
 الوجهان فيما اذا احادفت النجاسة صلواته في سجوده **فصل** ما يتصل بها
 الصلوة ما اخرج الزهري وغيره انه عليه السلام قال تسبعة مواطن لا
 يجوز فيها الصلوة المجردة والمزيلة والغبرة ومغاطن الابل والحمار وقارة الطريق
 وفوق بيت الله العتيق **فاما** المجردة والمزيلة فاللهي عن الصلوة فيها النجاسة
 فلو بسط حصيرا او بسطا او ثوبا وصلى صحت صلواته لكن ذكره على الصحيح
 واما قارة الطريق فهو اعلاه فلهي عن الصلوة فيه تلاثم معان **منع**
 الناس من المرور وعدم الخشوع وعلية النجاسة فعلى الاول لا تكره
 الصلوة في الطريق في البراري اذا عدم الظار قون وعلى الثالث تنادى لها الذي
 وفي صحة الصلوة في الطريق الذي يغلب على الظن نجاسته ولا يثبت فيها القولان
 السابقان في باب الاحتماء فان صححناها وهو الاصح فاللهي للثمن به
 والا للغير من ثوب بسط شيئا طاهرا وصلى عليه صحت صلواته لكن ذكره **واما**
 المقبرة فان كانت حديد لم تبش او مبنوسة وبسط شيئا طاهرا وصلى
 عليه خا ز وصحت صلواته لان ذكره على الصحيح لانها من النجاسات
 وقال القاضي لحرمة الموتي وان كانت مبنوسة وعلم ان موضع الصلوة ينشئ
 فان صلى من غير خايل لم يصح صلواته وان شك في نبشها ففي صحة صلواته
 القولان فان لنا نصحا برهت على المذهب وقال القفال ان شك في النبش
 فالاصل الطهارة وان كان الغالب النبش ولم يتيقنه فقولان قال الروياني
 وهو حسن لانه خلاف النص وجزي القولان في جواز النسيج تراهما وذكره
 الصلوة في القبر قال النووي ولو قبل حرم لم بعد قال النووي ويجزى
 ثمره رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الحمار فاختلفوا في المعنى الموجب
 لنهي الصلوة فيها فقيل لامداد بشرها النجاسات والقادر ان يتنجس فان
 يمسسه الرشا ش وقيل لانه ما في الشياطين لانه محل لسف العورات وهو

فعل

210
 فعل الاول ان صلى في موضع يحق طهارته صحت صلواته وان تحقق نجاسته لم
 يصح وان شك فعلى القولين كالمقبرة وعلى الصلوة في السبل وعلى الثاني وكرهه
 فيه وفي السبل واما الصلوة فوق بيت الله العتيق فقد مر حله في باب
 الاستقبال واما الصلوة في اعطان الابل والعنق في تفسير الشافعي وغيره
 الموضع الذي يقرب من موضع شرب الابل يعني اليه الابل الشاربة لشرب
 غيرها ذردا واداد اذا شربت كلها واجتمعت فيه تسقت الى المرعى وقال
 الارزهرى هو موضع نحي اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى وفي النهل فبكر
 فيه ثم علا لها الخوض فابا فتعود من عطشها الى الخوض لشرب الشربة
 الثانية وفي العنق ولا تعطن الابل الا في مارة العنق ومراح الغنم واما هاتان
 ليلتا اذا صلى في العنق او المراح فان مس شيئا من ائوالها وابعارها بطلت
 صلواته وان صلى في موضع منهما طاهرا وعلى طاهر بسطه صحت للزمن
 في الاول دون الثاني وكره الصلوة في ما وى لابل ليلتا كالعنق وذكره في
 ما وى الشياطين كالكابش والبيع والحسوس ومواضع الحمير ومواضع الكوش
 وخوها من العاصي الفاحشة وفي الوادي الذي تار فيه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم هو واصحابه عن الصلوة **فمنع** تحريم الصلوة في الارض المفضونة وقص
 على المذهب المشهور **ودوي** ابو منصور وابن اخي ابن الصباغ عنه انه
 قال المحفوظ من كلام اصحابنا بالبراق ان لا ثواب فيها وقال في الثمايل ينبغي
 ان يحصل الثواب فلو نشأ على فعله فاصيا بمقامه قال ابو منصور وهو
 القياس **وذكر** ان حرم على الرجل لبس الثوب الحرير فان صلى فيه عصي وصحت
 صلواته **خاتمة** **مر** ان احتساب الصلوة شرط في الثوب البدن
 والكلان فان استصحبهما في احدهما فيها بطلت صلواته ان كان عالما بها عابدا
 وان كان جاهلا بما ثم بان له بعد انقضاء بها في القضا فاولان الجيد يد الصبيح
 انه يحب والقديم لا وجعل الغزاة معشاهما ان طهارة الحدث من الموانع او
 من المناهي ومعناه ان خطاب الشرع فثمان خطاب يكلف بالامر والنهي
 والنسيان ري في هذا القسم فالناسي لا يثم بترك المأمور ولا يفعل النهي

النجاسة

عنه لانه ليس ذلها في التستيان كالمجنون والصبي وباسها وخطاب حصص احبار
وهو نصيب استجاب الاحكام ووضع شروطها وموافقاتها فلا موار النسيان
فيه ويستوي فيه المعدم وغيره والكلف وغيره وذلك يجب الصان على من
اللف قال غيره ناستيا وعلى الصبي والمجنون فعلى الجدي في هذه القسمة
يوفر التستيان فيها وعلى العدم في من خطاب التكليف لو رد المني عنها
ورد فيها الفاظ الامر باجتنابها والفاظ المني عنها والفاظ شارطة قال
ابن الصلاح ولا خلاف في ان استصحابها مني عنه انما الخلاف في انه هل اهم
الي ذلك كون النظم فيها شرطا او رد الرافي على الغرض ان طهران الخبث
اذا كانت من التمايط لا تكونها عذرا لانه عذر ان الكلام من الشروط والكلام
ناستيا لا يضر قطعان كانت الشروط لا تؤثر بالتستيان فلا يبعد شرط
واجاب بانه اذا بالشرط عند الشرط فلا يبعد في الصلوة عند
العلم واذا بالشرط هنا فلا يبعد منه مطلقا ولا يبعد منه عند العلم قد
دون حيث ما لا يبعد منه وقد لا يكون كذلك وان علم بالنجاسة ثم نسيها
فقولان مرتبان وادلي بوجوب القضاء هما كالتولين فيما اذا ترك المصلي
الفاحة ناستيا او التوجيه المتيقن ناستيا وفيما لو نسي التيسر الماني وحله ولو
علم المصلي بالنجاسة في انما الصلوة فعلى الجدي يستأنف وعلى العدم يرتكها
ومعنى في صلوته وحيث اوجبنا الاعادة وجب اعادة كل صلوة يتقن وجود
النجاسة فيها دون ناستك فيها لانه يستحب ان يعيد كل صلوة يحتمل انها
كانت فيها ولو راي بعد الصلوة في بدنه او ثوبه او مصلاه نجاسة واحتمل
حدوثها بعد المرحبا لاعادة لانه يستحب ولو صلى لابتناء التوب فلما فرغ
تذكر ان النجاسة اصابته وشك في انه اذا لها عنه فهل يلزمه اعادتها نقل
الرواي عن زهير انه يحتمل وجهين احدهما نعم لانه الاصل النقاء وانما لا لشيء
وجودها وادله ما اذا شك بعد الصلوة في انه بطهر بالحدث ام لا ونقل الشيخ
ابو حامد عن الاملا انه اذا شك المقيم بعد العرة انه طاف وطهارة لا يلزمه
اعادة الطواف لانه ادى العبادة في الظاهر وهو يقوي الاحتمال الثاني

لا شك انه لا يضي به تاسا الا بعد نظره ولو شك في الصلوة في مستحداها
ولا يستحق صلوة اخرى حتى ينظر كالو راي التيسر الماني الصلوة **من** تجوز
الصلوة في ثوب الخابض والثوب الذي يجامع اهله فيه اذا لم يحقق فيه
نجاسة من غير كراهية وفي ثياب الكفار والقصابين وشاري الخنزير
وغيرهم من ارباب النجاسات والصبيان اذا لم يحقق فيها نجاسة على الاصح
لغيرها او لي **من** قال الشيخ عز الدين سوزانيا في ثوب من ريد
الصلوة نجاسة لزمنا اعلامه انها لا يلبسها ويحرمها لا شعور ولا كلفة وان
لم يلبسها لم يدر علمه به لان الامر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو
لرؤا الفسدة كالو راي ناستيا يري بصبية فانه يجب عليه النع وان لم
يلبسها **الشرط الثالث** ستر العورة وستر العورة عن العيون واجبت
مطلقا في كل ملة في الصلوة وغيرها ولو في الخلوة على الصحيح فان احتاج
الى سترها لسف فله الحاجة فقط وذلك في الاستحدا وقضا الحاجة
والاحتسان والمعالجة والاعتشال والادلي ان يغتسل موقتر او لا يستتر
في ذلك الضرورة وقال الماوردي اذا قلنا بوجوبه في الخلوة ففي حوا من زوله
فيما المني والعين بغير منبر وجهان احدهما يجوز ولا نالما للشاتر وثانيها
لان الماسكنا دورد فيه خبر ولا يجب سترها عن عينه ويطر الى التوتير
مرددة ثم السر شرط في صحة الصلوة مطلقا سواء صلى في جماعة او خلو فرضا
او نفلا ولذلك يجوز الملاوة والشتر وسوا كان المصلي رجلا او امرأة
او صبيا لم يفسد منها ادني جزا بطلت الصلوة ولو صلى في ستره ثم علم بعد
الفراغ انه ان كان فيها جز وسن منه شئ من العورة لزمته الاعادة على المذهب
سواء علم ثم نسيه او لم يدر علمه وجي فيه الخلاف السابق فبمن صيا بالنجاسة
جاءه او ناستيا وان احتمل حدوث الجزء وبعد الصلوة لم يلزمه والكلام
في العورة فيما ستره في فصلين **الفصل الاول في العورة** وهي تختلف
بالذود والاثوثة وبالجزء والرق في الابان فاما عورة الذر حر كان
او عبدا او صبيا ففيها خمسة اوجه اصحها ما بين ومنه منصوص انهما بين

الشرة والرنية ولستأمنها والمافي وروي ايضا عن النضر انهما من العورة ايضا
 والثالث ان الرنية من العورة دون الشرة والرابع عدلته والخامس للاصطري
 انها القبل والدبر خاصة واما الحرة فجميع بدنها عورة فبها كانت او
 صغيرة الا الوجه والاعين بطنا وظهر الى اللوعين واستغنى بعضهم ظهر
 الكفين واستغنى بعضهم اخمص قدميهما والصحيح انها من العورة وحكي
 الرويات عن ذلك انه يجوز صلوة الصغرة بغير حجابها لظاهر الحديث وهذه
 العورة في حق الصبية بالنسبة الى الصلوة واما بالنسبة الى النظر فستأمن
 في النكاح **واما** الامة ففيها غنية اوجه **الاربعة** لرواية التي في الرجل
 الخامس جميع بدنها الامامه والى المهنة **السادس** الرقبة والستاء بعد
 وطرف السات وفيما عدا عورة الرجل كالظهر والصدر وجهان اصحهما انها
 ليستا بعورة وما كان الرنية **السابع** جميع بدنها الا وجهها ولقنها **الثامن**
 جميع بدنها الا وجهها ولقنها واستأمنها ولا فرق في ذلك بين القنة والدبر
 والكاتبه والمستولى والعلق عنهما نصفه والمغضه وفي المغضه وجه
 انها كالحرة وصحة الماردي وقال الشافعي هو ظاهر المذهب وليس كذلك
 لهذا وجه ناسخ واجري الماردي في الخلاف في انها كالحرة في عورتها بالنسبة الى
 نظر شربدها والاجاب اليها احدى **المنها** كالحرة والثاني انها كالحرة لرجلتي
 قال الرويات وان كان مع الكاتبه فبالجنوم وقد حلت له ان يمشي في ثوبه
 الراس واما الخنثى المشكل فان كان رقيقا وقلنا مظاهر المذهب ان عورة الرنية
 كالرجل فحكمه حكم الرجل وان كان خرا او رقيقا وقلنا ان عورة الامة امر من
 عورة الرجل ويجب عليه شتم الراية على عورة الرجل ايضا ولو اقتصر على
 عورة ستر عورة الرجل في صحة صلاته طريفا ان احدهما فيه وجهان والثاني القطع
 بالصحة **فروع** قال القاضي صوت المرأة هل هو عورة بالنسبة الى الصلوة
 وغيرها حكي لو فعلت ذلك سجل صلوته فيه وجهان **المفضل الثاني الثاني**
 وهو كل ما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يعرف انه ابيض او اسود او
 غيرها ما يعد ستا قرا من انواع الثياب والجلود والودق والحشم المشجوح

حاشية
 العورة
 ليس

فيها

وغيرها ولا يقع للثوب السجف الذي يشاهد من رايه لون الشرة وحكي
 الرويات وجهان اتما يصح في الثوب الذي لا يمنع لون الشرة قال ان العقاب
 به زمانا ثم رجع عنه ولا الغليظ المهمل النسيج الذي يظهر بعض العورة
 من فرجه ولو ستر الثوب لكونه لكن وصف حجم الاعضاء كالبنت
 واللمة وخونها صحت صلوة ثوبها ولو لم يستر ثوبا صغيرا او ثوبا صغيرا
 ووقف في الشمس وبه اجمع اعضائه من رايه وفيه وجهان الماردي
 والاولى للرجل ان لا يقتصر عليه ودره المرأة ولو وقف في ما صاف وصلي
 وقد روي الروع والسجود او صلى على حياءه لم يصح الا اذا غلب الخضر او
 الكدرة لمرام المائتة الروية ولو كان الماردي راضيا بصلوته على الصحيح
 ولو ستر بعض عورته بشئ من الرجاء مري لون الشرة منه لم يصح صلاته
 قطعا ولو ستر بالطين اجزاء وان قد رمل التستر بالثياب وادعى لهما
 الاتفاق عليه وفيه وجه انه لا يجزيه وعي الذهب لو لم يجد ثوبا وممكنه
 الطين فوجهان احدهما لا يجب بل يستحب واصحها انه يجب شوا كان الطين
 خفيا او رقيقا قال الماردي ان كان الطين خفيا ستر العورة ويعطي
 الشرة وجب وان كان رقيقا يغطي البشرة ولا يستر العورة لم يجب لكن
 يستحب واذا طين فان كان الطين خفيا لا يغطي مع الاحترار من مستس
 الفرج فليكن خرقه على اليد ان وجدها ولان يستعين بغيره هذا ان
 عجز عن تقديم الطين على الوضوء ولو وجد ورق شجر او نحو وامكنه
 التستر به وجب ولو وقف في خيمة ضيقة وصلّى مكشوف العورة لم يصح
 ولو وقف في جانبته وصلّى على جنازة فان كان واسعة الراس حيف مري هو
 او غيره عورته منها لم يصح وان كانت ضيقة الراس صح على الصحيح ولو
 حفر حفرة ووقف فيها فان وادي عورته ببرد الثراب صحت والافجها ان
فروع **الاول** الستر المشروط بعين من الجواب وبه الاعلاء دون
 الا سفل حتى لو صلى في قميص واسع الدبل من غير ستر او بل او وقف على سطح
 مري عورته من نظر اليه من اسفل صحت صلوته على الذهب فان المتولي بغير

في

خلاف ولو صلى في قبص الجنب حبت يري عورته من علافة في قيامه او
 نلوعه او سجوده فان ذكره او وضع على عنقه شيئا ستره او ستره وسطحه
 صلوته وان لم يفعل شيئا من ذلك لم يصح وان كان الجنب حبت يري منه العورة
 في الركوع او السجود دون القيام فصل بفقه صلاته واذا نكح العورة بطل
 ام لا بفقه اصلا فيه وحدها ان احدهما او لهما مظهر فايدتها فيما لو اشدى به غيره
 قبل الركوع وفيما لو اتى ثوبا على عنقه قبله ولو سترها لم يمتنع او شعر راسه فمتنع
 من رؤيتها فوحدها ان احدهما لا يصح وقطع به جماعة واصحابها انهما تصح
 لو كان في ثوبه ثقب مجتمع عليها بعض يده ولو وضع يده عليها ففيها الرخايل
 وبلغى الغطية بذلك خارج الصلوة ولو لم يكن القيصر استع الجنب لكن كان
 صدره او ظهره حروف به وامنها العورة فهو كالوكان واسع الجنب لكن كان
 الجنب ضيقا بحيث لا تري عورته منه في حاله الاحوال صح صلاته سقوا
 ذكره ام لا **الثاني** لو لم يجد الا ما ستر به بعض العورتين لم يمتنع الستر به
 فان وجد ما ستر به السورتين خاصة بذا بهما فلو كان لا يفي لواحدها
 لم يستر غيرهما وفيها اربعة اوجه **اصحها** وهو المخصوص انه يستر
 القبيل وحدها فان اذراه **وقايل** انه يستر الدبر **وقايل** انه يستر
 ثقب بينهما ورحمة القاض والعزلة **ورابعها** ان المرأة تستر القبيل
 والرجل يستر الدبر ثم تقدم السورتين على غيرهما وتقدم احدهما على الاخرى
 هل هو مستحق او مستحب فيه وحدها ان احدهما الاولي والخلفي المشكل والرجل
 فيما تقدم لكن اذا لم يجد الا ما يستر احدي سورتيه فلتبا بتقدم القبيل في
 حق غيره ستر اي قبلته سنا والا ولي ان يستر الة الرجال ان كان هناك امرأة
 والة النساء ان كان هناك رجال **الثالث** اذا اجتمع رجال وعراة صححت
 صلاتهم جماعة وفرادي ويقف امامهم وسطحهم ان كانوا صرا كالسوم فان وقف
 امامهم صحت صلوته وصلواتهم ويغضون ابصارهم فان لم يغضوها انشوا
 وصحت وان لم يكن وقوفهم الاصفين صلوا اصفين وغضوا ابصارهم وهذا
 الافضل ان يصلوا افرادي وجماعة نظر فان كانوا عجميا او في ظلم استحب لهم

الجماعة والافضل اقول **احدها** الجماعة اولى **والثاني** في الانفراد
 اولى فان قد رد على الستره استحبت لهم اعادة ثيابها عه **واصحها**
 انما سقوا ولو كان فيهم لا يستر صالح للامانة بالا ولي ان يقدمه ويصلوا الجماعة
 ويصلوا وراه صفا واحدا فان تعذر فصفين او اشر بحسب الحاجة
 ويغضون ابصارهم فان خالفوا فاما هم عاروا فتدري به اللابس صححت
 صلوته وقيل لا فصيح صلوته الا بستر خلف العاري واما اذا اجتمع تسق عاريا
 فالجماعة بهتر اولى ولو اجتمع رجال ونساء لم يصلوا جميعا لاجل صف ولا
 في صفين بل ان امتن ان يتواذي كل طائفة في مكان حتى يصلي الاخرى
 فقلوا واه لا صلى الرجال اولا والنساء جالسات خلفهم مستدبرات ثم
 صلى النساء والرجال جالسون خلفهن كذلك **الرابع** اذا صلت برمة
 مشفوفة الراش فعتقت في انا الصلوة باعناق او موت سيدها وهي
 مستولدة او مدبرة او بوجود صفة علق عليها عتقها فان لم يفقه على سترها
 مضت في صلاتها واجزأتها قطعها وان قدرت عليها كن ما سترها فان لم
 شعر بفقهها عليها ولم يشعر بالعتق او بوجوب الستر حتى فرغت او في
 انما لها في وجوب القضا عليها لم يقان **احدها** انه على القولين فمن صلى
 بالنجاسة جاهلا **والثاني** في القطع بوجوبه ولو علمت بها فان كان الحمار
 ترسيا فطرحت على راسها او طرحه غيرها عليها مضت في صلاتها ولا ان
 كحاج في تناوله الى الاستدبار ولم يجد منا ولا فان صلاتها تبطل واه ان
 كان بعيدا **ان حاجت** في الستر لا فعل كثير وطريقان **احدهما** القطع
 بالبطان **والثاني** انه على القولين في سبق الحدث على القدم لا يبطل ويسع
 في طلب الحمار كالمقيم في طلب الماء ولو وقف حتى اتاها عزها بها فان قلنا
 تبطل صلاتها اذا استعنا لهما فوجهان بناهما الماردي على الخلاف في
 بطلانها اذا كانت بعيدة ومشت اليها وهل تبطل روتها او عتقها اليه
 فيه وجهان **اصحها** الثاني وصح الشاسي الاول وشبههما القاض بالخلاف
 فيما اذا دغل على استطائين في صلوة الخوف وان قلنا انها لا تبطل اذا استت اليها

قال القاضي لا تنجل بطريق الاولي وقبل فيه وجهان كالوجهين فيما لم يتح
طويلا قال الامام وهذا ملتبس والوجه ان يقال ان وصل اليها في الدف التي
كانت مقبل اليه لو امتنع اليه فلا بأس فان زادت الدف على ذلك فان لم
يبن امرها عجا ان توي بالستر بطلت وان ثبت امرها عليه واتي لها بها
فوجهان . **اصحهما** المنع وتبطل صلاحها لزيادة الدف ولا اثر
للافعال على القول الفرع عليه وللغير الى احتمالان في ان الاولي انظر
حضرها او ذهابها اليها قال **الراغب** ويبغي ان يطرده هذا الفضل
والخلاف في طلبها عند سبق الحدث وان لم يذ كروه ولو شرع العار في
الصلوة ثم وجد المشتري في اثناها فهي كالامة اذا عتقت وهي واحدة للستر
فرع والامة ان ضلبت صلوة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بحسنة الراس
ان كانت عارضة عن سترها صحت صلواتها وعتقت وان كانت قاررة
عليها صحت ولم تعتق **فصل** حكم هذا الشرط عتق بل منه **الاولى** لبس
للعداري ان يصلي في ثوب غيره الا باذنه سواء كان خاضرا او غائبا وستجبت
لصاحبه ان يعمره للصلوة ولا يلزمه الا يلزمه بدل المال لوضوح خلاف بدله
للعطشيات وكلام القاضي يفهم انه يلزمه طلبه منه عارضة فان كان لزمه
قبوله على الصحيح فان لم يقبله وصلى عاريا لم يصح فان لم يعمره وصلى عاريا
ولا اعادته ولو وهبه منه **فصل** اوجه . **اصحها** انه لا يلزمه بقوله
وثانيه يلزمه وصلى فيه ولست له دده من بعد على الواجب الا برضاه .
والثالث يلزمه وله دده عليه بعد الصلوة وعلى الواجب القبول واذا جمع
بين العارضة والهبة حصل فيها اربعة اوجه . **اصحها** يجب قبول
الحارضية دون الهبة . وثانيه اعلمته . وثالثه يجب فيها . ورابعها
لا يجب فيها ولو رجع المعبر في اثنا الصلوة موعده وبنى على صلوته ولا يعيده
وقال بعض الفقهاء الناجز ان اذا اعادته للصلوة حمل ان يقال لا يرجع
في اثناها كما لو اعادته ارضا كذا فنزلوا اعادته للجماعة ولم يعين لاحد اذ ان
انتفع الوقت بتاديو اعليه فان تناذغوا في التقدم اقرع وان ضاق الوقت

فيه

فيه خلاف تقدم في كتاب التيمم ولو باعته منه او اجره باجرة فالحكم كالو باع
منه الما وقد مر في بابيه فان كان فادرا على الثمن والاجرة ولا عين حيث وجب
حقيله باجارة او شرا فترده وصلى لم يصح ولو اقرضه الثوب او ثمنه فهو كما
لو اقرضه ثمن الما وان احتاج الى شرا الثوب والمال لطلها في ولم يقدر اذ لا
يأخذها اشترى الثوب الثانية لو كان معه ثوب فاقفها او حرقة بعد
دخول الوقت لغير حاجة عصي ويصلي عاريا ناذ في وجوب لرعادة الوجها
الشقة مان فمن اذ ان الما في الوقت **الثالثة** عن الدار في انه لو قدر العادي
على ان يصلي في الما واستجد في السط لا يلزمه ذلك **الرابعة** لو اوصى بثوبه
لاولي الناس في ذلك الموضع او امره به بدفعه الى لاوله او وقفه عليه
فالمرأة ادبي من الرجل والحشي ادبي من الرجل فان حضر جلان والسترة
لا كفيهما قال الامام وحتمل التوزيع وحتمل القرعة واما صاحب الثوب
فيعطيه لمن شانهما وليش له ان يعطيه لغيره وان كانت امرأة وصلى عاريا
لكن يصلي فيه ويستحب ان يعمره لغيره قال النووي فلو خالف وصلى عاريا
صحت ان يلوخ له حكم مالو وهب المالكه وصلى بالتيمم **الخامسة** لو لم يجد
الا ثوبا نجسا نجاسة غير معفو عنها لم يجد فاعف نفسه به وطريقه ان
اشترها منه قولان . اخذها وصلى فيه ويعيده . **اصحها** انه يصلي عاريا
ولا يعيده . **والثاني** في القطع به: يخرج ان كان معه ثوب طاهر
ولم يجد الا موصفا نجسا فهل يصلي عاريا او يعسطة او يمسسه ويصلي
على النجاسة وقد مر ولو لم يجد الرجل الا ثوب خرب فوجهان اسمهما
انه يجب ان يصلي عليه وثانيهما يصلي عاريا ولا يعيده ويلزمه لبسته خارج
الصلوة للستر واما المرأة فتصلي فيه وكذا عليه على الصحيح **السادسة**
يستحب للمصلي ان يصلي في احسن ثيابه اللبوس لانه يستحب للرجل
ان يتيمم ويتيمم ويرتدي قال القاضي ويتيمم فان اضطر على ثوبين
قالا فضل ان يتيمم اخذها فبها ولا حرج في اداءه واذا اداءه وشراديل
فان اضطر عاريا واحد فالقبض اذ لم يرد الثم الا زار ثم الشرا ويل هذا المشهور

واختر المحامي والبندجي وهما ان الشراويل افضل من الارزاق الثوب
 ان كان صيقا لم يرتد فان كان واسعا فليخف به وحالف بين طرفيه على
 غامقيه كما يفعل الفضلاء فان صلى في ازار وسراويل استحسان بضع على عاتقه
 شيئا فان لم يجد ثوبا صنع عليه وضع عليه جبلا واما المرأة فليست لها ان
 تصلي في ثلثة اثواب حياء تغطي به الراس والعنق وهو المقنعة ودرع يغطي
 به اليدين والرجلين والشاق والخف ضيقه يستتر الثياب وفي الغيبة جعل
 السراويل بدل لرازار وهو جاز وعلمنا فقد مر عن البندجي وغيره في حق
 الرجل **قال** المشافعي رحمه الله عنه ويستحب ان يلف جلبها وفيها
اوج احدها انهما ثلثة الثلثة اي تحته غليظا سميها **وثانيها**
 ان ثلثة الثلثة فوق اي تعقد ازارها حتى لا تخل عند الركوع والسجود
 فيه واعودتها **وقال** المشافعي انها تكفي بالغامر بالثبته فوق اذي
 جبع ازارها عليها والمزاد بالجلباب الدلاء التي تخفف بها المرأة فوق ثيابها
 وفي الخف وهو مراد جماعة من اصحابنا بالارزاق فليقل هذا الجلباب الدلاء
 والارزاق واحد وقبل هو اوسع من الخمار والطف من الارزاق ولها اذن
 يقتصر على الذرع والخمار **السابعة** بذر اشمال الصما وهو اداة الثوب
 على جسمه بحيث لا يخرج منه يد **قال** الخطابي ويرفع طرفه على عاتقه
 الا يشتر وفشره في المذهب بشي لم يوافق عليه والاحتيا وهو ان يجلس على
 البقيته ويصيب شاقبه ويحتوي عليها بيديه او ينوب او نحو **الثامن**
 بدل الثوب في الصلوة وغيرها ان كان للخيلا فحرام وان كان لغيرها
 لم يروه وهو اشارة الى الثوب حتى فصل الارض وروي في الاجماع المحكيين
 انه يلحق بثوبه ويجعل يده اخله ويرفع ويبتعد ذلك وكانا ليهنود
 تفعله **قال** وفي معناه ان يرفع ويبتعد ويده في بدن القيص قال
 وقيل ان يضع وسط لرازار على راسه ويرسل طرفه من غير ان يجعلها
 على كفيه **الثانية** بذر ان تصلي الرجل وهو عريان واضع يده على
 فيه وان تصلي المرأة متعقبه **العاشرة** بذر الصلوة في الثوب الذي

جلابها

فيه ضرر او ضليب او ما يلحقه وعليه واليه **الحادية عشر** لا قدره الصلوة
 على السقوف والبسط واللبود والطنا فس جميع الامتعة ولا فيها **•**
الثانية عشر بذر للرجل ان يصلي مكعوف الثوب او الشعر بان يشمر يده
 او يبله او يده اذ شعره معقوص او مرد ود تحت عمامته سواء فعله للمصالح
 او لمعني اخر وصلى لذلك **الشرط الرابع** ترك الكلام وهو في الحقيقة عدم
 مانع لكنه يجوز فيه كالكلام في الصلوة اما ان يكون معدورا او لا **الحالة**
الاولى ان لا يكون معدورا فيه تبطل صلوة ثم النظر فيما يستحق كلاما
 فان نطق بحرف واحد غير منهم لم تبطل وطعا وان كان منهما بطلت لقوله
 بزع من روي افعال امر من دعا ومن دعي ومن سبى ولف فعل من الولاية
 والوفاء وان كان هذه لا تستعمل لغة الا بها للسلت بقول بذر وعه وسه
 وله وقد لكن استعملها بذر بها معبد منهم وان كان لها اصل ومعنى
 حد فحرف المضادة والثامن اخره لان حكم حكم الجرم وفيه ضمير
 فاعل فهو حمله معيده وكذا ما بينهما ان يطق حرفين بطلت وان لم ينفهما
 لا يسمى كلاما لغة ولا يبطل بصوت عقل وهو الذي لا حرف فيه لصوت بذر
 والهيئة وفي بطلا فاحرف واحد بعده مدح وجهان اصحها تبطل **قال**
 المايني ورام الامام رفع الخلاف لحمل القول بانها لا تبطل على ما اذا
 اتبعه بصوت عقل لا يقع على صورة المداد وخرج بالبطان فيما اذا اتبعه
 بغير حسيقة وحقله النووي وجهان الثاني ان الصلاح والامام نقله عن
 واليه فيما اذا اتى بحرف واتبعه بصوت عقل ثم هالك ليس هذا الرد
 فيما اذا كان الصوت العقل مدح لكن المداد مدح الفاء او واو او باء وان
 كانت اشياء الحركات الثلاث وانما ترد واليه في صوت عقل بعد حرف
 ليس مدح فاجري الغزالي الرد فيما اذا كان ذلك مدح وهو بعيد خلاف العقل
 وفي بطلا فاحرفا بالتمتع ان بان منه حرفان **ثلاثة اوجه** **•** احدها ان تبطل
 وان بان منه حرفان **•** وثانيها انه ان كان طبعا شقيقه لم تبطل وان كان
 فاعلم بطلت واصحها انها تبطل فان كان معدورا بان كان مغطى باعليه او

استنعت عليه القراءة لا يترك بطل ولا يعذر يستعد الجهر عليه بدونه في الجهر ^{حين}
وعليه هذا الوجه اما ما ظهر منه خرفان فهل له منا بعده فيه وبجها انظر ^{في}
قال بعض المناخرين ولو استنعت عليه قراءة السورة من غير جها ان جهر
القراءة مقصود في نفسه بخلاف الجهر فانه تابع للقراءة او تحقق باستماع الجهر من حيث
انما سئل ان فيه احتمالان والصحيح واليك والنادية والاني والفتح والتفخيم
فان بان منه خرفان بطل صلوة والا فلا سوا كان انينه او دكره الامر الدينا
والاخيرة وفيه وجه انه اذا كان بكاره لحوق النادر لم يبطل كما لو قال له ربحتم
به المحايطة والتبسم لا يبطلها قطعاً ولا فرق في الكلام بين اللغة العربية وغيرها
ولو تكلم كلاما لم يسمع لغاد من صياح وكان يسمع لو لم يكن غاد في بطلانها وجمها
لو الداردياني اطهرها انها تبطل واصحها ما اذا قرأ القامحة في الصلوة ولم يسمع
لغاد من هل يصح ولا يصح صحتهما ولا يبطل باشارة الاخر من المعنى على الصحيح
وافتي القامحة عقابله وهذه المسئلة يشل عنها امتحاناً فيقال ان كان عقد الكاح
والطلاق فصحا ولم تبطل صلوته وبصحة ايضا على قول المعاطاه وفيما اذا
عقد ما ناسيا **الحالة الثانية** ان يكون معذورا في الكلام عذرا شرعيا كالنسيان
ذكر لصحة الصلوة بل ان يقول لا اياه النسيان بالقيام او قد صلينا وبعنا
او بالعود ثم ونحوه فيبطل صلوته واصل هذا انه اذا علم صلواته في صلوته
من شهور اما ما ادعاه من استناده عليه وهو في الصلوة انه اذا نسي او نسيه
اعني اوصي اشرف على الوقوع في سمر او نارا ونحوهما من سحره من سبع او ثمان
او اعلام عمة امر او نحو ذلك فالسنة ان يسبح الرجل وان تصفق المرأة فامضيق
وتسبح خالفا لسنة ولم تبطل صلاتها وقبل يسبح المرأة تجاز وتصفيق الرجل
ان كان عامدا يبطل من ساهيا لا يبطل لئلا نطال سجدة للشهود كالقول اليسير
وددة الماردى **وصفة** التسبيح سبحان الله ونحوه ويحرم حتى يستمع للفق
وصفة التصفيق على الشهود ان تضرب لهما اليمنى على ظهرهما اليسرى او عكسه
وقيل ان تضربا صابعا اليمنى على ظهرهما اليسرى وقيل ان تضرب اصبعين من
مناهما على ظهر الكف اليسرى وقيل ان تضرب اصابعها اليمنى على ظهر اصابعها اليسرى

ولا ينبغي ان يضرب بطن الالف على بطن الالف فانه لعب فان فعلته على وجه اللعب
دخلت صلاتها الا ان يكون جلها متحرمة وقال الماردى ظاهر الذهب انما ان
ما صفقت جازا والتسبيح والتصفيق مستحبان ان كان السب على قرنه وبها كان
ان كان على مباح **التسبيح** والتسبيح وهو عذر في قليل الكلام فلا يبطل
الصلوة بقليل الكلام من الثاني تنطل بالكلام اليسير على الصحيح المخصوص
عند الجمهور وصح الماردى خلافه وقال الامام والمحايط هو القياس قال
الشيخ ابو حامد والقليل الحكة والكلمين الثلاث ونحوها وقال ابن الصبّاغ
القليل القدر الذي يكلم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصه ذي اليمين
قال الرازي وكل منهما للمبطل اضلح فيه التحديد والاطهر فيه وفي نظائره الرجوع
الى العرف **الثالث** الجهر بغير الكلام في الصلوة وهو عذر في حق القريب
العهد بالاستلام فان كان بعته العهد بال دخول في الاستلام لم يردن عذرا
وبطل صلوته لسقصره بترك النعم ولو علم بغيره لكن جهل انه يبطلها لم
يكن عذرا ومن ذلك في الحقيقة اذا سلم من اثنين ناسيا وتكلم كما في قصه
في الميدين ولو جهل نحو التفتيح ونحوه يبطله فقد قال الغزالي به وجهان
اصحهما انه عذرا قال الرازي وبعد ان يكون التصويب فيما اذا جهل فونب بطلا
مع العلم بغيره لما تقدم في الكلام لكن الاقرب شيان احدهما ان يكون هذا
للمردود في الجاهل نحو التفتيح مبطلا بعد العلم بنحو الكلام مبطلا او خرا ما
لاية وان بان منه خرفا لا يعذر كلاما فلا يلزم من العلم بالنع من الكلام العلم
بالنع منه والرد على هذا اقرب من الرد فيها اذا علم ان جهر الكلام محرم
ولم يعلم ان ما في محرم او لا والظاهر في الصوتين انه معذور والثاني ان
يقول التردد في حق البعيد العهد بالاستلام اذا جهل نحو التفتيح مبطلا
هل بعد ذلك هذا اما خفن عرفة الفقيه والنودي فوض المسئلة في هذا الثاني
وصح انه يعذر وهذا في الكلام العليل فاما اللين في البطلان في الوجهان
المسئلة فان في الكلام الكثير ناسيا **السابع** سبق السنان الى الكلام
من غير قصد عذر لا يبطل به الصلوة وكذا لو غلبه الضحك او السعال او

العطاس بان منه خرفان وفي بطلانها تسبق اللسان الكلام الكثير اجماعا في
 بطلانها بالكلام الكثير فاستبنا **الخامس** الاكثر اه على الكلام فاذا اراد عليه في
 بطلان صلوة قولان كالقولين فيما اذا اكل الصائم من هاهنا اصبحت انما تبطل
السادس نادى جونا النبي صلى الله عليه وسلم اذ دعاه فانه لا يبطل الصلاة
 على الصحيح **السابع** لو اشرف انسان على الهلاك ولم يدر في انذاره ان لا
 بالكلام وجب على الذهاب كالوراء اياي اصبحت اشرف على الوقوع في براء ونابها
 او غافلا قصد سبع اوجه او ظالم بالقتل وفي بطلان صلوة وجهان احدهما
 لا يبطل واختار جماعة واصحهما عند اكثر من انما يبطل **الثامن** قال الروياني
 لو طلع احد في الصلوة فله **اوجه** . احدها يجب له رجاءه وبطلان الصلاة
 وتاينها يجب ولا يبطل . واخرها لا يجب يبطل **فروع** **الاول** لو سلم
 الامام فسلم المأمور معه تسلم الامام تايينا فقال له الما . موم قد سلمت قبل هذا
 فقال له تسلمت تسلم لم يبطل صلوة واحدهما ويلزم المأمور ان يسلم تايينا ويجب
 لئان يسجد للسهو **الثاني** لو غلط بنذر في صلوة فبطلان صلوة وجهان
 اصحهما انها لا تبطل **الثالث** لا يستحب التسليم على المصلي وقال ابن الصباغ
 يرد ولو سلم عليه انسان لم يستحق جوابا في الحال ولا بعد الفراغ للرسوب
 ان ردى في الصلوة بالاشارة او بعدها باللفظ وقال النووي لا يرد في الرد
 حتى يفرغ وقال صاحب الدخاير الرد في الصلوة فلو رده ولو رده عليه في
 الصلوة باللفظ يبطل صلاته لولا ان يقول وعليه السلام يقسم الغائب قيل
 فيه قول انها لا تبطل ويصح الروياني اذا قصد به الدعاء للخطاب والى
 الحكم لو عملا اخذ بالمخاطبة فقال غفر الله لك ورضي الله عنك ولو قال في
 التمتع بوجه الله او لن دعاه غفر الله له ووجهه بغير خطاب جاز ولا يبطل في
 الآية المسوخة في الصلوة يبطل لها على المذهب وقيل لا يبطلها **الرابع**
 الكلام المبطل للصلوة عند عدم العذر ما سئو القرآن والذرة والدعاء ونحوهما
 واماهة فلا تبطل وان كانت في غير محلها فاذا انقضى من القرآن فاصد به القرآن
 لم يضر ذلك ان قصد معناه شيئا اخر فنبهه الامام نحو قوله وقد جالس في غير محل

الجلوس

الجلوس وقوله فاشين تشبيهه ايضا غيره وانما اح الفارة على من ارتج عليه وقبيل
 امر لقوله وقد استنقذ في عليه او دخلوها سبيل امر اسنقذ وقوله لمن طاب بعله
 اخلع نعليك ومن استاذني في اكل او شرب كوا او اشرفوا وفي اخذ شيء يا يحيى
 خذ الكتاب وقوله لمن اسرف في شيء ولا تسرفوا ونحو سواد صل في قرانه الى
 الآية اذ انشأ قرانها وفيه وجه انه اذا قصد مع القراءة بغيرها بطلت صلوة
 وان قصد الاعلام دون القراءة بطلت صلوة قطعاً وان لم يقصد شيئا قال
 النووي ظاهر كلام صاحبه المذهب انها تبطل ويغني عن يعرف من لم يكون
 استنى في قرانه اليها فلا يبطل او لا يبطل وقد قال للامام وغيره في تحريم
 القراءة على الجانب ولحكم كلام الامام في وجوبه في المهاد والذي جزم به
 المحمدي شانه الى تبطل انها لا تبطل لان الظاهر القراءة ولو اتي بكلمات
 من مواضع من القرآن متفرقة لقوله بابرهم سلام بطلت صلوة ولو اتي بها
 متفرقة من غير ان يصل بعضها الى بعض لم تبطل وان قصد القرآن ولا يبطل
 صلوة بل القراءة السادة لقوله انا انطيناك النور وليس له القراءة هاتان الامامان
 ولو قران الذين امنوا وعلو الصالحات اوليك اصحاب النار فان تعد بطلت
 صلوة ولو فلا ويستحب التسليم في النواوي وفيه نظر ولو قال عند سماع قراءة
 الامام اياك نعيد وانا انك نستعين مثله كما يفعله كثير من الناس فهو بدعة
 سني عنها قال **القاضي ابو الفتح** وينبطل صلوة ان لم يرد الملاقاة وكذا
 لو قال استغفر بالله واستعين بالله قال النووي وفيه نظر وهذا الحكم لو اتي
 بمسبحة او ذرية الصلوة وقصد مع الذكر شيئا اخر بان يحمد الله على عطاس
 او سادة يشربها او يحب عصبه فيقول انا لله وابا اليه **الخامس**
 السلوك البسيطة في الصلوة لا يضر قطعاً وفي السلوك الطويل اذا تعدى
 غير المواضع الذي لا مومر بالسلوك فيه لسماع قراءة امامه في القيام والركوع
 او السجدة او الجلوس وجهان اصحهما انه لا يبطلها وحصلها الغوي بما اذا
 سكت عن عرض وقطع فيما اذا سكت لغرض كذا ربه بانها لا تبطل فان
 قلنا تبطل سكت سكتى بطولنا شيئا نطر فان اخذها انما على جهين اصحهما

عند الغزاة القطع دأبها لا تبطل **السادس** حديث النفس والفرة في
 الصلوة لا يبطلها سوا كان في مناجاة أو حرام وفيه وجه أنه إذا التراب كل
 الصلوة **الشرط الخامس** ترك الأفعال التي هي للحقيقة من التواضع والمزاح
 غير الأكل والاكل فتبطل في فعل المصلي اجتنابا للأفعال الكثيرة في الصلوة
 فلو مشى ثلاث خطوات وضرب ثلاث ضربات عنها مطلق صلوة وأما الفعل
 القليل فإن كان من جنس الصلوة كرجوع وسجود يبطل الصلوة إن تعد ثم
 الفعل الكثير ما يبطل إذا أتوا في فأن تفرق بأن خطأ خطو وثلاث زوايا
 ثم خطأ خطوة أو خطوتين ثم خطوتين بينهما فممنوع قولنا الخطو فأن من القليل
 ودرجات حتى يبلغ ما يبطله فالسجود يبطل ولو أحكم الصلوات المتفرقة
 وغيرها من الأفعال وحده التفرق إن بعد الثاني سقطا عن الأول وقال بعض
 حده هو المندى إن تكون بينهما قد تدفع في حديث الإمامة قال النووي وهو
 غير بصريح ويستغنى من ذلك الفعل الكثير في صلوة شد الخوف فأنه
 يحمل الركن والعقد وعند الحاجة وفي احتمال عدم الحاجة كلام سيباني
 وأما الفعل الواقع على وجه الشك فإن كان من جنس فعل الصلوة لم يبطلها
 وسجد للمستهو كالوحي روع أو سجود أو ركعة زوايد وان كان فعلا كثيرا
 لا من جنس فعل الصلوة وطرف أصحها أنها تبطل كالعهد والشك فأن
 في بطلانها به الوجهين المتقدمين في بطلانها بالكلام الكثير ناسبا
 إن أول حدة الاثرة لا تؤثر كالقيل من الثاني فأن أول حدة الاثرة هي
 الذي يبطل تعدد ما جاء وزح الاثرة فهو على الوجهين الكلام الكثير ناسبا
 واختار النووي أنها لا تبطل ولو سجد على كان حشش فأن سجد حشش
 فرفع رأسه ثم سجد ما بنا للقاء فيه احتمالان **أحدهما** أنه إن كان قد تحامل
 على الشئ الحشش سقط رأسه بطلت صلواته بالعود وطريقه فيه أن يده حشش
 جهته قليلا ولا يرفع رأسه وإن كان محاملا لم يبطل لأنه عمل قليل **والثاني**
 أنما تبطل سوا تحامل أو لا ولو سجد على يده ثم رفعها وسجد على الأرض فبطلت
 صلواته احتمالان **فصل** يتضمن مسألة معنونه بهما لها تعلق بالحديث الوارد

في أن تطلق الأفعال في الصلوة لا يبطلها وهو أنه يستحب للمصلي أن يكون
 بين يديه سترة وجهه أو ستار يديه أو غيرها ويده فأنها تستحب أن لا يزيد
 ثمانية وبينها على ثلثة أذرع فأن لم يكن بين يديه حائط ونحوه عن رخصه أو
 نحوها أو جمع شاعه ورجله ويغز للشا سرقه رخصة الرجل فصاعدا وفي
 ذراع وقيل ثلثا ذراع ويغز فيها الغليظ والقيق ويستحب أن يجعلها على جانب
 الأيمن ولا يستبرأ الشافعي رضي الله عنه ولا يستبرأ إلى امرأه ولا ذابته
قال النووي ثبت في الصحيح أنه عليه السلام كان يصلي إلى راحلته ولا يعارض
 له فلعلم لم يبلغه وقد قال إذا صح الحديث فهو مذهبي قال لولا صحاب ويمنع من
 يصلي وبين يديه امرأة أو رجل يستقبله أو يتحدث ولا بد من النائم فأن لم
 يجد شيئا شاحضا فقل يستحب أن يخط بين يديه خطا أو يستره على فية
 شفيته **أوجه** **أحدها** بخط مستدراك لالهلال **وثانيها** أنه يحطه
 إلى القبلة وهو ما في المذهب واختاره النووي **وثالثها** أنه يحطه على من
 الشرف إلى الغرب وإذا صلى إلى سترة لم يكن لغيره أن يمر من رايها ويختر ص
 أن يمر بين يديه وقال الإمام والغز لا بد له وغلطا ويستحب للمصلي دفع من أراد
 المرور بين يديه دفع الصايل بالاستئذان والاستئذان يستحب الحاجة وإذات
 أدى إلى قتله فأت لم يضمنه على الصحيح **وصح** المادرجي أنه يضمنه بالبدية
 ولا فرق في تجريم المرور واستحباب الدفع بين أن يدن المصلي إليه سترة أو
 مصلى أو خطا ولو لم يكن بين يديه سترة أو كانت وتباعد عنها لم يكن له الدفع
 على الصحيح قال النووي ولا يجزئ في هذه الحالة المزود ولا يشرع الدفع
 واستشغل ولم يذكره غيرهما **فصل** لا ينقطع الصلوة بما شرين يدي المصلي
 وسترته رجلا كان أو امرأة أو كافرا أو كلبا أو سودا أو حمارا أو غير
 ذلك من الدواب **فصل** في ضبط القليل والكثير أربعة أوجه **أحدها**
 أن القليل ما لا يتسع زمانه في فعل ركعة والكثير ما يستعجز زمانه **والثاني**
 أنه القليل ما لا يحتاج فيه إلى كلتا اليدين كرفع العمامة وحل شئ طه
 السراويل والكثير ما يحتاج فيه إليها كالحوض العامة وعقد الأزار والسر اويل

والمال **الفصل** ان القليل الذي لا ينظر الناظر اليه ان فاعله ليس في الصلاة والكبر
 ما يظن ان فاعله ليس في الصلاة واستشكل **والصحيح** ان الرجوع فيها
 الى العادة فيما عدا الناس قليلا كالاشارة برد السلام وخلق الفعل وليس في
 الخفيف ونزعه ورفع العامة ووضعها وحمل صغير وضعه ودفع ما يرد ذلك
 صاقي في توبه فهو قليل والاشهر فاعله ليس للخطوات متواليه وضربا متباعدة
 فهو كثير واتفق اصحاب الوجهين لاحد من علي ان الفعل الواحد كالخطوة والتم
 قليل والملاط كثره بلا خلاف واختلفوا في المعلىين كالخطوتين على وجهين
 اصحهما انهما قليل ثم الفعل الواحد انما لا يبطل اذا لم ينفاحس فان ينفاحس
 كالرنية الفاحشة ابطال الصلوة وهو يقتضي الوجهين الاخرين والعنوان
 الثلاث انما يبطل اذا كانت ظاهرة كالضربات واما الخفيات فحركات اليها
 على التوالي في حده او ادا رة شيء او عقد رجل فوجهان اظهرهما انهما لا يبطل
 فلو حرك سجدتها ذاهبا وحاسا بطلت قال صاحب الكافي الا ان يرفع فاعله
 ذلك ضرر لا يقدر معه على دفع الحمل فلا يبطل وفي رأيه عند الرنية والعقد
 في الصلوة وجهان ظاهر النص لا يدرى وجعل في الاستسباط الخلاف فيما اذا زاد غير ذلك
 الاصاب على الملاط وحرم في المثلث بان لا يبطل والمعل القليل الذي لا يبطل
 مدره الا في نواضع ان بفعله ناسيا او حاجة اليه او موتا او ندوبا له
 لفعل الحبة والعقرب ودفع الماد والصاريل وقد ورد في بعض الافعال العظيمة
 مني خاص منها الالتفات في الصلوة فهو مدره وقال التوفي هو حرام
 فان كان حاجة لم يدره فان حوّل صدره بطلت صلاته قطعاً ومنها رفع
 بصره الى السماء ومنها النظر الى ما لحيه ومنها السارب فيها بل وفي
 غيرها واذا ساب ويلرده ما استطاع ويستحب صنع بده على فيه ومنها
 سماع الحصاص عند السجود الاحاجة ولذا يدره ان سفيح الارض ومنها
 مدره ان يضع بده على خاصرته في الصلوة ويذكره ان روح على نفسه بوجه
 وان يفتح اصابعه او يشدها **فان** **الاول** لو قرأ القرآن من المصحف
 وقبل او راقه لحيانا لم يضر بل يجب اذا لم يحفظ الفاتحة كما مر وان نظرت

مخبر

مكتوب غير القرآن وردد وقافية في نفسه لم تبطل صلواته وان طال على الصحيح
 لكن يدره **الثاني** عن الشيخ اي خامد ان المصلي لو رآي قلة في توبه فالأولي
 ان يتغافل عنها فان القائلها يدره او استند بها فلا بأس وذلك ان قلة لا يدره معفو
 عنه **ثالث** وينبغي ان يخص جوار القائلها بغير السجود واما في السجود فلا ينبغي
الشرط السادس ترك الاكل وهو في الحقيقة مانع في الصحة كما مر ولا كل
 والشرب يبطلان الصلوة اذا اتقدها متواظلا او شرا فلو كان بين استنائه
 شيء ما بطله عدا او نزلت تخامة من راسه فابطلها عدا اطلت صلواته وفيه
 وجهان قليله لا يبطل بغيره من الافعال ولو ابتلع شيئا بغيره بآب ان حري
 الريق بيا في الطعام ولم يلمسه استاك النخامة لم تبطل ولو اكل ناسيا للصلوة
 او جاهلا بغيره الاكل فان كان قليلا لم يبطل وقطعا وان كان شرا بطلت
 على الصحيح وهما كالوجهين في بطلانها بالذلة الكبر وبطلان الصوم بالاكل
 الكثير والمراد بالقليل والكثير هنا ما بعد اهل العرف قليلا او كثيرا قطعاً
 وجعل القايضة القليل قاهوا فل من قد ستمسكه ولو وضع شجرة او نحوها في
 فيه فذابت وتزلت جوفه من غير فعل فوجهان اصحهما انهما يبطلان على هذا
 يبطل الصلوة بكل ما يبطل به الصوم والصنع وحده من غير حصول شيء في الحق
 يبطل الصلوة اذا اشرد ولو وضع في فيه علكا فان كان حديدا او في فهو كالشعر
 وان كان مستغلا لا يدرى لم يبطل خاتمة **للكافران** يدخل مستاجدا غير
 الحرم باذن مسلم وليس له ذلك بغير اذن على الصحيح عند الاكثرين وقال اللامدي
 اذا شرط لهم في العهد ان لا يدخلوها لم يجز لهم دخولها ولا يجوز الاذن
 لهم فيه قطعاً قال البيهقي ولو جلس الحائض في المحرك كانا في دخولها ولو
 استاذن بعض المسلمين لدخوله للنوم او اكل ينبغي ان لا ياذن له ولو استاذنه
 لسماع قرآن او علم اذن له واطلق بعضهم قولين في جواز اقامة الكافر في المسجد
 ولا يمنع من دخول الملبس الذي ليس بقليل انه على الوجهين منع للجنب والحائض
 منه فان كان الكافر جنيبا لئلا يفته في اظهر الوجهين واما الكافرة الحائض
 فتمنع حيث تمنع المسلمة الحائض وكذا منع المجنونة والصبي من دخولها الا طلقه

حسين بن علي بن محمد
 من اولاد آل محمد عليه السلام
 مشكاه يدره ان لا يدره
 الصلاة وهو للنجس من راي اول

الدافع وقيل الماردي بالصبي الذي لا يضبط المحدث وأما الصبي الذي من اللق
 فان دخل صلوة او فراه علم لم يمنع وان دخل لغرفة لك محتمل ان يمنع للحديث
 محتمل خلافه **الاول** يجوز للمحدث التوجه في المسجد بغير اراهيه
الثاني حرمة البصا ق فيه فان عرض له بصق في طرف ثوبه من جانبته اليسرى فان
 بصق فيه فعليه دفنه والمشهور ان يدفنه في تراب المسجد ان كان له تراب فان
 لم يكن له تراب اخذ من حرقه او عود وخوصها واخرجها وقيل لا يدفنه في ترابه
 وان بدده في غير المسجد بصق في الارض على يساره في ثوبه او تحت قدمه ويدفن
 عن يمينه او تلقا وجهه ومن راي بصقا في المسجد استحب له ان يتركه وان
 طبخ مكانه قال النووي وما يفعله كثير من الناس ان اذا بصق في المسجد
 او راي فيه بصقا فاسفل يده الذي داس به الخجاسات والقاذورات خدام
 لانه يجس المسجد او يقدده **الثالث** يكره نفس المسجد واتحاد الشرا فان لم يكره
 باس باغلافه في غير اوقات الصلوات **الرابع** يكره لمن اكل بصر او اذنا او ثوبا منها
 جماله واحة لكره دخول المسجد الا لضرورة حتى يذهب ويجه **الخامس** يكره
 غرس الاشجار في المسجد فان غرست وقطعت ويكره حفر الابار فيه وعمل
 الصنابع ولا يكره الاكل في الشرب او المرقع والمسيح ولا الوضوء او المصير للناس
السادس يستحب له اخذه ان يقدم رجله اليمنى والخارج منه ان يقدم رجله
 اليسرى **السابع** كابط المسجد من خارجه حرمة المسجد في كل شيء

الباب الثاني عشر في التيمم

وهي نوعان احدهما سجدة اثلث الصلوة وقد مر حكمها والثاني في غير
 وهي ثلاث اضرب **الاول** سجدة تا السهو وهما مشروعتان جواز وقوع في
 الصلوة من الخلق وترغيبا للشيطان فسنونتان غير واجبتان والنظر فيه
 فيما يقتضيه وفي محله وكيفيته **النظر الاول** فيما يقتضيه وهو قسمان
 ترك مأمور وارتياب نهي **القيم الاول** ترك المأمور والمأمورات منقسم الى
 اركان ومبرها فاما الاركان فلا تجب بالسجود بل لا بد من تداركها فان ترك ما عدا

النية

النية وتلبسوه الاحرام عهد الرجوع وسجود واسفل الى ما بعده بطلت صلوة
 وان تركه سهوا فان كان غير القراءة وسلم وطال الفضل بطلت ايضا وان
 نذرته في الصلوة او بعد السلام على قرب لم يتطاع وبني على ما لو نه عن التيمم
 واستحب للسهو واما القراءة فان تركها عك البطلت صلوة او سهوا فقولان
 نعم ما واما النية وتلبسوه الاحرام فان ترك احدهما عك او سهوا لم يرد خلة في
 الصلوة واما غير الاركان فينقسم الى ابغاض بقدر ذلها والي غيرها واما
 الابغاض فتجبر بالسجود وفيه التمسك الاول والعقد فيه العتق والقيام
 فيه ولا يحسن يقتنون الصبح بل العتق في الوتر في نصف رمضان يستحب له
 على الذهب ان النافلة كالنصف في سجود السهو ولو اذ العتق لئلا يترك في
 غير الصبح فنتسبه لم يستحب للسهو على الصحيح والصلوة على سؤ الله صل الله
 عليه وسلم في السجدة الاول على الصحيح انها سنة فيه وقبل لا يستحب وان
 قلنا انها سنة والصلوة على الال في السجدة الاحيرة على القول انها سنة فيه
 فان وجبها فترها بطل وكذا في الاول على القول انها سنة فيه وقد مر
 الكلام فيه ولا يسجد لترك ما عداها من السنين كالجهر والاسرار والنقود
 ودعا الافتتاح ورفع اليد بين التليفات والتشبهات والتورك والوقاش
 وتليفات العبد الزايد وحنها سوانه لها عهد او سهوا وفيه قول قد مر انه
 يسجد لترك كل متسنون فولا كان او فعلا وهو مرجوع عنه ووجه انه يستحب
 لترك التيمم في الرجوع والسجود وواجب القاضيه انه يستحب ترك السجدة
 وما يستحب تركه هو استحب تركه عهدا على الصحيح لا خصوص في بعض الفقهاء
 المتأخرين فان قلنا لا يستحب تركه عهدا او سهوا فمحتمل ان يقال
 الاصل والظاهر عدم التمسك بتركه ويحتمل ان يقال يحق القصدا ولا
 الاصل عدم السهو فلا يستحب والاول اظهر **القيم الثاني** القضي لسجود
 السهو فغل نهي عنه والمنيات ضربان احدهما ما لا يبطل عهد الصلوة
 كالخطوة وكذا الخطوتين على الصحيح ان الفعل لا يبطلان وكذا لفتاق ولرفعا
 في الجلوس ووضع اليد على الفم والخامسة والعش بلحمة ولف ثوبه وشعره فهذا

ل

لا يمتنع السجود والثاني ما يبطل عمدة الصلوة كالركوع والركن
والفعل الكثير والسلام في غير موضع السلام هذه ايقضي السجود اذا لم يبطل
الصلوة وهذه الشروط خرج به ما يبطل الصلوة بالسجود كالأفعال الكبيرة على قول
الأكثرين ولذا الكلام والاكل للدين على الصحيح والحديث فان السجود منه يفتي
بطلان الصلوة وهذا الضابط مطرد غالبا ومنهم من وفي بطلانه مطلقا كما
سباني والكلام في السجود في مواضع منها ما يتعلق بترك ما هو ركن منها ما يتعلق
بارتكاب منهي عنه على ترتيب الصلوة لحدتها اذا انقلدتها الى غير محلها ويقدم
عليه ان اركان الصلوة تنقسم الى طويل وقصير فالطويل القيام والركوع والسجود
والنشهد والقصر سبانيان احدهما الاعتدال من الركوع وثانيهما الخلو من بين السجود
على الصحيح عند الراعي وجماعه وقيل هو في طويل ونسبته الامام والنووي
الى الاكثرين اذا عرفت ذلك فلو نقل ركعا قوليا الى ركن قصير وطوله به كالمو
قرا الفاحشة او النشيد في الاعتدال عمد ابطلت صلواته نص عليه واختلفوا
في تعليله بقبيل لانه طول ركعا قصيرا وهو يفتي بالبطلان فلو كان النقل بالركن
طويل بانه فاما في الركوع او السجود لم تبطل وقيل لنقل الركن فينبطل وان
يقول لا ركن طويل وكل واحد من هذين يختلف فيه على سباني وخرج من
ذلك في المسئلة طبريقان اظهرهما ان في البطلان وجهين احدهما البطلان
والثاني القطع به اما لو وجد النقل فقط من غير تطويل ركن قصير كالمو
قرا الفاحشة او بعضها في الركوع او الخلو من آخر الصلوة او قرأ النشيد او بعضه
في القيام او السجود او قرأ شيئا منها في الاعتدال ولم يبطله ففي طائفة من
طريقان احدهما فيه وجهان احدهما لا والثاني في القطع به ولو وجد تطويل
الركن القصير من غير نقل بان اطلال الاعتدال بالصلوات او بقراءة شعر
الفاحشة او بالقنوت حيث لم يشرع او بذكر اخر مثلثه اوجه . اخذها انما يبطل
قال له امام الراعي وهو ظاهر المذهب الا حيث ورد الشرع بتطويله كافي صلوة
الاستسبح . وثانيها لا يبطل به قطع الفاحشة الطبري قال النووي وهو قوي للحديث
وكانها ان كانت عمدا فيه بطلت صلواته وان طول له بذكر اخر لا يبطل

القنوت

القنوت لم ينقل فان فعل شيئا من ذلك ساهيا بان طول ركعا قصيرا او نقل ركعا
قوليا او جمع بينهما وان قلنا يبطل صلواته لو فعله مسجدا سجدة السجود وهو جاز
على القاعدة ان ما يبطل عمدة الصلوة يفتي سباني بالسجود وان قلنا لا يبطل
بعمده ففي سجوده لا يفتي وجهان احدهما انه سجدة ومن هذه الصور يستثناه
من الضابط المتقدم ولو طول الخلو من بين السجود سبانيان قلنا انه ركن طويل فلا
باس وان قلنا انه ركن قصير فالحكم كما تقدم في تطويل الاعتدال وان نقل
فيه ركعا قوليا فقط خرج على الخلاف في فعل الركن القوي وان جمع بينهما
خرج على الخلاف في **رفع** لو دفع ركنه في السجدة الثانية في الركعة الاولى
من الرباعية وظن انما **الركعة الثانية** فقرأ بسم الله خير الاسماء مفتوحا ان
النشيد مذكور فام قال القاضي المذهب انه لا يسجد للسهولانية اي بالهوى
سنة الشهد دون النشيد وسببه ما لو نوي المتوضي عند المصنعة ولم يستد
على غسل الوجه فان صحته وجهين ان قلنا انها ان يصح سجدة هيا والافلا
الموضع الذي اذا سبى الزبيب **واعلم** ان الزبيب بين اركان الصلوة واجب
فان تركه عمدا كالمقدم السجود على الركوع بطلت وان تركه ناسيا لم يعتد بها
فعلة بعد المردون حتى ياتي بالمردون فان تكرر الحال قبل فعل مثله فعليه ان يستعا
به وان تكرر بعد فعل مثله في ركعة اخرى تمت الاولى ولغي ما بينهما هذا ان
عرف المردون وموضع فان لم يعرفه ان يأخذ بأولي الممكن ويأتي بالباقي في الحالين
يستحب السجود ويستغني منه من صغائر . احدهما اذا وجب الاستسبحان بان
يكون المردون النية او التخيير . وثانيهما اذا كان المردون السلام فانه اذا
تكرر ولم يبطل الفضل سلم ولا حاجة الى سجود هذه فاعلم في الفصل ويتفرع
عليها مسئلتان . احدهما لو تكرر في الركعة الثانية انه ترك سجدة من الاولى
فاما ان يكون بعد ان يسجد في الثانية او قبله . **الحل** انه لا ركن له ان يتركه
فان تكرر بعد السجدة في الثانية منها فقد عم بذلك وركعتاه الاولى ولغي
ما بينهما ثم ان كان قد جلس في الاولى على قصه الجلستين من السجدة فتمت معها
بالسجدة الاولى وكره ان لم يجلسها لكن جلست الاستراحة وقلنا انها تقوم مقامها

على ناسباني وان قلنا لا يقوم مقامها اول مجلس احتلا ابني على الخلاف الا في
 ما اذا تذكره في القيام بحلست ثم سجد او سجد من قيام فعلى لراي
 وهو الاصح تمام الركعة بالسجدة الثانية وعلى الثاني تمامها بالسجدة
 الاولى ولو تذكر بعد السجدة الاولى استنى على هذا الخلاف فعلى الاول
 ركعتة تمامه فتقوم اليه الثانية **الحالة الثانية** ان تذكر قبل السجدة فعليه
 المبادرة الى الاسان بها فاما ان يكون قد حلست قبل السجدة المفعولة
 ام لا فان كان قد حلست بقدمها فان قصد به الجلوس بين السجدة بين ثم
 عقل ولم يستجد الثانية فوجهان . احدهما انه ان حلست لتقل منه
 الى السجدة واصحها انه يستجد من قيام وان قصد به الاستراحة طائفا انه
 اتى بالسجدة بين فوجهان احدهما حلست ثم يستجد وقال البغوي هو
 المذهب وقال النووي هو ضعيف واصحها عند العراقيين انه يكفي
 انه يستجد من قيام وهما كالتوجهين فيما اذا فعل التوجه لركعة الاولى فان غفلت
 فما بعدهما والاصح فيها الاحراز ولو شك في جلوسه بعد السجدة المفعولة
 ام لا فالحكم كالوعلم انه لم يجلس وان لم يكن جلست بعد المفعولة فهل يلزمه
 ان يجلس ثم يستجد ام لا فعليه ان يستجد من قيام فيه وجهان احدهما انه يجلس
 فطمينا ويحكم رتبة المسئلة اربعة اوجه احدهما يجلس من قيام سواء كان حلست
 ام لا واصحها انه ان لم يكن جلست مطلقا فليجلس ثم يستجد وان كان جلست فيستجد
 من قيام . وثالثهما ان كان جلست بينه الجلوس بين السجدة بين يستجد من قيام
 وان جلست بينه الاستراحة جلست ثم يستجد . ورابعهما انه يجلس مطلقا ثم
 يستجد **فروع** لو سجد للركعة وعليه سجد من نفس الصلوة لم يجز به عنها
 على الصحيح **المسئلة الثانية** لو تذكر في الجلوس من الاخير من الركعة انه ترك
 منها اربع سجدة فان علم انه ترك من كل ركعة سجدة فان عرف محلها فلا
 يفرض على اوجه . احدهما ما يقتضي حصول ركعتين والثاني ما يقتضي حصول
 ركعة وسجدة والثالث ما يقتضي حصول ثلاث ركعات الاستجد بين **الحالة الاولى**
 ما يقتضي حصول ركعتين وذلك في سبع صور . احدها ان يعلم انه

ترك من كل ركعة سجدة فيحتمل له تركها ان يصلي ركعتين ويستجد
 للسهم . وثانيها ان يترك سجدة بين من الاولى وسجدة بين من الثانية . وثالثها
 ان يترك سجدة بين من الثانية وسجدة بين من الثالثة . ورابعها ان يترك ركعتين
 واحدة من الاولى واخرى من الثالثة . وخامسها ان يترك سجدة بين من الاولى
 واخرى من ركعتين بعدهما متواليين . وستادستها ان يترك واحدة من الاولى
 واحدة من الثانية واخرى من الثالثة . وسابعها ان يترك واحدة من
 الثانية واخرى من الثالثة واحدة من الرابعة والوجه الثاني ان يترك ركعتين
 من ركعة ومكتبين اخرين من ركعتين متفرقتين كالوعرف انه ترك سجدة من الاولى
 واخرى من الثانية واحدة من الرابعة فيأتي يستجد وركعتين وهذه الحكم في كل
 صورة ترك منها ركعتين من ركعة او ركعتين من ركعتين غير متواليين كالمترك
 ركعتين من الاولى واحدة من الثانية واخرى من الركعة . والوجه الثالث يفرض
 في ثلاث صور . احدها ان يعرف ان المترك سجدة بين من الثالثة ومكتبين من
 الركعة فيستجد سجدة بين ياتي ركعة رابعة . الثاني انه ان يترك واحدة من الاولى
 واحدة من الثانية ومكتبين من الرابعة . الثالث انه ان يترك واحدة من الثانية
 واحدة من الثالثة ومكتبين من الرابعة وان لم يعرف محل السجدة ان ادبغ المستجبه
 فيسجد سجدة وليا بركعتين احدهما باليقين وقال الشيخ ابو محمد نالي يستجد بين
 وركعتين جميع ما تقدم فيما اذا جلست عقب السجدة فكذلك ما صبا للجلوس بين السجدة
 او جلست للاستراحة اذا قلنا مقام الجلوس المفروضة او فرغنا عن القيام يقوم
 مقام الجلوس على ما سببنا في فان لم يجلس منها الا في الركعة ان قلنا بالصحيح ان القيام لا يقوم
 مقام الجلوس لم يحسب ما بعد السجدة المفعولة الى ان يجلس حتى لو تذكر انه ترك من
 كل ركعة سجدة ولم يجلس الا في الاخرة او جلست للاستراحة او بينه الشاهد لروا قلنا
 الفرض لا ينادي بالنقل فلا يحصل له من ذلك كله الا ركعة ناقصة من سجدة ثم هذا
 الجواب الذي تذكر فيه يقع عن الجلوس بين السجدة بين فيستجد منه ثم ياتي بركعتين
 ركعات اما لو تذكر انه ترك من الركعة سجدة واحدة وهو في الجلوس اخرها فلو عرف
 انها من الاخرة سجدتها فشهد وان علم انها من غير الاخرة فان عرف انها من

من رة واحدة لزمه رة او من رةتين فان كانا متواليين لزمه رة واحدة ولا لزمه
رعتان كالوترك واحدة من الاولى وواحدة من المائتين فان اشكل لزمه رعتان
وان تذكر انه ترك ثلاث سجدة ات فقد يقضي ذلك الى حصول ثلث ركعات لولا
سجدة بان يكونا متتاليين من الاولى او من الثانية او من الثالثة وواحدة من الرابعة فله
سجدة و رة وقد يكون حيث حصل له ثلث ركعات الاسجدتين بان يكون رة واحدة من
لاولي واثنين من الرابعة فله سجدة ثالثة وقد يقضي حصول ركعتين بان
يكون الثلاث من الثلاث الاوليات او سجدة من الاولى وسجدة من الثانية او بالركن
او سجدة من الثانية وسجدة من الثالثة او بالركن فان اشكل الحال اخذ بهذه الثلاث وان
تذكر ترك خمس سجدة ات فقد يحصل له ركعتين متواليين بان يكون رة واحدة من لاولي
واثنين من الثانية واثنين من الثانية وركعة واحدة من لاولي واثنين من الثانية
وسجدة من الثالثة فان عرف موصفا عمل بمقتضاه وان اشكل الحال لزمه ثلث ركعات
وغلط صاحب المذهب في قوله يلزمه سجدة فان وركعتان ولو ترك ست سجدة ات لزمه
ثلث ركعات وان ترك سبعه لزمه سجدة وثلث ركعات وان ترك ثمانية لزمه سجدة فان
تم ثلث ركعات ويصور ترك السجدة الكثرة فيمن سجدة بلا طائفة او على كاحل
متصل به يترك سجدة او من المصنف وقد يجزمه وهذا الحكم بطرد لوطي الشهور
بعد السلام في جميع الصور وان لم يطل الفصل فان طال وجب استيفاء الصلوة
وستبا في بيان طول الفصل في الشاوش **فروع** لو صلى الجمعة اربعاً ناسياً او صلى مسافراً
لوى القصر اربعاً ناسياً وعرف انه ترك منها اربع سجدة ات بحيث حصل له ركعات
على صورة من صور الحالة لولا ان تمت صلواته ويستحب السهو ويستحب السهو لولا ان تمت
للاعام **فروع** بان لو قضى صلوات يوم وليلة تركه انما يستحب واحدة منها لا يعرف غيرها
سجدة قصداً للصلوات كلها وان تذكر انه نسى سجدة يتراعى فيها من واحدة او اثنتين
ففي عشرة صلوات ولو قضى صلوات يومين واثنين وتذكر انه ترك سجدة من واحدة
منها غير معينه لزمه اعادة خمس صلوات **فروع ثالث** لو رفع راسه من الركعة
الاخيرة فوجد رفة المصنف جميع جهته في السجود فان علم التصاقها في السجدة لم يفر
صحت صلواته وان لم يعلم فان علم انها لم تكن حالة الشروع في الصلوة اخذ بالحوط

انها

انها المصنف في الاول فيحصل له رة الاسجدية وان سلك كل كانت حين الشروع
حصل له رة بغير سجود وان وحدها بعد السلام فان كان قد وضع جهته على
الارض بعد السجود الثلاثة او السهو او غيرها صحت صلواته وان لم يكن وضعها فهو
كالوشتك بعد السلام في الاذكار وسبب الخلاف في انه هل يؤثر ولو كان جامعاً
بين الصلوتين فان عرف التصاقهما في اثنا الصلوة لادى بالحكم كما تقدم وله الجمع
وكذا لو عرف انه في الثانية وعلم انها لم تكن في الاولى وان عرف بها على الصلوتين فعلى
القول بان السكت في الاذكار بعد السلام لا اثر له صحت الاولى وله الجمع وعلى
القول بان الوشتك في الصلوة بحسب له من الاولى رة الاسجدية وسبب عليه ان كان
الفعل بغير اداء لجمع فانه الفاضل وقال البغوي ينبغي ان يجوز له الجمع وان طار
استأنف ولا يجمع قال وكذا لو عرف بها في جلال الثانية واحتمل لصحتها في لاولي
وان عرف بها بعد الصلوتين اغادها ولا يجمع **فروع رابع** لو سكت في السجدة اثنى
اربع ام لا لزمه العود الى الركوع فلو سكت سبعا عشرة لم يطل صلواته بخلاف
ما لو سكت في السجدة اثنى عشرة او لا ولانه سكت لستة لم يطل صلواته. **الموضع الثالث**
اذا قام بعد التشهد وقاعدته ان المصلي اذا ترك سنة ولبس بعدها فرضا كان
او سنة لم يثبت له العود اليها فالاول كالوترك **فروع** اذا افتتاج او التقوى او طمأنا او قرأ
او ترك تسبيح الركوع او السجود واستغل بالركن الذي بعدهما او السجدة الاولى
وقام والساني كالوترك **فروع** اذا افتتاج وتعود وخالف التسبيح ابو حنيفة في هذا وقال
له العود الى الركعة لا فرق بين ان تكون السجدة ثمانية او تسعة فان عاد من السنة الى
السنة لم يطل وان عاد اليها من الغرض غالياً بغيرها مطلق صلواته وان كان ناسياً او
جاهلاً وسجد للسهو اذا عرف ذلك فاذا اهلص لا القيام من الركعة الثانية ناسياً
للسجدة او جلس ولم يقرأ التشهد وقام ناسياً وتذكر ان ما من رة رابعة الانصاف او قبله
فروع انه لا يولي ان يترك رابعة الانصاف فلا يجوز له العود الى التشهد على المذهب
ويستحب للسهو ولو خالف وعاد تشهدها غاملاً انه لا يجوز له العود وبطلت فان عاد ناسياً
لم يطل وعليه ان يقوم كانه قد روى سجدة للسهو وان عاد جاهلاً بغيره لم يطل على
الصحيح ويستحب للسهو وسجود الزيادة والنقص هذا حكم المفرد دون الاعام واما

المأموم ولا يجوز له ان يخالف الشاهد فلو فعل بطلت الصلاة لان نبوي مفارقه والشيء
مع الامام ثم عاد الامام لم يجز له ان يغتصب بل يفارقه وهل له ان يغتصبه قائما
حدا لغوده على التمسك والجلوس فيه وجهان قلنا عاد المأموم معه عامدا على التمسك
بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا فلا وان قام ساهيا وانصب فقد بطلت امام
او عاد الامام ساهيا فغادر وقاد قبل الانصاف في عود المأموم بطلت الصلاة واجبه
اصحها يجب الرجوع . وثانيها اجبرم وتالها بجوز ولا يجب ولو قام المأموم
عند انجلس الامام فقبه بطلت الصلاة واجبه . اصحها وهو نصه في الامر ان يستحب له الرجوع
وتأنيها ينبغي وحلي عن نصه في القدم . وتالها انه لا يجوز ان عاد بطلت
صلوته وادعى الامام الاتفاق عليه ولو فعله سهوا باق سمع حشا وظن ان الامام
رفع او ركع فرفع او ركب ثم بان انه لم يفعل ذلك بعد او ظن انه اعتدل عن الركوع
فاعتدل ثم بان انه لم يعتدل في جواز العود وجوز . احدهما جواز الرجوع
وثانيها سعة وتالها وجوبه في البسطة الاولى ان لا يرجع وان لم يجر فيه الا الرجوع
من الخلاف فان جعل هذا وجها كان رابعا **الحال الثانية** ان يترك الشاهد قبل
الانصاف فالمراد يرجع الى الشاهد واختلفوا في مراده بالانصاف فقال الجمهور
اذا بدد الاعتدال وقبل اذا ان يصل الحاله هي ادفع من اقل الركوع والخلاف يرجع
الى الخلاف فمن قام في صلاته متحيزا فوق الاقل في ارتفاعه الى هذه الحاله قال لا يعود
فان عاد قبل الانصاف في سجوده للسهو فلو ان طهرها عند جمهور العراقيين لا وقال
الفقهاء في اخر ان صار الى القيام اقرب الى الركوع ثم عاد سجدة وان كان في العود
اقرب او استوفى نسبتها اليه لم يستجد وحلق القولين على هاتين الحالتين . وعن الشيخ
ابو محمد واخر وعنه بانه ان عاد وقبل الانتهاء الى حد الركوع لم يستجد وان
عاد بعد سجدة قال بن الصلاح وهذا يقتضي ان لا يجوز له الرجوع فان فيه زيادا
دفع عمدا وليس المراد من حد الركوع هنا اقل بل المراد به الجملة وهذا الخلاف الوجه
المستقدر في نفس حيث يعتبر اقل الركوع لان الطريق الى الحصول في حد فرض القيام
ودرج الرافعي العبادة الاولى فانه يخرج من الثانية ما اذا قام غير متحيز وقطع جملة
هذه الطريقة وقال الرافعي انه ظهر وقال الترمذي ان قام متحيزا فان بلغ حد الركوع

سجد والا فلا وان قام غير متحيز فقد قال الصبيداني اذا رجع لاستجد وتحمل ان يقال
ان الخطوتين بزيادة عليه هذا كله اذا قام ساهيا فاما اذا قام متحيزا فبطلت الركعتان
قال المغيرة وغيره ان عاد بعد ان صار الى القيام اقرب بطلت صلاته وان عاد
فيله فلا قال النووي وليس هذا مخالف لما قاله صاحب المذهب وغيره في تغليب القول
بانه يستحب اذا قام ساهيا بانه زاد فعلا بطلت صلاته لان مراده ان لا يزداد
هذا المنع من عدم الاعتناء فاذرة الاول هو المراد به من قام متحيزا ترك الشاهد لدول
فبطلت الصلاة قبل ان يصل الى القيام اقرب فزج لا بطلت صلاته لان المنع من كان جازوا لو
كان يصلي فاعدا فافتتح القراءة بعد الركعتين فان ظن انه منعه من الشاهد وصار في الثالثة
لم يعد الى قراءة الشاهد على الاصح وان سبق لسانه الى القراءة وهو غافل بانه لم يشهد فله
العود الى قراءة الشاهد وحكم ترك العنق وحكم ترك الشاهد في جميع ما تقدم فاذ الشبهة
تعدده بعد وضع الحية على الارض لم يجز العود وان ذكر قبله جاز في ان عاد قبل
بلوغ حد الركعتين سجدة او بعد فلا قال الرافعي لو شرع في الصلاة قبل اعتداله ثم
تذكر فان كان في صلاته الفرض رجوع وان كان في النفل لم يرجع **في شرح** لو تركه القام
في جواز العود وعاد فقل الروابي عن والده فيه احكاما لم يوضحها في الشرح
وانما جريان فيما اذا عمل في الصلوة اعلا او شكا انها قليلة او كثيرة هل يلزمه الاستسنا
قال والاشبه عندي انه لا يلزمه الموضع الرابع اذا جلس عن قيام وفيه استسنا
الاول اذا جلس عن قيام ولم يستجد وشهد طائفا انه سجدة ثم تذكر فان كان في ركعة
بعضها تشهد وفي الاخرى او الثانية من ثلاثه او رباعية تذكر ان السجدة واعاد
الشهادة لكن اعادته في الركعة لرحمة واجب وفي غيرها سنة ويستجد للشه
لمعنيين . احدهما انه زاد فعلا اطول في الصلوة ساهيا . وثانيها انه نقل
ركعتي الشاهد في غير موضعه ونقل الركن القوي يقتضي السجود على الارض ويترفع
عليها ما لو جلس بعد السجدة بين الركعة الاولى والثانية من الرباعية فاستسنا
او بين الشاهد او بعضه ثم تذكر بعد السجدة بين الركعة الاولى والثالثة من الرباعية
فاستسنا او من الشاهد او بعضه ثم تذكر فالنص انه يستجد للشه ولو نقل الشاهد الى غير
موضعه ولو لم يترك ساهيا فان طال الجلوس سجدة لانه زاد فعلا اطول وان لم يطوله

لا سيما المعينين والطول فابز يد عمل قبله الاستراحة وان كان في راحة لهما
تشهد تدارك السجدة بين ويقوم فترسجد للشهوية **الثانية** اذا برز في احد الركعات
السجدة الثانية وتشهد طائفة الى بالسجدة بين ثم تدارك السجدة المزدلة
وبعيد تشهد ان كانت الركعة بعقبها تشهد وسجود للشهوية ينبغي على ان الجلوس
بين السجدة بين في طول او قصر وان نقل الركن القوي عن موضعه في يقضي
السجود وقد ستر الخلاف بينهما فان قلنا انه في طول وان نقل الركن القوي لا
يقضي السجود لم يسجد وان قلنا انه في قصر وان نقل الركن القوي يقضي السجود
سجد للشهوية وهو الاصح ولو لم يقضه الركن لجلوسه لا بالشهد سجد ايضا
على الاصح فغير بعيد ان الحليته في قصر **الثالثة** اذا جلس في احد الركعات
عن قيام ولم تشهد ثم تدارك السجدة بين استقل بها بما بعد لها على ركب صلوة ثم ان طال
جلوسه لم يسجد للشهوية وان لم يطل بان كان في حدة جلسة الاستراحة لم يسجد للشهوية
الرابعة اذا قام في صلاة رابعة الى خامسة فاستلم الركعة بصلوة وان شرفا فعلة
الرابعة ثم تدارك ان يستلم اما في القيام او الركوع او السجود انما ان جلس ولتسجد
للشهوة ويستلم وان تدارك بعد الجلوس فيها تسجد للشهوة ويستلم سواء تشهد ام لا ثم ينظر
فان كان للشهادة بعد ان تدارك في الخامسة لم يرد وان كان قبله فان لم يرد تشهد في الرابعة
تشهد فطعا وان كان قد تشهد فيها فان كان عالما بان الشهادة الاخيرة لم يرد في اصح
الوجهين بل جلوس ويستلم والثاني به قال بن سريحه بسببه في المضام بحسب عادة المعينين
احد هاتين الوالدة بين الشهادة والسلام فان تشهد الرابعة فقطع للحامسة وقام بها
ان لم يرد بعد لشيء السلام فزاد غير متصل بركن قبله ولا بعد وبني عليها اذا هوي الى
السجود قبل الركوع فاستلم ثم تدارك على الثانية يلغيه ان يرتفع الى احد الركعتين
وعلى الاول عليه ان يقوم ليروح منه فصل الركوع بالقيام وان كان قد شهد في الرابعة
معقدا انه تشهد الاول ابني على الوجهين في تاجي الغرض بنية الفعل فان قلنا ساد
به فالحكم بان تقدم وان قلنا لا وجبا عادة الشهادة فطعا وقيامه الى الرابعة من
الدائمة او الى الثالثة من الثانية بقيامه الى الخامسة في الرابعة فله قصر المشافير
وقام الى ذاته شاهبا ثم تدارك ونوي الاعمار او صلى ركعتين فافله فقام الى الثانية شاهبا

ثم تدارك ونوي الاعمار او صلى ركعتين فافله فقام الى الثانية شاهبا
اربعاً قال القاضي عليه ان يعود الى الفقد ثم يقوم قال المعنوي وفيه وجه
هو الاصح عندي ان له ان يصلي **الموضع السادس** اذا شك في انا الصلوة في
عدد الركعات اخذ بالاقول وسجد للشهوة لاحتمال الزيادة وان شك بعد السلام في
عدد الركعات ادى في ترك ركن فطريقان احدهما فيه ثلثة اقوال • اصحها الا بركعة
شي • وثانيها انه لو شك في انا الصلوة فعلى هذا ان قرب الزمان تدارك
المسكوك فيه وبني سجدة للشهوة وان طال استأنف الصلوة وصححة القاضي وثالثها
ان شك بعد طول الزمان فلا شيء عليه ومع قصره اعتبر وصححة الرازي والثاني في القطع
بالاول فم بصيغة طوله وقصره قولان وبصحها ان اخذ المعول ان الطويل
ما يزيد على قدر ردة خفيفه بقدر الفاحشة فقط واصحها ان المرجع منه الى العرف
واحد الوجهين ان ما كان قدر هذه الصلوة هو طويل وما كان دونها فقصر
المقد والمقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين قصر الزيادة
عليه طويل والمروي انه قام الى ناحية المسجد ورجع الى البيت وسأل الجماعة
فلجابوه وحيث جوة ذنا اليها فلا فرق بين ان شك بعد السلام او يخرج من
المسجد وتستلم القبلة وبين ان لا يفعل ذلك ولو شك من الشك ان لا يتدارك
في قضية صلاة وانما الشك اي نعا ومن عنده الاحتمال ان في شيء واحد هل وجد
ام لا عمل التسوية **قواعد اربعة** الاولى فيهما سكررة في الفقه انا اذا سبقنا وجود
شيء وعدمه ثم شككنا في تحريمه والاعا كان عليه استصحابنا حكم اليقين بطرحها
حكم الشك فمن شك في الصلوة فان كان شاك في انه هل ترك ما مؤدرا ام لا
لم يسجد كما لو شك هل سها ام لا وان شك في ترك ما مؤدرا معين بحسب تركه
بالسجود وهو لا يجازي سجدة للشهوة وان كان شك في ارتكاب منهي كما لو شك
هل سلك او تكلم فاستلم او زاد ركوعا او سجودا لم يسجد ولو علم انه سكت وشك
في انه سجدة لم يسجد ولو سكت في سجدة للشهوة وشك في انه سجدة لم يسجد او سجد بين
التي يستحق اخري ولا يسجد لهذه الشهوة لو يقض للشهوة وشك في انه ترك ما مؤدرا
او ارتكاب منهي يسجد ولا يصح للجل بعينه ولو شك في عدد الركعات كما لو شك

في تركه

في الرابعة انه صلى ثلاثا او اربعاً بالمشكوك فيه وسجد للشهو ولا فرق بين
ان يستوي الاحتمالان وترجح احتمال الادب ولا تحال الاجتهاد في الباب ولا يجوز
العمل بقوله غيره وفيه وجه ان لما رجح في قول جمع ليس كما يوافقون صلواته
وذلك الامام اذا قام لا رابعة في طئه في عند القوم خامسة فنجوز للاحرج
في قولهم على المذهب واعلم ان السنا على الاقل مبنى على القاعدة واما الامم بالسجود
فمخالفتها واختلفوا في المعنى للسجود فقال الفقهاء وجهان للمعنى له رده
في ان الركعة المأني بها اصله او زائدة فالتردد فيها يقتضي ضعف البنية والحرر بالسجود
وان لم يكن زائدة حتى لو زال تردده قبل التسليم وتيقن ان المأني بها رابعة سجد
للسهو لانه انما على التردد وضبطوا صورة عروص الشك وزواله فقالوا ان كان
ما فعله من حين عروص الشك لا زال الركني لا بد منه على التقديرين لم يستجد
وان كان زائدة على احداهما سجد **مشكوك** له نالوشك في قيام من صلوات الظاهر
ان تلك الركعة تالته او رابعة فرج وسجد في حال الشك وهو غادر على القيام لا
ركعة اخرى اخذ ابا ليقين تركه بعد القيام انها تالته او رابعة لم يستجد لان
المعقول في ذن الشك لا بد منه على التقديرين وان لم يزد حتى قام لا بد من
سجد للشهو وان قد كررها كانت تالته وهذه رابعة لان الاحتمال الزيادة كان
موجودا حين قام وكذا لو شك في جلوس الشاهد انه صلى ادعى او خشي ان يستجد
وان شك في القيام ان هذه الركعة رابعة ام خامسة ثم علم انها رابعة سجد وسجد
الشافعي واذا ربه الشيخ ابو محمد واخرون هذا التعليل والتفريع وقالوا للعتد في
السجود الخمس وقالوا لو زال تردده قبل التسليم وتيقن انها رابعة ولم يزد شيئا لم
يسجد وصححه الامام والغزالي **القائمة الثانية** لا سجد والسجود كسر والشهو
وتعدده بل اذا اجتمع سموان او اكثر من نوع واحد او انواع بزيادة او
نقصان او تماثلها للجميع سجدتان ولا يجوز الزيادة عليها وقد مثل بسجود
الشهو صورة او قوعه في غير محله فان كان العتد به عنه سجدتان فقط فن
ذلك اذا سجد في صلوة الجمعة فسجد وللشهو ثم بان قبل التسليم خروج
الوقت فانهم ينون عليها بنوفاظها على المذهب وعنده من السجود لوقوعه في

غير

غير محله فان كان العتد به عنه سجدتان فقط فن ذلك اذا سجد في صلوة
واما على القول بالاستيناف والاستغنى هذه المسئلة ومنها لو سجد السنا في صلوة
مقصوده فسجد ونوي الإقامة قبل التسليم وصار مقبها يجب عليه الامام ويعيه
السجود اخر صلواته ومنه المسبوق اذا سجد مع الامام في اخر صلواته لسهو فانه
يعيد في اخر صلوة نفسه على الصحيح ومنه ما لو ظن انه سجد فسجد للشهو ثم بان
انه قبل التسليم لم يسجد فالحصحيح انه يستجد للشهو ومنه ما لو سجد للشهو ثم سجد
قبل التسليم بخلافه او غيره ففي سجوده للشهو ما بنا وحدها ان احدهما يستجد ويصح
المأوردى واصحها الا وادعي الامام الاتفاق عليه قالوا هو كما لو تكلموا وسلم
بين السجدين وفيها فانه لا يستجد له قطعاً قال صاحب الحاوي والاستقصاء اذا
سجد بينهما فان قلنا بالسجود بحسب السهو الذي يقع بعده كفاه وان قلنا لا يجبره
فقد تقدمت سجدة لا تصلح لجبرها بعد ما قبلها فسجدة اخرى في ما بينه عن
سهو الاول واولي عن سهو الاخر ذليات تالته فلو كان بينه لسهو الاخر
وافق في القاض فقال في رجل سجد لسهو فترسك هل سجد سجد في الغرض من
الركعة الاخيرة فسجد بها واستأنف الشاهد تركه كراية كان في بها لا يستجد للشهو
كالوشهي فيه هو لو سجد للشهو ثلاثا سجد بها ثم سجد لهذا السهو بخلاف ولو شك
ان سجد للشهو سجد او سجد تين فخذ بالاقل وسجد اخرى كما مر به ثم علم انه كان
سجد سجد تين لا يستجد ثانيا قال الاصحاب السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود
على الاصح والسهو بسجود السهو يقتضيه على الاصح ومنه لو شك هل سجد ام لا
فقد مر انه لا يقتضي السجود فلو ظنه مقتضيه سجد بل يستجد ثانيا لهذه الزيادة
ومنه لو ظن سهوه ترك الفتوف او غيره فسجد للشهو ثم بان له قبل التسليم انه
غيره ففي سجوده ثانيا جوا بان للقاضي اطرها لا المألته اذا سجد المأمور حلف
الامام لم يسجد هو والامام بل تحمله الامام ومنه ما لو رفع راسه قبل السجدة لروى
ظاناً ان الامام رفع راسه في الثانية ظاناً ان الامام فيها ثم بان انه في الاولى لم يحسب
له جلوسه ولا سجدة الثانية وتتابع الامام وفيه ما لو ظن ان امامه سلم مسلم ثم
بان انه لم يسلم فسلم معه ومنه ما لو تيقن في الشاهد انه ترك القاشحة او التوكوع

شهو فاذا سلم الامام باقي هو بر لعة اخرى ولا يستجد للشهو في شيء من ذلك
ولو انتهى المأمور في حال انقراده لم يحمل عنه الامام بل يستجد للشهو ويصور
في السجود اذا انتهى بعد مقدار امامه ومنه ما اذا استلم مع امامه فاستبأ
ترتد لانه بنى على صلاته ويستجد للشهو وفي المأمور المتوافق لو تكلم بها
بعد سلام الامام وفي النقص اذا انتهى في صلاة ثم انشا القدوة وجوز فانه
ولو الدرواني في هذه الاحتمال **فرع** لو سمع المستبوق صوتا وظن ان الامام
سلم فقام واقي بما عليه وجلس ثم علم ان الامام لم يستلم بعد فاجابه بعد
قيامه غير معتد به فاذا سلم الامام قام وتذكر ان فاعليه ولا يستجد للشهو ولو
علم في قيامه ان الامام لم يحلل بعد فراجع الى متابعتة فان اراد ان يفادق ويكادي
في سبب صلاته قيل سلام الامام قال الامام يعني علي ان المأمور هل قطع القدوة
والانفراد سعية الصلوة وفيه خلاف بالي فان منعناه فعين عليه الرجوع وان
جوزناه فوجهان وان لم يرد فادقته فقتضى كلام الامام وغيره انه يجب
الرجوع قال النووي وهو الصحيح او الصواب وقال الغزالي بخير بين ان
يرجع الى القعود وبين ان يظن فاما سلام الامام واستشكك الترافعي
بموافقة ما نقله القاضية عن العماد في المأمور المتوافق انه اذا اظن ان الامام
رفع من السجود فرفع فوجه في السجود ان المأمور بخير بين ان يرجع او لا ولم
الامام وهو قائم فقل ان معنى في صلاته ام عليه العود الى القعود ثم يقوم فيه وجهان
احدهما الثاني وبني عليها ما لو سلم الامام في قيامه ولم يعرف به حتى اتم الركعة
ان جاز لنا المضي حسب سبب الركعة ولا يستجد للشهو وانما وجهنا العود لانه
مستحب ويستجد للشهو فان قرأ قبل سبب الحال في المسائل كلها لم يعتد بقراءه
وعليه استيناهما **فرع** ثانيا لو صلى الصبح حلف على سنة الصبح معتقدا انه
يصل الصبح لم يعتد واحدا منها ولا يستجد المأمور للشهو **المرافعة** اذا سلم
الامام في صلاته لحق شهو المأمور كما يحل الامام شهو المأمور الا في صورتي
احدهما اذا سبق دون الامام سجدا فلا يستجد المأمور للشهو ولا يتكلم هو بمن
المأمور ايضا **الثاني** ان يعرف سبب الشهو للامام ويتيقن انه بخطا في خطابه بان

ظن ان

ظن الامام ترك بعض الاحتياض فلم المأمور ان لم يتبركه او جهز في موضع الاسر
او غلبته فسجد فلا موافقة اذا نقر هذا فاذا استجد الامام من اخر صلاته وجب
على المأمور موافقته حذرا على انه سمي وان لم يعرف شهو بخلاف ما لو قام لخالسته
فانه لا يبايعه حذرا على انه ترك ركعتين ركعة وهذا الزكاه الامام مستبوقا
بركعة او شكاه تركه من كفاية لم يجز له متابعتة فيها ولو لم يستجد بركعة
الاسجد واحدة سجدة المأمور اخرى حذرا على لتسليان الامام الاخرى وتظهر
متابعتة في السجود واخر الصلوة متابعتة فيها اذا استجد من قيام متابعتة حذرا
على انه سجد للثلاوة فان احيى الامام ثمانية لم يتابعه حينئذ بل يقوم ولو
ترك المأمور سجود الشهو فصدرا بطلت صلوة الخالفه وجوب المتابعة
ولو ترك الامام السجود استهوى غامدا او شاهيا وسلم سجدة المأمور على المصوح
سواء تركه مطلقا او معتقدا ان يحل بعد السلام بان افتدي عني وصحناه
وقبل لا يستجد ومتابعة في تركه ثانيا في الشهيد الاول وسجود الثلاوة وعبروا
عن هذه الخلاف بان المأمور يستجد لشهو امامه او لما عنته وعلى الاول ينبغي اذا
لم يستجد الامام وعلم الثاني لا يخرج عليه ما اذا سبق الامام لحدث بعد شهو
على المذهب سهر المأمور صلاته ولا يستجد للشهو ولو سجد الامام للشهو
بعد سلامه فان سلم المأمور معه ناستيا وافق في السجود فان لم يوافق
ففي بطلان صلاته وجهان عنيان على وجهين باساف في من يتسلم فاسباب السجود
الشهو وغاد اليه هل يلزم عايد الا الصلوة احدهما نعم وان سلم عا مع حله بالشهو
لم يلزمه متابعتة وان لم يكن المأمور يستلم فان كان عود الامام الى سجود الشهو
بعد ان سجد المأمور لم يتابعه وان كان قبل سجوده لم يتابعه على الصحيح قبل
سجود مفردا بل يستلم وتابعا بل من متابعتة فان لم يفعل بطلت صلوة وهما متفيان على
انه هل يكون بالسجود غايد الى الصلوة **فرع** اذا كان المأمور مستبوقا فاستبى
الامام فاما ان يتجرس شهو بعد الحقة او قبله **الحال الاول** ان يكون بعد ان
الحقة فاذا استجد الامام اخر صلاته وجب على المأمور ان يسجد معه على الصحيح
ويعبد في اخر صلاته قطعاً وفي سجوده في اخر صلاته بنفسه الحلال في المتقدم

في ان المأمور المتوافق هل يستجد اذا لم يستجد الامام والصحيح نعم **الحالة الثانية**
ان يجوز سهوه قبل ان يحل المسبوق فوجهان احدهما انه يلحق المسبوق كما بعد
الافتة او ثانيهما لا فعلي هذا اذا لم يستجد الامام لم يستجد هو وان سجده لم يستجد
معه على الصحيح ولا يستجد في اخر صلوة قطعا وحيث قلنا بعينه المسبوق اذا
في اخر صلوة فافتة في مستحبين اخر بعد افتة في اخر افتة في الثاني ثالث بعد
انقراؤه وباللثا ثالث رابع بعد انقراؤه وكل سبحة مستحبة لما بعد افتة ثم يستجد
اخر صلوة نفسه ولو سبى للمتبوق بعد انقراؤه فان كان سجدة من مائة وقلنا لا
يعينه فتجد لسهو سجدة تتران قلنا بعينه او لم يكن الامام سجدة فلم يستجد فيه وجها
احدهما اربع سجديات ليعاين الحسين والصحيح المخصوص انه يستجد سجدة من مائة
سبى سهو من راحم لصلوة ربا عتبه وصلى منها راحة ثم اضل في سجدة راحة
وفارق مائة عنه قيامه في الرابعة فان كان قد سبى فيها انقراؤه او كان امامه قد
سبى سجدة للسهو ولو كان قد سبى في راحة وسبى امامه في افتة اياه فهل السجدة
سجدة تين ام اربعان في الوجهان ولم افتة في سبى ثم سبى في راحة الاخيرة
ففيها يستجد في اخر صلوة ثلثة اوجه **احدها** سجدة ثان وثانيها اربع سجديات
وثالثها ست سجديات فان كان امامه قد سجدة فلا بد ان يستجد معه صلوات
صلوته فان سجدة ان للسهو ولو افتة في المسبوق مستأفروني الفقر وسبى
الامام وسجد معه ثم صا والامام مقيما قبل السلام فابم واغاد سجد للسهو
واغاده معه المتبوق ثم غاد المتبوق لا ما بقى فتسبى فيه وقلنا في الصلوة
السابقة للسجدة ست سجدة اذ سجدة هنا اربع سجديات ثانيا فان سبى بعد
سجدة انه يكلام او غيره وقلنا انه اذا انتهى بعد سجود السهو سجدة صادف السجدة
عشر او قدر بد سجدة والسجديات على هذا انفر بعا على الوجوه الضعيفة المفقدة
واخا قلنا بعينه سجدة ثا في هذه الصورة فيه ثلثة اوجه **احدها** عن تسبى
امامه وسهوه تابع **وثانيها** عن تسهوه وتسهوا امامه تابع **وثالثها** عنها وهو الصحيح
ويظهر فايدها انما اذا نوي به عن ما جعل مقصودا به فان نوي به عن ما جعل
مقصودا به بطلت صلوته وعلى الصحيح لو نواها او احدها لا بطل فان قلنا

مر

بطل اذا نوي عن المقصود فذلك اذا تقدم مع علمه والا فلا يبطل لحقا
على العوام **مر** امام صلى صلوة ثلاثيه فتسلم من رخصتين فاسيا فصبح له
المأمور فلم يرجع فقام المأمور واجل صلوته قال القاضي يستجد للسهو ولو
سبك في انه سلم تمامه او ناسيا حمله على السبان وسجد للسهو بالت لو
سلم الامام احد السجدة في السهو فاد وله مسبوق فيها ثم لجذ في الامام وانصرف
فهل يتم المسبوق التبعي ثم عصى على ترتيب صلوته او يميل ويحصى على صلوته فيه
وجها خاصها **الثاني** **مر** رابع سبك خلف امام الظهر هل صلى ثلاثا او اربعا
هل يستجد للامام خالي **الردي** في عن ابيه انه محتمل ان لا يستجد لان الاظهر
ان الامام بعينه انه صلى اربعا والمأمور لا يتبع خطاه فلا يستجد وهو سبى الامر
عليه وحتمل ان يستجد لان الشك في الصلوة كاليقين به ليل استواءها في حق نفسه
وكالا يلزم الامام العمل على شك المأمور لا للمؤممة الدور على يقينه ولذا اخرج المأمور
نفسه عن صوة الامام في الحال على الاول او بعد ما سبى ولم يرجع على الثاني
فعليه ان يتبها اربعا ويستجد للسهو وان كان سبك خلف الامام لا يستجد
هنا للزيادة الموهبة الموجودة في الانقرا لا لمجرد الشك فاستجد لو سجدة
الامام لسهوه والمأمور في التشهد الاخير فان كان قرأ المفروض منه قرأه وتابعه
فاذا قام لا يقرأ نفسه بل يستلم تبع الامام وان كان لم يفرغ من الفرض وض
فوجهان احدهما يقطع ويأبى بعينه في السجود فاذا فرغ اتم لسهو وفي إعادة
سجود السهو قولان وثانيهما لا يتابعه بل يتم المفروض ثم يعينه كما اذا رجع للامام
قبل اتمام المأمور الفاعلة وكان قد افتة معه فانه يتبعها وينتبع الخط الثاني في
محل السجود ويقتنيه اما بعينه فتجد ثا تجلس بعينه فترشدا وبعد هاتين كما
قال المأفقي وكثير منا كنه عن الذكر بها وهو يشتر بان الجيوب فيها المحبوس في
شابر صلب الصلوة كشابرنا سلتوا عنه من واجب السجود ومحبو بانه سمعت
بعض الامم يقول انه يستحب ان يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يق
بالحال واما محله ففيه ثلثة اقول الجهد الصحيح انه بعد التشهد وقبل السلام
والثاني وهو قد مر انه ان كان السهو نقصا فليست قبل السلام وان كان زيادة

فبعده والثالث وهو قد مر ايضا انه يتخير بين ان يسجد قبل التسليم وبعد الخلا
في الجواز والاجزاء المشهور وقبل انه في الاولى والافضل وكلاما خائرا وزعم
المؤرخون الاصناف عليه فان قلنا انه قبل السلام فسلامه عامه اذا اراد التسليم في جهات
احدها انه فوق السجود على نفسه والثاني انه على المفصل والخلاف الا في جهات
اذا استلم فاستبنا ولو سجد في هذه الحالة لم يكن غايه الى الصلوة وطعنا وان سلم
ناشيا فان تذكر على القرب فان بد الله ان لا يسجد فصلوته فاضية على الصحة ومن
حصل له التحلل بالسلام واستار الامام لا ترد في ان عليه ان يسجد ثانيا وان
اراد ان يسجد في جهات احدها انه لا يسجد ومال اليه الامام والغرض من احدهما
وهو منصوص انه يسجد في هذا في عودته لاحكام الصلوة فيه وجهان احدهما لا
ودجحه البعوي واحدهما نعم وشفرع على الوجهين متباين منها لو ذكر عامه اء و
احد في السجود بطلت صلوته على الثاني ودن الاول ومنها لو كان في صلوة
الجمعة فخرج الوقت في السجود فأتى على الثاني ومنها لو كان متنا في قصر
ونوب الامام في السجود او صار مقبلا من الامام على الثاني ومنها هل يكبر لا قنبح
ويشهد ان قلنا بالثاني فلا لكن يجب عادة السلام بعد السجود وان قلنا
بالاول كبر وفي الشهد وجهان احدهما لا قال البعوي والصحيح انه لا يسلم
شواقلنا يشهد ام لا وان لم يشذ ترك حتى طال الزمان فقولا ان كبر بد الصحيح
انه لا يسجد والقدر ان له ان يسجد فان سجد في عودته الى الصلوة الخلاف
المستقدم فيما اذا ترك دكنا شيئا ثم تذكر بعد السلام او شك فيه والاصح الرجوع
فيبلا العرف ولا اعتبار عفا رقة المجلس ولا صراحتهم بدار وحاول الامام ضبط
العرف فقال اذا مضى من الزمان قد يغلب على الظن انه ترك السجود بصفة اء و
ناشيا فحق طول والافضل قصير قال وهذا اذا لم يفارق المجلس فان فارقته ثم تذكر
في من قرب فلهذا المحتمل عندي قال ولو سلم ثم احدث ثم انعش ما على قرب
الزمان فالظاهر ان المحل في فاصل وان لم يطل الفضل وفيه قولان الاعتبار في
الفصل المفارق للمجلس فان فارقته لم يسجد وان قرب الزمان وان لم يفارق سجدة
وان طال وان قلنا انه بعد السلام اما نطلقا او في السهم بالزيادة فينبغي ان

يسجد

يسجد على القرب فان طال الفصل عاد الخلاف واذا سجد لم يحكم بعوده الى الصلوة
قطعا وهل يحرم للسجدة بين ويسلم قال الامام عليه السلام يحرم سجود الملائكة
قال النووي وقطع الشيخ ابو حامد انه يشهد ويسلم ونقله عن قصة في القدر
و ادعى الاتفاق عليه واذا قلنا يشهد في جهات وقيل قولنا صحها انه يشهد
بعدها وثانيها انه يشهد قبلهما وقيل انه يشهد تشهد من احدهما قبلهما والاخر
بعدها وان قلنا يسجد للزيادة قبل السلام وللنقص بعد منتهى جهات
احدها يسجد قبل السلام وثانيها وبه قطع البند بحج انه يسجد بعد الزيادة المحضة
والزيادة والنقص للزيادة المؤهلة لمن شك في عدد الركعات **روح** الاول
النافلة كالحال بصفة في سجود السهم على المذهب وعن القدر انه لا يسجد
فيها **الثاني** عن الشافعي انه لو شرع في الصلوة ثم شك في انه لم يركب الا حواجر
فاستأنف التثنية لم يركبها انه كان يسجد فان علم بعد من اعين التثنية للتثنية لم
يسجل الا في وقت الثانية وان عاد قبل فزاعه عاد في الاول وان كملها
وسجد للشبهة في الحالتين **الثالث** لو احرى بالظاهر فسلم من ركعتين واحرم
بالسنة وحل ركعتين او بغيره اخرى ويقر انه ترك سجدة من الاولى
لم تنعقد الثانية واما الاولى فان لم يطل الفصل بين عليهما وان طال استأنفها
الرابع لو جلس بعد السجدة بين الركعة الثانية من الركعة بنية للاستراحة
طاف انها الاولى فيما عدا الثانية يشهد ولا يسجد للسهم **الخامس** لو جلس
تشهد رابعة وشك في انه هل هو التشهد الاول ام الثاني فتشهد شاكرا ثم قام
ثم بان الحال يسجد للسهم سواء كان له الاول او الثاني **السادس** قال
القاضي لو شك في السجدة الاخيرة من الركعة الثالثة من الركعة في انه هل رجع
في تلك الركعة فقام ليرجع ثم تذكر انه كان رجع فقصي على صلوته لا يسجد للسهم
السجدة الثانية سجدة التلاوة قراءة القرآن مستودب اليها وسجدة اء
التلاوة سنة مؤكدة فيه وفي عدد ابي السجدة اء قولان الجيد بديها اربع
عشرة اية يسجد اخر الاعراف وثانيه في الرعد من عند قوله تعالى بالغدوة ولركب
وتالته في النخل عند قوله طاب يومه وف وقيل عند قوله وهو لا يستكره وهو بعيد

ودأبته في سجدة عند قوله تعالى وبز بكم خشوعا وخامسة في مريم عند
 قوله ويكافؤا ستادته في الحج عند قوله ما يشاء • وتتابع فيها عند قوله
 لعلم بعلمين وثامنه في العزقات عند قوله وزادهم نفورا • وثامنه في النمل
 عند قوله رب العرش العظيم وقيل عند قوله وما يعلمون وهو شاد • وعاشه
 في الم تنويل عند قوله وهم لا يستنبذون • وخاكي عشره في حمر السجده عند
 قوله تعالى وهم لا يستنبذون وقيل عند قوله ان نستم آياه تعبدون وجزم به
 الماوددي صحة القاضيه وثلاث في المفضل احد باب في اخر الخ • والثانيه
 في اذا السما اشقت عند قوله لا يستجده • والثالثه اخر اقراء وقال في
 العدم السجدهات احدى عشر واهبط سجدهات المفضل وسجده من سجده شكه
 لاثلاوة على المذهب فاذا قرأت خارج الصلوة استحب ان يسجد سجدتين
 انظر الله عليه وود في قبول توبته وان قرأها في الصلوة فطريقان احدهما ان في
 سجوده وجهين احدهما لا يستجده للشر في الصلوة وثانيها يستجده لعلها بالثلاوة
 والثاني القطع بالاول فان قلنا لا يستجدها مستجدها جازها لا وانما يتبطل
 صلوة ويستجده للشهر وان سجدها غامبا عاكما لا تجزم وظلت على الصحيح قبل لا
 قال الروياني فغلب هذا السنن سجده الشكر في الصلوة وفي هذا خط ولوسجد
 امامه في صلوة معتقدها ثلثة اوجه احدها سجده للشهر بعد سجد
 الامام والثالث انه يتابع في السجود **فصل** هذه السجدهات مستحبه
 للقاري والمستمع سواء كان القاري فيها او لا وفيه وجه ان المستمع لا يستجده
 لقراءة مصلي غير امامه وهو شاد وجعله صاحب العدة المذهب وعلى الاول لو
 سجد المصلي في السجده لم يتابعه المستمع الذي ليس معه في الصلوة كما في سجود
 السهو وسواء كان القاري جنبنا او محذرا او صبيا او امرأة او كافرا وفيه
 وجه انه لا يستحب لقراءة الجنب والمحدث والصبي والكافر وبه ائق القاضي
 ويستحب المستمع وان لم يستجده القاري على الصحيح الا انه اذا سجد القاري
 اذ وقيل انه لا تسجد له السجود اذ الم السجدة القاري وامان لم يستمع لكن سمع
 انفا من غير اصغاف فيه ثلثة اوجه لعددها وقطع به جماعة وامان لم يستمع

لكن سمع انفا من غير اصغاف فيه ثلثة اوجه احدها وقطع به جماعة انه لا
 يسجد والثاني انه يسجد له كالمستمع والصحيح المنصوص انه يستحب له لكن
 لا تسجد في حقه ثالثه في حق المستمع فاذا سجد السامع مع القاري لا يتبطل
 به ولا ينوي لاقته اياه ولو ان يرفع قبله هذا في غير الصلوة واما المصلي فانه
 كان اماما او منفردا يسجد لقراءة نفسه اية السجدة ولو سجد ورجع ثم سجد الثاني
 يسجد لم يجز فان كان قبل بلوغه حد الرأغب جاز ولو هو يسجد للثلاوة
 فيه اقبل وضع جنيته فرجع جاز كما لو قرأ بعض التشهد الاول ولم يتمه فانه
 سجده له نذر وبدره لكل منهما الا صغا الى قراءة قارئ الصلوة او في غيرهما فان ائق
 البه لم يجز له ان يسجد على المذهب فان فعل مطلق صلوة على المذهب ولا يرد له الامر
 قراءة اية السجدة في صلوة سرية ولا جهرية ويستحب وحكي الروياني عن والده ان
 الاوليا تلخير السجود حتى يسلم ليلا يموس على الماموسين وان كان ماموسا لم يسجد
 الا لقراءة امامه فان سجد لزمه السجود معه فان لم يسجد بطلت صلوة سواء كان
 مشغولا بقراءة الفاتحة ام لا بخلاف ما اذا رفع الامام ورجع والمأموم فابم ليس
 الفاتحة فالصلا يتبطل ولو لم يسجد الا طم لم يستجده المأموم فان سجد بطلت
 صلوة على المذهب ويستحب ان يسجد بعد سلامه لئلا يتركها ولا يتأكد ولو
 سجد الامام ورفع رأسه من السجود ولم يعلم به المأموم لم يبطل صلوة
 وهل يسجد قال القاضي مرة يسجد وعلى هذا العلم عند اذاعة الامام الرجوع قبل
 ليشتغل بالرجوع او بالسجود هو كالمحرم وقال مرة اخرى لا يستجده وصححه
 البغوي واقصر عليه النافعي ولو علم الامام وهو بعد في السجود لم يمس السجود
 ولو هو يسجد معه فرفع الامام وهو في الصلوة رجع معه ولم يستجده وكذا
 الصغيف البجلي المحرم اذا هو مع الامام للسجود فرفع رأسه قبل ان يتم سجود
 الصغيف لا يتم بل يرجع معه بخلاف سجود طلب الصلوة فانه لا بد ان
 يأتي به ولا يسجد لقراءة نفسه بل يبره له قراءة اية السجدة ولو سجد لقراءة نفسه
 او لقراءة غير امامه من غير مفارقة بطلت صلوة واذا انزها في الانبار بعد
 السلام لخلافه في قضائها ولو قرأ المصلي اية السجدة قبل الفاتحة فسجد خلاف ما لو

فراها في الركوع او السجود او العنوت او التشهد ولو فراها فهو ليس بسجدة نشك
في قراءتها الفاعلة سجدة ويقوم لقراءة الفاتحة ولو فراها سجدة الملائكة اية سجدة
اخرى لم يسجد ثانيا على المذهب وقبل سجدة وهو شاذ وعلم هذا الا ينوب
السجود عنها قطعا لان فلنا لا يشرع فيه المشرك هل يسجد هذه القراءة
قبل السلام فيكون قاعدا لهذا السجود في نفس هذه الصلوة او يسجد بعد الفراغ
منها وهذا الثاني اظهره ولو فعلها بطلت ومتمل خلاف فالة الروابي قال ولو
قرا في صلوة الجنازة اية سجدة لا تسجد فيها ولا بعد فراغها على الصحيح واصل
الخلاف ان القراءة لا تشرع على سجدة لتلاوتها وهذا يقتضي جريان الخلاف
في القراءة في الركوع والعنوت والتشهد وخونها ولو قرا ايات السجرات في
محلت واحد سجدة لكل واحد ولو قرا الآية الواحدة في المسجد فان لم يكن سجدة
للرعية الاولى لقراءة سجدة واحدة وان سجدة للاولى في سجدة للثانية بلثا واجه
احدهما لا وفيه الاولى واخرا جماعة واحدهما نعم وتاكد ان طال
المصل فيها سجدة ثانيا والا فلا قال في العدة وعليه الفتوى ولو حررها في
الصلوة وان كان في الركعة الواحدة في المجلس الواحد وان كان في ركعتين وهما
لمجلسين ولو قرا مرة في الصلوة ومرة خارجها في المجلس الواحد وسجدة في الاولى
قال الرازي لم اره في كتبهم اطلاقا في الخلاف في المنذر يقتضي طرده ههنا ولو
اراد القاري الاقتصار على قراءة اية او اثنتين فيهما سجدة ليستجد قال النووي
لم اره فيه كلاما وحكي من المنذر عن جماعة من السلف انه لم يركعوه وعن ابي
حنيفة واخرين انه لا يركعوه وان لم يركعوه وقت قراءته الصلوة ولا في صلوة فان
كان في وقت قراءته فينبغي ان يجي فيه الركعتان فيمن دخل المسجد في هذه
الافاق لم يصلي الفريضة لا فرض اخر انتهى . وعن الشيخ عر الدين انه
سعد وافق بطلان الصلوة وعن القاضي انه قال لا يستحب له جمع ايات
السجود وقراها دفعة واحدة من اجل السجود ولا يركع السجود في الادوات
المنهي عنها وقد مر قال الروابي ولو قراها في وقت جواز الصلوة تمر سجدة في
الوقت المنهي عنه لم يجز **فصل** في باب سجود الملائكة وسرايطه وجنبيهه

وهو

وهو سجدة فله ولا يقوم الركوع مقامها ولا خلاف في افتقارها الى سرائط
الصلوة من طهارتها للحذف والحلب وستر العورة والاستقبال ودخول
فيها بالانتهال في موضع السجدة واما جنبيهها فالسجدة اما ان يكون خارجا
عن الصلوة او فيها فان كان خارجا ففي اولها ثلثة واجه . احدها او يحسب
الركعة فيها سجدة محردة لا يشترط فيها تحريم ولا خلل ولا تشهد كالمصلاة
لكن يستحب ان يسجد للاخرام زافعا بده غير بغير اخر الهوى غير زافع به كما
في صلب الصلوة وقال ابو جعفر الزمدي لا تشرع تكبيرة الافتتاح وهو شاك
نفرد به والثاني انه لا بد من تكبيرة الاخرام والسلام وهو الصحيح والاستسار
التشهد على الصحيح ولا يستحب على الصحيح . والثالث انه لا بد من
التحرر دون التسليم واذا قلنا عشر وعية التحريم اشتراطا او استحبنا بالفضل
لستحب ان يقوم وتأتي به قايما فهو من مذهبنا فيه وجهان احدهما انه غير
واقصر عليه جماعة منهم الرازي والثاني لا وصحة النووي ويستحب ان
يقول في سجدة وجهي للذي خلقه وخلق سمعه وبصره بحوله وفقهه
نيارك الله احسن الخالق ان يقول اللهم اني اليك عائد عني
لها وذر او احملها الي عندك ذخرا وبقبلها مني كما قبلتها من عبدك اذ
وان قال فيه ما يقول في سجود الصلوة تحسن سواء فيه التسبيح والدعاء
بل قال القاضي هو مستحب وهو في سجدة المرتبة لا شدا استحبنا قال
الشيخان يقول في سجدة الفرقان سجدة للرحمن وامنت بالرحمن فاعف
بارحمن نقل عن المشافعي انه يستحب ان يقول فيه سبحان ربنا ان كان
بعد ربنا لفعول وصفة هذه السجود لصفة سجدة الصلوة ويشترط فيها
مباشرة المصلي للجبهة والطائفة وفي اشتراط وضع اليدين والرجلين
والقدمين القولا ان رفع الاستافل على الاعمال ويستحب وضع الاربعة مخافة
الرفق واول الابلح وبوجه الاصابع القبلة والذكر وان يركع مع راسه
على المذهب وفي استحبان منه التكبيرة في السجود والرفع لا وضع للجبهة
والاستسار فاعدا الخلاف والاصح استحبابه وان كان في الصلوة سجدة كان قد مر

فردة

الحز لا يبر للحرم ويدبر للهوى والرفع منه على الصحيح فيها وقبل لا يبر فيها وقبل
 لا يبر للهوى والرفع منه على الصحيح فيها وقبل لا يبر فيها وقبل لا يبر للهوى
 ويدبر في الرفع وإذا رفع رأسه منها لا يجلس للاستراحة ويستحب له أن يقرأ
 شيئا ثم يرجع ولو كانت السجدة أحز السجدة قرأ من غيرها على الصحيح فإن رجع
 ولم يقرأ جاز ولا بد أن ينصب قبل أن يرجع وفيه وجه أنه لو رفع رأسه إلى الركوع
 ولم ينصب جاز قال النووي وهو غلط **فترج** سجدة التلاوة ينبغي أن
 تفعل عقب قراءة أيها واستماعها فإن آخرها غير عند راولعذر يستبر
 ويظهر فإن لم يطل الفصل فاعلمها وعن القفال أنها انما تستحب للتطهر وإن كانت
 وقد تقدم بيان طول الفصل وقصره في سجود التماس قال القاضي حمله أن
 يقال يأتي بها وبه إجاب البغوي وإذا كانت في قضاها بطريق أحدها الله
 على القولين في قضا النوافل والمنع هنا أصح والثاني القطع بأنها لا تقضي وفرف
 صاحب الترتيب بين ما يقضي وطعا وما يجري فيه القولان فقال ما لا يجوز
 التطوع به ابتداء كالأقرب ففي قضاها الخلاف وجوز أن يقرب إلى الله
 تعالى بسجدة ابتداء من غير سبب ودواة عن الأصحاب فلو لم يسجد التلاوة
 من القسم الثاني وأما له الشيخ أبو محمد وقال لا يجوز ذلك فلا يجوز التقرب
 بركوع منفرد وسجدة الإمام والغزالي والرافعي قال النووي وجرت عادة بعض
 الناس بالابتداء بسجدة بعد الصلوة بدعون فيها ولا أصل لذلك قال النووي
 وليس من محل الخلاف ما يفعله كثير من الجهلة من السجود من يدعي الشيخ فإنه حرام
 قطعا سواء كان في القبلة أو غيرها ومتوافق السجود لله تعالى أو غفل وفي بعض
 صوره ما يقتضي الكفر فإن قلنا يقضي السجدة نفع القاضي أنه لو قرأ آيات يقضي
 السجود وهو غير متطهر أنه يتطهر ويأتي بجميع السجودات ولا يبيد أخل وقد مر
 عنه خلاف ذلك فاعلم مفرع على القول بعدم القضا ولو كان يصلي فقرأ آيات السجود
 فسمعته فقد مر أنه ليس له أن يسجد ولو سجد وطبقت صلواته وفي سجوده بعد
 فرائض الصلوة **حرف** أصحها القطع بأنه لا يسجد والثاني أنه على القولين الثالث
 أنه حسن أن يسجد ولا ينادي ذلك إذا قرأ المأمة ولم يسجد حسن أن يقضي إذا فرغ من صلوة

لا يملكه ولا إذا قرأ المأمة ولم يسجد حسن أن يقضي إذا فرغ من صلواته ولا يملكه
 وقد مر ولو قرأ الآية في صلواته ولم يسجد ثم إذا ان يسجد بعد السلام فإن قصر الفصل
 جاز وأن طال فقولا **السجدة الثالثة** سجدة الشكر سجود الشكر يشهد عند
 سجدة نعمة ظاهرة كالورد في الله تعالى ولدا أو مالا أو دغلبة ضالته أو اندفاع
 نعمة ظاهرة كالوخلصة الله تعالى من الحرق أو عافاه من المرض أو عافاه من
 الغرق سوا حصته النعمة أو النعمة أو عمت المسلمين ولا يستحب الاستمرار في النعمة ولو
 سجدة دل نعمة في الصلوة كالو بستر يولد لم يسجد فيها شكر أو نعمة بطلت صلاته
 ولو قرأ في الصلوة آية سجدة ليسجد فيها شكر المخرج على الصحيح وينبطل الصلوة أن يسجد بها
 وقد مر ذلك استحب سجود الشكر إذا رأى مبتلا ببلية في بدنه أو غيرها ونعمه
 ثم إن كان صاحب البلية غير معد وفيها كاليانته والمرض الشديد يخفاه وأما السجود
 لحدوت نعمة أو اندفاع نعمة لا يصح لها نعمة يستحب المظاهرة وحكم سجود الشكر حكم
 سجود التلاوة خارج الصلوة في الأفراد والشرائط والأركان والشهيد والسلام وغيرها
 من الأمور المقدمة قال البغوي ولو قصد من سجدة دل نعمة أو اندفاع عنه
 نعمة أو صلى شكر الله تعالى كان حسنا أي مع فعله سجدة الشكر كذا قال النووي
 والظاهر أن مراد البغوي خلافه قال صاحب الكافي لو أقام الصدق أو صلاه
 رعتين مقام سجود الشكر كان حسنا ولا يقوم الركوع عند وجود سبب السجدة
 مقامه **فترج** سجود التلاوة في صلوة المأفلة الموداه على الراحلة تجوز على الراحلة
 تبع الصلوة وأما سجود التلاوة في غير الصلوة وسجود الشكر على الراحلة بالأيما
 وجهان أصح الجواز وشبههما الإمام بالوجهين في إقامة صلوة الجنائز على الراحلة وشبهه
 الخلاف بينهما بالخلاف في أن للقادر على القيام والقعود هل ينقل به طوعا أم لا
 الأصح هنا غير الأصح في صلوة الجنائز فلو كان في سر فقرأ السجود جاز فطعنا داء ما
 الماشي يسجد هما على الأرض على المذهب وقيل له أن يؤم فيهما **حرف**

الباب السابع في صلاة التطوع

التطوع في الشرع فعل باللبس مؤاجب في الطاعات وإن كان في الأصل فعل الطاعة

نطقا والحب اذا تله اضرب احدها ما يكون واجبا تارة لعظم صلته ونطقا
ناره لاخطا ط مصلحة عن مصلحة الواجب كالصوم والصدقة والحج الثاني ما لا
دون واجبا لم يشرع التطوع به كالسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة
والمالك ما لا يكون الا تطوعا كالاعتكاف واختلف اصطلاح الاصحاب في
التطوع والتافلة والسنة والمستحب على ثلاثة اوجه . احدها ان هذه الامور
الاربعة المترادفة ومعناها واحد وهو ما عدا الفرائض . وثانيها ان التطوع
والتافلة مترادفان اسمان لما عدا الفرائض والسنة ما اطيع عليه النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك والمستحب منه ما فعله احيا ما ولم يواضبه عليه . وثالثها ان التطوع ما لم
يرد فيه نقل مخصوصه لا ينكره الانسان باختياره وهذا لا قالوا ما عدا الفرائض تله اقسام
سنة ومستحب تطوع واختلفوا ايضا في الروايات بينهم من يشرها بالوقت
بوقت مخصوص جعل بينها صلوة الرابع والصحي والعبد من يسهل من يشرها بالوقت
المابعة للفرائض به اخذ الغزالي فعلى هذه اما عدا الفرائض ينقسم لاروايت تابعة
للفرائض ولا غيرها والكلام في الباب في فصلين الروايت وغيره **الفصل الاول**
في الروايت وهو ينقسم الى الوتر واللا غيره فاما غيره فاختلاف اصحاب في عدده
على ستة اوجه . احدها وبه قال الاكثر وفي العدة انه ظاهر المذهب انها عشر
رعات رعتان قبل الصبح ورعتان قبل الظهر ورعتان بعده ورعتان بعد المغرب
ورعتان بعد العشاء والثاني انها اثنا عشر العشرة المذكورة ورعتان اخرتان
قبل الظهر . والثالث اثنا عشر رعة اثنا عشر المذكورة واربع قبل العصر
والرابع اثنا عشر في عشرة الست عشرة المذكورة ورعتان اخرتان بعد الظهر . والخامس
اثنا عشر رعتي العجوة واربع قبل الظهر واربع بعدها ورعتان بعد المغرب ورعتان
بعد العشاء . والسادس اثنا عشر رعات واسقطوا بيل من العشرة المذكورة سنة
العشاء وحكى عن النضر لغير الخلاف في اصل الاستصحاب اما هو في الموالد الروايت
ان شمل الاستصحاب الكل لهذه اقل جماعة اد في الكمال عشرة رعات وهو الوجه
الاول واثمة ثمانية عشر وهو الرابع ويستحب في كل اربع منهن ان يركن يستلمين
وجوز ان يجتمعن يستلمه واحدة تشهد او تشهد من يجفد في استجاب قراءة الشق

في الاخر من الخلاف المتقدم في الاخر من من الغرض وفي استصحاب رعتين
قبل المغرب ورعتان صحح من الصلاح الاستصحاب وقال النووي هو ثم يصح
او الصواب وروفتها بعد دخول الوقت وقبل شروع المؤذن في الاقامة اما
بعد فله ان يشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة وليست على قول لم يجز
من الروايت المذكورة قال النووي ويستحب ان يصلي قبل العشاء رعتين فصا
مروء الاول قال ابن القاص يستحب ان يصلي قبل الجمعة اربعا وبعد هذا
اربعا وقال القاي في سنة الجمعة لسنة الظهر فعلى هذا يتاني فيها الاوجه
الثلاثة المتقدمة وقال المحامي يصلي بعدها اربعا يستلمين وقال البغوي في
السنة بعد الجمعة لهما بعد الظهر وقال الشيخ ابو نصر لا يصلي الشافعي فيما
يصلي بعدها والذي يحكي على المذهب انه يصلي بعدها ما يصلي بعد الظهر
ان شار رعتين وان ساء اربعا قال العريفي ولا يصلي قبلها ما يصلي قبل
الظهر وقال النووي يصلي قبلها صلوة وبعد هذا صلوة فيها رعتان قبلها
ثلاثة اربع قبلها واربع بعدها وقد خص الشافعي على انه يصلي قبلها اربعا
وبعد هذا اربعا ونقل الزمدي عنه انه يصلي بعدها رعتين **الثاني** يستحب
تقديم سنة الحجر اول الوقت وحديثها وان يقرأ في الاولى قولوا انما
بالله وما انزلنا اليك الاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا لهدى الى صراط
او قل يا ايها الكافرون وقيل هو واحد **الثالث** السنة ان يضطجع على
سقه الايمن فان تعذر الاضطجاع فصل بينهما وبين الغرض بكلام **فصل**
واما الوتر فالكلام فيه خمسة احكام **الاول** في قدره واقله رعة قال
القاضي الطبري الاسود رعة مكررة والظاهر ان المراد به ان الاقتصار عليها
خلاف الاوجه اذ في الكمال ثلث رعات واكمل منه خمسين ثم تسبع ثم تسبع
ثم احدى عشر رعة واقصر الجهر وعليها وقال النووي في البغوي واكثر اكملة
ثلاث عشرة ولا يجوز الزيادة على اكملة بقسمه واحد على الصحيح والخلاف
كالخلاف في جواز الفجر فيما زاد على ثمانية عشر يوما في جواز الزيادة على
استطاد ابن في صلوة الخشوف **الثاني** اذا زاد على رعة او ثلث فصا عدا

نحوه فظاير المذهب ان له ان يشهد في الركنين الاخيرين وله ان
يشهد في الاخيرة فقط وفي الافضل منها اوجه اربعة ان الاربع
منه من افضل والتالي منه واحد افضل واخره الروباني والمالك
انما استواء في اصل المسئلة وجهان احدهما ان لا يجوز تشهده ان قال
تشهده تشهده بن بطلت صلواته ان تعدد ويتجدد للشهوان كان شاهدا وانما
عكسته انه يشترط تشهده بن ولا يجوز الا فيصا على واحد قال النووي وهما
غلط ولو زاد على تشهده بن وجلس في كل وجهين واقتصر على السلام في كل وجهين
لم يجز على الصحيح **الثالث** اذا اوترثلث فهل الافضل ان يصليها بتسليمة واحدة
افضل واصحها ان تغلقا بتسليمتين افضل **المالك** انه ان كان منفردا افضل
افضل وان كانا معا فالواصل افضل **الرابع** عكسته قال الامام واما اذا اوتر
بالش من ثلاث فالفضل افضل بالخلاف وهل الثلث الموصول افضل من ركن
فردة لا شيء قبلها فيه ثلثة اوجه اصحها ان الثلاث افضل . وثانيها ان الفرده
افضل لمواظبته عليه السلام عليها قال الامام وعلا فابله فجعل ركنه فرده
افضل من احدى عشرة موصوله والمالك ان كان منفردا فانه ركنه في حقه
افضل وان كانا معا فالثلث افضل وقال الفقهاء لا ينبغي لاحد ان يقول ركنه
افضل من ثلث موصوله ومحمل الخلاف ان يصلي ركنين تطوعا لا ينوي بهما الوتر
ثم يصلي الوتر واحده فهل ركنين مع هذا الوتر افضل ام ثلاث موصوله ينوي
جميعها الوتر افضل وهذا احسن لكن الراعي صوة والمسئلة فيما اذا ان ركنه فرده
لا شيء قبلها كما من **المالك** بيان وقت الوتر اما اول وقت فيه ثلثة اوجه
اصحها ان وقتها يدخل بفرغه من صلوة العشاء ستوا صلى بعد ثمانية اداء ولا
وستوا وتر بركنه او الشر فلو اوتر قبل صلاتها بعد دخول وقتها لم يصح وتره
ستوا العتق حواءه او لا وستواظن ان صلى العشاء او لا وستواصلا لها ثم بان
نفسا دها او لا كما لو ظن انه مستطر فضلى العشاء ثم احدث وتوفي وصلى الوتر
ثم بان انه كان محمدا والمالك ان يدخل بدخول وقت العشاء وله ان يصليها
قبلها وقطع به القاضي الطبري المالك انه ان اوتر بالش من ركنه دخل وقته

اصل
او سكت
واحد
او سكت
واحد

بفعل

بفعل العشاء وان اوتر بركنه دخل وقته بصلوة العشاء وناقلة بعدتها ستوا كان
سنة العشاء او الشفع او صلوة الليل لان حق الوتر ان يوتر ما قبله من الوتر
وعلى هذا الواقي به قبل الناقله قال الامام يجوز تطوعا لا الوتر المستوع وقال
الرافعي ينبغي ان يكون على الخلاف فيما اذا صلى الظهر قبل الزوال هل يكون وطوقا
او باطلا واما اخر وقته فالصحيح انه ينبغي لا اطلع مع الفجر وقبل فيه قولاء انه
عنه لا ان يصلي الصبح واما وقت اختياره فالصحيح انه يستحب ان يكون
اخر صلوة الليل فان كان الموتر ممن لا يفجده له فينبغي ان يوتر بعده صلوة العشاء
ورائيتها فلو وتره اخر صلوة بالليل فان كان له بوجه فالافضل ان يوتر
بعده التجه قال النووي ولا يستحب تاخيره لمن لا يفجده له وثق من نفسه
بالاستيفاء اخر الليل اما بنفسه او بانعاظ غيره وحتى الموبل فيمن هذا حاله
وحسين في ان الافضل ان يوتر اول الليل واخره وقال الشيخ ابو حامد وقت
اختياره اول الليل وفي اخره قولان كما في وقت اختياره صلوة العشاء والطاق
الامام والغزالي القول بان يوتر قبل النوم وحكامه عن النضر وقال الراعي
يجوز ان يحمل ما قاله على من يعينه قيام الليل وان حمل على اختلاف قول
والامر فيه قرب وكل سابع وقال النووي الصواب التفضل بالمقدم وحمل
الشيخ على الصلاح ما قاله على من قصه النوم ولم يبق بالاستيفاء **قوله**
وما قاله فيهما الفاضل حنين وعلى كل حال لو اوتر بركن او صلى صلوة اخرى
لم يبره ولا بعد الوتر ولا يقضه وقيل يقضه فيصلي في اول تجده ركنه تسفع
الوتر المقدم وينقصه ويتركه ثم يوتر واما فيه الوتر فان اوتر واحدة او اكثر
بتسليمة واحدة ونوي بالكل الوتر وان فضل بينهما ففيما ينوي اوجه . احدها
انه ينوي بالمعنى مقدمه الوتر وبالفردة الوتر . وثانيها انما ينوي بالمعنى سنة
الوتر . المالك انه ينوي بها صلوة الليل وقرب منه قول الغزالي ينوي بها
السنة وهذه الوجوه على القول تخصيص الوتر بالركعة الفرده . ورأيها
انه ينوي الوتر في الكل واخاره جماعة منهم الفاضلان الطبري والروباني
فقولا صلى ركنين والوتر لكونها من سنة في وتر المراء لسنة الوتر نفس

الوتر لصلوة الوتر ذال الراجعي ويشبه ان يكون هذه الاوجه في الاد
 دون الاستراط وقد مر في فصل الكنية واختلفوا في ان الوتر هل هو
 التهج الذي اوجبه الله تعالى على رسوله عليه السلام وقوله تعالى ومن
 الليل فتهجد به فاذلة لك فكان سجدة بالوتر وهو غيره على وجهين **الحاكم**
الخامس الفتوت يستحب الفتوت في الوتر في النصف الاخير من رمضان
 فان وتر برهة ثنت فيها وان وتر بالتر منها ثنت في الاخرة وفي استحبابه
 في غيره اربعة اوجه اشهرها واحسنها انه لا يستحب وثابتها يستحب في
 جميع رمضان وثالثها يستحب في جميع السنة وثانيها انه يجوز في جميع
 السنة من غير اهمية ولا استحباب وعلى هذا الوتر في غير النصف الاخير
 من رمضان لم يستحب للشهر واستحسنه الروياني وقال هو اختيار مشايخ
 طريقتان ولو ترله حينئذ استحبناه سجد للشهر ولو ثنت حيث لا يستحبته
 شهر سجد للشهر وفي محل الفتوت من الركعة ثلثة اوجه احسنها وهو المنصوص
 انه بعد الركوع وثانيها انه قبله وثالثها انه يخبر من ان يقنن ^{قله} بعد وعلى
 الاول فالصحيح انه يفت قبل التكبير وقبل يدبر ويقت ثم يرجع سجد الذي
 يقت به هو الفتوت المتقدم عنه عليه السلام اللهم اهدني الى اخيره وبعد
 فتوت غير وقد تقدم قال الروياني فالذي القاص يتركه وينالواخذ بالي
 اخر السوره واستحسنه قال الروياني وهذا غريب ضعيف والمشهور وثالثه
 القرآن في غير القيام واستحب بن الصباغ ان يقول بعد سبحان الملك القدوس
 وب الملك والروح وحكمه في الجهر ورفع اليه بن مستح الوجه كما مر في الصحيح
 جهر الامام به ويستحب لمن اوتر ثلاث ان يقرأ في الاولى بعة الفاتحة ثم
 اتم ربنا الاعلى وفي الثانية قل يا لها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
 والعودتين **فروع** الاول اذا استحبها الجماعة في الزاوي على ما سيجي في
 استحبابها في الوتر بعد فان كان فحده لم يوتر معهم بل يوحده الى اخر
 الليل فان اذا الصلوة معهم صلى نافله مطلقه او تر احدا لليل ثانيا في غير
 رمضان فالشهر وان لا يستحب فيه الجماعة وفيه وجه **الثاني** قال النوادي

يشتر

يستحب ان يقول بعد الفراغ من الوتر ثلث مرات سبحان الملك القدوس
 اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك ومعافائك من عقوبتك واعوذ بك
 منكلا احصى ثناء عليك اذ انت اصبغ على نفسك **الثالث** يستحب فعل
 النوافل الربانية في السفر كما في الحضرة لهما في الحضرة واستحب له
 النوافل المطلقة مطلقا وان كان دون استحبابها لغيره **الرابع** من واطب
 على ترك المشي الرواتب وتبديحات الركوع والسجود ردت سجدته
 لتمامه بالدين **الفصل الثاني في النوافل** غير الرواتب التابعة للفسر ايضا
 وينقسم الى ما لا يشرع فيه الجماعة وما لا يشرع فيه الضرب الاول ما يشرع
 فيه الجماعة وهو صلاتنا العبد من صلواتنا المستوفى من صلواتنا المستوفى وهو
 افضل ما ليس فيه الجماعة وهو افضل من القسم الاول ومن القرب الثاني وان
 افضل بعضه على بعض وجهان اظهرهما نعم وافضل صلوة العبد من بلهما
 صلاتا المستوفى والى الماددي و صلوة لسوف الشمس له من صلواته حسوف
 القمر ويستحب في هذا الضرب صلوة الراوي فانما يشرع فيها الجماعة على الصحيح
 والرواتب التابعة للفسر افضل منها على الاصح وما تقدم على القول بمسئونه
 صلوة العبد على القول بانها فرض كفايه فليست من هذا الباب ويقطع
 ما فضليتها وقد ذكر الماددي خلافا في ان صلاتا المستوفى والاستفشافه
 او فرض كفايه قال وعلى القول بانها كلها فرض كفايه لا يلزم بعضها افضل من
 بعض واما القسم الاول وهو النوافل غير التابعة للفسر ولا يشرع فيها
 جماعة لصلوة الصلح وافضل الرواتب الوتر ودعوى العبد وانما افضل فيه قولان
 الجيد بالصحيح ان الوتر افضل والقد يران دعوى العبد افضل وعلى الاول يلي
 الوتر في الفضيلة ودعوى العبد وقال ابو اسحاق البرزلي ثلثة صلوات الليل ثم
 دعوى العبد وقواه النووي وفي الثاني يلي دعوى العبد الوتر **الضرب الثاني** ما
 لا يشرع فيه الجماعة وينقسم الى ما يتعلق بوقت و لا ما يتعلق بفعل والى انطوع
 مطلق من القسم الاول صلوة الصلح في سنة مؤدرة والى انطوع
 واد في الكمال اربع دعوات والى منه ست والى ثلث دعوات وقيل اكملها

اثنا عشرة ركعة يستحب ان يتسلم بين كل ركعتين وفيها من ارتضاع
 الشمس لا الاستواء عباده خير بين الا الزوال ووقتها المختار عند مضي
 ربع النهار وجعل بعضهم منها صلوة الاشراف وهما ركعتان يصليان بعد
 ارتفاع الشمس قريبا من ربح عقب خروج وقت الكراهية وقال في غير
 صلوة الظهر فان المختار في وقتها ما تقدم ومن القسم الثاني تحية المسجد
 فليست تحية كد اخل المسجد يصلي ركعتين فصاعدا وتر العشاء قبل ان يجلس ويتر
 من ذلك ستوا دخل في الوقت الممنوع عن الصلوة فيها امر لا قال في الاحياء ذلك
 بله ان يدخل المسجد على غير وضوء تحية المسجد ركعتان فان صلى الترت
 منها بتسليمة واحدة جاز وكذا كانت كلها تحية ولا يشترط ان ينوي بها التحية
 وبلغى ركعتان بينة الصلوة مطلقا وبينه نافله راتبه او غير راتبه او
 بغريضة موداة او مقضية او مسند وده وحصل له ما نواه والتحية ولو قوي
 الراتبة وتحية المسجد حلالا معا وقال الرافي فيها اذا صلى السنة ولم ينو التحية
 يجوز ان يأتي فيه الخلاف فيما اذا نوى عندئذ الجنازة هل يجزيه عن العبد
 والجمعة وكذا قال الشيخ بن الصلاح فيما اذا نواهها قال النووي وليس بالقول
 والاصحاب كلهم مصرحون بحصول الصلوة والتحية فيها والفرق ظاهر
 ولو صلح الداخل على جنازة او ركعة او سجدة لئلا دة او بشر لم يحصل التحية
 على الصحيح وريتها الفاضل فقال هل حصل بنا الخلاف على الخلاف في احد
 الركعة فيما اذا نذر صلاه قال وتربيب سجدة في الثلاثة والشرع على صلوة الجنازة
 او لا ولو تشردد دخول المسجد في الساعة الواحدة مرارا قال المحامي ارجو ان
 يجزيه التحية مرة واحدة وقال النووي يستحب التحية لكل مرة قال النووي وهو
 القوي ولم ار لاية تعريضا لما اذا اذا ان يصليها بالستة ويظهر انها حصل
 اذا حرم بالصلوة قايما ثم جلس وانما حال الستة ودره التحية في حال ركعة بها
 اذا دخل والامام في الغريضة او بعد الشروع في الاقامة وكذا اذا شرع بعد دخول
 وقبل احرامه ثم لا يجلس بل ينظر فراعته وهو قائم وقال العبادي يجلس وعلظة النووي
 الثانية ان يدخل المسجد للحرام فلا يشغل غير الطواف وانما اذا دخل للمأمور

في تحية

في خطبة الجمعة او غيرها فيصليها حقيقة ولو جلس الداخل قبل التحية فانت
 بالجلوس فلا يقضيها وقال بن عبدة ان ركعتيها ناسيا ثم يذكرها عن قرب صلاتها
 وهو قريب واختاره النووي قال صاحب الاستقصا للخطبة التحية عنه
 خرج للخطبة وفي مستحبة في حقهم لغيرهم وقد روي بن عبدة التلاوة
 رحمة الله انه لا ولي الخطاة بجامع مصر على التحية حين خرج للخطبة وفيه
 من يده كلام يأتي في باب الجمعة فالتسعة الاحياء فان دخل المسجد على غير طهارة
 فليقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اربع مرات فانه يقال
 انها تعدل ركعتين في القضاء قال النووي بعد حكاية عن بعض المتأخرين انه لا بأس
 به وذلك لو كان له شغل يشغله عن الصلوة ومنه ركن الطواف على الصحيح
 في انما لا يجبان وذلك اذ ركعتي الاحرام ومنه يستحب ركعتي عقب الوضوء وينوي
 بهما ركعتين مطلقتين لاسنة الوضوء ومنه صلوة الاستحارة وفي مستحبة
 عند اذاعة فعل وفي ركعتان نواف في الاول في كل ما لها الكافرون وفي الثانية
 قل هو الله احد ويقول بعدها اللهم اني استخيرك بعلمك واستتقدرك بقدرتك
 واسئلك بن فضلك العظيم فانك تفقد ولا افقد وتعلم ولا اعلم وانت علام
 الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة
 امري وقال عاجل امري واجله فاقدده وبشره لي ثم بارك لي فيه وان كنت
 تعلم ان هذا الامر شرم لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال في عاجل
 امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به
 وسمى حاجته ثم مضى لما تشرع له صدره قال في الاحياء ودره في اوقات الكراهية
 ومنه يستحب لمن اراد به صلاة فصا اذ اذ او غيرها ان يصلي قبله ركعتين ان
 امسسه ومنه يستحب لمن قدم من سفر ان يصلي ركعتين في المسجد اول وقت ومعه
 قال في الاحياء ويستحب ركعتان عند الشفعر وعند دخول المنزل والخروج
 منه قال وفي معناه كل امر بهتدي ماله وقع وقد روي اذ اراد ودره هه
 الصلوات في اوقات الكراهية ومنه صلوة الحاجة ذلها الغزالي والنووي فاما
 الغزالي فروي عن وهب بن الورد انه قال من دعا الذي لا يبر وان صلى العبد انيتي

عن الشيخ في الدرس

عشرة دقة بقر في كل دقة ام القرآن واية الكرسي وقل هو الله احد ثم تساجدا
ثم يقول سبحان الذي لبس الغز وقال به سبحان الذي يقطع الجسد ويدر به
سبحان الذي احصى كل شيء بعلمه سبحان الذي لا ينبغي التسبيح الا له سبحان ذي
المن والفضل سبحان ذي الغز والكرم سبحان ذي الطول اسلك بمقاوذا الغز
من عرشك ومنهني الذخيرة من هابك وباسمك لا عظم وجهك الا غلاو كمالناك
النامات التي لا حجاب وزهر من بر ولا فاجر ان يصلي على محمد ثم يسئل حاجته التي لا معصية
فيها تنجاب ومعنى قال به نالك والعمل الملك واما النووي فيقال في ردة عنان
دروياته عليه السلام قال من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني ادم
فليؤتيه بالحسن وصوم ثم يصلي ركعتين ثم يسئل على الله عز وجل وليسئل على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يسئل لا اله الا الله الحليم الخبير الذي لا يبرئ سبحان الله رب العرش العظيم
الحمد لله رب العالمين اسلك بوجهك رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل
والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا عفرتة ولا همما الا فرجتة ولا حاجة لي لك
رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين رواه الترمذي في سننه **النوع الثالث**
النوافل المطلقة التي ليس لها وقت معين ولا سبب وتسقط بالاسنان بها الله
واعلم انه ينبغي المحافظة على النوافل والاكتفاء منها وهي عزمها وقع في الفرائض من
نقص والسفل المطلق بالليل افضل من النهار وهو سنة متداة فان قسم الليل
نصفين فالأخير افضل وان قسمه اثلاثا فالوسط افضل وافضل منه الثلث من
الرابع والخامس وسبحان لا يحل بصاوة الليل وان قلت ودطو بل القيام افضل
من تطويل النوع والتسجود وركعتي الركعتين وقد تقدم الخلاف في ان الاول في
القرأة الجهر او الاسترا او التوسط وهو الصحيح فان خاف الركعة او فهو شئ على غيره
فالاسترا افضل فطحا ويسن تركيل القرأة وتدبرها ولا بأس بتدبرها لا في
للندم قال النووي ويستحب لمن قام بالليل ان يمتح النوم عن وجهه فيسئل
صواعق **صواعق** ويتطهر في السماء ويقر ان في خلق السموات والارض الاخر الصلوة وان يمتح
الصلوة بر كعبين خفيفين ثم يصلي بعدها كعبا شرا واد انفس في صلواتها فليكن
ويرقد حتى يذهب عنه النوم ويستحب للمسيح ان يوقظ وجهه رجلا كانا

امراة

امراة وغيره لم يتحد فاليه الاحياء ويستحب له القيلولة وفي النوم قبل الزوال كالسجود
للصائم ويستحب لمن يقوم بالليل ان لا يعتاد منه الا قدرا يظن انه عملته
المداومة عليه بغيره فانه يدره له ثمة والنقص منه لغير ضرورة ويستحب ان
ينوي عند نومه قيام الليل وان يكثر من الدعاء والاستغفار جميع الليل
وهو في النصف الاخير ثم السجادة ويكره ان يقوم الليل كله اياها اياها انما يقص
الليل في فلا يدره بل يستحب احيا للفقير العبد واليا في العشر الاخير من رمضان
وتخصيص ليلة الجمعة بصلوة وبطي النوافل التي لا يشرع لها الجماعة في البيت افضل
من السجدة سواء في ذلك الروايت التابعة للفرائض وخوها وسواها من النوافل
والليل وعن بعضهم انه استثنى يوم الجمعة وقال الا في ان سفل فيه طاهر
في السجدة وقال القاضية الطبري لو احتج بصلوة النافلة في السجدة كان افضل
من صلواتها في البيت وقال لو دخل المسجد والامام يخطب للعيد وقلنا تقدم
بحية المسجد فاذا فرغ الامام الخطبة صلى العبد في المسجد لان المشاهدة افضل
البقاء ولو دخل المصلي والامام يخطب طس فاذا فرغ منها تخير بين ان يصلي العبد
في بيته او في المصلي وهذا يقتضي ان افضل في الروايت التي يشرع فيها الجماعة
ان يركع في المسجد وهل افضل فعل المذودة في المسجد او في البيت فيه وجها
واعلم ان المراد بقولنا في هذا الصبر لا يشرع له الجماعة لا استحباب لا انفالا
صحيح فيها فان النوافل كلها مطلقة كانت او رابطة تابعة للفرائض او غير تابعة
فعلها في الجماعة من غير كراهية وافضل هذا الصبر بصلوة الصحيح ثم ما يتعلق
بفعل فحبة التسجدة وركعتي الطواف على القول بعدم وجوبها وركعتي الاخرام ثم
سنة الوضوء **فصل** صلوة الراوي سنة وفي عشرة دقة بعشر تسليمات
وحجود فرادى جماعة واما اولها فيه ثلثة اوجه احكامها ان فعلها جماعة او لي
ونالنهاية ان كان لا يخاف الاكل عنها ان انفرد وهو يحفظ القرآن
ولا يحل الجماعة بخلافه فالانفراد اولي وان فقد احدها فاجاعة اولي وذلك
وفها بفرع صلوة العشاء وسبق في الطلوع الفجر ولا يجوز فعلها قبل العشاء
وقال في الدخاير يدخل بغروب الشمس فان فعلها قبل صلوة العشاء حرام

وكان حسنا وتابعه ابو اسحاق العراقي وحكي الروياني وجهن في صلواتها قبل وقت
العشاء وفي صلواتها بعد دخول وقتها وقبل صلواتها احتماكين وليصلها رقتان
ولعنين قال القاضي فلو صلاهما اربعاً مستقيمة واحدة لم تحسب ولا على سنة
مطلقة بل يتوي سنة الزاوي او صلوة الزاوي او قيام رمضان فيتوي في كل
رعتين من الزاوي او من قيام رمضان وليس المراد من سنة الزاوي ما يمد
من سنة الظهر بل المراد وصف الزاوي بصلواتها سنة واما ما يرافقه روي عن
عمر رضي الله عنه استقر الله قرا فامرا سرهم فراقا ان يقرأ الناس بصلواتها
واو سطرهم ان يقرأ حسنا وعشر من ايه وادبها ان يقرأ عشر من ايه وسيد
الشيخ بن الصلاح عن رجلين قرأها في كل رعة من الزاوي سورة لرحلها
وقرأ الاخر فيها بالقرآن كله في جميع الشهر فقال الثاني افضل لانه اشبه بالسنة
وهذا الجواب الشيخ بن عبد السلام وقال ليس تلا رسودة الا خلاص يستوي
واقى الشيخ بن الصلاح والنووي براهة تخصيص الانعام بقرائنها في رعة واحدة
من الزاوي لا عنقاً وهم انما تزل حيلة وقال الهندي عمة يستعمل على مفاصلة
وسنن على الخلاف في ان افضل في الزاوي الجماعة او لا فترا دافضيتها على روت
الفرايض فان قلنا افرادها افضل فالردايتها افضل منها قطعاً وان قلنا الجماعة
فيها افضل فكذلك على الصحيح وينبغي عليه ايضاً انها ان اسبغت فيها الجماعة
دهي من الضرب الاول والافن الثاني **فروع** الاول قال القاضي والبغوي والغزالي
والمقولي والمحايط والروماني يستحب صلوة التسبيح وهو ان يصلي اربع
رعات قال ابن المبارك في غير ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى
جدك ولا ابر غيرك ثم يقول سبحانك خمس عشرة سبحان الله والحمد لله
والاله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم والقائمة وسورة
ثم يقولها عشر ثم يركع ويقولها وهو راكع عشر او يرفع راسه ويقولها عشر
ثم يركع ويقولها عشر ثم يركع ويقولها عشر ثم يركع ويقولها عشر ثم يركع ويقولها عشر
فقولها عشر قال غيره ثم يركع راسه فيقولها عشر وحيلة التسبيحات وما معها
من الركعات الاربع ثلثاها في كل رعة خمسة وسبعون وفي روايه عنه انه يركع

في الركوع

في الركوع سبحان وفي العظم وفي السجود سبحان وفي الا على ثلاثا وقبل له
ان سهر في هذه الصلوة هل يتسبح في سجود السجود عشر اقل الا في
ثلاثا تسبيحة قال الغزالي ويستحب ان لا يحل الاسبوع منها او الشهر
والاحسن اذا صلاها انها ان يكون بتسليم واحدة واذا صلاها كليلان
يكون بتسليمين قال وان زاد بعد التسبيح لاقوة الا بالله العلي العظيم
لهو حسن واقى بن الصلاح ما لها سنة ويوقف فيها النووي لان خدتها
لم تثبت وقال بن الصلاح هو حجة بث حسن قال البغوي ولو دفع راسه
من الركوع قبل ان ياتي بالتسبيحات لا يجوز له ان يعود ولا يقضي تلك
التسبيحات في الاعمال ويقضيها في السجود كما اذا ترك سورة الجمعة
في الركعة الاولى في الجمعة فاتي بها في الثانية مع سورة المنافقين قال فاذا
جاء عقب الركعة الاولى في الجمعة يقعد ملبساً فاذا سجد يقوم غير متسبح
وحمل ان يقال **باب** قال في الاحكام يستحب صلوة الرغائب و صلوة
نصف شعبان وصلاة الرغائب ان يصلي ليلة اول جمعة من رجب بين المغرب
والعشاء اثني عشرة رعة يقرأ في كل رعة الفاتحة مرة وانا انزلناه في ليلة
الغد ثلاث مرات وكل هو الله اخذ اثني عشرة مرة يفصل بين كل رعتين بتسليم
فاذا فرغ قال اللهم صل على النبي الامي والذين تبعوه من امة محمد فيقول في
سجود سبوح قدوس رب المليك والروح سبعين مرة ثم يرفع راسه فيقول
رب اغفر وارحم واعف عما تعلم انك انت الاعظم تسبيح من ثم يستحب الثانية
فيقول مثل ذلك واما صلوة ليلة نصف شعبان فروي انه عليه السلام كان
يصلي ليلة الخامس عشر منه مائة رعة كل رعة بتسليم يقرأ في كل رعة
فاتحة الكتاب وقيل هو الله اخذ احدى عشر واثني عشر هاتين الصلواتين
ووالشيخ عز الدين بن عبد السلام في ذلك وقال هما بدعة يستعمل على
مفاسدة فمنع منها وتابعه النووي واختلف ثلث بن الصلاح فيها وقال في
الاحكام فيها وان كانتا بدعتين لا تمنع منها لانهما تحت الامر النواردي بمطلق
الصلوة **قواعد ثلاث** احدها التطوعات التي لا تتعلق بتسبيح ولا وقت لا حصر

لها ولا لعدد رعاتها وله ان ينوي رعة يصليها ويستلم منها ولذا ان يقتصر على ثنية
الصلوة وجبته فله ان يستلم من كل رعة من غير كراهية وفيه وجه انه يحرمه
الاقتصار عليها بنا على الغرض بانها اذا نذر صلاها ولا يصح رعة وهو ضعيف
جدا وله ان يزيد محلها رعتين او ثلثا او اربعا او سبعا او عشرة او مائة او اقلها
او مائتها ولو صلى عمدا لا يعلم صح وان نوي عددا قليلا او كثيرا وان بلغ ما يبلغ
صحت صلاته على المذهب وفيه وجه انه ليس ان يصلي ثلاث عشرة رعة بنفسه ولا لغيره
لانه غاية الروى ولو نوي عدد اجازت الزيادة عليه على المذهب والنقص بشرط ان
يعين ثنتيها قبلها فان زاد او نقص بل غيرها عددا طلت صلواته او سهوا عاد وسجد
المسحوق ولو نوي الزيادة وهو ما يشترط العود الى الفقرة على الصحيح في صحيح
البيهقي انه يشترط وفيه وجه انه لا يجوز له الزيادة ولا النقص فان نقص وسلم
عمدا بطلت صلواته ولو زاد رعتين سهوا ثم نوي اربع صلى رعتين اخريين
وعاشى به لا حاسب له ولو احرم بارب ثم نوي الاقتصار على رعتين فان ساه
فيل تغيبهما عمدا بطلت صلواته او سهوا التمر او بغيره فله ان يزداد بعد
السلام الاقتصار على رعتين جازا ويشهد للسهو ثم ساهر ثانيا والاول وقع غير
محسوب واذا انطوى برعة او رعتين فاشتر فلا بد من الشهود في اخرها وهو ان
وفيما فوق الرعتين له ان يشهد في كل رعتين كما في الفرائض الرباعية فان كان
العدد وتوافلا بد من الشهود في الاخيرة ايضا هذا اذا لم يزد صلواته على اربع
فان زاد كالثنية والعشرة والعشرين والثلاثين واكثر شفعا كانت او ساهرا
فعين اربعة وجد اصحابها انه يجوز ان يشهد في كل رعتين وهو الاول ويشهد
في الاخيرة وان يشهد في كل اربع او ثلاث او خمس او ست او غيرها وان يشهد
في الاخيرة فقط ولا يجوز ان يشهد في كل رعة وثانية انه لا يجوز الزيادة
على تشهد بنحوه ولا يجوز ان يكون بين الشهود من الرعات من رعتين ان كان
العدد شفعاء ولا الشرف اربعة ان كان وثرا تسعة في الفرائض في القسطنطين فاذا
صلى ستا تشهد في الرابعة والستائة واذا صلى سبعا تشهد في الستائة وسنة
والسابعة فقط قطع به القاضيه وجماعة قال النووي وهو قوي وطواهر الشرع

في فضله

تفضيه قال القاضي وسبيل اذا قام الى الخامسة . وثالثها انه لا يشهد الا في
الاخيرة فقط قال النووي وهو غلط . ورابعها انه يجوز الشهود في كل رعة وفي
كل رعتين وفي الاخيرة فقط واخااره الامام واقتصر عليه الغزالي وقال الرازي
لم ار له الا في كتابها قال النووي وهو ضعيف او باطل ولا خلاف في جواز
الاقتصار على تشهد في اخر الصلوة فان اقتصر عليه في الشهادة في كل الرعات وان
لا يشهد بن في استحباب قراءة الشوكة فيها بعد الشهود الاول الفولان المتقدمان
في نظره في الفرائض وحللت الاستراحة عقب كل رعة والافضل ان يستلم من كل رعتين في
نوافل الليل والنهار والتفيل بالادوار غير مستحب **فروع** قال في البيهقي ان قيل نوي
اربعة رعات وقصد ان يشهد تشهد بن ولم يقصد وطلقة منه عليه كالفرايض
فاذا ترك الاول ناسيا فهو محتمل والظاهر انه لا يشهد الا بالثنية والزيادة
اليه فلا يثبت الشهود بقصا من القفل قال الامام بعصلا مطهر في القفل ونزل عمدا
كرهه سهوا **الثانية** في قضا النوافل والنوافل ينقسم الى مطلقة ومرتبة والمطلقة
لا مدخل للقضا فيها والمرتبة ما كان منها من عمل لسبب غارض كصلوات الخسوف
والاستسقاء لذلك فاختص منها وقت معين سواء كان تابعا للفرائض او لا
كصلوة الضحى والعيده والزوايح ففي قضاها ثلثة اقوال اصحها ونسب الى
الحديد انه يستحب قضاوه وعلى هذا الورك سنة منها سهوا او عمدا ثم نسي
عينيها كما لو شك انها سنة الطهارة والعصر صلاهما معا احتياطا والثاني ونقص
عليه في العدم انه لا يقضى لصلوات الخسوف والثالث ان ما استقل منها ولم يتبع
غيره لصلوات العبد بن الضحى يقضى وما ساع غيره وهو رابع الفرائض لا يقضى
وان قلنا يقضى قال من يقضى فيه ثلثة اقوال . اصحها يقضى به اكل الفرائض . والثاني
ان ثابته النهار يقضى في كل رعة شمسية وفان في الليل يقضى في كل رعة فخره في يقضى
رعتي الفجر عاذا من النهار باقيا . والثالث ان نوافل الفرائض يقضى في كل رعة
مستقبلة فصولي الوتر ما يصلي الصبح وسنة الفجر ما يصلي الظهر وفيه وجه
ان الاعتبار على هذه القول بدخول وقت الصلوة لا يقعها ويقضى رعتي الفجر ما لم تزل
الشمس واما صلوة العبد فيلزم من يقضى فيه فقبل وخلافه ان كان في بابها

والاصح انها بقضى ابدان فلنا لا بقضى ثلثي بها كانت نافذة مطلقة لا
بحوزة وقت الراهة في انعقادها لخلاف العرف وقال بعض المتأخرين
احتمل ان لا انعقد في غير وقت الراهة على القول بانها اذا حرم بالظهر قبل الزوال
لا انعقد بقليل **فروع** الروايات التي مع الفرائض ما كان منها متقدما عليها به خل
وفته به خول الفريضة وسعى ما يعي وقت الفريضة والوقت قبلها وقت
اختياره وبعدها وقت جواز سنة الفجر به خل وقتها بطلوعه وندوم الى طلوع
الشمس وفيها وجه انه يخرج وقتها بطلوع الصبح وصحة التوبة وطرده في
سنة الظهر وظاهر كلامه انه مطرد في سائر الروايات المتقدمة وفيها وجه
نالت قطع به الشيخ ابو حامد وقال في المذهب هو ظاهر الخبران وفيها تأكيد
الزوال واما ما نقل بعد هذا من دخل وقت الفريضة وخارج خروج وقتها
على المذهب وفيها وجه ان وقتها به دخل دخول الوقت وفي اخرة وجهان اخيران
احدهما ان سنة المغرب تمتد وقتها لا عزوب الشفق وان قلنا لا تمتد وقت المغرب
وثانيها انه تمتد الى ان يصلي العشاء وان وقت سنة العشاء تمتد الى ان يصلي الصبح **فروع**
بان لو فاته صلاة العشاء فهل له ان يصلي الوتر قبل فضايلها فيه وجهان
الثالث عدم انه يجوز فعل النوافل فاعدا مع القدرة على القيام وفعلها مع طجها
مع القدرة على القيام والعود على الصحيح فالوقت ان يقوم في كل صلاة اذا ان يصوم
في الشهر في رمضان او يتم الصلوة في الشهر على القول بان الايام افضل من حبان
احدها ويستحب بعضهم في مسئلة الفطر للجبهة انه لا منعقد فده وله ان
يصلي قاعدا او مضطجعا وان يقطر وان يقصر بخلاف ما لو فاته ان يصلي اربع
رعات فاما وثانيها واخراجه القليحة والبعوي انه ينبغي وجوب الوقوف بحريان
فيما لو فاته واستجاب الترابي بالمشي في الوضوء والسليبي فيه اوجه الغسل او
ان يستحب للتلاوة او الشكر عنه وجود مقتضيه فترغ الامام على الاول انه لو
نذر الرضوان تحل المشقة ويقوم في الصلوة لم يثبت له الوقوف انه لو فاته وضوئا
وسرطان لا يقطر بالمرض لا يثبت له الوقوف اما لو فاته ان يصلي ولم يقل فاما في
حواز صلوة قاعد او جهان يابان في بابها **فروع ثالث** دفع في الفتاوى

ان جله

ان دخلا اذا ان يصلي بالليل وعشر عليه القيام بما يرد فاما ويرد بين ان
يصلي عشر رعات فاما وعشرين قاعدا فاما افضل احتمل ان يقال صلاة
العشر قاعدا افضل لما فيه من زيادة الرجوع والسجود والقراءة والتسبيح
والشهادة وطول زمته وانه ابقى بعض علماء العصر واحتمل ان يقال صلوة العشرة
فاما افضل لكما والعشرة فيها نقص وحرر الكامل اقصر من الناقص المحذور ولهذا
كان اخراج البعير الواجب في الزجر افضل من اخراج ما دونه مع الحران والضحية
بشاة سمينه افضل من الضحية لهز بلتين لكماها واحتمل ان يقال هاتسوا
لانها على النصف منها كما ورد **فروع رابع** اختلف الاصحاب في عبادات البدن
فقال الجمهور وافضلها الصلوة **فروع** فيها ونقلها اي بعد الشهادتين وقال اخرون
الصوم افضل منها وقال المادوني افضلها الطواف ووجه الشيخ عز الدين بن
عبد السلام وقال اخرون الصلوة بمدة افضل والصوم بالدينه افضل وقال
القاضي الحج افضل وقال ابن ابي عمير من الجهاد افضل وقال في الاحكام العبادات
يختلف باختلاف احوالها فاعلموا فلا يصح اطلاق القول بان الخبر افضل من
الما فان ذلك مخصوص بالجامع والمافضل للعطش فان اجتمعنا نظرنا الاغلب
فصدق النبي الشديد النحل بدرهم افضل من قيام ليلة وصيام ليلة لما فيه
من دفع عجب الدنيا والصوم لمن استعوزت عليه شهوة الاكل افضل من غيره
وقال هو في غيره الاستغفار بالحصول منه خير للمستعطين او بدخل به السرور
عليهم او يكره به الاعمال الصالحة الصالحين لخدمة الفقهاء والصوفية واهل الدين
والتردد في مصالحهم والسعي في طعام الفقراء والمساكين الزيادة الى المرفي
بالعبادة والى الجنائز والتسبيح افضل من النوافل مطلقا وقال الشيخ افضل
عز الدين من يقول العمل المتقدي خير من القاصر مطلقا حال نفقه يكون
القاصر افضل كالسبيح عموما والصلوة فانه عليه الشكر فانه على المقصر نقص
الاموال مع قول خير اعمال الصلوة وسئل اي الاعمال افضل فقال ايمان بالله
قبل ثم ما دام افعال جهاد في سبيل الله قبل ثم ما دام اقل حج مبرور وهذه كلها
قاصرة وقد يكون للتغني افضل من القاصر كبير الوالد بن علي فاصح في الحديث

ولو راي المصلي من شرف على اللون بغيره او قتل ظالم او من يقصد بالفاحشة من امرأة او
صبي وقد روي عن القليوبيس انه قال ذلك وان صانق وقت الصلوة لم يجز له ان يصلي بل يتركها
المداك والعثمان مبنيان على قدر رتبتهما بالحق فان كان مصلحة القاصد راجح
فهو راجح وان كانت مصلحة التعبد راجح فهو راجح فان لم يظهر الرجحان
ولم يجد مصلحا فليست لنا ان نحكم بان احدهما افضل من الاخر فانه اقرأنا في الحق
المفروض افضل من صلوة واحدة مفروضة واستعرف وقت تسعة الحج بالصلوة
المفروضات افضل من الحج قال النووي وليست المراد من قولهم الصلوة افضل من
الصوم ان لم يكن الاستحسان من الصلوة والصوم وازاد ان يستند من
احدهما وينصير في الاخر على المناقضة منه فهذا محل الخلاف والصحيح يعمل
الصلوة واعلم انه يخرج باضافة العبادات الى البدن في قولهم افضل عبادات
البدن الصلوة امران احدهما عبادات القلب كالإيمان والمعرفة والتفكير
والتوكل والصبر والرفق والخوف والرجاء والمحبة والتوبة والورع والزهد
ونظم الله ونحوه ومحبة رسول الله والنظر في الرذائل ونحوها وهذه كلها
افضل من العبادات البدنية قطعاً وافضلها الإيمان وهو لا ينفك الا واجباً
وقد يكون تطوعاً العبد يتقدي الفع لها وقد تقدم من كلام الشيخ المنع
في بعضها واعلم ان الغرض من كل نوع من انواع العبادات ان يحصل من تطوعه
وان تستاوي بالقدرة والمصلحة المستقرة او كان التطوع استيقظاً او ان
التفاوت بينهما يستوعب درجة فالدرجة المخرج في الزكوة افضل من الصدقة
المستطوع به وهو مستاوي له في المنفعة وصلوة الصبح افضل من لغيرها
وصوم رمضان افضل من صوم رجب وغيره وان وقع يوم النفل في الايام
الطويلة الشديدة الحر والغرض في صيدها راحة الغرض افضل من حجة التطوع
وان وقعت في سنة الحرة وكسرة الاحرام افضل مما بعد عنها من التكبيرات
في الفريضة والنافلة وان كانت لا توصف بالوجوب في النافلة على الصحيح
انها توصف بالترتيب ففي منزلة الواجبة في غيرها وقرأ الفاحشة في الفريضة
افضل من قرائتها في التطوع وخارج الصلوة وهذه الخرج الجواب عما ورد

على

على قولهم افضل عبادات البدن الصلوة ان حفظ غير الفاحشة من القرآن والاستغفار
بالعلم افضل من الصلوة نص عليه فان الحفظ والاستغفار من فروض الكفايات
وفرض الكفاية افضل من التطوع ويخرج الجهاد ايضا فانه لا يقع الا فرض الكفاية

كتاب الصلوات بالحاجات وحكم القدوة والامامة

وفيه اربعة ابواب

اركان الصلوة وشروطها المختلف بين ان يصلي فرادى وجماعة لكن فعالها
في الجماعة افضل وقيل ان صلوة الجماعة بشرط معينة في الامام وشروط في
القدوة والكتاب سقتم ثلثة ابواب باب في فضيلة الجماعة وباب في الشروط
المعتبرة في الامام وباب في الشروط المعينة في القدوة **الباب الاول في**
تمثيل الصلوات في الجماعة والصلوات منقضية لا فرايض فواضل اما التواضع
وقد تقدم بيان فاليشرع فيه الجماعة منها وما لا يشرع وان ما لا يشرع فيه
لا يبره فعله في الجماعة واما المخصوصات فالمقصود منها للنسب الجماعة فيها فرض
عيني ولا كفاية فطحا الكفاية استحب فاذا فاته صلوة الظهر مثلا استحسان
يصلها جماعة واما الكوادة منها فان كانت سنة وروى لم يشرع فيها الجماعة
قطعا وان كانت من الخمس فان كانت جمعة اشترطت فيها الجماعة وان كانت
غيرها فهل الجماعة فيها سنة او فرض كفاية او فرض عين فيه ثلثة او خمسة
اصحاب عند الشيخ الحارثي حارث بن الغزالي والبيهقي والمنذرية سنة متاحة
واصحابها الحارثي فرض كفاية في حق الرجال وهو المخصوص وتلكها الحارثي فرض
عيني على الرجال فالله بن المنذرية وبن خزيمة ونسبه بعضهم الى المنذرية ليست بشرط
في حجة الصلوة ونسب الامام الى بن خزيمة انه قال في شرطها فان قلنا انها سنة
فهي متاحة بمره مرتها فلو اتفق اهل بلد او قرية على تركها لم يقاتلوا على الصحيح
وان قلنا انها فرض كفاية لا يستحق منها فالله الامام ولا سقط المرح الا اذا
قاموا بحيث يظهر الشعار بينهم ويعلق اقامتها في موضع واحد في القرية الصغرى ويجب
اقامتها في البلد في مكانها بحيث يظهر ولو اقاموها في البيوت فوجهان

اصحابها عند الرواية ان لا يستقط الغرض عند من الصباح انه لا يستقط ولو اقامها
طابقه سيره واطهرها ولم يحضرها لكن القيمة بالبلد تستقط الغرض عن
الكمل قال الامام وحتم ان يقال لا تعرض اهل البوادي لهذه الغرض كالحجة
وذلك سنة في حقهم قطعاً وحتم ان يتعرضوا اذا كانوا ثمانية او اثنان
ان المتأخرين لا توجه اليهم هذه الغرض وكذا اذا قل عدداً حتى قرية قال
النواوي المحض ان اهل البوادي المشاكسين والعهد القليل في القرية يتوجه عليهم
للحديث واقل الجماعة التي تستقط بها الغرض عن الباقيين ثلثة او اثنان في وجهان
اظهرها الثاني في الصلوات في الجماعة الصبح ثم العشاء ثم العصر في الباقيين
الاول اقل ما يحصل فضيلة الجماعة اثنان امام ومأموم فاذا صلى رجل في ثنية
او سهرة في رجل او امرأه زوجته او قرابته او امته او اجنبية بامنه حصل لهما
فضيلة الجماعة لكن فعلها للرجال في المسجد افضل وفي المسجد الذي يكثر فيه
الجماعة افضل فلو كان في ثنية مسجد قليل الجماعة لم يبعد مستحب لغير الجماعة
فالبعيد او في الاقل ما كان احدهما ان يتعطل الجماعة في القرب لصلوة في البعيد
لكونه اماماً او لكون الجماعة محضون محضونه فلو كان القريب افضل **الثانية**
ان يكون امام البعيد مبتطلاً كالعرب وغيره او فاسقاً لا يعنفه وجوب بعض
الادراك كما كان في قبة بعلبك لرافقه انه وامام القرب يتألم من ذلك والقرب
اولي وضبطه الروباني بان يكون اولي منه بالامانة وهل الاول الانفة
والامنة المتكفي في وجهان وفي المسجد القرب وجه انه اولي مطلقاً وانقص
عليه الروباني وقال لو تساوت في الجماعة فالذي يبلغه الندامة اولي ولو تساوى
مسجدان في الجماعة والمساواة فالصلوة في الذي اسعت الشهادة عن ثلثة وعن
قال واقفه اولي متواكف قدما وجد بدا الثانية لا يجب على النساء الصلوة في
جماعة فرض عين ولا فرض كفاية لكن يستحب لهن في كل صلوة استحب الرجال
فيها فريضه كانتا واثنتي عشرة هل ثلثها في حقهن ثلثة في حق الرجال في
وجهان احدهما لا فلا بد لهن من ثلثها وان لم يدره الروباني الخلاف في قدر
الفضيلة فقال هل يكون جماعة من الفضل لجماعتهم فيه وجهان احدهما نعم

مفضل

مفضل على صلوة الغد يسبوع وعشرين رجة في اظهرها ان جماعة من افضل
من جماعة من رجة عن في النبوة افضل من حضور من المتأخرين وحلها
فيما كان من بينها استبرأ افضل وامانة الرجل لمن افضل من امانة المرأة
لكن لا يجوز للاجبي ان يحتوا بها ويجوز خلوها بائناً فالمرأة الصالحة
ولستوي في ذلك البصير والاعية ويجوز للخلوة من معهما مع زوجها و
زوجها او محرماً لا حد لها سبحانه منه لا الصغير جدا ويجوز ذلك دون
ذلك المصلحة وانه بان يجلس امرأة اجنبية منقطعة في بابه يجب استصحابها
اذ لحاف عليها لوترها ولا يجوز اختلاطها بغيرها او خال بائناً وقيل ان بعد
مواطأة على الفاحشة جاز وللغنى مع الزاة والنسوة كالرجل ومع الرجل
والرجال كالمرأة قال النووي وقياس المذهب ان الخلوة بالامر حرام **الثالثة**
تستحب للامور الحافظة على اذ ان دعية الاحرام مع الامام قال ابو
اسحاق وسرع الماشي اذا خاف في ثلثها الاصح خلافه وفيما يحصل به
اذ ان فضيلتها خمسة اوجه اظهرها حضورها واستقال عقيبها بعد الصلوة
فان فات ذلك فليست به دن لها وثانيتها انه يدركها بادراك الرجوع الاول
واختاره صاحب الكافي **و** ثالثتها انه يدركها بادراك شيء من القيام قال
الغزالي وهذه ان يمين لم يحضر فاما من حضر واجر لها فقد كانت الفضيلة
و رابعها يدركها بالاحرام قبل ان يشرع الامام في الفاتحة وخامستها ان
شغله عزرا وشي من امور الصلوة كالطهارة اذ رها بادراك الرجوع وان
شغله امر ديني لم يدركها بادراكه وحصل للامور اذ ان فضيلة الجماعة
بادراك التشهد الاخير مع الامام على المذهب قال الغزالي في الغزالي لا يحصل من
بادراك الدعاء معه ويجوز ان يوجد الخلاف في ذلك من الخلاف في انه هل
يجوز للصلوات الظاهر ان نقه في من يصلي على جنازة فائداً فقال نعم ولا نعقد
في الكبريات وتحصل له فضيلة الجماعة وقال الجمهور لا نعقد صلاة جماعة وحدها
الخلاف في الاقامة من احرم تسجدة بلاوة وعنه ان الامام لو قام في الخامسة فاقترى
به مستبوق فيها صح وحصل له فضيلة الجماعة ولا يتابعه في شيء قال الروباني واد

لحق الامام وقد فانه بعض الصلوة ورجا حضور جماعة اخري في ذلك المسجده
 او في غيره فالاولى ان لا يقتدي به وصرحت في مودى ضلانه كلها في جماعة
 والسنة ان لا يعتد بمسجد الجماعة ولا ياتي بمسجد لا يمايل به فيها لانه
 صحيح في صلوة ما دام بعد الصلوة **الرابعة** اذا احتس الامام بدخل ومقدم
 بها اذا الامام يستحب له تخفيف القراءة والاذكار بحيث لا يسرل من التعاض
 والمعيات شيئا ولا يعتصر على الاقل ولا يستوي الاكمل المستحب للمنفرد
 من قراءة طوال الفصل واوساطه واذا كان في الركوع والسجود وبقية الركوع
 الا ان رضي القوم به وهم مخصرون وقيل يستحب ان جهل حالهم او كانوا
 فستبين لم يطول وقال الشيخ بن الصلاح اذا كانوا ابوترونه الا واحد او اثنين
 ونحوها لم يرض ونحوه فان كان معه ونحوها حث وان لم حضوره طول مراعاة
 لحق الاكثر ولا يسرل حقهم لهذا الغرض قال النووي وهو حسن متعين اذا عرف ذلك
 فاستظار الامام والصلوة وطوبى لها به فخر من على وجهين احدهما ان يصلي بسجدة
 سوق ومحل فطول الصلوة لمحقها قوم ومثل الجماعة او رجل له وجهه له بينه
 او علمه او دنياه فمعه ذلك وتاينها ان يحسن في الصلوة حتى من رد الاقتداء به فله
 لحق **احدهما** ان يكون في الركوع ففي انتظاره ثنية اقوال **احدها** انه
 لا يجوز ان يلو انتظار بطلت صلوة **وتاينها** بركه انتظاره فلو انتظر لم يطل
 وتاينها يستحب انتظاره مطلقا وهو لا يصح **وتاينها** انه لا يركع ولا يستحب
 وخامستها بركه انتظار المعين دون غيره **ومتاينها** ان كان ملازم انتظاره
 والا فلا **وسايعها** انه ان لم يشق على المأمومين انتظاره والا فلا **وتاينها** ان
 قصر من الانتظار انتظاره والا فلا **وتاينها** يستحب ان لم يطل الزمان ولم
 يفرق بين الداخلين فان قلنا له انتظاره فشرطه ان يكون المستر دخل المسجد
 فان كان خارجا فلا وان يقصد به التقرب الى الله تعالى لا الى الداخل ان عسره
 وان لا يغش الانتظار والامام فان كان طولا للركوع على جميع الصلوة
 لظهور اثر محسوس في الكل ابطال وان كان يظهر اثر في الركعة فقط ففي محل
 الخلاف **الثاني** ان يكون في الشبهة الاخيرة في انتظاره لم يركع قبل سلامه

الملاح

الخلاف الذي في انتظاره في الركوع والاصح انه يستحب بالبرطوط الشا بقية
 قال الرافعي وقياس من قال انه لا بد من فضيلة الجماعة الا برهة مع الامام ان
 يكون الانتظار هنا كما تنظره في القيام ونحوه **الثالث** ان يكون في غيرها
 كالقيام والاعتدال والسجود والشهادة الاول فطهر **احدها** القطع
 بانه لا ينتظره **والثاني** ان فيه لخلاف المتقدم في الركوع **والثالث**
 لا ينتظره في غير القيام وفي انتظاره في القيام الخلاف فان قلنا ينتظره
 في الشروط السابقة **الشبهة الخامسة** من صلى فربضه منفردا ثم ادرك
 جماعة يصلون في الوقت فهل يستحب له اعادتها او **وجه** **احدها** وهو حق
 الذهب الذي قطع به للجهنم **وجه** **وتاينها** انه يعيد الظهر والعشاء دون
 العصر المغرب والصبح **وتاينها** انه بعد ما سوي الصبح والعصر لو صل
 في جماعة ثم ادرك جماعة اخري في استجاب اعادتها فمعه **وجه** **احدها**
 لا تستحب وصحبة الصبي لا في الغزاة وعن الصبي لا في ركعه اعادة الصبح
 والعصر دون غيرها وان لو اعاد المغرب يعني ان يصلي الممازجة اخري ولها
 عند الجمهور وقيل انه لا يجزئ بد يستحب **والثالث** انه يستحب اعادة ما سوي
 الصبح والعصر لبعقها وقت الكراهة **الرابع** انه يعيد الظهر والعشاء دون
 غيرها **الخامس** ان كان في الثانية زيادة فضيلة بان كان امامها اعلم
 او ادفع او جميعها الشرا ومكانها اشرف استحبت الاعادة والا فلا واذا
 استحبت الاعادة لمن صلى منفردا او في جماعة فالغرض منها فيه قولان
 وجهان **الوجه** بد من القولين في الصحيح انها الاولى وعلى هذا ففيما ينوي بالثانية
 وجهان **احدهما** انه ينوي منها الغرض ايضا والثاني انه ينوي صلوة الوقت
 كالظهر والعصر ولا يضر من الغرض ودون ظهره فلو كان ظهر الصبي واخبره
 الامام والنودي قال الرافعي ومقتضى المذهب ان العاد تطوع ان يمنع لركعة
 غنية المغرب وغيرها من الصلوات ولو فعله لكون من التطوع على الخلاف
 في التطوع غنية الظهر قبل الزوال ولو كانت الصلوة مغربا في جهان اصحابها
 يعيد هاتين وتاينها انه يقوم بعد سلام الامام ويستغفرها باخري ويكون مع

الاولي وثرا قال النووي وهن غلط والثاني القديم ان الغرضه احديهما لا
 بعينها والله تعالى عفتب بالهما شاو ر بما قبل باكملها و على هذه ايتوي
 بالناسبة الغرض اكملها فتعين الثانية للغرضية فمن صا مقدر اوسين الخيره
 ان الاولي فعل الخامسة لا رخصه في المدة ترك الجماعة ستوا جعلنا هاسنة
 او فرضه ان فرض عين الا بعدد مرفوع عنه ارتكاب المروء على القول
 بالها سنة وسقوط الامر على غيره ولا يحصل له فضيلتها اذا ترها بعدد
 والاعتد ارقتان غامة وخاصة الاول العامة منها المطر سوا كان في الليل او
 نهار ومنها الوحل على الصحيح ومنها الرخ العاصف بالليل دون النهار وفيل
 وفي النهار ايضا ومنها البرد الشديد بد عدد في الليل والنهار والخبر الشديد
 عدد في الظهر فلو لم يردوا كان له الحلف عنها قال الرافي وربما ينبغي العدد
 وان ابردوا او ابلج عذر وان بل الثوب الساب الاعداد الخاصة منها ان يكون
 به مرض يشق معه الحضور وان يلا املن فان لم يستق توجع مرضه و صداع ليش
 وحاحيقه فليش بعدد ولا يشترط ان يبلغ مبلغا يجوز معه الصلوة قاعدا
 وضابطه ان لحقه مستغفلة مستغفلة الماشي في المطر ومنها ان يكون به جوع او
 عطش شديد يدين وقد حضر الطعام او الشراب ونفسه قايعة اليه فيسدا
 بالاكل والشرب باكل لقائلا شدة الجوع ونوخر الباقي الا ان يكون
 الطعام ما يوجب عليه دفعة واحدة كالشوي واللبن لو خاف خروجه
 الوقت لو استعمل بالاكل برده وصلى على الصحيح ومنها ان يكون مرضا مضا
 كخاف دنياعه لو غاب عنه قريبا كان او صديقا او غريبا فلو كان له مستعجلا
 لكن قلبه متعلق به كان عذرا ايضا على الصحيح ومنها ان يخاف على نفسه او
 ماله او من يلزمه الدب عنه من سلطان او سارق او ظالم او غيرهم يلا زمة
 او يحبس ان داه وهو عاجز عن جهة فله التحلف به لك ولا عهده بالخوف
 من مطالبه غير محقق وثيق فخطا لم في منعه بل عليه الحضور ويوجب الحق من
 صور الخوف على الماله اما اذا كان حرا في تنوراوه ره على النار ولا يستعمله
 او كانت ذابته شردا او عيده ابقاوه وجهه ناشرو وجاخصه يلهم ذلك الوقت

او كان ينشد ضالة برجز الطفر بها لو ترك الجماعة او وجد من غضب ماله
 او سرقه واستغل باسترداده ومنها ان يكون عليه قصاص ليرط فيه
 مستحقه لاستوفاه وهو برجز العفو لو عهده وجهه ايا اياها او على مال عند
 سئلوا العليل فله التحلف وان لم يكن يوجو العفو فله في معناه حدة
 العذف فانه البندجي والعجلي وقال القاصم الطري ومن الضابط لصاحب
 الدخاير هو حدة الزنا والشرب واما حدة الزنا الذي بلغ الامام والشراب
 والشرقة يلبس عدد في التحلف لانه لا يقبل العفو واستسكل الامام
 هذه العذر ومنها ان يدافع احد الاخشين وهما البول والغائط وفي معانها
 ان يدافع الزخ بل ثلثة الصلوات في هذه الاحوال والمستحب ان يفسح
 نفسه ثم يصلي وان فانت الجماعة ولو علم خروجه الوقت لو فعل فوجها ان احدهما
 ان يبيد المالك لوق وتابنها يقضي حاجته ثم يقضي قال الرافي وشبهه ان يكون
 صاحبه نذير لايان الصلوة لا يفسح في هذه الحالة وهو وجه وجعل المنوي
 التحلف في ان الاولي ان يفرغ نفسه او يصلي لانه رطلان الصلوة بالدفعة
 ومنها ان يكون غاريا لا ثوب له فعذره في التحلف سوا وجد ما استر عورته
 ام لا ومنها ان يكون غاريا لا ثوب له يريد شفا او يحل الرفقة ومنها ان
 يكون قد اكل فضلا او مونا او حرا اما وحدها ماله راحة لرمته ولم علمه ان النها
 تعسلا او معاجة فان اشبه بان كان مطبوخا لا ربح له لم يعذر ومنها غلبة النوم
 ان ينظر الجماعة ومنها الزلزلة **فروع** مذهب الشافعي والاشعر الغالب الاختلاط
 بالناس اذ لا من لا تغزل عنهم في بيت او برية اذا دخل السلامة من الناس
 فتحصل فضيلة الجماعة والجمعة وشهد الجنائز وعود المريض وحلق الذكر والعلم

قال النووي في شرحه
 في المسح على الوجهين
 حتى يشبه الحنابلة
 عن عثمان بن عفان
 وروى في الامم العشرة

والله اعلم بالصواب

سئلوا ان سئلوا في الجنة الثانية صفة لراية والحمد لله وحده

اذكر

